تدقيق حسابات (2)



السنة : الرابعة

محاسبة : التعليم المفتوح

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
نظام التعليم المفتوح
برنامج المحاسبة

تدقيق الحسابات (2)

الدكتور
حسين يوسف القاضي
أستاذ في قسم المحاسبة

الدكتور
حسين أحمد دحدوح
أستاذ في قسم المحاسبة

الدكتور
عصام نعمة قريط
أستاذ مساعد في قسم المحاسبة

١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ
٢٠١٧ - ٢٠١٨م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفهرس

العنـــــــوان	الصفحة
المقدمة	11
الوحدة التعليمية الأولى: مداخل مراجعة الحسابات	13
المقدمة	15
مفهوم إستراتيجية المراجعة	15
المدخل المستندي	16
مدخل النظم	18
المدخل الجوهري	21
المدخل المهني	22
مدخل خطر الأعمال	24
أنواع مخاطر الأعمال	27
منهجية مدخل خطر الأعمال	29
أسئلة حول الوحدة الأولى	49
الوحدة التعليمية الثانية: مراجعة دورة الإيرادات والاختبارات الأساسية لعملياتها	51
المقدمة	53
طبيعة دورة الإيرادات والحسابات ذات العلاقة بها	54
أهداف مراجعة دورة الإيرادات	58
كيفية تحقيق أهداف المراجعة في دورة الإيرادات	62
اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في دورة الإيرادات	65
فهم الرقابة الداخلية على المبيعات وتقدير خطر الرقابة	66
خطوات دراسة وتقويم الرقابة الداخلية في دورة إيرادات	70
تقويم اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية لعمليات دورة الإيرادات	138

أسئلة حول الوحدة الثانية..... 144
الوحدة التعليمية الثالثة : الإجراءات التحليلية والجوهرية لأرصدة الحسابات في دورة الإيرادات..... 147
الإجراءات التحليلية في دورة الإيرادات..... 149
الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات في دورة الإيرادات..... 153
الاختبارات الجوهرية لأرصدة المدنيين لكل هدف من أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة.. 154
الاختبارات الجوهرية لأرصدة أوراق القبض..... 169
الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات تحت التحصيل الأخرى..... 173
أسئلة وتمارين حول الوحدة الثالثة..... 178
الوحدة التعليمية الرابعة: مراجعة دورة المشتريات والمدفوعات..... 181
المقدمة..... 183
طبيعة دورة المشتريات والمدفوعات والحسابات ذات العلاقة بها..... 183
أهداف مراجعة دورة المشتريات والمدفوعات..... 186
الأهداف المرتبطة بالعمليات..... 186
الأهداف المرتبطة بالأرصدة..... 186
كيفية تحقيق أهداف مراجعة دورة المشتريات والمدفوعات..... 187
اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في دورة المشتريات والمدفوعات..... 188
الإجراءات التحليلية في دورة المشتريات والمدفوعات..... 212
الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات في دورة المشتريات والمدفوعات..... 214
إجراءات المراجعة للالتزامات التي تم إثباتها خلال الفترة..... 220
عقود الشراء..... 223
التزامات أخرى..... 223
المعاينة للإجراءات المرتبطة بالأرصدة..... 224
أسئلة وتمارين حول الوحدة الرابعة..... 234

الوحدة التعليمية الخامسة : مراجعة دورة الرواتب والأجور 235
المقدمة 237
طبيعة دورة الرواتب والأجور والحسابات المرتبطة بها 237
أهداف المراجعة في دورة الرواتب والأجور 240
اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في دورة الرواتب والأجور 241
الإجراءات التحليلية في دورة الرواتب والأجور 258
الاختبارات التفصيلية المتعلقة بأرصدة الحسابات في دورة الرواتب والأجور 259
أسئلة حول الوحدة الخامسة 261
الوحدة التعليمية السادسة: مراجعة دورة الإنتاج والمخزون 263
المقدمة 265
طبيعة دورة الإنتاج والمخزون 267
أهداف مراجعة دورة الإنتاج والمخزون 269
الوظائف والرقابة الداخلية في دورة الإنتاج والمخزون 285
الاختبارات الأساسية للعمليات في دورة الإنتاج والمخزون 288
الإجراءات التحليلية في دورة الإنتاج والمخزون 290
الإجراءات والاختبارات لأرصدة الحسابات في دورة الإنتاج والمخزون 290
إجراءات مراجعة تكلفة البضاعة المباعة 291
إجراءات مراجعة واختبارات المخزون السلعي 311
أسئلة وتمارين حول الوحدة السادسة 220
الوحدة التعليمية السابعة : مراجعة الأصول الثابتة وحسابات قائمة الدخل 315
المقدمة 317
مراجعة الأصول الثابتة 318
طبيعة الأصول الثابتة ومراجعتها 318

أهداف مراجعة الأصول الثابتة..... 319
الاختبارات التفصيلية لأرصدة حسابات الأصول الثابتة..... 320
بعض أنواع الغش والعرض المضلل للأصول الثابتة..... 329
مراجعة بعض أنواع الأصول الثابتة..... 330
مراجعة حسابات قائمة الدخل..... 341
اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات..... 343
الإجراءات التحليلية لحسابات قائمة الدخل..... 344
اختبارات تفاصيل حسابات قائمة الدخل..... 344
أسئلة وتمارين حول الوحدة السابعة..... 347
الوحدة التعليمية الثامنة: مراجعة دورة التمويل..... 357
المقدمة..... 359
طبيعة دورة التمويل والحسابات المرتبطة بها..... 359
مراجعة الالتزامات طويلة الأجل..... 360
نظم الرقابة الداخلية على الالتزامات طويلة الأجل..... 361
إجراءات المراجعة في الالتزامات طويلة الأجل..... 362
مراجعة حقوق الملكية..... 368
أساليب الرقابة الداخلية على حقوق الملكية..... 369
إجراءات المراجعة لحقوق الملكية..... 371
أسئلة حول الوحدة الثامنة..... 377
الوحدة التعليمية التاسعة: مراجعة الأرصدة النقدية والاستثمارات:..... 379
المقدمة..... 281
مراجعة الأرصدة النقدية..... 382
أهداف مراجعة الأرصدة النقدية..... 383

الإفصاح عن النقدية..... 384
تخطيط جرد التغذية..... 385
إجراءات التحقق من الأرصدة النقدية..... 388
التحقق من الأرصدة النقدية المودعة لدى البنوك..... 392
مراجعة الاستثمارات المالية..... 399
تقويم خطر الرقابة..... 399
الرقابة الداخلية على الاستثمارات المالية..... 399
إجراءات مراجعة الاستثمارات المالية..... 401
بعض أنواع الغش والتضليل المتعلقة بالاستثمارات..... 408
أسئلة وتمارين حول الوحدة التاسعة..... 411
الوحدة التعليمية العاشرة: المراجعة في شركات السمسرة 415
- مقدمة 417
- ماهية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية..... 417
- قواعد المحاسبة الخاصة لشركات السمسرة في الأوراق المالية..... 425
- الرقابة الداخلية في شركات السمسرة في الأوراق المالية ومشاكلها..... 431
- إجراءات مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية..... 438
- تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية 443
أسئلة وتمارين حول الوحدة العاشرة 452
الوحدة التعليمية الحادية عشرة: المراجعة الداخلية..... 457
- المقدمة..... 459
- العوامل التي ساعدت في تطور المراجعة الداخلية 460
- مفهوم المراجعة الداخلية..... 463
- أنواع المراجعة الداخلية 468

- مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين..... 470
- معايير المراجعة الداخلية..... 472
- معايير الصفات العامة 473
- معايير الأداء..... 474
- قواعد السلوك المهني..... 523
- أسئلة حول الوحدة الحادية عشرة..... 527
الوحدة التعليمية الثانية عشرة :الخدمات الضريبية..... 529
مقدمة..... 531
طبيعة خدمات غير التأكيد..... 531
طبيعة الخدمات الضريبية في سورية 532
مسؤولية المراجع 535
معايير المراجعة الضريبية..... 538
إستراتيجية المراجعة الضريبية 544
أسئلة حول الوحدة الثانية عشرة..... 547
المراجع العلمية..... 549
المراجع العربية..... 549
المراجع الأجنبية..... 552
قائمة المصطلحات العلمية..... 565

المقدمة:

كانت المراجعة من أكثر مجالات المعرفة تأثراً بالتغيرات التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة؛ فقد أدى توسيع انتشار الاتصالات الإلكترونية والحاجة إلى الأعمال المحاسبية والإدارية وما يتبع ذلك من زيادة كفاءة الأعمال الإدارية والمحاسبية وفعاليتها، إلى خلق تحديات جديدة أمام المراجعين لم يألفوها من قبل، فقد أخذت أدلة الإثبات الورقية بالانسحاب من التداول ليحل محلها وسائط إلكترونية، كما أدى ارتفاع كفاءة الحاسوب وفعاليته إلى التخلي عن التقسيم التقليدي للعمل بين الموظفين لتحقيق الضبط الداخلي على عمليات المشروع، واختفت الدفاتر السميكة المسطرة التي كانت توزع على العاملين في الدوائر المالية والمحاسبية حرصاً على حماية أموال المشروع وإحكام الضبط الداخلي على عملياته، وانتشرت التجارة الإلكترونية التي لم تعد تعتمد على المراسلات والفواتير المطبوعة.. إلخ. وتوسع نطاق التجارة الدولية بصورة عامة بحيث زادت أرقام التجارة الدولية على أرقام الإنتاج بما يزيد على خمسة أضعاف، وقد كان ذلك بفعل عوامل متعددة ليس أقلها انتشار الشركات المتعددة الجنسيات عابرة القارات. وقد انعكس ذلك على إجراءات المراجعة التي على المراجع استخدامها لمواجهة مسؤولياته المتزايدة التي لم يعد خطر المراجعة كافياً للتعبير عنها وقياسها من خلال محتويات أرصدة الحسابات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، بل توسع هذا المفهوم عن طريق خطر الأعمال الذي صار أوسع مدى وأصعب على القياس؛ فلم يعد مقتصراً على المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، بل تضمن قضايا سلبية لم تجد طريقها إلى القوائم المالية. كما تناول قضايا غير مالية سواء كانت تتعلق بما يجري داخل المشروع أم خلال الصناعة التي يعمل المشروع من خلالها، أو داخل المجتمع الذي يتعامل المشروع مع مؤسساته، أو بفعل الظروف الاقتصادية العامة.

لذا فإن هذا الكتاب يمثل محاولة للتعبير عن الموقف العملي الذي يتخذه المراجع من جميع هذه المستجدات، وكيفية تعامله مع عمليات المشروع تحت المراجعة من خلال تقسيم هذه العمليات إلى دورات متجانسة تبحث في حركة الأموال من خلال تقويم الرقابة الداخلية كنظام مفتوح ثم التعامل مع النتائج من خلال إجراءات المراجعة التحليلية، وأخيراً الالتفات إلى نتائج هذه الحركة التي تتمثل في الأرصدة التي تظهر في الميزانية العمومية للمشروع تحت المراجعة.

وكلنا أمل في أن يحقق هذا الكتاب هدفه في فهم أعمق ينعكس على إجراءات عملية فيها من المرونة التي تجعلها قادرة على التفاعل مع المواقف المستجدة، بما يحقق فائدة كبيرة لممارسي المراجعة الداخلية والخارجية وطلاب كليات الاقتصاد والإدارة المعنية في هذا الموضوع.

والله نسأل أن يتقبل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم

دمشق/2009

المؤلفون

Damascus University

الوحدة التعليمية الأولى

مداخل مراجعة الحسابات

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الوحدة ستكون قادراً على الإلمام بما يلي:

1 ــ أثر الظروف الاقتصادية والتكنولوجية في بناء مداخل المراجعة.

2 ــ المداخل المختلفة لبناء استراتيجية المراجعة.

3 ــ كيفية بناء الاستراتيجية لتحقيق أهداف المراجعة.

4 ــ بيان أهمية تقسيم عمليات المشروع إلى دورات.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مداخل مراجعة الحسابات

المقدمة:

جمع مجد فريق عمله استعداداً للبدء في مراجعة حسابات إحدى الشركات المساهمة بعد أن تم تكليف مكتبه للقيام بهذه المهمة.

فقال أحد المساعدين علينا أن ندرس الرقابة الداخلية جيداً وإذا شعرنا بأن نظام الرقابة الداخلية يمكن الاعتماد عليه فمعنى ذلك أن كل شيء سليم، وما علينا إلا أن نبدي رأينا في القوائم المالية من حيث القياس والإفصاح، وسيكون تقريرنا في الغالب تقريراً نظيفاً.

فذهب الفريق إلى الشركة واقتسم دورات العمليات وعكف كل واحد من أعضاء الفريق على دراسة الجزء الخاص به وكانت النتيجة كما هو متوقع خطر رقابة أقل من 1% وبعد دراسة سريعة للقوائم المالية غادر الفريق الشركة ثم أصدر تقريراً نظيفاً.

ولسوء الحظ فإن الفريق لم يعتمد على الإجراءات الأساسية أو الجوهرية فلم يحضر الجرد الدوري بل اكتفى بالاطلاع عليه من خلال محاضر لجان الجرد المختلفة التي شكلت لهذا الغرض. وقد حدث أن أفلست الشركة بسبب عجزها عن سداد أقساط القرض لبنك الاستثمار العربي، بالرغم أن تقرير المراجعة يشير إلى أن الشركة رابحة. فقد كانت البضاعة المخزنة في مستودع الشركة المركزي غير صالحة للاستخدام بسبب فقدان صلاحيتها بالرغم أنها مقومة بما يزيد على مئة مليون، مما دفع البنك لرفع دعوى المسؤولية التقصيرية ضد مجد.

أولاً: مفهوم استراتيجية المراجعة:

يقصد باستراتيجية المراجعة الخطة التي يضعها المراجع بهدف إنجاز عملية المراجعة خلال الفترة المحددة، ويعمد المراجع (منشأة المراجعة) إلى تقسيم العمل بين فريق

المراجعة بحسب طبيعة عمليات المشروع، عن طريق برنامج تنفيذي يعكس أهداف الخطة على شكل إجراءات عملية يمكن متابعتها والإشراف على تنفيذها.

ولاشك بأن النظرة إلى الاستراتيجية من منظور تاريخي يساعد على تحديد مداخل بناء الاستراتيجية وربطها بالتطور التاريخي لعملية المراجعة المهنية مما يساعد على فهمها ووضع إطار مرن يتناسب مع الظروف المتغيرة التي تسهم في رسم معالم الاستراتيجية في كل مرحلة من المراحل. وعلى ذلك سيتم عرض الاستراتيجية على أساس المداخل التالية:

1ـ المدخل المستندي في بناء الاستراتيجية.

2ـ مدخل النظم في بناء الاستراتيجية.

3ـ المدخل الجوهري في بناء الاستراتيجية.

4ـ المدخل المهني في بناء الاستراتيجية.

5ـ مدخل خطر الأعمال في بناء الاستراتيجية.

وسنعرض إلى كل مدخل من هذه المداخل بالقدر المناسب من الإيجاز.

1ـ المدخل المستندي:

يعتمد هذا المدخل على المراجعة المستندية وما يعنيه ذلك من ربط بين ما يرد بالمستندات من معلومات موثقة وبين المعلومات الواردة في القوائم المالية، إن مراجعة المستندات من قبل منشأة المراجعة ومتابعة تسجيلها وترحيلها وتلخيصها على شكل قوائم مالية منشورة يمكن المراجع من إصدار شهادته أو تقريره حول عدالة الإفصاح في القوائم المالية.

فعلى المراجع أن يبدأ من المستندات مروراً بالسجلات ثم القوائم المالية. وله أيضاً أن يبدأ من القوائم المالية وينتهي إلى السجلات.

فالمستند الموثق هو الأساس الموضوعي الذي يعتمد عليه المراجع فيطلع على قيمة

جرد المخزون السلعي من خلال محاضر لجان الجرد المؤرخة والموقعة من أعضاء اللجنة المشكلة من الجهة الإدارية صاحبة الحق في ذلك، كما أن جرد النقدية في نهاية العام يعتمد على وثيقة من اللجنة المختصة بذلك.

وقد كان الغرض الرئيسي للمراجعة في تلك الفترة التي ابتدأت منذ نشوء المراجعة المهنية المعاصرة التي رافقت نشوء الشركات المساهمة هو اكتشاف الغش والخطأ مما كان يقتضي مراجعة تفصيلية كاملة لجميع العمليات والقيود والمستندات مما يجعل المراجعة أشبه ما تكون بإعادة الحساب. إذ كان حجم المشروع صغيراً نسبياً يمكن المراجع من إعادة الحسابات بالكامل عن طريق العودة إلى جميع المستندات التي تمثل مصدراً موضوعياً لجميع القيود والسجلات المحاسبية. هذه المستندات التي كانت تسوغ نفسها من خلال صحة التواقيع من قبل أشخاص مخولين بالتوقيع على المستندات واعتمادها, أما السياسات المحاسبية فكانت تمثل اتجاهات إدارة المشروع التي ترغب في استقرار أرباح المشروع عاماً بعد آخر دون تعرضه إلى تذبذبات كبيرة مما يجعلها تتحكم بقيم الأصول والأرباح بما يخدم سياسات كهذه، فقد تمتنع عن استهلاك أصولها الثابتة في عام تنقص فيه الأرباح، وتؤجل ذلك إلى عام آخر حقق أرباحاً مرتفعة، وقد تقوم المخزون السلعي بالتكلفة على أساس طريقة الوارد أولاً ينصرف أولاً في أحد الأعوام لكنها تستبدل هذه الطريقة في العام الثاني إذا كانت الطريقة الجديدة الوارد أخيراً صادراً أولاً LIFO تحقق غايات الإدارة في زيادة الأرباح أو إنقاصها، وكان المحاسب يلبي غايات الإدارة في غياب مبادئ محاسبة مقبولة عموماً GAAP أما تركيز مراجع الحسابات أو المحاسب القانوني فكان يذهب إلى مدى تطبيق رغبات الإدارة بشكل دقيق حيث إن غشاً أو اختلاساً لمصلحة بعض عناصر الإدارة لم يرتكب أما بعد إصدار المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً فصار على المحاسب أن يطبق تعليمات الإدارة فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي شريطة أن يبقى ذلك تحت

مظلة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً التي تسمح للإدارة في الاختيار بين البدائل المقبولة عموماً، كاختيار الإدارة FIFO أو LIFO أو المتوسط المرجح في تقويم المخزون السلعي في ظل الجرد الدوري، على أن يستمر في تطبيق نفس الطريقة من عام إلى آخر، ويفصح عن أثر التغير على الأرباح والخسائر عند حدوثه.

2ـ مدخل النظم:

أدى توسع حجم المشروعات الاقتصادية، وامتداد الرقعة الجغرافية التي تشغلها إلى عدم قدرة الإدارة العليا على الرقابة على العمليات وحماية أموال المشروع بطريقة مباشرة عن طريق العين المجردة أو ما يشابهها من أدوات رقابية مباشرة، بل إن طبيعة عمليات المشروع وتطور علم الإدارة أدى إلى تفويض الصلاحيات ونشوء هرم إداري يبنى على خريطة تنظيمية تؤدي إلى تقسيم العمل وتسمح بإنجاز الأهداف من خلال المساواة بين الصلاحيات الممنوحة والمسؤوليات المطلوبة. لذا عمدت الإدارة إلى الاستفادة من تقسيم العمل لخلق نوع من الرقابة عن طريق الضبط الداخلي، كأن لا تسمح البوابة بخروج البضاعة من المصنع إلا إذا وجدت وثيقة شحن تمثلها. أو لا تسلم البضاعة إلى العميل الذي اشتراها دون خاتم من الصندوق يفيد قبض قيمتها بعد تدقيقها، أو لا يسمح بخروج البضاعة من المحل إلا بعد فك اللصاقة الإلكترونية المثبتة عليها من قبل أمين الصندوق الذي يفك هذه اللصاقة إلكترونياً فتسجل قيمة البيع من بين أرقام رقابية أخرى...الخ.

كما عمدت الإدارة العليا إلى تصميم نظامٍ محاسبيٍّ قادرٍ على تمثيل الحركة المادية لعناصر الإنتاج داخل المشروع، فإذا خرجت المستلزمات السلعية من المخازن إلى عنابر الإنتاج بادرت الحسابات العامة فوراً إلى تسجيلها على حساب مراقبة البضاعة تحت الصنع، كما قامت محاسبة التكاليف بتسجيلها على النشاط الإنتاجي ومركز التكلفة المختص، وإذا انتهى إنتاج البضاعة بادرت الحسابات إلى تسجيلها على حساب

الإنتاج التام الذي يقفل الإنتاج تحت الصنع، وإذا بيعت البضاعة بادرت الحسابات كذلك إلى تسجيلها على تكلفة البضاعة المبيعة وإغلاق الإنتاج التام بالمقدار نفسه... وهكذا وكلما ازدادت دقة الرقابة المحاسبية وفعاليتها اطمأنت الإدارة العليا إلى أن السجلات المحاسبية تمثل حركة الموارد الاقتصادية الموضوعة بتصرف الإدارة بشكل دقيق مما يجعل أرصدة الحسابات تمثل الواقع تمثيلاً عادلاً، وهذا يمكن الإدارة من إعداد التقارير اللازمة للنهوض بمسؤولياتها وإعلام الجهات المستفيدة من التقارير المحاسبية داخل المشروع وخارجه بشكل قابل للتصديق يضفي على القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى قيمة اقتصادية هامة.

على أن التقارير التي تعدها الإدارة ليست كلها تقارير مالية نابعة من الأرصدة المحاسبية فحسب، بل إن ثمة تقارير إدارية كثيرة كتقارير التخطيط من خلال إعداد الموازنات والرقابة عليها ومتابعتها، أو تقارير التدريب أو التنمية الإدارية أو دراسات الأسواق وغيرها من الدراسات التسويقية أو الإدارية أو التنظيمية التي تهدف الإدارة من خلالها إلى ممارسة رقابة إدارية فعالة تمكنها من قياس مدى نجاح الخطط والبرامج وتصحيحها في الوقت المناسب وبيان أسباب الفشل أو الخلل ومعالجتها، ومحاسبة المسؤولين عنها عند الاقتضاء بالإضافة إلى تبين نقاط القوة والنجاح فتتم مكافأة المسؤولين عنها والاستفادة منها وتطويرها في المستقبل.

وهكذا فإن الإدارة في ظل مدخل النظم تعمل ضمن مجموعة متكاملة من النظم الرقابية المختلفة التي تمكن الإدارة من القيام بوظائفها بنجاح، وقد اصطلح المراجعون على تسمية مجموعة النظم المختلفة التي تعمل الإدارة على أساسها بنظم الرقابة الداخلية.

ويفترض مدخل النظم أن الإدارة العليا تحرص على كون نظم الرقابة الداخلية في المنظمة تعمل بانتظام بحيث يمكن القول إن كمال الرقابة الداخلية يعني انعدام خطر

التضليل في القوائم المالية وبالتالي تخفيف مسؤولية المراجع القانونية. لذا ارتكز عمل المراجع في ظل هذا المدخل على فحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية ومعالجة الثغرات التي يكشف عنها اختبار كفاءة وفعالية هذه النظم، ولاشك بأن اختبار كفاءة هذه النظم وفعاليتها لا يشترط أن يتم من خلال إعادة الحسابات وتحليلها إلى عناصرها الأساسية التي تعود إلى مستندات القيد الأولي كما في مدخل المراجعة المستندية، وبالتالي القيام بمراجعة تفصيلية تشمل جميع العمليات والقيود والمستندات إذ إن كثرة العمليات تجعل إعادتها بالتفصيل أمراً مستحيلاً مما حتم البدء بالعمل بالمعاينات الإحصائية التي تكتفي بأخذ عينة من العمليات وتقويم النتائج ثم تعميمها على المجتمع الإحصائي بكامله ألا وهو جميع عمليات المشروع لذا بدأ الحديث عن خطر المعاينة المتمثل في عدم تمثيل نتائج اختبار العينة لجميع عناصر المجتمع وصار التركيز على المدخل العشوائي الذي يبنى على انتقاء العينات بأساليب إحصائية بحتة دون تدخل فريق المراجعة في انتقاء حساب أو رصيد أو مستند دون آخر، لما يؤمنه هذا المدخل من موضوعية تحول دون اتهام المراجع بالتحيز إذا اعتمد على المدخل الشخصي الذي يعتمد إلى حد كبير على خبرة المراجع الشخصية ومعرفته عن إدارة المشروع تحت المراجعة بالإضافة إلى ظروف المشروع الأخرى. وقد عمّ استخدام المعاينات في المراجعة إلى درجة صارت تمثل مجال ممارسة متطور بين خبرة المراجعين والإحصائيين في نفس الوقت.

وكان استخدام العينات الإحصائية في مدخل النظم بهدف فحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها بحيث إذا أثبت الفحص كفاءة الرقابة الداخلية وفعاليتها أمكن الاعتماد على هذه النظم دون الخوض بالإجراءات الأخرى، بمعنى أنه إذا كانت الرقابة الداخلية تعمل في المنشأة على الشكل المطلوب فإن الإدارة العليا تقوم بعملها بالشكل الأمثل مما يمكن المراجع الخارجي من افتراض تناقص محاولات الغش والتلاعب

والخطأ إلى حدها الأدنى. ولذلك فإن التركيز في استخدام المدخل الإحصائي سواء كان شخصياً أو عشوائياً هو استخدام عينات الصفات التي يكتفي بالإجابة بنعم أو لا على تساؤلات المراجع المتعلقة بوجود إجراء رقابي متمثل بقيد محاسبي أو مستند أو إجراء آخر، فإذا كان هذا الإجراء موجوداً كان الجواب نعم والعكس إذا لم يكن الإجراء موجوداً.

3ـ المدخل الجوهري:

أدت حوادث الغش والتلاعب وما تلاها من إفلاس حل بالمشروعات التي ارتكبت هذه العمليات، وأضرار أصابت أطرافاً أخرى، إلى هجوم المجتمع المالي والصحافة المالية على مراجعي الحسابات، واكتفائهم بتقويم نظم الرقابة الداخلية دون القيام بإجراءات أساسية أو جوهرية تعني الوصول إلى أدلة حاسمة يتمكن المراجع من التوصل إليها بالملاحظة والمشاهدة كقيام المراجع بحضور جرد المخزون السلعي، أو إشرافه المباشر على جرد النقدية ووقوفه المباشر على ردود المدينين حول الأرصدة المدينة الظاهرة في الميزانية العمومية، وملاحظته المباشرة للأصول الثابتة للحصول على الأدلة المقنعة حول ملكيتها وتقويمها بحسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

وهكذا ركز المدخل الجوهري على الميزانية العمومية وما فيها من أصول معروضة بقيم محاسبية تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً للاعتماد على أقوى الأدلة التي يمكن الحصول عليها كالجرد أو العد المادي أو الاطلاع على المستندات القانونية اللازمة، بالإضافة إلى وقوف المراجع على أن المشروع مدينٌ بالتزامات محددة ظاهرة في ميزانيته. أما باقي قيمة الأصول فتوزع على أملاك لأصحابه على شكل رأس مال الأسهم أو قروض السندات والأرباح المحتجزة التي تمثل الأرباح المدورة من العام الماضي زائداً الأرباح المحققة في العام الحالي ناقصاً التوزيعات.

أما قائمة الدخل أو ما يمثلها من حسابات ختامية فإن تقويم الرقابة الداخلية

يعزز صحتها. وخاصة أن صافي الربح هو الرصيد الظاهر في الميزانية العمومية من خلال الأرباح والمكاسب الأخرى وهو الممثل لنشاط المشروع التشغيلي أو الاستثماري الذي يعبر عنه من خلال حسابات النتائج بحيث يمكن الاستنتاج بأن الأرباح هي متمم حسابي يمكن الوصول إليه عن طريق الميزانية، وأن الوصول إلى أدلة مقنعة بأن أرصدة الميزانية سليمة تشير إلى أن الأرباح المعبر عنها في قائمة الدخل صحيحة أيضاً.

4ـ المدخل المهني:

يقصد بالمدخل المهني، ذلك المدخل الذي ينفذ بحسب المعايير المهنية ومن المعروف أن أقوى المنظمات المهنية في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات هو مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA الذي وضع عشرة معايير منها ثلاثة معايير للعمل الميداني تبدأ بمعيار التخطيط الذي يهتم بالإشراف على فريق المراجعة وتوزيع العمل بين أعضاء الفريق بالإضافة إلى وضع استراتيجية تبنى أساساً على فحص وتقويم نظم الرقابة الداخلية لتحديد نقاط الضعف في هذه الأنظمة، ثم تصميم حجم وطبيعة الإجراءات الجوهرية، وبالتالي فإن المجمع الأمريكي جمع بين مدخل النظم والمدخل الجوهري في آن معاً.

أما المعيار الدولي 300 فقد نص بأن على المراجع تخطيط العمل لكي يتم إنجازه بطريقة فعالة. كما بين المعيار المذكور أن من بين الأمور التي تؤخذ بالحسبان عند وضع خطة المراجعة الشاملة: المعرفة بطبيعة العمل وفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، وكأن المعيار الدولي 300 يعتقد أن المراجعة تمثل الإجراءات الجوهرية فحسب. أما تقويم الرقابة الداخلية فهي أحد العوامل التي تساعد على وضع الخطة ضمن إطار المدخل الجوهري وأياً كان تنظيم المعيار الدولي 300 فإنه جمع بين مدخل النظم والمدخل الجوهري على نحو يشبه المعيار الأمريكي حيث يعد المراجع بذل العناية

المهنية اللازمة، وبعبارة أخرى لا يتحمل أي مسؤولية تقصيرية إذا كان فحصه لـنظم الرقابة الداخلية لم يبين المخاطر التي تقتضي إجراءات جوهرية معينة، أو أنـه اتخـذ الإجراءات الجوهرية الضرورية التي دلت عليها اختباراته لطبيعة عمليـات المشـروع ونظم الرقابة الداخلية، هذه الاختبارات التي اعتمدت أساساً على عينات إحصـائية دون فحص شامل. ومن الواضح أن هدف المهنة من وراء هذا المدخل هو الحد مـن مسؤولية المراجع وبناء هذه المسؤولية على أسس موضوعية من الفحص العشوائي لعينة من مفردات المجتمع. لكن كثرة حوادث الغش والتلاعب جعلت المجتمع المالي يمـارس ضغوطاً ضد المهنة بهدف تحميل المراجع مسؤولية عن عمليات الغش والتلاعب الـتي تمارسها الإدارة من جهة أو بعرض القوائم المالية للمشروع بصورة أحسن من الواقـع من جهة ثانية، لدرء الإفلاس عنه وتمكينه من الاستمرار فترة أطول يلجأ خلالهـا إلى زيادة رأسماله عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب أو الحصول على تمويـل مـن المقرضين عن طريق قرض السندات أو الحصول على قروض من البنوك تمكن المشروع من دفع التزاماته العاجلة لعله يتدبر أموره بالشكل المناسـب. وإذا حـدث وأفلـس المشروع خلال الفترة القادمة فمن حق الأطراف التي تضررت مصـلحتها أن تلجـأ للقضاء لمحاولة تحصيل تعويض عمّا أصابها من ضرر، وهي في الأغلب لـن تقاضـي الإدارة، لأن إدارة مشروع أفلس ليس لها من السمعة والثروة ما يمكنها من التعويض اللازم.

أما منشأة المراجعة فلها رصيد من السمعة تتأثر بكثرة الدعاوى كما أنها تتمتع بثروة اقتصادية تجعلها أكثر قدرة على الدفع...

وبالرغم من محاولات تحديد المسؤولية التي أسهمت بتصميم المعيار الأمريكـي والدولي إلا أن أحكام المحاكم كثيراً ما ابتعدت عن هذه الحدود وطالـت المـراجعين بأحكام جائرة. مما جعل المدخل المهني يولي مسألة الغش والتلاعب اهتماماً خاصاً.

وقد سبق لنا في الفصل الرابع الحديث عن مسؤولية المراجع عن الخطأ والغش وموقف المنظمات المهنية من ذلك.

5ـ مدخل خطر الأعمال:

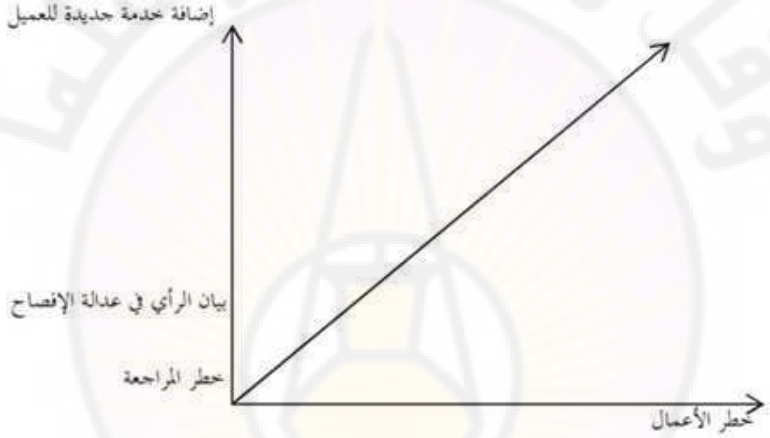
أدى التطور الاقتصادي المتسارع الذي أصاب اقتصادات العالم في العقود الأخيرة إلى نتائج مذهلة، ليس أقلها انتشار العولمة وتقدم تكنولوجيا المعلومات وتوسع الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى المخاطر التي تعرضت لها مهنة المراجعة بسبب كثرة حوادث الغش والتلاعب والإفلاس المالي مما أدى بدوره إلى كثرة دعاوى المسؤولية ضد منشآت مراجعة الحسابات، وكان من أكثر هذه الحوادث إثارة إفلاس شركة Enron وهي من أكبر شركات توزيع الطاقة في العالم ولحقه مباشرة إفلاس Arther andersen عام 2002. أدى كل ذلك إلى تبني مفهوم جديد للخطر هو خطر الأعمال Business Risk بدلاً من خطر المراجعة ويمكن تعريف خطر الأعمال بأنه حالة من عدم التأكد ترتبط بالمنافع التي ستتحقق للمنشأة أو تصيبها من وراء سعيها لتحقيق أهدافها واستراتيجياتها. وفي الفقرة (30) من المعيار الدولي للمراجعة (ISA No. 315) يعرف مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية التابع لـ IFAC مخاطر الأعمال بأنها المخاطر التي تنتج عن حالات أو أحداث أو ظروف أو أفعال مهمة والتي يمكن أن تؤثر سلبياً على قدرة المنشأة في إنجاز أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها أو قد تنتج هذه المخاطر من وضع أهداف واستراتيجيات غير مناسبة.

ويرى آخر بأنه يعني خطر عدم تحقيق الأهداف المتعلقة بأعمال المنشأة بسبب عوامل داخلية وخارجية وضغوط وقوى لها تأثير على المنشأة وبالتالي فهو الخطر المرتبط باستمراريتها وربحيتها.

وعن طريق دراسة هذا الخطر يمكن لمنشأة المراجعة تحديد العوامل التي تسبب التضليل في القوائم المالية وهي ذات تأثير مباشر في رأي المراجع بحسب خطر المراجعة

ووسيلة اتصال بين المدخل المهني ومدخل خطر الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك فإن مدخل خطر الأعمال يعزز فرصة المراجع في تقديم قيمة مضافة أو خدمة جديدة للعميل محل المراجعة، عن طريق تعزيز مصداقية القوائم المالية، أكثر من الاكتفاء بمجرد رأي سلبي حول عدالة القوائم المالية. ويمكن عرض الشكل البياني التالي لإيضاح مدى التطوير الذي يضيفه خطر الأعمال للمراجعة.



وبعكس المدخل المهني (خطر المراجعة) الذي يبدأ من معطيات محددة في الحسابات ليعمم على القوائم المالية من أدنى إلى أعلى فإن خطر الأعمال يؤكد على مدخل أعلى ـــ أدنى.

ويمكن التعبير عن خطر الأعمال مالياً عن طريق قياس حجم الخسارة التي تمنى بها المنظمة الخاضعة للمراجعة:

الخسارة المتوقعة = احتمال حدوث الخسارة × القيمة المرتبطة بالخسارة.

ولاشك في أن مهمة رسم الاستراتيجية الخاصة بالمنظمة الخاضعة للمراجعة هي مهمة إدارة المنظمة التي يقع على عاتقها تقويم الخطر وإدارة الخطر والإبلاغ عنه لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وحملة الأسهم، وعلى الإدارة التحكم بالخطر

والإقلال منه أو تجنبه أو تقاسمه مع الغير عند الحاجة، ويترتب على المراجع دراسة الآليات التي تستخدمها الإدارة في هذا الصدد والتركيز على القضايا الجوهرية دون الغرق في التفاصيل.

ويعتقد العديد من منشآت المراجعة الكبرى أن إخفاقات المراجعة الملحوظة في ظل خطر المراجعة لا تعود لعدم الفعالية في إجراءات كشف التضليل في القوائم المالية، بل تعود إلى الصعوبات التي تواجهها المنظمة الخاضعة للمراجعة، كتقدير احتمال استمرار المشروع (أي عدم إفلاسه في المدى المنظور) أو تحديد الغش الذي يرتكبه بعض الموظفين لمصالحهم الشخصية، أو محاولة تحسين صورة المشروع حيال الغير عن طريق نشر قوائم مالية أحسن من واقع المشروع أو المنظمة، بفعل ضغوط يتعرض لها ذلك المشروع بسبب ظروف العولمة أو غيرها من الظروف التي تهدد المنظمة بعدم الاستمرار، ولاشك في أن خطر الأعمال أكثر كفاءة لاكتشاف مثل هذه العمليات من خطر المراجعة، وهذا ما يجعل فعالية المراجعة في ظل خطر الأعمال أكبر. كما أن كفاءة المراجعة في ظل خطر الأعمال أكبر من الخطر التقليدي، إذ إن خطر الأعمال يعطي المراجع مرونة أكبر في اتخاذ الإجراءات التي تساعده على تحقيق أهدافه.

ولاشك في أن توسع استخدام برامج الحاسوب، أدى إلى رفع كفاءة تشغيل البيانات، وحد كثيراً من الأخطاء التي كثيراً ما كان يقف عندها المراجع في ظل العمل اليدوي وصارت عمليات الغش المدبرة صعبة الاكتشاف في الظروف المعتادة مما جعل مدخل خطر الأعمال يعطي فكرة أكثر شمولاً عن وضع المنظمة وأكثر تركيزاً على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ومن المفهوم أن فشل المنظمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية يختصر الطريق على المراجع ويمكن من وضع إشارات حمراء في تقريره تمكن متخذي القرارات من أخذ الاحتياطات اللازمة وتقدم حماية للمراجع من خطر المساءلة القانونية التي يتعرض لها في ظل خطر المراجعة، وإن عليه في ظل خطر

المراجعة بذل الكثير من الجهود التفصيلية التي تحتاج إلى وقت أطول وتكلفة أكبر من مدخل خطر الأعمال. ومن الضروري في هذا السياق من الحديث عن أنواع المخاطر التي تواجه المنشأة الخاضعة للمراجعة وكذلك منهجية تطبيق مدخل خطر الأعمال في المراجعة.

5ـ1: أنواع مخاطر الأعمال:

يحتاج المراجع إلى معرفة بأنواع المخاطر التي تواجه المنشأة وأن يعتبر ذلك نهجاً يسير على خطاه لما له من فوائد عديدة في جوانب مختلفة من عملية المراجعة يتمثل أبرزها في تحقيق فاعلية أكبر في اكتشاف التحريفات في القوائم المالية وكذلك رفع كفاءة المراجعة نتيجة تركيز اهتمام مراجعي الحسابات على مواطن تلك المخاطر ودرجة أهميتها الأمر الذي من شأنه تجنب أعمال المراجعة الأكثر من اللازم والتي لا طائل منها في المجالات التي تكون فيها مخاطر التحريفات محددة أو قليلة الأهمية. وقد انبثق عن الاهتمام بمخاطر الأعمال في حقل المراجعة تمييز العديد منها والتي قد تجابه المنشأة محل المراجعة، وفي هذا الصدد قامت اللجنة الخاصة بخدمات التأكيد (SCAS) التابعة لـ (AICPA) بتبويب مخاطر الأعمال إلى ما يلي:

أ: مخاطر البيئة الاستراتيجية: وهي التهديدات الناشئة من عوامل خارجية واسعة النطاق، ومن أمثلة ذلك تغيرات في أذواق وتفضيلات الزبائن أو ظهور سلع بديلة أو تغير في البيئة التنافسية والمعترك السياسي والقواعد القانونية والتنظيمية وتوفير رأس المال.

ب: مخاطر البيئة التشغيلية: وتتمثل في تهديدات تنتج من عمليات تشغيلية ومعالجة لا تتسم بالكفاءة أو بالفاعلية تتعلق باقتناء وتحويل وتسويق السلع. والخدمات فضلاً عن خسارة لأصول مادية أو مالية أو فقد حقوق فكرية أو مكانة أو فرص في السوق فضلاً عن ضياع السمعة.

ج: مخاطر المعلومات: وهي تهديدات ناتجة عن استخدام معلومات ذات نوعية رديئة في اتخاذ مختلف القرارات التشغيلية والمالية والاستراتيجية المتعلقة بالعمل أو عن طريق الحصول على معلومات خارجية مضللة أو تسريب المعلومات إلى أطراف خارجية.

بينما قامت شركة المراجعة KPMG بتبويب مخاطر الأعمال من منظور البيئة التي ينبع منها كل نوع من أنواع المخاطر إلى المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: مخاطر البيئة الداخلية:

وهي المخاطر المرتبطة بالبيئة الداخلية لمنشأة والنابعة منها ويندرج تحتها ما يلي:

ـــ عدم ملاءمة الهيكل التنظيمي: فالتعقد التنظيمي المتزايد يشكل تحدياً لبقاء الهياكل التنظيمية، فعلى سبيل المثال ربما أضحت الاستراتيجيات ومعالجات العمل الرئيسية منظومة بشكل غير مناسب بسبب تعديلات في الإدارة الوظيفية وتقادم البناء التنظيمي.

ـــ الاختلال في الثقافة الداخلية: ومن أهم مظاهر ذلك الكذب وتدني الروح المعنوية وانخفاض ولاء الموظف وافتقار الموظف للأمانة واتباع الإدارة العليا أساليب غير سليمة في مراقبة العاملين في المنظمة.

ـــ تدني الكفاءات: عدم تحقيق الكفاءات المطلوبة أو أنها أدنى من الكفاءات لدى المنافسين.

ـــ الافتقار إلى ميزة المعالجة السليمة للمعلومات والبيانات.

ـــ عدم فاعلية الاتصال الداخلي ومن صوره احتكار المديرين للمعلومات وإقامة الحواجز التي تحول دونه حرية وسرعة تدفق المعلومات الملائمة.

المجموعة الثانية: مخاطر البيئة المحلية:

ومن مخاطر هذه المجموعة ما يلي:

ـــ المنافسة المباشرة: فالمنافسون المباشرون يتغيرون ويكيفون أنفسهم باستمرار ويطورون عملياتهم التشغيلية، وفضلاً عن ذلك يزيد دخول منافسين جدد إلى السوق من التنافس السعري.

ـــ أسواق العمل المحلية: التنافس من أجل الحصول على أفضل موارد بشرية.

ـــ العلاقات مع الزبائن والموردين: مثل تردي عمليات خدمة الزبون.

ـــ ابتكارات المنافسين: وتنجم عن تمتع المنافسين لتكنولوجيا جديدة تؤدي إلى ميزات في المعالجة والتشغيل.

المجموعة الثالثة: مخاطر البيئة العالمية:

بسبب ظهور قوى من خارج بيئة التشغيل المحلية ضغوطاً مهمة تؤثر في المقدرة الربحية للمنشأة وتهدد استمرارها، ويمكن أن تتمثل بعض قوى البيئة العالمية التي قد تشكل بواعث حاجة المنشأة إلى تكييف استراتيجياتها في الآتي:

ـــ البيئات التنظيمية غير الفعالة في الدول الأجنبية: وينتج عنها قيام المنافسين بإنتاج نفس المنتجات أو منتجات بديلة بأسعار أقل.

ـــ الموارد الطبيعية: فالمنافس الأجنبي قد يكون موطنه بلداً غنياً بإنتاج المواد الخام أو أن المنافسين المباشرين المحليين يرتبطون بعلاقة قوية مع موردين في تلك البلدان الأجنبية الغنية بالمواد الأولية.

ـــ المنافسة العالمية: وتتمثل في المنافسة المباشرة الناجمة عن استقرار مشاركين جدد في السوق بالبلدان الأجنبية، أو بسبب إنشاء ابتكارات بالمنتج أو أسواق أو صناعات أخرى مما يجعل هذا المنتج بديلاً مباشراً عن غيره من المنتجات.

5ـــ2: منهجية مدخل خطر الأعمال:

بالرغم من أن كل مراجع يتخذ مدخلاً يختلف بعض الشيء لتطبيق استراتيجية مخاطر الأعمال إلا أن العناصر الرئيسية لهذا المدخل تتمثل فيما يلي:

ـــ فهم أنشطة الإدارة لتحديد وتقدير وإدارة المخاطر.

ـــ القيام بفهم مستقل للعمل والمخاطر التي تواجه المنشأة.

ـــ استخدام المخاطرة المحددة لوضع توقعات بشأن العمليات وأرصدة الحسابات والنتائج المالية.

ـــ تقدير درجة جودة نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر.

ـــ تحديد المخاطر المتبقية وتحديث التوقعات المتعلقة بالتوكيدات المالية.

ـــ جمع المعلومات والإثباتات بقصد إدارة المخاطر المتبقية للتحريفات عن طريق الاختبارات الضرورية للتوكيدات.

ويمكن عرض هذه الخطوات من خلال الشكل الإيضاحي التالي:

منهجية استراتيجية خطر الأعمال في المراجعة



الخطوة الأولى: فهم تدابير الإدارة إزاء المخاطر:

من المعروف وكما ذكرنا سابقاً أن رسم الاستراتيجية في المنشأة يقع على عاتق الإدارة وهي المسؤولة عن تقدير المخاطر وإدارتها وتوصيل المعالجة إلى الأطراف المعينة في المنشأة. وأن عملية تحليل المخاطر تأخذ ثلاثة محاور رئيسية يمكن توضيحها بالشكل التالي:



ويقصد بتقدير المخاطر تحديد وقياس وترتيب المخاطر الرئيسية وفقاً لدرجة خطورتها، لذا سيترتب على المراجع دراسة آليات الإدارة في تقدير المخاطر والتركيز على المقاييس التي تتخذها لقياسها. وفي هذا الصدد يمكن للمراجع أن يأخذ بالحسبان عند دراسة قياس الإدارة للمخاطر أن نهوض الإدارة بقضية قياس المخاطر قد يتم وفق الإطار الآتي الذي يساعدها في تحديد مقاييس مناسبة للمخاطر التي ترى أنها رئيسية بالنسبة للمنشأة.



شكل يوضح مقاييس المخاطر

ولا يتوقف واجب الإدارة عند تقليص المخاطر فحسب ولكنه علاوة على ذلك يدخل ضمن واجبها وضع الطرق الكفيلة بالتحكم بالمخاطر والإقلال منها أو تقاسمها من خلال مشاركتها مع الغير أو تحويلها إليه أو تنويعها أو تجنبها.

ولابد للمراجع من دراسة موقف الإدارة إزاء إدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة واستعدادها لمواجهتها والسيطرة عليها، وفي هذا الصدد يمكن أن يتركز اهتمام المراجع على فلسفة الإدارة تجاه المخاطر ومدى إدارتها للمخاطر من خلالها:

ـــ التحليل: وتتضمن هذه المرحلة تعريف وتقييم المخاطر بعد جرد منتظم وشامل لكافة المخاطر والتمييز بين المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية وبين المخاطر التي ترتبط بوضع المنشآت وبسياسات التمويل والسياسة التجارية في المنشأة.

ـــ المعالجة: وتتضمن هذه المرحلة الوقاية والأمان واتخاذ الإجراءات الضرورية للوقاية.

ـــ الإدارة: وهي تقوم على اختيار طريقة تمويل لمعالجة كل خطر وهل ينبغي أن تتحمل المنشأة تمويل معالجة الخطر وتحمل النفقات كاملة أم هل من الممكن الاعتماد على الآخرين.

ـــ الرقابة: وتتضمن اتخاذ إجراءات الوقاية وتحديثها لتجنب تكرار حدوث الخطر.

ويمكن التحكم بالمخاطر من خلال العديد من الآليات، وتتراوح هذه الآليات من الرقابة الداخلية على النفقات أو المدفوعات النقدية إلى الدراسات السوقية التي تسبق إدخال منتجات جديدة، ويمكن مشاركة المخاطر أو تحويلها من خلال ترتيبات التأمين أو المبيعات إلى منشآت أخرى، ويمكن تجنب المخاطر عن طريق عدم إقحام المنشأة في بعض الصفقات، أو كبديل آخر تنويع حقيبة المشاريع الأمر الذي يعني توزيع المخاطر، أما البديل الأخير الممكن للإدارة فهو قبول بعض المخاطر نتيجة لقيام

المنشأة في أعمالها. ووفقاً لمدخل مخاطر الأعمال سيكون المراجع حريصاً لأن يحصل على تأكيد أن لدى المنشأة آليات مطبقة لتقدير وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها. والشكل الآتي يبين كيف يحلل المراجع مخاطر تحريف القوائم المالية وفق منهج أعلى ـــ أسفل:

مدخل تحليل المخاطر من الأعلى إلى أسفل



ولفهم المعالجات المطبقة في المنشأة يستخدم المراجع عادة بعض أو كل التقنيات التالية:

ـــ الحصول على فهم للمعالجات المستخدمة بشكل دوري من قبل مجلس الإدارة لتقييم المخاطر.

ـــ إلقاء نظرة عامة على المدخل القائم على المخاطر في المراجعة الداخلية.

ـــ إجراء المقابلة مع الإدارة بخصوص منهجها في المخاطر والمخاطر ذات الأولوية وعلاقة تحليل المخاطر بالتخطيط الاستراتيجي.

ـــ فحص التقارير التنظيمية المعنية بسياسات وإجراءات المنشأة تجاه المخاطر.

ـــ تمحيص سياسات وإجراءات المنشأة المتعلقة بالمخاطر.

ـــ الحصول على معرفة بخطط المكافآت في المنشأة لتحديد فيما إذا كانت تنسجم مع سياسات إدارة المخاطر التي تتبناها المنشأة.

ـــ الاطلاع الدقيق على العمل المؤدى في السنوات الماضية بغية تحديد فيما إذا كانت التصرفات المالية متسقة مع حالات المخاطر التي تم مناقشتها مع الإدارة.

وإذا كانت في المنشأة سياسات وإجراءات جيدة للمخاطر ومطبقة فإن المراجع قد يكون قادراً على فحص وتقييم السياسات، وتطوير برنامج المراجعة ينطوي على الاختبارات المباشرة للأرصدة والعمليات المالية وبأقل قدر ممكن. وفي حال عدم وجود سياسات وإجراءات حيال المخاطر فإن المراجع سيكون بحاجة إلى أن يأخذ بالحسبان أن عملية المراجعة محفوفة بمخاطر عالية، لذا يقدر مخاطر المراجعة عند حد مرتفع ويوسع حجم الاختبارات المباشرة.

ولتحديد المخاطر الرئيسية ولكل المستويات يستخدم المراجع الطرق والمصادر التالية:

ـــ فحص استراتيجيات وأهداف المنشأة.

ـــ النقاش الواسع مع الأفراد ضمن المنشأة.

ـــ حصر قائمة شاملة بالمخاطر.

ـــ ترتيب المخاطر حسب درجة أهميتها.

وينبغي على المراجع الوقوف على عملية قياس ومراقبة المخـــاطر في المنشـــأة، وتتمثل المصادر المستخدمة لإنجاز ذلك بما يلي:

ـــ المعلومات المحاسبية.

ـــ مقاييس الأداء غير المالية.

ـــ بحوث السوق.

ـــ تحليل الحساسية.

ـــ القيمة المصاحبة للخطر.

الخطوة الثانية: الحصول على فهم للعمل والمخاطر:

يعد فهم طبيعة عمل المنشأة من الأمور الهامة في تقييم مخاطر الأعمال. وتبـــدأ هذه المرحلة بدراسة تاريخ هذه المنشأة وسمعتها في الأسواق والإدارات التي تعاقبـــت على قيادتها وتطور أسعار أسهمها وأرباحها ومركزها في السوق المـــالي. وفي هـــذا السياق ينطوي فهم المراجع للمنشأة وبيئتها على الحصول بشكل كاف على المعرفـــة المتصلة بالأمور التالية:

ـــ طبيعة المنشأة.

ـــ حقل النشاط الذي تعمل فيه المنشأة والتنظيم الذي تخضع لـــه والعوامـــل الخارجية الأخرى.

ـــ الإدارة.

ـــ الأهداف والاستراتيجيات.

ـــ القياس والأداء.

ـــ معالجات عمليات التشغيل.

ويحصل المراجع على المعلومات اللازمة لذلك من عدة مصادر أهمها:

1ـ المصادر الإلكترونية للمعلومات:

وتتمثل في الأنشطة الرئيسية على الإنترنت التي يستطيع المراجع أن يستخدمها كي يتعلم الكثير عن أي منشأة ومنها:

ـ الوكلاء الأذكياء: تسمح برامج الإنترنت لأي مراجع أن يهيئ وكيلاً إلكترونياً للظهور على الشبكة وجمع المعلومات المتاحة عن المنشأة أو الصناعة ومن ثم تجميع تلك المعلومات في صيغة معينة لغرض المراجعة، ويستطيع الوكيل مراقبة وتفحص المجتمع المالي بالإضافة إلى السجلات التنظيمية والأعمال في المنشآت.

ـ نظم إدارة المعرفة: تطور شركات المراجعة المعتمدة هذه النظم، وبعض شركات المراجعة الكبرى تمتلك نظم إدارة معرفة جاهزة تحتوي معلومات عن الصناعات والعملاء وأفضل الممارسات لتلك الصناعات، إضافة إلى ذلك تنطوي النظم على معلومات عن المتطلبات المحاسبية والتنظيمية الملائمة للمنشآت وفضلاً عن ذلك يمكن استخدامها لتطوير إنذارات خطر للمنشآت.

ـ مواقع المنشأة: يحتوي موقع المنشأة على معلومات مفيدة لفهم منتجاتها واستراتيجيتها.

ـ الإحصاءات الاقتصادية.

ـ نشرات الممارسة المهنية.

ـ محللو التقارير.

2ـ فهم المعالجات الرئيسية المتعلقة بالعمل:

ينبغي على المراجع أن يجمع معلومات كافية لفهم المعالجات الرئيسية وعوامل الصناعة التي تؤثر في المعالجات الرئيسية والتأثيرات المالية والتشغيلية المحتملة المرتبطة بالمعالجات الرئيسية.

ويحتاج المراجع لأن يحصل على تأكيد بأن الإدارة تحدد المخاطر المتعلقة بذلك،

وكيف تراقب أعمال المنشأة لتحديد ما إذا كان هناك خلل أم لا في المعالجة، وعند وجود خلل يلزم المراجع أن يتوقع المواطن التي ستحدث فيها المشاكل وكيفية تأثيرها على القوائم المالية وكيفية الحصول على تأكيد بخصوص ذلك التأثير المحتمل. وفي هذا السياق تصف شركة المراجعة (KPMG) منهجها في هذا الجانب على النحو التالي:

ـــ فهم ميزات المنشأة الاستراتيجية: ما هي خطة المنشأة لخلق القيمة ؟ وما هي مراكزها وميزاتها التي تجعلها في وضع أفضل من منافسيها في تبوء تلك المراكز؟

ـــ فهم المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف أعمال المنشأة.

ـــ فهم المعالجات الرئيسية والكفاءات المطلوبة لتحقيق ميزة استراتيجية.

ـــ قياس وتقييم الأداء: وهذا يعني هل يوجد دليل على أن القيمة المتوقعة تم تحقيقها بالفعل ؟ وما هي درجة جودة التنفيذ الفعلي للمعالجات.

ـــ توثيق فهم قدرة المنشأة على خلق القيمة وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية باستخدام نموذج أعمال المنشأة، وتحليل المعالجة، مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحليل مخاطر العمل، إيجاد إطار قرار للمعرفة الشاملة بالعمل والذي من خلاله يمكن أن تتم الأحكام المهنية بشأن توكيدات الإدارة.

ـــ استخدام إطار قرار المعرفة الشاملة بالعمل لوضع التوقعات بشأن التوكيدات الرئيسية المضمنة في القوائم المالية.

ـــ مقارنة النتائج المالية المقدمة في التقارير مع التوقعات وتعميم اختبارات المراجعة الإضافية لتحديد أي فجوة بين التوقعات والنتائج المقدمة في التقارير.

3ـــ المصادر الأخرى للمعلومات:

يوجد مصادر وإجراءات أخرى يمكن أن يتخذها المراجع للحصول على الفهم المنشود للمنشأة وأهمها:

الاستفسار من الإدارة العليا ومن الأطراف المناسبة، وملاحظات عمليات

وأنشطة المنشأة وسجلاتها، وزيارة أقسام المنشأة ومراكز التصنيع، والاطلاع على القوائم المرحلية، فحص وثائق المراجعة السابقة، فحص موازنات المنشأة، الاتصال مع المراجعين، فحص اتفاقيات الدين المهمة ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة، والقوانين ذات الصلة.

الخطوة الثالثة: وضع التوقعات:

يجب على المراجع أن يضع توقعات تتسم بالموضوعية وبعيداً عن تدخل الإدارة ومرتكزة على التحليل الشامل للمنشأة وأعمالها وذلك لضمان موضوعية مهمات المراجعة، ولا تنتهي العملية بمجرد وضع التوقعات، فقد أظهر البحث في هذا المجال أنه من الأفضل للمراجع أن يضع مجموعة التوقعات على نحو مستقل بدلاً من تحديد أرصدة الحسابات غير العادية، وبعد ذلك يسأل الإدارة أن تفسر الاختلافات، إذ إن هناك ميل كبير للاعتماد على التفسيرات المعقولة المقدمة أولاً من المنشأة. وفي هذه المرحلة يجعل المراجع من المعرفة الشاملة بطبيعة العمل وكافة المعلومات من المراحل السابقة إطاراً مرجعياً لوضع التوقعات بشأن التوكيدات الرئيسية المضمنة في القوائم المالية تمهيداً لمقارنة النتائج المالية المقدمة في التقارير مع التوقعات، ومن ثم تصميم اختبارات المراجعة الإضافية لتحديد أي اختلافات بين التوقعات والنتائج المقدمة في التقارير.

وتعد الإجراءات التحليلية فعالة في تحسين عملية تطوير توقعات المراجع بخصوص نتائج المنشأة، وتتراوح الإجراءات التحليلية الممكنة الاستخدام من الأساليب المبسطة جداً إلى التقنيات بالغة التعقيد، وينبغي توثيق التوقعات والأسباب الجوهرية التي قامت عليها ومن أجلها التوقعات، كما يجب توصيل نتائج تحليل المنشأة إلى جميع فريق المراجعة وتركيز الفهم على المجالات المراد مراجعتها.

الخطوة الرابعة: تقدير جودة الرقابة الداخلية:

يتم تصميم الرقابة الداخلية لمساعدة المنشأة في إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتتراوح الرقابة الداخلية من السياسات والإجراءات الواسعة إلى الإشراف الفعال وتبدأ مع مجالس الإدارة وتتخلل الإدارة بكل مستوياتها في المنشأة، وترتبط المخاطر دوماً بالرقابة الداخلية لأن الرقابة توجد بالأساس لتقليص المخاطر أو إبقائها عند حدود معينة، فعلى سبيل المثال يجب تصميم نظم الرقابة لضمان أن الإدارة تقوم بتقييم — وعلى نحو كامل — حالة السوق ومختلف البدائل والنتائج الممكنة قبل القيام بأي تصرف استراتيجي، ويوجد ارتباط كبير بين الغش المالي في المنشآت ووجود خلل في الرقابة الداخلية، فعندما يوجد ضعف في الرقابة الداخلية في منشأة ما فإن هذا يؤثر عملياً في كل مجال من مجالات التشغيل، وبمقابل عندما تتصف الرقابة الداخلية بالقوة يمكن للمراجع أن يستنتج أن المخاطر تدار بشكل مناسب، لذا فقد تتكون لدى المراجعين ثقة بخصوص سلامة القوائم المالية بناءً على ثقتهم بالرقابة الداخلية الخاصة بالمنشأة وتوافق نتائج عملياتها التشغيلية مع التوقعات المحددة بموضوعية، والشكل التالي يجسد تأثير فاعلية الرقابة الداخلية على استنتاجات المراجع بشأن مخاطر التحريفات ومن ثم على خطة المراجعة.



تأثير فاعلية الرقابة الداخلية على تحليل المخاطر وخطة المراجعة

وفي الشكل السابق ينظر إلى التحريفات المادية وكأنها قطرات مطر غزير، فالمخاطر يمكن أن تؤدي إلى تحريفات مادية (مطر غزير) ومن مسؤوليات الإدارة إصدار قوائم مالية خالية من التحريفات المادية (جافة) من خلال اتخاذ التدابير اللازمة التي يتمثل أهمها في تصميم رقابة داخلية قوية وتطبيقها بفاعلية. وفي هذه المرحلة يهتم المراجع بالإجراءات الرقابية المعنية بالمتابعة والمراقبة الواسعة التي تستخدمها الإدارة

لتحديد أي انتهاك أو وجود ضعف، والآتي بعض المؤشرات للحكم على الضـــوابط الرقابية ذات الصلة بالمراقبة أو كما يسميها بعضهم بمؤشرات الأداء الرئيسية وأهمها:

ـــ تراكم العمل تحت التشغيل.

ـــ كمية العناصر المرتجعة.

ـــ النـــزاعات المتزايدة المتعلقة بحسابات الزبائن والموردين.

ـــ استطلاعات رضا الزبائن.

ـــ تغيب الموظفين.

ـــ انخفاض إنتاجية خطوط الإنتاج.

ـــ أخطاء معالجة المعلومات.

ـــ التأخر المستمر في إنجاز الأعمال المهمة.

هذه الإجراءات (المؤشرات) تصمم للتركيز على أهداف الإدارة والمعالجـــات الرئيسية، وفي حال عدم وجود مثل هذه الإجراءات سيدرك المراجع وجـــود مخـــاطر تكمن في التوكيدات.

ويهتم المراجع في هذه المرحلة بتحديد وتقييم جوانب ضـــعف الرقابـــة الداخلية، إذ ينبغي أن تتمكن المنشأة من عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بها من ضبط وتسجيل ومعالجة وتلخيص البيانات المالية والإبلاغ عنها في صورة قـــوائم مالية، فضعف الرقابة الداخلية إما أن يكـــون عيبـــاً في تصـــميم السياســـات والإجراءات الرقابية أو في تطبيقها الأمر الذي يؤدي إلى تأثير سلبي على عمليـــة إعداد التقارير المالية وضعف الرقابة الداخلية يشتمل بعـــدين وهمـــا: احتماليـــة الحدوث ودرجة الأهمية. وتعني الاحتمالية (الأرجحية) أن الضـــعف الرقـــابي أو مجموع من نقاط الضعف يمكن أن ينتج عنها تحريف في رصيد حساب مـــا أو في

أي إفصاح من مكونات القوائم المالية. والأهمية تعني مقدار التحريف المحتمل جراء الضعف أو مجموعة من نقاط الضعف. ويمكن تبين ذلك من خلال الشكل التالي:



تقييم أوجه ضعف الرقابة الداخلية

من الشكل نلاحظ أنه إذا كانت الاحتمالية أكثر من بعيدة الحدوث فإن تحريفاً مادياً يمكن أن ينتج بسبب ضعف الرقابة الداخلية ومن ثم يعد هذا الضعف جوهرياً ينبغي أخذه بالحسبان.

الخطوة الخامسة: تحديد المخاطر النهائية:

هي المخاطر المتبقية في أرصدة الحسابات أو العمليات بعد أن يكون المراجع قد قام بتقييم جميع العوامل المتعلقة بالتوقعات بشأن صحة تلك الأرصدة وتحديد جودة الرقابة الداخلية وباستخدام المراجع لمستوى منخفض من الخطر النهائي سيمكنه من الحصول على رضا يتعلق برصيد الحساب أو المعاملة من خلال مستوى منخفض من مخاطر الاكتشاف، وهذا يعني أن قدرة دليل إثبات المراجعة على الإقناع يأتي من

مصادر أخرى غير الفحص المباشر لرصيد الحساب، وهذا شيء ملحوظ ولكن النقطة المهمة هي أنه عن طريق استخدام مدخل مخاطر الأعمال على نحو صحيح يستطيع المراجع أن يحصل على دليل مقنع حول صحة رصيد حساب دون إخضاع ذلك الحساب للاختبار المباشر، وإن استخدام تقنيات أخرى مثل الإجراءات التحليلية وتقييم جودة الرقابة في تخفيض مخاطر التحريفات والحث على إجراء التقديرات المحاسبية بشكل معقول وإعداد التوقعات بناء على المعرفة بالعمل سيؤدي إلى أدلة مقنعة بشأن صحة رصيد الحساب، لكن هذا لا يعني أن المراجع يستطيع أن يؤدي المراجعة كاملة دون الاختبار المباشر لبعض أرصدة الحسابات وإنما يعني إمكانية تقليص كمية الاختبارات إذا تم تحديد المخاطر بصورة مناسبة. ولتحديد المخاطر لابد للمراجع أن يأخذ بالحسبان ويدرس الظروف والأحداث أو العوامل التي قد تشير إلى وجود مخاطر التحريفات ويقيم درجة أهميتها، فالتحريف قد ينتج بسبب الأخطاء أو الغش في البيانات التي أعدت منها القوائم المالية. وقد سبق لنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب توضيح مفهوم الخطأ والغش والدوافع المرتبطة بهما.

الخطوة السادسة: جمع المعلومات والإثباتات:

تأتي هذه الخطوة استجابة لتقديرات المراجع للمخاطر ولخدمة عملية التحكم بالمخاطر النهائية، إذ يتمخض عن الخطوات السابقة الذكر تكوين العديد من المواقف والتساؤلات والشكوك لدى المراجع. وبهذا الخصوص يجب على المراجع أن يضع فروض ترد على تساؤلاته وشكوكه التي تدور في معظمها حول احتمالات الغش والتلاعب بغية درء الإفلاس عن المنشأة وعرضها بحالة جيدة ومن ثم جمع معلومات والإثباتات التي تفسر تساؤلات المراجع وشكوكه، إذ إن لكل فرض يضعه المراجع معلومات تؤيده أو تنفيه وتجمع من مصادر شتى وبتنفيذ مختلف الإجراءات التي يمكن للمراجع الاعتماد عليها بدءاً بسؤال عناصر الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة

الداخلية والإصغاء إلى الموظفين الصغار الذين يرغبون بالإدلاء بمعلومات للمراجع واستفسار محامي المنشأة ومندوبي المبيعات ومسؤولي بحوث السوق وغيرهم مروراً بإجراءات المراجعة الأخرى كالملاحظة والفحص المادي واستعلام الأطراف من خارج المنشأة وانتهاءً بإزالة أي تحيز شخصي قد يكتنف جمع المعلومات العامة من خلال تعزيزه بأدلة مستندية وموضوعية تحول شكوك المراجع إلى يقين أو تبددها.

وفي هذا السياق يجب على المراجع أن يتخذ الإجراءات التالية:

ـ توقع التحريفات المحتملة أو المشاكل المحاسبية التي من الممكن أن تكون مرتبطة بأرصدة الحسابات والعمليات المالية.

ـ تغيير طريقة تنفيذ المراجعة وتكييف وتعديل فريق المراجعة ليناسب المخاطر المرتبطة بالمنشأة، فقد تنطوي الآثار الكلية المترتبة على كيفية تنفيذ المراجعة تكليف فريق العمل من المتخصصين والمشرفين وبما يتوافق مع تقدير مستوى المخاطر.

ـ تطوير الاختبارات المباشرة للأرصدة والعمليات بالاتساق مع مخاطر الاكتشاف التي تلائم المخاطر مع تغيير طبيعة إجراءات الاختبارات الأساسية من الأقل فاعلية إلى الأكثر فاعلية.

ـ تعديل توقيت اختبارات المراجعة لتخفيض المخاطر الكلية للمراجعة.

ـ تنفيذ الإجراءات الإضافية الأخرى لمجابهة مخاطر التلاعب المادي الناشئ عن الغش بسبب تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية.

وفي الختام وبغض النظر عن المدخل المستخدم من قبل المراجع لرسم استراتيجية فإنه من الضروري التنويه إلى أن مراجعة حسابات المنظمة مهما كانت بسيطة لا يمكن أن تتم إلا إذا تم تقسيم هذه الحسابات بشكل منطقي، لكي يتمكن من فهم أعمق لعمليات المشروع ويرفع كفاءة المراجعة عن طريق استغلال وقت العاملين في المراجعة دون تكرار. وقد جرت المراجعة التقليدية على تقسيم الحسابات إلى حسابات تتعلق

بالميزانية وحسابات تتعلق بقائمة الدخل.

أما التقسيم المعاصر فيذهب إلى تقسيم عمليات المشروع إلى عدة دورات كدورة الإيرادات ودورة المشتريات والنفقات ودورة الإنتاج، ودورة الرواتب والأجور ودورة التمويل...الخ.

ولما كانت كل دورة من هذه الدورات ترتبط بعدة حسابات ذات علاقة بحسابات النتائج، بالإضافة إلى عدة حسابات ترتبط بأرصدة الميزانية العمومية لذا كان من الأنسب أن تراجع الدورات مع جميع الحسابات ذات العلاقة من إيرادات أو نفقات أو حسابات أخرى تظهر في الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي.

وإذا كانت حسابات المركز المالي غير قابلة للمراجعة الحاسمة إلا بعد ترصيد هذه الحسابات أي من بداية العام المقبل، صار من الضروري البدء في تقويم نظم الرقابة الداخلية بعد تكليف منشأة المراجعة، للوصول إلى خطر الرقابة الذي يترك آثاراً هامة على تحديد الإجراءات الجوهرية التي تتم في نهاية العام بعد التوصل إلى أرصدة حسابات الأستاذ العام التي تظهر في قائمة المركز المالي، وهذا يؤمن توازناً لعمل فريق المراجعة قبل نهاية العام وبعد نهاية العام. لذا فإن من المعتاد أن يجري تقويم نظم الرقابة الداخلية قبل نهاية العام، مما يعطي مدير المراجعة وقتاً كافياً لتقويم نظم الرقابة الداخلية في كل دائرة، ومراجعة إجراءات الرقابة التي يعتمد عليها من قبل الإدارة وإجراء تعديلات على البرنامج الجوهري الذي يبدأ به نهاية العام. وإن عمل المراجعة يمكن أن يبرمج للاستفادة من الكادر المتوافر لإنجازه وتقويم أدلة الإثبات اللازمة لتقويم إجراءات الرقابة التي تتم عند تشغيل العمليات قبل أن تصبح الأرصدة المحاسبية جاهزة للمراجعة.

وسنتناول في الفصول اللاحقة مراجعة الدورات المختلفة التي تشمل جميع عمليات المشروع.

أسئلة حول الوحدة الأولى

اختر الإجابة الصحيحة من كل مما يأتي:

1ـــ إن مدخل إعادة الحساب هو مدخل:

أ: تجريبي. ب: مستندي. ج: حسابي. د: مادي.

2ـــ إن مدخل إعادة الحساب يهدف إلى:

أ: بيان الرأي بعدالة الإفصاح. ب: البحث عن الغش والخطأ.

ج: اكتشاف الأخطاء. د: حماية أصول المنظمة.

3ـــ مما ساعد على تبني مدخل إعادة الحساب:

أ: استخدام الحاسوب. ب: انتشار التجارة الإلكترونية.

ج: حجم المنظمة. د: الخلط بين المحاسبة والمراجعة.

4ـــ يعتمد مدخل النظم على:

أ: الإجراءات الجوهرية. ب: المستندات.

ج: كفاءة نظم الرقابة الداخلية. د: البحث عن الغش الخطأ.

5ـــ يعتمد المدخل المهني على:

أ: البحث عن الغش والخطأ. ب: المستندات.

ج: الملاحظة والمشاهدة. د: الجمع بين مدخل النظم والمدخل الجوهري.

6ـــ يمكن الكشف عن العمليات المدبرة من قبل الإدارة العليا التي تهدد بإفلاس المشروع عن طريق.

أ: سؤال لجنة المراجعة. ب: سؤال الموظفين المختصين.

ج: تقويم نظم الرقابة الداخلية. د: خطر الأعمال.

7ـــ إن النظر إلى خطر المراجعة من خلال خطر الأعمال يؤدي إلى:

أ: استقلال خطر الرقابة عن الخطر الملازم.

ب: الدمج بين خطر الرقابة والخطر الملازم.

ج: استقلال خطر الرقابة عن خطر الاكتشاف.

د: الدمج بين خطر الرقابة وخطر الاكتشاف.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الوحدة التعليمية الثانية

مراجعة دورة الإيرادات والاختبارات الأساسية لعملياتها

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل ستكون قادراً على الإلمام بما يلي:

1ـ طبيعة دورة الإيرادات والحسابات ذات العلاقة.

2ـ أهداف مراجعة عمليات دورة الإيرادات .

3ـ أهداف مراجعة أرصدة حسابات دورة الإيرادات.

4ـ اختبارات العمليات والرقابة الداخلية في دورة الإيرادات.

5ـ اختبارات أرصدة حسابات دورة الإيرادات.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مراجعة دورة الإيرادات والاختبارات الأساسية لعملياتها

المقدمة:

لدى تقويم مجد لنظم الرقابة الداخلية لدورة الإيرادات، تبين أن الحسابات تعد كشوفاً شهرية وترسلها لكافة المدينين، تبين فيها الرصيد المستحق لغاية نهاية الشهر، كما ترد الردود المعدة من قبل المدينين حول هذه الأرصدة إلى مدير الحسابات شخصياً، الذي يقوم بدراسة هذه الردود وتسوية أي اختلافات تعود لأخطاء موضوعية، وخاصة ما يتعلق بالفروق الزمنية لتسجيل البضاعة المرسلة أو الدفعات المسددة، كأن ترسل البضاعة وتسجل لدى الشركة منذ تاريخ شحنها، إلا أن العميل لا يسجل إلا بعد وصول البضاعة بطريقة منتظمة. أو تسجيل النقدية المحولة من العميل إلى الشركة مباشرة منذ تحويلها في سجلات العميل أما الشركة فلا تعترف بالدفعات الواردة إلا بعد وصولها إلى صندوقها أو إلى حسابها في المصرف.

ولما كان مجد الذي يقوم بمراجعة حسابات هذه الشركة قد أرسل عينة من المصادقات لعملاء الشركة, فمنهم من وافق على الرصيد, ومنهم من أرسل كشفاً لتسويغ بعض الفروق ومنهم لم يرد على الإطلاق.

وقد انتهت المراجعة التي قام بها مجد وفريق العمل الذي يعمل معه، و لم يلحظوا انتهاكات جوهرية للرقابة الداخلية أو فروقات تشكل تضليلاً في القوائم المالية للعميل بحسب معدلات القبول المحددة من قبل مجد، مما أدى إلى إعداد تقرير نظيف عرض على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي، وقد أبرأت الهيئة ذمة مجلس الإدارة بناء على ذلك.

وبعد ذلك بفترة قصيرة فوجئ المدير العام برسالة أعدها مواطن غيور على مصلحة الشركة دون أن يذكر اسمه صراحة، وقد كتب في الرسالة عبارة واحدة تقول:

السيد المدير العام

إن ثعلباً ماكراً يعمل بقربك...

وفي أول اجتماع لمجلس إدارة الشركة عرض المدير العام الرسالة على المجلس فتقرر تكليف مراجع حسابات آخر، لإعادة مراجعة حسابات الشركة لعله يكشف النقاب عن أمور لم يلحظها مجد.

فوقع الخيار على رائد الذي تسلم المهمة في ظروف غامضة، وتبين بعد الفحص الدقيق، أن رئيس الحسابات فتح حساباً لعميل وهمي أعطاه اسماً مستعاراً، وكان يرسل له بضاعة بشكل مستمر على عنوان شخص آخر متفق عليه.

وحين تعود الكشوف الشهرية من هذا العميل الوهمي بسبب عدم معرفة العنوان كانت تصل هذه الكشوف إلى مكتب رئيس الحسابات الذي يضعها في سلة المهملات.

ولما كانت قيمة هذه الفواتير المرسلة إلى العميل الوهمي كبيرة جداً تصل إلى ملايين أحال مجلس الإدارة رئيس الحسابات إلى محكمة الجنايات أما مجد فقد رفعت دعوى ضده إلى المحكمة المدنية.

أولاً: طبيعة دورة الإيرادات والحسابات ذات العلاقة بها:

تتضمن دورة الإيرادات والمتحصلات القرارات والأنشطة المتعلقة بتبادل البضائع والخدمات مع الزبائن بعدما تصبح متاحة للبيع. وتبدأ بتلقي الطلبات من الزبون وتنتهي بتحويل البضائع والخدمات إلى الزبائن وتحصيل الإيراد نقداً. وتعطى الإيرادات عادة أوصافاً معينة في القوائم المالية.

ففي المشروع الصناعي أو في المشاريع التجارية تدعى العمليات الإيرادية مبيعات. ومن جهة أخرى إن الإيرادات في مشاريع خدمية يمكن أن يشار إليها على أنها أتعاب، عمولات، إيجارات أو إيرادات خدمية...الخ.

لمعظم الشركات مصدر للإيرادات أو عدة مصادر ثانوية يشار إليها عادة على أنها دخول أخرى، ويختلف هذا الأمر بحسب طبيعة أعمال المنشأة، فقد يكون الإيراد من بيع الكهرباء مبيعات في شركة الكهرباء، ويعد إيراداً ثانوياً في شركة أخرى.

إذا كانت مبيعات المنتجات هي المورد الرئيسي للإيرادات، فإن أساليب معينة للتسويق والتحصيل تستخدم لزيادة المبيعات وتقصير فترة التحصيل.

وتتأثر حسابات عديدة ذات علاقة بالميزانية العمومية وحسابات أخرى ذات علاقة بقائمة الدخل بعمليات دورة الإيرادات. ومن أكثر الحسابات تأثراً بدورة الإيرادات، المتحصلات النقدية (المدينين) والتي تعد أصلاً قصيرة الأجل... هذه المتحصلات التي قد لا تكون قابلة للتحصيل بالكامل، ولذلك فإن مخصص الديون المشكوك فيها ومصرفات الديون المعدومة هي حسابات إضافية تكمل دورة الإيرادات وتقدم المتحصلات النقدية بعد استبعاد مخصص الديون المشكوك فيها القيمة القابلة للتحصيل في الأجل القصير لهذه المتحصلات. وإن مصروف الديون المشكوك بتحصيلها يمثل القيمة التي تحمل إلى الدخل (أ، و خ) في الفترة الجارية مقابل عدم تحصيل الديون (ويمكن أن تكون المسموحات الأخرى ضرورية إذا كانت الخصومات المقدرة، والمردودات والمسموحات هامة نسبياً لأغراض إعداد القوائم المالية).

أما الإيرادات غير المتحققة والدخول المؤجلة فتعكس أنواعاً مختلفة من السلف المقبوضة مقابل سلع وخدمات لم تسلم بعد...

ويمكن تقسيم الخطوات التي تشكل دورة الإيرادات بالشكل النموذجي التالي:

- تلقي أوامر العملاء وقبولها.
- تسجيل أوامر العملاء.
- الموافقة على التسليف إذا كان ذلك مطلوباً.
- تسليم البضائع والخدمات.

ـــ تسجيل الكميات المسلمة المشحونة في سجلات المخازن المختصة.

ـــ إعداد الفواتير.

ـــ تحديد تكلفة البضاعة المبيعة.

ـــ استلام النقدية.

ـــ نشاط تحصيل الديون للحسابات الجامدة.

ونعرض فيما يلي الحسابات ذات العلاقة بدورة الإيرادات والمتحصلات:



ويمكننا عرض العمليات والحسابات ووظائف الأعمـــال والمســـتندات المتعلقة بها من خلال الجدول التالي:

العمليات	الحسابات	الأنشطة (العمليات)	المستندات والدفاتر
المبيعات	المبيعات الزبائن	تشغيل أوامر الزبائن منح الائتمان شحن البضائع إرسال الفواتير للزبائن وتسجيل المبيعات	أمر الزبون، أمر البيع، مستند الشحن، فاتورة المبيعات، يومية المبيعات، تقرير ملخص المبيعات، الملف الرئيسي للزبائن، ميزان المراجعة للزبائن، القوائم الشهرية
تحصيل النقدية	نقدية بالبنك الزبائن	تشغيل وتحصيل النقدية المحصلة	إشعار التحويل، قائمة بالنقدية المحصلة، يومية النقدية المحصلة
مردودات المبيعات ومسموحاتها	مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات الزبائن	تشغيل وتسجيل مردودات المبيعات ومسموحاتها	مذكرة الائتمان، يومية مردودات المبيعات ومسموحاتها
شطب الحسابات غير القابلة للتحصيل	الزبائن مخصص الديون المشكوك فيها	شطب الزبائن غير القادرين على السداد	نموذج صلاحية شطب الحساب غير القابل للتحصيل
مصروف الديون المعدومة	مصروف الديون المعدومة مخصص الديون المشكوك فيها	توفير الوظائف الخاصة بالديون المعدومة تكوين مخصص الديون المشكوك فيها	

ثانياً: أهداف مراجعة دورة الإيرادات:

يقوم المراجعون بأداء المراجعة من خلال منهج الدورات عن طريق تنفيذ اختبارات المراجعة للعمليات التي ينتج عنها الأرصدة الختامية وأيضاً تنفيذ الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات نفسها. لذا فإنه يوجد أهداف مراجعة يجب على المراجع تحقيقها قبل أن يتوصل إلى استنتاج عن عدالة العمليات ويطلق على ذلك أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية، وأهداف أخرى يجب على المراجع تحقيقها لكل رصيد حساب ويطلق عليها أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة (الجوهرية).

وسيتضح فيما بعد أن هناك فرق بين أهداف المراجعة الخاصة بالعمليات المالية وأهداف المراجعة الخاصة بالأرصدة مع وجود علاقة وثيقة بينهما. انطلاقاً من ذلك سنبين هنا أهداف المراجعة الخاصة بالعمليات المالية في دورة الإيرادات والمتحصلات وأهداف المراجعة الخاصة بأرصدة حسابات دورة الإيرادات.

أ: أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات:

تقدم أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات إطاراً لمساعدة المراجع على جمع الأدلة الكافية التي يتطلبها معيار العمل الميداني الثالث وتقدير الحجم المناسب من الأدلة التي يجب جمعها لفئات العمليات في ضوء الظروف الخاصة بكل عملية مراجعة. وتظل الأهداف ثابتة من عملية مراجعة لأخرى ولكن تتنوع الأدلة وفق ظروف كل عملية. ويجب التمييز بين أهداف المراجعة العامة المرتبطة بالعملية المالية وأهداف المراجعة المحددة المرتبطة بالعملية المالية في كل فئة من العمليات. ويتم تطبيق الأهداف العامة من خلال مصطلحات واسعة، أما الأهداف الخاصة فيمكن تطبيقها أيضاً في كل فئة من العمليات المالية من خلال شروط خاصة لكل فئة من العمليات المالية مثل العمليات التي نحن بصددها هنا. وبمجرد التعرف على الأهداف العامة، يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الخاصة لكل فئة من العمليات المالية التي تم مراجعتها. وتشمل الأهداف

العامة في دورة الإيرادات والمتحصلات والمتعلقة بالعمليات ما يلي:

1ـ الوجود: يتعلق هذا الهدف بتحديد ما إذا كانت العمليات المالية التي تم تسجيلها قد حدثت فعلاً أو بكلمات أخرى تم شحن المبيعات المسجلة بالفعل إلى عملاء حقيقيين.

2ـ الاكتمال: ويقصد به تسجيل العمليات التي حدثت فعلاً. أي أن هذا الهدف يتعلق بتحديد ما إذا كانت كافة المبيعات التي يجب تسجيلها في دفاتر اليومية قد سجلت فعلاً. ويعد عدم تسجيل المبيعات التي تمت فعلاً في يومية المبيعات والأستاذ العام انتهاكاً لهدف الاكتمال.

ويعتبر كل من هدف الوجود والاكتمال هدفين متعارضين في مجال المراجعة. حيث يتعلق الوجود باحتمال وجود مغالاة، بينما يتعلق الاكتمال باحتمال وجود مبيعات لم يتم تسجيلها (تخفيض).

3ـ الدقة: أي تسجيل العمليات المالية وفق القيم الصحيحة: ويتعلق هذا الهدف في تسجيل المبيعات بقيمة البضاعة التي تم شحنها مع الإعداد الصحيح للفاتورة المرحلة للزبون وتسجيلها على نحو صحيح. وسيكون هناك انتهاكاً لهدف الدقة إذا وجد المراجع فرقاً بين كمية البضائع التي تم شحنها والكمية الخاصة بهذه البضائع في الفواتير، أو عند استخدام سعر غير صحيح لحساب المبيعات، أو توسيع أو إضافة أخطاء في الفواتير، أو إدراج قيم مبيعات غير صحيحة في يومية المبيعات.

4ـ التبويب: أي تم تبويب العمليات المالية المسجلة في يومية الزبون على نحو ملائم. ومن أمثلة سوء التبويب إدراج المبيعات وفقاً لقيم المبيعات النقدية وقيم المبيعات على الحساب، تسجيل بيع أصول ثابتة على أنه عملية بيع تجارية، وسوء تبويب المبيعات التجارية على أنها عمليات بيع داخلية.

5ـ التوقيت: ويعني تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالمبيعات في التاريخ

الصحيح، فمثلاً يجب تسجيل عملية البيع في تاريخ الشحن.

6ـ الترحيل والتلخيص: ويقصد به الإدراج الملائم للعمليات المالية للمبيعات في الملف الرئيسي للمدينين مع التلخيص الملائم. ويتعلق هذا الهدف بدقة نقل المعلومات عن العمليات المالية التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية إلى الدفاتر الفرعية والأستاذ العام. ومثلاً، إذا تم تسجيل عملية بيع في سجل خاطئ للزبون أو بقيمة غير صحيحة في الملف الرئيسي، يعد ذلك انتهاكاً لهذا الهدف.

هذه الأهداف يجب تنفيذها في كل نوع جوهري في ضوء مفهوم الأهمية النسبية (فئة) من العمليات المالية في المراجعة. وتشمل هذه العمليات المالية ضمن دورة الإيرادات والمتحصلات: المبيعات والنقدية المحصلة، والتي سنتكلم عنهما لاحقاً.

ب: أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة:

تتشابه هذه الأهداف مع الأهداف المرتبطة بالعمليات والمذكورة أعلاه. وتوفر إطاراً لمساعدة المراجع على جمع الأدلة الكافية، إلا أنه يوجد بعض الفروق ما بين النوعين تتجلى بما يلي:

ـ في ضوء التسمية يتم تطبيق الأهداف المرتبطة بالرصيد على أرصدة الحسابات بينما يتم تطبيق الأهداف المرتبطة بالعمليات على العمليات المالية وفقاً للفئات مثل العمليات المالية للمبيعات والعمليات المالية للمشتريات.

ـ وفي ضوء طريقة تنفيذ المراجعة يتم تطبيق أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة على الرصيد الختامي للحسابات في الميزانية مثل المدينون، والمخزون وأوراق القبض...الخ.

ـ يوجد أكثر من هدف واحد يمكن تحقيقه لأرصدة الحسابات عن فئات العمليات. ويوجد تسعة أهداف ترتبط بالأرصدة مقابلة ستة أهداف تتعلق بالعمليات المالية.

وعند استخدام أهداف المراجعة المرتبطة بالرصيد كإطار عمل لمراجعة أرصدة الحسابات في الميزانية، ينبغي على المراجع أن يجمع الأدلة للتحقق من التفاصيل التي تدعم رصيد الحساب، وليس التحقق من رصيد الحساب نفسه. ومثلاً، عند مراجعة المدينين يجب أن يحصل المراجع على نسخة من الملف الرئيسي للمدينين من العميل وتكون متفقة مع أرصدة الأستاذ العام. ويتم تطبيق أهداف المراجعة المرتبطة برصيد المدينين على حسابات العملاء في هذه القائمة.

ونعرض فيما يلي أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة في دورة الإيرادات والمتحصلات:

1ـ الوجود: ويتعلق هذا الهدف بإدراج قيمة الحسابات المدنية بشكل فعلي في الميزانية وكذلك الإيرادات غير المحققة تمثل مبالغ استلمت من قبل الوحدة الاقتصادية من أجل عمليات بيع مستقبلية.

2ـ الاكتمال: يتعلق هذا الهدف بتحديد ما إذا كانت كافة القيم التي يجب إدراجها قد تم فعلاً إدراجها. ويعد عدم إدراج رصيد أحد الزبائن ضمن المدينين في ميزان المراجعة في حالة وجود مثل هذا الرصيد فعلاً انتهاكاً لهدف الاكتمال. أو إدراج قيمة الإيرادات غير المستحقة في قائمة المركز المالي.

3ـ الدقة: القيم المدرجة يتم تسجيلها بالقيم الصحيحة وإن الأستاذ المساعد للمتحصلات النقدية هو صحيح من الناحية الرياضية ويتفق مع الأستاذ العام. كذلك تم حساب الإيرادات غير المستحقة بشكل صحيح.

4ـ التبويب: يعني تبويب القيم المدرجة في قائمة الوحدة الاقتصادية على نحو ملائم. ويتضمن التبويب تحديد ما إذا كانت العناصر في قائمة الوحدة الاقتصادية قد تم إدراجها في الحسابات الصحيحة.

وعلى سبيل المثال، في قائمة المدينين، يجب فصل المدينين إلى حسابات قصيرة الأجل وحسابات طويلة الأجل، كما يجب فصل المدينين من الشركات التابعة،

الموظفين، والمديرين عن تلك الخاصة بالزبائن.

5ـ الفصل الزمني (قطع الحسابات): يجب تسجيل العمليات المالية التي تتم بالقرب من نهاية السنة المالية في الفترة المالية الصحيحة والمناسبة. وذلك فيما يتعلق بالمبيعات واستلام النقدية والمردودات والحسم.

6ـ الارتباط بين التفصيلات: ويعني ضرورة اتفاق رصيد الحساب مع القيم المرتبطة به في الملف الرئيسي، مع المجموع الإجمالي لرصيد الحساب، ومع المجموع الإجمالي في الأستاذ العام. وهذا يعني أن تكون الحسابات الفردية للمدينين في قائمة المدينين هي نفسها الحسابات في الملف الرئيسي ويجب أن تتساوى مع حساب المراقبة بالأستاذ العام.

7ـ القيم القابلة للتحقق: ينبغي إدراج الأصول بالقيم القابلة للتحقق وهذا يعني ضرورة خصم مخصص الديون المشكوك فيها من الرصيد الدفتري للزبائن وكذلك المخصصات الأخرى، لتظهر بالقيمة الصافية.

8ـ الحقوق والالتزامات: بالإضافة إلى وجود الأصول، يجب أن تكون ملكيتها للشركة قبل إدراجها في القوائم المالية. وأن يكون للوحدة الاقتصادية حقوق شرعية على أرصدة المدينين.

9ـ العرض والإفصاح: ويعني ضرورة الإفصاح على نحو ملائم عن أرصدة الحسابات ومتطلبات الإفصاح المرتبطة بها في القوائم المالية. وذلك فيما يتعلق بأرصدة حسابات الزبائن والمبيعات والحسابات ذات العلاقة وكذلك الضمانات المقدمة من المدينين.

ثالثاً: كيفية تحقيق أهداف المراجعة في دورة الإيرادات:

ويحقق المراجع الأهداف المذكور أعلاه من خلال جمع أدلة كافية وملائمة عن القوائم المالية والعمليات. حيث يقوم بجمع أدلة خاصة بتحقيق أهداف المراجعة المرتبطة

بالعمليات فقط أو جمع أدلة خاصة بتحقيق أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة. ويمكن للمراجع جمع المزيج الملائم الذب يدعم تحقيق كل من أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية وأهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة. ويقوم المراجع بالتخطيط للتوصل إلى المزيج الملائم من أهداف المراجعة والأدلة التي يجب جمعها لتحقيق الأهداف من خلال تنفيذ الإجراءات في المراجعة. وتعد هذه العملية منهجاً معرفاً بدقة لتنظيم المراجعة للتأكد من كفاية الأدلة المستخدمة، وأن الأهداف الملائمة للمراجعة قد تم تحديدها وتحقيقها. ويوجد لهذه العملية أربع مراحل هي:

أ: تخطيط وتصميم استراتيجية المراجعة:

قد سبق لنا في الفصل السابق الحديث عن الاستراتيجيات التي يمكن أن يستخدمها المراجع بشكل مفصل.

ب: تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات المالية:

عندما يقرر المراجع تخفيض خطر الرقابة المقدر بناءً على معرفته بالرقابة الداخلية، يمكن له أن يخفض مدى الدقة الذي ستكون عليه معلومات القوائم المالية المرتبطة مباشرة بالرقابة التي يجب تدعيمها من خلال جمع الأدلة. وعلى أية حال، لتسويغ التخفيض المقدر في خطر الرقابة، يجب على المراجع أن يختبر مدى فعالية الرقابة. وتسمى الإجراءات المتبعة في هذا الصدد باختبارات الرقابة. وعلى سبيل المثال، افترض أن الرقابة الداخلية للعميل تتطلب أن يقوم موظف محايد بالتحقق من كافة أسعار وحدات البيع الخاصة بالمبيعات والمدرجة في فواتير البيع قد تم إرسالها بالبريد إلى الزبائن. ويرتبط هذا النوع من الرقابة بشكل مباشر بهدف المراجع الذي يتعلق بالعمليات المالية على المبيعات. ويمكن للمراجع اختبار ذلك لتحديد مدى فعالية الرقابة من خلال فحص عينة من أعمال الموظف الذي يجب أن يكتبها في فواتير البيع المزدوجة بعد التحقق من سعر الوحدات. كما يجب على المراجع أن يقيم العمليات

المالية التي تم تسجيلها من خلال التحقق من القيم الدورية في العمليات المالية. وعلى سبيل المثال، يجب أن يقارن المراجع سعر الوحدة المباعة في فاتورة البيع المزدوجة مع قائمة السعر المصدق عليها كاختبار لهدف الدقة في العمليات المالية للمبيعات.

وعادة، ينفذ المراجعون اختبارات الرقابة واختبارات العمليات المالية في الوقت نفسه.

ج: تنفيذ الإجراءات التحليلية:

تتمثل الإجراءات التحليلية في الاختبارات التي تم إجراؤها لتقييم المنطقية العامة للعمليات المالية والأرصدة. وعلى سبيل المثال، توفر الإجراءات التحليلية بعض التأكد لهدف الدقة بخصوص كل من العمليات المالية للمبيعات (هدف المراجعة المرتبط بالعمليات المالية) والمدينين (هدف المراجعة المرتبط بالأرصدة)، من خلال فحص العمليات المالية للمبيعات في يومية المبيعات للقيم الكبيرة غير العادية ومقارنة إجمالي المبيعات الشهرية مع تلك الخاصة بالسنة السابقة. فإذا كانت الشركة تستخدم أسعار مبيعات غير صحيحة على نحو ثابت، فمن المحتمل أن تظهر فروق جوهرية.

د: تنفيذ الاختبارات الجوهرية:

تتمثل هذه الاختبارات في تنفيذ إجراءات لاختبار المخالفات والأخطاء المالية في الأرصدة بالقوائم المالية. ويتمثل المثال الذي يتعلق بهدف الدقة للمدينين في الاتصال الكتابي المباشر بالعملاء في الشركة محل المراجعة. ويعد تنفيذ الاختبارات الجوهرية للأرصدة الختامية أمراً حيوياً عند أداء المراجعة، حيث يتم التوصل إلى أدلة من مصادر محايدة عن العميل وذات جودة عالية. وتوجد علاقة وثيقة بين الفحص العام للظروف المحيطة بالعميل، نتائج التعرف على الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة، أداء الإجراءات التحليلية والاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات في القوائم المالية. وإذا توافر للمراجع مستوى مناسب من التأكد لأي هدف من أهداف المراجعة خلال أداء

اختبارات الرقابة، فإن الاختبارات الأساسية للعمليات المالية، الإجراءات التحليلية، الاختبارات الجوهرية يمكن تخفيضها بشكل ملموس. وعلى أية حال، تكون بعض الاختبارات الجوهرية هامة وضرورية لأرصدة الحسابات الجوهرية في القوائم المالية.

وسيتم تطبيق هذه الاختبارات في جميع الدورات التي سيتم تناولها في هذا الفصل والفصول اللاحقة.

رابعاً: اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في دورة الإيرادات:

لقد سبق لنا في الجزء الأول وعَرضُ مراحل دراسة الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية بشكل عام وهنا سنتكلم عن كيفية التوصل لفهم الرقابة الداخلية وتصميم اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية لعمليات المبيعات والمتحصلات. حيث إن منهجية تصميم اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في دورة الإيرادات والمتحصلات يمكن عرضها من خلال الشكل التالي:



1ـــ فهم الرقابة الداخلية على المبيعات والمتحصلات النقدية وتقدير خطر الرقابة:

يطلب من المراجع كحد أدنى أن يحصل على فهم لنظـــام الرقابـــة الداخليـــة لتخطيط المراجعة. هذا الفهم يستعمل لتحديد نماذج التضليل التي يمكـــن أن تحـــدث ومخاطر حدوثها، ويتم الحصول على هذا الفهم أو يتم تحديثه، عن طريق الخبرة السابقة مع العميل، ومراجعة نتائج المراجعة للعام الماضي، مقابلة موظفي العميل، وملاحظـــة الموظفين في أثناء إنجازهم العمل... هذه الإجراءات تكشف عن معلومات حول كل الدورات الهامة والأرصدة المحاسبية.

وبالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالبنية الرقابية، وكيفية تشغيل البيانات (يدوية أو إلكترونية)...الخ، على المراجع أن يأخذ في الحسبان النماذج التالية من المعلومـــات على أنها على علاقة بدورة الإيرادات.

ـــ المصدر الأساسي للإيرادات.

ـــ قيمة وحجم المبيعات وعدد العملاء التي بيعت إليهم.

ـــ الشروط المعتادة للمبيعات، التي تحدد الوقت الملائم لتحقيق الإيراد.

ـــ الخصم وسقف الاعتماد المعتادة.

ـــ تدفق عمليات دورة الإيرادات من خلال النظام المحاسبي.

على المراجع أيضاً أن يفهم إجراءات الرقابة المطبقة على أوامر البيـــع، وثـــائق الشحن، الفواتير، وتحصيل النقدية، ومدى تقسيم الواجبات بين الأشـــخاص الـــذين ينفذون تلك الإجراءات...

وعلى المراجع أيضاً أن ينجز بعض اختبارات نظام الرقابـــة ويحصـــل علـــى مستندات تُبين أن إجراءات وسياسات الرقابة مصممة جيداً وتنفذ بفعاليـــة، وهـــذه المستندات تمكن المراجع من تقويم خطر الرقابة بأقل من الحد الأعلى المتعلق بأهـــداف المراجعة. ومن خلال دراسة تقارير الإدارة الخاصة بالمبيعات والمستندات الخاصة بهـــا،

فإذا كانت تعمل بفعالية، فإن ذلك يقدم دليلاً للمراجع فيما يتعلق بكمال ودقة المبيعات، وبناء على ذلك يقرر المراجع إذا كان مستوى الرقابة يقدم حماية من التضليل المهم في القوائم المالية.

ويقرر المراجع ما إذا كان بحاجة للحصول على أدلة إضافية حول فعالية السياسات والإجراءات كأساس لتقويم الخطر الرقابي بشكل بسيط وفي حال رغبته في الحصول على هذه الأدلة الإضافية، فإنه سوف ينجز اختبارات إضافية حول الرقابة لتحقيق أهداف المراجعة التي هي بصورة عامة: الكمال، الوجود، والدقة بالنسبة للمبيعات والمتحصلات.

يدرس المراجع الرقابة الداخلية في الوحدة الخاضعة للمراجعة بهدف فهمها واستخدام هذا الفهم من أجل:

1ـ تحديد أنواع الانحرافات التي يحتمل وجودها.

2ـ دراسة العوامل التي تؤثر في خطر وجود انحرافات جوهرية.

3ـ تصميم الاختبارات.

من المهم عند تخطيط عملية المراجعة أن يكون لدى المراجعين فهمٌ كافٍ للرقابة الداخلية عند العميل، ويشمل ذلك فهم تصميم الإجراءات والسياسات والسجلات ومعرفة ما إذا كانت قد وضعت موضع التطبيق من قبل العميل فمثلاً المراجعون الذين لا يستوعبون الرقابة على تنفيذ وتسجيل المبيعات الآجلة لدى العميل سيجدون صعوبة في التحقق من أرصدة الذمم المدينة والمبيعات.

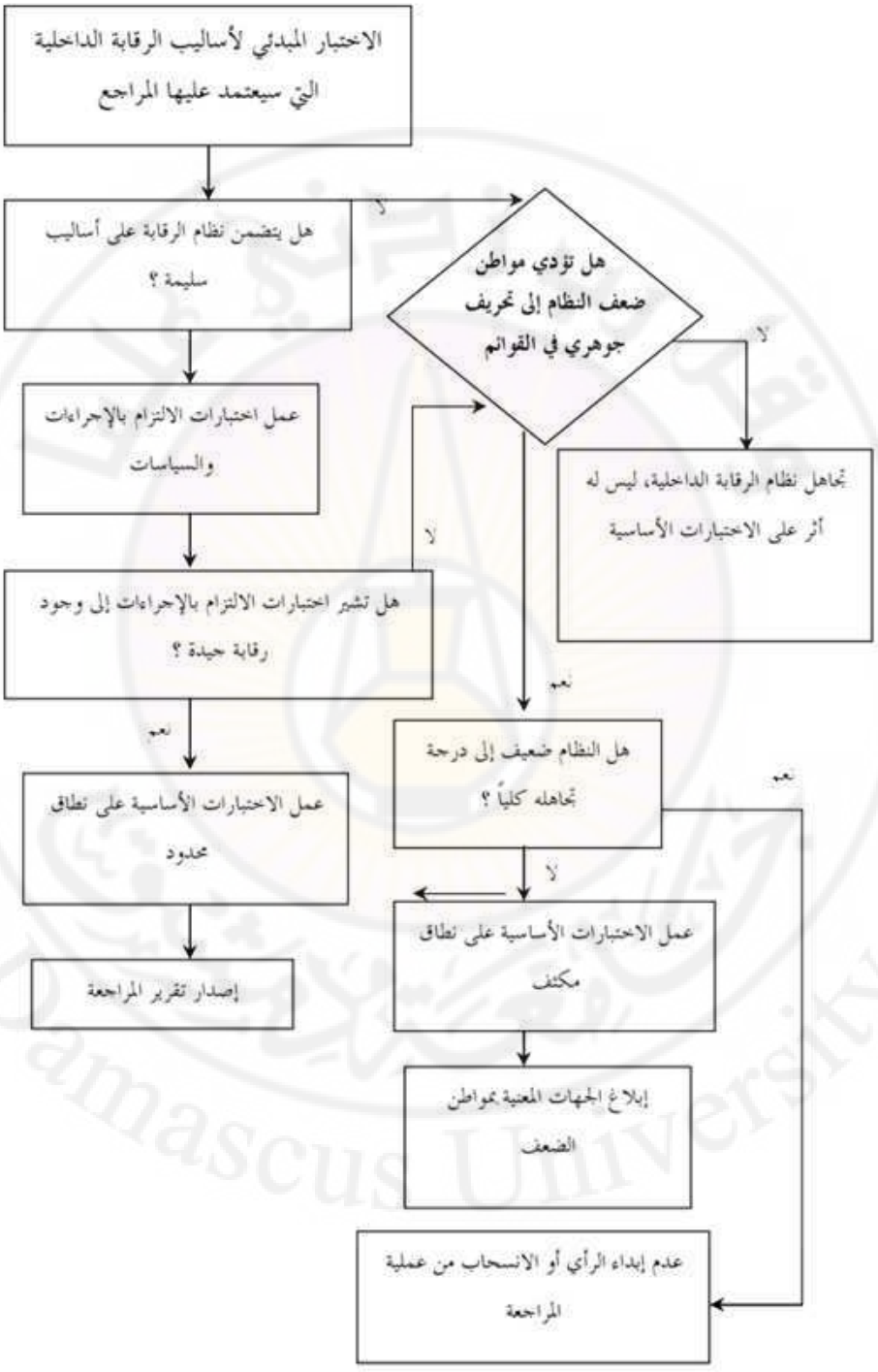
يستطيع المراجع من خلال دراسته لنظام الرقابة الداخلية المصمم من قبل إدارة الوحدة الخاضعة للمراجعة أن يحدد أوجه القصور في هذا النظام وبالتالي يمكنه من خلال خبرته وتأهيله أن يعرف أنواع الانحرافات التي ستفشل الرقابة القائمة في منع حدوثها أو ضبطها مما يرجح احتمال وجودها بالنسبة له نظراً لإمكانية عبورها من

خلال الرقابة الداخلية التي تعتبر خط الدفاع الأول في مواجهة الأخطاء والانحرافات.

يواجه المراجع عند أدائه لمهمته خطر وجود تحريفات جوهرية تنفي عدالة القوائم المالية التي عليه أن يشهد بها ومعرفته بالرقابة الداخلية المطبقة تزوده بإمكانية تحديد العوامل التي من شأنها تعظيم احتمال وجود انحرافات جوهرية أو تخفيض هذا الاحتمال ودراسته لهذه العوامل تفيده فيما بعد.

يستفيد المراجع من دراسته للرقابة الداخلية ولاسيما تحديده لأنواع الانحرافات التي يحتمل وجودها، ودراسته للعوامل التي تؤثر في خطر وجود انحرافات جوهرية في تصميم اختباراته وحجم العينة اللازم سحبها ونطاق إجراءاته التي يجب القيام بها. ويلخص الشكل التالي علاقة الرقابة الداخلية بعمليات المراجعة:

Damascus University


الاختبار المبدئي لأساليب الرقابة الداخلية التي سيعتمد عليها المراجع
هل يتضمن نظام الرقابة على أساليب سليمة ؟
لا
هل تؤدي مواطن ضعف النظام إلى تحريف جوهري في القوائم
لا
عمل اختبارات الالتزام بالإجراءات والسياسات
تجاهل نظام الرقابة الداخلية، ليس له أثر على الاختبارات الأساسية
هل تشير اختبارات الالتزام بالإجراءات إلى وجود رقابة جيدة ؟
لا
نعم
هل النظام ضعيف إلى درجة تجاهله كلياً ؟
نعم
نعم
عمل الاختبارات الأساسية على نطاق محدود
لا
عمل الاختبارات الأساسية على نطاق مكثف
إصدار تقرير المراجعة
إبلاغ الجهات المعنية بمواطن الضعف
عدم إبداء الرأي أو الانسحاب من عملية المراجعة

2ـــ خطوات دراسة وتقويم الرقابة الداخلية في دورة الإيرادات:

يقوم المراجعون بدراسة وتقويم الرقابة الداخلية في الوحدة الخاضعة للمراجعة وفق الخطوات المتسلسلة التالية:

1ـــ التقويم المبدئي للرقابة الداخلية.

2ـــ التقويم التفصيلي.

3ـــ القيام باختبارات الالتزام.

4ـــ التقويم النهائي.

أ ـــ التقويم المبدئي للرقابة الداخلية:

يحصل المراجع في هذه الخطوة على معلومات عامة حول الرقابة الداخلية في الشركة بحيث يشكل فكرة أولية حول هذه الرقابة ومكوناتها ويلم بالهيكل التنظيمي وبكيفية توزع السلطة والمسؤولية وتدفق العمليات وكيفية إجازتها والقيام بها وتسجيلها. يجب أن يشمل فهم المراجع للرقابة الداخلية: بيئة الرقابة، تقويم الخطر، نظام المعلومات والاتصال المحاسبي، وأنشطة الرقابة.

يمكن أن يستنتج المراجع واحداً من استنتاجين بعد انتهائه من الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية وهما:

ـــ لا جدوى من دراسة وتقييم النظام أكثر من هذا بهدف تحديد نطاق الاختبارات الأساسية للمراجعة.

ـــ تزيد نفقات أي دراسة أو تقييم إضافي للنظام متضمناً اختبار الالتزام بتطبيقه عن المنافع المتوقعة من هذا الفحص.

لا يستمر المراجع في تقويم الرقابة إذا ما توصل إلى أحد الاستنتاجين السابقين، فإما أن ينسحب من عملية المراجعة إذا كانت الرقابة الداخلية ضعيفة لدرجة لا تمكن من إكمال المراجعة، أو يستمر في المراجعة مع ممارسة اختبارات موسعة لأرصدة

الحسابات للتعويض عن ضعف الرقابة الداخلية. أما إذا تبين للمراجع بعد التقويم المبدئي إمكانية الاعتماد الفعال على نظام الرقابة الداخلية فإنه ينتقل إلى التقويم التفصيلي.

ب: التقويم التفصيلي:

ينتقل المراجع في مرحلة التقويم التفصيلي إلى التقصي والجمع الدقيق للمعلومات حول الرقابة وإجراءاتها، ويحصل المراجعون على هذه المعلومات من خلال الاستفسارات من موظفي العميل، فحص المستندات والسجلات المختلفة، ملاحظة الأنشطة والعمليات الرقابية في أثناء تطبيقها. ويوثق المراجعون فهمهم لنظام الرقابة الداخلية من خلال:

- خرائط التدفق.
- الاستبيانات.
- التقارير الوصفية.

ولقد أوضحنا مضمون كل طريقة من هذه الطرق في الفصل السادس. وسنوضح كيفية تطبيقها في دورة الإيرادات والمتحصلات. وسنعرض فيما يلي خرائط تدفقات للرقابة على المبيعات والمتحصلات النقدية، وتعرض كل خريطة ما يمكن عده نظام الرقابة الداخلية المرضي، مع الإشارة إلى أن كل مشروع يعتمد نظاماً خاصاً به قد يختلف بحدود معينة عن النظام النموذجي المفترض. وتصميم قوائم الأسئلة مع أعمدة مخصصة لكتابة نعم أو لا من قبل المراجع بالإضافة إلى كتابة تعليقه.

أ: المبيعات:

يصور العرض التالي قسماً من نظام المبيعات، إذ تبقى الإجراءات الخارجية للبيع لدى العملاء، حيث يبقى أمر الشراء الصادر من العميل كوثيقة في الملف الذي يشير إلى وجود أمر بالفعل، وبعد ذلك تأخذ إجراءات تشكيل البيانات داخلياً مجراها إلى

التنفيذ، ويجري إعداد مستندات البيع الأساسية في دائرة المبيعات بناءً على طلب خارجي، كأمر الشراء المكتوب أو الاتصال بالهاتف أو البريد الإلكتروني أو بالتلكس أو بالفاكس، ويجب أن تكون هذه المستندات مرقمة مسبقاً بحيث يمكن الرقابة على المستندات المفقودة وإذا كان البيع آجلاً فإن موافقة قسم التسليف أو قسم الائتمان يجب أن تتم قبل إعداد الفاتورة من قبل دائرة المبيعات.

ويمكن عرض خريطة التدفقات وفق النماذج التالية المرتبطة بحجم المشروع ودرجة أتمتة بياناته.

الشركة أ: شركة كبيرة يوجد فيها الإدارات:

1ـ المبيعات.

2ـ الائتمان.

3ـ إدارة المخازن.

4ـ الشحن.

5ـ الحسابات.

وتميل الشركة إلى فصل الوظائف وتسجيل مستند عن كل عملية.

في مثل هذه الشركة غالباً يكون تدفق العمليات كما يلي:

1ـ تستلم إدارة المبيعات طلب الشراء القادم من الزبون.

2ـ تعد إدارة المبيعات بناءً على طلب الشراء أمر البيع على 6 نسخ كما يلي:

النسخة 1 ترسل لإدارة الائتمان من أجل الموافقة على البيع لأجل.

النسخة 2 ترسل لقسم الفواتير لتحضير الفاتورة.

النسخة 3 ترسل للمخازن لتحضير الشحنة.

النسخة 4 ترسل للحسابات من أجل التسجيل في حسابات الأستاذ العام والذمم.

النسخة 5 ترسل للعميل ليتأكد من صدور أمر بيع موافق لأمر الشراء.

النسخة 6 تبقى أرومة في القسم.

3ـــ تقوم إدارة الائتمان بإعداد موافقة على ثلاث نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل لقسم الفواتير لإعداد الفاتورة.

النسخة 2 ترسل لقسم الفواتير من أجل التسجيل في حسابات الأستاذ العام والذمم.

النسخة 3 تبقى أرومة في القسم.

4ـــ يقوم قسم الفواتير بإعداد الفاتورة على أربع نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 و2 ترسل لقسم المخزن لتحضير الشحنة.

النسخة 3 ترسل للحسابات من أجل التسجيل في حسابات الأستاذ العام والذمم.

النسخة 4 تبقى أرومة في القسم.

5ـــ يقوم قسم المخازن الذي تسلم أمر البيع والنسخة 1 و2 من الفاتورة بإعداد بيان تسليم على ثلاث نسخ يسجل فيه تفاصيل البضائع المشحونة وطريقة تغليفها وعدد الطرود بعد التغليف، يوزع البيان كما يلي:

النسخة 1 ترسل للشحن مع النسخة 1 من الفاتورة لترسل للعميل.

النسخة 2 ترسل للمالية من أجل التسجيل في حسابات الأستاذ العام والذمم.

النسخة 3 تبقى أرومة في القسم.

6ـــ يقوم قسم الشحن الذي تسلم بيان التسليم والنسخة 1 من الفاتورة بإعداد بيان الشحن على ثلاث نسخ يسجل يوزع البيان كما يلي:

النسخة 1 ترسل للحسابات من أجل التسجيل في حسابات الأستاذ العام والذمم.

النسخة 2 ترسل للعميل.

النسخة 3 تبقى أرومة في القسم.

تشحن البضائع مع بيان الشحن النسخة 2 والفاتورة النسخة 1.

7ـــ يقوم ماسك يومية المبيعات الذي تسلم أمر البيع، موافقة الائتمان الفاتورة، بيان التسليم، بيان الشحن يقوم بتسجيل قيد اليومية المناسب، ويعد ملخص مبيعات على نسختين يرسل نسخة منه إلى ماسك حسابات الذمم الإجمالية الذي يسجل عملية البيع في الطرف المدين للذمم الإجمالية، كما ترسل الفاتورة إلى ماســك حسابات الذمم الفرعية ليسجل في الطرف المدين من حسابات الذمم.

كما يعد قسم المالية جدولاً دورياً بديون الزبائن ترسل نسخة منه لقسم مطالبة الزبائن وقسم إعداد كشوف الزبائن.

مزايا النظام المقترح:

1ـــ يحقق هذا النظام فصل بين الوظائف المتعارضة مما لا يسمح بتمرير عميل وهمي أو عملية بيع وهمية.

2ـــ يوجد أكثر من مستند للعملية وبالتالي يمكن الرقابة على أي عملية بيع.

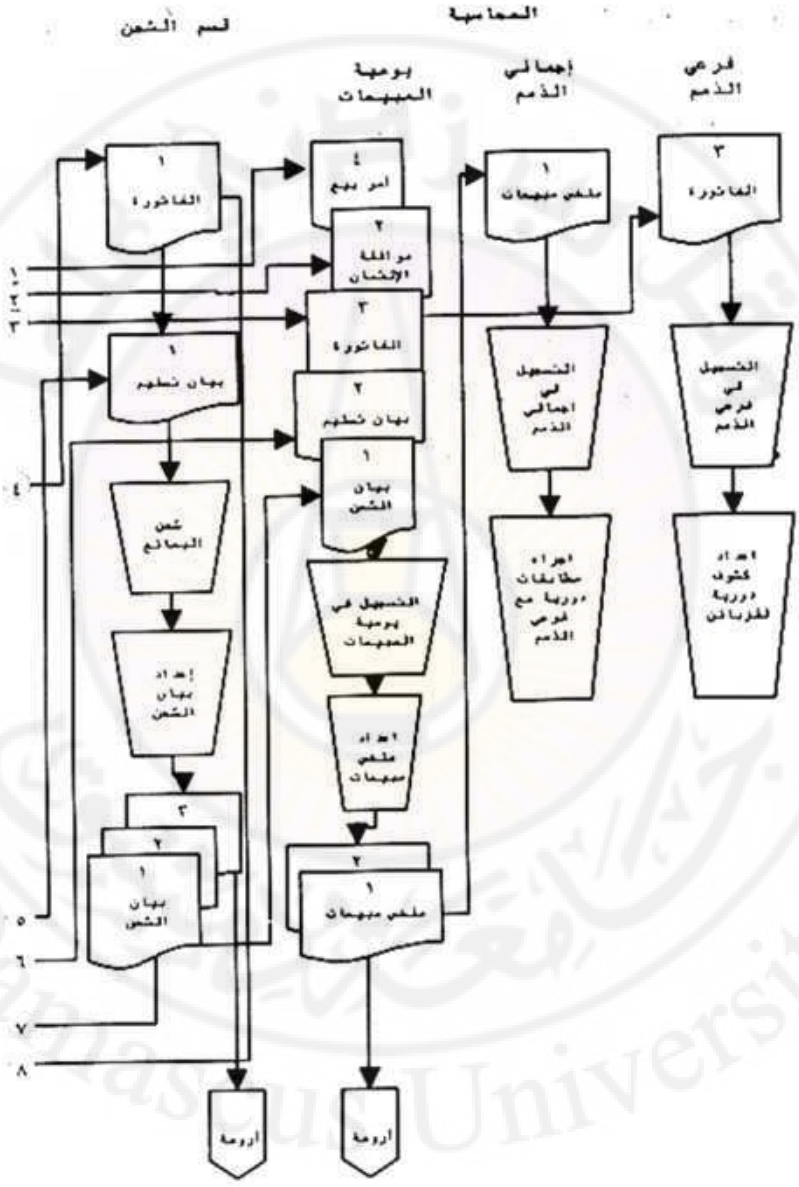
3ـــ يتناسب مع الشركات الكبيرة.

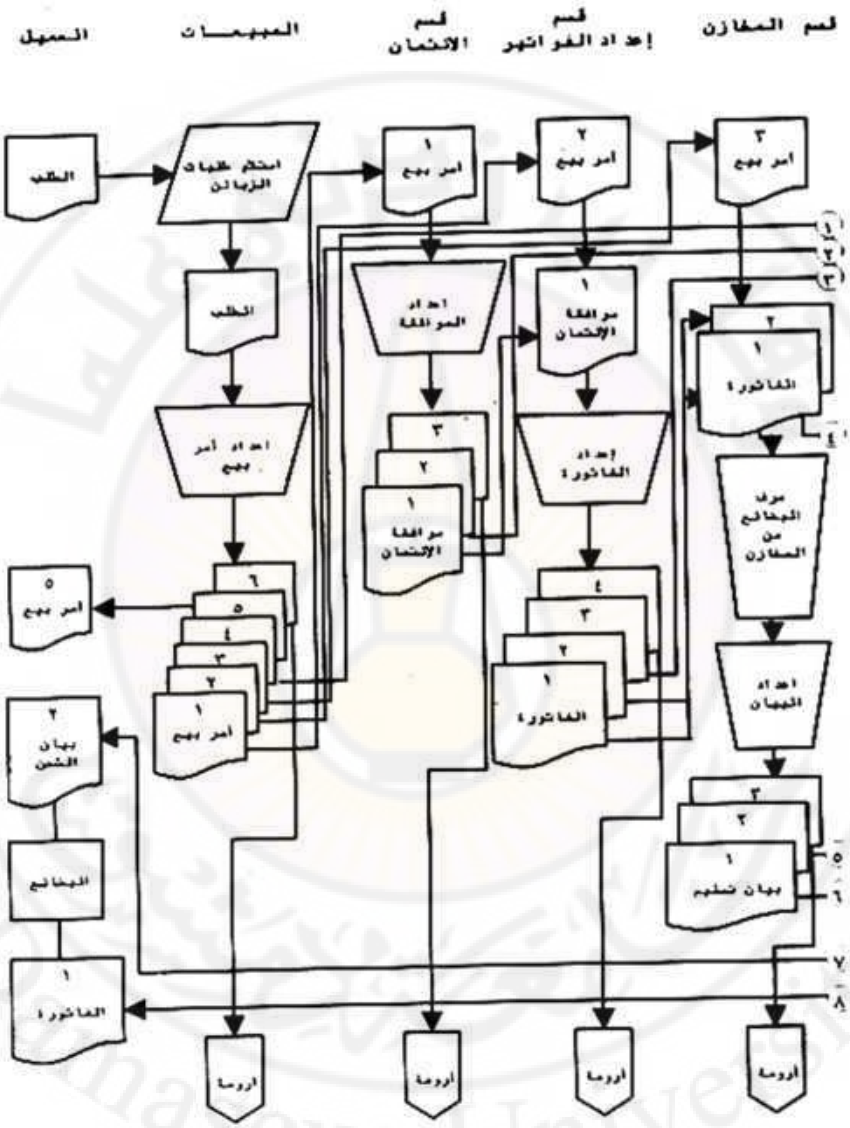
سلبيات النظام المقترح:

1ـــ قد تتأخر عملية البيع نظراً لطول الدورة.

2ـــ تعدد المستندات قد يؤدي إلى ظهور الأخطاء الكتابية.

3ـــ في ظل وجود حاسبات وأتمتة للعمل لا داعي لكل هذه المستندات.


قسم الشحن
المحاسبة
بومبة المبيعات
إجمالي الذمم
فرعي الذمم
١ الفاتورة
٤ أمر بيع
١ ملخص مبيعات
٣ الفاتورة
٢ موافقة الإئتمان
٣ الفاتورة
١ بيان تسليم
٢ بيان تسليم
التسجيل في إجمالي الذمم
التسجيل في فرعي الذمم
١ بيان الشحن
ثمن البضائع
التسجيل في بومية المبيعات
إجراء مطابقات دورية مع فرعي الذمم
إعداد كشوف دورية للزبائن
إعداد بيان الشحن
إعداد ملخص مبيعات
٣
٢
١ بيان الشحن
٢
١ ملخص مبيعات
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
أرومة
أرومة


العميل
المبيعات
قسم الائتمان
قسم إعداد الفواتير
قسم المخازن
الطلب
استلام طلبيات الزبائن
الطلب
إعداد أمر بيع
أمر بيع
٥
٦
٥
٤
٣
٢
١
أمر بيع
بيان الثمن
٢
الفاتورة
١
أمر بيع
إعداد المراقبة
المراقبة
٣
٢
١
المراقبة الائتمان
١
المراقبة الائتمان
إعداد الفاتورة
٤
٣
٢
١
الفاتورة
أمر بيع
٣
٢
١
الفاتورة
٢
١
إعداد الفاتورة
٤
مرد البضائع من المخازن
إعداد البيان
٣
٢
١
بيان تسليم
٥
٦
٧
٨
البضائع
١
الفاتورة
أرومة
أرومة
أرومة
أرومة

الشركة ب: شركة صغيرة الحجم لديها إدارة مبيعات وقسم ائتمان وإدارة مخازن وقسم شحن وقسم مالية، تميل الشركة إلى الاختصار في المستندات إلى الحد الأقصى وبالتالي تعتمد على تمرير المستند نفسه على الإدارات المختلفة وأخذ موافقتها بدلاً من إصدار مستند جديد.

في مثل هذه الشركة يمكن أن يكون تدفق العمليات كما يلي:

1ـــ تستلم إدارة المبيعات طلب الشراء القادم من الزبون.

2ـــ تعد إدارة المبيعات بناءً على طلب الشراء فاتورة على 6 نسخ توزع كما يلي:

- النسخة 1 و2 ترسل لإدارة الائتمان من أجل الموافقة على البيع لأجل.
- النسخة 3 ترسل للمخازن لتحضير الشحنة.
- النسخة 4 ترسل للمحاسبة من أجل التسجيل في حسابات الأستاذ العام والذمم.
- النسخة 5 ترسل للعميل للتأكد من صدور فاتورة تتفق مع أمر الشراء.
- النسخة 6 تبقى أرومة في القسم.

3ـــ تقوم إدارة الائتمان بالتأشير بالموافقة على النسخة 2 من الفاتورة وترسل النسخة المؤشرة إلى قسم المخازن.

4ـــ يقوم قسم المخازن الذي تسلم النسخة 2 من الفاتورة المؤشرة من دائرة الائتمان بإخراج المواد من المستودع وإرسالها مع الفاتورة 2 بعد أن يؤشر عليها إلى قسم الشحن.

5ـــ يقوم قسم الشحن الذي تسلم النسخة 2 من الفاتورة بشحن البضائع للعميل والتأشير على النسخة 2 ويرسله للمالية.

6ـــ يقوم ماسك يومية المبيعات الذي تسلم الفاتورة المؤشر عليها من قبل كل من: 1ـــ الائتمان. 2ـــ المخازن. 3ـــ الشحن، بتسجيل قيد اليومية المناسب، ويعد ملخص مبيعات على نسختين يرسل نسخة منه إلى ماسك حسابات الذمم الإجمالية الذي يسجل عملية البيع في الطرف المدين للذمم الإجمالية، كما ترسل الفاتورة إلى ماسك حسابات الذمم الفرعية ليسجل في الطرف المدين من حسابات الذمم.

كما يعد قسم الحسابات المالية جدولاً دورياً بديون الزبائن ترسل نسخة منه لقسم مطالبة الزبائن وقسم إعداد كشوف الزبائن.

مزايا النظام المقترح:

1ـــ يحقق هذا النظام فصل بين الوظائف المتعارضة مما لا يسمح بتمرير عميل وهمي أو عملية بيع وهمية.

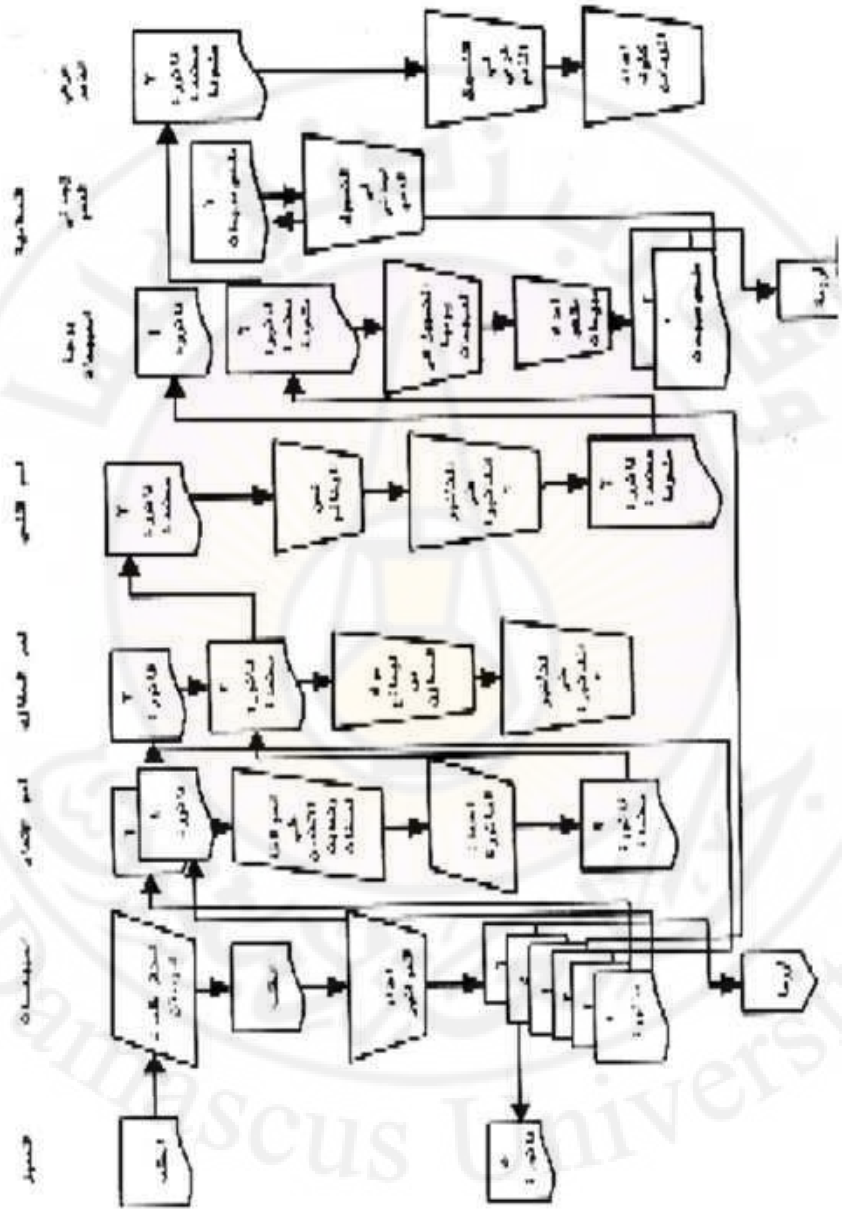
2ـــ اختصار في المستندات.

3ـــ يتناسب مع الشركات الصغيرة.

سلبيات النظام المقترح:

1ـــ قد تتأخر عملية البيع نظراً لطول الدورة.

2ـــ في ظل وجود حاسبات وأتمتة للعمل يمكن استبدال المستندات الورقية، بمستندات إلكترونية.



الشركة ج: شركة تعتمد على الكمبيوتر في نظامها وتملك شبكة كمبيوتر بين جميع أقسام الشركة، في هذه الشركة سيختلف تدفق العمليات تماماً وذلك كما يلي:

1ـ في إدارة المبيعات لدى استلام طلب الشراء يدخل في الكمبيوتر في المحطة الموجودة لدى الدائرة ويأخذ رقماً متسلسلاً.

2ـ يظهر في محطة المسؤول عن الائتمان طلبات الزبائن فيوافق على ما يراه مناسباً حسب تعامل الزبون.

3ـ تعود إدارة المبيعات فتطبع ما وافقت عليه الائتمان على شكل فاتورة ترسل للعميل.

4ـ يظهر في محطة المخازن الفاتورة ويقوم أمين المخزن بإخراجها من المستودع وتثبيت ذلك على الكمبيوتر ليقوم الكمبيوتر بتخفيض أرصدة البضائع.

5ـ يظهر في محطة المالية الفواتير المخرجة من المخازن وبالطبع لم تصل المخزن إلا بعد موافقة الائتمان فيكفي تثبيتها ليسجل العملية على الحسابات المناسبة من عملاء ومبيعات وحسومات.

6ـ يظهر في محطة القسم المسؤول عن ملاحقة الزبائن عمليات البيع غير المسددة ليقوم القسم بمتابعة ذلك.

7ـ يمكن لقسم المالية طباعة كشوف الزبائن أو إحصائيات بعمليات البيع...الخ.

مزايا النظام المقترح:

1ـ يحقق هذا النظام فصل بين الوظائف المتعارضة بشكل آلي.

2ـ يخفف من المستندات الورقية.

3ـ يسرع تحقيق عملية البيع وتسليم البضائع.

4ـ الدقة وتجنب الأخطاء كون البيانات تنتقل بشكل آلي بين الأقسام.

سلبيات النظام المقترح:

1ـ إنه بحاجة لتأهيل وتدريب كل عناصر الإدارات المختلفة للعمل على الكمبيوتر.

2ـ إنه بحاجة لتجهيزات شبكة وحواسب وأجهزة عدم انقطاع التيار الكهربائي، خشية توقف العمل وتأمين نسخ احتياطية خشية ضياع المستندات، مما يرفع تكلفة التشغيل.

Damascus University

وطبقاً لهذه الخرائط النموذجية، فإن نسخاً من أمر البيع تحول على التوازي بحيث يتبع الإدراك المحاسبي للعملية الأنشطة اللازمة لتنفيذها، مما يعني مراعاة تقسيم العمل بين الوظائف الأساسية المتعارضة من وجهة نظر الرقابة الداخلية وهي:

1ـ صلاحية إجازة العملية أو الموافقة عليها.

2ـ الحيازة الفعلية للأصول (هنا المخزون).

3ـ مسؤولية تسجيل العملية في السجلات المحاسبية المختصة.

4ـ مسؤولية التدقيق.

وإن متابعة هذا التدقيق من المستندات، والواجبات، والعمليات والملفات تعطي المحاسب القانوني فهماً شاملاً لنظام الرقابة المحاسبية الداخلية. وإن خريطة التدفقات خاصة تمكن المحاسب القانوني من تحديد الملفات الأساسية الخاصة بالسجلات المحاسبية، وإن معرفة هذه الملفات تصبح ذات أهمية بالغة لتصميم إجراءات المراجعة المتعلقة بالمطابقة ذات الأهمية.

ب: إجراءات استلام النقدية:

ينظر المحاسب القانوني إلى نقاط الضعف بحساسية كبيرة في مجال النقدية، فإذا لم تُبنَ الرقابة على تسجيل النقدية أو على الحوالات اليومية، فإن الرقابة اللاحقة على التشغيل سوف لا تكون قادرة على الحماية من حذف البيانات في الوقت المناسب وفي الطريقة المناسبة. وفيما يلي وصف لنظام استلام النقدية يصف إجراءات استلام النقدية.

يجب من خلال تشغيل البيانات، مراعاة الفصل بين حيازة النقود وتسجيلها، ويجب إيداع النقدية المستلمة يومياً بتمامها في المصرف. إن المستندات الأساسية المتعلقة بالنقدية المستلمة يومياً توجد في ملفات كقائمة الحوالات الواردة وإشعارات المدفوعات النقدية عن طريق البنك، وصور الحوالات الواردة، والسجلات المساعدة

للحسابات المدينة، وحسابات النقدية والذمم المدينة، وإن التسويات الدورية لحسابات الذمم المدينة المتعلقة بالأستاذ المساعد مع حسابات المراقبة والكشف الشهري المرسل للعملاء يجب أن تؤمن الحماية من الأخطاء الناجمة عن الترحيل أو الأخطاء المتعلقة بالحوالات المحذوفة من القائمة اليومية أو الإشعارات المصرفية.

ونبين فيما يلي نموذجاً فرضياً لحركة استلام النقدية على الشكل التالي:

يرسل العميل دفعاته النقدية لتسديد رصيده على شكل نقدي أو شيكات.

1ـ يستلم الديوان[1] الحوالات النقدية والشيكات ويسجلها في دفتر البريد الوارد حيث تأخذ رقماً متسلسلاً ويعد الديوان قائمة بالنقدية المستلمة على أربع نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل مع النقدية لأمين الصندوق.

النسخة 2 ترسل لماسك حسابات الذمم الفرعية.

النسخة 3 ترسل لماسك حسابات الذمم الإجمالية.

النسخة 4 تبقى أرومة.

2ـ أمين الصندوق الذي تسلم النقدية والشيكات يعد قائمة بالشيكات المودعة على ثلاث نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 و2 ترسل للمصرف مع الشيكات للإيداع والتأشير على القائمة.

النسخة 3 تبقى أرومة.

3ـ المصرف: يقوم بتسجيل المبالغ المودعة في حساب الشركة ويؤشر على النسختين 1 و2 من قائمة الشيكات المودعة وترسل النسخ المؤشر عليها أو إشعار المصرف كما يلي:

النسخة 1 ترسل لماسك حسابات الذمم الفرعية.

---

[1] إذا قبل المصرف تسلم هذه المهمة يعد ذلك أفضل.

النسخة 2 ترسل لماسك حسابات الذمم الإجمالية.

4ـــ ماسك حسابات الذمم الفرعية بعد أن تسلم كل من النسخة 2 من قائمة النقدية والنسخة 1 من قائمة الشيكات المودعة يسجل القيم في طرف الزبون الدائن.

5ـــ ماسك حسابات الذمم الإجمالية بعد أن تسلم كل من النسخة 3 من قائمة النقدية والنسخة 2 من قائمة الشيكات المودعة يسجل القيم في طرف إجمالي الذمم الدائن.

قائمة استقصاء تتعلق بنظام استلام النقدية:

أ: أسئلة عامة:

1ـ هل تودع النقدية المستلمة يومياً دون تأخير ؟

2ـ هل يقوم أمين الصندوق بالرقابة على النقدية منذ استلامها حتى إيداعها ؟

3ـ هل تؤخذ النقود المستلمة من قبل شخص آخر غير أمين الصندوق ومحاسب المقبوضات لتودع في المصرف ؟

4ـ هل تبقى إشعارات السلفيات (أو الودائع) المزدوجة (المكررة) لدى المراجع الداخلي، أو لدى شخص آخر غير الموظف المسؤول عن تسوية مثل هذه الودائع؟

5ـ هل تنفصل واجبات أمين الصندوق عن عمليات مسك الدفاتر المتعلقة بأوراق القبض والمدينين ؟ وعن التسجيل في الأستاذ العام ؟

6ـ هل يمنع أمين الصندوق من الوصول إلى كشوف العملاء الشهرية أو حساباتهم ؟

7ـ هل تحفظ المبالغ النقدية الأخرى كصندوق المصاريف النثرية أو الأوراق المالية لدى شخص آخر غير أمين الصندوق ؟

8ـ هل يجمع موظفو الفروع نقدية ؟ وهل تجرى الرقابة على مسحوبات محاسبي الفرع من قبل المركز الرئيسي ؟

9ـ هل تجري المحاسبة عن الإيجارات أو توزيعات الأرباح أو الفوائد التي تتقاضاها المنشأة على أساس قاعدة الاستحقاق ؟ وهل تعرف المبالغ المستحقة وغير المسددة ؟

10ـ هل تتم تسوية حساب البنك شهرياً من قبل شخص لا علاقة له بالحيازات النقدية أو بمسك الدفاتر ؟

ب: البريد واستلام النقدية:

1ـ هل يفتح البريد من قبل شخص مختلف عن أمين الصندوق أو ماسك حسابات الذمم ؟ هل تعد قائمة الحوالات أو إشعارات الحوالات من قبل ذلك الشخص ؟

2ـــ هل تقارن قائمة الحوالات اليومية مع المقبوضات اليومية من قبل شخص آخر غير أمين الصندوق ؟

3ـــ هل تقارن قائمة إشعارات الحوالات والمدفوعات النقدية مع دفتر المقبوضات النقدية وحسابات الذمم المدينة بانتظام ؟

4ـــ هل تراقب المبيعات النقدية عن طريق الآلة ؟ وهل يقارن مجموع المقبوضات لدى الآلة من قبل المراجع الداخلي ؟

5ـــ هل تستخدم دفاتر مرقمة سلفاً للمقبوضات النقدية ؟ وهل يراقب تتابع الأرقام من قبل دائرة الحسابات ؟

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى تسوية كشف البنك التي يجب أن تتم من قبل شخص غير مسؤول عن حيازة النقدية أو السجلات المحاسبية المتعلقة بالنقدية. ومن الأشخاص المناسبين للقيام بهذا العمل المراجع الداخلي.

وثمة مدفوعات نقدية متنوعة قد تحدث بالإضافة إلى المبيعات النقدية، مثل توزيعات الأرباح المقبوضة والفوائد والاستثمارات أو بيع الأصول الثابتة أو الخردة، أو القروض وغيرها، مما يقتضي الفصل بين الصلاحيات والمسؤوليات بالإضافة إلى نظام لكشف الأخطاء التي قد تحدث.

ج: متابعة أرصدة المتحصلات النقدية:

بالإضافة إلى التسديدات التي يدفعها المدينون والتي عرضناها في الدورة الفرعية السابقة، تعرض حسابات المدينين وأوراق القبض إلى تسويات محاسبية مختلفة تكون محط انتباه مراجع الحسابات وأهم هذه التسويات:

1ـ مردودات المبيعات:

إن صلاحية تنـــزيل المردودات من حساب العميل، يجب أن تقع على عـــاتق المدير المختص (التسليف أو الائتمان أو المدير التجاري) بعد إرفـــاق مســـتند يؤيـــد الدخول المادي للبضاعة المرتجعة إلى المخزن المختص، ويجب ألا يتصل المدير المخـــتص بالسجلات مباشرة للتسجيل أو بالنقدية لإعادة المبلغ.

ونعرض فيما يلي نموذجاً لإجراءات مردودات المبيعات:

أ ـــ الزبون: يرسل البضائع التي يود إرجاعها.

ب ـــ المخزن: بعد أن تسلم البضائع المرسلة من الزبون يفحصها ويعد تقرير استلام بالكميات المستلمة ويشرح حالة البضائع، يعد تقرير الاستلام على 3 نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل للمدير المختص لإجازة تسجيل عملية المردود.

النسخة 2 ترسل للحسابات.

النسخة 3 تبقى أرومة.

جـ ـــ مدير المبيعات: يدرس المدير تقرير الاستلام وفي حالة الموافقة يعد الموافقة علـــى المردود على 3 نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل لقسم الحسابات لتسجيل عملية المردود.

النسخة 2 ترسل للمخزون لتحديث سجلات المخازن.

النسخة 3 تبقى أرومة.

د ـــ الحسابات ـــ يومية مردود المبيعات: بعد أن تسلم تقرير الاستلام وموافقة المدير المختص يسجل في يومية المردودات القيد المناسب ويعد ملخصاً بالمردودات يرســـل نسخة منه لحسابات الذمم الإجمالية لتسجيل عملية المردودات ويرسل تقرير الاستلام مع الموافقة لفرعي الذمم للتسجيل في حسابات العميل.

هـ ــ فرعي الذمم:

بعد أن تسلم تقرير الاستلام وموافقة المدير المختص يسجل عملية المردودات في حساب العميل.

و ــ إجمالي الذمم:

بعد أن تسلم ملخص المردودات يسجل في إجمالي الذمم عملية المردودات، كما يطابق بشكل دوري مع أرصدة فرعي الذمم.

Damascus University

2ـ جهود التحصيل:

يجب أن تجري دائرة المدينين تحليلاً لحساباتهم (كأن تستخدم ميـزان مراجعـة مرتباً بحسب أعمار الديون) لإحاطة المدير المختص بالوضع ليتمكن من المتابعة.

3ـ الكشف الشهري:

إن إعداد الكشف الشهري وإرساله للعميل هو نشاط هام ومنتظم يعزز عملية الرقابة، ويجب أن يتم الإرسال مباشرة من قبل دائرة المـدينين ويجـب أن يشـمل الحسابات كافة في كل شهر.

4ـ إعدام الديون:

يجب أن لا يتم إعدام الديون إلا بموافقة المدير المالي بناءً علـى اقتـراح إدارة التحصيل.

5ـ الخصم النقدي:

من الهام أن يتأكد المراجع من أن الخصومات النقدية، لا تمنح إلا بنـاءً علـى معايير زمنية ثابتة مقرة من قبل إدارة الشركة، دون ترك هذا الخصم بيد شخص واحد يمنحه دون الاعتماد على معايير موضوعية واضحة.

6ـ المراجعون الداخليون:

إن سائر مراحل عملية الائتمان النقدية وغير النقدية يجـب أن تكـون محـل التمحيص الدقيق والمفاجئ للمراجعين الداخليين.

ونبين فيما يلي قائمة بأسئلة تتعلق بحسابات المدينين (وأوراق القبض):

1ـ هل يقوم ماسك حسابات العملاء (وأوراق القبض) بأي تماس مع النقدية ؟ وهل يرفض أمين الصندوق المساس بحسابات المدينين ؟

2ـ هل يتم التأكد من مطابقة كشف العملاء الشهري مع رصيد حساباتهم في الأستاذ العام ؟

3ـ هل ترسل كشوف الحسابات للعملاء شهرياً ؟ وهل ترسل اعتراضات العملاء على الكشوف إلى موظف خارج دائرة حساب العملاء ؟

4ـ هل ترسل قائمة بالحسابات المتأخرة دورياً للمراجعة من قبل شخص آخر غير مدير الائتمان (أو المدير التجاري) ؟

5ـ هل تبقى الديون المعدومة بملف خاص لإمكان مراجعتها دورياً ؟

6ـ هل تخضع الحسابات غير النقدية، والمسموحات، والخصميات، والمردودات لموافقة مدير مسؤول ؟

7ـ هل يتم مطابقة المردودات مع تقرير الاستلام ؟

8ـ هل تنفصل دائرة الائتمان عن دائرة المبيعات ؟

9ـ هل يحصل المراجع الداخلي على مصادقات دورية من العملاء ؟

10ـ هل يجري الاحتفاظ بأوراق القبض من قبل شخص آخر غير أمين الصندوق ؟ وغير ماسك أوراق القبض ؟

11ـ هل يجري حفظ المستندات المتعلقة بالقضايا المتنازع عليها من قبل شخص آخر غير أمين الصندوق أو ماسك الحسابات الخاصة بها ؟

12ـ إذا كان يتم حفظ هذه السجلات مفصلة في الحاسوب، ما هي الأسئلة التي ترى إضافتها ؟

ج: اختبارات الالتزام:

بعد دراسة المراجع للرقابة الداخلية وتقويمها وتوثيقها، يقوم بإجراء اختبارات لهذه الرقابة بهدف التأكد من التزام الوحدة في أثناء تنفيذ عملياتها بإجراءات وسياسات الرقابة الداخلية لأن تقدير المراجع لخطر الرقابة الداخلية يجب أن يبنى على ما تطبقه الوحدة من سياسات وإجراءات رقابية وليس ما تدعي تطبيقه منها. لذا يقدر المراجع خطر الرقابة استناداً إلى فهمه ودراسته للرقابة الداخلية وتأكده من فعالية عملها.

يحدد المراجع اختبارات الالتزام التي عليه القيام بها انطلاقاً من نظام الرقابة الداخلية الذي قام بتقويمه وإجراءات الرقابة الموضوعية من قبل الإدارة. لذا لا توجد اختبارات التزام معيارية تطبق في كل ارتباطات المراجعة. وتهتم اختبارات الالتزام بثلاثة عوامل هي:

1ـ تكرار القيام بإجراءات الرقابة الضرورية: قبل أن يتقرر الاعتماد على أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية لابد أن يتحقق المراجع من الالتزام بتطبيق الإجراءات المحددة سلفاً، فإذا كانت إجراءات الرقابة تمنع تسجيل مردودات المبيعات قبل ورود تقرير استلام هذه المردودات فعلى المراجع انتقاء عينة من مردودات المبيعات المسجلة والتأكد من وجود تقرير استلام داعم لكل منها.

2ـ جودة تنفيذ إجراءات الرقابة: ليس المهم فقط هو تنفيذ إجراء الرقابة بل أيضاً إنجازه بطريقة صحيحة يتحقق المراجع من جودة أداء الإجراء بدراسة آلية تنفيذه والأسس التي يستند إليها، فعلى سبيل المثال يبحث المراجع في الاختبارات التي تتم على المردودات قبل تنظيم تقرير استلام وكيفية تنظيم هذا التقرير.

3ـ الأفراد الذين يقومون بهذه الرقابة: لابد من أن يتمتع الشخص الذي ينفذ إجراء الرقابة باستقلالية عن الوظائف المتعارضة مع عمله لكي تصبح الرقابة فعالة، ويتحقق ذلك عن طريق الفصل بين الواجبات المتعارضة وهي بشكل عام إجازة العملية، حيازة أصول تتعلق بالعملية، تسجيل العملية في الدفاتر والسجلات.

بعد تطبيقه لاختبارات الالتزام يمكن أن يصل المراجع إلى أحد ثلاثة استنتاجات:

1ـ فعالية نظام الرقابة والتزام الوحدة بسياساته وإجراءاته، وبالتالي سيؤدي المراجع عدداً محدوداً من الاختبارات الجوهرية على أرصدة القوائم المالية لتأييد رأيه في هذه القوائم.

2ـ فعالية نظام الرقابة الداخلية لكن عدم التزام الوحدة بتطبيق إجراءاته

وسياساته المنصوص عليها هنا يفترض بالمراجع أن يبحث في نتائج عدم الالتزام الذي تبديه الوحدة تجاه الرقابة الداخلية فإذا كان لا يؤدي إلى حدوث أخطاء جوهرية في القوائم المالية يستمر المراجع بخطوات المراجعة الاعتيادية دون تكثيف وزيادة الاختبارات الجوهرية. أما إذا كان عدم الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية يفضي إلى حدوث تحريفات جوهرية في القوائم المالية فيجب على المراجع أن يزيد ويكثف من اختباراته الأساسية بما يعوض عن الضعف في تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

3ـ ضعف نظام الرقابة وعدم الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات الواردة فيه، وفي هذه الحالة قد يكون من الضروري أن ينسحب المراجع من مهمة المراجعة أو يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية.

د: التقويم النهائي للرقابة الداخلية:

بعد انتهائه من إجراء اختبارات الالتزام يمتلك المراجع رؤية واضحة لما يطبق فعلاً من سياسات وأساليب الرقابة الداخلية, وبالتالي يستطيع أن يحدد تأثيرها الفعلي في دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها والثقة فيها، ونتيجة ذلك يعيد المراجع تقويمه لخطر الرقابة الذي سيستخدم في التخطيط للاختبارات الجوهرية باعتبار خطر الرقابة هو أحد ثلاثة أخطار تشكل خطر المراجعة الكلي.

ولاشك بأن تقويم خطر الرقابة من قبل المراجع يختلف عن الاختبارات الجوهرية التي يقوم بها المراجع من أجل بيان رأيه في عناصر المركز المالي. إذ يركز عند بيان رأيه في خطر الرقابة على أن تقيد إدارة الشركة بالإجراءات المعتمدة عند تنفيذ عملياتها، هذه العناصر التي تمثل إطار فعالية الرقابة الداخلية المتبعة. ويشار إلى هذا التقيد عادة بالالتزام ومن أمثلة الالتزام هي الربط بين تقرير استلام المواد وفاتورة المورد وأمر الشراء الصادر من المشروع الذي ينص عليه عادة نظام الرقابة الداخلية لدورة الحيازة والمشتريات مثلاً.

وينتج عن سوء تقدير المراجع لخطر الرقابة واحدة من النتيجتين التاليتين:

الأولى: تقويم خطر الرقابة على أن منخفض بمعنى أنه بنية الرقابة الداخلية وسياساتها وإجراءاتها تعمل بفعالية أكبر من الواقع.

الثانية: إن خطر الرقابة مرتفع وبالتالي فإن بنية الرقابة الداخلية تعمل بفعالية أقل من الواقع.

ومع أن تقدير المراجع لخطر الرقابة يعتمد بشكل كبير على خبرة المراجع السابقة، إلا أن خطأ المراجع في تقدير هذا الخطر لا ينعكس مباشرة على رأيه في القوائم المالية، بل ينعكس على حجم وطبيعة الإجراءات الجوهرية.

تستخدم معاينة الصفات في المهنة للإشارة إلى ثلاث خطط معاينة مختلفة تستخدم بشكل عام من قبل المراجعين لاختبار فعالية عمل سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية من خلال تقدير معدل انحراف الأداء، وتتضمن خطط المعاينة هذه:

1ـ معاينة الصفات (أو معاينة الصفات ذات حجم العينة الثابت): وهي خطة معاينة تستخدم لتقدير معدل وجود (نسبة مئوية) صفة محددة في مجتمع ما. أي أنها تجيب عن السؤال (ما هو عدد ؟) وهي إحدى خطط المعاينة الإحصائية الأكثر شيوعاً في المراجعة.

2ـ المعاينة المتعاقبة (توقف أو استمر): وهي خطة معاينة تساعد في منع المعاينة بأكثر من اللازم (للصفات) وذلك من خلال تمكين المراجع من إيقاف اختبار المراجعة في أبكر لحظة ممكنة. تعتبر المعاينة المتعاقبة أحد أنواع خطط معاينة الصفات واسعة الاستخدام في منشآت المحاسبة وتستخدم عندما يعتقد المراجع بأن انحرافات قليلة نسبياً ستوجد في مجتمع المعاينة.

3ـ المعاينة الاستكشافية: وهي خطة معاينة تعتبر ملائمة حين يكون معدل الحدوث المتوقع منخفضاً بشدة (قريب من الصفر). تستخدم المعاينة الاستكشافية حين

يرغب المراجع في ملاحظة مثال واحد على الأقل عن وجود مخالفة كتحشية أسماء في جدول الرواتب مثلاً.

لكي يستفيد المراجع من مزايا المعاينة الإحصائية فعليه أن يلتزم بشروط تطبيقها، حيث يوجد شرطان أساسيان لابد من توافرهما كي تكون خطة المعاينة خطة إحصائية وهما:

1ـــ يجب أن تمتلك بنود العينة احتمالاً معلوماً لانتقائها.

2ـــ يجب أن تُنفذ نتائج العينة بأسلوب رياضي.

يرتب الشرط الأول على المراجع ضرورة القيام بسحب عينة احتمالية (عشوائية)، والمطلب الأساسي الذي يجب للحصول على مثل هذه العينة هو أن تمتلك كل وحدة معاينة في المجتمع احتمالاً متساوياً (معلوماً) للدخول في العينة. هناك ستة أساليب متاحة لمساعدة المراجع في الحصول على عينة عشوائية وهي: الانتقاء باستخدام جداول الأرقام العشوائية، الانتقاء باستخدام الحاسوب، الانتقاء المنتظم، الانتقاء العشوائي المنتظم، الانتقاء بالاحتمالات المنسوبة إلى الحجم، الانتقاء الطبقي.

1ـــ الانتقاء باستخدام جداول الأرقام العشوائية:

تتكون جداول الأرقام العشوائية من أرقام مولدة بأسلوب عشوائي ويظهر كل رقم من صفر حتى 9 في الجدول بنفس عدد المرات تقريباً، كما أن احتمال أن يأتي كل رقم في الجدول قبل أو بعد أي رقم آخر هو احتمال متساوٍ أي أن الأرقام مرتبة عشوائياً، كذلك فقد جمعت الأرقام في هذا الجدول ضمن مجموعات (مثلاً: خمسة أرقام بالطول وخمسة أرقام بالعرض) لتسهيل قراءتها. إن الأكثر شهرة من هذه الجداول هو:

ـــ جدول المئة وخمسة آلاف رقم عشوائي.

ـــ جدول المليون رقم عشوائي.

بعد أن يكون المراجع قد حدد مسبقاً وبشكل دقيق المجتمع الذي يريد سحب العينة منه، ونطاق المعاينة يباشر بانتقاء الأرقام ويوثقها في أوراق عمل المراجعة من خلال ما يلي:

أ: التوافق: تحديد العلاقة بين المجتمع الخاضع للمعاينة وبين جدول الأرقام العشوائية.

ب: المسار: تحديد مسار الانتقاء.

ج: نقطة البداية: تحديد السطر، العمود، موقع رقم البداية، إضافة إلى المصدر ورقم الصفحة لمسار الانتقاء.

د: نقطة التوقف: وذلك لتسهيل إضافة بنود للعينة إذا كان هناك ضرورة لذلك.

يبدأ المراجع في استخدام جدول الأرقام العشوائية انطلاقاً من تحديده للعلاقة بين المجتمع الذي يريد سحب عينة منه والذي يكون مجموعة محددة من سندات القيد، أو الفواتير أو أوامر الشراء... الخ. وبين جدول الأرقام العشوائية بحيث يكون لكل بند في المجتمع رقم واحد في جدول الأرقام العشوائية، ويتم تعيين مدى الأعداد الخاضعة للمعاينة أي عدد المراتب (المنازل) المطلوبة لكل رقم عشوائي فإذا أراد المراجع مثلاً سحب عينة عشوائية حجمها 200 فاتورة من مجتمع فواتير المبيعات 95 إلى 8910 فهذا يعني أنه سيحتاج إلى انتقاء أعداد عشوائية بحيث يتألف كل عدد من أربع مراتب. بعد ذلك يحدد المراجع مسار انتقائه أي كيفية تحركه ضمن أعمدة جدول الأرقام العشوائية، هل سينتقل من أعلى العمود إلى أدناه أم بالعكس، هل سينتقل إلى اليسار أو إلى اليمين، على المراجع تحديد مساره والالتزام به حتى الانتهاء من عملية الانتقاء. الخطوة التالية: هي أن يحدد المراجع نقطة البداية والطريقة العادية

لتحقيق ذلك هي أن يفتح المراجع جداول الأرقام العشوائية بشكل اعتباطي ويضع إصبعه ضمن صفحة ما، والعدد الذي تشير إليه الإصبع يعبر نقطة البداية، كما يمكن إرضاء لأولئك الذين يرغبون بدقة أكبر أن يعتبر العدد المشار إليه بمثابة عنوان لنقطة البداية وليس نقطة البداية ذاتها أي يأخذ عدداً من ست مراتب مثلاً في النقطة التي أشارت إليها إصبعه، ويستخدم أول رقمين للإشارة إلى رقم الصفحة، ثاني رقمين للإشارة إلى رقم السطر وآخر رقمين للإشارة إلى رقم العمود، والنقطة التي تحددها الإحداثيات السابقة تعتبر هي نقطة البداية.

يسير المراجع بعد ذلك انطلاقاً من نقطة البداية وفقاً للمسار الذي حدده سابقاً، وينتقي أعداداً مؤلفة من المراتب المطلوبة إلى أن يستوفي حجم العينة كاملاً، علماً بأن بعض الأرقام التي قد يصادفها ربما تكون غير ملائمة أي لا يوجد مقابل لها في المجتمع الخاضع للمعاينة، وعند الانتهاء يوثق النقطة التي توقف عندها على أنها نقطة التوقف. ينبغي تنفيذ وتوثيق الخطوات السابقة بدقة وحذر وبحيث إذا قدمت المعلومات المتعلقة لأي شخص آخر وطلب منه سحب العينة انتقى العينة ذاتها.

بعد أن يسحب المراجع مجموعة من الأعداد العشوائية مساوية لحجم العينة قد يجد أن بعض الأعداد المسحوبة غير قابلة للاستخدام لوقوعها خارج حدود المجتمع، وفي هذه الحالة ينبغي عليه أن يسحب مجموعة أخرى من الأعداد إلى أن يصل إلى حجم العينة المطلوبة، أو بإمكانه أن يقدر مسبقاً نسبة الأعداد الصالحة للاستخدام بشكل تقريبي من خلال الفحص الدقيق لوحدات المعاينة أو عن طريق أخذ عينة تمهيدية، مما يزيد قليلاً النسبة المقدرة للتأكد بأنه لن يحصل على حجم يفوق ما هو مطلوب للمعاينة، وبقسمة حجم العينة المطلوب على النسبة المقدرة يحصل المراجع على العدد التقريبي للأرقام العشوائية التي يجب سحبها بشكل أولي للحصول على عدد مفيد من الأرقام مساو تقريباً لحجم العينة.

تعتبر هذه الطريقة من طرق سحب العينات سهلة وغير معقـــدة إلا أن هنـــاك العديد من الحالات التي تمثل مشاكل خاصة في معاينة الرقم العشوائي.

ـــ تتطلب أن تكون وحدات المجتمع مرقمة سلفاً فإذا لم تكن كذلك ترتـــب على المراجع ترقيمها وهذا سيزيد من الوقت المخصص لانتقاء العينة.

ـــ قد يضمن نظام ترقيم وحدات المعاينة في المجتمع حرفاً من أحرف الهجـــاء كبادئة أو كلاحقة إذ ربما يبدأ ترقيم سندات القيد التي تمثل عملية شراء مثلاً بحـــرف (ش) وبعده رقم، في حين يبدأ ترقيم سندات القيد التي تمثل عملية ســـداد رواتـــب وأجور بحرف (ر) وبعده رقم، يكون الرقم أولاً ومن ثم الحرف، وهذا سيثير مشكلة من حيث الظاهر أمام المراجع.

للتعامل مع هكذا أسلوب من أساليب الترقيم يمكن للمراجع اتباع إحدى الطـــريقتين التاليتين:

أ: انتقاء رقمين إضافيين لكل عدد من جدول الأعداد العشوائية ليمثلا حرفاً من أحرف الهجاء، حيث يمكن تمثيل أحرف الهجاء بأرقام من 1-28- (أحرف عربيـــة) أو إلى 26 (أحرف أجنبية). وبعد سحب الأرقام العشوائية يستعيض المراجـــع عـــن الرقمين الإضافيين في كل عدد بالحرف الذي يمثلانه ومن ثم ينتقي وحدات المعاينـــة المطابقة للأعداد العشوائية (المكونة من حرف وأرقام) المتشكلة لديه.

ب: الاستعانة بجدول من أحرف عشوائية تتشكل من جدول الأرقام العشوائية، حيث يسحب المراجع حسب هذه الطريقة سلسلة من الأعداد العشوائية، وإذا لاحظ وجود أعداد مكررة في عملية السحب فإنه لا يلغي الأعداد المكررة (في حالة السحب دون إعادة) هنا لأن الأعداد المستخدمة في ترقيم المجتمع هي عبارة عن ثنائيات (حرف وعدد)، بعد ذلك يسحب لائحة مقابلة لـــ اللائحة السابقة ولكن جدول الحـــروف العشوائية وهنا ستتكرر لديه الحروف وعليه عدم شطب الحروف المكررة. أخيراً تربط

الحروف بالأعداد وفق ترتيب السحب ذاته لتتشكل لدينا ثنائيات من حرف وعدد.

ـــ ربما يتم البدء بالترقيم المتسلسل للوثائق أو القيود في فترات زمنية متعـــددة كأن يبدأ الترقيم بالرقم (1) في كل أسبوع أو كل شهر.

تتصف معاينة الرقم العشوائي بسهولة التطبيق حيث تكون البنود مرقمة بشكل فعلي، ومصنفة ضمن ملفات أو مفهرسة وفقاً لعدد يتيح إمكانية تحديد موقـــع كـــل وحدة معاينة بشكل سهل من خلال العدد ذاته، لكنها تتطلب وقتاً وروتيناً وعمليات رتيبة كثيرة قد تجعل من اللجوء إليها استثماراً غير مجدٍ لوقت مراجع الحسابات وهذا ما ساهم في ظهور طرق انتقاء أكثر سرعة ولا تتطلب عمليات كثيرة.

2ـــ الانتقاء باستخدام الحاسوب:

يعتبر توليد الحاسوب لأرقام عشوائية بوساطة برامج المراجعة أكثر فعالية مـــن استخدام جدول الأرقام العشوائية، لأن الانتقاء باستخدام جدول الأرقام العشـــوائية يؤدي إلى الكثير من الأرقام المرفوضة والكثير من الأخطاء البشرية المحتملة، وبالتـــالي يجب استخدام الحواسيب حين يكون ذلك متاحاً لتوليد الأرقام العشوائية اللازمة.

ويمكن أن يحصل المراجع على قائمة بالأرقام المنتقـــاة أو أن يكـــون لديـــه في البرنامج المستخدم إمكانية أن يقوم الحاسوب بتوليد الأرقام المطلوبة وانتقـــاء العينـــة المطابقة للأرقام المولدة عشوائياً، إذ يمكن أن تستخدم برامج المراجعة العامة لاختيـــار العينات الإحصائية الخاصة بعمليات المراجعة الاختبارية.

3ـــ الانتقاء المنتظم:

تنتقى العينة حسب هذه الطريقة من خلال اختيار العنصر الأول فيها بشـــكل عشوائي ومن ثم انتقاء العناصر التي تقع على بعد فواصل ثابتة من نقطة البداية، حيث يحسب المراجع فاصل المعاينة وهو ناتج قسمة حجم المجتمع على حجم العينة، ثم ينتقي بداية عشوائية من خلال سحب رقم عشوائي باستخدام جدول الأرقام العشـــوائية،

يضيف المراجع بعد ذلك فاصل معاينة إلى نقطة البداية ليحصل على العنصر الثاني من عناصر العينة، ثم يضيف فاصل معاينة آخر للعنصر الثاني ليحصل على العنصر الثالث وهكذا... أي أنه ينتقي كل بند يقع على بعد فاصل معاينة من البند الذي يسبقه انطلاقاً من بداية عشوائية محددة، ويستمر بالانتقاء إلى أن يحصل على حجم العينة المطلوب. إذا لم يعط ناتج قسمة حجم المجتمع على حجم العينة عدداً صحيحاً فيجب تقريب حجم فاصل المعاينة إلى الرقم الصحيح وإهمال الأجزاء العشرية.

تتصف المعاينة المنتظمة بأنها طريقة سهلة تلغي الحاجة إلى إعداد قوائم من الأرقام العشوائية إلا أنها يجب أن تستخدم بحذر إذ قد تنشأ صعوبات محددة في أثناء تطبيقها:

ـ قد ينشأ تحيز في نتائج العينة إذا كان هناك ترتيب دوري لبنود المجتمع المتعلقة بالصفة الخاضعة للقياس أو الفحص، كما في معاينة قوائم بنود المخزون السلعي حيث تكون هناك أرقام مخصصة لبنود ذات طبيعة خاصة كأن ترقم البنود ويعين كل خامس بند ليكون من فئات المخزون باهظة القيمة مثلاً. كذلك قد تعالج العمليات في الشركة الخاضعة للمراجعة من قبل موظفين مختلفين يكون أحدهم ذا كفاءة وتأهيل غير ملائمين فيرتكب أخطاء في عمله مما يخلق ترتيباً في المجتمع عند تناوب هؤلاء الموظفين في العمل، كأن يعالج كل موظف عشرة فواتير ثم يأتي الذي بعده وهكذا.. وبالتالي قد يؤمن الانتقاء المنظم سحب بنود من الفواتير الأكثر عرضة للخطأ بسبب الترتيب الدوري للأخطاء أو سحب بنود من الفواتير الأخرى. مما يحتم على المرتجع في حال علمه بوجود ترتيبات كهذه سحب البنود بطريقة تجنبه التحيز لكن هذه الترتيبات تكون عادة غير معلومة وغير متوقعة من قبل المراجع.

ويمكن للمراجع كي يتجنب الإشكالات السابقة أن يستخدم أكثر من نقطة بداية عشوائية وعادة ما تستخدم شركات المحاسبة الكبرى خمس نقاط بداية كحد

أدنى.

وينبغي على المراجع هنا أن يضرب فاصل المعاينة المحسوب بعدد نقاط البداية المرغوب ليحصل على فاصل المعاينة المعدل ثم يضيف لكل نقطة منتقاة فاصل المعاينة ليحصل على مجموعة ثانية من بنود العينة وهكذا إلى أن يحصل على العينة المطلوبة.

ـــ من المهم أن يكون تقدير حجم المجتمع دقيقاً عند استخدام الانتقاء المنتظم، وإلا فإننا سنحصل على عينة أكبر أو عينة أصغر من العينة المطلوبة، فإذا ما كان حجم المجتمع الفعلي أكبر من حجمه حسب فاصل المعاينة فإن المراجع سيحصل على عينته قبل الوصول إلى نهاية المجتمع أي أن جزءاً من المجتمع لا يكون خاضعاً للمعاينة وبالتالي فالشرط الأساسي بأن تؤخذ العينة من كامل المجتمع وأن تمتلك كل وحداته احتمالاً متساوياً للدخول في العينة لا يكون متحققاً، وفي هذه الحالة على المراجع أن يستمر بسحب البنود حتى يعاين كامل المجتمع فإذا لم يكن الفارق بين العينة الكبيرة التي حصل عليها من جراء معاينة كامل المجتمع وبين حجم العينة الأصلي جوهرياً، فيمكنه قبول واستخدام العينة الكبيرة، أو أن يعيد العينة كبيرة الحجم إلى مستواها الأصلي بحذف بنود منها شريطة أن يتم الحذف على أساس منتظم أو على أساس الأرقام العشوائية، أما إذا كان حجم المجتمع الفعلي أصغر من حجمه حسب فاصل المعاينة فسيصل المراجع إلى نهاية المجتمع قبل الانتهاء من عملية سحب عينته أي سيكمل كل مجتمعه بعينة أصغر من العينة المرغوبة، وهنا يستطيع المراجع قبول العينة الأصغر إذا لم تكن تقل بدرجة كبيرة عن الحجم المرغوب فيه أو أن يزيد العينة الصغيرة بوحدات إضافية يسحبها من خلال معاينة منتظمة لكامل المجتمع بمقدار الوحدات التي يريد إضافتها للعينة الصغيرة.

ـــ يفترض أن تكون وحدات المجتمع مرقمة ومصنفة، فإذا لم تكن كذلك يجب على المراجع انتقاء وحدات عينته باللجوء إلى العد الفعلي للوحدات، وهذا قد يكون

حلاً ملائماً إذا كان حجم المجتمع صغيراً أما عند معاينة مجتمعات كبيرة فإن عملية العد تصبح صعبة ومضيعة للوقت، فإذا كانت البنود (المستندات أو البطاقات) مصنفة وذات ثخانة واحدة فيمكن القيام بالانتقاء الفعلي للعينة المنتظمة من خلال القياس، فمثلاً في معاينة ملف بطاقات (IBM) يمكن الاستفادة من حقيقة أنه يوجد 145 بطاقة IBM في كل إنش وذلك عندما تكون البطاقات محزومة بشكل متراص.

4 ــ الانتقاء العشوائي المنتظم:

تعتبر هذه الطريقة وكما يدل اسمها مزيجاً من طريقة الرقم العشوائي والطريقة المنظمة، وهي أكثر عشوائية من الطريقة المنتظمة وتتطلب عادة وقتاً أقل من الانتقاء بالرقم العشوائي. حسب هذه الطريقة يحسب المراجع فاصل المعاينة كما في طريقة الانتقاء المنتظم ثم ينتقي أرقاماً عشوائية تقع بين الواحد وبين ضعف فاصل المعاينة بعد بنود العينة فيعتبر أول رقم عشوائي انتقاه بمثابة البند الأول في العينة، ثم يضيف له الرقم العشوائي الثاني ليحصل على البند الثاني من بنود العينة، وهكذا إلى أن ينتهي من عملية الانتقاء. كما هو ملاحظ فإن فاصل المعاينة الذي يضاف لكل بند للحصول على البند التالي هو فاصل متغير وليس ثابتاً كما في الانتقاء المنتظم.

تعتبر معاينة الصفات ملائمة للاستخدام من قبل المراجع في اختبارات الرقابة لأن هذه المعاينة تفيد في تقدير معدل تكرار حدوث ظاهرة محددة، وبما أن اهتمام المراجع في اختبارات الرقابة هو مدى تقيد الوحدة الخاضعة للمراجعة بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية المفروضة، فإن بحثه عن تقدير موضوعي لنسبة حدوث مخالفات وانحرافات عن السياسات والإجراءات الرقابية يخلق إمكانية استفادته من معاينة الصفات في هذه الاختبارات، وهناك كما ورد سابقاً ثلاث تقنيات معاينة إحصائية تنطوي تحت عنوان معاينة الصفات. هي: معاينة الصفات ذات حجم العينة الثابت وهي التقنية الأولى الأكثر استخداماً وعمومية، في حين يبين البحثان التاليان

المعاينة المتعاقبة وتقنية معاينة الاكتشاف وهما حالتان خاصتان من معاينة الصفات.

إذا لم تترك الرقابة دليلاً على الأداء فلا يمكن استخدام عينات المراجعة (معاينة الصفات) لاختبر فعالية عملها، هذا بالإضافة إلى حالات أخرى لا تطبق فيها المعاينة، حيث ورد في بيان معايير المراجعة رقم (39): (لا تطبق المعاينة عادة في اختبارات سياسيات أو إجراءات بنية الرقابة الداخلية التي تعتمد بشكل رئيس على الفصل الملائم بين المهام، أو التي لا تقدم دليلاً مستنداً على الأداء من ناحية ثانية، بالإضافة إلى ذلك فإن المعاينة قد لا تستخدم في اختبارات سياسات أو إجراءات مستندية محددة في بنية الرقابة الداخلية. قد لا تطبق المعاينة في اختبارات موجهة مباشرة نحو الحصول على أدلة حول تصميم أو عمل بيئة الرقابة أو النظام المحاسبي ومثال ذلك السؤال عن أو ملاحظة تفسير الانحرافات عن لموازنات عندما لا يرغب المراجع في تقدير نسبة الانحراف عن سياسة أو إجراء مفروض في بنية الرقابة).

لا يشير كل انحراف عن أداء إجراء رقابة محدد وجود خطأ في القوائم المالية، فعلى فرض أن المراجعين انتقوا عينة من 50 أمر دفع لاختبار الموافقة عليها من قبل المراقب المالي فوجدوا خمسة منها غير موافق عليها بشكل ملائم فإن نسبة الانحراف في العينة هي 10% لكن القوائم المالية قد لا تتضمن أخطاء إذ قد تمثل سندات القيد الخمسة مدفوعات نقدية شرعية ومسجلة بشكل مناسب، إلا أن المراجعين قد يستنتجون من نتائج هذا الاختبار وجود خطر حدوث مدفوعات نقدية غير شرعية مرتفع نسبياً، إذ تشير نتائج العينة أن المراقب المالي قد فشل في الموافقة على حوالي 10% من السندات التي تمت معالجتها، ويستخدم المراجعون هذا الدليل لزيادة المستوى المقدر لخطر الرقابة المتعلق ببنود القوائم المالية المرتبطة بالموضوع.

ويمكن استخدام عدة أساليب ضمن معاينة الصفات في اختبارات الرقابة الداخلية أهمها:

أ: معاينة صفات العينة ذات الحجم الثابت:

تستخدم صفات المعاينة ذات الحجم الثابت بكثرة في اختبارات الرقابة، وقد سميت كذلك لأن حجم العينة يتحدد مرة واحدة, ويبقى ثابتاً بالنسبة لكل اختبار على حدة، في حين يتحدد حجم العينة على عدة مراحل في المعاينة المتعاقبة كما سيتبين لاحقاً.

يستطيع المراجع من خلال استخدامه لهذه التقنية تقدير نسبة المخالفات لسياسات الرقابة ومن ثم مقارنتها مع تلك النسبة من المخالفات التي يسمح المراجع بوجودها في ظل تقديره المسبق لخطر الرقابة دون الحاجة إلى تعديل هذا التقدير، ويمكن شرح كيفية استخدام المراجع لتقنية صفات المعاينة ذات الحجم الثابت سوفق الخطوات التالية:

1ـ تحديد أهداف الاختبار:

تهدف اختبارات الرقابة إلى تقديم دليل حول فعالية تصميم أو عمل الرقابة في منع أو كشف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، وتعتبر اختبارات الرقابة ضرورية إذا كان المراجع يخطط لتقدير خطر الرقابة دون الحد الأعظمي، وبالتالي تنتقى عينة الصفات وتختبر لتوفير دليل على الرقابة المحددة تعمل بشكل ملائم يدعم المستوى الذي يقدره المراجعون مسبقاً لخطر الرقابة.

يحدد المراجع أهداف اختباراته انطلاقاً من دراسته المسبقة للرقابة الداخلية، ومعرفته بسياساتها وإجراءاتها مما يزوده بأساس ملائم لتصميم الاختبارات التي تكشف عن مدى التزام الوحدة بهذه السياسات والإجراءات، لذا فإن هدف المراجع من اختبار محدد هو بصيغته العامة التأكد من تطبيق رقابة محددة شريطة أن يترك تطبيق الرقابة دليلاً مستندياً واضحاً، فمثلاً إذا كان من إجراءات الرقابة على المبيعات الآجلة توافر موافقة مدير الائتمان، فبإمكان المراجع تصميم اختبار يهدف إلى التأكد من أن

المبيعات الآجلة قد حظيت بموافقة مدير الائتمان، ولابد لكي يتم إجراء هذا الاختبار من وجود أثر مستندي للموافقة كأن تصدر إدارة الائتمان مذكرة موافقة على البيع الآجل موقعة من قبل مدير الائتمان أو نحو ذلك.

يعتبر تحديد أهداف الاختبار خطوة دقيقة وحرجة من خطوات تطبيق المعاينة لأن أي خطأ في تحديد الهدف سيولد أخطاء أخرى في الخطوات التالية تلغي الاستفادة من الاختبار وقد تدفع المراجع في نهاية المطاف إلى اتخاذ قرارات خاطئة استناداً إلى تطبيقه الخاطئ لذا يفترض بالمراجع أن يكون حريصاً في تحديده لأهداف الاختبارات.

2ـ تعريف الصفات وحالات الانحراف:

يستخدم المراجعون اجتهادهم المهني لتعريف الصفات وحالات الانحراف بالنسبة لاختبار رقابة محدد، والصفات بالتعريف هي خصائص تقدم دليلاً على أن الرقابة قد نفذت فعلاً، ومثال ذلك وجود توقيع الشخص الذي نفذ الرقابة على المستند الملائم.

يفيد تحديد الصفة في توجيه المراجع نحو الأدلة التي تبين له مدى التزام الوحدة الخاضعة للمراجعة بأداء الإجراءات الرقابية الموصوفة سابقاً. ويعتمد هذا التحديد على خبرة المراجع وتأهيله، ويؤثر في تعريفه لحالات الانحراف وللمجتمع الذي ستسحب العينة منه. فمثلاً إذا كانت إجراءات الرقابة على إعدام الديون في شركة ما تقتضي إجازة العملية من مستوى إداري يتحدد حسب المبلغ المقترح إعدامه ولتكن الإجازة من المدير المالي بالنسبة للديون التي تقل عن 100000 ومن المدير العام للديون التي تساوي أو تزيد عن ذلك فإن لدى المراجع إمكانية تعريف الصفة بأنها وجود موافقة المدير المالي على قرارات إعدام الديون التي تقل مبالغها عن 100000 وفي هذه الحالة يتحدد مجتمعه بقرارات إعدام الديون التي تقل مبالغها عن 100000 واختباره موجه ضمن هذا النطاق، أما إذا عرف الصفة ضمن خطة معاينته بأنها وجود موافقة المدير

العام على قرارات إعدام الديون التي تساوي مبالغها أو تزيد عن 100000 فسيحدد مجتمعه ضمن هذا المجال فقط، وبإمكان المراجع تعريف الصفة المتعلقة بالإجراءات الرقابية السابقة بشكل أكثر عمومية على أنها وجود الموافقة الملائمة على قرارات إعدام الديون وعندها يشمل مجتمعه كل قرارات إعدام الديون بغض النظر عن مبلغها.

أما الانحراف فيعرف على أنه الابتعاد عن الأداء الملائم لإجراء الرقابة الداخلية. ويشتق المراجع تعريفه لحالات الانحراف من خلال تعريفه المسبق للصفات فمن أجل التعريف الأول السابق للصفة يعرف المراجع الانحراف على أنه وجود تقرير إعدام ديون بأقل من 100000 غير موافق عليه من المدير المالي، أما بالنسبة لتعريف الصفة الثاني فإن الانحراف هو وجود تقرير إعدام ديون تساوي أو تزيد عن 100000 غير وافق عليه بشكل ملائم.

3ـ تعريف المجتمع الذي سيخضع للمعاينة:

يتكون المجتمع من البنود التي تشكل رصيد حساب أو فئة من العمليات وتكون موضع اهتمام المراجع، ويجب أن يتأكد المراجع من أن المجتمع الذي تنتقى منه العينة ملائم لهدف المراجعة المحدد لأن نتائج العينة يمكن أن تعمم فقط على المجتمع الذي سحبت منه، فلو رغب المراجع مثلاً في اختبار فعالية عمل رقابة محددة مصممة للتأكد من أنه قد تم إعداد فواتير لكل البضائع المشحونة فإنه لن يكتشف أية انحرافات من خلال معاينة البنود التي تم إعداد فواتير عنها إذ من غير المتوقع أن يتضمن هكذا مجتمع بنود مشحونة دون إعداد فواتير لها، والمجتمع الملائم لكشف هكذا انحرافات هو مجتمع كل البنود المشحونة.

يجب أن يأخذ المراجع بالحسبان عند تطبيق معاينة الصفات فيما إذا كان المجتمع الخاضع للمعاينة متجانساً، ويقصد بتجانس المجتمع أن تمتلك كل بنوده صفات متماثلة، فإذا كانت مثلاً المبيعات التصديرية تعالج في شركة ما بطريقة مختلفة عن

طريقة معالجة المبيعات المحلية فإن المراجع في هذه الحالة أمام تقويم حالتي رقابة مختلفتين وبالتالي مجتمعين منفصل بعضهما عن بعض.

ينبغي أن ينتبه المراجع إلى أن الوحدة الخاضعة للمراجعة قد تغير رقابة معينة خلال الفترة التي تدقق، فإذا تم استبدال رقابة ما بأخرى مصممة لتحقيق هدف الرقابة ذاته وجب على المراجع أن يقرر إما تصميم عينة واحدة من كل العمليات المنفذة خلال الفترة أو عينة من العمليات الخاضعة للرقابة الجديدة، يعتمد القرار المناسب على الهدف العام من اختبارات المراجع، فلو رأى المراجع أنه من الضروري الحصول على أدلة إثبات حول فعالية عمل كل من الرقابة الجديدة والسابقة لتدعيم المستوى الذي قدره لخطر الرقابة فمن المناسب الحصول على عينة من كل العمليات، أما إذا كان تقدير المراجع لخطر الرقابة يعتمد بشكل رئيس على التطبيق الفعال للرقابة في الجزء الأخير من الفترة فمن المناسب أن يحصل على أدلة إثبات حول فعالية عمل الرقابة الجديدة مع القليل من أدلة الإثبات حول الرقابة السابقة أو عدم الاكتراث بها.

ضمن تعريفه للمجتمع الذي سيخضع للمعاينة لابد من أن يحدد المراجع الفترة التي يغطيها الاختبار، إذ عادة ما ينفذ المراجعون اختبارات الرقابة في فترة ما قبل نهاية السنة (فترة مؤقتة)، وبإمكان المراجع توسيع نطاق الاختبار ليشمل كل العمليات ذات العلاقة التي حدثت خلال الفترة الخاضعة للتدقيق. لكن في بعض الحالات قد يكون استخدام طرق بديلة لاختبار عمل الرقابة خلال الفترة المتبقية ضمن نهاية السنة أكثر كفاءة وعندها يعرف المراجع المجتمع على أنه يشمل العمليات ذات العلاقة من بداية السنة حتى نهاية الفترة المؤقتة ويأخذ بالحسبان العوامل التالية في تحديد الأدلة الإضافية التي يحتاج إليها ـــ في حال الحاجة إلى ذلك ـــ عن الفترة المتبقية:

ـــ أهمية المعلومات المرتبطة بالعمليات الخاضعة للتدقيق.

ـــ الرقابة التي تم اختبارها خلال الفترة المؤقتة.

ـــ أية تغيرات في الرقابات عما كان سائداً في الفترة المؤقتة.

ـــ مدى التغير في الإجراءات الجوهرية كنتيجة للرقابة.

ـــ نتائج اختبارات الرقابة التي تم أداؤها خلال الفترة المؤقتة.

ـــ طول الفترة المتبقية.

ـــ أدلة الإثبات حول تصميم أو عمل الرقابة التي تنتج عن الاختبارات الجوهرية المنجزة في الفترة المتبقية.

4ـــ تحديد خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة:

يعتبر خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة من مظاهر خطر المعاينة في تطبيقات معاينة الصفات. وهو يعبر عن خطر قبول المراجع بأن العينة تدعم المستوى المقبول لخطر الرقابة في حين أن نسبة الانحراف الفعلي لا تسوغ هذا المستوى المنخفض لتقدير خطر الرقابة. ويمكن تعريفه على أنه خطر (احتمال) تجاوز نسبة الانحراف الفعلي لنسبة الانحراف المسموح بها.

هناك مظهر آخر لخطر المعاينة في اختبارات الرقابة هو خطر التقدير المرتفع لخطر الرقابة وهو خطر عدم دعم العينة للمستوى الذي قدره المراجع مسبقاً لخطر الرقابة في حين أن نسبة الانحراف الفعلي تدعم كهذا المستوى، العديد من خطط المعاينة الإحصائية في الممارسة المهنية لا تحاول ضبط هذا المظهر من مظاهر خطر المعاينة وبيان معايير المراجعة رقم 39 (عينات المراجعة) لم يحدده كعامل هام في تخطيط العينات، والسبب في ذلك هو أن خطر التقدير المرتفع لخطر الرقابة يتعلق بكفاءة المعاينة وليس بفعاليتها.

يوضح الشكل رقم (1) التالي تطبيق مفهوم خطر المعاينة على اختبارات الرقابة مبيناً الحالة التي ينشأ عنها كل مظهر من مظهري خطر المعاينة ويسمى هذا الشكل بمصفوفة الخطر. تشير نتائج العينة إلى أنه إجراء الرقابة الخاضع للاختبار.

	يطبق بشكل فعال	لا يطبق بشكل فعال
مقبول	قرار صحيح	خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة
مرفوض	خطر التقدير المرتفع لخطر الرقابة	قرار صحيح

مصفوفة الخطر

يعتبر الخطر بشكل عام مكملاً للموثوقية (الخطر =1 ــ الموثوقية)، عادة ما يعبر عنه أدبيات المراجعة الرسمية (بيان معايير المراجعة رقم 39) بمصطلح الخطر، لكن في علم الإحصاء يستخدم مصطلح الموثوقية بشكل أكثر شيوعاً, كما ويستخدم مصطلحا مستوى الموثوقية ومستوى الثقة كبديلين أحدهما مكان الآخر، وتشير الموثوقية إلى احتمال صحة الاستنتاج حول فعالية عمل إجراء الرقابة، فمثلاً إذا انتقى المراجع مستوى موثوقية 95% لديه احتمال (خطر 5%) لتقدير خطر الرقابة على أنه منخفض، وإذا قرر المراجع أن مستوى موثوقية قدره 90% مقبول فلديه احتمال إحصائي 10% للاستنتاج بأن إجراء الرقابة يطبق بفعالية في حين أنه ليس كذلك.

يؤدي التقدير المنخفض لخطر الرقابة إلى ارتفاع خطر اختبارات التفاصيل الممكن قبوله انطلاقاً من مستوى محدد لخطر المراجعة الكلي, وهذا يعني انخفاض الموثوقية التي يجب أن تحققها الاختبارات الجوهرية مما يفضي إلى تخفيض نطاق هذه الاختبارات, فإذا لم تكن فعالية تطبيق إجراءات الرقابة الحقيقية تدعم المستوى المقدر لخطر الرقابة سيواجه المراجع احتمالاً مرتفعاً لوجود تحريفات جوهرية غير مكتشفة في القوائم المالية، وهذا يؤثر في فعالية عملية المراجعة لذا يفترض بممارسي المهنة تحديد احتمال (خطر) منخفض ليكون تقديرهم لخطر الرقابة أقل مما يجب.

يترتب على التقدير المرتفع لخطر الرقابة انخفاض خطر اختبارات التفاصيل وهذا سيفرض على المراجع زيادة الإجراءات الجوهرية التي سيمارسها، فإذا ما قدر المراجع نسبة مرتفعة لخطر الرقابة استناداً إلى نتائج عينة (بفرض أن العينة بينت تجاوز نسبة

الانحراف المقدرة للنسبة المسموح بها) فهناك احتمال (خطر) لأن تكون نتائج العينة غير معبرة عن الحالة الحقيقية للمجتمع الذي سحبت منه، أي هناك احتمال (خطر) لأن يكون المراجع قد قدر خطر الرقابة بأعلى مما يجب وهذا يؤثر في كفاءة عملية المراجعة لأنه يتطلب ممارسة إجراءات أكثر وبالتالي وقتاً أطول إلا أنه لا ينتقص من فعالية عملية المراجعة لأن توسيع نطاق الاختبارات الجوهرية ولو بشكل غير ضروري يخفض من إمكانية إصدار المراجع رأياً ملائماً حول عدالة القوائم المالية، لذا لا يهتم الممارسون عادة بقياس هذا الخطر.

يحدد المراجع خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة استناداً إلى اجتهاده المهني. وهناك علاقة عكسية بين خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة وحجم العينة، فإذا كان المراجع على استعداد لقبول خطر منخفض للتقدير المنخفض لخطر الرقابة فإنَّ حجم العينة سيكون أكبر من حجم العينة فيما لو قبل خطراً أعلى ويوضح الجدول التالي التأثير النسبي لعدة مستويات من خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة على حجم العينة والنتائج الواردة في الجدول مبينة على افتراضات نسبة مسموح بها قدرها 5% وحجم مجتمع كبير، ونسبة انحراف متوقعة للمجتمع 1%.

خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة	حجم العينة
%10	77
%5	93
%1	165

5ـ تحديد نسبة الانحراف المسموح بها:

النسبة المسموح بها هي النسبة العظمى للانحراف عن رقابة محددة والتي لا مانع لدى المراجعين من قبولها دون تعديل المستوى المقدر مسبقاً لخطر الرقابة، ولقد نص بيان معايير المراجعة رقم 39 (عينات المراجعة) على ضرورة أن يأخذ المراجع بالحسبان

عند تحديد النسبة المسموح بها:

أ: المستوى المقدر مسبقاً لخطر الرقابة.

ب: درجة التأكد التي يرغب في الحصول عليها من أدلة الإثبات الواردة في العينة.

يقابل النسبة المسموح بها المصطلح الحد الأعلى للدقة في علم الإحصاء إذ يحدد نطاقاً من الدقة ضمن حدين أدنى وأعلى لكن نظراً لاهتمام المراجعين بمقارنة نسبة الانحراف التي يقدرون وجودها استناداً إلى العينة مع أعلى نسبة انحراف يسمحون بها دون تعديل خطر الرقابة دفعهم إلى التركيز على الحد الأعلى للدقة.

كلما انخفض مستوى التقدير المسبق لخطر الرقابة (أو كلما ازداد التأكيد المرغوب فيه من العينة) انخفضت نسبة الانحراف المسموح بها. يوضح الجدول التالي طريقة يمكن أن يعبر المراجع من خلالها عن العلاقة بين النسب المسموح بها ومستوى تقديره المسبق لخطر الرقابة حيث يتضمن مجالات متداخلة من النسب المسموح بها.

المستوى المقدر مسبقاً لخطر الرقابة	النسب المسموح بها
منخفض	3% – 7%
معتدل	6% – 12%
دون الأعظمي بقليل	11% – 20%
أعظمي	إهمال الاختبار

يؤدي ازدياد النسبة المسموح بها إلى انخفاض حجم العينة، إذ إن هذا الازدياد يعظم من احتمال وقوع نسبة الانحراف المقدرة استناداً إلى العينة دون النسبة المسموح بها. ويوضح الجدول التالي التأثير النسبي للنسبة المسموح بها في حجم العينة وقد أعد بناءً على الافتراضات التالية: خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة 5% حجم مجتمع كبير، نسبة انحراف متوقعة للمجتمع 0%.

النسبة المسموح بها	حجم العينة
%2	149
%4	74
%6	49
%8	36
%10	29
%20	14

يتم في تطبيقات العينة ذات الحجم الثابت أو معاينة الصفات المتعاقبة إيجاد حدين أعظمين للدقة. الأول هو الموصوف حتى الآن يشار إليه بالحد الأعلى المقبول أو المرغوب (النسبة المسموح بها)، الحد الثاني الأعلى للدقة يشار إليه بحد الدقة الأعلى المتحقق (أو المحسوب) ويحسب ــ بعد تدقيق العينة المنتقاة ــ باستخدام معادلات رياضية مناسبة أو جدول تقويم عينات الصفات، وبشكل عام تدعم نتائج الاختبار مستوى تقدير المراجع المسبق لخطر الرقابة إذا كانت النسبة المسموح بها (الحد الأعلى المقبول للدقة) أعلى أو مساوية للحد الأعلى المتحقق للدقة. ولكن تقويم النوعية من قبل المراجع والمبني على تحليل الخطأ قد يؤدي إلى قبول النتائج حتى ولو كانت النسبة المسموح بها (الحد الأعلى المقبول للدقة) أقل من الحد الأعلى المتحقق للدقة والعكس بالعكس.

6ــ تقدير نسبة انحراف المجتمع المتوقعة:

إن نسبة انحراف المجتمع المتوقعة هي نسبة الانحراف التي يعتقد بأنها موجودة في المجتمع ويستخدم المراجعون في تقدير هذه النسبة اجتهادهم الشخصي آخذين بالحسبان عوامل عديدة كبيئة الرقابة ونتائج عمليات المراجعة السابقة. بإمكان المراجع تقدير نسبة انحراف المجتمع من خلال انتقاء ودراسة عينة إرشادية كأن يأخذ عينة من

25 بنداً ويفحصها فإذا تم اكتشاف انحراف واحد فيها تكون نسبة الانحراف التقديرية هي 4%.

يوجد علاقة مباشرة بين نسبة الانحراف المتوقعة للمجتمع وبين حجم العينة الواجب استخدامها من قبل المراجع، وعندما تقترب نسبة انحراف المجتمع المتوقعة من النسبة المسموح بها تنشأ الحاجة إلى الحصول على معلومات أكثر دقة من العينة وبالتالي ومن أجل نسبة مسموح بها محددة ينتقي المراجع حجم عينة أكبر كلما زادت نسبة الانحراف المتوقعة للمجتمع والتي يشار إليها أحياناً بمعدل الحدوث المتوقع (نسبة الحدوث المتوقعة) ويوضح الجدول التالي التأثير النسبي لانحراف المجتمع المتوقعة على حجم العينة وقد أعد بافتراض: 5% نسبة مسموح بها حجم مجتمع كبير، 5% خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة.

نسبة انحراف المجتمع المتوقعة	حجم العينة
%0	59
%1	93
%1.5	124
%2	181
%2.5	234

تعتبر نسبة الانحراف المتوقعة للمجتمع مؤشراً هاماً لأنها تمثل نسبة الانحراف التي يتوقع المراجع اكتشافها في العينة المأخوذة من المجتمع، وهذه النسبة يجب ألا تساوي أو تزيد عن النسبة المسموح بها، حين تكون نسبة الانحراف المتوقعة للمجتمع مرتفعة نسبياً فإن المراجع على الأغلب لا يخطط لتقدير خطر الرقابة بما يقل عن المستوى الأعظمي ومن ثم فإنه لن يقوم بأداء اختبار الرقابة (وسيقوم بدلاً من ذلك بأداء اختبارات جوهرية أكثر).

7ـ تحديد حجم العينة:

يتم تحديد حجم العينة في معاينة الصفات ذات حجم العينة الثابت استناداً إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة، نسبة الانحراف المسموح بها، نسبة انحراف المجتمع المتوقعة. ولقد طور المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين جداول خاصة لتحديد حجم العينة انطلاقاً من مستويات متعددة للعوامل الثلاثة السابقة، ويستطيع المراجع باستخدامه لهذه الجداول أن يستنتج حجم العينة المتلائم مع المقاييس المقدرة من قبله دون اللجوء إلى معادلات رياضية معقدة تستغرق من المراجع وقتاً، قد ينعكس سلباً على كفاءة المراجعة ضمان الحصول على حجم عينة موضوعي يلبي متطلبات المراجع لأن هذه الجداول ليست معدة بشكل اعتباطي، وإنما استناداً إلى أسس رياضية وقد صدرت هذه الجداول على شكل دراسة تحمل عنوان «عينات المراجعة». تفترض هذه الجداول أن المجتمع الخاضع للمعاينة كبير لذا فهي تهمل أخذ حجم المجتمع بالحسبان علماً بأن هناك جداول إحصائية لتحديد أحجام العينات تأخذ حجم المجتمع بالحسبان.

يبين الجدول التالي أحد جداول تحديد حجم العينة في ـــ اختبارات الرقابة:

أحجام العينات الإحصائية لاختبارات الرقابة ـــ خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة 5% (مع وضع عدد الأخطاء المتوقعة بين قوسين).

جدول تحديد حجم العينة في اختبارات الرقابة

نسبة انحراف المجتمع المتوقعة	النسبة المسموح بها										
	%2	%3	%4	%5	%6	%7	%8	%9	%10	%15	%20
0.00	(0)149	(0)99	(0)74	(0)59	(0)49	(0)42	(0)36	(0)32	(0)29	(0)190	(0)14
0.25	(1)236	(1)157	(1)117	(1)93	(1)78	(1)66	(1)58	(1)51	(1)46	(1)30	(1)22
0.50	*	(2)208	(1)117	(1)93	(1)78	(1)66	(1)58	(1)51	(1)46	(1)30	(1)22
0.70	*	*	(1)117	(1)93	(1)78	(1)66	(1)58	(1)51	(1)46	(1)30	(1)22
1.00	*	*	(2)156	(1)93	(1)78	(1)66	(1)58	(1)51	(1)46	(1)30	(1)22
1.25	*	*	(2)156	(2)124	(1)78	(1)66	(1)58	(1)51	(1)46	(1)30	(1)22
1.50	*	*	(3)192	(2)124	(2)103	(1)66	(1)58	(1)51	(1)46	(1)30	(1)22
1.75	*	*	(4)227	(3)153	(2)103	(3)88	(2)77	(1)51	(1)46	(1)30	(1)22
2.00	*	*	*	(4)181	(3)127	(2)88	(2)77	(2)68	(1)46	(1)30	(1)22
2.25	*	*	*	(5)208	(3)127	(2)88	(2)77	(2)68	(2)61	(1)30	(1)22

تابع الجدول:

نسبة انحراف المجتمع المتوقعة	النسبة المسموح بها										
	%2	%3	%4	%5	%6	%7	%8	%9	%10	%15	%20
2.50	*	*	*	*	(4)150	(3)109	(2)77	(2)68	(3)61	(1)30	(1)22
2.75	*	*	*	*	(5)173	(3)109	(3)95	(2)68	(3)61	(1)30	(1)22
3.00	*	*	*	*	(6)159	(4)129	(3)95	(3)84	(3)61	(1)30	(1)22
3.25	*	*	*	*	*	(5)148	(4)112	(3)84	(3)61	(1)30	(1)22
3.50	*	*	*	*	*	(6)167	(4)112	(3)84	(2)76	(2)40	(1)22
3.75	*	*	*	*	*	(7)185	(5)129	(4)100	(3)76	(2)40	(1)22
4.00	*	*	*	*	*	*	(6)146	(4)100	(4)89	(2)40	(1)22
5.00	*	*	*	*	*	*	*	(8)158	(6)116	(2)40	(2)30
6.00	*	*	*	*	*	*	*	*	(11)179	(3)50	(2)30
7.00	*	*	*	*	*	*	*	*	*	(5)68	(3)37

تستخدم هذه الجداول وفقاً لما يلي:

يحدد المراجع خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة الذي لامانع لديه من قبولـــه، أي أنه من زاوية ثانية يحدد مستوى الثقة (مكمل خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة) الذي يرغب في الحصول عليه من خلال العينة وهذا يدل المراجع على الجدول الـــلازم استخدامه إذ يتضمن عنوان كل جدول خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة الذي أعد الجدول استناداً إليه. وهناك مستويان من الخطر 5%، 10% أعدت جداول وفقاً لهما والجدول السابق معد وفقاً لخطر نسبته 5%. يعين المراجع بعد ذلك العمود الخـــاص بنسبة الانحراف المسموح بها من قبله والسطر الموافق لنسبة الانحـــراف الـــتي يتوقـــع وجودها في المجتمع فيكون الرقم الناتج عند تقاطعهما هو حجم العينة الملائم. يظهر إلى جانب حجم العينة رقم يمثل عدد الانحرافات التي يسمح بوجودها في العينـــة دون أن يتطلب ذلك من المراجع زيادة مستوى تقديره لخطر الرقابة.

بفرض أن المراجع يرغب في اختبار إجراء رقابي وقد حـــدد خطـــر التقـــدير المنخفض لخطر الرقابة بنسبة 5%، وسمح بنسبة انحراف قدرها 4%، وتوقع انحرافـــاً في المجتمع نسبته 1% فإن حجم العينة الملائم لهذه الحالة هو 156 بنداً، علماً بأن اكتشافه لانحرافين كحد أقصى في هذه العينة لا يتطلب منه زيادة مستوى تقديره المسبق لخطر الرقابة. يمكن قراءة المتطلبات التي حدد المراجع حجم العينة وفقاً لها بأسلوب آخـــر، وهو أن المراجع يريد تحديد حجم عينة إحصائية تعطيه ثقة بنسبة 95% بأنه لا يوجـــد أكثر من 4% من بنود المجتمع الواجب خضوعه للإجراء الرقابي لم يخضـــع للإجـــراء المدروس علماً بأن المراجع يتوقع عدم تطبيق الإجراء الرقابي على 1% من بنود هـــذا المجتمع.

قد يحتاج المهنيون أحياناً إلى تقدير أحد العوامل الثلاثة المؤثرة في حجم العينة أو كلها بنسب غير تلك النسب الواردة في الجداول المعدة من قبل المجتمع الأمريكي. كأن

يحدد مراجع ما في حالة معينة خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة بنسبة 8% فكيف سيتمكن من معرفة حجم العينة الملائم في هذه الحالة ؟.

لحل هذه المشكلة تم تطوير جداول إلكترونية يدخل إليها المراجع تقديراته للمتغيرات الثلاثة التي سبق ذكرها، فتولد له حجم العينة المطابق لمتطلباته، كما وتحسب له هذه الجداول أيضاً العدد الأعظمي من الانحرافات المسموح بوجوده في العينة دون أن يضطر المراجع إلى تعديل خطر الرقابة المحدد سلفاً من قبله. تحقق هذه الجداول تأثيراً إيجاباً كبيراً في كفاءة عملية المراجعة، وتسد نقصاً هاماً في الحالات التي لا يمكن للمراجعين فيها استخدام جداول تحديد حجم العينة إذا كان الانتقاد الرئيسي لهذه الجداول هو عجزها عن تأمين حجم العينة الموافق لكل الحالات التي قد يواجهها الممارسون المهنيون.

9ـ انتقاء العينة:

بعد أن يحدد المراجع حجم العينة الملائم، عليه انتقاء بنودها تمهيداً لدراسة هذه البنود وهنا لابد من التركيز على الانتقاء العشوائي للعينة هو أحد شرطين ينبغي توافرهما إذا ما أريد القيام بمعاينة إحصائية. يقصد بعشوائية العينة أن تمتلك كل بنود المجتمع الخاضع للمعاينة احتمالاً متساوياً للدخول فيها، ونظراً لأهمية هذه العملية وتعدد أساليب الانتقاء العشوائي مع وجود اعتبارات خاصة لابد من مراعاتها في كل طريقة فقد تم شرح وتوضيح هذه الأساليب في الصفحات السابقة.

10ـ اختبار بنود العينة:

يختبر المراجع بنود العينة دارساً كل بند فيها استناداً إلى الصفات موضع الاهتمام بحيث يصنف كل بند في العينة إما أنه يتضمن انحرافاً عن الرقابة المحددة أولاً.

يدقق المراجع عناصر العينة وينفذ الاختبارات التي يراها ضرورية للتأكد مما إذا كانت الوحدة الخاضعة للمراجعة بالرقابة الخاضعة للفحص والتي يفترض أن يترك

أداؤها أثراً مستندياً يتبعه المراجع كدليل سيقرر اعتماداً عليه هل البند الذي يفحصه يمثل انحرافاً عن السياسة أو الإجراء الرقابي أم التزاماً به.

إذا لم يستطع المراجع تطبيق إجراء المخطط (أو إجراء آخر فعال). على بند ما فإن هذا البند يجب أن يعتبر بمثابة انحراف عند تقويم العينة، إذ قد يواجه أحياناً حالات تحول دون تمكنه من اختبار بند معين كأن يكون مفقوداً أو تالفاً بسبب ظروف محددة. يجب ألا يقبل المراجع أية تسويغات في هذه الحالة لجعله يعتبر البند الذي لم يستطيع دراسته بنداً سليماً وخاضعاً للإجراء الرقابي الذي يختبره بل على العكس من ذلك يفترض به إضافة إلى تصنيف هذا البند على أنه انحراف أن يدرس فيما إذا كان اختفاء هذا البند حمل وراءه محاولة لإزالة آثار احتيال ما أو عمليات غير شرعية.

11ـ تقويم نتائج العينة:

تقسم عملية تقويم نتائج العينة إلى شقين يشكلان معاً رأي المراجع النهائي حول مدى فعالية الرقابة الخاضعة للاعتبار وهما التقويم الرياضي والتقويم النوعي.

أولاً: التقويم الرياضي:

يمكن للمراجع أن يستخدم جداول تحديد حجم العينة في تقويم نتائجه فعندما لا يتجاوز عدد الانحرافات الموجودة في العينة عدد الانحرافات المسموح به (العدد الموجود بين قوسين في جداول تحديد حجم العينة) يستنتج المراجع أن نسبة انحراف المجتمع لا تتجاوز نسبة الانحراف المسموح بها، وبالتالي فإن النتائج تدعم تقريره المسبق لمستوى خطر الرقابة، ومن جهة أخرى عندما يتجاوز عدد الانحرافات الموجودة في العينة عدد الانحرافات المسموح به يستنتج المراجع بأن نسبة الانحراف في المجتمع تتجاوز نسبة الانحراف المسموح بها, وبالتالي يجب أن يزيد مستوى تقديره لخطر الرقابة. عندما طور المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونين جداول تحديد حجم العينة أضاف إلى جانب كل حجم مقترحاً لعينة ما عدد الانحرافات التي يسمح بوجودها في هذا الحجم دون أن يضطر المراجع إلى تعديل مستوى تقديره المسبق لخطر الرقابة، وقد حدد عدد

الانحرافات المسموح به استناداً إلى متطلبات المراجع من حيث خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة ونسبة الانحراف المسموح بها ونسبة الانحراف المتوقعة في المجتمع. يعتبر هذا الأسلوب في التقويم بسيطاً وواضحاً إلا أنه لا يقدم للمراجع إلا إجابة إنشائية محصورة بإحدى حالتين, إما أن عدد الانحرافات المسموح بها مقبولة أم لا, دون أن يبين نسبة الانحراف الموجودة في العينة يتجاوز عدد الانحرافات التي يتوقع وجودها في المجتمع استناداً إلى نتائج العينة أي دون احتساب لنسبة الانحراف العظمى المتحققة.

يوجد طريقة ثانية لتقويم نتائج العينة بأسلوب رياضي على أساس استخدام جداول معدة خصيصاً لهذه الغاية. بشكل مشابه لجداول تحديد حجم العينة نشر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين جداول لتقويم نتائج العينة وبين الجدول التالي أحد هذه الجداول:

جدول تقويم نتائج المعاينة الإحصائية في اختبارات الرقابة الحدود العظمى من أجل خطر تقدير منخفض لخطر الرقابة قدره 5% العدد الفعلي من الانحرافات المكتشفة

حجم العينة	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
25	11.3	17.6	*	*	*	*	*	*	*	*	*
30	9.5	14.9	19.6	*	*	*	*	*	*	*	*
35	8.3	12.9	1.0	*	*	*	*	*	*	*	*
40	7.3	11.4	15.0	18.3	*	*	*	*	*	*	*
45	6.5	10.2	13.4	16.4	19.2	*	*	*	*	*	*
50	5.9	9.2	12.1	14.8	17.4	19.9	*	*	*	*	*
55	5.4	8.4	11.1	13.5	15.9	18.2	*	*	*	*	*
60	4.9	7.7	10.2	12.5	14.7	16.8	18.8	*	*	*	*
65	4.6	7.1	9.4	11.5	13.6	15.5	17.4	19.3	*	*	*
70	4.2	6.6	8.8	10.8	12.6	14.5	16.3	18.0	19.7	*	*
75	4.0	2.2	8.2	10.1	11.8	13.6	15.2	16.9	18.5	20.0	*
80	3.7	5.8	7.7	9.5	11.1	12.7	14.3	15.9	17.4	18.9	*
90	3.3	5.2	6.9	8.4	9.9	11.4	12.8	14.2	15.5	16.8	18.2
100	3.0	4.7	6.2	7.6	9.0	10.3	11.5	12.8	14.0	15.2	16.4
125	2.4	3.8	5.0	6.1	7.2	8.3	9.3	10.3	11.3	12.3	13.2
150	2.0	3.2	4.2	5.1	6.0	6.9	7.8	8.6	9.5	10.3	11.1
200	1.5	2.4	3.2	3.9	4.6	4.6	5.2	6.5	7.2	7.8	8.4

من أجل استخدام هذه الجداول ينتقي المراجع الجدول الموافق لخطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة الذي وضعه مسبقاً وحدد حجم العينة استناداً إليه ثم يعين السطر الموافق لحجم العينة والعمود المتضمن عدد الانحرافات التي تم اكتشافها في العينة، فتكون النسبة الناتجة عند تقاطع السطر والعمود السابقين هي نسبة الانحراف العظمى المتحققة، بعد ذلك يقارن المراجع بين نسبة الانحراف المسموح بها وبين نسبة الانحراف المتحققة فإذا كانت نسبة الانحراف المتحققة أكبر من نسبة الانحراف المسموح بها يستنتج المراجع بأن إجراء الرقابة الخاضع للاختبار لا يطبق بفعالية وبالتالي فإن النتائج لا تدعم مستوى تقدير المراجع لخطر الرقابة وعليه زيادة هذا المستوى، أما إذا كانت نسبة الانحراف المتحققة أقل من نسبة الانحراف المسموح بها فإن المراجع يستنتج بأن إجراء الرقابة المدروس يطبق بفعالية لنتائج تدعم المستوى الذي قدره لخطر الرقابة.

قد يواجه المراجع حالات غير واردة في جداول تقويم نتائج العينة المعدة مسبقاً, ولتغطية هذه الحالات تم تطوير جداول إلكترونية يدخل المراجع فيها خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة وحجم العينة وعدد الانحرافات المكتشفة فتعطيه هذه الجداول نسبة الانحراف المتحققة. علماً بأنه بإمكان المراجع استخدام الجداول التقليدية وحتى إذا لم يجد فيها حجم العينة المطابق لحجم عينته فإنه ينتقي أكبر حجم عينة يأتي قبل حجم عينته ويستخرج نسبة الانحراف المتحققة بالاستناد إليه.

إذا كان مثلاً خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة المعتمد من قبل المراجع هو 5%، ونسبة الانحراف المسموح بها 3% وبفرض أن حجم عينته المحدد إحصائياً هو 175 وأنه وجد ثلاث حالات انحراف من هذه العينة عند دراستها وبالتالي فإن نسبة الانحراف العظمى المتحققة هي 5.1% (أكبر حجم عينة يأتي قبل 157 هو 150) حسب الجدول السابق.

من خلال المقارنة يجد المراجع أن نسبة الانحراف المتحققة أكبر من نسبة الانحراف المسموح بها لذا فإنه يستنتج أن إجراء الرقابة المدروس لا يطبق بفعالية تسوغ مستوى تقديره لخطر الرقابة وعليه زيادة هذا المستوى.

تتضمن نسبة الانحراف المتحققة بداخلها مخصصاً لمواجهة خطر المعاينة. فبالعودة إلى المثال السابق يمكن احتساب نسبة الانحراف على أنها 1.9% تقريباً (3÷157)، الفرق بين هذه النسبة وبين نسبة الانحراف المتحققة وهي حوالي 5% هو 3.1% (5% – 1.9%) ويمثل مخصصاً لخطر المعاينة.

ثانياً: التقويم النوعي:

بالإضافة إلى تقويم مدى تكرار الانحرافات عن الرقابة ذات العلاقة يجب أن يأخذ المراجع بالحسبان المظاهر النوعية للانحرافات وتتضمن:

1ـ طبيعة وسبب الانحرافات كأن تكون هذه الانحرافات ناتجة عن عمليات احتيال أو أخطاء وهذه الأخيرة قد تحدث نتيجة فهم التعليمات بشكل خاطئ أو وجود إهمال.

2ـ علاقة هذه الانحرافات بأوجه المراجعة الأخرى. إن اكتشاف عملية احتيال يتطلب عادة دراسة التأثيرات المحتملة بشكل أوسع مما يتطلبه اكتشاف خطأ.

قد يؤدي التقويم النوعي لنتائج العينة إلى تغيير قرار المراجع المبني على أساس التقويم الرياضي فربما يكون قرار المراجع أن أحد إجراءات الرقابة يطبق بفعالية نظراً لأن الانحرافات المكتشفة عن هذا الإجراء بقيت ضمن النسب المقبولة إلا أن التحليل النوعي للانحرافات عن هذا الإجراء قد يدفع المراجع إلى تغيير قراره واعتبار هذا الإجراء غير مطبق بفعالية وبالتالي زيادة المستوى المقدر لخطر الرقابة. لتمييز الانحراف الحرج عن الانحراف غير الحرج ينبغي أن يفهم المراجع بوضوح الفرق بين انحراف الرقابة والانحراف النقدي فانحرافات الرقابة لا تؤدي بالضرورة إلى حدوث أخطاء نقدية في القوائم المالية إذ قد يمثل أحد سندات قيد المدفوعات النقدية عملية شرعية

دفعت وسجلت بشكل صحيح رغم أن هذا السند غير موافق عليه، ويجب ألا يستنتج من هذا عدم وجود أية علاقة بين انحرافات الرقابة وبين الانحرافات النقدية حيث تزيد انحرافات الرقابة من خطر حدوث الأخطاء النقدية لكن بالتأكيد ليس بنسبة مماثلـــة. وهذا يحتاج من المراجع إلى تحديد ما يلي:

1ـــ عرف الانحراف إما بأنه حرج أو غير حرج على نطاق المراجعة.

2ـــ حدد طبيعة وسبب كل انحراف حرج.

أ: مقصود أم غير مقصود.

ب: ناجم عن إهمال أم عن فهم خاطئ للتعليمات.

ج: متكرر أم غير متكرر.

د: منتظم أو عشوائي.

هـــ: يحتمل أن لا يكون له تأثير نقدي أم له تأثير نقدي فعلاً.

3ـــ قيم أسوأ تأثير محتمل لكل انحراف حرج.

4ـــ قرر ما إذا كانت الانحرافات الحرجة منسجمة أم غير منسجمة مع مستوى التقدير المسبق لخطر الرقابة وعدله إذا تتطلب الأمر ذلك.

5ـــ حدد تأثير الانحرافات على اختبارات الرقابة الأخرى وعلى الاختبـــارات الجوهرية (تذكر أن المراجعين يهتمون بانحرافات المجتمع وليس بانحرافات العينة).

6ـــ اقترح على العميل إجراءات مطورة ويفضل أن تكون مكتوبة.

7ـــ تذكر بأنه حتى ولو كانت نتائج التقويم الإحصائي ضمن الحدود المقبولـــة لابد من القيام بتحليل للانحراف.

12ـــ توثيق إجراءات المعاينة:

يوثق المراجعون الخطوات التي اتبعوها ضم أوراق عملهم. يحقق توثيق إجراءات المعاينة إثارة انتباه المراجع إلى النواحي الدقيقة في عملية المعاينة وينظم هذه العملية كما ويمكن استخدام أوراق العمل التي تتضمن التوثيق في التدريب لاحقاً علـــى عينـــات

المراجعة إضافة إلى كون هذه الأوراق بمثابة أدلة إثبات لدى المراجع فيما لو استجدت مستقبلاً أية إشكاليات تتطلب التحقق من أدائه وحياده ومن بذلـــه للعنايـــة المهنيـــة اللازمة.

تشمل البنود التي يوثقها المراجع عادة في اختبارات الرقابة ما يلي على ســـبيل المثال:

ـــ وصف للرقابة الخاضعة للاختبار.

ـــ أهداف تطبيق المعاينة بما في ذلك علاقتها بتقدير خطر الرقابة.

ـــ تعريف المجتمع ووحدة المعاينة.

ـــ ما تم استخدامه في تطبيق المعاينة من خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابـــة، نسبة الانحراف المسموح بها، نسبة انحراف المجتمع المتوقعة.

ـــ طريقة تحديد حجم العينة.

ـــ طريقة انتقاء العينة.

ـــ وصف كيفية تنفيذ المعاينة ولائحة بالانحرافات المكتشفة في العينة.

ـــ تقويم العينة وملخص للاستنتاج الكلي.

تعتبر النقاط السابقة مجرد أمثلة قدمها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في دليله (عينات المراجعة). كي يستفيد منها المراجعون في عملهم إلا أنه لكـــل مراجـــع الحرية في توثيق اختباراته ونتائجها وفق الشكل الذي يريده مراعياً المتطلبات المهنية التي تفرض على المراجع إعداد أوراق عمل إلا أنها تترك تصميم شكل ومحتوى هذه الأوراق ليتم بما يلائم الارتباط المحدد.

2ـــ معاينة الصفات المتعاقبة:

التقنية الثانية من تقنيات معاينة الصفات هي معاينة الصفات المتعاقبة وتســـمى أيضاً بمعاينة توقف أو استمرار. يفحص المراجع عينة وحيدة ذات حجم محدد في ظـــل خطة المعاينة الثابتة، بينما في ظل خطة المعاينة المتعاقبة تنتقى العينة على عدة مراحـــل

وتعتمد كل مرحلة على نتائج المراحل السابقة أما قرار استخدام خطة المعاينة الثابتة أو المتعاقبة فإنه يستند إلى ما يعتقد المراجع بأنه الخطة الأكثر كفاءة في ظل الظروف المتعلقة بكل حالة.

الميزة الأساسية للمعاينة المتعاقبة هي أنها تتطلب أحجام عينة أصغر مما تتطلبه خطط المعاينة ذات حجم العينة الثابت في حال كانت نسب انحراف المجتمع منخفضة جداً, وبالمقابل فإن إحدى مساوئها هي الزيادة في أحجام العينة الناجمة عن استخدامها مقارنة بأحجام العينة في حال استخدام حجم العينة الثابت من أجل مجتمعات ذات نسب انحراف معتدلة إضافة إلى أن عملية سحب العينات على عدة مراحل قد لا تكون ذات كفاءة.

تتألف العينة المتعاقبة عادة من مجموعتين إلى أربع مجموعات من وحدة المعاينة ويحدد المراجع أحجام المجموعات بالاستناد إلى خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة، نسبة الانحراف المسموح بها، نسبة الانحراف المتوقعة للمجتمع، ويستخدم المراجعون برنامج كمبيوتر أو جداول خاصة عند تطبيق خطط المعاينة المتعاقبة للمساعدة في تحديد الحجم الملائم لكل مجموعة، وبعد فحصه للمجموعة الأولى يقرر المراجع إما (1) قبول المستوى المقدر مسبقاً لخطر الرقابة دون فحص وحدات معاينة إضافية أو (2) زيادة المستوى المقدر سلفاً لخطر الرقابة دون فحص وحدات معاينة إضافية، أو (3) فحص وحدات معاينة إضافية لأن المعلومات المتجمعة غير كافية لتحديد ما إذا كان المستوى المقدر مسبقاً لخطر الرقابة مسوغاً أم لا.

تتشابه خطط معاينة الصفات بشكل عام في خطوات تنفيذها وتختلف فيما بينها ببعض النواحي المختصة بكل خطة لذا سيتم إيضاح الجوانب التي تميز معاينة الصفات المتعاقبة عن معاينة الصفات ذات حجم العينة الثابت مع افتراض تماثل آلية التطبيق في كلا التقنيتين.

تحديد حجم العينة:

يتحدد حجم العينة في هذه التقنية بحسب المعادلة التالية: n = R/TR

حيث: R: معامل الخطر الموافق لخطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة.

RT: النسبة المسموح بها.

وللحصول على معامل الخطر الملائم يحدد المراجع خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة والعدد المتوقع من الانحرافات ويستخدم جداول معدة مسبقاً لإعطـــاء معامـــل الخطر كالجدول التالي:

عدد الانحرافات	معاملات الخطر الموافقة لخطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة		
	%10	%5	%2.5
0	2.4	3.0	3.7
1	3.9	4.8	5.6
2	5.4	6.3	7.3
3	6.7	7.8	8.8
4	8.0	9.2	10.3
5	9.3	10.6	11.7
6	10.6	11.9	13.1
7	11.8	13.2	14.5
8	13.0	14.5	15.8
9	14.3	16.0	17.1
10	15.5	17.0	18.4
11	18.0	18.3	19.7
12	19.0	19.5	21.0
13	20.2	21.0	22.3
14	21.4	22.0	23.5
15	22.6	23.4	24.7
16	23.8	24.3	26.0
17	25.0	26.0	27.3
18	25.0	27.0	28.5
19	26.0	28.0	29.6
20	27.1	29.0	31.0

عدد الانحرافات المتوقعة

يحدد المراجع العمود الموافق لخطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة الموضوع سلفاً من قبله, وكذلك السطر الذي يحتوي عدد الانحرافات المتوقع, فيكون الرقم الناتج عند تقاطعهما هو معامل الخطر، فمثلاً إذا كان خطر التقدير المنخفض لخطر الرقابة 10% وعدد الانحرافات المتوقع 1 فإن معامل الخطر سيكون 3.9 بعد ذلك يقسم المراجع معامل الخطر على النسبة المسموح بها ليحصل على حجم العينة, وبافتراض أنه حدد نسبة مقبولة لديه قدرها 6% فإن حجم عينته حسب المثال السابق سيكون:

65 = 0.06 / 3.9

تقويم نتائج العينة:

بعد تحديد حجم العينة يقوم المراجع بسحبها ودراسة بنودها حسب الصفة الخاضعة للاختبار وعند الانتهاء من تطبيق إجراءاته يقوم المراجع النتائج التي حصل عليها من خلال دراسته للعينة فيحسب نسبة الانحراف الأعظمي وتعطى بالمعادلة التالية:

$$MDR = \frac{R}{n}$$

حيث: MDR: نسبة الانحراف الأعظمي.

R: معامل الخطر وفقاً لعدد الانحرافات الفعلي الموجود في العينة.

n: حجم العينة.

بعد ذلك يقارن المراجع نسبة الانحراف الأعظمي المحسوبة مع نسبة الانحراف المسموح بها, فإذا كانت النسبة الأولى أقل من الثانية استنتج المراجع أن مستوى تقديره المسبق لخطر الرقابة ملائم أما إذا كانت النسبة الأولى أكبر من الثانية فقد يقرر المراجع توسيع عينته وسحب بنود إضافية أو لإيقاف عملية المعاينة والاستنتاج بأن عليه زيادة المستوى الذي قدره لخطر الرقابة. هذا التحليل يقوم على التقويم الإحصائي للنتائج إلا أن المراجع يقوم بتحليل نوعي للانحرافات المكتشفة وبناءً على التحليلين الكمي

والنوعي يخلص إلى استنتاج عام ونهائي.

يحسب المراجع البنود الإضافية في حال تم توسيع العينة من خلال معادلة حساب حجم العينة, لكن بوضع قيمة معامل الخطر المستخرج من الجدول وفقاً لعدد الانحرافات الفعلي المكتشف في العينة, وبعد حصوله على حجم العينة الجديد يطرح منه الحجم المدروس سابقاً, فيحصل على عدد البنود التي يجب سحبها ودراستها من جديد.

في تصميم العينة المتعاقبة لا يوسع المراجع في الحالة النموذجية عينته إلى أكثر من ثلاثة أضعاف حجم العينة الأساسية, وعند الوصول إلى تلك النقطة قد يدرس المراجع زيادة المستوى الذي قدره مسبقاً لخطر الرقابة أو الانتقال إلى معاينة الصفات ذات حجم العينة الثابتة وبإمكانه إنشاء جدول قرار التوقف أو الاستمرار، بافتراض أرقام معينة، يبين الجدول التالي نموذجاً عن هذا القرار:

الخطوة	حجم العينة المتراكم الواجب استخدامه	توقف إذا كان عدد الانحرافات المتراكمة مساوياً إلى	استمر بالعينة إذا كان عدد الانحرافات	انتقل إلى الخطوة 5 إذا كان عدد الانحرافات على الأقل
1	30	0	3-1	4
2	48	1	3-2	4
3	63	2	3	4
4	78	3		4
5	دراسة زيادة المستوى المقدر لخطر الرقابة أو استخدام معاينة الصفات ذات حجم العينة الثابت.			

معاينة الاكتشاف:

يتوقع المراجع بالنسبة لإجراءات مراجعة محددة ألا يجد أية انحرافات، ولكن اكتشافه ولو لانحراف واحد يتطلب متابعة واسعة كإجراءات التحقق من عدم وجود احتيال ما أو إجراءات التأكد من عدم إغفال إعداد فاتورة المبيعات للزبون عندما

تكون كل الشحنات المبيعة باهظة القيمة وتستخدم التقنية الإحصائية المسماة بمعاينة الاكتشاف من أجل أخطاء حرجة.

تعتبر معاينة الاكتشاف حالة خاصة من معاينة الصفات ولابد من توافر شرطين عملياً قبل استخدامها وهما:

ـ أن يكون أفضل حكم شخصي للمراجع هو أن معدل الحدوث في المجتمع صفر أو قريب من الصفر.

ـ أن يبحث المراجع عن صفة حرجة جداً بحيث إن اكتشاف وجود حالة منها قد يكون دالاً على وجود مخالفات أكثر أو أخطاء هامة في القوائم المالية.

ليس هدف المراجع الأساسي عند استخدامه لمعاينة الاكتشاف أن يحصل على تقدير لنسبة الانحراف في المجتمع من خلال دراسته للعينة وتعميمه لنتائجها بشكل إحصائي كما هو الحال في تقنيات المعاينة السابقة وإنما هو التأكد بمستوى ثقة محدد سلفاً من أن أعظم نسبة لوجود الانحرافات الحرجة التي يدرسها لا يتجاوز حداً معيناً في حال لم تكتشف في العينة أية حالة تمثل انحرافاً.

تحديد حجم العينة:

لكي يستطيع المراجع تحديد حجم العينة الملائم بأسلوب إحصائي عند تطبيق معاينة الاكتشاف لابد من أن يعرف ما يلي:

1ـ الصفة الخاصة للتقويم.

2ـ الموثوقية المرغوبة.

3ـ معدل الحدوث الأعظمي المقبول (حد الدقة الأعلى).

4ـ وصف وحجم المجتمع.

كما في خطط المعاينة السابقة فقد طورت جداول خاصة لتحديد حجم العينة عند استخدام معاينة الاكتشاف ويبين الجدول التالي أحدها:

جدول معاينة الاكتشاف (للمجتمعات من 2000 إلى 5000):

حجم العينة	حد الدقة الأعلى: معدل الخدوث الأعظمي							
	%0.3	%0.4	%0.5	%0.6	%0.8	%1	%1.5	%2
50	14	18	22	26	33	45	53	64
60	17	21	26	30	38	51	60	70
70	19	25	30	35	43	56	66	76
80	22	28	33	38	48	90	70	80
90	24	31	37	42	52	64	75	84
10	26	33	40	46	56	70	78	87
120	31	39	46	52	62	76	84	91
140	35	43	51	57	68	80	88	94
160	39	48	56	62	73	87	91	96
200	46	56	64	71	81	92	95	98
240	52	63	71	77	86	96	98	99
300	61	71	79	84	92	97	99	99+
340	65	76	83	88	94	98	99+	99+
400	71	81	88	92	96	99	99+	99+
460	77	86	91	95	98	99	99+	99+
500	79	88	93	96	99	99+	99+	99+
600	85	92	96	98	99	99+	99+	99+
700	90	95	98	99	99+	99+	99+	99+
800	93	97	99	99	99+	99+	99+	99+
900	95	98	99	99+	99+	99+	99+	99+
1000	97	99	99+	99+	99+	99+	99+	99+

لتحديد حجم العينة باستخدام مثل هذه الجداول ينتقي المراجع الجدول الملائم, انطلاقاً من حجم المجتمع الخاضع للمعاينة, وفي حال كان المجتمع كبيراً وغير محدد الحجم يلجأ المراجع لآخر جدول. بعد ذلك يتخذ المراجع قراراً بمستوى الموثوقية التي يرغب في الحصول عليها من خلال معاينته وكذلك معدل الحدوث الأعظمي (الحرج) المقبول, فيتحرك ضمن العمود الموافق لمعدل الحدوث الأعظمي إلى أن يجد مستوى الثقة المرغوب من قبله, فيكون الرقم الموازي أفقياً لهذه النقطة والوارد ضمن عمود حجم العينة هو الحجم الذي سيحقق له مقاييسه المحددة سلفاً ضمن مجتمع معين فلو كان حجم المجتمع مثلاً 4000 وحدة ووضع المراجع مستوى ثقة قدره 95% ومعدل حدوث أعظمي 1.5% فسيكون حجم العينة الملائم هو 200 وحدة.

تقويم نتائج العينة:

ينتقي المراجع عينته وفق أسلوب انتقاء مقبول إحصائياً ثم يدرس بنودها من حيث الصفة الحرجة المعرفة سلفاً فإذا لم يكتشف أية انحرافات في العينة المدروسة يمكنه أن يقرر مباشرة بأن معيار خطة المعاينة قد تحقق، بمعنى أنه يستنتج أن أعظم (أسوأ) نسبة انحراف قد تكون موجودة في المجتمع لا تتجاوز معدل الحدوث الأعظمي بمستوى ثقة في هذا الاستنتاج حدد سلفاً، ويستطيع المراجع صياغة استنتاجه بأسلوب آخر مقابل لما سبق أي أنه يقرر وجود خطر (احتمال) قدره مكمل مستوى الثقة المرغوب من أن نسبة الانحراف في المجتمع تتجاوز معدل الحدوث الأعظمي. أما إذا وجد المراجع انحرافاً أو أكثر في العينة فلا يكون بمقدوره تقويم هذه النتائج إحصائياً باستخدام معاينة الاكتشاف وعثوره على انحراف واحد أو أكثر يمكن أن يدفعه إلى توسيع إجراءات المراجعة التي يمارسها وقد يفحص كامل بنود المجتمع. ربما يقوم المراجع بدراسة كامل العينة وحصر الانحرافات الموجودة فيها دون توقفه عند أول انحراف واستخدام جداول تقويم نتائج العينة في معاينة الصفات ذات حجم العينة الثابت لتعميم الخطأ على كامل المجتمع في حين لو كان هدفه اكتشاف حالة انحراف وحيدة فإنه سيوقف عملية تدقيق

بنود العينة حالما يجد انحرافاً واحداً, ويعدل اختبارات المراجعة بشكل جذري نتيجة لذلك.

ليست تقنيات المعاينة السابقة بديلة عن بعضها بعضاً وإنما لكل منها حالات تستخدم فيها هذا و إن عملية المراجعة النموذجية تتطلب تطبيق التقنيات الثلاث كل في موضعه، واستبدال إحدى التقنيات في ظل ظروف ملائمة لتطبيقها بتقنية أخرى لابد أن يؤثر في أحد عاملي التوازن وهما كفاءة المراجعة وفعالية المراجعة.

فمثلاً عينة تتألف من /50/ فاتورة بيع وجد أن فاتورة واحدة لا تستند إلى أمر شراء موقع من المشتري. أي أن معدل الانحراف هو 2% حيث تمثل النسبة المئوية الطريقة المناسبة للتعبير عن نتائج اختبار مثل هذه العينة.

وإن استخدام الجداول الإحصائية يمكن المراجع من تحديد معدل الانحراف الفعلي من أجل مستوى ثقة معين. ففي الجداول أدناه من أجل مستوى ثقة 95% وعينة بحجم 50 مفردة (فاتورة مثلاً) ومعدل حدوث 2% نجد أن الخطر هو 10% أي أن مستوى الثقة في المجتمع هو 90%. ومن الطبيعي أن تختلف النتائج إذا اختلف مستوى الثقة.

ولما كان المراجع لا يعرف الخطر أو الانحراف الفعلي، فإن كل ما يمكنه فعله هو مجرد اشتقاقه أو استنتاجه على أساس نتائج العينة المدروسة كما رأينا. وبافتراض أن مفردات العينة لا تزال من المجتمع فيمكن للمراجع تقدير خطر الرقابة عن طريق صيغة إحصائية ملائمة. فإذ افترضنا أن عدد الفواتير (1000) وأن الفواتير المبنية على أمر شراء هي (950) والفواتير غير المبنية على أمر شراء (50). وعلى ذلك يمكن للمراجع أن يستخدم قاعدة القرار التالية: إذا لم يوجد أي انحراف في عينة من خمس مفردات، فإن إجراءات الرقابة يمكن أن تعد فعالة، أما إذا وجد انحراف أو أكثر في العينة (20% أو أكثر من معدل الانحراف، فإن إجراءات الرقابة لا تعد فعالة). والسؤال هو ما هي فرصة المراجع بألا يجد أي انحراف في عينة عشوائية من خمس مفردات من المجتمع الإحصائي؟.

مستوى ثقة 95%[1]

معدل الانحراف المتوقع	معدل الانحراف المقبول (نسبة مئوية) مستوى ثقة 95%											
النسبة المئوية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	14
0.00	300	150	100	75	60	50	45	40	35	30	25	20
0.50		320	160	120	95	80	70	60	55	50	40	35
1.00			260	160	95	80	70	60	55	50	40	35
2.00				300	190	130	90	80	70	50	40	35
3.00					370	200	130	95	85	65	55	35
4.00						430	230	150	100	90	65	45
5.00							480	240	160	120	75	55
6.00									270	180	100	65
7.00										300	130	85
8.00											200	100

[1] إن مستوى الثقة في اختبارات الرقابة تبقى عالية بصورة عامة (90 أو 95٪) إذا كان الاختبار هو المصدر الأساسي لأدلة الإثبات حول فعالية الرقابة الداخلية وإجراءاتها

إذا تم سحب 5 فواتير في أزمنة مختلفة من المجتمع, فإن ثمة 950 فرصة من أصل كامل المجتمع 1000 فرصة لسحب فواتير معتمدة على أمر الشراء بالنسبة للمفـــردة الأولى من العينة، وإذا كانت الفاتورة الأولى مقرة بشكل مناسب و لم تعد إلى المجتمـــع بعد سحبها، فسيكون هناك 949 فاتورة مقرة بشكل مناسب من أصل مجموع قدره 999 فاتورة أما من أجل المفردة التالية فسيكون الاحتمال 948 مـــن أصـــل 948 وعلى ذلك يمكن عرض الصيغة الاحتمالية التالية:

$$0.7734 = \frac{946}{996} \times \frac{947}{997} \times \frac{948}{998} \times \frac{949}{999} \times \frac{950}{1000}$$

أي أن هناك احتمالاً نسبته 77% بأن لا نجد انحرافات من خمس مفردات عندما يكون الانحراف الفعلي هو 5% أي 05% أي 1000/50 ولما كان لا يعرف المراجع عادة الانحراف الفعلي للمجتمع لنفترض بأن المراجع لم يعد إجراءات الرقابة فعالـــة إذا اعتقد بأن الانحراف الفعلي يزيد على 5%. وبعبارة أخرى إن معدل انحراف 5% هـــو معدل مقبول أما ما زاد عن ذلك فهو غير مقبول. ففي هذه الحالة إذا سحبنا عينة من 5 فواتير كلها وجدت مقربة بشكل مناسب، فإن المراجع سيكون قابلاً بـــ 77% خطر معاينة (وهو خطر تقويم خطر الرقابة على أنه منخفض) أي أن الانحراف الفعلي قد لا يكون مقبولاً حتى إذا لم يوجد انحراف في العينة ذات الخمـــس مفـــردات. إن المـــتمم الحسابي لخطر المعاينة (100% – 77% = 23%) هو مستوى الثقـــة في الاختبـــار. ويمكن عرض ذلك بطريقة أخرى هي أن المراجع يحصل من عينة ذات 5 مفردات على 23% مستوى ثقة بأن معدل الانحراف الفعلي لا يزيد عن 5%. وإن الانطلاق من هذا الافتراض يجعل تحديد الخطر المقبول في المجتمع أمراً لابد منه.

إن زيادة حجم العينة سوف تخفض خطر المعاينة أي تزيد قابلية تصديق الاختبار.

فإذا أضفنا مفردة جديدة إلى العينة، فإن خطر المعاينة سيخفض من 77% إلى 73% أي:

$$0.7345 = \frac{945}{995} \times 0.7734$$

ومن أجل إنجاز 90% من مستوى ثقة أي خطر معاينة 10% فقط، من أجل الاستنتاج القائل بأن معدل الانحراف الفعلي لا يزيد عن 5% فإن عينة من 45 مفردة تقريباً سوف تكون مطلوبة دون استثناءات ملاحظة.

وهكذا فعلى أساس انحراف مقبول معدله 5% ومستوى ثقة 90% في مرحلة التخطيط لتطبيق المعاينات، فإن المراجع يمكن أن يعتمد على التقدير، مستخدماً الصيغ الإحصائية، والحد الأدنى المطلوب لحجم العينة (45 مفردة) لمقابلة هدف المراجعة المقرر.

3ـ تقويم اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية لعمليات دورة الإيرادات:

عند انتهاء توصيف إجراءات الرقابة على الإيرادات، ويتم غالباً من قبل فريق المراجعة، يقوم مدير المراجعة بتقويم رقابة دورة الإيرادات لتحديد درجة الاعتماد على الرقابة المستخدمة عن طريق مدى تحقيقها للأهداف المتوقعة، كما يجري تقويماً مماثلاً لعملية استلام النقدية ومحاسبة العملاء وأوراق القبض. وعلى المدير أن يقرر ما هي الإجراءات في نظام الرقابة على دورة الإيرادات التي تعد قوية بشكل كاف لإمكان الاعتماد عليها، وما هي نقاط الضعف الناتجة عن غياب بعض الإجراءات المرغوبة، التي يجب أن يقوم مدى تأثيرها القيمي في القوائم المالية ويجب تحديد الإجراءات الرقابية الجوهرية بداءة من أجل جمع أدلة الإثبات التي تقدم تأكيداً منطقياً، بأن الأخطاء ذات الأهمية النسبية لم تحدث، ومع ذلك فإن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية تجعل حدوث مثل هذه الأخطاء محتملاً. مع ملاحظة أن هذا التقرير يعطي على شكل درجة

احتمال وليس بشكل مطلق.

ويمكننا ربط أهداف المراجعة المتعلقة بالعمليات بالرقابات المطلوبة وبالاختبارات الأساسية للعمليات المالية من خلال الجدول التالي:

هدف المراجعة المرتبط بالعملية المالية	أنواع الرقابة الرئيسية	اختبار الرقابة المتعارف عليه	الاختبارات الأساسية للعمليات المالية
1ـــ هدف الوجود: أ: المبيعات تم شحن المبيعات المسجلة بالفعل إلى زبائن حقيقيين	ـــ تدعيم تسجيل المبيعات بمستندات شحن مرخص بها وأوامر عملاء معتمدة ـــ الترخيص بالائتمان قبل إتمام الشحن ـــ الترقيم المسبق لفواتير البيع والمحاسبة المناسبة عنها ـــ يتم فقط قبول أرقام العملاء الموجودة بملفات البيانات في الحاسب الإلكتروني عند الإدخال ـــ يتم إرسال كشوف شهرية للعملاء مع إجراء متابعة مستقلة للشكاوي التي تم استلامها	ـــ فحص صور فواتير البيع لتدعيم فواتير الشحن وأوامر العملاء ـــ فحص أوامر العميل للموافقة على الائتمان ـــ المحاسبة عن التتابع الحقيقي لأرقام فواتير البيع ـــ فحص مخرجات العمليات المالية التي رفضها الحاسب لعدم وجود أرقام خاصة بالعملاء ـــ ملاحظة ما إذا كان قد تم إرسال الفواتير بالبريد مع فحص ملفات العملاء الخاصة بها	ـــ فحص يومية المبيعات والأستاذ العام والملف الرئيسي للمدينين أو ميزان المراجعة الخاص بالعناصر غير العادية أو الكبيرة ـــ تتبع القيود في اليومية إلى أوامر البيع، فواتير البيع، ومستندات الشحن ـــ تتبع مستندات الشحن إلى إدراج البضاعة التي تم شحنها في سجلات المخزون المستمر ـــ تتبع قيود الائتمان بالملف الرئيسي للمدينين مع المصدر الموجود

ب: النقدية المحصلة: تسجيل جميع النقدية المحصلة للأموال التي تم استلامها فعلاً بواسطة الشركة	فصل الواجبات بين التعامل مع النقدية والتسجيل في الدفاتر ـ التسوية المستقلة لحسابات البنك	ـ ملاحظة الفصل بين الواجبات ـ ملاحظة التسوية المستقلة لحسابات البنوك	فحص يومية النقدية المحصلة ودفتر الأستاذ العام والملف الرئيسي للمدينين أو ميزان المراجعة للقيم الكبيرة وغير العادية
2ـ هدف الاكتمال: أ: المبيعات تم تسجيل جميع المبيعات الفعلية	ـ الترقيم المسبق لمستندات الشحن والمحاسبة.	ـ المحاسبة عن التتابع الحقيقي لأرقام مستندات الشحن ـ المحاسبة عن التتابع الحقيقي لأرقام فواتير البيع	ـ تتبع مستندات الشحن إلى فواتير المبيعات والقيد في يومية المبيعات والملف الرئيسي للمدينين
ب: النقدية المحصلة: النقدية التي تم استلامها سجلت في يومية النقدية المحصلة	ـ الفصل في الواجبات بين التعامل مع النقدية والتسجيل بالدفاتر ـ استخدام إشعارات التحويل أو قائمة النقدية المعدة مسبقاً ـ التوقيع الفوري على الشيكات الواردة ـ التحقق الداخلي من تسجيل النقدية المحصلة ـ القوائم الشهرية العادية المرسلة للعملاء	ـ المناقشة مع الأفراد والملاحظة ـ المحاسبة عن التتابع الرقمي أو فحص الكشف المعد مسبقاً ـ ملاحظة التوقيع على الشيكات الواردة ـ فحص التأشير بالتحقق الداخلي ـ ملاحظة ما إذا تم إرسال الكشوف الشهرية للعملاء	ـ التتبع من التحويلات أو الكشف المعد مسبقاً إلى يومية النقدية المحصلة

3ـ الدقة أ: المبيعات تم تسجيل المبيعات بقيمة البضاعة التي تم شحنها مع الإعداد الصحيح للفاتورة المرسلة للعميل وتسجيلها على نحو صحيح	ـ الترخيص الملائم لتحديد السعر، الشروط، سعر الشحن ومبالغ الخصم ـ التدقيق الداخلي على إعداد الفاتورة ـ إدخال سعر وحدة البيع الذي تم الموافقة عليه إلى الحاسب واستخدامه في كافة عمليات البيع ـ مقارنة الكمية الإجمالية مع تقارير الملخصات بالحاسب	ـ فحص صور فواتير البيع للتعرف على مدى وجود الترخيص الملائم ـ فحص تأشير التدقيق الداخلي على المستندات التي يتم التأشير عليها ـ فحص مخرجات الحاسب التي تم الموافقة عليها والخاصة بسعر الوحدة المباعة ـ فحص ملف الكمية الإجمالية للتعرف على توقيعات سجل الرقابة على البيانات ومقارنة الإجمالي مع تقارير الملخصات	ـ إعادة حساب المعلومات في فواتير البيع ـ تتبع القيود في يومية المبيعات إلى فواتير البيع ـ تتبع التفاصيل في فواتير البيع إلى: مستندات الشحن، قائمة السعر التي تم الموافقة عليها، وأوامر العملاء
ب: النقدية المحصلة إيداع وتسجيل النقدية التي تم استلامها بالقيم التي تم استلامها	ـ نفس ما تم للهدف السابق ـ الموافقة على الخصم النقدي ـ مقارنة إجمالي الكميات مع تقارير الملخصات بالحاسب	ـ نفس ما تم للهدف السابق ـ فحص إشعارات التحويل للتعرف على الموافقة الملائمة ـ فحص ملف إجمالي الكميات للتعرف على توقيعات سجل مراقبة	ـ إثبات استلام النقدية ـ فحص إشعارات التحويل وفواتير البيع لتحديد ما إذا كان الخصم المسموح به يتفق مع سياسة الشركة

		البيانات، ومقارنة الإجمالي لتقارير الملخصات	
4ـ هدف التبويب: أ: المبيعات تم تبويب العمليات المالية للمبيعات بشكل ملائم	ـ استخدام دليل ملائم للحسابات ـ الفحص والتدقيق الداخلي	ـ فحص مدى ملائمة دليل الحسابات ـ فحص تأشير التدقيق الداخلي على المستندات التي تم التأشير عليها	ـ فحص المستندات التي تدعم العمليات المالية للمبيعات للتعرف على مدى ملائمة التصنيف
ب: النقدية المحصلة تم تبويب العمليات المالية للنقدية المحصلة بشكل ملائم	ـ استخدام دليل ملائم للحسابات ـ الفحص والتدقيق الداخلي	ـ فحص دليل الحسابات ـ فحص التأشير الخاص بالتدقيق الداخلي	ـ فحص المستندات التي تدعم التبويب الملائم للنقدية المحصلة
5ـ هدف التوقيت أ: المبيعات تم تسجيل المبيعات في التاريخ الصحيح	ـ اتباع إجراءات لإعداد الفواتير والتسجيل للمبيعات يومياً في وقت قريب من حدوث البيع قدر الإمكان ـ التحقق الداخلي	ـ فحص المستندات الخاصة بالبضاعة التي لم يعد عنها فواتير الشحن والمبيعات التي لم يتم تسجيلها ـ فحص تأشير التحقق الداخلي على المستندات التي يتم التأشير عليها	ـ مقارنة تواريخ العمليات المالية للمبيعات مع تواريخ دفاتر الشحن
ب: النقدية المحصلة تم تسجيل النقدية	ـ الإجراءات الخاصة بالتسجيل اليومي	ـ ملاحظة عدم تسجيل النقدية المحصلة	ـ مقارنة تواريخ الإيداعات مع التواريخ

المحصلة في التاريخ الصحيح	للنقدية المحصلة ـ التحقق الداخلي	في أي نقطة من الزمن ـ فحص التأشير الخاص بالتحقق الداخلي	في يومية النقدية المحصلة والقائمة المعدة مسبقاً للنقدية المحصلة
6ـ هدف الترحيل والتلخيص: أ: المبيعات تم الإدراج الملائم للعمليات المالية للمبيعات في الملف الرئيسي للمدينين مع التلخيص الملائم	ـ إرسال الكشوف المعتادة شهرياً للعملاء ـ التحقق الداخلي من محتوى الملف الرئيسي للمدينين ـ مقارنة الملف الرئيسي للمدينين أو إجمالي ميزان المراجعة مع الرصيد بدفتر الأستاذ	ـ يلاحظ ما إذا كان قد تم إرسال الكشوف للعملاء بالبريد ـ فحص تأشير التحقق الداخلي	ـ جمع اليوميات والتتبع إلى دفتر الأستاذ والملف الرئيسي للمدينين
ب: النقدية المحصلة تم الإدراج الملائم للنقدية المحصلة في الملف الرئيسي للمدينين وتلخيصها على نحو ملائم	ـ إرسال كشوف شهرية للعملاء ـ التحقق الداخلي لمحتويات الملف الرئيسي للمدينين ـ مقارنة الملف الرئيسي للمدينين أو إجمالي ميزان المراجعة مع رصيد دفتر الأستاذ	ـ ملاحظة ما إذا كان يتم إرسال الكشوف في البريد ـ فحص التأشير الخاص بالتحقق الداخلي ـ فحص التوقعات في حساب دفتر الأستاذ للتعرف على حدوث المقارنة	ـ جمع دفاتر اليومية وتتبع الترحيل إلى دفتر الأستاذ والملف الرئيسي للمدينين

أسئلة حول الوحدة الثانية

1ـ ما هي الأهداف الأساسية لتقويم الرقابة الداخلية في دور الإيرادات؟

2ـ ما هي إجراءات الرقابة الداخلية التي تهدف إلى منع حذف بيانات المبيعات أو تكرار تسجيلها؟

3ـ ما هي اختبارات الرقابة الداخلية للنقدية المحصلة التي تهدف إلى منع تستر الموظفين على أرصدة الشركة؟

4ـ ما هي أهداف تقويم الرقابة الداخلية في دورة الإيرادات من قبل مدير المراجعة قبل مراجعة المطابقة؟

5ـ ما هي مظاهر الرقابة الداخلية على حساب الذمم المدينة التي تهدف إلى منع العاملين من اختلاس الأموال عن طريق اختلاق ديون وهمية؟

6ـ ما هي الإجراءات التي يقوم بها المراجع الداخلي من أجل التأكد من العمل بنظام الرقابة الداخلية على المدينين؟

7ـ ما هي أهداف اختبارات الرقابة والعمليات؟

8ـ يتم إعداد الفواتير للعملاء في شركة الدهانات المساهمة من قبل قسم الاستقبال؛ أما كاتب حسابات الذمم فيعمل أميناً لصندوق بالإضافة إلى عمله، وتباع منتجات الشركة إلى بائعي الجملة والمفرق بالوقت نفسه. ونبين فيما يلي وصفاً للإجراءات المنجزة من قبل موظفي الشركة فيما يتعلق بفواتير العملاء:

أ: يفتح البريد من قبل قسم الاستقبال الذي يحول أوامر الشراء على قسم حسابات الذمم، ويستلم هذا القسم من 15 أمراً إلى 20 أمراً يومياً. ويقوم كاتب الحسابات من أجل تسريع الشحن بإعداد أمر بيع يوزع على النحو التالي:

ـ النسخة الأولى هي فاتورة العميل وتبقى لدى كاتب الحسابات إلى أن يتم الشحن.

ـ النسخة الثانية هي نسخة حسابات الذمم وتبقى إلى حين ترحيل القيمة إلى حساب

الذمم.

ـــ ترسل النسختان الثالثة والرابعة إلى الشحن.

ـــ ترسل النسخة الخامسة إلى المستودع للسماح بترحيل البضاعة للشحن.

ب: بعد نقل البضاعة من المستودع إلى دائرة الشحن، تقوم دائرة الشحن بتعليب البضاعة، وتوضع نسخة أمر البيع رقم 4 في إحدى العلب، أما النسخة الثالثة فيعيدها الشاحن إلى كاتب الحسابات. وفي حال شحن بضاعة بأقل من الكمية الواردة في أمر البيع؛ يتوقع العميل أن تعود الشركة لشحن الباقي بأمر بيع جديد. أما نسخة الشركة من وثيقة الشحن فتصنف في دائرة الشحن.

ج: عند استلام النسخة الثالثة من أمر البيع والفاتورة من قبل كاتب الحسابات فإن النسختين الأولى والثانية تستكملان عن طريق ترقيمهما وإدخال الكمية المشحونة، وسعر الوحدة والخصميات.

عند ذلك يقوم كاتب الحسابات بإرسال النسخة الأولى وصورة وثيقة الشحن إلى العميل، أما النسختان الثانية والثالثة فتتشكلان معاً.

د: تحفظ بطاقات العملاء (الزبائن) التي تمثل الأستاذ المساعد لدى كاتب الحسابات وترحل من قبله على الآلة المحاسبية 499 بينما يرحل حساب المبيعات في الوقت نفسه على بطاقة المبيعات، أما الترحيل فيجري من النسخة الثانية التي تصنف بعد ذلك مع النسخة الثالثة على أساس رقم أمر البيع. وفي كل شهر يلخص كاتب الحسابات سجل المبيعات للترحيل إلى الأستاذ العام.

المطلوب:

1ـــ بين وناقش نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية في شركة الدهانات فيما يتعلق بحساب المبيعات والحسابات المتعلقة به.

2ـــ اذكر التوصية المقابلة لكل نقطة ضعف تذكرها للتغلب عليها.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الوحدة التعليمية الثالثة

الإجراءات التحليلية والجوهرية

لأرصدة الحسابات في دورة الإيرادات

الأهداف التعليمية :

بعد قراءة هذه الوحدة ستكون قادراً على الإلمام بما يلي :

1- وصف الإجراءات التحليلية في دورة الإيرادات.

2- التعرف على الاختبارات الجوهرية لأرصدة حسابات الزبائن وأوراق القبض.

3- إجراءات المراجعة للحسابات الأخرى لدورة الإيرادات.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الإجراءات التحليلية والجوهرية لأرصدة الحسابات في دورة الإيرادات

أولاً: الإجراءات التحليلية في دورة الإيرادات:

توضح إجراءات المراجعة التحليلية التي أشرنا إليها قبل العلاقات بين الحسابات والأخطاء غير الواضحة خلال مرحلة تقدير خطر الرقابة. إذ يمكن لهذه الإجراءات مثلاً، أن تبين العلاقة بين المبيعات، والمردودات، وتحصيل الديون وهذا ما يساعد المراجع في تقويم الخطر. إن العلاقات بين حسابات الإيرادات والحسابات الأخرى تراجع وتقارن مع الفترات السابقة ومع توقعات الموازنة التقديرية وتتضمن هذه العلاقة مؤشرات حسابات المتحصلات النقدية في علاقتها مع المبيعات، والعلاقة بين المسموحات والمبيعات وتكلفة المبيعات والمبيعات.

ويمكن أن تقارن مبيعات خط إنتاجي معين مع خط آخر. ويمكن مقارنة الأرصدة المحاسبية بين شهر وآخر ومع الفترات الماضية المقابلة.

الاتجاهات، التذبذبات (الموسمية مثلاً) يجب أن تلحظ وتؤخذ النماذج غير المعتادة بالحسبان... إن ردود العميل المتعلقة بنتائج إجراءات المراجعة التحليلية يمكن أن تعطي بعض المؤشرات للمراجع حول نوعية الرقابة لدى العميل. فمثلاً إن الإجابات الفورية والمنطقية عن الأسئلة الخاصة بتذبذب هامش الربح الإجمالي من العام الماضي إلى العام الحالي تقدم مؤشرات في غياب الدليل المعاكس، بأن إدارة العميل تراقب ما يحدث وأن النظام المحاسبي وإجراءات الرقابة تعمل كما هو مخطط. كما تؤدي الإجراءات التحليلية إلى التأثير بإجراءات الاختبارات الجوهرية كما في قابلية تحصيل الديون...الخ.

وأهم النسب التي يمكن للمراجع استخدامها بالنسبة لأرصدة حسابات الزبائن على سبيل المثال:

1ـ معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعات الاجلة / متوسط الحسابات المدينة

2ـ متوسط مدة التحصيل = 365 يوم / معدل الدوران

3ـ نسبة المبيعات الآجلة = المبيعات الآجلة / صافي المبيعات الإجمالي

في الحالات العادية يفترض أن يؤدي التوسع في عمليات البيع الآجل إلى زيادة في أرصدة الزبائن وأوراق القبض، فإذا وجد المراجع من خلال دراسته لجدول قيم المبيعات الآجلة وقيم أرصدة الحسابات المدينة أو مخصصاتها توافقاً بينها فإن هذا يطمئنه ولو مبدئياً، إلى صحة ومنطقية العلاقة بين العنصرين، أما إذا لاحظ المراجع وجود تناقض بين تطور المبيعات الآجلة وتطور أرصدة الزبائن وأوراق القبض فإنه سيرتاب في صحة التسجيل المحاسبي مبدئياً، إذ قد يكون لهذا الشذوذ ما يسوغه لذلك عليه دراسة التسديدات النقدية لأن زيادة المبيعات الآجلة مع زيادة أكبر منها في المتحصلات (التسديدات) النقدية من قبل الزبائن قد توسغ انخفاض قيم أو منحى الزبائن في نفس الوقت الذي تزداد فيه قيم (منحنى) المبيعات الآجلة، أما إذا وجد المدقق أن المتحصلات خلال الفترة المشكوك فيها بقيت كما هي أو انخفضت فربما تتدعم شكوكه بوجود عمليات غش، وبالتالي يوجه المزيد من إجراءات المراجعة تجاه عمليات الفترة المعنية وربما يشير ذلك إلى عمليات غش، إذا قد تكون هناك عمليات بيع نقدية ويوجد من يستلم هذه النقدية ويختلسها ويسجل العملية على أنها مبيعات آجلة أو ربما لا يسجل العملية إطلاقاً. وهذا ينبغي على المراجع العودة إلى نظام الرقابة الداخلية على المبيعات الآجلة والبحث في مدى وجود ضوابط تمنع حدوث مثل هذه العمليات.

ولو لاحظ المراجع في فترة لاحقة وجود ارتفاع حاد في التسديدات النقدية لا

يوسعه انخفاض مماثل في حسابات الزبائن وأرصدتهم أو ارتفاع مماثل في المبيعات الآجلة فسيسأل عن هذا السلوك غير المعقول وسيوجه نحوه إجراءات مراجعة مكثفة وربما تشكل هذه الحالة استمراراً وتفسيراً لحالة الغش السابقة، فهذه الزيادة المفرطة في المتحصلات (التسديدات) النقدية ربما تكون دليلاً على وجود مبيعات نقدية سابقة سجلت على أنها مبيعات آجلة واختلس المبلغ النقدي المقبوض ثمناً لها ليستثمر في مجالات أخرى أو ليغطي نقصاً آخر ثم يعاد بعد فترة كمتحصلات نقدية تغطي عملية الغش هذه.

ويمكن للمراجع أيضاً أن يستعين بالنسب المالية لدراسة الزبائن وأوراق القبض كنسبة دوران الحسابات المدينة، متوسط فترة التحصيل...الخ.

ويبين الجدول التالي أمثلة للأنواع الأخرى للنسب والمقارنات في دورة الإيرادات والمتحصلات النقدية والتحريفات التي يحتمل اكتشافها عن طريق الإجراءات التحليلية، ومن المهم أن يتم ملاحظة تأثير الحسابات في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

جدول يوضح الإجراءات التحليلية في دورة الإيرادات والمتحصلات النقدية

الإجراء التحليلي	التحريف المحتمل
مقارنة نسبة مجمل الربح مع نفس النسبة للعام الماضي لكل خط إنتاجي	الزيادة أو النقص في المبيعات والمدينين
مقارنة المبيعات شهرياً لكل خط إنتاجي عبر الزمن	الزيادة أو النقص في المبيعات والمدينين
مقارنة مردودات ومسموحات المبيعات كنسبة مئوية من إجمالي المبيعات مع نفس النسبة للعام الماضي لكل خط إنتاجي	الزيادة أو النقص في مردودات ومسموحات المبيعات والمدينين
مقابلة أرصدة الزبائن الفردية التي تبلغ قيمة محددة مع ما يقابلها في السنوات الماضية	التحريفات في المدينين وحسابات قائمة الدخل
مقارنة مصروف الديون المعدومة كنسبة من إجمالي المبيعات مع ما يقابلها في السنوات السابقة	التعرف على حسابات المدينين وغير القابلة للتحصيل التي لم يتم تكوين مخصص لها
مقارنة عدد الأيام التي ظلت بها حسابات المدينين دون تحصيل مع ما يقابلها في السنوات الماضية	الزيادة أو النقص في مخصص الحسابات غير القابلة للتحصيل ومصروف الديون المعدومة
مقارنة مصروف الخسم الممنوح كنسبة من إجمالي المدينين مع ما يقابلها في السنوات السابقة	التعرف على حسابات المدينين الجيدة
مقارنة الفئات الزمنية كنسبة مئوية من المدينين مع ما يقابلها في السنوات الماضية	الزيادة أو النقص في مخصص الحسابات غير القابلة للتحصيل ومصروف الديون المعدومة
مقارنة مخصص الديون المشكوك فيها كنسبة مئوية من المدينين مع ما يقابلها في السنوات السابقة	الزيادة أو النقص في مخصص الديون المشكوك فيها ومصروف الديون المعدومة
مقارنة مصاريف المبيعات عن طريق ضرب صافي المبيعات في متوسط المصاريف ومقارنته مع المصاريف المسجلة بالدفاتر في السنة المالية	الزيادة أو النقص في مصاريف المبيعات والمستحقات المرتبطة

بالإضافة إلى الإجراءات الواردة في الجدول السابق، ينبغي أيضاً أن يتم فحـــص

القيم الكبيرة وغير العادية في رصيد المدينين. وتتمثل حسابات المدينين الفردية التي تتطلب اهتماماً خاصاً في الأرصدة ذات الحجم الكبير، الحسابات التي لم يتم تحصيلها لفترة زمنية طويلة، وحسابات المدينين الخاصة بالشركات التابعة والموظفين الكبار. كما ينبغي على المراجع فحص كشف الحسابات الموجود في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي لتحديد الحسابات التي تتطلب فحصاً إضافياً. وتعتبر الإجراءات التحليلية أحد الاختبارات الأساسية, وبالتالي يتم تنفيذها لتخفيض حجم الاختبارات الجوهرية للأرصدة في حالة ما إذا كانت نتائجها مرضية.

ثانياً: الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات في دورة الإيرادات:

إذا قوم المراجع خطر الرقابة لبعض حسابات دورة الإيرادات على أنه ضعيف من أجل أهداف معينة للمراجع، فإن الاختبارات الجوهرية المتعلقة بهذه الأهداف، ما عدا الحاجة لمصادقة بعض المدينين، سوف تكون محدودة أو مقتصرة على الإجراءات التحليلية. ويأخذ المراجع في الحسبان ما إذا كانت الأدلة التي يحصل عليها من الاختبارات لبعض الأغراض يمكن الاستفادة منها لأغراض أخرى في الوقت نفسه. مثلاً إن مطابقة أرصدة المدينين يوجه باتجاه وجود هدف مراجعة ولكنه يقدم مستنداً على الدقة في الوقت نفسه. ونادراً ما يقوم خطر الرقابة على أنه ضعيف بالنسبة إلى الفاصل الزمني، والقابلة للتحقق والحقوق والعرض والإفصاح، ولذلك فإن الاختبارات الجوهرية للتفاصيل تنجز عادة لهذه الأهداف.

تشمل الحسابات في دورة الإيرادات والمتحصلات كافة الحسابات التي تؤدي إلى حقوق للمشروع على الغير والتي تنشأ عن بيع السلع وأداء الخدمات والمدفوعات المقدمة أو المستحقات على الغير وغير ذلك في الأرصدة المدينة. وتتكون أرصدة هذه الحسابات من الأرصدة المستحقة على العملاء (المدينين) وأوراق القبض قصيرة الأجل

والقروض قصيرة الأجل والمستحقات على الغير مثل العوائد تحت التحصيل، وقيمة العقود التي لم يحرر عنها فواتير والعمولات والتوزيعات التي تكون تحت التحصيل في تاريخ الميزانية وقد تكون أرصدة هذه الحسابات على العملاء (المدينين) أو على المستخدمين أو غيرهم، ويتم تسجيل أرصدة هذه الحسابات وفقاً لمصدر كل منها ونوعه وسنتعرض في الصفحات التالية لكيفية فحص أرصدة الحسابات ومراجعتها على اختلافها.

1ـ الاختبارات الجوهرية لأرصدة المدينين لكل هدف من أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة:

لكي يتمكن مراجع الحسابات من تحديد نطاق فحصه لأرصدة المدينين بطرق سليمة يتعين عليه دراسة الظروف الخاصة بالمنشأة والظروف التجارية العامة ومدى دقة أساليب الرقابة المحاسبية الداخلية ومن الأمور الأخرى التي ينبغي أن تحظى بالدراسة في هذا المجال تحديد نوع السلع أو الخدمات المبيعة وسياسة الائتمان وشروطه وعدد الأرصدة وحجمها والأهمية النسبية لمجموع أرصدة المدينين بالنسبة لمجموع الأصول المتداولة. كما ينبغي أن يكون مراجع الحسابات ملماً بالتنظيم الداخلي للمنشأة في أثناء تقويمه لنظام الرقابة وخلال قيامه بفحص العمليات التي سيختارها, ويتطلب ذلك ضرورة الإلمام بالإجراءات المحاسبية المتعلقة بأرصدة المدينين والمردودات والمبالغ المحصلة والخصومات ومسموحات المبيعات والديون المعدومة كما تتطلب مراجعة حسابات المدينين ضرورة الإلمام بسياسات التوزيع وسياسة التسعير. إن تحديد هذه السياسة يؤدي إلى المعالجة السليمة لتكاليف النقل كما تكون معرفة شروط الائتمان في المنشأة والتي تكون عادة سائدة في التجارة أو الصناعة التي تعمل فيها المنشأة مفيدة. لأن الإلمام بها يمكن مراجع الحسابات من الحصول على معلومات في مجال مراجعة أرصدة المدينين. كما ينبغي دراسة ظروف السوق وكذلك الموقف المالي في المناطق التي توجد بها

الأسواق الرئيسية لمنتجات المنشأة بواسطة مراجع الحسابات نظراً لأهميتها في تحديد احتمالات تحصيل أرصدة المدينين، فقد يترتب على الكساد في بضاعة معينة بطئ التحصيل النقدي وانخفاضه فضلاً عن ارتفاع تكلفة التحصيل بالمقارنة بالفترات السابقة على الرغم من أن الحسابات قد تكون جيدة واحتمالات تحصيلها مرتفعة. ونفترض في العرض التالي عن الاختبارات الجوهرية لأرصدة المدينين أن المراجع قد قام باستكمال كافة الإجراءات الواردة أعلاه، وأنه قد حدد خطر الاكتشاف المخطط للاختبارات الجوهرية لكل هدف من أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة. ويعتمد كل من إجراءات المراجعة التي سيتم اختيارها وحجم العينة المرتبطة بها بشكل رئيسي على ما إذا كان تخطيط الأدلة الخاصة بكل هدف قد تم وفقاً لمستوى منخفض أو متوسط أو مرتفع.

أ: مطابقة الأرصدة:

من الضروري أن يعد كشف تفصيلي بأرصدة حسابات المدينين وبمخصص الديون المشكوك فيها بتاريخ إعداد الميزانية. حيث يتضمن هذا الكشف أرصدة العملاء الفردية التي لم تدفع بعد وبيان تحليلي لكل رصيد يوضح الفترة الزمنية من تاريخ نشوء الدين وتاريخ الميزانية. ويتم بناء معظم اختبارات حسابات المدينين على هذا الكشف. حيث ينبغي على المراجع إجراء مطابقة ما بين الرصيد الوارد بالكشف مع الرصيد الوارد في ميزان المراجعة والتحقق من صحة الكشف ومطابقة ذلك مع كل من الأستاذ العام ودفتر الأستاذ الفرعي للمدينين ومن الضروري أن يتم هذا الاختبار قبل إجراء أية اختبارات أخرى لكي يتأكد المراجع من أن المجتمع الذي يتم اختباره متطابق مع كل من الأستاذ العام والملف الرئيسي للمدينين. وبعد عملية المطابقة يقوم المراجع بتتبع عينة من الأرصدة الفردية إلى المستندات المؤيدة مثل فاتورة البيع للتحقق من اسم الزبون، الرصيد، والتطور الزمني الصحيح. ويتوقف مدى هذا الاختبار على عدد الحسابات، ودرجة اختبار الملف الرئيسي خلال مرحلة اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية

للعمليات، ومدى وجود تحقق للكشف من المراجع الداخلي أو أي شخص مستقل قبل أن يتم تقديمه إلى المراجع.

ب: الوجود لأرصدة المدينين:

يعتبر إرسال المصادقات إلى العملاء للتعرف على الأرصدة الخاصة بهم أكثر الاختبارات الجوهرية أهمية لتحديد مدى وجود أرصدة المدينين التي تم تسجيلها. ويعتبر هذا الإجراء إلزامي يجب على المراجع القيام به للتحقق من وجود الديون. وعندما لا يستجيب العملاء للمصادقات، ينبغي على المراجعين فحص المستندات المؤيدة للعمليات للتحقق من شحن المبيعات والحصول على أدلة عن تحصيل النقدية بعد ذلك لتحديد ما إذا كان قد تم تحصيل الحسابات. وعادة لا يقوم المراجعون بفحص المستندات المؤيدة أو الحصول على أدلة بشأن تحصيل النقدية بعد ذلك لأي حساب تم استلام المصادقة عنه في العينة المختارة، ولكن يتم القيام بذلك للحصول على أدلة بديلة على نحو كبير في حالة عدم الاستجابة. وهنا ينبغي على المراجع الإفصاح عن ذلك في تقريره، وأن يحدد مسبقاً طرائق التحقق التي سيستخدمها. وقد سبق الحديث عن أنواع المصادقات التي يمكن أن يستخدمها المراجع.

فيما يلي نموذجاً لطلب مصادقة إيجابية ونموذجاً لطلب مصادقة سلبية:

Damascus University

نموذج طلب مصادقة إيجابية

دمشق في.....

السيد: اسم العميل وعنوانه

بعد التحية:

بمناسبة قيام مراجعينا بالمراجعة السنوية للقوائم المالية في 2006/12/31 ونظراً لرغبتهم في التحقق من الأرصدة المدينة المستحقة لنا فإنهم يرغبون في الحصول على مصادقة مباشرة منكم على رصيد حسابكم معنا لذا نرجو فحص الكشف المرفق وإفادة مراجعينا بصحته أو بالفروق التي ترون توضيحها وذلك بالتوقيع على هذا النموذج بعد استيفائه وإرساله إلى/.....

(مراجع الحسابات وعنوانه)

ومرفق طيه مظروف بالعنوان وملصق عليه طابع البريد

وسيوافينا مراجعونا بأي فروق وسنقوم بفحصها بعناية كاملة ولا يعد هذا الخطاب مطالبة بأي حال من الأحوال وليس مطلوباً منكم سداد الرصيد للمراجعين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

توقيع

إدارة الشركة

السيد/..... مراجع الحسابات وعنوانه

بعد التحية:

نفيدكم أننا راجعنا الرصيد المستحق للمنشأة المذكورة أعلاه كما تظهر في دفاترنا بتاريخ 2006/12/31 والبالغ قدره..... ووجدناه صحيحاً/ أو غير صحيح للأسباب التالية:

1ـ .....

2ـ .....

3ـ .....

التاريخ: / / توقيع إدارة المنشأة

نموذج طلب مصادقة سلبية

السيد.....(اسم العميل وعنوانه)

بعد التحية:

رجاء فحص كشف الحساب المرفق بعناية فإذا لم يكن متفقاً مع سجلاتكم فالرجاء موافاة مراجع حساباتنا:

الأستاذ/..... (اسم المراجع وعنوانه)

الذي يقوم بفحص قوائمنا المالية في 2006/12/31 مباشرة بأي فروق ونرفق طياً مظروفاً بالعنوان وملصقاً عليه طابع البريد.

الرجاء عدم إرسال أي دفعات لمراجع الحسابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التاريخ.....

توقيع إدارة المنشأة

أما حجم العينة الجوهرية الخاصة بعدد المصادقات أو قيمتها فيمكن التوصل إليه بالاستناد إلى خطر الرقابة والتحريف المقبول، وخطر الاكتشاف ونوع المصادقة.

وتعتبر المصادقة الإيجابية دليلاً يمكن الاعتماد عليه بشكل أكبر لأن المراجع يستطيع أن يقوم بتنفيذ إجراءات متابعة إذا لم يتم استلام الرد من المدين. أما في حالة المصادقة السلبية فإن عدم الرد يعني أن هناك استجابة صحيحة على الرغم من أنه يمكن أن يكون المدين قد تجاهل طلب المصادقة. وهذا العيب للمصادقة السلبية يعوض عن طريق أن هذا النوع يكون أقل تكلفة عند الإرسال بالمقارنة مع المصادقة الإيجابية. وهذا يعني أنه يمكن توزيع عدد أكبر من المصادقات السلبية بنفس التكلفة الإجمالية.

ويعتبر تحديد نوع المصادقة قراراً يخص المراجع. وقد جاء بنشرة معايير المراجعة رقم (67) أنه من المقبول استخدام المصادقات السلبية فقط في حالة وجود الظروف

التالية:

ـــ يتكون رصيد المدينين من عدد كبير من الحسابات صغيرة القيمة.

ـــ انخفاض المستوى الموحد خطر الرقابة المقدر والخطر الطبيعي. ومن غير المحتمل أن يكون الخطر الموحد منخفضاً إذا كانت الرقابة الداخلية غير فعالة أو إذا كان هناك تحريفات ذات استثناء مرتفع.

ـــ لا يوجد سبب يدعو للاعتقاد بأن مستلمي المصادقات لن يعيروها اهتمامهم.

وينبغي على المراجع عند استخدامه للمصادقات السلبية أن يقوم بوضع تأكيد كبير على فعالية الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية للعمليات والإجراءات التحليلية كأدلة تعبر عن مدى عدالة أرصدة المدينين. كما أنه يفترض أن الأغلبية من مستلمي المصادقات سيقومون بقراءتها بشكل جيد وسيقومون بالاستجابة لها. ومن المتعارف عليه أيضاً أن يتم استخدام مزيج من المصادقات السلبية والإيجابية عن طريق إرسال مصادقات إيجابية للحسابات ذات الأرصدة الكبيرة وإرسال مصادقات سلبية للحسابات ذات الأرصدة الصغيرة.

ج: الاكتمال في أرصدة المدينين:

وهنا ينبغي على المراجع أن يتحقق من أنه تم إدراج أرصدة حسابات المدينين الموجودة. حيث إنه من المستحيل أن يتم اكتشاف النقص في أرصدة حسابات المدينين إذا لم يتم تسجيل كافة عمليات البيع الخاصة بأحد العملاء في يومية المبيعات من خلال الاختبارات الجوهرية، فمن المحتمل عدم استجابة العملاء للرد على مصادقة تظهر وجود تخفيض في أرصدتهم المدينة.

وعلى سبيل المثال، إذا قامت المنشأة بالصدفة باستبعاد رصيد أحد المدينين من ميزان المراجعة، ستتمثل الوسيلة الوحيدة لاكتشاف ذلك في جمع ميزان المراجعة لأرصدة المدينين ومطابقة ذلك مع حساب المراقبة الإجمالية في الأستاذ العام.

إلا أنه يمكن أن يتم اكتشاف التخفيض في قيمة المبيعات والمدينين على حد سواء وبشكل أفضل من خلال الاختبارات الأساسية للعمليات المالية التي تم شحنها و لم يتم تسجيلها وأيضاً من خلال الإجراءات التحليلية.

د: دقة أرصدة المدينين:

تعد المصادقات من أفضل الاختبارات لتحقيق هدف الدقة. وفي حال عدم الاستجابة من قبل العملاء يلجأ المراجعون عادة إلى اختبارا المستندات المؤيدة للعمليات بالأسلوب الذي تم وصفه في هدف الوجود نفسه. وأهم هذه المستندات وثائق الشحن وسندات تحصيل النقدية من المدينين.

هـ: التبويب الملائم لأرصدة المدينين:

يوجد ارتباط ما بين هذا الهدف وهدف العرض والإفصاح، حيث يتعلق هدف التبويب بتجديد فيما إذا كانت المنشأة محل المراجعة قد قامت بالتبويب المنفصل لأرصدة المدينين. أما العرض والإفصاح فيتعلق بالتأكد من أن التبويب قد تم عرضه على شكل ملائم. ومثال ذلك تحديد المراجع ما إذا كانت الأرصدة المستحقة على الوحدات التابعة والمديرين أو الوحدات الأخرى المرتبطة قد تم فصلها في مفردات مستقلة وكذلك الأرصدة الدائنة في حسابات المدينين حيث يقضي هذا الهدف أن يتم تبويبها كدائنين. أما العرض والإفصاح فيتعلق بالتأكد من أن التبويب قد تم عرضه بشكل صحيح.

و: صحة الفاصل الزمني (قطع الحسابات):

ويتمثل هذا الهدف في التحقق فيما إذا كانت العمليات المالية التي تتم قرب نهاية الفترة المحاسبية قد تم تسجيلها في الفترة الملائمة. ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف أهمية لأن عدم تسجيل العمليات في الفترة الملائمة سيؤثر بشكل كبير على دخل الفترة الحالية. فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤثر الإدراج المتعمد أو غير المتعمد للعديد من

كميات المبيعات التي تخص الفترة القادمة في الفترة الحالية أو الإغفال المتعمد للعديد من المبيعات ومردودات المبيعات الخاصة بالفترة الحالية على صافي الدخل. حيث يمكن أن تحدث التحريفات المتعلقة بالفاصل الزمني لكل من المبيعات، ومردودات المبيعات ومسموحاتها والنقدية المحصلة. وتتماثل اختبارات هدف اختبارات الفاصل الزمني (قطع الحسابات) بغض النظر عن نوع العملية المالية ولكن تتنوع الإجراءات الخاصة به. ولكي يمكن تحديد منطقية الفاصل الزمني، ينبغي وجود منهج من ثلاث خطوات وهي كما يلي:

1ـ تحديد الأسس المناسبة للفاصل الزمني.

2ـ تقييم ما إذا كان العميل محل المراجعة قد وضع الإجراءات الكافية للتأكد على نحو مناسب منه.

3ـ ينبغي اختبار ما إذا كان قد تم التوصل إلى فاصل زمني مناسب.

ويمكننا عرض هذا المنهج بالنسبة للفاصل الزمني للعمليات في دورة الإيرادات والمتحصلات النقدية على النحو التالي:

منهج الفاصل الزمني للعمليات في دورة الإيرادات والمتحصلات النقدية

1ـ الفاصل الزمني للمبيعات: أ: تحديد الأسس المناسبة للفاصل الزمني	يمثل أساس شحن البضائع توقيت حدوث المبيعات، أو أساس نقل الملكية هو توقيت تسجيل العملية، وبغض النظر عن الأساس المستخدم ينبغي أن يتفق الأساس المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن يتم تطبيقه بشكل مستمر وبثبات
ب: تقييم طريقة المنشأة المستخدمة لتحديد الفاصل الزمني والذي يمكن الاعتماد عليه في تحديد الإجراء الذي سيتم استخدامه	ـ فإذا اعتمدت المنشأة على إصدار مستندات شحن مرقمة مسبقاً على شكل متسلسل، يكون الأمر في العادة بسيطاً لتقييم واختبار الفاصل الزمني ـ يعزز الفصل بين الواجبات الخاصة بوظائف الشحن وإعداد

	الفواتير من احتمال تسجيل العمليات المالية في الفترة المناسبة وإذا لم تتوفر هذه الأمور الواردة أعلاه، قد يكون من الصعب التأكيد من وجود فاصل زمني دقيق
ج: اختبار ما إذا كان قد تم التوصل إلى فاصل زمني مناسب	يتم اختبار الفاصل الزمني من خلال الحصول على رقم مستند الشحن لآخر عملية شحن تمت في نهاية السنة المالية ومقارنة هذا الرقم مع المبيعات المسجلة في الفترة الحالية والتالية. أو من خلال مقارنة المبيعات المسجلة مع مستندات الشحن المرتبطة بها في الأيام القليلة الأخيرة من الفترة الحالية والأيام القليلة الأولى من الفترة التالية. إلا أن ذلك يشترط وجود نظام رقابة داخلية ملائم
2ـ الفاصل الزمني لمردودات المبيعات ومسموحاتها أ: الأسس المناسبة:	ـ إذا كانت المردودات أو المسموحات ذات أهمية نسبية فإنه من الضروري أن يتم مقابلتها مع المبيعات المرتبطة بها. أي إذا تم رد بضائع تخص الفترة الحالية في الفترة التالية، فإن المعالجة الصحيحة أن يتم إدراج المردودات في الفترة الحالية واعتبارها مخزون للفترة الحالية. وإذا كانت غير هامة فتعالج المردودات والمسموحات في الفترة التي وقعت بها
ب: تقييم طريقة المنشأة المستخدمة	ويتم ذلك عن طريقة التأكد من أن العميل قد قام بتسجيل كافة المردودات والمسموحات على الفور
ج: اختبار الفاصل الزمني	اختبار المراجع المستندات المؤيدة لعينة من مردودات المبيعات ومسموحاتها المسجلة خلال عدد من الأسابيع بعد تاريخ الإقفال لتحديد التاريخ الأصلي للبيع. فإذا كانت القيم المسجلة في الفترة التالية تختلف بشكل جوهري عن المردودات غير المسجلة في بداية الفترة محل المراجعة، ينبغي أن يتم أخذ التسوية بالحسبان. مع أهمية التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية

3ـ الفاصل الزمني للنقدية المحصلة: أ: الأسس المناسبة	يعتبر هذا الفاصل أمراً أقل أهمية لأن الفاصل الزمني غير الملائم للنقدية سيؤثر فقط على النقدية وأرصدة المدينين ولا يؤثر على الأرباح. وإذا كان للتحريف أهمية نسبية، فيمكن أن يؤثر على عدالة عرض هذه الحسابات
ب: تقييم طريقة المنشأة المستخدمة	ـ وجود دفتر أو سجل لتسجيل النقدية المحصلة
ج: اختبار الفاصل الزمني	تتبع النقدية المحصلة المسجلة إلى الإيداعات في البنك بكشف البنك في الفترة التالية. وتساعد مصادقة أرصدة المدينين إلى حد ما على كشف تحريفات الفاصل الزمني لكل من المبيعات ومردوداتها والنقدية المحصلة خاصة في حالة وجود فترة طويلة بين تاريخ حدوث العملية المالية وتاريخ تسجيلها. ومع ذلك، إذا كانت هذه الفترة تتمثل في أيام قليلة، قد يسبب تأخير تسليم البريد تحريفات الفاصل الزمني مع الفروق الزمنية المعتادة. وهذا فإن المصادقة قد لا تفي بالغرض وإنما يجب على المراجع أن يفحص المستندات المؤيدة للعمليات

ز: القيمة القابلة للتحقق:

تقضي مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ضرورة إدراج رصيد المدينين بالقيمة التي سيتم تحصيلها في النهاية، والتي تتمثل في إجمالي رصيد المدينين مطروحاً منه رصيد مخصص الديون المشكوك فيها. ومن الضروري بمكان تقييم المراجع لدى كفاية تكوين المنشأة لمخصص الديون المشكوك فيها باعتبار أنها تمثل تقديرات محاسبية تتعلق بالمستقبل ولا يمكن التنبؤ بها بدقة.

ويتم ذلك عن طريق دراسة أرصدة العملاء مع قسم الائتمان بالمنشأة وغيره من

المسؤولين لتحديد احتمالات التحصيل وينبغي أخذ ملاحظاتهم في كشف الحسابات المدينة السابق إعداده وفي مجال دراسة تلك الحسابات مع إدارة المشروع ينبغي التركيز على المبالغ الكبيرة كما يجب التحري عن العناصر المشكوك فيها والمسموحات المتوقعة والمطالبات والخسائر المتوقعة حتى يتم تحصيل تلك الأرصدة, وإذا تبين من تلك المناقشات أن هناك بعض العناصر التي لن يكون من الممكن تحصيلها فينبغي استبعادها مباشرة من أرصدة المتحصلات. أما العناصر المشكوك في تحصيلها فإنها تؤخذ في الحسبان عند تكوين مخصص الديون المشكوك فيها.

ويهدف الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات إلى التحقق من مدى ملاءمة مخصص الديون المشكوك فيها لمقابلة النقص الموجود في أرصدة المتحصلات في تاريخ الميزانية وعادة يوجد بعض الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض سعر السوق للسلعة المبيعة وبالتالي يكون من المحتمل عدم تحصيل بعض الأرصدة بالكامل كما قد يرجع النقص في الأرصدة المحتمل تحصيلها إلى تعرض السلعة للتقادم أو نقص منفعتها وينبغي أن يفحص مراجع الحسابات التقديرات المتوقعة للانخفاض في أرصدة المتحصلات, وينبغي التركيز بالنسبة لأرصدة أوراق القبض على عمليات التجديد وقبول الأوراق لتغطية حسابات مستحقة من مدة طويلة كما يجب تتبع تحصيل مثل هذه الأوراق لأن عدم تحصيلها قد يشير إلى وجود شك في احتمال التحصيل.

وينبغي أن يكون مراجع الحسابات مقتنعاً بأن فحص الديون المشكوك فيها ملائمٌ لمقابلة الانخفاض في أرصدة أوراق القبض وباقي أرصدة العملاء، ولا يمكن أن يعتمد في تقدير ذلك المخصص على وجهة نظر الإدارة التي قد تكون متفائلة في بعض الأحيان وبناءً على ذلك فإنه ينبغي عليه أن يحدد مدى ملائمة المخصص المكون بوساطة الإدارة بالرجوع إلى عوامل أخرى مثل عمر الحسابات المختلفة وشروط منح الائتمان وانتظام المتحصلات من العملاء والمراسلات معهم وتقارير الائتمان ونسبة الأرصدة غير المحصلة

الفعلية ومجهودات التحصيل في المنشأة وحالة الاقتصاد بصفة عامة.

وإذا كان للمنشأة إحصائية للديون المعدومة فعلاً خلال عدد معين من السنوات السابقة, فينبغي مراجعة تلك البيانات بوساطة مراجع الحسابات ويمكن الاعتماد على تلك البيانات بعد مراجعتها بالإضافة إلى خبرة المراجع لتحديد مدى ملائمة مخصص الديون المشكوك فيها، ويطبق هذا الإجراء نفسه بالنسبة لأوراق القبض وتوضع تلك المعلومات الإحصائية المتعلقة بالديون المعدومة الخاصة بأوراق القبض والحسابات المدينة الأخرى في الملف الدائم للمنشأة وفي حالة عدم قيام المنشأة بإعداد مثل هذه البيانات فإنه ينبغي على مراجع الحسابات القيام بإعدادها، وذلك عن طريق إيجاد النسبة بين رصيد المتحصلات ورصيد الديون المعدومة خلال عدد من السنوات, ويختار المراجع من بين هذه النسب المتعددة النسبة التي تعد أكثر دلالة, وقد يقوم بتعديلها بأخذ بعض العوامل الأخرى التي قد تؤثر في تلك النسبة. فعلى سبيل المثال إذا غيرت المنشأة خلال سنة المراجعة شروط الائتمان أو قامت ببيع منتجات جديدة أو قامت ببيع منتجات لمجموعة جديدة من العملاء بالمقارنة بالسنوات الأخرى فإنه ينبغي تعديل نسبة الديون المعدومة. من واقع الخبرة السابقة كما ينبغي أن يقرر مراجع الحسابات مدى التغير في الظروف الاقتصادية في تاريخ الميزانية وتأثير ذلك في نسبة الديون المعدومة, فإذا كان الاقتصاد القومي يتجه نحو الكساد, فإنه ينبغي تعديل النسبة لتأخذ في الحسبان هذه الحقيقة وينبغي أن يقوم مراجع الحسابات بتقويم هذه العوامل الإضافية التي تؤثر في نسبة الديون المعدومة بعناية كبيرة, وبعد ذلك يحدد النسبة الملائمة وبتطبيق هذه النسبة على تلك الحسابات سيحدد المبلغ اللازم وجوده في مخصص الديون المشكوك فيها. وبناءً عليه سيحدد العبء الذي ينبغي تحميله على حساب النتيجة بالنظر إلى الرصيد الموجود فعلاً في حساب المخصص وتنطبق هذه الإجراءات نفسها على أوراق القبض.

وينبغي أن تدعم الاختبارات السابقة الخاصة بتحديد مدى ملاءمة مخصص

الديون المشكوك فيها ببعض العوامل الأخرى مثل فحص الحسابات ومراجعة عمرهـا وتعليقات الإدارة بالنسبة لاحتمالات التحصيل والمدفوعات خلال الفترة التي تلي تاريخ الميزانية العمومية والمتعلقة بالحسابات الظاهرة فيها والاحتمالات المتوقعة لتدهور أرصدة المتحصلات. وقد سبق أن ذكرنا أن قائمة عمر الحسـابات تقسـم الحسـابات إلى مجموعات على أساس عمر كل منها, ويحصل مراجع الحسابات على تعليقـات الإدارة الخاصة باحتمالات التحصيل بالنسبة لكل مجموعة من تلك المجموعات وينبغي عليه أن يلاحظ مدى بقاء أي جزء من تلك الحسابات في الدفاتر لمدة طويلـة تتعـدى فتـرة الائتمان العادية, لأن ذلك يعد بمثابة معلومات إضافية تساعد على تحديد مدى ملاءمة مخصص الديون المشكوك فيها, كما أن مراجعة تعليقات الإدارة فيما يتعلق باحتمالات عدم التحصيل يساعد كثيراً في هذا المجال وتفيد مراجعة المدفوعات في أوائل السنة التالية لتاريخ الميزانية العمومية كثيراً في مجال تحديد مدى ملاءمة مخصص الـديون المشـكوك فيها. ويطلب مراجع الحسابات عادة من المنشأة أن توافيه ببيان بتلك المتحصلات حتى تاريخ محدد يمتد عادة لمدة ثلاثة أسابيع أو أربعة من تاريخ الميزانيـة ويقـوم مراجـع الحسابات بمقارنة تلك المدفوعات مع دفتر أستاذ العملاء ودفتر الصـندوق والبنـك للتحقق من صحتها.

وأخيراً فإنه ينبغي على مراجع الحسابات أن يتحقق من صحة العناصر المحملـة على حساب مخصص الديون المشكوك فيها خلال العام ومن الحصول علـى الموافقـة السليمة من المسؤولين في المنشأة ومن المعالجة المحاسبية السليمة.

ـ فحص المخصصات الأخرى المتعلقة بالحسابات المدينة ومراجعتها:

تزداد أهمية المخصصات الأخرى التي تعد لمقابلة الانخفاض في رصيد المتحصلات في بعض الحالات الخاصة, ففي صناعة الكيماويات على سبيل المثال تقوم المنشأة عادة ببيع السلع في عبوات خاصة تكون ملكاً لها, ولكن يحمل العميل بقيمتها عند البيع على

أن ترد تلك القيمة عند قيامه برد تلك العبوات سليمة ذلك, لأن المشترك قد يقوم بإعادة تلك العبوات إليها في مثل هذه الحالات, فإن القيد المدين في حساب العميل عند البيع ينبغي أن يقابله قيد دائن في حساب مخصص العبوات الموجود لدى العملاء, وينبغي أن يجعل هذا الحساب الأخير مديناً عند رد العبوات على أن يكون الطرف الدائن للقيد هو حساب العميل.

وبالنسبة للمنشآت التي تمنح عملائها خصماً إذا سددوا المبالغ المستحقة عليهم خلال فترة معينة, وإذا كان من المتوقع حصول العملاء على جزء كبيرة من الخصومات المتاحة لهم في نهاية السنة, فإنه ينبغي تكوين المخصص اللازم لمقابلة الخصم المتوقع الحصول عليه, فإذا كان من المتوقع أن يحصل العملاء على خصم معين فإنه يتم تكوين مخصص لذلك عن طريق جعل حساب مصاريف الخصم المسموح به مديناً بهذا المبلغ وجعل حساب مخصص الخصم المسموح به دائناً بالقيمة نفسها ويظهر مخصص الخصم المسموح به في الميزانية مطروحاً من رصيد العملاء. وقد ترى المنشأة في حالات أخرى تكوين مخصص للمسموحات والمردودات المتوقعة للسلعة ومخصص لمصاريف التحصيل إذا لم يكن أخذ في الحسبان لدى تشكيل مخصص الديون المشكوك فيها، أو مسموحات الديون المشكوك فيها. وتنحصر مسؤولية المراجع بالنسبة لتلك المخصصات أن يتأكد من كيفية حسابها ومن سلامة ذلك نظراً لأنها تؤثر في رقم صافي حساب العملاء الذي يظهر في الميزانية وفي حالة عدم قيام المنشأة بتكوين تلك المخصصات مع ضرورة وجودها يتعين على المراجع أن يطلب من الإدارة تكوينها ثم يقوم بمراجعتها وفي حالة عدم كفايتها للوفاء بالأغراض المخصصة من أجلها عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره على القوائم المالية.

ح: الحقوق للمنشأة على أرصدة المدينين:

ويقصد بذلك أن للمنشأة حقوقاً على أرصدة المدينين. وهذا الهدف لا يسبب

عادة أية مشكلة في المراجعة، إلا أنه أحياناً يتم وضع جزء من هذه الديون على شكل ضمان للرهن، أو تخصيصه إلى شخص آخر، أو تحويله لوكيل تجاري أو بيعه مقابل خصم. وفي العادة لا يدرك المدينون وجود مثل هذه الأمور، وبالتالي لن توضح المصادقات ذلك. ويعتمد المراجع في تحقيقه لهذا الهدف على فحص محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، والمناقشات والاستفسارات من المنشأة، والمصادقات إلى البنوك وفحص ملفات المراسلات حتى يمكن الكشف بشكل كافٍ عن الحالات التي يكون فيها للمنشأة حقوق محدودة على أرصدة المدينين.

ط: العرض والإفصاح:

وهنا ينبغي على المراجع أن يتحقق من أن أرصدة حسابات المدينين قد تم عرضها والإفصاح عنها بشكل ملائم في القوائم المالية. وحتى يمكن تقييم مدى كفاية العرض والإفصاح يجب أن يلم المراجع بفهم شامل لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً ومتطلبات العرض والإفصاح. وبخصوص ذلك ينبغي على المراجع مراعاة ما يلي:

ـ فصل القيم ذات الأهمية النسبية التي تتطلب إفصاحاً منفصلاً في القوائم المالية كمستحقات من الشركات التابعة، ومن كبار الموظفين.

ـ الإفصاح بشكل منفصل عن المبيعات والأصول لأنشطة العمل المختلفة.

ـ الدمج والتجميع المناسب لأرصدة الأستاذ العام في القوائم المالية بشكل يناسب المستخدمين الخارجين لتلك القوائم.

ـ تقييم مدى كفاية الملحوظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ـ الإفصاح عن الرهن، وتحويل أرصدة المدينين لوكيل تجاري، وتخصيص أرصدة المدينين لشخص آخر، والقيم المستحقة من الأطراف المرتبطة، وخصم هذه الأرصدة.

وبالطبع، لكي يتم تقييم مدى كفاية هذه الحالات من الإفصاح، سيكون من الضروري أولاً معرفة مدى وجودها ومعرفة معلومات كاملة عن طبيعتها.

2ـــ الاختبارات الجوهرية لأرصدة أوراق القبض:

ينبغي على المراجع عند فحصها لأوراق القبض أن يجري مجموعة من الاختبارات لتحقيق الأهداف التي سبق وتم الحديث عنها عند التحقق من أرصدة المدينين. ولتفادي التكرار سنقوم بعرض ما يتعلق بأرصدة أوراق القبض بشكل عام. حيث إنه لابد من الإشارة إلى ضرورة فحص أوراق القبض في الوقت نفسه الذي يجري فيه فحص أرصدة النقدية والاستثمارات بغرض البيع أو الاستثمارات التي لا تهدف إلى السيطرة بصورة عامة، وذلك تحسباً لاحتمالات إحلال الأموال الناتجة من مصدر معين لتغطية عجز في مصدر آخر... إذ يمكن التخلي عن أوراق القبض عن طريق خصمها مثلاً فتتحول إلى نقدية، لتسد العجز في رصيد الصندوق أو البنك، بعد أن تكون جردت على أساس أنها أوراق قبض، أما إذا جردت في نفس الوقت مع الأرصدة النقدية الأخرى فلا يمكن لنوع من هذه الأصول أن يغطي العجز في أصل آخر.

ومن الأمور التي على المراجع الانتباه إليها تسجيل قيمة أوراق القبض بالقيمة القابلة للتحقق بتاريخ القوائم المالية وأخذ معدلات الفائدة والخصم بالحسبان. فلو كان لدى المشروع ورقة قبض بقيمة 8000 على أن تضاف إليها فائدة سنوية بمعدل 10% لمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من تاريخ 2006/11/1 فإن المراجع يطلب تسجيل فوائد تمثل إيرادات لهذه الورقة مقدارها 118 إذا كان معدل الخصم لدى البنك 12% حتى ولو لم تخصم هذه الورقة بالفعل.

وتعد الأوراق التجارية أدلة كتابية لإثبات بعض الديون المستحقة على الغير والتي قد تنشأ بشروط ائتمانية خاصة كالبيع التأجيري أو البيع بالتقسيط التي تتبع سياسة البيع مقابل أوراق قبض كشركات بيع الأجهزة الكهربائية. والآلات الزراعية والسيارات وغيرها. من ناحية أخرى فقد تكون الأوراق التجارية ناتجة على حسابات حل تاريخ استحقاقها و لم يستطع العملاء سدادها ومن ثم يوقعون على سندات أو كمبيالات

للسداد خلال فترة زمنية مقابل فائدة تأخير على الأرصدة المستحقة.

وفي الأحوال العادية تعد الأوراق التجارية أكثر سيولة وتستند إلى أدلة إثبات ملموسة وفي حالات أخرى قد تكون صورة مختلفة للحسابات المدينة أو أرصدة العملاء العادية وعموماً فإنه في الظروف الطبيعية التي يكون البيع فيها أساساً بالأوراق التجارية وفي الحالات التي لا تكون فيها الورقة مجرد تحويل رصيد مدين حل تاريخ استحقاقه دون دفع فإن الأوراق التجارية تعد أفضل من رصيد العملاء على أساس أنها تمثل دليلاً كتابياً على مديونية العميل.

وينبغي أن يقوم مراجع الحسابات بإعداد قائمة بالأوراق التجارية الموجودة لدى المنشأة في نهاية السنة المالية أو يحصل على نسخة من القائمة التي تقوم المنشأة بإعدادها.

وينبغي أن يطلب مراجع الحسابات الاطلاع على أوراق القبض ويقوم بفحصها ومقارنة بياناتها مع البيانات الواردة في كشف أوراق القبض ومع دفاتر المنشأة، وقد سبق أن ذكرنا أنه ينبغي القيام بهذا الفحص في وقت جرد النقدية نفسه على أساس أن تلك الأوراق يمكن أن تخصم لدى البنك لتغطية أي عجز نقدي ويكون الهدف من فحص أوراق القبض هو التحقق من وجودها فعلاً ومن سلامتها ومقارنة تفاصيل البيانات الخاصة بها ومع ما هو مدرج في كشف أوراق القبض ومع سجلات المنشأة وعادة يتم فحص تلك الأوراق في المنشأة. وتسلم تلك الأوراق إلى المسؤول المختص في المنشأة بعد الفحص مقابل توقيعه على إيصال بالاستلام. وبالنسبة للأوراق المرسلة للتحصيل يطلب مراجع الحسابات الحصول على شهادة من البنك توضح تفاصيل الكمبيالات التي يحتفظ بها للتحصيل أو كضمان وكذلك يطلب من البنك شهادة بالكمبيالات المخصومة ويتعين على مراجع الحسابات أن يتأكد من إعادة الأوراق التجارية المرفوضة إلى العملاء نظير السداد الفوري أو مقابل الحصول على كمبيالات أخرى جديدة.

إذا كان نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة من القوة التي تسمح بالاعتماد عليه فإن مراجع الحسابات يحدد عدداً معيناً من الأوراق التجارية للحصول على مصادقات بشأنها طالما أن تعهد المدين بالدفع أو قبوله للورقة التجارية يعد دليلاً قوياً على وجود الدين وعادة ما يستخدم بالنسبة لأوراق القبض النوع السلبي من المصادقات, ومن ناحية أخرى فإنه لا يوجد ما يمنع من استخدام المصادقات الإيجابية بالنسبة للتحقق من وجود تلك الأوراق وينبغي أن تعد المصادقات بوساطة المنشأة على أن ترسل الردود عليها مباشرة إلى مكتب المراجع الذي يقوم بفحصها وتحليل أي فروق تكون موجودة بينها وبين ما هو موجود في كشف أوراق القبض أو في سجلات المنشأة, وبما أنه يمكن التصرف في أوراق القبض دون إخطار المسحوب عليه لذلك فإن المصادقات لا تثبت ملكية الورقة للساحب, ومن ثم لابد من جرد الأوراق جرداً فعلياً للتحقق من عدم الصرف فيها بالبيع أو الخصم أو الرهن وتمثل أوراق القبض المخصومة مسؤولية عرضية على المنشأة إذا أخفق المسحوب عليه في دفع قيمتها في تاريخ الاستحقاق, ويتعين على مراجع الحسابات أن يتأكد من صحة الإفصاح عن المسؤولية العرضية في القوائم المالية, ويساعد التحقق من رصيد البنك عن الأرصدة المختلفة الخاصة بالمنشأة في توضيح الأوراق التجارية المخصومة لحساب المنشأة وفي حالة الأوراق التجارية المجيرة يمكن لمراجع الحسابات أن يحصل على الشهادة بها من المحول عليه.

وفي خلال عملية فحص أوراق القبض، ينبغي أن يحصل مراجع الحسابات على بيان بالأوراق التجارية التي تكون مستحقة منذ فترة طويلة والأوراق المجددة والأعباء المضافة عليها والأوراق التي تستحق بعد سنة من تاريخ الميزانية وتساعد تلك البيانات على الحكم على مدى كفاية مخصص الديون المشكوك فيها بالنسبة للأوراق التجارية كما أنها تساعد على الإفصاح السليم عن الأوراق التجارية في الميزانية العمومية.

ويتعين على مراجع الحسابات أن يتحقق من حسابات الفوائد المكتسبة والفوائد

المدفوعة والفوائد المستحقة وذلك عن طريق الرجوع إلى رقم الفائدة المكتسبة الظاهرة في الحسابات الختامية والمطابقة مع أوراق القبض وقد تكشف تلك المطابقة عن عدم تسجيل بعضها أو ربما تسجيلها بصورة خاطئة.

وينبغي التحقق من قابلية تلك الأوراق للتحصيل ومناقشة ذلك مع الإدارة ومع قسم الائتمان وغير ذلك من المسؤولين الذين قد يسيطر عليهم التفاؤل بالنسبة لاحتمالات التحصيل. ومن الضروري أن يهتم مراجع الحسابات في هذا المجال بالتجديدات المتكررة لتلك الأوراق التي تحصل عليها المنشأة سداداً لبعض الأرصدة القديمة, فهذه الأوراق وغيرها من الحسابات القديمة قد يكون مشكوكاً فيها بالنسبة لأرصدة المتحصلات بصفة عامة.

ومن الضروري أن يفحص مراجع الحسابات الأرصدة التي قررت المنشأة إعدامها من أوراق القبض خلال السنة, وذلك للتحقق من سلامة عملية الإعدام من الناحية المحاسبية والإدارية ووجود تصريح بذلك من الإدارة, وينبغي أن يتحقق من وجود إجراءات رقابية فعالة لتتبع الديون المعدومة من أوراق القبض التي سبق إعدامها وذلك ضماناً لحصول المنشأة على تلك الأموال بعد ذلك.

ويتعين على مراجع الحسابات أن يتأكد من فصل أوراق القبض المستحقة على العاملين أو المساهمين والتي تنشأ عادة من عمليات غير العمليات العادية للمنشأة عن الأوراق التجارية الأخرى التي تكون بحوزة المنشأة, كما ينبغي أن تظهر أوراق القبض المستحقة على الشركات التابعة بصفة مستقلة في الميزانية العمومية حتى ولو كانت ناتجة عن عمليات المشروع العادية.

وينبغي أن يقوم مراجع الحسابات بفحص بعض القيود الموجودة في حساب أوراق القبض وأن يتتبع تلك القيود في دفاتر المنشأة وأن يتأكد من وجود حد فاصل واضح بين عمليات السنوات المختلفة, ومن الضروري أن يحدد مراجع الحسابات

مصدر الحصول على أوراق القبض ويلم بسياسة المنشأة الخاصة بالحصول على أوراق قبض مقابل أرصدة مستحقة منذ وقت طويل وسياسة المنشأة بالنسبة لتحديد أوراق القبض ويجب وضع تلك المعلومات في ملف المراجعة الدائم الذي ينبغي تعديله باستمرار ليشتمل على أحدث المعلومات في هذا المجال.

3ـ الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات تحت التحصيل الأخرى:

يشير اصطلاح الحسابات تحت التحصيل كما سبق أن ذكرنا إلى مجموعة كبيرة من الحقوق, وحتى يتحقق الإفصاح السليم عن حقيقة المركز المالي للمنشأة ينبغي وصف الحسابات تحت التحصيل بوضوح وتبويبها بطريقة واضحة. وعادة ما يستخدم اصطلاح الأرصدة تحت التحصيل دون أي تعليق أو وصف أو إضافة ليعني حسابات العملاء التجاريين المعتادة إلا أنه من الناحية العملية تشتمل الأرصدة تحت التحصيل حسابات أخرى هي:

1ـ حسابات وكلاء الأمانة.

2ـ حسابات أقساط أسهم رأس المال المستحقة.

3ـ الحسابات بين الشركات التابعة والقابضة (الحسابات بين شركات المجموعة).

4ـ قروض مدفوعة للعاملين والمستخدمين.

5ـ فوائد الحسابات المدينة تحت التحصيل.

وسنعرض لكل نوع من تلك الحسابات باختصار فيما يلي ونوضح إجراءات المراجعة الخاصة بكل منها.

3ـ1: فحص ومراجعة حسابات وكلاء بضاعة الأمانة:

ترسل بعض الشركات بضائعها إلى وكلاء البيع على سبيل الأمانة وتبقى هذه البضاعة المرسلة مملوكة للمنشأة التي قامت بإرسالها، ويعامل المرسل إليه كونه وكيلاً للأصيل في تنفيذ عملية البيع وفي حال إثبات تلك البضاعة خطأ على أنها مبيعات وذلك بجعل حسابات العملاء مديناً وحساب مبيعات بضاعة الأمانة دائناً، ينبغي على مراجع الحسابات أن يتحقق من إلغائه ويتأكد من إدراج بضاعة الأمانة ـــ على الرغم من عدم وجودها بمخازن المنشأة ـــ ضمن بضاعة آخر المدة وعليه أن يتأكد من أن المنشأة قد قامت بتقويم تلك البضاعة بطريقة سليمة على أساس تكلفتها.

وإذا كانت بضاعة الأمانة المرسلة ليست كبيرة القيمة بالنسبة لمجموع المخزون وموزعة على عدة أماكن متفرعة فيمكن التحقق منها عن طريق المراسلات مع الوكلاء. أما إذا كانت بضاعة الأمانة جوهرية بالنسبة للمخزون والمخزون يمثل أصلاً هاماً في القوائم المالية للشركة فإنه ينبغي على مراجع الحسابات متابعة جرد هذه البضاعة مع عناصر المخزون الأخرى كما ينبغي عليه القيام بالاختبارات الأخرى للتحقق من وجودها ومن تقويمها كما هو الحال بالنسبة لعناصر المخزون الأخرى الموجودة في مخازن المنشأة.

3ـ2: فحص حسابات أقساط أسهم رأس المال المستحقة على المساهمين:

من الأسباب الأخرى لظهور الحسابات المدينة في دفاتر المنشآت عمليات بيع أسهم رأس المال وغيرها من الأوراق المالية إلى العمال أو المستثمرين بمقتضى خطط للدفع المؤجل للمبالغ المستحقة مقابل هذه الأوراق، وعادة ما تحتفظ الشركة بالأوراق المبيعة حتى يتم سداد الأقساط المستحقة عليها بالكامل وتعامل الأقساط المستحقة من أسهم رأس المال المبيعة أو غيرها من الاستثمارات على أنها أصول قصيرة الأجل (متداولة) وتراجع هذه الحسابات عن طريق فحص حسابات دفتر الأستاذ وفحص

عقود المساهمة (البيع) وإجراء المطابقة بينها ويمكن استخدام المصادقات للتحقق من وجود تلك الأرصدة وخاصة في الحالات التي تزداد فيها قيمة تلك الأرصدة بشكل كبير. وتتم المطابقة مع المصرف إذا كان الاكتتاب بالأسهم يتم عن طريقه.

3ـ3: فحص الحسابات ومراجعتها بين الشركات التابعة والقابضة:

تظهر الحسابات بين الشركات التابعة والقابضة نتيجة مبيعات البضاعة أو غيرها بين شركات المجموعة أو القروض التي تحصل عليها إحداها من الأخرى، وتقوم إحدى شركات المجموعة بإظهار العناصر ضمن الأرصدة تحت التحصيل أما في المنشأة الأخرى فيظهر ذلك العنصر ضمن الالتزامات الآجلة, ونظراً للعلاقة الخاصة بين الشركات التابعة والقابضة فإن رصيد المتحصلات الناتج عن هذه العمليات في دفاتر إحداها ليس بمثابة أصل بالمعنى المعروف ولا ينبغي أن تنظر إليه على أنه أصل مستحق على الغير, ويتم التحقق من وجود هذا الحساب عادة عن طريق المراسلات بين شركات المجموعة ومن الضروري بصفة عامة أن تظهر هذه العناصر بصورة واضحة وبشرح كاف في الميزانية العمومية ولا يمكن إدراجها ضمن رصيد العملاء أو الأرصدة تحت التحصيل الأخرى.

3ـ4: السلفات على العمال الموظفين:

غالباً ما يجد مراجع الحسابات ضمن الأرصدة تحت التحصيل حسابات مدينة لأعضاء الإدارة، العمال، والمستخدمين، وقد تكون هذه الحسابات قروضاً ممنوحة لهم بسبب ظروف اضطرارية أو قد تكون مسحوبات من حساب نصيبهم من الربح وينبغي فحص تلك الحسابات والمستندات المؤدية لها بعناية كبيرة بوساطة مراجع الحسابات للتحقق من أنها معتمدة من السلطات التي لها حق الاعتماد الرسمي لهذه الأمور ومن أن سدادها سيتم في المدى القصير.

ينبغي دراسة هذه العناصر بعناية لتحديد مصدرها وأسباب وجودها وأسباب

عدم سدادها في حالة بقاءها فترة طويلة وجدير بالذكر أنه في بعض الحالات لا يكون من الممكن منح قروض لأعضاء إدارة المشروع طبقاً لنظام الشركة أو القانون العام، ويجب على مراجع الحسابات أن يتحقق من عدم حصولهم على تلك القروض في هذه الحالات وفي حالات أخرى ينبغي الحصول على موافقة مجلس الإدارة على تلك القروض, وهنا ينبغي التأكد من الحصول على تلك الموافقة ومن أن السداد يتم طبقاً لما اعتمده المجلس، ويلاحظ أن التغيرات في هذه المجموعة من الحسابات المدينة قبل نهاية السنة المالية مباشرة قد تعقبها تغيرات مماثلة في الاتجاه العكسي في بداية السنة المالية التالية. ولهذا فإنه من الضروري دائماً تتبع العمليات في تلك الحسابات بعد نهاية السنة المالية لاكتشاف هذه التغيرات المختلفة ويجب أن تظهر الحسابات المدينة للعمال والمستخدمين كمفردة مستقلة في الميزانية العمومية، ويمكن استخدام المصادقات للتحقق من هذه الحسابات بالطريقة المستخدمة نفسها بالنسبة للحسابات المدينة المستحقة على العملاء.

3ـ5: فوائد الحسابات المدينة تحت التحصيل:

تمثل الفوائد المستحقة على أوراق القبض وعلى السندات أو غيرها من الأوراق المالية حسابات تحت التحصيل مثل حساب العملاء أو المدينين تماماً، على الرغم من أنها تدرج في مجموعة مستقلة ضمن الأصول قصيرة الأجل، كما تمثل الإيجارات المستحقة على الأملاك المؤجرة للغير حساباً آخر للأرصدة تحت التحصيل، كما يوجد بعض الأسباب الأخرى الكثيرة لوجود مثل هذه الحسابات، وينبغي على مراجع الحسابات أن يقوم بفحص طريقة تحديد تلك الأرصدة المستحقة على الغير، وذلك للتأكد من صحة حسابها ويقوم عادة بتلك العملية في نهاية السنة، كما ينبغي عليه أن يتأكد من تجانس معاملة تلك العناصر بين السنوات المختلفة ومن سلامة المعالجة المحاسبية لتلك العناصر.

وفي ختام مراجعة دورة الإيرادات والمتحصلات قد يطلب مراجع الحسابات من

المنشأة موافاته بخطاب مكتوب تقر فيه بصحة أرصدة حسابات المدينين وأوراق القبض وأرصدة الحسابات المدينة الأخرى. كما ينبغي أن يفصح هذا الخطاب عن مدى اقتناع المنشأة بكفاية المخصصات المعدة لمقابلة الانخفاض الخاص بتلك الأرصدة والخصومات في رصيد الحسابات.

ويقوم المسؤول عن المراجعة في هذه المرحلة النهائية بمراجعة أوراق العمل، ليتحقق من أنها تظهر بوضوح الإجراءات المستخدمة في مراجعة هذا العنصر، ومن أنها تقدم الأساس المناسب لإبداء الرأي بالنسبة له، ويفضل بعض المراجعين إعداد مذكرة بالعمل المنجز وبالرأي النهائي المتعلق بمدى صحة الحسابات وسلامتها ومدى ملاءمة المخصصات المكونة لها.

أسئلة وتمارين حول الوحدة الثالثة

1ـــ لدى إرسال عينة من المصادقات إلى العملاء للتأكد من صحة أرصدة المتحصلات عاد الكثير منها يحمل عبارة لم نتمكن من المطابقة لأننا لم نرحل كامل أوامر البيع أو الفواتير الواردة بعد. ما هو الإجراء البديل لمراجعة هذه الأرصدة.

2ـــ توزع شركة إلفا للأدوات الكهربائية منتجاتها عن طريق 20 موزعاً يمتدون على طول الأراضي الأردنية وعرضها، وقد كانت قيمة المتحصلات النقدية في ميزانية هذه الشركة في 2006/12/31 (875000) بينما كانت الأصول الجارية 1.300.000.

فيما يتعلق بهذه المتحصلات قام مراجع الحسابات الخارجي بالإجراءات التالية:

1ـــ مراجعة نظام الرقابة الداخلية ووجده جيداً.

2ـــ الربط بين الحسابات الإجمالية والحسابات الفرعية.

3ـــ صنف الديون حسب أعمارها و لم يجد بينها أرصدة غير طبيعية من حيث المدة.

4ـــ فحص المبيعات التفصيلية وعملية تحصيل الديون للأشهر التالية شباط، تموز، كانون الأول.

5ـــ تسلم مصادقات إيجابية عن أرصدة نهاية العام.

المطلوب:

انتقاد البرنامج السابق.

3ـــ اختر الإجابة الأفضل لما يلي:

أ: نتيجة لاستخدام الإجراءات التحليلية وجد المراجع انخفاض في نسبة مجمل الربح من

40% في السنة الماضية إلى 35% في السنة الحالية. ينبغي على المراجع أن يقوم بـــ:

1ـــ إصدار رأي متحفظ في ضوء عدم قدرة الشركة على الاستمرار.

2ـــ تقييم أداء الإدارة الذي سبب وقوع مثل هذا الانخفاض.

3ـــ طلب الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية.

4ـــ يأخذ في الحسبان إمكانية وجود تحريف بالقوائم المالية.

ب: يعد الشكل السلبي لطلب مصادقة المدينين أمراً مفيداً في معظم الأحوال عدا الحالة التي يكون فيها:

1ـــ عدم فعالية الرقابة الداخلية على أرصدة المدينين المستحقة.

2ـــ وجود عدد كبير من الأرصدة الصغيرة.

3ـــ يوجد لدى المراجع قناعة بأن الأشخاص الذين يتسلمون المصـــادقات لـــن يعيروها اهتمامهم.

4ـــ الكبر النسبي لأرصدة الحسابات الفردية.

ج: عندما يحدد المراجع وجود زيادة في رصيد المدين طبقاً لبطئ التحصيل في بيئة تتسم بالتحفظ في سداد الأموال المستحقة، من المحتمل أن يقوم المراجع لـــ:

1ـــ زيادة الرصيد بالمخصص.

2ـــ فحص العواقب الخاصة بالاستمرارية.

3ـــ فحص سياسة الائتمان والتحصيل.

4ـــ توسيع الاختبارات للتعرف على إمكانية التحصيل.

4ـــ عادة ما يتم اكتشاف التحريفات التالية في أرصدة الحسابات بـــدورة الإيـــرادات والمتحصلات:

ـــ تسجيل النقدية المحصلة من المدينين بالفترة التالية كمتحصـــلات في الفتـــرة الحالية.

ـــ عدم ملائمة مخصص الديون المشكوك فيها في ضوء فشل الشركة في أخذ ظروف الكساد الاقتصادي في الحسبان عند تكوين الحصص.

ـــ وجود نزاعات مع عديد من المدينين في ضوء ادعاءاتهم بوجود عيوب بالبضاعة المباعة لهم.

ـــ عدم الإفصاح عن رهن أرصدة للمدينين لصالح البنك للحصول على قرض.

ـــ تم رد البضاعة المشحونة والمدرجة في مبيعات الفترة الحالية في الفترة التالية.

ـــ عدم إدراج عدد من أرصدة المدينين في كشف الديون.

ـــ إدراج رصيد أحد المدينين بالملف الرئيسي مرتين في كشف الديون.

ـــ إدراج الفائدة على أوراق القبض طويلة الأجل من الشركة التابعة ضمن أرصدة المدينين.

ـــ عدم تساوي إجمالي رصيد الزبائن في ميزان المراجعة مع القيمة بدفتر الأستاذ العام.

المطلوب:

1ـــ عرف في كل تحريف هدف المراجعة المرتبط بالأرصدة الذي يتناسب معه.

2ـــ اذكر لكل تحريف نوع الرقابة الداخلية الذي يجب استخدامه لمنع وقوعه.

3ـــ اذكر لكل تحريف إجراءاً واحداً للمراجعة من الاختبارات الجوهرية للأرصدة يمكن للمراجع استخدامه.

الوحدة التعليمية الرابعة

مراجعة دورة المشتريات والمدفوعات

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل ستكون قادراً على الإلمام بما يلي:

1ـ طبيعة دورة المشتريات والمدفوعات والحسابات ذات العلاقة.

2ـ أهداف مراجعة عمليات دورة المشتريات والمدفوعات.

3ـ أهداف مراجعة أرصدة حسابات دورة المشتريات والمدفوعات.

4ـ اختبارات العمليات والرقابة الداخلية في دورة المشتريات والمدفوعات.

5ـ اختبارات أرصدة حسابات دورة المشتريات والمدفوعات.

6ـ وصف الإجراءات التحليلية في دورة المشتريات والمدفوعات.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المقدمة:

في أثناء قيام فريق المراجعة بإنجاز أعماله، استدعى مدير عام الشركة تحت المراجعة المساعد المسؤول عن قيادة فريق المراجعة، ليطلب إليه المشاركة في عضوية لجنة المناقصات المكلفة بالبث في شراء إحدى المواد الرئيسية، نظراً لشك المدير ببعض أعضاء اللجنة، واجتمعت اللجنة بحضور هذا المساعد، حيث استعرض رئيسها حاجة الشركة لشراء المادة والعلامات الفنية التي وضعتها لكل عرض من العروض المقدمة لينتقل إلى مرحلة تثبيت عملية الشراء لمصلحة أحد العروض.

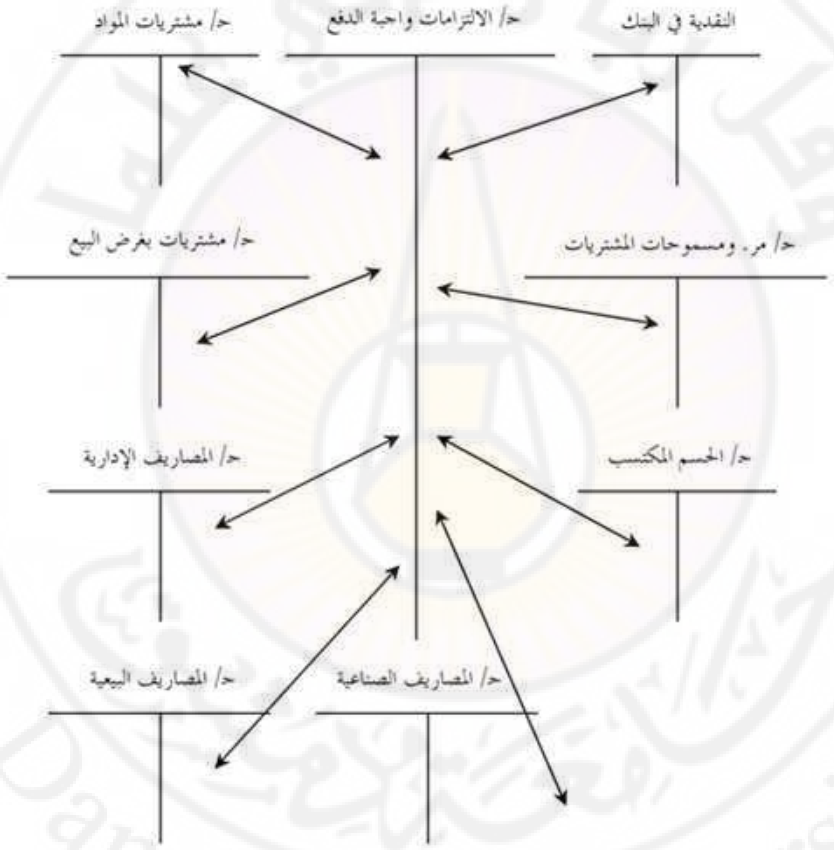
وقد تبين فيما بعد أن ثمة تلاعباً في تحديد العلامات، إذ إن المواد التي تم استلامها لم تثبت جدارتها، وجدت عدة مشكلات صناعية و لم تحقق منتجات الشركة الجودة الشاملة، وحصلت عيوب في المنتج أدت إلى وقوع خسارة كبيرة. فشكلت الإدارة العليا لجنة للتحقق مما حدث وتبين للجنة أن الفساد الإداري هو وراء تثبيت هذا العقد ورفع علاماته الفنية، فرفعت الإدارة دعوى سوء ائتمان بمكتب مجد للمراجعة، متهمة إياه بالتواطؤ لتحرير عقد الشراء، حيث إن رئيس فريق المراجعة حضر جلسة الإرساء، وعند المراجعة لم يتوقف عن هذه العملية إذ إنه شارك فيها منذ البداية ولا يجوز للمراجع أساساً أن يساهم في القرارات مما يعطل إجراءات التدقيق ويجعله عرضة للمساءلة.

أولاً: طبيعة دورة المشتريات والمدفوعات والحسابات ذات العلاقة بها:

تشمل دورة المشتريات والمدفوعات القرارات والعمليات التشغيلية الضرورية للحصول على البضائع والمواد والخدمات اللازمة لتنفيذ الأعمال. وتبدأ عادة تلك الدورة بأمر شراء من الموظف المختص بذلك حين يتم توفير البضائع والخدمات التي تحتاج إليها الشركة، وتنتهي تلك الدورة بدفع مقابل تلك المنافع التي تم استلامها. حيث

تؤثر عمليات دورة المشتريات والمدفوعات في عدد من الحسابات ذات العلاقة بالميزانية العمومية وبقائمة الدخل، ويوضح الشكل التالي هذه الحسابات كما يلي:

الحسابات في دورة المشتريات والمدفوعات



وينشأ عن هذه الدورة مجموعة من العمليات والحسابات والمستندات والسجلات والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح العمليات والحسابات والسجلات في دورة المشتريات والمدفوعات

فئات العمليات	الحسابات	وظائف الأعمال	المستندات والسجلات المحاسبية
المشتريات	المخزون، الأصول الثابتة الدائنون المصاريف الإدارية والبيعية والصناعية	تشغيل أوامر الشراء استلام البضائع والخدمات التعرف على الالتزامات	طلب الشراء أمر الشراء تقرير الاستلام يومية المشتريات تقرير ملخص عمليات الشراء فاتورة الشراء ومذكرة الدين مجموعة الإيصالات الملف الرئيسي للدائنين ميزان مراجعة للدائنين كشف المورد
المدفوعات النقدية	النقدية بالبنك الدائنون الخصم المكتسب	تشغيل وتسجيل المدفوعات النقدية	الشيكات يومية المدفوعات النقدية

ثانياً: أهداف مراجعة دورة المشتريات والمدفوعات:

تقسم أهداف مراجعة دورة المشتريات والمدفوعات إلى أهداف مرتبطة بالعمليات وأخرى مرتبطة بالأرصدة وهي كما يلي:

أ: الأهداف المرتبطة بالعمليات:

1ـ الوجود: يتم تسجيل عمليات المشتريات للبضائع والخدمات التي تم استلامها بما يتفق مع مصالح العميل وكذلك تم تسجيل المدفوعات النقدية عن البضائع التي استلامها فعلاً.

2ـ الاكتمال: العمليات المالية للمشتريات الفعلية تم تسجيلها وكذلك المدفوعات النقدية.

3ـ الدقة: العمليات المالية للمشتريات وللمدفوعات النقدية تم تسجيلها بشكل دقيق.

4ـ التبويب: العمليات المالية للمشتريات وللمدفوعات النقدية تم تبويبها بشكل مناسب.

5ـ التوقيت: تم تسجيل العمليات المالية للمشتريات وللمدفوعات النقدية في التواريخ الصحيحة.

6ـ الترحيل والتلخيص: تم إدراج العمليات المالية للمشتريات وللمدفوعات النقدية على نحو ملائم في الملفات الرئيسية للدائنين والمخزون وتم تلخيصها بشكل ملائم.

ب: الأهداف المرتبطة بالأرصدة:

يندرج تحت هذه الأهداف ما يلي:

1ـ الوجود: أرصدة الدائنين بكشف الدائنين تعبر عن الأرصدة الموجودة فعلاً.

2ـــ الاكتمال: الأرصدة الفعلية للدائنين تم إدراجها في كشف الدائنين.

3ـــ الدقة: تم إدراج أرصدة الدائنين في كشف الدائنين على نحو دقيق.

4ـــ التبويب: تم تبويب أرصدة الدائنين في كشف الدائنين على نحو ملائم.

5ـــ الفاصل الزمني (قطع الحسابات): يجب تسجيل العمليات المالية التي تتم بالقرب من نهاية السنة المالية في الفترة المالية الصحيحة والمناسبة وذلك فيما يتعلق بالمشتريات وتسديد النقدية والمردودات والحسم.

6ـــ الارتباط بين التفصيلات: ويعني ضرورة اتفاق أرصدة الدائنين بكشف الدائنين مع الملف الرئيسي المرتبط بها، وإجراء جمع دقيق للتوصل للإجمالي الذي يجب أن يتفق مع الأستاذ العام.

7ـــ الالتزامات: يوجد على الشركة التزامات لسداد الخصوم التي تم إدراجها ضمن الدائنين.

8ـــ العرض والإفصاح: تم العرض والإفصاح عن الحسابات في دورة المشتريات والمدفوعات على نحو ملائم.

ثالثاً: كيفية تحقيق أهداف مراجعة دورة المشتريات والمدفوعات:

ويحقق المراجع الأهداف المذكورة أعلاه من خلال تجميع الأدلة والبراهين الكافية والملائمة عن العمليات والأرصدة في دورة المشتريات والمدفوعات النقدية. حيث يقوم المراجع بجمع أدلة خاصة بتحقيق أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات فقط أو جمع أدلة خاصة بتحقيق أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة. ويمكن للمراجع جمع المزيج الملائم الذي تدعم تحقيق كل من أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية وأهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة. ويجب أن يقوم المراجع في كل هدف بإجراء نفس التشغيل المنطقي الذي سبق التعرض له في الفصل السابق. حيث يجب أن يقوم المراجع أولاً بالتوصل لفهم الرقابة الداخلية حتى يتمكن من تحديد أنواع الرقابة المتوافرة فعلاً. وبعدما يتعرف

المراجع على أنواع الرقابة الفعلية وأوجه القصور في الرقابة لكل هدف، يجب التوصل إلى تقدير مبدئي عن خطر الرقابة في كل هدف. وعند هذه النقطة، يجب أن يحدد المراجع أنواع الرقابة التي سيتم اختيارها للاختبار حتى يتم تدعيم التقدير المبدئي لخطر الرقابة. حيث يتم بناء الاختبارات الأساسية للأخطاء والمخالفات المرتبطة بالأهداف على أساس هذا التقدير المبدئي والاختبارات المخططة. وبعدما يتوصل المراجع إلى إجراءات المراجعة لكل هدف، يتم دمج الإجراءات في برنامج للمراجعة يمكن تنفيذه على نحو كفء. فهذه المنهجية هي المنهجية نفسها التي سبق ذكرها في دورة الإيرادات والمتحصلات.

رابعاً: اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في دورة المشتريات والمدفوعات:

يمكن لمراجع الحسابات أن يخفض وقت المراجعة إذا تمكن المراجع من تخفيض الاختبارات التفصيلية للحسابات باستخدام اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات للتحقق من فعالية الرقابة الداخلية فيما يتعلق بعمليات المشتريات والمصاريف والمدفوعات النقدية. وانطلاقاً من ذلك تحتل تلك الاختبارات اهتماماً كبير في تلك الدورة ولاسيما إذا توافر لدى الشركة رقابة داخلية فعالة. وتقسم اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في دورة المشتريات والمدفوعات إلى قسمين رئيسيين:

أ: اختبارات لعمليات المشتريات وتشتمل على ثلاث وظائف وهي:

تشغيل أوامر الشراء، استلام البضائع والخدمات، الاعتراف بالالتزامات.

ب: اختبارات المدفوعات وتتعلق بوظيفة وتسجيل المدفوعات النقدية.

وكإطار لتصميم اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية لعمليات المشتريات والمدفوعات يقوم المراجع بمجموعة من الخطوات تتمثل بما يلي:

1ـ خطر الرقابة:

إن المراجع مطالب على الأقل بتفهم الرقابة في الوحدة الاقتصادية بما يكفيه لتخطيط المراجعة الجوهرية. وإن هذا التفهم يستخدم لتحديد نماذج التضليل التي يمكن أن تحدث وخطر حدوثها، ومن ثم تصميم الاختبارات الجوهرية. ويتم الحصول على هذا التفهم أو تحديثه عن طريق أخذ الخبرة السابقة في الوحدة الاقتصادية محل المراجعة، ومراجعة نتائج العام الماضي، ومقابلة موظفي العميل، وملاحظة الموظفين في أثناء قيامهم بعملهم، ومراجعة توصيف السياسات والإجراءات الرقابية التي يمارسها العميل والتقصي عن المستندات والسجلات. وإن هذه الإجراءات تكشف عادة عن المعلومات الخاصة بالدورات وأرصدة الحسابات.

وبالإضافة إلى المعلومات حول البيئة الرقابية العامة، وكيفية قيام العاملين بواجباتهم (سواء يدوياً أم بوساطة الحاسوب)، وكيفية تشغيل البيانات المحاسبية، والصفات العامة للرقابة، فإن على المراجع أن يأخذ النماذج التالية من المعلومات في الحسبان لأنها ترتبط بدورة المشتريات.

ـ كمية، قيمة، نوع المشتريات، عدد الموردين الذين يشتري منهم المشروع تحت المراجعة.

ـ تدفق دورة المشتريات خلال النظام المحاسبي.

وعلى المراجع أن يحصل على فهم لإجراءات الرقابة المطبقة على أوامر الشراء وتقارير الاستلام والفواتير والتسديد الفعلي للنقدية. وإلى أي مدى هناك فصل بين الأشخاص الذين ينجزون هذه الإجراءات، و بناء على هذه المعلومات كافة يحدد المراجع ما إذا كانت الرقابة بسياساتها وإجراءاتها بالنسبة لعمليات محددة قد صممت بشكل مناسب وقد نفذ تصميمها بالفعل، وإلى أي مدى يمكن لهذه الرقابة أن تحمي المشروع من التضليل.

ثم يأخذ المراجع في الحسبان ما إذا كان عليه أن يأخذ أدلة إضافية حول فعالية سياسات وإجراءات الرقابة كأساس لتقويم خطر الرقابة، وما إذا كانت هذه الأدلة متاحة وأسلوب الحصول عليها. وإذا كان الحال كذلك سوف ينجز المراجع اختبارات إضافية حول أهداف المراجعة المحددة وهي بصورة عامة: الكمال، الدقة، الوجود والحدوث، للالتزامات القابلة للدفع والمشتريات.

ويمكن تبسيط مراحل تقويم خطر الرقابة على النحو التالي:

- إمعان النظر في طلبات التزود بالبضائع أو الخدمات أو الأصول الثابتة.
- توقيع هذه الطلبات من أصحاب الصلاحية.
- اختيار الموردين.
- الحصول على معلومات على الأسعار والمواصفات الأخرى.
- الشراء والتثبيت.
- الفحص والاستلام وقبول الأصول الثابتة.
- مسك السجلات المساعدة الخاصة بالمخزون والأصول الثابتة.
- المحاسبة عن الالتزامات القابلة للدفع.
- المحاسبة عن المصروفات النقدية.
- المحاسبة عن الخصميات النقدية، والبضائع المرتدة والتسويات الأخرى.

ومن الملاحظ أن جزءاً من هذه العمليات لا يتطلب قيوداً محاسبية رسمية في السجلات المحاسبية مع أنه يبقي جزءاً من تدفق العمليات المحاسبية، مما يجعل اعتماد المراجع على مفهوم الرقابة الداخلية الشامل ضرورة لا غنى عنها في جانب من العمليات المالية، وإن المراجعين على عكس المحاسبين معنيون بتدفقات العمليات كافة، وليسوا مقيدين بالسجلات المحاسبية فقط.

ويجب أن يدرك المراجعون خطر غرقهم بالتفاصيل، دون التركيز على موضوع

اهتمامهم الرئيسي، وهو التضليل في القوائم المالية، ويمكن لهذا الخطر أن يزول إذا تفهم المراجعون وضع العمل من وجهة نظر الإدارة. وفي مجال دورة المشتريات فإن معرفة نشاطات التسويق والإدارة والشراء وإجراءات المصروفات وإجراءات حيازة الأصول الثابتة، تمثل عناصر لا غنى عنها:

أ: الإنتاج والتسويق:

إن مجالات الشراء والمخزون وتكلفة المبيعات ذات علاقة وثيقة بوظيفة التسويق، فيجب على المراجعين أن يألفوا منتجات العميل؛ فمن المهم بالنسبة لهم أن يعلموا ما إذا كانت المنتجات تنتج أو تشترى جاهزة، هل هي سريعة العطب، وإذا ما كانت منتجة بموجب نظام أوامر التشغيل، أو بعمليات مستمرة، وهل تنتج بناءً على عقود فقط، أو للتخزين، أو في مشروع غير صناعي أصلاً، فيما إذا كان هناك أي مخزون مادي على الإطلاق، إن حجم أوامر البيع وتكرارها يمكن أن يعد جزءاً من هذا التآلف مع منتجات المشروع.

عند المواءمة بين خط التسويق والإنتاج والشراء، فإن معرفة الإنتاج والتسويق يقود إلى معرفة تركيب المشتريات. وإن المشتريات المشتراة فقط من عدد من الموردين تثير إجراءات مراجعة مختلفة عن حالة تعدد الموردين وتبعثر المشتريات، ولاشك في أن المعرفة بنماذج المشتريات تؤيد تركيز المراجعين على العناصر ذات الأهمية الأكبر من حيث التكلفة. وإن وجود نظام للمشتريات مبرمج على الحاسوب يؤدي إلى إنتاج أوامر شراء بشكل أتوماتيكي ويؤدي إلى التأثير في برنامج المراجعة.

إن المعرفة العامة بمنتجات المشروع وموردية وعملائه الرئيسين يمكن المراجعين من تمييز عناصر التكلفة الرئيسية في المخزون وتكلفة المبيعات. إذ تختلف نظرة المراجع بحسب طبيعة هيكل تكلفة منتجات المشروع، التي قد تكون نفقات التوزيع والإعلان تمثل أكثرها أهمية، أو قد تكون تكلفة المستلزمات السلعية هي الأهم، وعلى العكس قد

تكون الأجور هي الأهم. ولا تقل معرفة تشكيلة منتجات المشروع أهمية عن هيكل تكلفتها. وعلى المراجعين أن يصبحوا على معرفة بعمليات الشحن والاستلام التي يتبعها المشروع؛ إذ إن عمليات الاستلام ذات أهمية بالغة لأنها تقدم الخندق الأول للرقابة على المخزون السلعي من حيث الكمية والقيمة. وإن ملاحظة عمليات الشحن والبيع تزود المراجعين بمعلومات لا غنى عنها بالنسبة للبيع لدى الوكلاء أو تخزين البضائع بمخازن عامة، ولاشك أن الرحلة التي يقوم بها المراجع على مخازن المشروع تساعده لاحقاً على التخطيط للجرد الفعلي للمخزون في الوقت المناسب.

ب: المشتريات والمصروفات:

من المفيد أن يعلم المراجع؛ من خلال الخريطة التنظيمية، إذا كانت وظائف الحيازة والمصروفات متمركزة في مستويات عليا، أو أنها موزعة في مراكز مسؤولية متعددة. ومن الهام معرفة مستوى التنسيق بين وظيفة الشراء ووظيفة المصروفات. ومن المعروف أن بعض الشركات تركز صلاحية خلق الالتزامات من خلال دائرة الرقابة على المشتريات، في حين تسمح شركات أخرى ببعثرة هذه الوظيفة بين مديرين متعددين، فقد تعطي صلاحية التعاقد على الإعلان لمدير المبيعات دون دائرة المشتريات.

إن نظام المحاسبة للمصروفات يحظى باهتمام كبير من قبل المراجعين، فإن النظام الذي يؤمن مدفوعات شهرية للموردين يحتاج إلى إجراءات مراجعة أكثر حذراً، من تلك النظم التي تقوم على تسديد أوامر الشراء المختلفة بتاريخ استحقاق كل أمر على حدة. وبصورة عامة فإن المراجعين يهتمون في النظم المختلفة وبقيم المشتريات وبتدفق العمليات في دوائر المشروع المختلفة. وإن معرفة الظروف الاقتصادية العامة أو الخاصة بالمشروع والصناعة التي ينتمي إليها تقدم فائدة كبيرة للمراجع، كتغيرات الأسعار وظروف العمل (بالنسبة للعميل أو الموردين) وبزيادة أسعار السوق، وما يؤدي إليه ذلك من زيادة الاستثمارات في المخزون، أو ضعف دورة المخزون السلعي التي قد تتأثر

بالكساد العام أو بظروف الصناعة الخاصة، أو بالتقادم الفني للمخزون الناتج عن أذواق المستهلكين أو طبيعة السلع المنتجة، وأثر ذلك في النهاية في برنامج المراجع وفي طريقة التسعير (التكلفة أو السوق) وعلاقات التسويق بين الشركة أو الشركات القابضة عليها أو التابعة لها وغير ذلك من المعلومات الهامة التي تقدم للمراجع فائدة كبيرة.

2ـ تدفق العمليات وعناصر الرقابة:

إن الهدف الأول لهذه المرحلة هو تحديد نقاط القوة التي يمكن الاعتماد عليها، ونقاط الضعف التي تتطلب توسيع إجراءات المراجعة. ومن أجل إنجاز هذه المرحلة يجب على المراجع أن يكون ملماً بالإجراءات العامة والمستندات الهامة والرقابة المناسبة. وفي هذا الجزء يكون من الملائم وصف الرقابة التي يجريها المشروع عن طريق خرائط التدفقات.

وغنيٌّ عن البيان أن فهم تدفق العمليات في دورة الحيازة والمصروفات يتم الحصول عليه عن طريق المقابلات أو الملاحظات المباشرة أو عن طريق عينة من المستندات التي يجمعها المراجع، الذي يمكنه على سبيل المثال أن يعبر إلى نظام المصروفات النقدية، ويجمع عينة من المستندات ونماذج الرقابة، ثم يسأل الموظفين والعمال عن الواجبات التي يقومون فيها، ويلاحظ مباشرة إجراءات رقابية كترقيم المستندات بشكل متتابع، وفصل الواجبات بين الموظفين المختصين بمسك السجلات المحاسبية، أو إعداد الوثائق واعتمادها بعد الدفع وتتابع الملفات الخاصة بتلك المستندات. وسنعرض في الصفحات التالية عناصر الرقابة العامة في هذه الدورة من خلال العمليات التالية: المشتريات، المخزون، الأصول الثابتة، المصروفات النقدية، والحسابات الدائنة وأوراق الدفع، عن طريق تقديم خرائط تدفقات وتدعيمها بأسئلة تكمل الصورة التي يجب على المراجع الحصول عليها، وذلك من خلال تسلسل مفترض للعمليات، بحيث يؤدي اختلاف هذا التسلسل من الناحية العملية، إلى تعديل قائمة الأسئلة وخريطة

التدفقات.

أ: إجراءات الشراء:

ويبدو في هذه الخريطة أن دائرة الخزن هي المسؤولة عن إعداد طلب الشراء عند وصول المادة المخزونة إلى الحد الأدنى، أما إذا كانت جهات أخرى مسؤولة عن إعداد هذا الطلب كإدارة الإنتاج، أو عن طريق إدارة المبيعات التي تعد طلب الشراء لتأمين المبيعات المتعاقد عليها، أو عن طريق إدارة الحاسوب فإن ذلك يترك أثره في خريطة التدفقات.

وإذا كان الطلب يتعلق بشراء أصول ثابتة فإنه يعد بمثابة موافقة على الشراء من أجل إعداد أمر الشراء، الذي يعد من قبل مسؤول الشراء المتميز عن الإدارة صاحبة الصلاحية بالموافقة على الشراء.

وفيما يلي مثال عن تدفق عمليات لدورة الشراء لشركة تعتمد على قسم المخازن في تحريك عملية الشراء:

1ـ قسم المخازن: لدى وصول بعض الأصناف إلى حد إعادة الطلب يقوم قسم المخازن بإعداد طلب الشراء على ثلاث نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل لقسم المشتريات لإعداد أمر الشراء.

النسخة 2 ترسل لقسم الحسابات.

النسخة 3 تبقى أرومة في قسم المخازن.

2ـ قسم المشتريات: الذي تسلم طلب الشراء النسخة 1 يحصل على عروض أسعار من الموردين ويدرسها ويعد أمر الشراء على خمس نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل للمورد.

النسخة 2 ترسل للمخازن للتأكد من أن الأمر يطابق الطلب.

النسخة 3 ترسل لقسم الاستلام.

النسخة 4 ترسل للحسابات.

النسخة 5 تبقى أرومة في قسم الشراء.

3ـ المورد: يرسل المورد البضائع مع الفاتورة على نسختين، يستلم قسم الاستلام البضائع، أما الفاتورة فترسل لقسم المشتريات.

4ـ قسم الاستلام (أو لجنة): الذي تسلم أمر الشراء النسخة 3 يقوم باستلام البضائع وعدها والتأكد من سلامتها ومطابقتها لأمر الشراء، يعد تقرير الاستلام على أربع نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل للمخازن مع البضائع.

النسخة 2 ترسل لقسم المشتريات للمطابقة مع فواتير المشتريات.

النسخة 3 ترسل للحسابات.

النسخة 4 تبقى أرومة في قسم الاستلام.

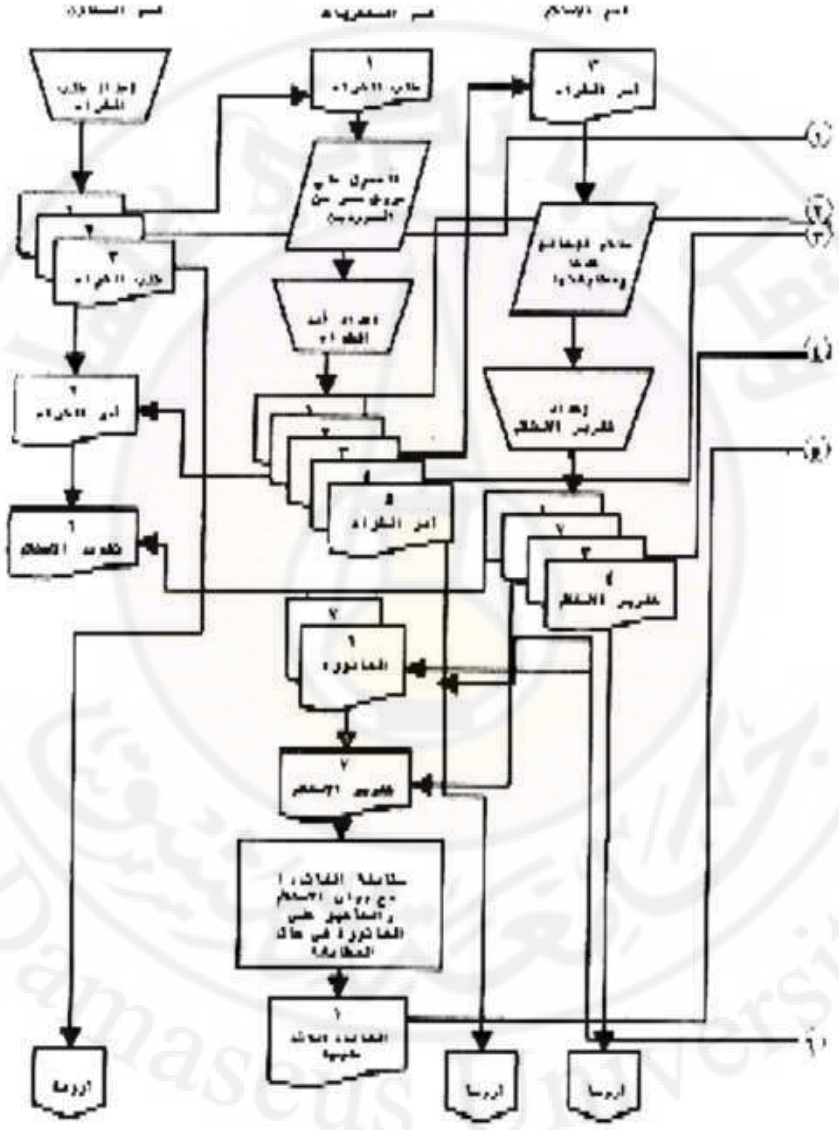
5ـ قسم المشتريات: الذي تسلم طلب الشراء والفواتير والنسخة 2 من تقرير الاستلام، يطابق تقرير الاستلام مع الفاتورة ويؤشر على الفاتورة ويرسلها للحسابات في حال المطابقة.

6ـ قسم المخازن: الذي تسلم البضائع مع تقرير الاستلام وأمر الشراء يطابق بينها ويثبت الإدخالات على بطاقات المخزن.

7ـ قسم الحسابات:

أ: قسم محاسبة المواد: الذي تسلم النسخة 2 من طلب الشراء والنسخة 4 من أمر الشراء والنسخة 3 من تقرير الاستلام ونسخة من الفاتورة مؤشر عليها من دائرة المشتريات يسجل على البطاقات المختصة ويعد ملخصا بالمشتريات على نسختين ترسل النسخة 1 إلى ماسك حسابات الذمم الدائنة والنسخة 2 تبقى أرومة ويرسل الفاتورة إلى ماسك حسابات الموردين.





ب: ماسك حسابات الذمم الدائنة الإجمالية: بعد أن تسلم ملخص المشتريات تسجل عملية الشراء في حسابات الذمم الإجمالية، كما يقوم بمطابقة دورية مع حسابات الموردين الفرعية.

ج: ماسك حسابات الموردين: بعد أن تسلم فاتورة الشراء تسجل عملية الشراء في حسابات المورد، وبعد إذن السداد.

وهكذا يمكن للحسابات أن تضع يدها في أي وقت على الفاتورة غير المعززة بتقارير الاستلام، أو على تقارير الاستلام غير المرتبطة بالفاتورة، وأوامر الشراء غير المرتبطة مع تقارير الاستلام أو أوامر البيع، مما يجعل الحسابات تتساءل عن السبب ولا تقوم بالتسجيل إلا بعد اكتمال هذه الوثائق بعضها مع بعض.

وفي نهاية العام تمثل هذه الملفات غير المكتملة أداة هامة يستخدمها المراجع للتحقق من قطع الحسابات، إذ تشكل أوامر الشراء وأوامر البيع غير المعززة بتقرير الاستلام بضاعة في الطريق، وإن إدخالها مع المشتريات يستوجب إدراجها مع بضاعة آخر المدة؛ إلا أن تريث الحسابات في إدخالها في السجلات بانتظار وصول تقرير الاستلام، يجعل مثل هذه العمليات بعيدة التأثير عن المركز المالي ونتائج الدورة. وفي الوقت نفسه فإن وجود تقرير استلام مع عدم تعزيزه بأمر البيع وأمر الشراء أو أحدهما دليل على وصول البضاعة وجردها وعدم تسجيلها في جانب الالتزامات في الميزانية وعدم إضافتها إلى المشتريات مما يؤثر في الربح الدوري وعندما يتم ربط هذه الوثائق الثلاث مع بعضها بعضاً فإن سند القيد يدخل في السجلات أصولاً. وتستخدم النسخة الأولى من تقرير الاستلام لتحديث سجلات المخزون سواء أكان ذلك في الأستاذ العام أم في بطاقات محاسبة المواد والمنتجات التي تمثل أستاذاً مساعداً للرقابة على المخزون.

ويلاحظ أن نظام الشراء يجعل حيازة المخزون منفصلة عن صلاحية إقرار العمليات والموافقة عليها، وكلتاهما منفصلة عن إمساك السجلات المحاسبية. ونعرض

فيما يلي قائمة أسئلة نموذجية متعلقة بنظام المشتريات، بحيث تعطي الإجابة عن هـذه الأسئلة للمراجع فهماً أعمق لنظام الرقابة الداخلية يمكنه من تحديد نقاط القوة والضعف في هذا النظام. وفي حال برمجة نظام المشتريات على الحاسوب فإن البيانـات المتعلقـة بطلبات الشراء وأوامر الشراء وأوامر البيع وتقارير الاستلام تحول إلى وسائل تقرأ مـن قبل الجهاز عند استلامها من الحسابات ويوجد الملف الخاص بها على شريط ممغنط أو (ديسك) في الغالب.

قائمة الأسئلة المتعلقة بنظام الشراء والاستلام:

1ـ هل يتطابق رصيد الأستاذ المساعد للموردين وأوراق الدفع مـع رصـيد الأستاذ العام؟

2ـ هل يجري ضبط الكشف الشهري المرسل من المـوردين مـع الأرصـدة الممسوكة في الحسابات أو مع المستندات غير المسددة؟

3ـ هل تستقل دائرة الشراء عن دائرة الحسابات وعن دائرة الاستلام ودائـرة الشحن؟

4ـ هل تتم كامل المشتريات بناءً على طلبات شراء؟

5ـ هل تتم المشتريات سواء أكانت للنفقات أم للمخزون من خـلال دائـرة الشراء؟

6ـ هل أوامر الشراء مرقمة وخاضعة للرقابة؟

7ـ هل يجري استلام عروض متنافسة من أجل شراء مواد معينة؟

8ـ هل تجري الموافقة على الأسعار من قبل مكتب مسؤول؟

9ـ هل تتم الموافقة على الكميات والأنواع المشتراة، من قبل لجنـة اسـتلام مستقلة عن الموظفين الذين قاموا بالشراء؟

10ـ هل هناك إجراءات للرقابة على تقارير الاستلام وهل هي مرقمة؟

11ـ هل يجري تحويل تقارير الاستلام (نسخ) إلى الجهات المسؤولة عن: حيازة المخزون، ودائرة الشراء، والحسابات؟

12ـ هل تعلم الحسابات (دائرة حسابات الموردين وأوراق الدفع) عن البضاعة المردودة للموردين؟

13ـ هل تجري مقابلة البضاعة الموردة مع إجراءات دائرة الشحن؟

14ـ هل تراجع أوامر البيع غير المستكملة مع تقارير الاستلام؟

15ـ هل يجري التقصي عن أسباب وجود تقارير استلام دون المستندات الأخرى؟

16ـ هل يجري تسجيل أوامر البيع الواردة من الموردين فوراً بعد الاستلام؟

17ـ هل تطابق أوامر البيع الواردة عن طريق دائرة الشراء مع أوامر الشراء وتقارير الاستلام؟

18ـ هل هناك نظام فعال لتسجيل التسليمات المؤقتة على أساس أوامر الشراء؟

19ـ هل تتم الموافقة على أوامر البيع (الفواتير) قبل دفعها من قبل مكتب مستقل؟

20ـ هل يجري التحقق من أوامر البيع عن طريق مطابقتها من حيث الكمية والسعر والقيمة والمواصفات مع أوامر الشراء وتقارير الاستلام؟

21ـ هل يجري تسجيل المشتريات النقدية في الحسابات الدائنة قبل دفعها؟

22ـ هل يجري تشغيل نظام المشتريات والاستلام على الحاسوب؟ وإذا كان الحال كذلك ما هي الأسئلة التي تقترح إضافتها؟

ب: إجراءات الرقابة على المدفوعات النقدية:

تتمركز وظيفة الشراء بيد دائرة موحدة في كثير من الحالات. سواء أكان هذا الشراء يتعلق بشراء المواد الأولية أم الأصول الثابتة أم الإيجار أم الإعلان، وهذا ما يسهل

إجراءات الرقابة الداخلية، وإن كنا نجد في بعض الأحيان وظيفة الشراء مبعثرة بيد عدد من الدوائر والأشخاص، مما قد يبسط إجراءات تأمين طلبات المشروع لكنه يعثر إجراءات الرقابة في الوقت نفسه.

نعرض نموذجاً عن إجراءات الصرف الخاصة بتسديد الذمم الدائنة مقابل مشتريات مواد أو خدمات مختلفة:

1ـ قسم حسابات فرعي الذمم:

بعد أن تسلم مرفقات الشراء (طلب الشراء ـ أمر الشراء ـ تقرير الاستلام ـ الفاتورة) يعد إذن السداد للمورد الذي استحق دينه على نسختين.

النسخة 1 ترسل لقسم الصرفيات النقدية.

النسخة 2 تبقى أرومة.

2ـ قسم الصرفيات النقدية:

بعد أن تسلم إذن السداد ومرفقات الشراء (طلب الشراء ـ أمر الشراء ـ تقرير الاستلام ـ الفاتورة) يعد بناء عليه الشيك اللازم لأمر المورد وكذلك يعد أمر صرف على ثلاث نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 و2 لحسابات المصارف.

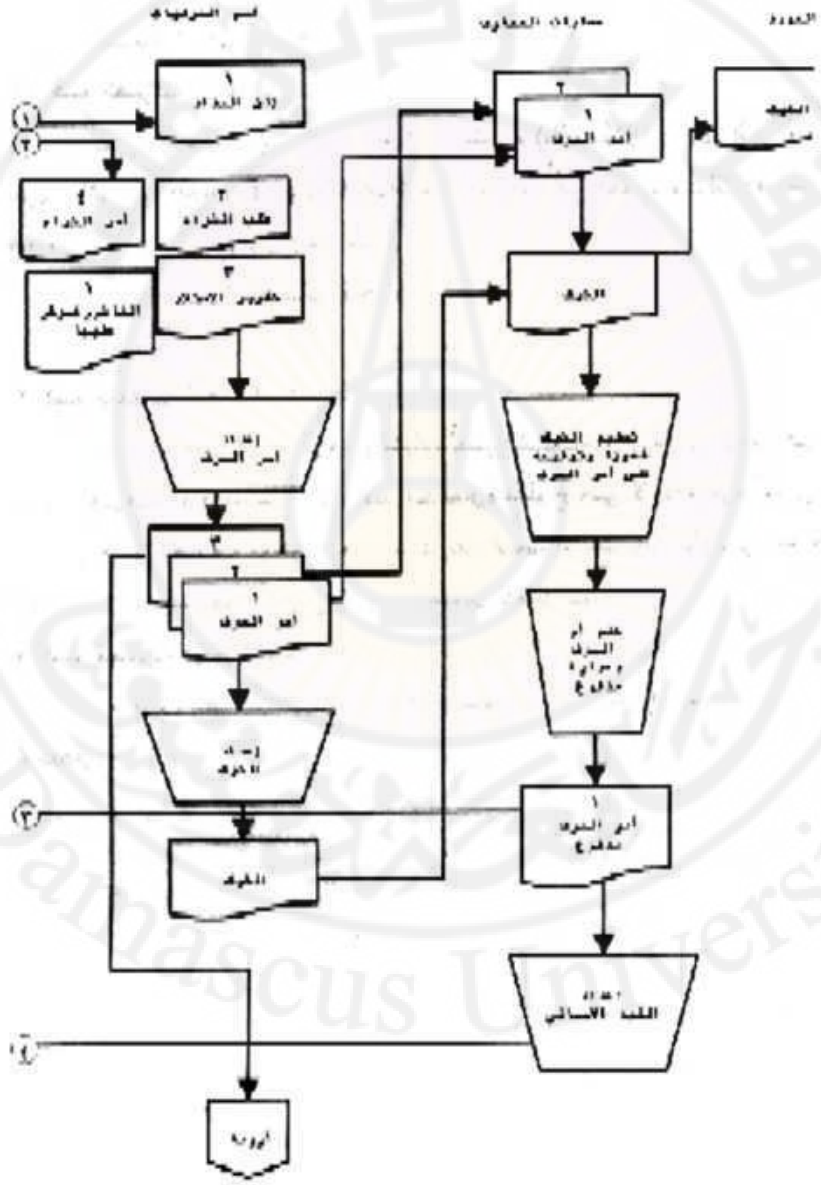
النسخة 3 تبقى أرومة.

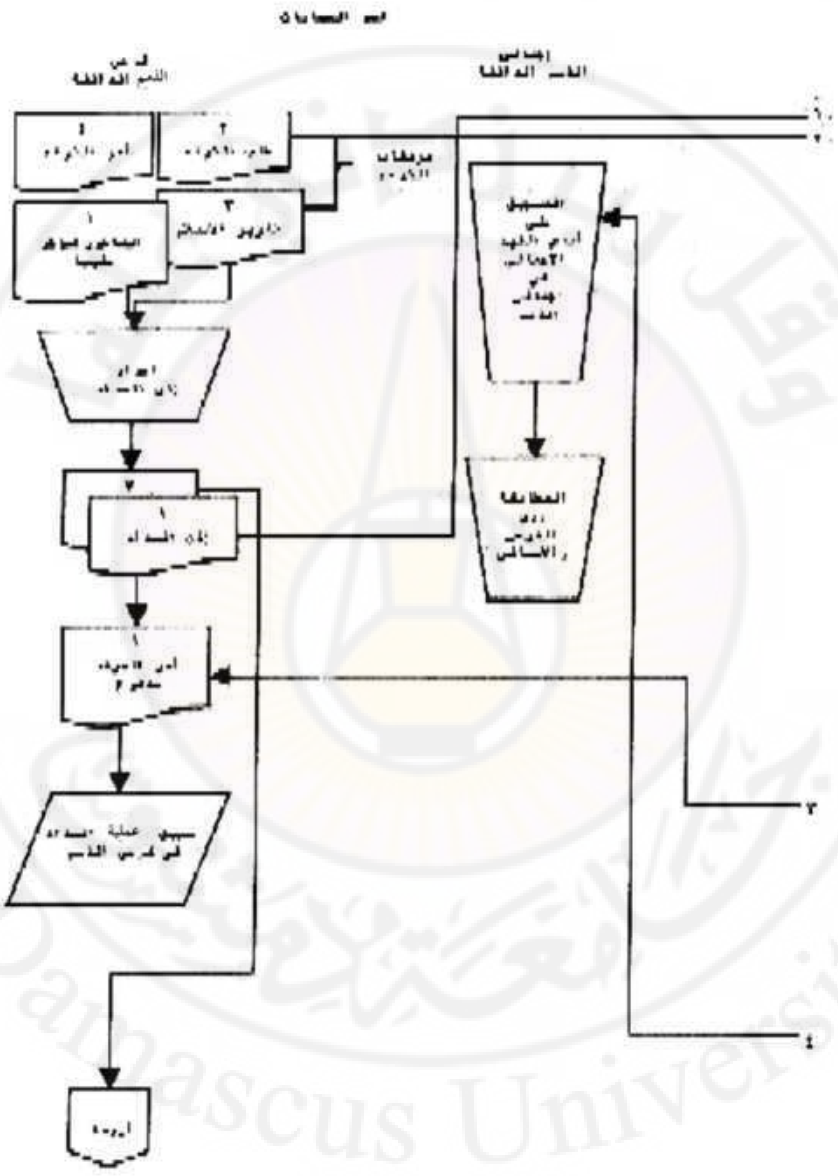
3ـ قسم حسابات المصارف:

بعد تسجيل أمر الصرف والشيك، يسلم الشيك للمورد بعد أن يوقعه على أمر الصرف، ثم يختم على أمر الصرف عبارة مدفوع حتى لا يدفع مرة أخرى. يرسل أمر الصرف المدفوع لحسابات فرعي الذمم، ثم يعد القيد الإجمالي لعملية السداد الذي يستعمله قسم إجمالي الذمم في تسجيل عملية السداد.

4ـ قسم حسابات فرعي الذمم:

بعد أن تسلم أمر الصرف المدفوع تسجل عملية السداد في حساب المورد المختص.





ومن الملاحظ في نظام المدفوعات (المصروفات) النقدية أن وظيفة الإقرار ووظيفة حيازة النقدية ووظيفة التسجيل في السجلات المحاسبية، تنجز في دوائر مختلفة.

لجأت شركات كثيرة إلى برمجة مصروفاتها المعتادة على الحاسوب. مما يؤدي إلى ترجمة بيانات أمر الصرف إلى الأشرطة الممغنطة أو الديسكات. حيث تتم يومياً مراجعة ملف الحسابات واجبة الدفع وإزالة أوامر الصرف المدفوعة منها، أما الشيكات فتقطع على الجهاز وتوقع. ومن المعروف أن الرقابة الداخلية في مثل هذا النظام تأخذ مكانها قبل إدخال المعلومات إلى الحاسوب.

نبين فيما يلي قائمة أسئلة لتعميق استيعاب المراجع لنظام الرقابة الداخلية لنظام الصرفيات النقدية:

أولاً: إن العمليات المسجلة صحيحة وموثقة:

1ـ هل تمَّ توقيع جميع المدفوعات النقدية (عدا المصروفات النثرية) بشيكات؟

2ـ هل يمنع توقيع الشيكات بهدف تحويل الشيكات إلى نقدية؟

3ـ هل يمنع توقيع الشيكات على بياض؟

4ـ هل تؤشر الشيكات الباطلة بعبارة باطل أو لاغٍ وتبقى جاهزة للتدقيق؟

5ـ هل يراجع أمر الصرف والوثائق المؤيدة له من قبل موقع الشيك؟

6ـ هل تختم أوامر الصرف والمستندات المؤيدة لها بعبارة مدفوع للتأكد من عدم تكرار استخدامها؟

7ـ هل ترسل الشيكات مباشرة من التوقيع إلى أصحاب العلاقة، أم تعود للحسابات لترسل من هناك؟

ثانياً: كل العمليات الشرعية سجلت ولم يحذف منها شيء:

1ـ هل ترقم الشيكات مسبقاً وتبقى خاضعة للرقابة؟

2ـ هل يراجع تتابع الأرقام عند القيام بعمليات تسوية حساب المصرف؟

ثالثاً: تم إقرار العمليات طبقاً لسياسة الشركة:

1ـ هل تتطلب الشيكات توقيع شخصين؟

2ـ هل لموقعي الشيك أي علاقة بتسوية حساب المصرف أو بالسجلات المحاسبية الأخرى، أو استلام النقدية؟

رابعاً: إن القيم النقدية للعمليات حسبت بشكل صحيح:

1ـ هل تتم تسوية حساب البنك من قبل أشخاص لا علاقة لهم بحيازة النقدية أو مسك الدفاتر؟

خامساً: لقد تم تصنيف العمليات بشكل مناسب:

1ـ هل هناك دليل حسابات وموافقة من قبل موظف مختص لتحديد توزيع أعباء أوامر البيع على حسابات الأستاذ العام؟

2ـ هل يجري تدقيق أعباء أوامر البيع دورياً؟

3ـ هل تسحب الشيكات الخاصة بالرواتب والأجور وتوزيعات الأرباح على حساب خاص؟ وهل تسجل مثل هذه الشيكات على أساس نظام السلف؟

سادساً: إن محاسبة العمليات كاملة وهي في الفترة المناسبة:

ـ هل تدخل المصروفات النقدية في سجل الشيكات ويومية أوامر الصرف في تاريخ التوقيع والإرسال نفسه؟

ج: إجراءات الرقابة في قسم حسابات أوراق الدفع والموردون:

تعتمد الرقابة الداخلية على العناية المركزة بإقرار المستندات، ومسك السجلات، ومسؤولية الحيازة المصممة لمعالجة العمليات كثيرة التعدد في هذا المجال.

ويعتمد الاستقصاء إلى حد بعيد على تحليل الرقابة الداخلية، مما يجعل خرائط التدفقات أكثر فائدة وحتى إذا لم تكن العناية بنظام الرقابة الداخلية كافية، فإن فريق المعالجة يهتم بتوافر العناصر الرقابية التالية:

ـــ الخطة التنظيمية التي تركز مسؤولية عالية المستوى لتدقيق العمليات المالية الرئيسية وإجازتها.

ـــ نظام تشغيل البيانات المحاسبية المستقل عن التدقيق والإجازة.

ـــ نظام التدقيق والضبط المحاسبي لكشف الأخطاء في مرحلة تشغيل البيانات.

ويلاحظ أن الخريطة السابقة تتضمن مظاهر للشراء تعود للشراء والحسابات الدائنة والمدفوعات النقدية، وتجمع جزءاً منها بين عناصر نظام المشتريات ونظام المدفوعات. على أن الصفة الغالبة هي الفصل بين السماح بالعمل أو إجازته والمسؤولية عن تسجيله بالسجلات المحاسبية. وإن مستندات السماح تعد على عدة نسخ وتمر عبر دوائر متعددة كما في حالة الشراء النقدي، ومن جهة ثانية ففي حالة القروض فإن الإجراءات أقل شكلية وليست معيارية.

ويمكن إضافة قائمة الاستقصاء التالية لإيضاح الصورة أمام المراجع:

1ـــ هل يعتمد الاستعراض المباشر من قبل المديرين؟ المدير المالي؟

2ـــ هل يطلب توقيعين أو أكثر على أوراق الدفع؟

3ـــ هل تحفظ أوراق الدفع المسددة لدى شخص غير مخول بالتوقيع على أوراق الدفع أو الشيكات؟

4ـــ هل يتم شطب أوراق الدفع المسددة أم تختم بعبارة مدفوع وتصنف؟

5ـــ هل تتم المطابقة الشهرية بين أرصدة حسابات الموردين والدائنين الآخرين في السجلات المساعدة والأستاذ العام؟ وهل تتم المطابقة مع أوامر الصرف في الوقت نفسه؟

6ـــ هل تقارن كشوف البنوك والموردين مع السجلات؟

7ـــ هل تجرى تسويات محاسبية نتيجة هذه المقارنة؟ وممن تعتمد هذه التسويات؟

3ـــ تقويم دور الرقابة على المشتريات:

يتم التحقق من مظاهر الرقابة في الغالب عن طريق فريق المراجعة، ليقوم مدير

المراجعة بتقويم أوراق العمل من أجل تحديد درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، عن طريق تقرير أي النظم في عمليات الحيازة والنفقات تتضمن عناصر قـــوة كافيـــة للاعتماد عليها، وكذلك تقويم نقاط الضعف وتأثيرها الكلي في القوائم المالية وما هي الإجراءات المناسبة التي يجب تحديدها من أجل جمع أدلة الإثبات للتأكد المنطقي بـــأن الأخطاء الهامة لم تحدث.

وعلى مدير المراجعة أن يقوم كل نظام بشكل مستقل (المشتريات، المصروفات، والمدفوعات النقدية) فمثلاً الرقابة على إجراءات الشراء يمكن أن تقوم على أنها ممتازة. بينما تقوم الرقابة على المصروفات النقدية على أنها جيدة، بينما تقوم الرقابة على أوراق الدفع على أنها ضعيفة.

ويمكننا ربط أهداف المراجعة المتعلقة بالعمليات بالرقابات المطلوبة وبالاختبارات الأساسية للعمليات المالية من خلال الجدول التالي:

ملخص لأهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية للمشتريات وللمدفوعات النقدية

هدف المراجعة المرتبط بالعمليات المالية	نوع الرقابة الرئيسي	اختبار الرقابة المتعارف عليه	الاختبارات الأساسية للعمليات المالية
1ـ هدف الوجود: أ: المشتريات تم تسجيل عمليات الشراء للبضائع والخدمات التي يتم استلامها بما يتفق مع مصالح الشركة	ـ وجود طلب شراء، أمر الشراء، تقرير الاستلام، فاتورة المورد ضمن مجموعة الإيصالات – فحص ـ عمليات المشتريات عند المستوى الملائم	ـ فحص المستندات في حدمة الإيصالات للتعرف على مدى وجودها ـ فحص ما يشير إلى وجود الموافقة	ـ فحص يومية المشتريات، الأستاذ العام، والملف الرئيسي للدائنين بشأن القيم الكبيرة وغير العادية ـ فحص المستندات الأساسية لتحديد مدى المنطقية والصحة (فاتورة المورد + تقارير الاستلام، أوامر الشراء + طلبات

	ـ إلغاء المستندات لمنع إعادة استخدامها ـ إجراء تحقق داخلي لكل من فاتورة المورد، تقارير الاستلام، أوامر الشراء وطلبات الشراء	ـ فحص ما يشير إلى وجود الإلغاء ـ فحص ما يشير إلى وجود التحقق الداخلي	الشراء) ـ تتبع عمليات المشتريات الخاصة بالمخزون إلى الملف الرئيسي للمخزون ـ فحص الأصول الثابتة التي تم اقتنائها
ب: المدفوعات النقدية تم تسجيل المدفوعات النقدية للبضائع والخدمات التي تم استلامها فعلاً	ـ الفصل الملائم في الواجبات بين التعامل في أرصدة الدائنين ومسؤولية توقيع الشيكات ـ فحص المستندات الداعمة قبل التوقيع على الشيكات من قبل شخص مرخص له ذلك	ـ المناقشة مع الأفراد وملاحظة الأنشطة ـ المناقشة مع الأفراد وملاحظة الأنشطة	ـ فحص يومية المدفوعات النقدية، الأستاذ العام، الملف الرئيسي للدائنين ـ تتبع الشيك الملغى إلى القيود المرتبطة في يومية المشتريات وفحص اسم من سيتم الدفع إليه والقيم التي سيتم دفعها
	ـ الموافقة على الدفع وفقاً للمستندات الداعمة في الوقت الذي يتم فيه توقيع الشيكات	ـ فحص ما يشير إلى وجود الموافقة	ـ فحص الشيك الملغى للتعرف على التوقيع المرخص له، التظهير الملائم، والإلغاء من قبل البنك ـ فحص المستندات الداعمة كجزء من اختبارات عمليات المشتريات
2ـ هدف الاكتمال: أ: المشتريات: تم تسجيل كل العمليات الفعلية	ـ الترقيم المسبق والمحاسبة عن أوامر الشراء ـ الترقيم المسبق والمحاسبة عن تقارير الاستلام	ـ المحاسبة عن تسلسل أوامر الشراء ـ المحاسبة عن تسلسل تقارير الاستلام	ـ التتبع من ملف تقارير الاستلام إلى يومية المشتريات

	ـ الترقيم المسبق والمحاسبة عن مجموعة الإيصالات	ـ المحاسبة عن تسلسل مجموعة الإيصالات	ـ تتبع من ملف فواتير المدينين إلى يومية المشتريات
ب: المدفوعات النقدية: تم تسجيل العمليات المالية الفعلية للمدفوعات النقدية	ـ الترقيم المسبق والمحاسبة عن الشيكات ـ إعداد تسوية شهرية للبنك بواسطة شخص مستقل عن تسجيل المدفوعات النقدية	ـ المحاسبة عن تسلسل الشيكات ـ فحص تسوية البنك وملاحظة إعدادها	ـ تسوية المدفوعات النقدية مع المدفوعات في كشف البنك
3ـ الدقة: أ: المشتريات تم تسجيل المشتريات والخدمات بدقة	ـ التحقق الداخلي من العمليات الحسابية والقيم	ـ فحص ما يشير إلى وجود التحقق الداخلي	ـ مقارنة العمليات المالية المسجلة في يومية المشتريات مع فاتورة المورد، تقرير الاستلام والمستندات الداعمة
	ـ مقارنة الإجمالي لمجموعة من العمليات المالية مع التقارير للملخصات بالحاسب ـ الموافقة على المشتريات فيما يتعلق بالأسعار والخصم	ـ فحص ملف إجمالي مجموعة العمليات على توقيعات مسجل مراقبة البيانات، ومقارنة الإجماليات مع تقارير للملخصات ـ فحص ما يشير إلى الموافقة	ـ إعادة حساب الدقة الكتابية في فاتورة المورد بما في ذلك الخصم والشحن

ب: المدفوعات النقدية: تم تسجيل العمليات المالية للمدفوعات النقدية بشكل دقيق	ـ التحقق الداخلي من العمليات الحسابية والقيم ـ الإعداد الشهري لتسوية البنك بواسطة شخص مستقل	ـ فحص ما يشير إلى وجود التحقق الداخلي ـ فحص المستويات مع البنك وملاحظة إعدادها	ـ مقارنة الشيكات الملغاة مع يومية المشتريات والقيود في يومية المدفوعات ـ إعادة حساب الخصم ـ إعداد إثبات المدفوعات النقدية
4ـ التبويب: أ: المشتريات تم تبويب العمليات المالية للمشتريات بشكل مناسب	ـ وجود دليل حسابات ملائم ـ التحقق الداخلي من التبويب	ـ فحص كتيب الإجراءات ودليل الحسابات ـ فحص ما يشير إلى وجود التحقق الداخلي	ـ مقارنة التبويب مع دليل الحسابات من خلال الرجوع إلى فواتير الموردين
ب: المدفوعات النقدية: تم تبويب العمليات المالية للمدفوعات بشكل مناسب	ـ وجود دليل حسابات ملائم ـ التحقق الداخلي من التبويب	ـ فحص كتيب الإجراءات ودليل الحسابات ـ فحص ما يشير إلى وجود التحقق الداخلي	ـ مقارنة التبويب مع دليل الحسابات
5ـ التوقيت: أ: المشتريات: تم تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالمشتريات في التواريخ الصحيحة	ـ وجود إجراءات تتطلب تسجيل العمليات المالية بسرعة قدر الإمكان بعدما يتم استلام البضائع والخدمات ـ التحقق الداخلي	ـ فحص الإجراءات والتعليمات وملاحظة ما إذا كان هناك فواتير للموردين لم يتم تسجيلها ـ فحص ما يشير إلى وجود التحقق الداخلي	ـ مقارنة تواريخ تقارير الاستلام وفواتير الموردين مع التواريخ في يومية المشتريات
ب: المدفوعات النقدية: تم تسجيل العمليات المالية المتعلقة بالمدفوعات النقدية	ـ تتطلب الإجراءات أن يتم تسجيل العمليات المالية بسرعة قدر الإمكان بعد	ـ فحص الإجراءات وملاحظة ما إذا كان هناك شيكات لم يتم تسجيلها	ـ مقارنة التواريخ في الشيكات الملغاة مع يومية المدفوعات النقدية

في التواريخ الصحيحة	توقيع الشيك ـ التحقق الداخلي	ـ فحص ما يشير إلى وجود التحقق الداخلي	ـ مقارنة التواريخ في الشيكات الملغاة مع تاريخ إلغاء الشيك
6ـ الترحيل والتلخيص: أ: المشتريات تم إدراج العمليات المالية للمشتريات على نحو ملائم في الملفات الرئيسية للموردين والمخزون وتم تلخيصها بشكل ملائم	ـ التحقق الداخلي من محتويات الملف الرئيسي للموردين ـ مقارنة الملف الرئيسي للموردين وإجمالية ميزان المراجعة مع الرصيد بالأستاذ العام	ـ فحص ما يشير إلى وجود التحقق الداخلي ـ فحص التوقيعات على الحسابات بالأستاذ العام بما يشير إلى إجراء المقارنة	ـ اختبار الدقة الكتابية عن طريق جمع اليوميات وتتبع الترحيل إلى الأستاذ العام والملفات الرئيسية للموردين والمخزون
ب: المدفوعات النقدية: تم إدراج العمليات المالية للمدفوعات النقدية بشكل ملائم في الملف الرئيسي للموردين كما تم تلخيصها بشكل ملائم	ـ التحقق الداخلي لمحتويات الملف الرئيسي للموردين ـ مقارنة الملف الرئيسي للموردين وإجمالية ميزان المراجعة مع الرصيد بالأستاذ العام	ـ فحص ما يشير إلى وجود التحقق الداخلي ـ فحص التوقيعات على حسابات الأستاذ العام بما يوضح إتمام المقارنة	ـ اختبار الدقة الكتابية عن طريق جمع اليوميات وتتبع الترحيل إلى الأستاذ العام والملفات الرئيسي للموردين

4ـ إعادة تقويم الرقابة:

على مدير المراجعة أن يعيد تقويمه لنظم الرقابة الداخلية في ضوء نتائج مراجعة العمليات التي حصل عليها، فإذا دلت مراجعة العمليات على أخطاء أكثر (أي نقص في الاختبارات الأساسية) مما كان متوقعاً، فيجب تخفيض درجة فعالية النظام، والعكس صحيح بافتراض أن مدير المراجعة عد أن الرقابة الداخلية على سجلات المخزون الدائمة في نظام الشراء والبيع لذلك يجب أن تكون ممتازة. وبعد إجراءات مراجعة العينات المختارة المتعلقة بالترحيل على هذه السجلات فإن معدل الخطأ كان 2% فقط مع خطر أقل مقداره 5%. فإن الاعتماد على هذه الدرجة من المطابقة يجعل مدير المراجعة يوافق على أن التقدير كان مقبولاً وأن الاختبارات الأولية كانت معقولة. وإذا افترضنا أنه بنتيجة مطابقة العينة كانت نتيجة الترحيل تتضمن 10% أخطاء، وإن الخطر المقبول كان 5%، فإن مدير المراجعة قد يعيد النظر ببرنامج المراجعة لإعادة سائر عمليات نهاية العام مثلاً.

خامساً: الإجراءات التحليلية في دورة المشتريات والمدفوعات:

توضح الإجراءات التحليلية العلاقات بين الحسابات والمخاطر غير الظاهرة خلال تقويم خطر المراجعة. فيمكن للإجراءات التحليلية أن تبين الاتجاهات في النفقات التي يمكن أن تساعد المراجع على تقويم الخطر. إن العلاقات بين حسابات النفقات والحسابات الأخرى يمكن أن ينظر إليها وتقارن مع ما كان عليه الحال في السنة السابقة ومع التوقعات التي كانت في الموازنة.

ويعد المراجع مراجعته للتقارير الخاصة بأداء الإدارة كجزء من الوثائق الخاصة بالرقابة. ومن أمثلة المراجعات التي تقوم بها الإدارة وتظهر بالتقارير الداخلية:

ـــ مجمل الربح بالمقارنة مع اتجاهات التنبؤ السابقة.

ـــ النفقات الفعلية بالمقارنة مع الموازنة.

ـــ اتجاهات المردودات والمسموحات.

ـــ أعمار الديون.

ـــ عقود الشراء المفتوحة.

إن العودة إلى تقارير الإدارة بهذا الشأن يمكن أن تساعد المراجع على تحديد مدى التضليل في عمليات الشراء. فقد تدل المقارنة بين النفقات الفعلية والتاريخية على اكتشاف تأخير تسجيل بعض فواتير المشتريات في الأستاذ العام. وإن الجواب الفوري والمنطقي لموظفي العميل حول الاختلاف بين رقم الموازنة والرقم الفعلي يعطي المراجع فكرة حول الرقابة التي تمارسها الإدارة وكفاية النظام المحاسبي والإجراءات الرقابية الأخرى. ويمكننا عرض الإجراءات التحليلية الخاصة بحسابات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في دورة المشتريات والمدفوعات والتي يمكن استخدامها في اكتشاف الجوانب التي يفضل إجراء فحصاً إضافياً بها، من خلال الجدول التالي:

الإجراء التحليلي	التحريف المحتمل
مقارنة أرصدة حسابات المصاريف المرتبطة بعمليات الشراء مع ما يقابلها بالسنوات الماضية	التحريف في الدائنين والمصاريف
فحص قائمة الدائنين للتعرف على الدائنين غير العاديين، الذين لا يمثلون الموردين، والذين يتعاملون بالفائدة	التحريف المتعلق بالتبويب للالتزامات التي لا تتعلق بالتجارة
مقارنة الأرصدة الفردية للدائنين مع ما يقابلها بالسنوات السابقة	عدم تسجيل أو عدم وجود الحسابات أو وجود التحريفات
حساب النسب المالية مثل نسبة المشتريات إلى الدائنين، والدائنين إلى الالتزامات المتداولة	عدم تسجيل أو عدم وجود الحسابات أو وجود التحريفات

سادساً: الاختبارات الجوهرية لأرصدة الحسابات في دورة المشتريات والمدفوعات:

إذا قوم المراجع خطر الرقابة في كل حسابات دورة المشتريات والالتزامات القابلة للدفع أو أجزاء منها على أنه منخفض من أجل أهداف مراجعة محددة فإن الاختبارات الجوهرية بالنسبة لهذه الأهداف قد تقتصر على الإجراءات التحليلية. إن ذلك أرجح في الحسابات الخاصة بالنفقات و أكثر من الالتزامات واجبة الدفع وحسابات الالتزامات الأخرى. فمثلاً إن تتبع الالتزامات القابلة للدفع للحصول على المستندات يهدف إلى التحقق من هدف الدقة، ولكن لابد من إيجاد مستندات حول وجود هذه الديون. ويتمثل الهدف العام في مراجعة أرصدة حسابات هذه الدورة تحديد ما إذا كانت أرصدة الحسابات والمتمثلة بشكل أساسي في الالتزامات الواجبة الدفع قد تم تحديدها والإفصاح عنها بشكل ملائم. ويمكن تطبيق ثمانية أهداف من أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة التي سبق مناقشتها بالفصل السابق حيث لا يمكن تطبيق القيمة القابلة للتحقق. ومن الضروري التنويه هنا أن مراجع الحسابات يركز عند فحص الالتزامات القابلة للدفع على اكتشاف التخفيض بالالتزامات أو إغفال تسجيل الالتزامات. بينما يكون تركيز المراجع عند فحص الأصول على التأكد من عدم وجود زيادة في أرصدة حسابات الأصول. وبشكل عام يوجد ثلاثة اختلافات ما بين مراجعة الأصول ومراجعة الالتزامات تتمثل بما يلي:

1ـ عدم تطبيق هدف القيمة القابلة للتحقق على الالتزامات.

2ـ هدف الحقوق والالتزامات، حيث يهتم المراجع بحق العميل في استخدام والتخلص من الأصول، وبالنسبة للالتزامات، يهتم المراجع بالتزامات العميل عن دفع الخصوم فإذا لم يكن على العميل التزام بدفع الخصوم، فلا ينبغي أن يتم تسجيلها كخصوم.

3ـ إن الاهتمام عند مراجعة الالتزامات يتركز على البحث عن التخفيضات

وليس الزيادة أو المغالاة.

ومن النادر أن يقوم خطر الرقابة إعادة صياغة إلى هدف قطع الحسابات، أو التقويم أو الحقوق أو الالتزامات والعرض والإفصاح. ولذلك فإن الاختبارات الجوهرية للتفاصيل تنجز لتحقيق هذه الأهداف.

قبل إنجاز الاختبارات الجوهرية بهدف تحقيق أهداف المراجعة الأخرى يجب أن يكون المراجع متأكداً من أن ميزان المراجعة الخاص بالالتزامات القابلة للدفع يتضمن عمليات الشراء الباقية دون دفع في نهاية العام أما أدلة الإثبات المتصلة بالكمال في ميزان المراجعة فهي تقوّم غالباً نتيجة اختبارات الرقابة. ولإنجاز أهداف قطع الحسابات، يكون أكثر فعالية بالنسبة للمراجع أن ينجز اختبارات جوهرية تتناول التفاصيل، و خاصة في تلك الشركات التي لا تقيم وزناً حول دقة قطع الحسابات شهراً فشهر. ويمكن للشركات أن تقدم رقابة خاصة في نهاية العام تكون محط اهتمام اختبارات المراجع. وكذلك فإن سياسات الرقابة وإجراءاتها المصممة لتأكيد كمال المدخلات والتسجيل يمكن أن تكون فعالة في التأكيد على أن التسجيل تم في الفترة المناسبة. مثلاً إن تصميم النظام المحاسبي نفسه يمكن أن يخفض خطر الرقابة الخاص بقطع الحسابات.

إن اختبارات قطع الحسابات تهدف إلى التأكد من أن العمليات كافة ذات الأهمية قد سجلت في الفترة المختصة. وفي غياب سياسات الرقابة الهادفة إلى ذلك، فكلما كانت الحسابات أقرب إلى نهاية العام (أي بداية العام التالي) كان احتمال عدم تسجيلها في السنة المختصة ممكناً. وهكذا فإن فحص الملفات التي لا تتضمن تقرير استلام أو التي ليس فيها فاتورة مسجلة وفحص يومية المشتريات ويومية المدفوعات والسجلات الأخرى ذات العلاقة، عن الفترة التالية لنهاية السنة يعد إجراء لابد منه.

إذا كانت المستندات الأساسية للعمليات في تتابع رقمي، يمكن للمراجع أن يلحظ الرقم لآخر تقرير استلام ولآخر شيك صادر (أو لأي مستندات أساسية أخرى).

ويمكن للمراجع أن يفحص سجلات الجرد المستمر، وميزان المراجعة للالتزامات القابلة للدفع وقائمة بتقارير الاستلام غير المعززة بالوقائع الأخرى، لتحديد ما إذا كانت البضاعة المستلمة قبل نهاية العام قد سجلت في الفترة نفسها. وكذلك يمكن تتبع آخر الشيكات الصادرة والاطلاع على المستندات المعززة لها لمعرفة انسجامها مع الفترة المختصة. على المراجع أيضاً أن يتأكد من أن العمليات المتعلقة بالعام التالي لم تسجل على العام الجاري، وإذا لم يكن التسلسل الرقمي مجدياً فيجب العودة إلى العمليات المسجلة قبل وبعد تاريخ قطع الحسابات.

إن الحصول على مصادقات من أصحاب الالتزامات القابلة للدفع ليس له الشعبية نفسها والشيوع نفسه الذي للمتحصلات النقدية، إن اختبارات إجراءات الرقابة الداخلية (تقارير الاستلام فاتورة الشراء...) وإجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات الجوهرية نادراً ما تحتاج إلى استخدام المصادقات في مجال الالتزامات القابلة للدفع، وإن مراجعة سجلات المشتريات والمدفوعات التالية لنهاية العام (التي يشار إليها غالباً على أنها اختبارات الالتزامات غير المسجلة) تبرهن على كمال الالتزامات القابلة للدفع. ويمكن اللجوء إلى المصادقات في حال وجود نقص في إجراءات الرقابة أو إذا دلت الاختبارات الأخرى على نقص في سجلات الالتزامات القابلة للدفع. وفي الحالات المتطرفة يمكن أن يطلب من العميل تسليم البريد غير مفتوح للمراجع يومياً لفترة مناسبة قبل نهاية العام بحيث يبحث المراجع عن أي فائدة غير مسجلة تعود لأحد الموردين.

إن الاختبارات الجوهرية الموجهة إلى وجود ودقة الحسابات المسجلة في الالتزامات القابلة للدفع تتضمن ما يلي:

ـــ تتبع قيود مختارة في الأستاذ المساعد للالتزامات القابلة للدفع أو ميزان المراجعة لمتابعة المدفوعات النقدية أو أي مستندات داعمة أخرى كفواتير الموردين أو المستندات الأخرى التي يقدمها العميل لتدعيم عملية الشراء كأمر الشراء وتقرير الاستلام وإعادة

تشكيل إجراءات المقارنة (على أساس اختباري) والتأكد من أن جميع الفواتير معنونة باتجاه العميل.

ـــ تتبع المستندات الداعمة المناسبة، وتعديل المفردات في الأستاذ المساعد للعميل والأستاذ العام ـــ مما يمكّن المراجع أن يختبر الدقة الحسابية للالتزامات القابلة للدفع.

ـــ التحري عن أسباب الأرصدة المدينة للالتزامات القابلة للدفع فقد تتضمن دفعات أكبر من الأرصدة المطلوبة وقد تكون غير قابلة للتسوية.

إن فحص أوامر الشراء التي مازالت مفتوحة يفتح الطريق أمام ملاحظة أي خسائر قد تنتج من عقود الشراء غير المنفذة ويقتضي ملاحظة المخصصات المناسبة... وإن سؤال الموظفين قد يشير إلى وجود مثل هذه العقود كما أن دراسة الفواتير الواردة في بداية العام التالي قد تشير إلى ذلك.

والجدير بالذكر أن مراجعة الالتزامات واجبة الدفع، تقتضي من المراجع إعادة حساب الفوائد الدائنة المستحقة لغاية تاريخ الميزانية وإجراء قيود التسوية والطلب إلى الإدارة تنفيذها عند الاقتضاء.

ويمكننا تلخيص أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة واختبارات تفاصيل أرصدة الدائنين من خلال الجدول التالي:

هدف المراجعة المرتبط بالرصيد	الإجراءات المتعارف عليها	ملاحظات
1ـــ الارتباط بين التفصيلات: مطابقة أرصدة الدائنين بكشف حسابات الدائنين مع الملف الرئيسي المرتبط به. وإجراء جمع دقيق للتوصل للإجمالي الذي يجب أن يتفق مع الأستاذ العام	ـ جمع كشف الدائنين ـ تتبع الإجمالي إلى الأستاذ العام ـ تتبع الفواتير الفردية للموردين إلى الملف الرئيسي فيما يتعلق بالأسماء والقيم	ـ لا توجد ضرورة لجمع كافة الصفحات ـ ما لم تكن أنواع الرقابة تتم بالقصور، ينبغي أن يكون التتبع إلى الملف الرئيسي محدوداً
2ـ الوجود: تعبر أرصدة الدائنين بكشف الدائنين عن الأرصدة الموجودة فعلاً	التتبع من كشف الدائنين إلى فواتير الموردين وكشوف الموردين ـ مصادقة الدائنين مع التركيز على القيم الكبيرة وغير العادية	ـ ليس لها أهمية كبيرة لأن التركيز يكون على التخفيضات
3ـ الاكتمال: إدراج الأرصدة الفعلية للدائنين في قائمة (كشف) حسابات الدائنين	تنفيذ الاختبارات للالتزامات التي لم يتم إثباتها بالفترة	ـ تعتبر هذه اختبارات أساسية للمراجعة عند مراجعة حسابات الدائنين

4ـ الدقة: تم إدراج أرصدة الدائنين في كشف الدائنين على نحو دقيق	تنفيذ نفس الإجراءات التي يتم استخدامها لهدف الوجود والاختبارات للالتزامات التي لم يتم إثباتها بالفترة	عادة يتم التركيز في هذه الإجراءات فيما يتعلق بالدقة بشأن التخفيضات بدلاً من الحذف
5ـ التبويب: تم تبويب أرصدة الدائنين في كشف الدائنين على نحو ملائم	فحص كشف الدائنين والملف الرئيسي للوحدات المرتبطة، أوراق الدفع أو الالتزامات الأخرى التي تم دفع فوائد عنها، المستحقات طويلة الأجل، والأرصدة الدائنة	تعتبر المعرفة في مجال عمل العميل أمراً هاماً للقيام بتنفيذ هذه الاختبارات
6ـ التوقيت: تم تسجيل العمليات المالية في دورة المشتريات والمدفوعات في الفترة المناسبة	ـــ تنفيذ الاختبارات للالتزامات التي لم يتم إثباتها بالفترة. ـــ تنفيذ الاختبارات التفصيلية كجزء من الجرد الفعلي للمخزون ـ اختبار المخزون الذي تم نقله	تعتبر اختبارات حيوية للمراجعة الخاصة بالدائنين. ويشار إليها باختبارات قطع الحسابات أو الفاصل الزمني
7ـ الالتزامات: يوجد على الشركة التزامات لسداد الخصوم التي تم إدراجها ضمن الدائنين	فحص كشوف الموردين ومصادقة الدائنين	لا يتم الاهتمام بها عند مراجعة الدائنين لأن كافة أرصدة الدائنين تمثل التزامات

8ـ العرض والإفصاح: تم العرض والإفصاح عن الحسابات في دورة المشتريات والمدفوعات على نحو ملائم	فحص القوائم للتعرف على فصل أرصدة الوحدات المرتبطة ذات الأهمية النسبية. وأيضاً للتعرف على فصل الالتزامات طويلة الأجل، والالتزامات التي يتم دفع فوائد عنها	لا يوجد مشكلة

سابعاً: إجراءات المراجعة للالتزامات التي لم يتم إثباتها خلال الفترة:

نظراً لأنه يتم التركيز على التخفيضات في حسابات الالتزامات، يعتبر إجراء اختبارات للالتزامات التي لا تتعلق بالفترة للدائنين أمراً حيوياً. ويتوقف مدى الاختبارات التي يتم تنفيذها لاكتشاف الأرصدة غير المسجلة للدائنين بشكل كبير على خطر الرقابة المقدر ومستوى الأهمية النسبية للرصيد المحتمل للحساب. وهذا يمثل تحدياً صعب الإثبات أمام المراجع شأنه شأن جميع القضايا السلبية التي تتعلق بالقوائم المالية. لذا بات من الطبيعي أن يلجأ المراجع إلى مجموعة من الإجراءات لكي يتحقق من ذلك وأهمها:

ـ فحص التوثيق المرتبط بالمدفوعات النقدية اللاحقة:

يهدف هذا الإجراء إلى اكتشاف المدفوعات النقدية التي تتم بالفترة التالية عن التزامات تمت في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي. ويتم فحص المستندات المؤيدة لتحديد ما إذا كانت المدفوعات النقدية تخص التزامات للفترة الحالية. فعلى سبيل المثال إذا تم شراء بضائع قبل إعداد المركز المالي سيتم توضيح ذلك في تقرير الاستلام، وعلى نحو متكرر يتم فحص مستندات المدفوعات النقدية التي تم القيام بها في الفترة التالية لعدة أسابيع و خاصة عندما لا يقوم العميل بتسديد الفواتير المستحقة عليه في الوقت

المناسب. وينبغي أن يتم تتبع أي تسديد للنقدية تتعلق بالتزام يخص الفترة الحالية إلى ميزان المراجعة لحسابات الدائنين بهدف التحقق من أنه تم إدراج ذلك الالتزام ضمن حسابات الدائنين.

ـــ فحص التوثيق المرتبط بالفواتير التي لم يتم دفعها لعدة أسابيع تالية لنهاية العام:

يؤدي هذا الإجراء الغرض نفسه من الإجراء السابق، ويتمثل الفرق بين الإجراءين في أن الإجراء الحالي يتم تنفيذه للالتزامات التي يتم دفع قيمتها قرب نهاية فترة العمل الميداني للمراجع وليس للالتزامات التي تم دفع قيمتها فعلاً.

ـــ متابعة تقارير الاستلام التي تم إصدارها قبل نهاية العام إلى فواتير الموردين المرتبطة بها.

من الضروري قيام المراجع بتتبع تقارير الاستلام بنهاية العام وقبل نهاية العام إلى فواتير الموردين. والتحقق من أنه تم إدراجها ضمن رصيد الدائنين بغرض معرفة الالتزامات غير المسجلة.

ـــ تتبع كشوف الموردين التي تظهر الرصيد المستحق إلى ميزان المراجعة لحسابات الدائنين.

ويتم ذلك إذا احتفظ العميل بملف كشوف الموردين بهدف التحقق من أنه تم إدراجه ضمن حسابات الدائنين.

ـــ إرسال مصادقات إلى الموردين:

يمكن للمراجع أن يستخدم هذا الأسلوب على الرغم من أنه أمر غير شائع وذلك بهدف اختبار أرصدة الموردين التي تم إغفالها من قائمة الموردين، العمليات المالية التي تم إغفالها، الأرصدة المحرفة للدائنين. ويعتبر إرسال المصادقات إلى الموردين النشطاء الذين لم يتم إدراج أرصدتهم بقائمة الموردين أداة مفيدة للبحث عن الحسابات التي تم إغفالها. ويشار إلى هذا النوع من المصادقة بمصادقة الرصيد الصفري. وتأخذ هذه المصادقة

الشكل التالي:

طلب مصادقة رصيد أحد حسابات الدائنين

التاريخ / /2006

السادة الأعزاء/ شركة.....

تحية وبعد...

يقوم المراجع الخارجي الخاص بنا السيد..... بمراجعة القوائم المالية الخاصة بالشركة والمقفلة في 2006/12/31. ولذلك الغرض الرجاء إبلاغه بالمعلومات التالية في 2006/12/31:

1ـ كشوف تحتوي على كافة العناصر التي توضح قيمة ما ندين به لكم والتي لم ندفعها بعد.

2ـ قائمة كاملة بأية أوراق دفع أو مستحقات مقبولة لكم (بما في ذلك ما تم خصمه منها) بما يؤدي إلى إظهار التاريخ الأصلي، تواريخ الاستحقاق، الرصيد غير المدفوع، الضمان، والتظهير.

3ـ قائمة بعناصر بضاعة الأمانة الموجودة طرفنا والمملوكة لكم.

إننا نقدر اهتمامكم بهذا الطلب، يوجد ظرف مرفق لإرسال الرد.

رئيس الشركة محل المراجعة

ثامناً: عقود الشراء:

يجب أخذ الخسائر التي تنجم عن اتفاقات الشراء، والعمليات الآجلة أو اتفاقات الشراء ذات المدد غير القصيرة. فإذا كان من الممكن نشوء خسائر ذات أهمية بسبب عدم تنفيذ اتفاقات الشراء، فعلى المراجع أن يحدد تلك الاتفاقات ويقوّم الحاجة المحتملة للمخصصات التي تكفي لتعويض الخسارة. ويحصل المراجع على معلومات عن مثل هذه العقود من ملفات المشتريات التي ما تزال مفتوحة، أو لدى سؤال موظفي العميل المختصين، أو سؤال موردي العميل المعروفين عن مثل هذه العقود، أو الاطلاع على بداية الفترة التي تلي قطع الحسابات والاطلاع على الفواتير وتقارير الاستلام.

تاسعاً: التزامات أخرى:

من المألوف أن تفصح الميزانية عن التزامات المشروع الأخرى، كالتزامات تجاه مؤسسة الضمان الاجتماعي، إذ ينشأ هذا الالتزام من التزام المنظمة تحت المراجعة بتوريد مبالغ معينة تحسب وفق مقتضيات القوانين النافذة، ونظام المنظمة الخاص، والعقود التي تحدد العلاقة بين المنظمة والعاملين فيها. وعلى ذلك لابد للإدارة المالية من حساب هذه المبالغ سواء كانت على عاتق العاملين في المنظمة أم على عاتق المنظمة نفسها، أو مزيج من الأسلوبين، وتوريد هذه المبالغ إلى صندوق مؤسسة الضمان المختصة، وإذا لم تكن قد وردتها، فمن الواجب إظهارها مع الالتزامات في تاريخ الميزانية ويمكن للمراجع إجراء مطابقة للتأكد من التزام المنظمة بالتوريد عن طريق العودة إلى الاقتطاعات في جداول الرواتب والأجور والتأكد من صحة حسابها واقتطاعها ثم توريدها بعد تسجيلها، كما يمكن للمراجع أن يرسل مصادقة إلى المؤسسة المختصة في نهاية العام. وفي حال عدم الحاجة إلى توريد هذه الالتزامات كلياً أو جزئياً إلى مؤسسة خارجية لابد من مراجعة احتساب هذه الالتزامات والإفصاح عنها بالشكل المناسب في ميزانية

المشروع وتحميلها على الفترة المختصة دون تركها وعدم الاعتراف بها إلى زمن استحقاقها.

ومن أمثلة تلك الالتزامات ضريبة الرواتب والأجور التي تقتطع من رواتب العاملين لتورد إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وفي حال عدم توريدها فلابد من الإفصاح عنها مع الالتزامات الأخرى.

أما إذا كان الالتزام متمثلاً باحتمال غير مؤكد وغير محدد القيمة كالدعوى المقامة ضد المشروع، فيمكن الإفصاح عنه على شكل ملاحظة على متن القوائم المالية. وإذا كان الالتزام المقصود غير محدد القيمة وغير مرجح الوقوع كاحتمال وقوع زلزال أو نشوب حريق فلا حاجة للتعبير عنه في القوائم المالية.

عاشراً: المعاينة للإجراءات المرتبطة بالأرصدة:

تهدف الإجراءات الجوهرية إلى الحصول على أدلة تبين مدى تعبير القوائم المالية المعدة من الإدارة عن المركز المالي للمشروع، ونتائج أعماله، وتدفقاته النقدية، أو بعبارة أخرى إن الإجراءات الجوهرية تسعى لبيان مدى التمثيل في القوائم المالية، لذا فإن المعاينة للمتغيرات تستخدم غالباً في الإجراءات أو الاختبارات الجوهرية، وذلك لأن الاستنتاجات التي يتوصل إليها المراجع تعرض بقيم نقدية، يمكن ربطها مباشرة بالقوائم المالية.

ـ الاختبارات الجوهرية وخطر المعاينة:

ركز بيان معايير المراجعة رقم 39 على مظهرين من مظاهر خطر المعاينة لدى إنجاز الاختبارات الجوهرية الخاصة بالتفاصيل وهما: الأول: خطر القبول الخاطئ والثاني: خطر الرفض الخاطئ. ويمثل خطر القبول الخاطئ في رغبة المراجع في قبول أن نتائج المعاينة تدعم الاستنتاج الذي يتوصل إليه لدى بيان رأيه في القوائم المالية في أنها غير

مضللة من الناحية الجوهرية.

أما خطر الرفض الخاطئ فيتمثل في أن نتائج اختبارات المعاينة تشير إلى أن القوائم المالية مضللة. ويرتبط هذا الخطر بكفاءة المعاينة وليس بفعاليتها، إذ إن المراجع يضطر إلى توسيع إجراءاته للتحقق من الاستنتاجات التي توصل إليها من الاختبار الأول، وهـذا ينعكس على وقت ومجهود يبذله فريق المراجعة مما يجعل المراجعة أكثر تكلفة وكفاءتها بالتالي أقل. إذ من النادر جداً أن يرفض المراجع القوائم المالية بمجرد استنتاج أولي من عينة تتعلق بالاختبارات الجوهرية المتعلقة بالأرصدة المحاسبية. ويدعى خطر الرفض الخاطئ من الناحية الإحصائية خطر إلفا Alpha risk أما خطر القبول الخاطئ فيدعى خطر بيتا Beta risk ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي:

البيان 39	المفهوم الإحصائي	علاقته مع
خطر الرفض الخاطئ	خطر ألفا	كفاءة المراجعة
خطر القبول الخاطئ	خطر بيتا	فعالية المراجعة

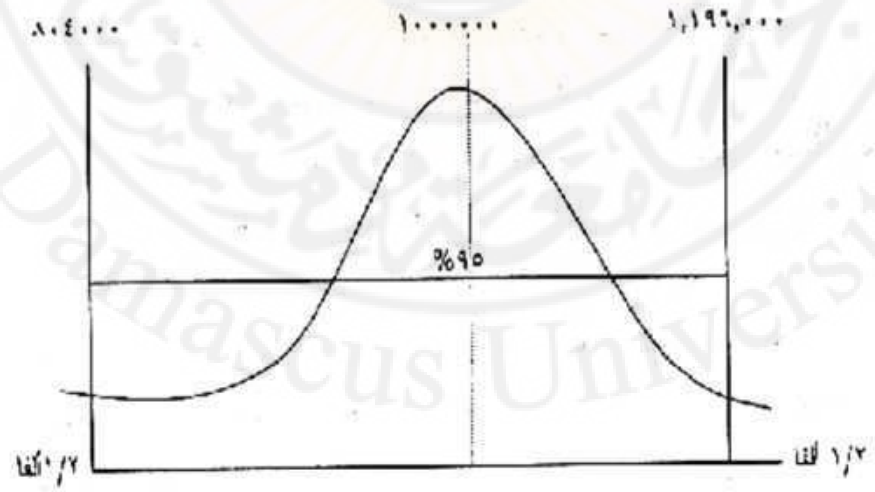
إذ إن خطر بيتا هو إمكانية فشل الاختبارات الإحصائية في تدعيم القيم الدفترية الصحيحة وهذا يؤدي إلى اختبارات (عينات) إضافية. وعلى ذلك فإن خطر إلفا هو المتمم لقابلية التصديق الذي يحدد عند تحديد حجم العينة حيث يعتقد كثير من المراجعين أن خطر إلفا يجب أن يحدد على أساس 5% أو أقل، ولو أن الممارسة بشكل عام تعد بنسبة 90-98% مألوفة. وإن خطر إلفا (أي تخفيض مستوى التصديق أو الثقة) يمكن أن يسوغ عندما تكون تكلفة سحب عينات إضافية منخفضة نسبياً وإن اختلافات بسيطة يتوقع حدوثها، إذ إن قرار الرفض يعتمد على مستوى ثقة أقل.

أما خطر بيتا فهو احتمال أن الأدلة الإحصائية لم تكشف التضليل الجوهري الذي تنطوي عليه القوائم المالية، مما أدى لإصدار المراجع تقريراً نظيفاً، أو غير متحفظ

بالنسبة للأرصدة ذات العلاقة، وهو نفس الشيء الذي يرغب به العميل والمتمثل أساساً بإدارة المنظمة الخاضعة للمراجعة؛ وهذا يعرض المراجع بطبيعة الحال للمساءلة عن تقصيره في ما اتبعه من إجراءات، من قبل تلك الأطراف التي تضررت نتيجة اعتمادها على تقرير المراجع، أي أن خطر بيتا يتعلق بفعالية المراجعة أو تحقيق أهدافها بالشكل المناسب.

من أجل مستوى ثقة 95% فإن خطر إلفا يساوي 5% أي أن خطأ المعاينة يمكن أن يحدث 5 مرات من كل مئة مرة تسبب رفض المراجع للقيم الدفترية التي تنعكس بطبيعة الحال في القوائم المالية للمنظمة تحت المراجعة.

فإذا كانت القيم الدفترية الحقيقية تبلغ 1000000 وكان عدد الحسابات التي تبين هذه القيمة 1000 حساب وكان جداء الوسط الحسابي للعينة × 1000 = 1000000 وكان مستوى الدقة 1.96 كانت فجوة القرار 1000000 ± 196000.



فإذا أعطى الوسط الحسابي للعينة قيمة تتراوح بين 804000-1196000 يقبل المراجع حسابات العميل. وعلى العكس إذا كان الوسط الحسابي أقل من 804 كأن يكون 750 أو أكثر من 1196 كأن يكون 1200 يقوم المراجع برفض حسابات العميل.

أما بالنسبة لخطر بيتا ففي مثالنا السابق إذا كان الخطر المقبول 5% فإن الوصول إلى قيمة تقل عن 950000 أو تزيد عن 1050000 تعني رفض المراجع للقوائم المالية للعميل.

على أن تحديد القيم اللازمة للرفض تختلف باختلاف الرصيد أو الحساب الذي تجري معاينته، فإذا كان المراجع بصدد إرسال مصادقات للدائنين في دورة المشتريات لمعرفة ما إذا كان العميل مديناً بأكثر من القيمة الدفترية أو المصرح عنها في القوائم المالية، وإذا دلت نتائج العينة على أن حجم الديون أقل من القيمة المعلن عنها فإن المراجع لا يرفض القوائم المالية بل يشعر بالارتياح لأنه يخشى أن تكون المطاليب أكثر وليس أقل. أما إذا زادت المطاليب عما هو مسجل و لم يعثر المراجع على أسباب أو أخطاء تمنعه فتزيد شكوكه وترفض القوائم المالية للعميل.

والعكس بالعكس إذا كان المراجع يبحث عن مصادقات من المدينين للتأكد من جدية ديون الشركة على عملائها، عندئذ إذا زادت القيم التي اعترف بها العملاء — وهو أمر نادر الحدوث — فإن هذه الزيادة لا تمثل خطراً يذكر. أما إذا دلت مصادقات العملاء على كونهم مدينين بأقل مما تطالبهم الشركة به، فإن ذلك يمثل خطراً لدى المراجع يدفعه لاتخاذ إجراءات أخرى أو التوسع بالعينات أو رفض القوائم المالية.

ومن الواضح أن خطر المعاينة وما يتفرع عنه من خطر إلفا وخطر بيتا يختلف عن خطر المراجعة الذي يحاول قياس الخطر عن طريق تقسيمه إلى خطر متأصل أو ملازم وخطر رقابة وخطر اكتشاف التفاصيل، وكلا الخطرين المعاينة والمراجعة يختلف عن

خطر الأعمال. ولابد من الإشارة إلى أن بناء رأي المراجع على قاعدة كمية من القبول أو الرفض، كما في خطر المعاينة، وإن كان صحيحاً من الناحية النظرية، إلا أن مراجعة الممارسة العملية تشير إلى أن مثل هذه القاعدة لا تمتلك الأثر الوحيد على قرارات المراجع. وما يقال عن خطر المعاينة يقال عن خطر المراجعة، إذ إن هذين الخطرين يفترضان أن المعلومات الواردة في القوائم المالية هي الخلفية الإحصائية الكاملة التي يبنى تقرير المراجع على أساسها، وإن التضليل يقاس على أساس مدى اتفاقه أو اختلافه مع أرصدة الحسابات التي تشكل القوائم المالية وخاصة الميزانية العمومية. وهذا يتجاهل خطر الأعمال الذي قد يتأثر بمعلومات سلبية لم تظهر في السجلات المحاسبية أو معلومات غير مالية، أو معلومات لا تتعلق بالقوائم المالية التي تقيس وضع المنظمة تحت المراجعة في فترة سابقة.

ـ معاينة الاحتمالات المنسوبة إلى الحجم (الوحدات النقدية):

إن هذا النوع من المعاينات هو شكل معدل من معاينة الصفات ويمكن استخدامه لكل من اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية ويتطلب انتقاء عينات الاحتمالات المنسوبة إلى حجم الانطلاق من الافتراضين التاليين:

1ـ نسبة الخطأ في المجتمع لا تزيد على 10% كما يجب أن يتضمن المجتمع 2000 مفردة أو أكثر.

2ـ لا تتجاوز الأخطاء في أي بند من البنود القيمة الدفترية لذلك البند فإذا كان رصيد العميل كما في السجلات 2000 فإن الخطأ المحسوب يجب ألا يتجاوز 2000.

ويتميز هذا النوع من المعاينات بما يلي:

1ـ إنها تلبي أغراض بيان خطر المعاينة رقم 39.

2ـ تحل مشكلة اكتشاف عدد صغير جداً من الأخطاء الكبيرة من خلال إعطاء

المفردات ذات القيم الكبيرة فرص أكبر في الدخول في العينة من المفردات ذات القيمة الصغيرة، وهذا يخدم الأهمية النسبية في المراجعة؛ التي تركز على القيم الكبيرة نسبياً.

3ـ إنها سهلة الاستخدام.

4ـ هي قابلة للجمع لأنها تتعامل مع الوحدات النقدية المتجانسة، وهذا ما يمكن المراجع من استخلاص قرار عام من خلال جمع نتائج اختبارات حسابات عديدة.

5ـ لا تشترط التوزيع الطبيعي.

إلا أنها لا تخلو من سلبيات مثل:

1ـ لا تلائم مراجعة الالتزامات لأنها لا تركز على تخفيض القيم أو القيم الصفرية.

2ـ قد تؤدي إلى تضخيم خطر المعاينة ورفض القوائم المالية بالتالي.

الوصف الأساسي للمعاينة بالاحتمالات المنسوبة إلى الحجم:

إن المعاينة بالاحتمالات المنسوبة إلى الحجم هي شكل معدل من معاينة الصفات يسمح بالحصول على استنتاجات حول القيمة النقدية الكلية للخطأ في المجتمع. خلافاً لتقنيات معاينة الصفات التقليدية التي تركز على الوحدات الفيزيائية (مثل الفواتير وسندات القيد) في المجتمع. فإن المعاينة بالاحتمالات المنسوبة إلى الحجم تركز على الوحدات النقدية للمجتمع. افترض أن المراجع يعاين مجتمع قيمته 100000 تضم 5000 مستند بدلاً من النظر إلى المجتمع على أنه 5000 وحدة فيزيائية مختلفة يجب سحب عينة منها، يفكر المراجع بالمجتمع على أنه 100000 وحدة نقدية يجب سحب عينة منها.

عندما تنتقى وحدة نقدية لفحصها، لا يتم اختبار الوحدة النقدية بحد ذاتها، وإنما تعمل هذه الوحدة كصنارة صيد، وتسحب كامل البند (الوحدة الفيزيائية) معها.

لتوضيح هذه الطريقة افترض القائمة الجزئية التالية:

رقم البند	القيمة الدفترية	المجموع التراكمي	الوحدات النقدية المرافقة
1	50	50	50-1
2	100	150	150-51
3	80	230	230-151
4	200	430	430-231
5	300	730	730-431

إذا تم انتقاء الوحدة النقدية 250 مثلاً، فعلى المراجع أن يسحب البند رقم 4 للفحص، لأن القيمة 250 تقع ضمن النطاق 231-430 تؤدي طريقة الانتقاء هذه إلى انتقاء بنود باحتمال يتناسب بشكل مباشر مع حجمها، بمعنى أن البند الذي قيمته 100 له فرصة للانتقاء أكبر عشر مرات من فرصة انتقاء بند قيمته 10 لأنه يتضمن عشرة أضعاف الوحدات النقدية التي يمكن انتقاؤها للمعاينة. وستضم العينة في النهاية نسبة من البنود الكبيرة أكثر من البنود الصغيرة. من وجهة النظر هذه تعتبر المعاينة بالاحتمالات المنسوبة إلى الحجم مشابهة للمعاينة الطبقية حيث إنهما معاً تعطيان وزناً أثقل للبنود ذات القيم الدفترية الأعلى.

عندما يتم إيجاد الوحدات الفيزيائية المطابقة للوحدات النقدية المنتقاة، يفحص المراجع الوحدات الفيزيائية من أي خطأ. إذا وجد خطأ في وحدة فيزيائية يقال عن الوحدة بأنها ملوثة. التلوث t (أو الخطأ النسبي) هو قيمة الخطأ في الوحدة مقسومة على القيمة الدفترية للوحدة.

$$T = \frac{\text{قيمة الخطأ}}{\text{القيمة الدفترية للوحدة}}$$

تخبر القيمة t المراجع بمقدار الخطأ في كل وحدة نقدية واردة ضمن الوحدة الفيزيائية. وبشكل خاص فإن t تعطي المراجع قيمة الخطأ في الوحدة النقدية والمنتقاة

للمعاينة. فمثلاً إذا كان رصيد حساب أحد الزبائن هو 100 وهو مضخم (مغالى فيه) بمقدار 50 (القيمة المدققة هي 50):

$$0.5 = \frac{50}{100} = t$$

ويمكن للمراجع أن يبين أن كل وحدة نقدية في أمر الصرف تتضمن خطأ بمقدار 0.5 يستخدم الخطأ أو التلوث t الموجود في كل وحدة نقدية من العينة لتحديد نتائج الاختبار.

تصنف الأخطاء إلى أخطاء تخفيض في القيمة أو أخطاء مغالاة في القيمة.

ومن أجل سلامة التقدير الإحصائي لابد من استبعاد القيم السالبة التي تؤثر في أي رصيد من أرصدة الحسابات المراد اختبارها.

ومن الممكن للمراجع أن يستخدم جداول الأرقام العشوائية لانتقاء عينة عشوائية من الوحدات النقدية، وقد يعمد المراجع إلى استخدام مدخل العينات المنتظمة بحسب الخطوات التالية:

1ـ حساب الفجوة عن طريق تقسيم الرقم الإجمالي مقاساً بوحدات نقدية تمثل المجتمع الإحصائي بأكمله على رقم مفردات العينة.

$$\text{الفجوة العشوائية} = \frac{\text{القيمة الدفترية للمجتمع}}{\text{حجم العينة}}$$

2ـ اختيار بداية عشوائية من قيمة وحدة نقدية واحدة إلى قيمة الفجوة، ويمكن اختيار أي رقم عشوائي كبداية للسحب العشوائي.

3ـ من خلال البدء من الوحدة الأولى في المجتمع يتم تحديد المبلغ التراكمي عن طريق جمع المفردات واحدة بعد الأخرى إلى نهاية المجتمع.

4ـ إن الوحدة التي تقع خلالها نقطة البداية العشوائية هي المفردة الأولى التي يتم

اختيارها. أما وحدة المعاينة التالية هي الوحدة التي تتضمن وحدات نقدية متراكمة مساوية لمقدار البداية العشوائية والفجوة الخاصة بالمعاينة. أما وحدة المعاينة الثالثة هي تلك التي تتضمن المجموع النقدي التراكمي المساوي لمقدار البداية العشوائية زائداً فجوتين عشوائيتين وهكذا...

ولتوضيح هذه الطريقة في الاختبار العشوائي، نفترض بأن المراجع يريد سحب عينة من 100 حساب من مجتمع من الحسابات المدينة قيمته 500.000 فإن الفجوة العشوائية هي:

$$\text{فجوة} = \frac{500000}{100} = 5000$$

وبافتراض أن البداية العشوائية هي 1223 فيمكن للعينة أن تتضمن الحسابات التي تتزايد بمضاعفات 5000 على البداية العشوائية.

رقم الحساب	القيمة المسجلة	المبلغ التراكمي
337678	125	125
337679	2460	2585
337680	670	3255
337681	1200	4455
337682	2455	6910
337683	234	7144
337684	9	7153
337685	2222	9375
337686	675	10050
337687	8544	18594
337688	32	18626
337689	3000	21626
337690	10200	32826

وهكذا فإن الحساب الذي يجب أن يدخل في العينة هو الحساب رقم 337679

لأنه يتضمن البداية العشوائية وهي 1223. أما الحساب الثاني فهو الحساب الذي يتضمن المبلغ التراكمي 6223 (1223+5000)، وهو الحساب رقم 337682. أما الحساب الثالث الذي يجب اختباره فهو الحساب رقم 337687 لأنه يتضمن القيمة 11223 والتي تتألف من 6225+5000 أما الحساب الرابع فهو رقم 337687 أيضاً لأنه يتضمن القيمة 16223 المساوية لـ 11223+5000 مما يقتضي استبداله بالحساب التالي.

الاختيار الطبقي:

وهو أسلوب مفيد في تحسين كفاية تصميم العينات؛ وفق طريق تقسيم المجتمع إلى طبقات، يمكن للمراجع أن يعطي تمثيلاً أكبر للمبالغ المسجلة بقيم أكبر.

وفي الحقيقة إن المعاينة الطبقية تسمح للمراجع باستخدام عينات أصغر من حيث عدد المفردات لإنجاز المستوى المخطط من الخطر.

إن الاختيار الطبقي يستعمل من أجل المتغيرات أكثر من الصفات. فمثلاً لدى مراجعة أرصدة الدائنين أو المدينين يمكن للمراجع أن يقرر تقسيم المجتمع إلى طبقات ثم تطبيق أساليب اختيار مختلفة لكل طبقة من الطبقات.

مثال:

الطبقة	حجم العينة	ترتيب الطبقة	سحب العينة
1	22	كل الحسابات التي رصيدها أكبر من 5000	100% فحص
2	121	كل الحسابات بين 1000-5000	جدول الأرقام العشوائية
3	85	كل الحسابات أقل من 1000	سحب منتظم
4	14	كل الحسابات ذات الرصيد المخالف (دائن من الحسابات المدينة، أو مدين من الحسابات الدائنة)	100%

أسئلة وتمارين حول الوحدة الرابعة

1ـ كيف يتوصل المراجع إلى تحقيق هدف الكمال في دورة المشتريات والمدفوعات.

2ـ ما هي اختبارات الأرصدة التي يلجأ إليها المراجع بعد تقويمه لخطر الرقابة في دورة المشتريات والمدفوعات.

3ـ في شركة الفصول الأربعة الصناعية، يقوم مدير الإنتاج بإعداد طلبات الشراء بحسب الطلبيات المراد تصنيعها، ويحرر الطلب على نسختين، يحتفظ بالأولى في الملف والثانية ترسل إلى مدير المشتريات. يقوم مدير المشتريات بالاتصال بالمورد المناسب لتأمينها في الوقت المناسب وفي النوعية المطلوبة، وبعد الاتفاق على الشروط، يقوم مدير المشتريات بتحرير أمر الشراء على أربع نسخ تذهب الأولى إلى المورد والثانية إلى المستودع والثالثة إلى مدير الإنتاج والرابعة تبقى في الملف الذي يفتح للمتابعة.

وعند وصول البضاعة تقوم لجنة الاستلام بتحرير تقرير استلام، ويكون المندوب عن إدارة الإنتاج عضواً فيها للتأكد من سلامة المواصفات.

وعند وصول فاتورة المورد تطلب الحسابات تقرير الاستلام وتسجل الفاتورة لصالح العميل في دفتر الأستاذ المساعد. ثم تجمع الفواتير الواردة والمسجلة شهرياً لتسجل في دفتر الأستاذ العام.

وتصدر الفاتورة الواردة مباشرة لتذهب إلى محاسبة المواد لتسعير المواد المستلمة.

المطلوب: بين رأيك في نظام الرقابة الداخلية ونقاط الضعف في هذا النظام.

4 ـ لما كانت شركة الفصول الأربعة لا تقطع حسابات الدائنين وأوراق الدفع شهرياً. ما هي الإجراءات التي عليك القيام بها كمراجع حسابات خارجي.

5 ـ وصلت إحدى فواتير الشراء في 2006/12/27 وكانت قيمتها 85000 وقد سجلتها الشركة: 85000 مخازن

85000 موردين

وقد تبين أن البضاعة وصلت في 2007/1/3

المطلوب:

ما هي إجراءات الرقابة الداخلية المقترحة وقيد التسوية.

الوحدة التعليمية الخامسة

مراجعة دورة الرواتب والأجور

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل ستكون قادراً على الإلمام بما يلي:

1 ــ طبيعة دورة الرواتب والأجور.

2 ــ أهداف مراجعة عمليات دورة الرواتب والأجور.

3 ــ أهداف مراجعة أرصدة عمليات دورة الرواتب والأجور.

4 ــ اختبارات العمليات والرقابة الداخلية في دورة الرواتب والأجور.

5 ــ اختبارات أرصدة حسابات دورة الرواتب والأجور.

6 ــ وصف الإجراءات التحليلية في دورة الرواتب والأجور.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مراجعة دورة الرواتب والأجور

مقدمة:

عندما شرع مجد بمراجعة حسابات إحدى شركات البناء لم يعر وزناً للرواتب والأجور واكتفى بالمطابقة بين جدول الرواتب والمسجل فعلاً في الأستاذ العام، وتقدم مجد بتقرير نظيف وتقاضى أتعابه المتفق عليها.

وقد فوجئ مجد في العام التالي عندما بلغته إحدى المحاكم بضرورة حضوره الجلسة المخصصة للنظر في الدعوى المقامة ضده من المصرف العقاري يطالبه فيها بدفع 25 مليون ضاعت على المصرف بسبب إفلاس شركة البناء التي سبق لمجد أن راجع حساباتها في العام الماضي.

و قد ورد في حيثيات الدعوى أن مدير هذه الشركة قام باختلاس أجور عاملين وهميين تبلغ 25 مليون خلال العام الماضي وهذا أسهم بإفلاس الشركة. ولما كان مجد لم يقوّم الرقابة الداخلية تقويماً كافياً كأن يطابق بين ملفات العاملين المحفوظة في إدارة الموارد البشرية HR وأسماء العاملين المثبتة على جدول الرواتب والأجور ليتمكن من اكتشاف وجود العمال الوهميين ويشعر مجد بالغبن إذ إن الأتعاب التي تقاضاها على هذه العملية أقل من واحد بالمائة من قيمة هذه الدعوى، فما عليه إلا أن يبحث عن محام ويتفق معه على أتعاب مقطوعة ليدافع عنه في قضية كهذه.

أولاً ــ طبيعة دورة الرواتب والأجور والحسابات المرتبطة بها:

تبدأ دورة الرواتب والأجور بتعيين الأفراد وتدريبهم وترقيتهم وتحديد مكافآتهم وتنتهي بدفع مقابل الخدمات التي يؤديها العاملون وبدفع المبالغ المحتجزة للخدمة وللجهات الأخرى والتي تتمثل في ضرائب الأجور والمنافع الأخرى، وتعتبر هذه الدورة هامة لعديد من الأسباب هي:

ـــ تشكل الرواتب والأجور وما في حكمها مصاريف رئيسية ذات أهمية نسبية في كافة المنشآت.

ـــ تعد تكلفة العمل عاملاً هاماً في تقييم المخـــزون الســـلعي في الشـــركات الصناعية، ويؤدي التبويب والتخصيص غير الملائم بها إلى تحريف هام في صافي الدخل.

ـــ تعد الرواتب والأجور أحد الجوانب التي يمكن أن يتم فيها فقد جزء كبير من موارد الشركة بسبب عدم الكفاءة أو السرقة عن طريق الغش.

ـــ وكما تم في دورة الإيرادات والمتحصلات ودورة المشتريات والمدفوعات فإن دورة الأجور والرواتب تشمل التوصل إلى فهم الرقابة الداخلية، تقدير خطر الرقابـــة، اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات، الإجراءات التحليلية، والاختبارات التفصيلية للأرصدة، إلا أنه يوجد عدد من الفروق الهامة بين دورة الرواتب والأجـــور وباقي الدورات عند إجراء المراجعة وهي:

1 ـــ تتميز دورة الرواتب والأجور بوجود فئة واحدة من العمليات المالية:

تشمل دورة الرواتب والأجور عملية الحصول على الخدمات من العاملين ودفع المقابل لهذه الخدمات من خلال الرواتب الأجور والذي يتم في فترة زمنية قصيرة بينمـــا تشمل دورة الإيرادات والمتحصلات على سبيل المثال كل من العمليات المالية للمبيعات والنقدية المحصلة وغالباً ما تتضمن مردودات المبيعات وشطب الحسابات غـــير القابلـــة للتحصيل.

2 ـــ تعتبر العمليات المالية للأجور أكثر أهمية بكثير من الحسابات المرتبطة بها في قائمة المركز المالي حيث تكون الحسابات ذات الصلة بالأجور مثل الرواتب والأجـــور المستحقة والضرائب المستحقة صغيرة نسبياً مقارنة بقيمة العمليات الماليـــة للرواتـــب والأجور.

3 ــ تتسم الرقابة الداخلية على الأجور بالفعالية في معظم الشركات ويعود السبب في ذلك إلى وجود القوانين التي تحكم سداد الرواتب والأجور ودفع الضرائب المستحقة عليها.

4 ــ تتركز مراجعة دورة الرواتب والأجور على كل من اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات والإجراءات التحليلية أكثر من الاختبارات المرتبطة بالأرصدة. ويرجع ذلك للنقاط الثلاثة السابقة، حيث إنه عادة ما يستغرق تنفيذ الاختبارات المرتبطة بالأرصدة وقتا قليلا نسبياً.

ويرتبط بهذه العملية مجموعة من العمليات والحسابات والمستندات والسجلات والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول يبين الحسابات والوظائف والمستندات في دورة الرواتب والأجور

فئة العمليات المالية	الحسابات	الوظائف	المستندات والدفاتر
الرواتب والأجور	الرواتب والأجور النقدية كافة حسابات مصروف الرواتب والأجور كافة حسابات الرواتب والأجور التي تم احتجازها كافة حسابات الرواتب والأجور المستحقة.	الأفراد والتشغيل إعداد الأجور وضبط الوقت. دفع الرواتب والأجور إعداد الإقرارات الضريبية للرواتب والأجور ودفع الضرائب	دفاتر الأفراد نموذج الاستقطاعات المرخص بها. نموذج معدل الأجر المرخص به. بطاقة الزمن ــ تذكرة وقت العمل. ملخص تقدير الرواتب والأجور. يومية الرواتب والأجور الملف الرئيسي للرواتب والأجور. شيك الرواتب والأجور. نموذج الإقرار الضريبي للرواتب والأجور.

ثانياً: أهداف المراجعة في دورة الرواتب والأجور:

تقسم أهداف المراجعة إلى أهداف مراجعة العمليات في دورة الرواتب والأجور وأهداف تتعلق بالحسابات المرتبطة بدورة الرواتب والأجور.

أ ــ أهداف مراجعة العمليات في دورة الرواتب والأجور:

ــ الوجود: يتم تسجيل مدفوعات الرواتب والأجور عن العمل المؤدى فعلاً بواسطة العاملين الموجودين.

ــ الاكتمال: تم تسجيل العمليات الفعلية للرواتب والأجور.

ــ الدقة: تم تسجيل العمليات المالية للرواتب والأجور بالقيمة عن الوقت الذي تم العمل فيه فعلاً مع الدفع وفقاً لمعدل الأجر المناسب، وحساب الاستقطاعات بشكل مناسب.

ــ التبويب: يتم تبويب العمليات المالية للرواتب والأجور على نحو ملائم.

ــ التوقيت: يتم تسجيل العمليات المالية للرواتب والأجور في التواريخ الصحيحة.

ــ الترحيل والتلخيص: تم إدراج العمليات المالية للرواتب والأجور على نحو ملائم في الملف الرئيسي للرواتب والأجور وتلخيصها بشكل ملائم.

ب ــ أهداف مراجعة أرصدة حسابات في دورة الرواتب والأجور:

عادة ما تكون الالتزامات المتعلقة بالأجور أقل في الأهمية النسبية من تلك المتعلقة بأرصدة الدائنين على سبيل المثال، ومن ثم فإنها ذات مخاطر حتمية منخفضة نسبياً، ويتم التحقق من حسابات الالتزامات المرتبطة بالرواتب والأجور بشكل مباشر (يطلق عليها عادة مصاريف الأجور المستحقة) إذا كانت الرقابة الداخلية يتم تنفيذها بفعالية، وعندما يقتنع المراجع أن العمليات المالية للرواتب والأجور قد تم تسجيلها على نحو ملائم في يومية الرواتب والأجور وأن نماذج ضريبة الرواتب والأجور قد تم إعدادها بدقة وتم

سدادها في الوقت المناسب فإن تنفيذ اختبارات الأرصدة لا تستغرق وقتاً طويلاً، وتتمثل أهداف المراجعة المرتبطة بالأرصدة في دورة الرواتب والأجور في الآتي:

ـــ الوجود: إن الأجور والرواتب المستحقة تمثل رواتب وأجور عن خدمات أنجزت خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

ـــ الاكتمال: تمثل الرواتب والأجور المستحقة كل المبالغ التي يستحقها العاملون في تاريخ الميزانية.

ـــ الدقة: تم احتساب الرواتب والجور المستحقة على أساس معدلات أجور وساعات عمل صحيحة وتم إدراجها في كشف الرواتب على نحو دقيق.

ـــ التبويب: تم تبويب الرواتب والأجور المستحقة على نحو ملائم.

ـــ الفصل الزمني (قطع الحسابات):

إن سائر الرواتب والأجور المستحقة حملت إلى حسابات الفترة.

ـــ الارتباط بين التفصيلات: ويعني ضرورة اتفاق أرصدة الرواتب والأجور المستحقة بكشف الرواتب والأجور مع الملف الرئيسي المرتبط بها، وإجراء جمع دقيق للتوصل للإجمالي الذي يجب أن يتفق مع الأستاذ العام.

ـــ الالتزامات: الرواتب والأجور المستحقة هي التزامات شرعية على الشركة بتاريخ القوائم المالية.

ـــ العرض والإفصاح: تم العرض والإفصاح عن الرواتب والأجور المستحقة في الميزانية بالشكل المناسب.

ثالثاً: اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في دورة الرواتب والأجور:

تعد كل من إجراءات اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات أكثر الوسائل أهمية للتحقق من أرصدة الحسابات في دورة الرواتب والأجور ويرجع التركيز على هذين النوعين من الاختبارات لعدم وجود دليل يمكن الحصول عليه من طرف

ثالث محايد، مثل المصادقة، عند التحقق من كل من الأجور والرواتب المستحقة، ضرائب الدخل على الرواتب والأجور، وباقي أرصدة القوائم المالية الأخرى، وتعتبر اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعميل الجزء الأكثر أهمية في اختبار الأجور، وفي العديد من عمليات المراجعة، يوجد حد أدنى من الخطر لوقوع تحريفات تتسم بالأهمية النسبية، حتى على الرغم من أن الرواتب والأجور تشكل عادة جزءاً هاماً من المصاريف الإجمالية، ويمكن رد ذلك إلى ثلاثة أسباب هي:

ـ عادة ما يتوجه العاملون بالشكوى إلى الإدارة في حالة عدم حصولهم على رواتبهم.

ـ تتسم كافة العمليات للأجور بالانتظام وعدم التعقد.

ـ يتم فحص الرواتب والأجور والعمليات المتعلقة بها من جهات متعددة، مديرية الدخل، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، فضلاً عن خضوعها للقوانين والأنظمة النافذة في الدولة، وينبغي على المراجع أن يتعرف على أنواع الرقابة الداخلية التي يرغب في استخدامها لتحقيق خطر الرقابة المقدر باستخدام اختبارات الرقابة لذا يقوم المراجع بما يلي:

1 ـ دراسة وفهم الرقابة الداخلية في الشركة على الرواتب والأجور.

حيث يمكن للمراجع تصميم خريطة تدفقات لمعرفة نقاط القوة والضعف في الرقابة الداخلية، ومعرفة احتمال حدوث الأخطاء ذات الأهمية النسبية. وإذا كانت الرقابة ضعيفة أو غير كافية، فيجب تقويم نقاط الضعف وتحديد الإجراءات الضرورية لإعطاء تأكيد معقول بأن الأخطاء ذات الأهمية النسبية لم تحدث، ومن أجل فهم خريطة تدفقات دورة الرواتب والأجور وتقويمها فيجب أن يكون المراجع قد ألف الإجراءات العامة والفصل بين الوظائف والإجراءات الرقابية الملائمة.

وإن دراسة الرقابة الداخلية للرواتب والأجور وتقويمها يرتديان أهمية خاصة من المراجع، لأن معظم الشركات تولي هذا النظام عناية فائقة إذا ما قورن بالنظم الأخرى المستخدمة في الشركة، وعلى الرغم من تعدد هذه العمليات وكمياتها الكبيرة والتي تتم خلال العام فإن آثارها المباشرة في الميزانية لا تصل إلا لحدود دنيا، ولذلك فإن معظم عمليات المراجعة تخصص جزءاً كبيراً من وقتها للتحقق من الرقابة المطبقة في مثل هذه العمليات، وإن الإجراءات المخصصة لمراجعة الحسابات ذات العلاقة بالرواتب والأجور تعطي المراجع ضماناً بعدم احتواء هذه الحسابات على أخطاء ذات أهمية كبيرة.

وعند تقويم خطر الأخطاء الهامة وعدم الانتظام في هذه الدورة، يمكن للمراجع أن يقسم الأخطاء أو عدم الانتظام إلى القسمين التاليين:

ـــ عمليات العاملين المسجلة غير الشرعية، مثلاً دفع رواتب لعمال وهميين.

ـــ عمليات الحضور المسجلة غير الشرعية، كأن تكون ساعات وهمية مسجلة مع الساعات الشرعية المتعلقة بتحديد نصيب العاملين الموجودين على رأس العمل.

إن طبيعة الرقابة المتعلقة بالفصل بين الواجبات والمسؤوليات:

ـــ كالتعيين.

ـــ والصرف من الخدمة.

ـــ تسجيل الوقت.

والتي تمنع وقوع الأخطاء أو تصحيحها في الوقت المناسب هي على غاية من الأهمية في تقويم عناصر الرقابة في دورة الرواتب والأجور وإن نظام الرقابة على تشغيل البيانات يجب أن يقدم فصلاً بين خمس مسؤوليات وظيفية وهي:

أ ـــ دائرة المستخدمين وعلاقات العمل:

وتضم أشخاصاً مستقلين عن الوظائف الأخرى، ولديهم الصلاحية في إضافة أسماء المستخدمين الجدد إلى جدول الرواتب والأجور، أو حذف أسماء الأشخاص الذين

انتهت عقود عملهم ولهم صلاحية تحديد الاقتطاعات المختلفة كالتأمينات بالإضافة إلى إعلام الرواتب والأجور بتبديل معدلات الأجر المدفوعة للعامل أو المستخدم.

ب ــ الإشراف:

يجب أن تقرأ كل البيانات التي تعد أساساً لإعداد جدول الرواتب والأجور كعدد ساعات العمل ورقم الطلبية والغياب، ومسموحات الوقت، من قبل المشرف المختص.

جـ ــ تكلفة الوقت:

يجب أن تجمع كل البيانات التي يتم الدفع على أساسها كعدد الساعات، وعدد الوحدات المنتجة إذا كان الدفع على أساس القطعة والحوافز بشكل مستقل عن الوظائف المتعارضة معها وهكذا فإن تجميع بيانات التكاليف هذه يمكن أن تدخل في نظام محاسبة التكاليف.

د ــ محاسبة الرواتب والأجور:

إن استخدام المعلومات السابقة، المتعلقة بالأجور والاقتطاعات المستحقة من قبل أشخاص مستقلين يؤدي إلى إعداد شيكات دفع فردية، وإعداد سجلات الرواتب والأجور وتلخيص قيد اليومية المختص.

هـ ــ توزيع الأجور:

إن الحيازة الفعلية للشيكات والنقدية تتم من قبل أشخاص لا علاقة لهم بالوظائف الأربع السابقة وتوزع الأجور من قبلهم على العاملين مباشرة بعد استكمال إجراءات التوقيع والدفع.

إن هذا التوزيع للمسؤوليات الوظيفية يتعلق بشكل أساسي بالمستخدمين الذين يتقاضون أجوراً وليس رواتب في المشروعات الصناعية، أما في حالة الرواتب فإن النظام

لا يشمل بيانات تسجيل الوقت (ساعات العمل) وفي المشروعات غير الصناعية قد يوجد نظام بسيط لمحاسبة التكاليف أو قد لا يوجد أبداً.

وتحدد أهمية هذه العناصر الخمسة بحسب طبيعة عملية المراجعة المرتبطة أساساً بطبيعة وظروف المشروع.

ويلاحظ في كثير من الشركات أن نماذج التعيين ونماذج تصنيف الأعمال ونماذج معدلات الأجور توجد على ملف لدى دائرتي المستخدمين والرواتب والأجور في الوقت نفسه.

ونعرض فيما يلي دورة مفترضة للعمالة والأجور:

1 ــ قسم الإنتاج:

يعد قسم الإنتاج خطة العمالة اللازمة على أساس توقعات المبيعات معدلة برصيد أول المدة وآخر المدة من الإنتاج التام، ويرسل قائمة بالعمالة اللازمة إلى قسم شؤون الأفراد الذي يقوم على أساسه بتعيين موظفين جدد إذا لزم الأمر أو توزيع العمال على الأقسام اللازمة.

2 ــ قسم شؤون الأفراد:

بعد أن يتسلم خطة العمالة من قسم الإنتاج يقوم بتحضير العمالة اللازمة، ويعد جدولاً بأسماء العمال ورواتبهم وتعويضاتهم الأخرى، على ثلاث نسخ:

النسخة 1 ترسل لحسابات الرواتب والأجور.

النسخة 2 ترسل لقسم محاسبة التكاليف.

النسخة 3 تبقى أرومة.

3 ــ قسم تسجيل الوقت:

يقوم بتسجيل دوام الموظفين ويعد جدول دوام الموظفين بشكل دوري على ثلاث نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل لحسابات الرواتب والأجور.

النسخة 2 ترسل لقسم محاسبة التكاليف.

النسخة 3 تبقى أرومة.

4 ــ قسم الإنتاج:

يعد قسم الإنتاج تقرير العمل الذي يسجل فيه الوقت المصروف من كل عامل على كل أمر تشغيل، يعد التقرير على نسختين توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل لقسم محاسبة التكاليف.

النسخة 2 تبقى أرومة.

5 ــ قسم محاسبة الرواتب:

يقوم باحتساب الراتب على أساس جدول الدوام المقدم من دائرة تسجيل الوقت وجدول الموظفين المقدم من شؤون الأفراد ويضيف ويطرح الإضافات والاقتطاعات المناسبة ثم يعد جداول وقسائم الرواتب على 3 نسخ توزع كما يلي:

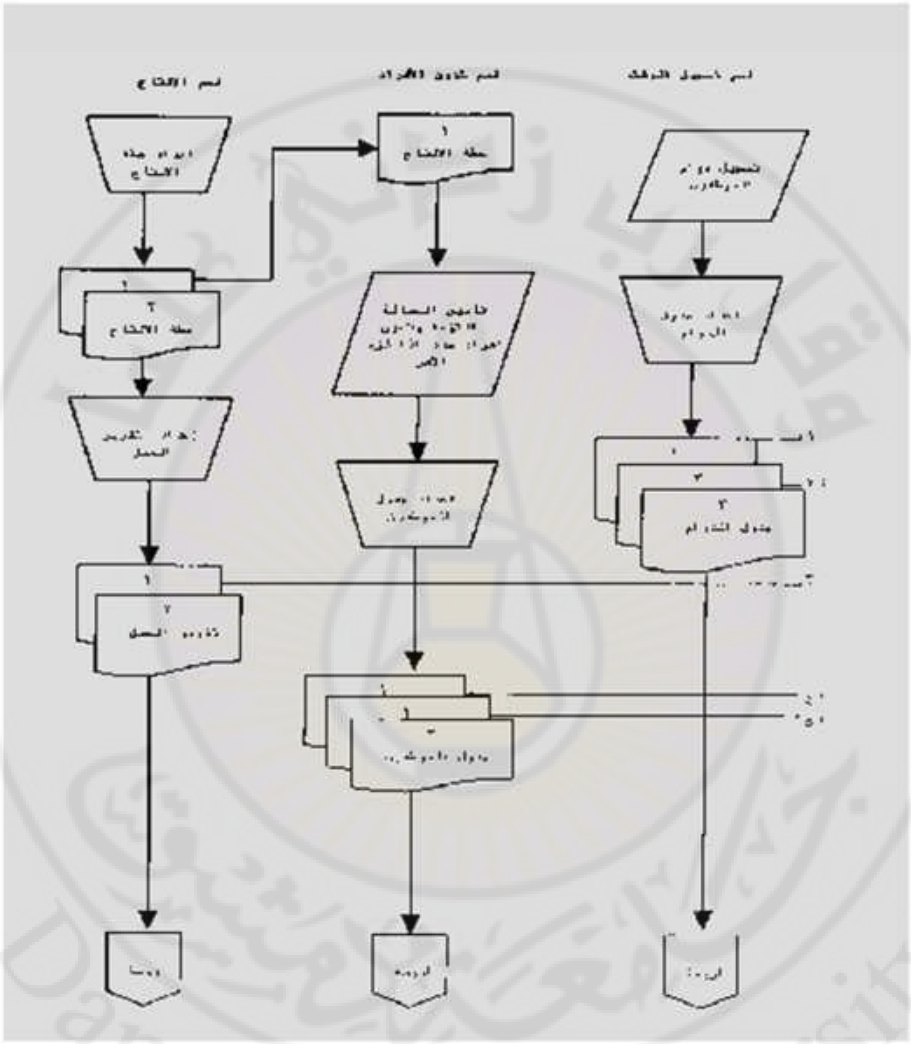
النسخة 1و2 ترسل لقسم المدفوعات النقدية لدفع الرواتب.

النسخة 3 تبقى أرومة.

6 ــ قسم محاسبة التكاليف:

بعد أن يحصل على نسخة من تقرير العمل ونسخة من دوام الموظفين ونسخة من جدول الموظفين يقوم باحتساب وتسجيل تكاليف العمالة على كل أمر تشغيل واحتساب الوقت الضائع ومعالجته.





وتعني هذه الصيغة النموذجية تحريك الحسابات المختصة، في الأستاذ العام والأستاذ المساعد بما ينسجم مع تدفقات التكاليف، دون بقاء هذه الحسابات مفتوحة بدون حركة إلى نهاية العام كما هو الحال في النظام المحاسبي الموحد، ومن الطبيعي أن تنسجم القيود مع القواعد والإجراءات المنصوص عليها في النظام المذكور في شركات القطاع العام، نظراً لالتزامها بتطبيقه بحكم القانون، رغم ما يؤديه ذلك من إضعاف الرقابة وتعقيد العمل.

ويمكن استكمال خريطة التدفقات السابقة بقائمة الأسئلة التالية المتعلقة بالرقابة على المستخدمين والرواتب والأجور:

1 ــ هل تجري كتابة أسماء العمال (أو المستخدمين) من قبل دائرة الأفراد أو المستخدمين لبيان أولئك المعينين حديثاً أو الذين تركوا العمل؟

2 ــ هل يقارن جدول الرواتب والأجور مع ملفات المستخدمين بشكل دوري؟ وكم مرة؟ هل يتم ذلك من قبل المراقب (المراجع) الداخلي؟

3 ــ هل تحدد معدلات (أسعار) الأجور جميعها عن طريق العقود أو عن طريق تطبيق سياسة الشركة المعتمدة من قبل المكتب المختص؟

4 ــ هل صلاحيات الخصم توقع من قبل المستخدمين أنفسهم على الملف؟

5 ــ هل يدفع لجميع المستخدمين (عمالاً وموظفين) بشيكات؟

6 ــ هل ترقم الشيكات الخاصة بالرواتب والأجور مسبقاً؟

7 ــ هل يستخدم بنك خاص لتسديد الرواتب والأجور؟

8 ــ هل توقع شيكات الرواتب والأجور من قبل أشخاص لا علاقة لهم بإعداد جدول الرواتب والأجور أو الشيكات أو بحيازة أرصدة نقدية أخرى أو بمسك السجلات المحاسبية؟

9 ــ هل توزع الشيكات على العاملين من قبل شخص غير مشرف على العمال؟

10 ــ هل تتم تسوية حساب البنك الخاص بالرواتب والأجور من قبل شخص لا علاقة له بتوقيع شيكات الرواتب والأجور أو بإعداد جدول الرواتب والأجور أو توزيع شيكات الدفع؟

11 ــ إذا كان دفع الأجور يتم نقداً:

هل يتم استخدام سيارة مصفحة معدة لهذه الغاية؟ وهل تحفظ النقود في لفائف لدى أشخاص لا علاقة لهم بإعداد جدول الرواتب والأجور؟ وهل يتم الحصول على إيصالات بالاستلام من العاملين أنفسهم؟

12 ــ هل تودع الأجور التي ليس لها طالب في حساب خاص في البنك؟ أم تودع لدى شخص مسؤول عنها؟

13 ــ هل هناك دائرة مستقلة عن إعداد جدول الرواتب والأجور مهمتها تسجيل الوقت؟

14 ــ هل يتم تدقيق جدول الرواتب والأجور من قبل دائرة تسجيل الوقت ودائرة التكاليف؟

15 ــ هل تقر بطاقات أوقات العمل أو عدد الوحدات المنتجة المعدة من قبل العامل من المشرف المختص؟ وهل تستخدم ساعات الوقت؟ أو أي نظام إلكتروني؟

16 ــ هل يجري تبادل أدوار موظفي الدفع من أجل الإجازات؟

17 ــ هل تراجع المدفوعات الدورية من قبل المراجع الداخلي؟

18 ــ هل توقع صفحة المدفوعات من قبل الموظف التي يعدها ويتم إقرارها من قبل الموظف المسؤول؟

19 ــ هل يتم إعداد سجل الدفع أو الشيك أو توقيع الشيك عن طريق الحاسوب؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب أكمل الأسئلة؟

ومن الملاحظ أن نقاط ضعف الرقابة الداخلية الشائعة تعود إلى التوزيع غير الكافي للواجبات، فإذا كان للمشرف واجبات متعددة (كالتعيين والعزل وتحديد الأجور وتوزيع الشيكات وإقرار بطاقات الوقت)، مما يفسح المجال أمام الغش والخطأ.

إن الأخطاء التي يمكن ضبطها عن طريق قائمة الأسئلة وخريطة التدفقات يمكن أن تشمل ما يلي:

ــ المقارنة الدورية لجدول الرواتب والأجور مع ملف الأفراد لكشف عدم توقف الدفع للعمال الذين تركوا العمل.

ــ الضبط الدوري لتحديد الأجور.

ــ تسوية حساب البنك المختص.

ــ تبديل واجبات الموظفين بشكل دوري.

ــ تسوية جدول الرواتب والأجور مع بيانات حسابات التكاليف.

2 ــ تقويم الرقابة على العاملين والرواتب والأجور:

على مدير المراجعة أن يقوّم دورة الرقابة على العاملين والرواتب والأجور، لتحديد مدى الاعتماد عليها من خلال نقاط الضعف ونقاط القوة في نظم الرقابة ذات العلاقة. وعلى مدير المراجعة أن يقرر أي النظم تتضمن عناصر قوة رقابية يمكن الاعتماد عليها ودرجة ذلك. عند ذلك يجري تصميم إجراءات محددة لجمع أدلة إثبات لمعرفة ما إذا كانت هذه الرقابة تعمل بالشكل الذي تم توصيفه في الدراسة المستندية، وعلى العكس من ذلك فإن الضعف في نظم الرقابة (أو غياب الرقابة) يجب أن يقوم من حيث أثره في القوائم المالية. وفي هذه الحالة لابد من اتخاذ إجراءات مراجعة في نهاية العام تقدم تأكيد معقولاً للحماية من الأخطاء في حال حدوثها.

ونبين فيما يلي ملخص لأهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية، أنواع الرقابة الرئيسية، اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية لعمليات الرواتب والأجور.

جدول الأهداف والاختبارات في دورة الرواتب والأجور

أهداف المراجعة المرتبطة بالعمليات المالية	أنواع الرقابة الرئيسية	اختبارات الرقابة	الاختبارات الأساسية للعمليات
الوجود: يتم تسجيل مدفوعات الرواتب والأجور عن العمل المنجز فعلاً بواسطة العاملين الموجدين فعلاً	ـ موافقة رئيس العمال على بطاقة الزمن.	ـ فحص بطاقات العمل للتعرف على تأشيرة الموافقة.	ـ فحص دفتر اليومية الرواتب والأجور الأستاذ العام، سجلات الأجور المستحقة فيما يتعلق بالقيمة الكبيرة أو غير العادية.
	ـ استخدام ساعة الوقت لتسجيل الزمن.	ـ فحص البطاقات الزمنية.	ـ مقارنة الشيكات الملغاة مع يومية الأجور فيما يتعلق بالاسم والقيمة والتاريخ.
	وجود ملف ملائم للأفراد.	ـ فحص سياسات الأفراد.	ـ فحص الشيكات الملغاة للتعرف على ملائمة التوقيع.
	ـ الترخيص بالعمل.	ـ فحص ملفات الأفراد	
	ـ الفصل الملائم للواجبات بين الأفراد، ضبط الوقت، النفقات الخاصة بالرواتب	ـ فحص خريطة الشركة، إجراء مناقشة مع العاملين،	

	والأجور.	وملاحظة الواجبات التي يتم تنفيذها.	
	ـ يتم فقط قبول العاملين الحاليين عندما يتم إدخال ملفات البيانات إلى الحاسب.	ـ فحص مخرجات مطبوعة للعمليات المالية التي رفضها الحاسب لعدم وجود أرقام للعاملين.	ـ فحص الشيكات الملغاة للتعرف على ملائمة التوقيع.
	ـ الترخيص بإصدار الشيكات.	ـ فحص سجلات الرواتب والأجور للتعرف على تأشيرة الموافقة.	ـ مقارنة الشيكات الملغاة مع سجلات الأفراد.
الاكتمال: تم تسجيل العمليات المالية الفعلية للرواتب والأجور.	ـ الترقيم المسبق لشيكات الرواتب والأجور والمحاسبية عنها.	ـ المحاسبة عن تسلسل شيكات الرواتب والأجور.	ـ تسوية مدفوعات الرواتب والأجور في يومية الرواتب والأجور مع المدفوعات الخاصة بالأجور في كشف البنك.
	ـ إعداد المطابقة الحيادية مع البنك.	ـ إجراء مناقشة مع العاملين وملاحظة التسوية.	ـ إثبات تسوية البنك.

الدقة: تم تسجيل العمليات المالية للرواتب والأجور بالقيمة عن الوقت الذي تم العمل فيه فعلاً مع الدفع وفقاً لمعدل الأجر المناسب، وحساب الاستقطاعات بشكل مناسب.	ـ التحقق الداخلي من العمليات المحاسبية والقيم.	ـ فحص تأشيرة التحقق الداخلي.	ـ إعادة حساب ساعات العمل من واقع بطاقات الزمن.
	ـ مقارنة الإجماليات لمجموعة مع تقارير ملخصة بالحاسب.	ـ فحص الملف الخاص بإجماليات المجموعة للتعرف على مدى وجود توقيع مسجل مراقبة البيانات، مقارنة الإجماليات مع تقارير الملخصات.	ـ مقارنة معدلات الأجر مع عقد العمل الموافقة من مجلس الإدارة أو أي مصدر آخر.
	ـ الترخيص بمعدات الأجر أو الراتب أو العمولة.	ـ فحص سجلات الرواتب والأجور للتعرف على تأشيرة التحقق الداخلي.	ـ إعادة حساب إجمالي الأجر أو الراتب.

	ـــــ التـــــرخيص بالاســـتقطاعات بمـــا في ذلـــك القـــيم الخاصـــة بالتأمين والإدخار.	ـــــ فحـــص التـــرخيص فيمـــا يتعلـــق بملـــف الأفراد.	ـــــ فحـــص الاستقطاعات عـــن طريق الرجـــوع إلى الجـــداول الضـــريبية وأشكال التـــرخيص في ملف الأفراد. ـــ إعـــادة حســـاب صـــافي الأجـــر أو الراتب. ـــ مقارنة الشيكات الملغـــاة مـــع يوميـــة الرواتب والأجور فيما يتعلق بالقيمة.
التبويب: يتم تبويب العلميـــات الماليـــة للرواتب والأجـــور على نحو ملائم.	ـــ وجود دليل ملائـــم للحسابات. ـــ التحقق الداخلي من التبويب.	ـــ فحص دليـــل الحسابات. ـــ فحص تأشيرة التحقق الداخلي.	ـــ مقارنة التبويب مع دليل الحســـابات أو دليل التعليمات. ـــ فحص بطاقة الزمن في الإدارة والتي يتبعها العامـــل، وفحـــص تذكرة العمل للتعرف على تخصيص العمل، والتتبع خلال توزيـــع العمل.

التوقيت: يتم تسجيل العمليات المالية للرواتب والأجور في التواريخ الصحيحة.	ـ تتطلب الإجراءات إن يتم التسجيل بسرعة قدر الإمكان بعدما يتم الدفع.	ـ فحص الإجراءات وملاحظة متى تم التسجيل.	مقارنة تاريخ التسجيل للشيك في يومية الرواتب والأجور مع التاريخ في الشيكات الملغاة وبطاقات الزمن.
	ـ إجراء تحقق داخلي.	ـ فحص تأشيرة التحقق الداخلي.	ـ مقارنة التاريخ بالشيك مع تاريخ صرف البنك للشيك.
الترحيل والتلخيص: تم إدراج العمليات المالية للرواتب والأجور على نحو ملائم في الملف الرئيسي للرواتب والأجور وتم تلخيصها بشكل ملائم.	ـ التحقق الداخلي من محتويات الملف الرئيسي للرواتب والأجور. مقارنة الملف الرئيسي للرواتب والأجور مع إجماليات الأستاذ العام.	ـ فحص تأشيرة التحقق الداخلي. ـ فحص التأشيرات في تقارير الملخص الإجمالي بما يوضح إجراء المقارنات.	ـ اختيار الدقة الكتابية عن طريق جمع يومية الرواتب والأجور وتتبع الترحيل إلى الأستاذ العام والملف الرئيسي للرواتب والأجور.

رابعاً: الإجراءات التحليلية في دورة الرواتب والأجور:

يعتبر استخدام الإجراءات التحليلية أمراً هاماً في دورة الرواتب والأجور وتتسم معظم الإجراءات التحليلية التي يمكن أن تستخدم في دورة الرواتب والأجور بأنه يمكن التنبؤ بها بدقة كبيرة وبالتالي تعد صغيرة في تحديد الجوانب التي يكون من المرغوب فيه إجراء فحص إضافي بها. ومن أهم هذه الإجراءات في دورة الرواتب والأجور:

ـ مقارنة رصيد حساب الرواتب والأجور مع نظيره في الأعوام الماضية (ومطابقة الزيادة في معدل الرواتب والأجور والزيادة في الحجم) وقد تشير تلك المقارنة إلى التحريضات الممكن وقوعها في حسابات مصروف الرواتب و الأجور.

ـ مقارنة تكلفة العمل المباشر كنسبة مئوية من المبيعات مع نظيرها في الأعوام الماضية وقد تشير تلك المقارنة إلى التحريضات الممكن وقوعها في تكلفة العمل مباشرة وكذلك المخزون السلعي.

ـ مقارنة مصروف ضريبة الرواتب والأجور كنسبة مئوية من الرواتب والأجور مع نظيرها في السنوات الماضية، وقد تشير المقارنة إلى تحريفات ممكنة في مصاريف ضريبة الرواتب والأجور والتزام ضريبة الرواتب والأجور.

ـ مقارنة حسابات ضريبة الرواتب والأجور المستحقة مع نظيرها في الأعوام الماضية وقد تشير هذه المقارنة إلى التحريضات الممكنة في ضرائب الرواتب والأجور المستحقة ومصروف ضريبة الرواتب والأجور.

ـ مقارنة مصروف الرواتب والأجور المقدرة بالموازنة مع مصروف الرواتب والأجور الفعلية، وقد تشير المقارنة، إلى التحريضات الممكنة في مصروف الرواتب والأجور.

خامساً: الاختبارات التفصيلية المتعلقة بأرصدة الحسابات في دورة الرواتب والأجور:

غالباً ما تكون الاختبارات التفصيلية المتعلقة بالأرصدة محددة و أهم ما يذكر عليه المراجع في هذه الدورة تحقيق هدفا المراجعة وهما الدقة واستقلال الفترات الزمنية ويتمثل الاهتمام الكبير بكلا الهدفين في التأكد من أنه لا يوجد تخفيض أو في المستحقات. ويتم مناقشة الحسابات الرئيسية للالتزامات في دورة الرواتب والأجور كما يلي:

1 ــ القيم المحتجزة من الأجور والرواتب المدفوعة للعاملين:

يمكن اختبار ضرائب الأجور والرواتب التي تم حجزها من المنبع عن طريق مقارنة الرصيد مع يومية الرواتب والأجور، ونموذج ضريبة الرواتب والأجور بالفترة التالية والمدفوعات النقدية في الفترة التالية، ويتم التحقق من الاستقطاعات الأخرى بالطريقة نفسها.

2 ــ الرواتب والأجور المستحقة: يتمثل إجراء المراجعة (بعد تحقق المراجع من تحديد سياسة الشرعة بخصوص الأجور المستحقة ويتأكد من اتساقها مع السنوات السابقة) في اختبار استقلال الفترات الزمنية الدقيقة لإعادة حساب المستحقات لدى العميل.

3 ــ العمولات المستحقة:

يتم اتباع المفاهيم نفسها التي سبق ذكرها بالنسبة للرواتب والأجور المستحقة، ولكن عادة ما يكون من الصعب دائماً التحقق من المستحقات لوجود العديد من الأنواع المختلفة من الاتفاقيات بين الشركات ورجال البيع وباقي العاملين الآخرين الذين يعملون بنظام العمولة، فمثلاً فقد يتم دفع العمولة لبعض موظفي البيع شهرياً مع عدم منحهم راتباً ثابتاً، بينما يحصل آخرين على راتب شهري بالإضافة إلى عمولة يتم دفعها كل ربع سنة، وحين يتم التحقيق من العمولات المستحقة، يكون من الضروري

أولاً أن يتم تحديد طبيعة اتفاق العمولة و بعد ذلك اختبار العمليات الحسابية بناء على ما جاء في الاتفاق. ومقارنة طرق استحقاق العمولات مع ما يقابلها في السنوات الماضية للتعرف على مدى الاتساق.

4 ــ العلاوات المستحقة:

تشكل العلاوات غير المدفوعة في نهاية العام والتي تخص كل من رجال الإدارة والعاملين عنصراً هاماً قد ينتج عن عدم تسجيله وجود تحريف يتسم بالأهمية النسبية ويتم عادة التحقق من المستحقات السمعية من خلال إجراء مقارنة مع القيم المرخص بها في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.

5 ــ ضرائب الأجور المستحقة:

يمكن التحقق من ضرائب الأجور عن طريق فحص النماذج الضريبية المعدة في الفترة التالية لتحديد القيمة التي كان يجب تسجيلها كالتزام في تاريخ إعداد الميزانية.

وفي الختام لابد من الإشارة إلى أن أغلب حسابات دورة الرواتب والأجور تقفل في قائمة الدخل، وينبغي على المراجع إجراء قدر ضئيل نسبياً من الاختبارات الإضافية لحسابات قائمة الدخل في معظم عمليات المراجعة بعد إجراء كل من الإجراءات التحليلية، اختبارات الرقابة، الاختبارات الأساسية للعمليات، والاختبارات الخاصة بحسابات الالتزامات التي سبق مناقشتها، ويكون من الضروري تنفيذ اختبارات إضافية موسعة في حالة كون الرقابة الداخلية غير كافية، أو اكتشاف تحريفات جوهرية خلال الاختبارات الخاصة بالالتزامات، أو اكتشاف انحرافات غير مفسرة عند أداء الإجراءات التحليلية، وعلى الرغم من ذلك، عادة ما يتم اختبار بعض حسابات قائمة الداخل في دورة الرواتب والأجور، ومن هذه الحسابات مكافأة ورواتب رجال الإدارة، العمولات، مصروف ضرائب الرواتب والأجور والأجور الإجمالية.

أسئلة حول الوحدة الخامسة

1 ــ ما هي الحسابات ذات العلاقة بالأفراد والرواتب والأجور؟

2 ــ ما هي الواجبات التي يجب فصل بعضها عن بعض في نظام الرقابة على الرواتب الأجور؟

3 ــ لماذا يجب على المراجع أن يحضر بشكل مفاجئ توزيع الرواتب والأجور على العاملين؟

4 ــ ما هي الأخطاء الشائعة في دورة الرواتب والأجور، ما هي مميزات الرقابة التي يجب على المراجع أن يبحث عنها لمنع حدوث هذه الأخطاء أو اكتشافها؟

5 ــ بافتراض أن تشغيل بيانات الرواتب والأجور يتم عن طريق الحاسوب، ما هي الملفات التي يجب أن تقابل بعضها مع بعض لأغراض المراجعة من خلال استخدام الحاسوب في المراجعة؟

اشرح لماذا لا تجري الحماية من نقاط الضعف هذه في التقويم الأولي، لكنها تكشف في أثناء مرحلة مراجعة الالتزام؟

10 ــ في أثناء مراجعتك لحسابات شركة النصر المساهمة الصناعية تبين أن إدارة الشركة تقوم بدفع الأجور نقداً لاعتقاده أن ذلك يخفف من أعباء الأعمال الكتابية وأن هذه الطريقة مفضلة من قبل العاملين لديها. وقد تبين في أثناء المراجعة أن صندوق المصاريف النثرية يتضمن 20000 تقريباً منها 1850 عدت أجوراً ليس لها أصحاب.

وقد كشفت التحريات أن إدارة الشركة تضع أي أجور ليس لها أصحاب في صندوق المصاريف النثرية وتستخدمها بتسديد المدفوعات النقدية، وعند ظهور

أصحاب الاستحقاق بالأجر تدفع استحقاقاتهم من صندوق المصاريف النثرية، مما يحصر مسؤولية دفع النقدية بيد شخص واحد هو أمين صندوق المصاريف النثرية.

المطلوب:

1 ــ هل يقدم نظام الرقابة الداخلية لدى الشركة حماية مناسبة للأجور غير المدفوعة؟

2 ــ طالما أن الإدارة تصر على دفع الأجور نقداً فما هي الإجراءات التي تقترحها لتدعيم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالأجور التي لا يظهر أصحابها فوراً؟

3 ــ ما هي الإجراءات القوية التي تقترح اختبار الالتزام به؟

Damascus University

الوحدة التعليمية السادسة

مراجعة دورة الإنتاج والمخزون

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل ستكون قادراً على الإلمام بما يلي:

1 ــ طبيعة دورة الإنتاج والمخزون.

2 ــ أهداف مراجعة دورة الإنتاج والمخزون.

3 ــ تقويم الرقابة على دورة الإنتاج والمخزون.

4 ــ الإجراءات التحليلية في دورة الإنتاج والمخزون.

5 ــ الإجراءات والاختبارات لأرصدة الحسابات في دورة الإنتاج والمخزون.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مراجعة دورة الإنتاج والمخزون

مقدمة:

حينما دعي مجد لحضور الجرد السنوي الذي أجرته إحدى الشركات الصناعية التي يقوم بمراجعة حساباتها، لاحظ أن الإدارة شكلت عشرين لجنة للجرد لتغطية مستودعات الشركة العشرين والتي تجري في وقت واحد تقريباً، فقرر مجد إرسال ثلاثة مندوبين عنه للحضور مع ثلاثة لجان فقط وعمم النتائج التي توصل إليها على المستودعات الأخرى، كما أبلغ الإدارة عن أسماء المندوبين قبل أسبوع لاتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الإدارة كتأمين حجز في الفندق، وما إلى ذلك.

فوجئ مجد في العام التالي بدعوى أقامها دائنو الشركة طلبوا من مجد بموجبها دفع تعويض يزيد على مئة مليون والسبب تقصير مجد في تغطية الجرد بالكامل، إذ تبين أن الإدارة زادت قيمة المخزون في بعض المستودعات مما أظهر الشركة رابحة، لكن عجز الإدارة عن دفع أقساط الديون في مواعيدها أدى إلى تحرك الدائنين والحجز على أموال الشركة ورفع الدعوى على المراجع.

أولاً ــ طبيعة دورة الإنتاج والمخزون:

تتكون دورة الإنتاج والمخزون من نظامين مرتبطين معاً على نحو دقيق هما:

أ ــ التدفق المادي الفعلي للإنتاج.

ب ــ التكاليف المرتبطة بالتدفق الفعلي للإنتاج.

وفيما ينتقل المخزون خلال تدفقه في الشركة يتعين أن تكون هناك نظم رقابة كافية على ذلك الانتقال الطبيعي للإنتاج والتكاليف المرتبطة به. وهذه الدورة تتأثر عموماً بباقي إجراءات الرقابة الداخلية التي سبق مناقشتها في دورات الإيرادات والمتحصلات والمشتريات والرواتب والأجور ويمكن توضيح هذه العلاقة ما بين الدورات من خلال الشكل التالي:

علاقة دورة الإنتاج والمخزون بباقي الدورات



تخصيص تكاليف العمل المباشرة وغير المباشرة

حيث يتضح أن اقتناء وسداد قيمة المخزون يتم الرقابة عليها عن طريق دورة المشتريات والنفقات كما تتم الرقابة على تكلفة العمل على المخزون عن طريق دورة الرواتب والأجور، وأخيراً فإن الإنتاج التام يتم بيعه والمحاسبة عنه كجزء من دورة الإيرادات والمتحصلات، وهكذا فإن دورة الإنتاج والمخزون تبدأ عندما يتم شراء وتخزين الإنتاج وتنتهي عندما يتم شحن الإنتاج التام إلى العملاء.

وتعتبر مراجعة دورة الإنتاج والمخزون أمراً معقداً كما أنها تستغرق الكثير من الوقت والجهد لعدد من الأسباب هي كما يلي:

ـ يعد المخزون بوجه عام عنصراً هاماً في قائمة المركز المالي، وعادة ما يمثل العنصر الأكبر في الحسابات التي تشكل رأس المال العامل.

ـــ عادة ما ينتشر المخزون في مواقع مختلفة مما قد يصعب من رقابته أو جـــرده الفعلي، مما يسبب مشاكل وصعوبات في عملية المراجعة.

ـــ يسبب التنوع في العناصر بالمخزون صعوبات للمراجع، مثـــل المجـــوهرات، الكيماويات، والأجزاء الإلكترونية والتي يحيط بها مشاكل في تقييمها وملاحظتها.

ـــ يعد تقييم المخزون أمراً صعباً بسبب وجود عوامل متعددة تؤثر على ذلـــك مثل التقادم وضرورة توزيع التكاليف الصناعية على المخزون.

ـــ وجود العديد من طرق تقييم المخزون المقبولة والتي يـــتعين علـــى الشـــركة تطبيقها من سنة لأخرى.

هذا وتتأثر العديد من الحسابات بدورة الإنتاج والمخزون لعل أبرزهما المخـــزون وتكلفة البضاعة المباعة، واللذين يتأثران بعدد أكبر من الحسابات من أمثلتـــها تكلفـــة العمل، تكلفة الشراء المواد الخام، التكاليف غير المباشرة كافة.

إن الهدف الأساسي لدورة الإنتاج والمخزون هي تحويـــل المـــوارد المتمثلـــة في المستلزمات السلعية والأجور والمصاريف غير المباشرة إلى منتجات تامة الصنع، وذلـــك عن طريق حوامل التكاليف المختلفة من أنشطة ومراكز، وإن وظيفـــة دورة الإنتـــاج والمخزون هي إدارة هذه الموارد المتمثلة في المخزون السلعي والاستهلاكات المختلفـــة وغيرها من الاستخدامات اللازمة للنهوض بتحقيق أهداف المشروع إن محاسبة التكاليف تمثل أداة الإدارة في الرقابة على هذه الموارد الاقتصادية حيث يشـــيع انتشـــار محاســـبة التكاليف في المشاريع الصناعية، وفي غيرها من المشاريع إلى حد ما.

وتتخذ المحاسبة المالية إجراءات تتمثل في المحاسبة عن حركات هذه الموارد داخل المشاريع بما ينسجم مع نظم التكاليف المتبعة.

ثانياً ـــ أهداف مراجعة دورة الإنتاج والمخزون:

إن أهداف المراجعة المطبقة على دورة الإنتاج والمخزون هي:

1 ــ الوجود:

ــ كميات المخزون المسجلة هي في ظروف قابلة للبيع في الظروف المعتادة للمشروع.

ــ إن سجلات تكلفة البضاعة المباعة تمثل البضاعة التي شحنت فعلاً خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

2ــ الاكتمال:

ــ المخزون يتضمن كل المواد الأولية، الإنتاج تحت الصنع، الإنتاج التام، التي يمتلكها المشروع، بما في ذلك المخزون الموجود في المخازن، أو في الطريق أو في عهدة الآخرين.

ــ كل عمليات الشحن (أو الإرجاع) للإنتاج خلال الفترة التي تغطيها القوائم المالية، تنعكس في حساب تكلفة البضاعة المباعة.

3 ــ الدقة:

ــ إن السجلات الدائمة لسجلات الجرد المستمر هي صعبة حسابياً وتتفق مع حسابات مراقبة المخزون في الأستاذ العام.

ــ أن تكلفة البضاعة المباعة مبنية على تكاليف وكميات دقيقة وقد تم تلخيصها وترحيلها لحسابات تكلفة البضاعة المباعة والمخزون وجعلت حسابات المخزون دائنة عند الاقتضاء.

4 ــ التبويب:

تم تبويب المخزون بشكل ملائم وكذلك تكلفة البضاعة المباعة.

5 ــ الفاصل الزمني (قطع الحسابات):

ــ تكاليف الإنتاج المستحقة والمحملة إلى حساب البضاعة تحت الصنع، المحملة إلى الإنتاج التام، وتكلفة البضاعة المباعة، المرتجعات مسجلة في الفترة المناسبة.

6 ــ الارتباط بين التفصيلات:

يوجد اتفاق ما بين سجلات التكاليف للإنتاج غير التام مع الملف الرئيسي المرتبط بها، وإجراء جمع دقيق للتوصل للإجمالي الذي يتفق مع الأستاذ العام.

7 ــ القيم القابلة للتحقق:

ــ إن تكاليف المخزون أو البضاعة المباعة قد أعدت بحسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والتي طبقت بشكل مستمر.

ــ المخزون بما في ذلك المفردات بطيئة الحركة، والمفردات التي تجاوزتها المدة قد عرضت بقيمة لا تزيد عن صافي القيمة البيعية.

8 ــ الحقوق:

إن المنشأة تمتلك المخزون، ولا يشمل المخزون تلك البضائع المملوكة للآخرين، أو التي أعدت فيها فواتير للآخرين.

9 ــ العرض والإفصاح:

ــ المخزون وتكلفة البضاعة المباعة قد وضعت وصنفت بشكل ملائم في القوائم المالية.

ــ القيود على حركة المخزون قد أفصح عنها بكفاية.

ثالثاً: الوظائف والرقابة الداخلية في دورة الإنتاج والمخزون:

من المهم أن يفهم المراجع أسلوب الإدارة في معالجة دورة الإنتاج والمخزون من موارد واقتصادية إلى أن تصبح سلعاً تامة، وأهم ما يجب على المراجع فهمه النقاط التالية:

أ ــ تشغيل البيانات ومحاسبة التكاليف:

تتنوع نظم محاسبة التكاليف أكثر من النظم المحاسبية المالية، تبعاً لتنوع طبيعة عمليات الإنتاج المختلفة بين صناعة وأخرى وبين مشروع وآخر داخل الصناعة

الواحدة، وتبعاً لتنوع المخزون ودرجة التفاصيل التي يطلب من نظام التكاليف تقديمها للإدارة، وما إذا كانت تستخدم محاسبة التكاليف المعيارية أم تقتصر على التكاليف الفعلية، وعلى المراجع أن يستوعب طبيعة تقارير التكاليف وأسلوب تشغيل بيانات التكاليف المستخدم من قبل الإدارة، كما على المراجع أن يفهم حركة المواد والمنتجات المادية وحركة التكاليف، ومدى الارتباط بين الحركة المادية والحركة التكاليفية، على أن يبقى اهتمام المراجع مركزاً على الحركة المادية للمستلزمات السلعية في تحولها إلى بضاعة تحت الصنع وإلى بضاعة تامة الصنع، ثم المنعكسات النقدية لهذه الحركة.

وغنيٌّ عن البيان أن للمراجع وقفة عند طرائق تخصيص التكاليف غير المباشرة، وبالتالي انعكاس الحركة المادية للمخزون خلال العام على نتائج الدورة ونتائج تقويم المخزون السلعي في نهاية الدورة، وعلى المراجع أن يبين مدى ملاءمة هذه الطرائق المستخدمة لظروف المشروع وعدالة الإفصاح في عرض القوائم المالية.

وإن معرفة المراجع لنظام التقارير الإدارية المستخدمة في عملية التخطيط والرقابة في المشروع كتقرير المستلزمات السلعية المستخدمة في الإنتاج خلال دورة مالية أو فترة تكاليفية يقدم أساساً معقولاً لتقويم بنية الرقابة الداخلية، وإذا كانت عمليات التكاليف تنجز عن طريق الحاسوب فيصبح من الضروري بالنسبة للمراجع أن يستوعب كيفية تشغيل هذه البيانات وكيفية تداخل نظام تشغيل بيانات التكاليف مع نظم المعلومات الأخرى.

ب ــ التقويم:

يتأثر تقويم المخزون السلعي من البضاعة تحت الصنع، والبضاعة تامة الصنع ليس فقط بطرائق التكاليف المستخدمة وأساليبها، وإنما بسياسات الاستهلاك المستخدمة أيضاً، ويجب على المراجع أن يدرك أن سياسات الاستهلاك لها تأثير في تقويم المخزون وفي مستقبل الشركة أيضاً، فعندما لا تواكب التكنولوجيا المستخدمة في المشروع

الظروف المتطورة، يجد المشروع نفسه عاجزاً عن المنافسة، بالإضافة إلى تحميله تكاليف الإنتاج بتكاليف تقل عن تكاليف الفرصة المضاعة.

ج ــ فعالية الإدارة:

وتنعكس فعالية الإدارة على التقويم ونتائج الأعمال، مما يستدعي تفهماً عميقاً من المراجع، فإن مستوى المبيعات، والربح الحدي، والتقلبات الموسمية، وأزمات انخفاض الطلب، أو ازدحام أوامر الشراء الواردة على الشركة، تحتاج إلى قرارات من الإدارة تؤثر تأثيراً في خطط الإنتاج، وقد تتسبب في تكاليف إضافية تحمل إلى المخزون.

1 ــ 3 ــ تدفق العمليات وعناصر الرقابة:

من أجل تحديد عناصر القوة والضعف في دورة الإنتاج هذه، على المراجع أن يتعرف الإجراءات العامة والمستندات الهامة في مجال الرقابة التي تجريها الإدارة، ومن أجل ذلك لابد له من استخدام خرائط التدفقات التي تساعد المراجع على تفهم نظم الرقابة المستخدمة في دورة الإنتاج في المشروع، وهي تنطلق من تفهم الحركة المادية والتكاليفية وذلك من خلال المقابلات والملاحظات والعينات الاستكشافية، وذلك بهدف تحديد إجراءات الرقابة التي يمكن الاعتماد عليها، وتحديد نقاط الضعف التي تقتضي إجراءات لاحقة، ومن أهداف ذلك أيضاً تحديد حجم العينة التي يقوم المراجع بالتحقق من سلامة معالجتها، بالإضافة إلى إبلاغ الإدارة بتقرير غير مباشر عن حالة نظم الرقابة الداخلية لديها.

وتتناول خرائط التدفقات في هذه الدورة التخطيط، والإنتاج والتخزين ومحاسبة التكاليف، وتعزز خرائط التدفقات بقوائم استقصاء من شأنها إذا أخذت بعضها مع بعض أن تقدم وصفاً واقعياً لدورة الإنتاج.

أ ــ **التخطيط**: تنطلق عملية التخطيط في المشروع من التنبؤ بالمبيعات وانعكاس ذلك على التخزين والإنتاج، وتقر الموازنة التخطيطية عادة من الإدارة العليا. وتترجم

خطة الإنتاج إلى أوامر تشغيل تربط مع بيانات المعايير لمعرفة مستلزمات العملية الإنتاجية، أو أنها تعتمد على الاتفاق الذي يجري بين إدارة الإنتاج والجهة المتعاقدة مع الشركة المنتجة، وإن قائمة المستلزمات السلعية أو البشرية اللازمة تربط مع كل أمر من أوامر التشغيل ويتم تحويل هذا الأمر إلى المشرف الإنتاجي المختص، ونعرض فيما يلي خريطة تدفقات تبين عملية التخطيط والرقابة على الإنتاج.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ب ــ الإنتاج:

وتبين خريطة تدفقات الإنتاج الفصل المناسب بين الواجبات، حيث تعطى أوامر التشغيل وقوائم المستلزمات السلعية وقوة العمل اللازمة إلى المشرف على تنفيذ الطلبية ويخصص لها رقم معين. هذا الرقم الذي يجب أن يسجل على مستندات الإنتاج التالية كافة، وذلك لأنه منذ هذه اللحظة وحتى انتهاء الإنتاج وتخزينه أو شحنه إلى العملاء يراقب رقم الطلبية التحركات المادية والتكاليفية كافة، ويجب على المراجع أن يلاحظ تقارير استخدام المستلزمات السلعية وقوة العمل لأغراض محاسبة التكاليف وذلك لتمكن المحاسبة من أن تعكس استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية في عملية الإنتاج، وعليه أن يلاحظ كيفية الفصل بين المسؤوليات الوظيفية التالية:

1 ــ صلاحية الشروع في الإنتاج من قبل المشرف.

2 ــ حيازة الأصول وهي البضاعة تحت الصنع من قبل مشرف آخر.

3 ــ صلاحية التسجيل في دوائر محاسبة التكاليف.

ونعرض فيما يلي دورة مفترضة لبيان حركة المواد من خلال نظام الجرد المستمر.

1ً ــ قسم الإنتاج:

يعد قسم الإنتاج خطة المواد اللازمة على أساس توقعات المبيعات معدلة برصيد أول المدة وآخر المدة من الإنتاج التام، يرسل قسم الإنتاج طلبا بالمواد اللازمة على ثلاث نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل للمستودع لصرف المواد.

النسخة 2 ترسل لقسم محاسبة التكاليف.النسخة 3 تبقى أرومة.

2ً ــ المستودع:

يحضر المواد اللازمة للإنتاج ثم يعد سند إخراج للمواد من المخزون على ثلاث نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل للإنتاج.

النسخة 2 ترسل لقسم محاسبة التكاليف.

النسخة 3 تبقى أرومة.

3ً ــ قسم الإنتاج:

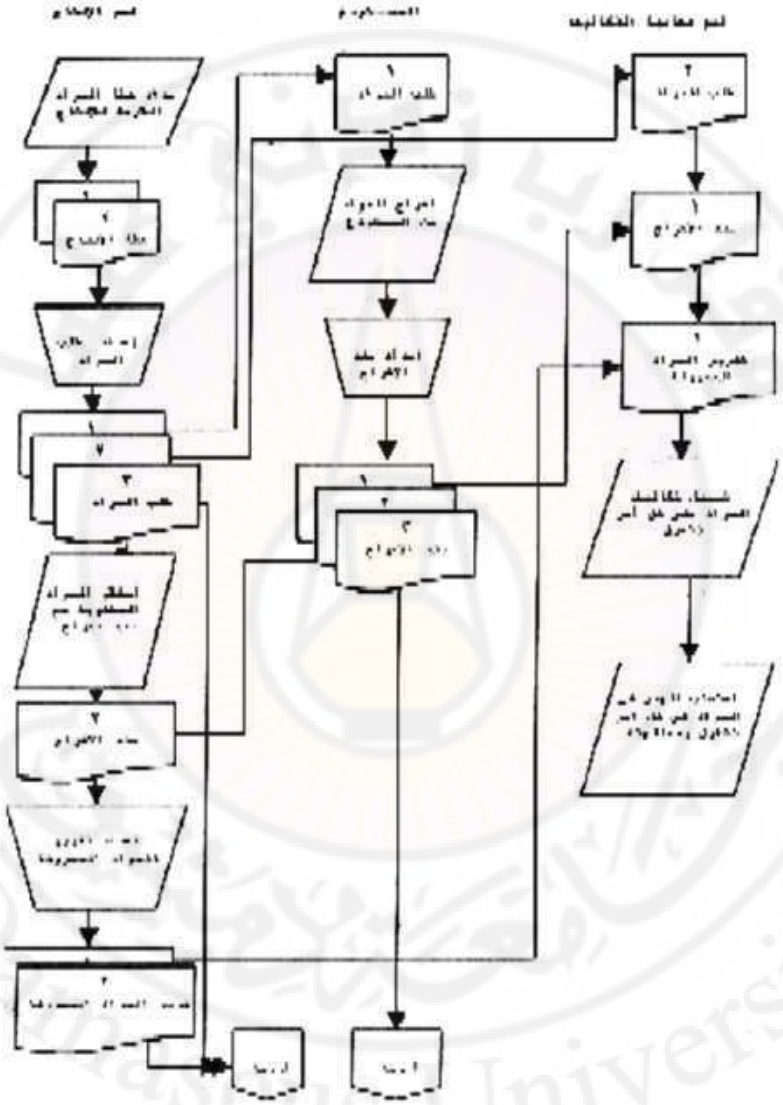
يعد قسم الإنتاج تقرير المواد المصروفة الذي يسجل فيه الكميات المصروفة على كل أمر تشغيل، يعد التقرير على نسختين توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل لقسم محاسبة التكاليف.

النسخة 2 تبقى أرومة.

4ً ــ قسم محاسبة التكاليف:

بعد أن يحصل على نسخة من طلب المواد، سند الإخراج، نسخة من تقرير المواد يقوم باحتساب وتسجيل تكاليف المواد على كل أمر تشغيل واحتساب الهدر ومعالجته على أساس المقارنة بين تقرير المواد المنصرفة في الإنتاج فعلاً والمواد المسلمة إلى عنـــابر الإنتاج.



ج ــ التخزين:

عرضنا من قبل في أثناء دراسة خرائط التدفقات وقوائم الاستقصاء المختلفة، أهمية الفصل بين الواجبات لأغراض تحقيق الرقابة الداخلية، وتتميز المخازن بأهمية كبيرة في هذا المجال نظراً لإمكان الخطاء والتلاعب في المخزون السلعي، ونعرض في الصفحة التالية خريطة تدفقات لدائرة المستودعات ليس كخريطة نموذجية، بل كخريطة تتضمن نقاط ضعف يطلب تحديدها، إذ إن خريطة التدفقات التي يستخدمها المراجع، هي تلك الخريطة التي تعرض الواقع القائم وليس الشكل النموذجي بذهن المراجع.

ومن المعروف نظرياً أن تقسيم الواجبات يقتضي أن تكون الحيازة المادية للأصول مستقلة عن مسؤولية التسجيل المتعلق فيها، ويبدو أن هذا الاستقلال غير متوافر في هذا المثال، إذ إن الشخص نفسه الحائز على المخزون مادياً (أمين المخزن) هو الذي يقوم بتحديث سجلات المخازن.

ويتضح من العرض السابق أن الإنتاج التام والبضاعة تحت الصنع يجري تسجيلها دورياً، لكن الدورة في هذه الحالة أسبوع واحد، مما يتيح الرقابة الفعالة من قبل الإدارة ويمكنها من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، إذ تصل المنتجات التامة مع النسخة الثانية من تقرير الوحدات التامة، مما يعطي كاتب مستودع الإنتاج التام الصلاحية في التأكد من النوعية والكمية، وعد هذه المنتجات في عهدته وتسجيلها في السجل الخاص به.

كما أن نسخة من تقرير الإنتاج التام تذهب إلى محاسبة التكاليف لإعلامها أن هذه البضاعة قد صارت في المستودع.

د ــ محاسبة التكاليف:

يلاحظ في النموذج السابق بأن المستندات بالمواد والأجور تأتي من مصدرين مختلفين، وهو ما يسمح بالضبط المستقل لهذين العنصرين الهامين من عناصر التكاليف،

وإن التباين في المعلومات الواردة إلى محاسبة التكاليف تستوجب اتخاذ الإجراءات المصححة.

كما أن سجل الإنتاج التام يستقبل مستندات من مصدرين: الأول تقرير من إدارة الإنتاج حول المنتجات التامة، والثاني تقرير من مخزن الإنتاج التام حول الإنتاج التام الذي تم استلامه بالفعل، وهذا ما يمكن محاسبة التكاليف من التأكد من المطابقة وتحري أسباب عدم المطابقة إن وجدت.

ونعرض فيما يلي نموذجاً لخريطة تدفقات محاسبة التكاليف:

1ً ــ قسم الإنتاج:

بعد أن يعد تقرير العمالة وتقرير المواد المصروفة، يعد تقرير الإنتاج لكل أمر تشغيل على ثلاث نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل لقسم محاسبة التكاليف.

النسخة 2 ترسل لمستودع المنتجات الجاهزة.

النسخة 3 تبقى أرومة.

ترسل عينة من المبيعات الجاهزة إلى قسم رقابة الجودة ثم ترسل المنتجات الجاهزة إلى المستودع.

2ً ــ قسم رقابة الجودة: يستلم عينة من المنتجات ويفحصها ثم يعد موافقة الرقابة على ثلاث نسخ توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل لمستودع لإجازة البيع.

النسخة 2 ترسل لقسم محاسبة التكاليف.

النسخة 3 تبقى أرومة.

3ً ــ المستودع:

يستلم المنتجات الجاهزة وتقرير إتمام الإنتاج وموافقة رقابة الجودة، ثم يعد سند الإدخال للمنتجات الجاهزة إلى المخزن على نسختين توزع كما يلي:

النسخة 1 ترسل لقسم محاسبة التكاليف.

النسخة 2 تبقى أرومة.

يقوم بتحديث بطاقات المستودع بإضافة الكميات المنتجة إلى رصيد البطاقات.

4ً ــ قسم محاسبة التكاليف:

بعد أن يحصل على نسخة من تقرير إتمام وموافقة رقابة الجودة ونسخة من سند إدخال المنتجات للمستودع يقوم باحتساب وتسجيل تكاليف المنتجات (على أساس تكلفة المواد والعمالة والمصاريف الصناعية الأخرى) وتسجيل القيود اللازمة.

ولعل عملية تحديد تكلفة البضاعة تحت الصنع أو الإنتاج تام الصنع غير واضحة في خريطة التدفقات السابقة،ولما كان التقويم هو واحد من أهداف تقويم نظام الرقابة الداخلية، فإن على المراجعين أن يهتموا بالتقويم المناسب للمخزون، ولا تقل أهمية عن ذلك معرفة كيفية تحميل التكاليف غير المباشرة وأثرها في قيمة المخزون.

ويلاحظ أن التكاليف المسجلة في صفحة تكلفة الطلبية أو العملية تلخص دورياً وترحل إلى حسابات الأستاذ العام، و لم تظهر الخريطة الرقابة المستقلة على التسوية الدورية على حساب البضاعة تحت الصنع المسجلة في صفحتها الخاصة المفتوحة، ولابد من الإشارة إلى أن نسخاً من المستندات كافة الداعمة للعمليات المحاسبية تحفظ في ملف خاص. وإن وجود بعض القضايا الهامة لا تظهر في خريطة التدفقات التي تركز بشكل أساسي على الحركة المادية للتحولات، تجعل قائمة الاستقصاء جزءاً مكملاً لخريطة التدفقات ونعرض فيما يلي قائمة استقصاء على النحو التالي:

1 ــ هل تعد أوامر التشغيل (الإنتاج) من قبل أشخاص مخولين؟

2 ــ هل يجري ترقيم أوامر الإنتاج مسبقاً؟ وهل يجري تتبع تسلسل الأرقام؟ وهل تحفظ أوامر التشغيل الفارغة في مكان أمين؟

3 ــ هل تعد قائمة المستلزمات السلعية والقوة البشرية من قبل شخص مفوض؟

4 ــ هل تعد نماذج المستلزمات السلعية والبشرية بشكل مرقم مسبقا؟ وهل يجري تتبع هذه النماذج من حيث تتابع أرقامها؟ وهل تحفظ النماذج الفارغة في مكان أمين؟

5 ــ هل يجري تدقيق بطاقات وقت الطلبية وطلبات تسليم المواد من قبل مدير الإنتاج بعد إعدادها من قبل مشرف العمال؟

6 ــ هل هذه البطاقات مرقمة سلفاً؟ وهل يجري تتبع عدم تتابع الأرقام المتسلسلة؟ وهل تتاح هذه البطاقات فقط للشخص المسؤول.

7 ــ هل تدقق تقارير العمل المباشر والمواد المباشرة المستخدمة في الإنتاج من قبل مدير الإنتاج بعد إعدادها من مشرف الإنتاج في كل أسبوع؟

8 ــ هل يتأكد محاسب التكاليف من تتبع الأرقام في إشعارات الإخراج؟

9 ــ هل يجري التقرير عن الفروق بين تقارير الإنتاج وبطاقات الطلبيات فيما يتعلق بالعمل اللازم وتقديم ذلك إلى مسؤول التكاليف؟

10 ــ هل يجري التقرير عن الفروق بين إشعارات إخراج المواد وتقارير المواد المستخدمة في الإنتاج إلى مسؤول التكاليف؟

11 ــ هل تستخدم التكاليف المعيارية؟ وإذا كان ذلك صحيحاً هل يتم تدقيق ذلك وإعادة النظر بالمعايير دورياً؟

12 ــ هل يجري التقرير عن الفروق بين البضاعة التامة المستلمة من المخازن والمنتجات التامة المخرجة من الإنتاج إلى مسؤول التكاليف؟

13 ــ هل تدقق قيود خلاصة التكاليف من قبل مسؤول التكليف؟

2 ــ تقويم الرقابة:

عند إنهاء المرحلة السابقة من قبل فريق المراجعة، يتعين على مدير المراجعة تقويم النظم المختلفة لدورة الإنتاج لتحديد مدى الاعتماد عليها.وإن اعتبارات أهداف الرقابة تقدم إطاراً منظماً لإنجاز هذا التقويم. يمكن أن يعبر عنها بمصطلحات تتعلق بدورة الإنتاج. مما يمكن مدير المراجعة من إعداد ورقة عمل حول نقاط الضعف ونقاط القوة في النظم المراد تقويمها.

ونعرض فيما يلي الأهداف السبعة للرقابة الداخلية في مجال دورة التحويلات (الإنتاج):

الأهداف العامة	أمثلة عن أهداف محددة
1 ــ الكمال:	
1 ــ إن عمليات الإنتاج المسجلة هي شرعية ومعززة بمستندات.	1 ــ إن محاسبة التكاليف مستقلة عن الإنتاج وعن الرقابة على الأجور والمخزون 2 ــ تقارن تقارير المواد المستخدمة في الإنتاج مع إشعارات إخراج المواد. 3 ــ تقارن تقارير العمل المستخدمة في الإنتاج مع بطاقات الطلبيات أو المراحل.
2 ــ إن عمليات الإنتاج الشرعية مسجلة وغير محذوفة.	4 ــ كل المستندات مرقمة سلفاً ويجري التحقق من تتابع الأرقام.
2 ــ الوجود أو الحدوث:	
1 ــ إن عمليات الإنتاج تتم بناء على قرار من صاحب الصلاحية.	1 ــ يعد العمل المستخدم والأجور المستخدمة في الإنتاج من قبل المشرف ويصادق عليه من مدير الإنتاج.
3 ــ الدقة:	1 ــ تراجع قيود صفحة التكاليف من قبل شخص مستقل عن الذي أعدها. 2 ــ تدفق تكلفة المخزون والعمل دورياً. 3 ــ تتم تسوية صفحات التكاليف المفتوحة دورياً مع حساب البضاعة تحت الصنع.

4 ــ الحقوق والالتزامات:	1 ــ ترسل إدارة الحسابات كشوفاً شهرية للمدينين. 2 ــ يجري التحقق من الاعتراضات والفروق من قبل المراجع الداخلي. 3 ــ إن توقيع أوراق الدفع أو القروض يحتاج إلى موافقات مسبقة.
	4 ــ تحفظ أوراق الدفع المسودة بعد ختمها بعبارة سدد.
5 ــ التقويم: ــ تصنيف تكاليف المواد والأجور بشكل سليم إلى الأنشطة والمراكز المختصة.	1 ــ يطلب من مشرف الإنتاج أن يميز بين عناصر التكاليف المباشرة وغير المباشرة. 2 ــ تقوم البضاعة تحت الصنع وتامة الصنع بحسب المعايير الدولية.
6 ــ قطع الحسابات: ــ تتم معالجة عمليات الإنتاج محاسبياً في الفترة المحاسبية المناسبة.	1 ــ تعد تقارير المواد والأجور المستخدمة في الإنتاج أسبوعياً وتحول على محاسبة التكاليف. 2 ــ ترحل صفحات تكاليف الطلبيات أو العمليات أسبوعياً، وتعد قيود اليومية بخلاصة عمليات التكاليف المتعلقة بالبضاعة تحت الصنع أو تامة الصنع كل شهر.
7 ــ العرض والإفصاح:	1 ــ تعرض قيمة المخزون السلعي في القوائم المالية على أساس نظرية التكاليف الإجمالية. 2 ــ تعرض قيمة المخزون مقسماً إلى إنتاج تام ــ تحت الصنع ــ مواد أولية.

3 ــ الاختبارات الأساسية (الالتزام) في دورة الإنتاج والمخزون:

تقدم هذه الاختبارات دليلاً لدعم تقويم خطر الرقابة بأقل من الحد الأدنى اللازم لهدف أو أكثر من أهداف المراجعة، وهكذا فإن اختبارات الأساسية تتجه أساساً إلى السياسات والإجراءات التي هي جزء من الرقابة والنظام المحاسبي، كمعارض لإجراءات رقابية محددة، ولذا فهي ترتبط عامة بأهداف مراجعة متعددة وتؤثر بعدة حسابات، وطبقاً لذلك فإن اختبارات الرقابة المنجزة للالتزام بالفهم الذي تم الحصول عليه للرقابة ليس كافياً لدعم تقويم منخفض لخطر الرقابة من أجل أهداف مراجعة معينة خاصة بأرصدة حسابات معينة مثل هذه الاختبارات تتطلب عادة جهود مراجعة جوهرية، ولذا فإن المراجع ينجزها عامة فقط حين يعتقد بأنها تقلل كمية الاختبارات الجوهرية. وإن هذا الهدف مطبق بالنسبة للمخزون، لأن الحد الأدنى من الاختبارات الجوهرية الضرورية لإنجاز الوجود والدقة (التسعير) هي غالباً شاملة.

يعرض الجدول التالي أهداف رقابية محددة وإجراءات رقابية نموذجية تطبق على دورة إنتاج السلع لغرض التخزين والبيع على أساس أن النظام المحاسبي مبرمج على الحاسوب.

عند إنجاز اختبارات الرقابة على المراجع أن يعطي اهتماماً لأهداف المراجعة الأخرى، فمثلاً إذا كانت الوحدة الاقتصادية تتبع نظام FIFO لتسعير المخزون فعند اختبار المراجع لإجراءات التكلفة المحملة الناتجة عن مخرجات المخزون، يمكن أن يتأكد فيما إذا كانت البضاعة تامة الصنع قد سعرت على هذا الأساس أيضاً.

ومن المعروف أن عملية الإنتاج في الصناعات التجميعية أو غير المنطقية، متعددة الطلبيات مما ينعكس على المخزون ومحاسبة التكاليف، وإن التحقق من تفاصيل العمليات بهدف تحديد فعالية نظام الرقابة الداخلية يتضمن أساليب المعاينة المتعلقة بتقويم الخطر على نحو ما ذكرنا آنفاً.

وتتبع خطوات تهدف إلى تمكن المراجع من الحصول على أدلة موضوعية حـــول فعالية الرقابة الداخلية وقابلية المصادقة على السجلات المحاسبية، التي تتضمن تفاصـــيل الأرقام الإجمالية الواردة في القوائم المالية التي يبين المراجع رأيه فيهـــا، وتصـــمم هـــذه الإجراءات لتحديد ما إذا كانت العمليات المسجلة شرعية، وكل العمليات الشـــرعية (السليمة) مسجلة وليس فيها حذف.

والمثال على الاتجاه الأول هو مراجعة عينة من أوامر التشغيل من ملفات التشغيل التي تمثل الأوامر المنفذة كافة، لتحديد ما إذا كانت صفحات التكاليف قد أعدت وأن قيود التكلفة التي تمثل الموارد المستخدمة مناسبة.

إن عدداً من إجراءات التحقق يتضمن تدقيق محتويات مستندات العينة وإقرارها من أصحاب الصلاحية، ثم متابعة هذه العمليات المتمثلة بهذه المستندات لتصل إلى ملف آخر في دائرة ويمكن أن تشمل العينة الملفات كافة في دورة التحويلات وإعداد جدول يبين اسم الملف وتتابع إجراءاته وموقعه والمستندات والإجراءات التي يمكن أن تطبق على معاينة عملياته. ونبين فيما يلي قائمة أسئلة تتعلق بإجراءات التحقق من الالتزام.

ونبين فيما يلي بعض إجراءات الالتزام الخاصة بالبضاعة تحت الصنع:

1 ــ معالجة صفحات التكاليف المفتوحة في صفحات التكاليف مع حساب البضـــاعة تحت الصنع.

2 ــ اختبار عينة من صفحات التكاليف المفتوحة والمغلقة:

2 ــ 1 ــ إعادة حساب التكاليف المسجلة.

2 ــ 2 ــ مقابلة تكلفة العمل مع بطاقات الطلبيات وتقارير العمل.

2 ــ 3 ــ مقارنة تقارير العمل مع خلاصة الرواتب والأجور الأسبوعية.

2 ــ 4 ــ مقابلة تكلفة المواد مع إشعارات إخراج المواد وتقارير المســـتلزمات السلعية المستخدمة في الإنتاج.

2 ــ 5 ــ مقارنة تقارير المواد المستخدمة في الإنتاج مع طلبات استلام المـــواد وقائمة المستلزمات السلعية.

2 ــ 6 ــ مقابلة أعباء المصروفات الصناعية غير المباشرة مع جدول تحليل تلك المصاريف.

2 ــ 7 ــ تتبع مقادير معينة من جدول التحليل إلى تخصـــيص التكـــاليف إلى أوامر البيع أو إلى المستندات المتعلقة بالحسابات الدائنة.

3 ــ اختبار عينة من إشعارات إخراج المواد من ملف مخازن المواد:

3 ــ 1 ــ تحديد ما إذا كان كل إشعار معززاً بطلب تسليم مواد.

3 ــ 2 ــ تتبع تقرير المواد المستخدمة في الإنتاج وفي صفحة التكاليف.

4 ــ اختيار عينة من بطاقات ساعات العمل من ملف الرواتب والأجور، ومتابعة ذلك مع بطاقة العمليات أو الطلبيات، وتقارير العمل وإلى تكلفة العمل في صـــفحات التكاليف.

5 ــ اختبار عينة من أوامر التشغيل:

5 ــ 1 ــ تحديد ما إذا كانت هذه الأوامر مقرة أصولاً.

5 ــ 2 ــ مقابلتها مع قائمة المواد والعمل المباشرة اللازمة.

5 ــ 3 ــ تتبع قائمة المستلزمات السلعية مع طلبات تسليم المواد، وإشعارات تسليم المواد المستخدمة في الإنتاج وتكلفة المواد في صفحة التكاليف.

5 ــ 4 ــ تتبع قوة العمل التي تقررت الحاجة إليها مع صفحات وقت العمل، مع تقارير العمل ومع صفحات تكلفة العمل.

4 ــ إعادة تقويم الرقابة:

عند انتهاء الاختبارات الأساسية (الالتزام) تصبح إعادة تقـــويم نظـــام الرقابـــة الداخلية أمراً لابد منه من قبل مدير المراجعة، الذي قد حدد مقدماً الحد الأعلى من عدم المطابقة مع إجراءات الرقابة الداخلية الذي يعد مقبولاً. وإذا دلت إجراءات مراجعـــة الالتزام على أخطاء من الحجم المقبول فإن مستوى الرقابة الداخلية يجب أن يخفض، مما يستدعي تغيير الإجراءات اللاحقة من حيث طبيعتها وتوقيتها ومجالها، وبالإضـــافة إلى ذلك فإن عملية عدم مطابقة تستدعي تقويماً لتحديد ما إذا كان هذا الخطأ روتينياً أم أنه خطأ مدبراً. وإن الرقابة التي تمت مناقشتها في هذا الفصل تنعكس على مصداقية المخزون السلعي المسجل بالدفاتر والظاهر في القوائم المالية التي يشهد المراجع بصحتها.

5 ــ تقويم الخطر:

تختلف مخاطر المراجعة المتعلقة بالمخزون بحسب طبيعة المخزون في المشروع وأهميته النسبية للقوائم المالية، فمثلاً هناك مستوى عال من الخطر الملازم لمخزون المعادن الثمينة التي يمكن أن تتحول إلى نقدية بسهولة. طبقاً لذلك مثل هذه المواد تحتاج إلى إجراءات رقابة أكثر فعالية، ولدى تقرير قيمتها البيعية الصافية، هناك مستوى من الخطر يتعلـــق بتلك المنتجات التي تلبي شروطاً معيارية وفنية محددة.

رابعاً: الإجراءات التحليلية في دورة الإنتاج و المخزون:

تظهر إجراءات المراجعة التحليلية غالباً العلاقة بين الحسابات وتكشف المخـــاطر غير الواضحة عند التقويم العادي للخطر، إن الإجراءات التحليلية، مثلاً، تبين الاتجاهات التي قد تساعد المراجع على تقويم الخطر. وتشمل هذه الاتجاهات:

ــ العلاقة بين عناصر تكلفة الإنتاج.

ــ استخدام الإنتاج وانحرافات الأسعار.

ـــ دوران المخزون (مؤشر تكلفة المبيعات إلى وسطي مخزون الإنتاج التام) يراجع هذه العلاقات بالمقارنة مع العام الماضي ومعه توقعات الموازنة.

ـــ الإنتاج الفعلي ومستويات المخزون مع اتجاهات العام الماضي وتوقعات الموازنة.

ـــ انحرافات المواد والعمل والمصروفات غير المباشرة.

ـــ مؤشرات الماضي ومؤشرات الموازنة بالمقارنة مع الإنتاج الإجمالي الفعلي.

ـــ شطب المخزون غير القابل للبيع والذي تقادم فنياً أو تنزيل قيمته بالمقارنة مع الموازنة والماضي.

ـــ اتجاهات دوران المخزون.

إن مراجعة تقارير الإدارة الخاصة بذلك تكون عوناً للمراجع.. وإن إجابات موظفي العميل لأسئلة المراجع المنطقية والسريعة.. قد تعين المراجع على تفسير نتائج المراجعة التحليلية.

وبالإضافة إلى المعلومات السابقة يطلع المراجع على الرقابة العامة لدى العميل، وطريقة تشغيل البيانات ومستوى تعقيدها والمميزات العامة للرقابة الداخلية، يجب على المراجع أن يأخذ بالحسبان نماذج المعلومات التالية فيما يتعلق بدورة الإنتاج:

1 ـــ سيولة المخزون أو مدة تحوله إلى نقدية.

2 ـــ عدد مفردات المخزون.

3 ـــ أحكام تقويم المخزون (وخاصة البضاعة المتقادمة).

4 ـــ قابلية المنتجات الرئيسية للتقادم الفني أو الفساد أو تبديل الطلب.

5 ـــ توافر المواد الأساسية اللازمة لعمليات الإنتاج، عدد الموردين القادرين على توريد مثل هذه المواد، استقرار أسعار المواد الأولية، وقدرة العميل على نقل ارتفاع الأسعار إلى عملائه.

6 ــ مؤشرات دوران المخزون، القيمة القابلة للتحقيق (صافي القيمة البيعية) ومشاكل تقادم المخزون.

7 ــ نظام محاسبة التكاليف المعمول به وكيف يعكس عملية الإنتاج الفعلية وكيفية التقرير عن تكاليف الإنتاج المتحققة، وتحميل المصروفات غير المباشرة، وتحول تكاليف الإنتاج إلى بضاعة تامة الصنع وتكلفة مبيعات.

8 ــ طرائق تقويم المخزون.

9 ــ الانحرافات عن التكاليف المعيارية خلال الفترة.

على المراجع أن يحصل على فهم الإجراءات الرقابية المطبقة على الإنتاج والشحن للبضاعة التامة، وتخزين المواد الأولية والتامة، وكيفية تقسيم الواجبات في إنجاز الإجراءات..

خامساً: الإجراءات والاختبارات لأرصدة الحسابات في دورة الإنتاج والمخزون:

1 ــ مراجعة تكلفة البضاعة المباعة:

لدى تخطيط المراجعة، ينظر المراجع غالباً إلى قائمة الدخل على أنها متمم حسابي للميزانية، وإن التركيز الأساسي هو على أرصدة الميزانية في بداية ونهاية العام. وإن رأي المراجع حول نتائج العمليات يتطلب غالباً إنجاز إجراءات مراجعة للحصول على اقتناع بأن العمليات قد تمت المحاسبة عنها وتصنيفها بشكل مناسب في قائمة الدخل.

أما الاختبارات الجوهرية فهي غالباً محدودة بالنسبة لتكلفة المبيعات وذلك لسببين:

1 ــ لأن خطة المراجعة تتضمن غالباً اختبارات الرقابة على دورة الإنتاج.

2 ــ إذا أنجز المراجع اختبارات أساسية أو جوهرية لأرصدة المخزون الافتتاحية والختامية ويتم الحصول على أدلة تتعلق بالكمال والدقة وإجازة المشتريات الخاصة بالسلع والخدمات، (تصنيفها المناسب) عن طريق اختبارات الرقابة التي تمثل جزءاً من

دورة المشتريات مما يمكن المراجع (أو المراجعة) من الحصول على كمية مناسبة، من أدلة الإثبات حول المتمم الحسابي وتكلفة المبيعات، وتختبر الإجراءات التحليلية التصنيف المناسب للتكاليف عن طريق التركيز على العلاقات المتوقعة أو التقليدية بين العناصر المختلفة من تكلفة المبيعات والحصول على تفسير لتذبذب أرصدة النفقات، وتحلل انحرافات المصروفات غير المباشرة كجزء من الاختبارات الجوهرية لتكلفة المبيعات.

2 ــ إجراءات واختبارات مراجعة المخزون السلعي:

أ ــ خطة اختبارات المراجعة:

إن القرار الأساسي الذي يتخذه المراجع لكل رصيد هام للحسابات هو هل ينجز الاختبارات الإضافية للرقابة لدعم تقويم مستوى خطر ضعيف للرقابة من أجل مراجعة محددة، أو لإنجاز اختبارات جوهرية دون تحديدها بإجراءات الرقابة أما العوامل التي تؤثر بهذا القرار فهي:

ما إذا كان إنجاز الاختبارات الإضافية في دورة الإنتاج يجب أن يحدد بشكل منفصل لكل نوع من العمليات، ولكل جزء من المخزون (مواد أولية بضاعة تحت الصنع، البضاعة تامة الصنع) ومن أجل السعر والكمية لقيم عناصر المخزون. يمكن للمراجع مثلاً أن يتأكد من كميات المخزون المادية، بينما يطلع على إجراءات الرقابة الخاصة بالتسعير.

ومع أن استراتيجية القرارات يجب أن تصمم بما يناسب ظروف العميل، فمن الممكن القيام ببعض الملاحظات العامة حول ماهية الظروف التي تؤدي إلى إنجاز اختبارات رقابة إضافية أم لا. ويمكن أن تكون إجراءات الرقابة فعالة وكافية إذا كان تقويم الخطر الملازم وفهم الرقابة يتضمنان اختبارات رقابة إضافية بينت أن العميل لديه:

ــ نظام معلومات إداري فعال يتضمن خطة الإنتاج والموازنات.

ـــ إجراءات رقابة فعالة وتشغيل للعمليات ورقابة على ملفات الخاصة بالإنتاج والمخزون.

ـــ تقسيماً كافياً للعمل بين الموظفين ينتجون ويخزنون ويسجلون ويحررون تقارير الاستلام.

ـــ حماية كافية للأصول فيم يتعلق بعناصر المخزون.

ـــ إجراءات جرد منتظمة.

ـــ نظاماً محاسبياً فعال يتضمن إجراءات رقابة فعالة للتكاليف المتراكمة في المخزون وتخصيصها.

ـــ إجراءات مناسبة لقطع الحسابات.

ومع ذلك فيمكن للمراجع أن يكون قادراً على إجراء جزء من الإجراءات الجوهرية قبل تاريخ الميزانية، معتمداً على أن الأنشطة الحاصلة بين الاختبارات الجوهرية ونهاية العام يمكن اختبارها بكفاية. فمثلاً يمكن أن يكون أكثر صعوبة أن نختبر الأنشطة خلال الفترة لعدد كبير من المفردات ذات القيمة البسيطة من أن نختبر عدداً محدوداً له قيمة كبيرة. وإن الاختبار المبكر يمكن أن يكون مناسباً خاصة إذا كان العميل يرغب في الحصول على التقرير بوقت قريب من نهاية السنة المالية، إذ إن الاختبارات الجوهرية لأرصدة المخزون غالباً ما تكون شاملة.

ومن جهة أخرى ففي غياب الرقابة الفعالة، أو إذا كان تقدير المراجع للخطر الملازم يقترح بأن للعميل حوافز للمغالاة في المخزون، فيجب أن تؤكد استراتيجية المراجعة على الاختبارات الجوهرية بأقرب تاريخ ممكن للميزانية.

ب ــ جرد المخزون:

منذ قضية Mckesson & robbins في عام 1939 أصبحت ملاحظة الجرد إجراء من إجراءات المراجعة التي لا غنى عنها وهو واحد من الاختبارات الجوهرية. ومنذ عام 1993 كان المراجع يشارك بالعد مباشرة مع موظفي العميل.

إلا أن المراجع في السنين الأخيرة صار يركز على ملاحظة إجراءات موظفي العميل.

إذ يمثل المخزون عادة أهم المفردات التي تظهر في الميزانية العمومية كما أنه قد يكون من أهم المفردات التي تؤثر في قائمة الدخل ويؤدي عدم تحديد قيمة المخزون بدقة إلى التأثير في كل من الميزانية العمومية والحسابات الختامية أو قائمة الداخل، إذ إن زيادة المخزون أو نقصه يؤديان إلى زيادة الأصول قصيرة الأجل أو نقصها في الميزانية كما يؤديان إلى زيادة الربح المحاسبي أو نقصه وتعتمد دقة رقم المخزون في آخر السنة المالية جزئياً على دقة حصر كمياته ودقة تحديد أسعاره وتقويمه، وتقع على مراجع الحسابات مسؤولية التحقق من وجود المخزون ومن ملكية المنشأة له ومن تقويمه بصورة دقيقة.

وقد بين بيان معايير المراجعة الصادرة عن AICPA في عام 1972، أن حضور المراجع أو مندوبيه الجرد، إنما يهدف إلى الاطمئنان إلى جدية إجراءات الجرد وسلامتها والقيام ببعض الاختبارات للكميات الموجودة كلما كان ذلك ممكناً، للتحقق من وجود المخزون، وسنعرض في الصفحات التالية أهداف مراجعة لمخزون والإفصاح عنه في القوائم المالية ثم تخطيط مراجعة المخزون وإجراءات مراجعته وذلك على النحو الوارد كما يلي:

جـ ــ أهداف مراجعة المخزون:

1 ــ التحقق من ملكية المنشأة للمخزون عن طريق فحص السجلات والمستندات التي تؤيد ذلك.

2 ــ التحقق من وجود المخزون ويتضمن ذلك ملاحظة إجراءات الجرد والقيام ببعض الاختبارات للتأكد من صحة الكميات والتحقق من سلامة المخـــزون ومـــدى جودته.

3 ــ التأكد من صحة العمليات الحسابية المتعلقة بكشوف الجـــرد (الكمـــال) وسلامتها.

4 ــ التحقق من أسعار المخزون وتجانسها بالنسبة لعملية التقويم.

5 ــ تحقيق العرض السليم لعناصر المخزون في الميزانية العمومية.

وينبغي القيام بتلك المسؤوليات بالنسبة لأرقام المخزون أول الفتـــرة موضـــوع الفحص وآخرها.

وسنعرض أولاً لكيفية الإفصاح السليم عن المخزون في القوائم المالية علـــى أن نتناول بعد ذلك إجراءات مراجعة المخزون التي تعمل على تحقيق باقي أهداف عمليـــة المراجعة.

د ــ الإفصاح عن المخزون في القوائم المالية:

ينبغي أن تفصح الميزانية عن الطريقة المستخدمة في تقويم المخزون (سواء أكانت التكلفة أم السوق أيهما أقل أم غير ذلك) وفي حالة استخدام التكلفة كأساس للتقـــويم ينبغي الإفصاح عن الأسلوب المستخدم في الوصول إلى تلك التكلفة وهل هي محـــددة على أساس الوارد أولاً أم الوارد أخيراً صادر أولاً أو المتوسط أو غير ذلك من الطرائق، فيقال إن المخزون يظهر بالتكلفة أو السوق أيهما أقل أو على أســـاس الـــوارد أولاً أو المخزون بالتكلفة على أساس الوارد أخيراً، كصادر أولاً أو مخزون على أساس الـــوارد أخيراً، صادر أولاً ولا يتعدى القيمة السوقية المجمعة، وإذا كانت القيمة السوقية أقل من التكلفة بشكل كبير ينبغي الإفصاح عن التكلفة بين قوسين في الميزانية العمومية.

وفي حالة قيام المنشأة بتغيير الأساس المستخدم في تقويم المخزون وإذا ترتب على التغيير فروق جوهرية في قيمة المخزون فإنه ينبغي الإفصاح عن هذه الفروق في تقرير مراجع الحسابات.

وينبغي أن يظهر المخزون في الميزانية العمومية في مجموعات رئيسية لكل من البضاعة الجاهزة والإنتاج تحت التشغيل والمواد والخامات المهمات، وفي بعض الحالات قد يكون من المستحسن إظهار البضاعة بالطريق في مفردة مستقلة، وكذا بضاعة الأمانة لدى الوكلاء والبضاعة بالمعارض وتظهر المفردات في الميزانية مرتبة حسب سهولة تحويلها إلى نقدية على أن تدرج ضمن مجموعة الأصول قصيرة الأجل نظراً لأنها ستتحول إلى نقدية خلال دورة التشغيل أو خلال سنة على الأكثر.

يجب أن تشتمل عناصر المخزون من البضاعة التامة والبضاعة تحت التشغيل في المنشآت الصناعية على جميع التكاليف المتعلقة بالحصول على تلك السلع في الحالة والمكان التي تكون موجودة فيه وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وينبغي مراعاة الدقة في تحديد تكلفة الإنتاج تحت التشغيل وجدير بالذكر انه إذا كانت تعاقدات المشتريات المستقبلية تتضمن خسائر متوقعة في المستقبل فإنه ينبغي الاعتراف بتلك الخسائر في الفترة الحالية تطبيقاً لاعتبارات التحفظ في إعداد القوائم المالية وفي الحالات التي يكون المخزون فيها مرهوناً للحصول على قرض أو سلفة ينبغي الإفصاح عن ذلك في الميزانية العمومية بأي صورة من صور الإفصاح (في صورة ملاحظة هامشية أو بين قوسين بجانب عنصر المخزون).

هـ ـ تخطيط مراجعة المخزون:

تتطلب مراجعة الشركات الكبيرة عناية خاصة فيما يتعلق بالتخطيط المسبق لكل الإجراءات، وذلك حتى يتم أداء العمل بالكفاية والفعالية المطلوبتين ويؤدي هذا التخطيط لإجراءات المراجعة وخاصة بالنسبة للمخزون إلى إنجاز عملية المراجعة بسرعة

ودقة، وينبغي أن يهتم مراجع الحسابات بالتخطيط المقدم لمراجعة المخزون لأهمية ذلك بالنسبة له وأيضاً بالنسبة للمنشأة التي يقوم بمراجعتها والتي يهمها الحصول على بيانات دقيقة عن هذا العنصر.

وتحتاج عمليات جرد المخزون إلى ضرورة إلمام مراجع الحسابات بكل ما هو متعلق بالمنشأة محل المراجعة وأماكن وجود البضاعة وأنواع المنتجات المصنعة ومجموعات المفردات المتماثلة، وينبغي أن يتعرف مراجع الحسابات على المسؤولين الرئيسين، ويناقشهم في المشكلات التي قد تنشأ في أثناء جرد المخزون جرداً فعلياً، وتساعد هذه الإجراءات المبدئية على تحديد الأماكن التي تحتاج إلى عناية خاصة من مراجع الحسابات في مجال اختبارات المراجعة وتحديد عدد الأفراد المطلوب وجودهم في أثناء عملية الجرد للقيام باختبارات الحصر الفعلي.

وقد يكون من الملائم قيام مراجع الحسابات بعقد لقاء مع المسؤولين بالمنشأة لمناقشة مشكلات جرد المخزون، وينبغي أن يتفق المراجع مع المسؤولين بالمنشأة خلال هذا اللقاء على الوقت الملائم للقيام بالجرد الفعلي للمخازن وفي بعض الحالات قد يكون من المرغوب فيه القيام بالجرد الفعلي لجميع المخازن والأمكنة التي يوجد فيها بضائع في الوقت نفسه. وإذا كان الجرد يجري في نهاية السنة المالية فإن المشكلة تتمثل في ضرورة الحصر الدقيق لعناصر المخزون وفحص عمليات الحد الفاصل المتعلقة به وينبغي أن يناقش مراجع الحسابات مع المسؤولين بالمنشأة في أثناء هذا اللقاء المشكلات التي يحتمل وجودها فيما يتعلق بالجرد الفعلي ويتأكد من أن المنشأة قد اتخذت الخطوات اللازمة للتغلب على تلك المشكلات وتتعلق هذه المشكلات عادة بوصول البضاعة بالطريق والأوامر المستعجلة من العملاء (التي ينبغي تنفيذها فوراً) وحركة المخزون في أثناء عملية الجرد وعمليات الإصلاح بالمنشأة.

وينطوي النظام السليم للرقابة على المخزون على وجود تعليمات مكتوبة متعلقة بجميع عمليات جرد المخزون وتقويمه، وينبغي أن يفحص مراجع الحسابات تلك التعليمات ليتأكد من تغطية جميع الأمور الهامة، ويؤدي فحص تلك التعليمات المتعلقة بالمخزون مقدماً إلى تجنب جميع المشكلات المتعلقة بالجرد، وعموماً ينبغي أن تتضمن تعليمات الرقابة الداخلية المتعلقة بالمخزون ما يلي:

1 ـ تنظيم عملية الجرد.

2 ـ تاريخ الجرد الفعلي للمخزون ومكانه ومداه.

3 ـ كيفية تجميع المخزون وتصنيف العناصر المختلفة لتسهيل عملية الجرد.

4 ـ التعليمات المتعلقة بإعداد قوائم وكشوف جرد (حصر) المخزون.

5 ـ أماكن الاستلام والتسليم المتعلقة بالبضاعة وأسلوب تحديد عمليات الحد الفاصل المتعلقة بالمخزون.

6 ـ طرق تحديد كميات المخزون.

7 ـ الموافقات المطلوبة قبل السماح بسحب بضاعة من المخزون الذي يتم جرده.

8 ـ ملخصات المخزون وتقويمه.

وإذا لم يتمكن مراجع الحسابات من زيارة المنشأة قبل القيام بالجرد الفعلي، فإنه يمكن الاكتفاء بالحصول على نسخة من التعليمات المتعلقة بالمخزون وأي توصيات يمكن مناقشتها مع المنشأة عن طريق المراسلات.

ومن الضروري تحديد عدد المراجعين المساعدين المطلوب حضورهم عملية الجرد وقبل التاريخ المحدد للقيام بتلك العملية، وذلك لملاحظته عملية الجرد والقيام بالاختبارات المتعلقة بإجراءات الحصر الفعلي للمخزون، ويتوقف عدد هؤلاء المساعدين

على حجم المخزون وأهميته والفترة الزمنية التي يحتم أن يتم فيها الجرد ومساحة الأماكن التي يوجد بها المخزون.

وينبغي على المراجع المسؤول الذي حضر الاجتماعات والمناقشات مع المسؤولين بالمنشأة أن يخطر مساعديه الذين سيشتركون في عملية الجرد بجميع المعلومات والإيضاحات المتوافرة لديه وخاصة نوع المخزون والبيانات المطلوبة في الكشوف المختلفة ومدى الاختبارات التي ينبغي القيام بها ومدى تسجيل نتائجها في سجل الملاحظات الخاص بهم، ويطلب منهم دراسة تلك التعليمات كما ينبغي تخصيص كل منهم على المواقع التي سيقوم بالإشراف عليها ويشرح لهم التعليمات المتعلقة بتحديد عمليات الحد الفاصل وأخيراً يحدد لهم شكل المذكرات ومحتوياتها التي ينبغي عليهم إعدادها بنتيجة ما يقومون به من فحوص واختبارات متعلقة بالمخزون.

و ــ إجراءات فحص المخزون ومراجعته:

يمكن تقسيم إجراءات المراجعة التي يقوم بها مراجع الحسابات للتحقق من أن كمية المخزون الظاهرة في الميزانية العمومية قد حددت بدقة كافية ومن أن هذا التحديد قد تم وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

1 ــ التحقق من كمية المخزون ونوعيته.

2 ــ الدقة الحسابية لعمليات المخزون.

3 ــ مراجعة تقويم المخزون.

4 ــ فحص المخزون فحصاً تحليلياً.

وسنناقش تلك الموضوعات باختصار في الصفحات التالية:

1 ــ التحقق من كمية المخزون (الموجود) ونوعيته:

يمكن تلخيص مهمات مراجع الحسابات ومسؤولياته بالنسبة للتحقق من كمية المخزون ونوعيته على الصورة التالية:

أ ـــ من الضروري حضور مراجع الحسابات أو ممثليه عملية الجرد التي تقوم بها المنشأة والمسؤولين فيها، وينحصر دور مراجع الحسابات أو دور مندوبوه في ملاحظة كفاية الإجراءات المستخدمة وفعاليتها للقيام بتلك العملية، وإذا لم يستطع المراجع أو مندوبوه حضور عملية الجرد فإنه يجب أن يشير إلى ذلك صراحة في تقريره مبيناً السبب الذي أدى إلى استبعاد ذلك من إجراءات مراجعة المخزون، وفي بعض الحالات قد يكون من الممكن لمراجع الحسابات أن يصل بطرق أخرى إلى أن رقم المخزون دقيق وصحيح. وإذا كان مراجع الحسابات غير راض بالكامل عن إجراءات جرد المخزون فإنه ينبغي أن يشير إلى ذلك في تقريره.

ب ـــ على مراجع الحسابات كما سبق أن ذكرنا أن يستعرض قبل موعد القيام بالجرد التعليمات الكتابية الصادرة إلى العاملين بالمنشأة بتفاصيل واجباتهم ومسؤولياتهم بالنسبة لعملية الجرد المادي للمخزون، وعليه أن يحدد مدى ملاءمة هذه التعليمات أو أن يقترح تعديلها، وينبغي أن يخطر المراجع إدارة المنشأة باقتراحاته في هذا الصدد على وجه السرعة وقبل القيام بعملية الجرد.

جـ ـــ من المتفق عليه أن مراجع الحسابات لا يتولى جرد المخزون بنفسه ولا يشرف عليها إشرافاً كاملاً، وأن مسؤولية القيام بهذه العملية تقع على عائق الإدارة وينحصر دور المراجع في عملية الجرد والقيام بمجموعة من الاختبارات لإجراءات الجرد التي تستخدمها المنشأة للتأكد من جديتها وسلامتها.

وفي مجال اختبار المراجع للعناصر التي سيقوم بفحصها ينبغي أن يختار العناصر ذات القيم الكبيرة، ومن ناحية أخرى ينبغي التركيز على العناصر التي يزداد احتمال الخطأ بالنسبة لها من ناحية الكمية أو الوصف أو درجة التمام أو غير ذلك، ومن الضروري أن توفر العناصر التي يقع عليها الاختيار لمراجع الحسابات الأساس السليم للحكم على دقة أرقام المخزون الكلية، وينبغي عليه أن يراعي ضرورة تغطية جميع

المناطق التي يوجد بها مخزون عند اختبار العناصر التي سيقوم بفحصها. وعند القيام بفحص عينات المخزون ينبغي أن يسجل مراجع الحسابات التفاصيل على بطاقة المخزون حتى يمكن بعد ذلك مراجعة تلك المعلومات في كشوف الجرد ولا يقتصر الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات على التحقق من كمية البضاعة وإنما يمتد إلى ضرورة ملاحظة وصف البضاعة الخاضعة للفحص ودرجة تمامها (بالنسبة للبضاعة تحت التشغيل) وحالتها وغير ذلك من العوامل الهامة التي تساعد على عملية التقويم. وينبغي إبلاغ المسؤولين في حالة وجود أي اختلافات في كمية البضاعة عن البطاقات المتعلقة بها أو حتى في أوصافها، وذلك لإجراء التغيرات اللازمة في البطاقات، وفي حالة جرد البضاعة عن طريق وزنها ينبغي التحقق من سلامة الموازين المستخدمة قبل البدء في عملية الفحص.

وفي بعض الحالات قد يحتاج مراجع الحسابات إلى الاستعانة ببعض الخبراء والفنيين للمساعدة على التحقق من كميات المخزون كما في حالة المناجم والمحاجر، ويحدث هذا أيضاً بالنسبة للمنشآت التي تقوم بالاتجار في المجوهرات والأحجار الكريمة وغيرها.

د ـــ ينبغي أن يتحقق مراجع الحسابات من توافر الحسبانات التالية عند القيام بجرد المخزون ويتعين عليه أن يلفت نظر الإدارة إلى ضرورة مراعاتها:

ـــ من الضروري متابعة تحرك البضاعة من قسم إلى آخر في المنشأة ضماناً لعدم إدراج بعض عناصر المخزون مرتين في قوائم الجرد أو عدم إدراج بضاعة بالكامل ضمن المخزون، وينبغي التحري عن أي تحرك للبضاعة داخل المنشأة في أثناء عملية الجرد والتحقق من وجود وسائل الرقابة على تلك البضاعة يضمن سلامة إجراءات الجرد لها.

ـــ ينبغي التحري والاستفسار عن البضاعة المودعة كأمانة أو لدى وكلاء البيع أو بالمعارض، وكذلك عن الأصناف الراكدة في جميع المخازن ويمكن الحصول على تلك

المعلومات عن طريق المناقشات غير المباشرة مع المسؤولين بالمنشأة، ويجب أن يتحقق مراجع الحسابات من أن البضاعة المودعة على ذمة الشحن قد انتقلت ملكيتها فعلاً إلى العملاء وفي حالة التأكد من انتقال الملكية من الضروري استبعاد تلك البضاعة من قوائم الجرد وتحميلها على حساب العميل وترحيلها إلى حساب المبيعات. ويتعين على مراجع الحسابات التحقق من أن البضاعة الموجودة بالمنشأة لإصلاحها لحساب العملاء لم تدرج في قوائم الجرد ومن الضروري تسجيل جميع المعلومات المتعلقة بتلك الأمور لاستخدامها في مراحل متقدمة في الفحص وخاصة في مرحلة التأكد من عدم وجود أخطاء في عملية الجرد والقوائم الخاصة بها. وينبغي مراعاة الدقة وإحكام الرقابة على توزيع بطاقات وقوائم الجرد واستلامها.

ـــ من الملائم وقف حركة الوارد والصادر من المخازن خلال فترة الجرد أو متابعة هذه الحركة بدقة للتأكد من عدم وجود تحويلات لبعض الأصناف بعد جردها لتغطية العجز في أماكن أخرى. وينبغي حصول مراجع الحسابات على رقم آخر محضر استلام قبل بدء عملية الجرد وعادة يتم تخزين البضاعة التي تتسلمها المنشأة في أثناء عملية الجرد في مكان خاص على أن يتم جردها في كشوف خاصة بها لإمكان متابعة إثباتها في سجلات المنشأة، وينبغي أن يسجل مراجع الحسابات ملاحظة في أوراق العمل الخاصة به عن هذه البضاعة ومعالجتها محاسبياً في دفاتر المنشأة.

هـ ـــ بالإضافة إلى تسجيل العناصر التي يتم فحصها في كشوف أو قوائم خاصة بها فإنه يتعين على كل مراجع أن يعد مذكرة تتضمن ملاحظاته وما قام به من اختبارات وينبغي أن تشتمل تلك المذكرة على المعلومات التالية:

1 ـــ اسم المنشأة.

2 ـــ التاريخ والمكان والزمان الذي تم فيه الجرد.

3 ـــ مدى التزام العاملين في المنشأة باتباع تعليمات الجرد المبلغة إليهم.

4 ــ نطاق الفحص الذي قام به.

5 ــ نتائج الاختبارات التي قام بها.

6 ــ الرقم المسلسل لآخر محضر استلام وآخر تقرير شحن.

7 ــ العناصر التي ينبغي متابعتها بعد ذلك.

8 ــ النتيجة النهاية التي تحدد إمكان الاعتماد على الكميات والنوعيات التي يظهرها الجرد.

و ــ بالإضافة إلى حضور مراجع الحسابات عملية الجرد وملاحظة الإجراءات المستخدمة واختبارها فإن عليه أن يراجع ويحدد كميات المخزون الظاهرة بالتفصيل في كشوف الجرد، وينبغي عليه أن يتأكد من حصوله على الكشوف والملخصات الخاصة بجميع أقسام المشروع، ومن الضروري التحقق من أن تلك الكشوف تشتمل على البيانات الواردة في جميع بطاقات المخزون ويمكن القيام بذلك على أساس اختباري ويتعين على مراجع الحسابات أن يراجع الكميات التي أظهرتها الاختبارات التي قام بها بالنسبة للعناصر التي قام بفحصها مع البيانات الواردة بتلك الكشوف ويبحث عن أي فروق توجد. وتساعد هذه الخطوة على التحقق من عدم وجود أي تغيير في الكميات كما جردت فعلاً والتأكد من عدم إغفال بعض بطاقات المخزون أو تكرارها، وفي حال استخدام المنشأة الجرد المستمر، فإنه ينبغي إجراء بعض المقارنات بين الكميات التي تظهرها تلك السجلات والكميات الواردة في كشوف الجرد وذلك كاختبار لتحديد مدى واقعية الكميات الواردة في القوائم.

ز ــ ينبغي أن يحصل مراجع الحسابات على شهادة من المنشأة أو المنشآت المودعة أو المودع لديها بضائع كأمانة لحساب منشآت أخرى والبضاعة المملوكة لها والمودعة لدى وكلاء البيع وذلك في حالة ما إذا كانت هذه العناصر كبيرة وجوهرية. ويجب مراجعة الكميات الموجودة بالمخازن كأمانة ومقارنتها بالسجلات وبالشهادة

الواردة من المنشأة المالكة لتلك البضاعة، ويتعين على مراجع الحسابات مراعاة استبعاد البضاعة الموجودة لدى المنشأة كأمانة من قوائم الجرد لأنها مملوكة للأصيل (المنشأة التي قامت بإرسالها) أما البضاعة الموجودة لدى الوكلاء فإنه ينبغي أن تظهر ضمن قوائم الجرد الخاصة بالمنشأة.

حـ ـــ في حالة احتفاظ المنشأة بحسابات للمخزون (في حالة استخدام نظام الجرد المستمر) يجب تعديل أرصدة تلك الحسابات لتتماشى مع نتائج الجرد الفعلي. أما إذا كانت المنشأة تعتمد على نظام الجرد النهائي، فإنه ينبغي التأكد من صحة إثبات البيانات الناتجة عن الجرد في دفاتر المنشأة، وفي مجال التحقق من صحة القيد ينبغي التحقق من صحة إثبات عمليات الحد الفاصل. ويتطلب ذلك فحص محاضر الاستلام عن الفترة الأخيرة من السنة وتتبع صحة إثباتها في الدفاتر وصحة إثباتها في قوائم الجرد. كما يتعين على مراجع الحسابات أن يفحص محاضر الاستلام الخاصة بالفترة الأولى من السنة التالية مباشرة ليحدد التاريخ الذي انتقلت فيه ملكية البضاعة فعلاً إلى المنشأة فإذا تبين له أن الملكية انتقلت فعلاً قبل تاريخ الميزانية، فينبغي عليه أن يتحقق من إدراج تلك المشتريات ضمن قوائم الجرد وإثباتها كمشتريات وترحيلها إلى الجانب الدائن من حساب المورد. ويتطلب التحقق من صحة معالجة عمليات الحد الفاصل ضرورة مراجعة محاضر التسليم أو أذونات الشحن ودفاتر المبيعات عن الأيام الأخيرة من السنة والأيام الأولى من السنة التالية وذلك للتحقق من صحة إثبات المبيعات والمخزون في نهاية السنة التالية، فالبضاعة المشحونة في أواخر السنة المالية ينبغي أن تحمل على حساب العميل ومن الطبيعي ألا تظهر ضمن قوائم الجرد، أما البضاعة المشحونة بعد تاريخ انتهاء السنة المالية مباشرة فإنه ينبغي أن تظهر ضمن قوائم الجرد ولهذا فإنها لا ينبغي أن تحمل على حسابات العملاء أو تضاف إلى المبيعات عن تلك السنة إلا بالنسبة للحالات التي يتحقق فيها انتقال ملكية البضاعة قبل نهاية السنة المالية.

ط ـــ من الضروري معالجة الفروق بين القيم الدفترية التي يظهرها الجرد الفعلي للمخزون والتأكد من صحة هذه المعالجة محاسبياً، وعادة يطلب مراجع الحسابات من المنشأة موافاته بخطاب أو مذكرة تفيد قيامها بإجراء التصحيح اللازم في الدفاتر، وقد يكون هذا الإقرار جزءاً من الشهادة العامة للمخزون، وينبغي أن توضح هذه الشهادة أن كميات المخزون قد حددت على أساس الجرد الفعلي بالوزن أو القياس وأنه تم تخصيص قيمة العناصر التالفة والتي تعرضت للتقادم أو غير القابلة للبيع كما توضح هذه الشهادة أن البضاعة ملك خاص للمنشأة، وأن المنشأة قد راعت دقة عمليات الحد الفاصل بالنسبة للمخزون كما تبين تلك الشهادة طريقة التقويم المستخدمة، وأن عمليات المخزون والجرد تمت بوساطة موظفين أكفاء وتمت بإشراف الإدارة وتعد صورة هذه الشهادة عادة بوساطة مراجع الحسابات وذلك لضمان إدراج البيانات المطلوبة كافة. وجدير بالذكر أن هذه الشهادة لا تعفي مراجع الحسابات من مسؤوليته عن الحصول على أدلة موضوعية لتكوين رأيه المهني المتعلق بالتحقق من صحة الجرد والتقويم.

ي ـــ واضح أن معظم الإجراءات السابقة تنطبق أساساً على منشأة تستخدم نظام الجرد النهائي، أما في حالة استخدام نظام الجرد المستمر فإن إجراءات الرقابة على المخزون تكون متعددة، وعادة ما تقوم إدارة المنشآت التي تستخدم نظام الجرد المستمر بالتحقق من وجود المخزون بالنسبة لكل صنف مرة على الأقل خلال السنة، ويؤدي هذا النظام إلى عدم تعطيل العمل في نهاية السنة المالية للقيام بالجرد الفعلي للمخازن، وفي هذه الحالة يتعين على مراجع الحسابات أن يلاحظ بعض عمليات الجرد الفعلي ويقوم ببعض الاختبارات لتحديد درجة دقة تلك العمليات وملاحظة أوصاف البضاعة التي يتم جردها خلال السنة ونوعيتها وتهدف هذه الفحوص والاختبارات إلى ضمان

وجود واستخدام إجراءات سليمة بالنسبة للمخزون يمكن الاعتماد على نتائجها بعد ذلك.

وتتعقد مشكلة التحقق من عمليات الحد الفاصل في حال استخدام نظام الجرد المستمر ذلك، لأن المنشأة ستستمر في عملها كالمعتاد في نهاية السنة المالية، وستكون هناك فجوة زمنية بين القيام بالأعمال وإثباتها في سجلات المخزون، ومن الطبيعي في مثل هذه الحالات وجود بعض تقارير الاستلام وبعض أذون الصرف وبطاقات البضاعة التي يتقرر تخزينها وأذون رد بضاعة من عنابر الإنتاج وأذون بضاعة للموردين وغيرها من المستندات التي لم تظهر في السجلات ولكنها تمثل عمليات تمت قبل نهاية السنة المالية وينبغي أخذ جميع هذه المستندات في الحسبان عند إجراء التسوية بين الرصيد الجردي والرصيد الدفتري للمخزون.

وعند التحقق من الإنتاج تحت التشغيل الذي لم ينته تصنيعه بعد في مراحل الإنتاج المختلفة، يكون من الأفضل البدء بالتحقق من العناصر التي قاربت على الانتهاء ثم التحرك إلى الخلف في اتجاه الوحدات الأقل بالنسبة لدرجة التمام.

ويضمن هذا الإجراء عدم تكرار بعض العناصر في عملية التحقق. وينبغي فحص سجلات المخزون المستمر على أساس اختباري وذلك من ناحية الحصول على المخزون أو صرفه، كما يجب على مراجع الحسابات فحص تلك السجلات في نهاية السنة المالية، وذلك للكشف عن أية أرصدة غير عادية، وفي حالة وجود تلك الأرصدة غير العادية فإنه من الضروري فحصها على الصورة التالية:

أ ـــ تحديد آخر تاريخ تم فيه جرد هذا العنصر.

ب ـــ تحديد آخر فواتير استلام أو تقارير متعلقة به.

جـ ـــ تحديد الأسباب التي تجعل الرصيد غير عادي والتي قد ترجـــع إلى زيـــادة التخزين خوفاً من عدم توافر الصنف بعد ذلك أو خطأ في القيد أو إغفال إثبات بعض الكميات الصادرة.

د ـــ القيام بالتفتيش الفعلي على هذا العنصر وتحديد مدى الحاجة إلى إجراء جرد فعلي كامل.

2 ـــ التحقق من الدقة الحسابية لعمليات المخزون: يعد التحقق من الدقـــة الحســـابية للوصول إلى أرقام المخزون أحد الأركان الرئيسية في مراجعته طالما أن هناك احتمـــالاً كبيراً لوقوع بعض الأخطاء عند القيام بالجرد والتقويم. وقبل البدء في عملية التحقق من الدقة الحسابية ينبغي أن يلم مراجع الحسابات بالإجراءات التي تستخدمها المنشـــأة في إعداد الكشوف وتجميعها وتلخيصها، وينبغي مراجعة التعليمـــات المدونـــة في أثنـــاء ملاحظة الجرد الفعلي بعناية كبيرة خلال عملية التحقق من الدقة الحسابية للمخـــزون وأي معلومات عن حالة المخزون أو عن تعرضه للتقادم ينبغي مراجعتها للتأكد من أن تلك المفردات قد عولجت بطريقة سليمة في الكشوف النهائية.

ويتوقف مدى الاختبارات التي يقوم بها مراجع الحسابات في مجال التحقق مـــن الدقة الحسابية للمخزون بدرجة كبيرة على دقة إجراءات الرقابة بالمنشأة وعلى خـــبرة المراجع السابقة، فإذا كانت هناك نقاط ضعف في إجراءات الرقابة فإنه من الضـــروري توسيع مدى اختبارات المراجع وتركيزها، وبالإضافة إلى ذلك فإنه عند وجود فـــروق جوهرية بين المخزون الفعلي والمخزون الدفتري (كما هو وارد في الـــدفاتر في حالـــة استخدام نظام الجرد المستمر) وخاصة إذا لم يكن من الممكن تسويغ تلـــك الفـــروق بطريقة مرضية فإنه يتعين على مراجع الحسابات توسيع نطاق اختبارات التحقق مـــن الدقة الحسابية والكتابية وذلك حتى يطمئن إلى النتائج النهائية، وعموماً يمكن القول إنه

ينبغي على مراجع الحسابات إجراء الاختبارات الكافية حتى يستطيع أن يعتمد القوائم والملخصات الناتجة عن عملية الجرد.

وفي حالة استخدام أساليب المعاينة الإحصائية لتحديد حجم العينة التي ستكون محلاً للقيام باختبارات التحقق من الدقة الحسابية، فإنه ينبغي مراجعة العمليات الحسابية المتعلقة بالمبالغ الكبيرة أو العناصر الهامة أما باقي العناصر فإنه من الممكن مراجعتها على أساس اختباري، وذلك للتأكد في النهاية من أن رقم المخزون قد تم الوصول إليه بطريقة دقيقة، وينبغي ملاحظة العلامات العشرية والكسور في قوائم الجرد لما لها من تأثير في القوائم النهائية في حالة وضع العلامة في مكان غير مكانها الصحيح. وعند القيام بالتسعير ينبغي مراعاة الوحدة المتخذة أساساً لتحديد السعر فقد يكون السعر للوحدة الواحدة من السلعة أو مجموعة معينة من الوحدات أو ربما للدزينة وينبغي التأكد من ذلك في أثناء عملية المراجعة.

وأخيراً ينبغي مراجعة ملخصات المخزون في الحالات التي يقسم فيها المخزون إلى أقسام أو مجموعات.

3 ــ فحص تقويم المخزون:

إن الأساس الرئيسي لتقويم المخزون هو التكلفة، وإذا كان هناك انخفاض في قيمة المخزون السوقية عن تكلفته فيتم التقويم باستخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ويؤدي استخدام تلك الطريقة في تقويم المخزون إلى استيعاب الانخفاض في أسعار المخزون السوقية (أو خسارة المخزون) في الفترة الحالية ويرى كثير من المحاسبين أن استخدام هذه الطريقة يسهل من عملية مقابلة التكاليف بالإيرادات والتي تعد الهدف الرئيسي من المحاسبة على المخزون.

وتجدر الإشارة إلى أن سعر السوق في قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل يعني سعر إحلال المخزون محل التقويم بمخزون له المواصفات نفسها ومن المصادر نفسها.

ويلاحظ في هذا الصدد أن القيمة المتخذة أساساً لتقويم المخـــزون (التكلفـــة أو قيمـــة الإحلال) لا يمكن أن تتعدى القيمة البيعية (سعر البيع ناقصاً مصاريف البيع) للبضـــاعة محل التقويم، معنى ذلك أنه لو كانت تكلفة المخزون أعلى من قيمته البيعية فإن القيمـــة البيعية تؤخذ كأساس للتقويم، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن يقل سعر الإحـــلال عـــن القيمة البيعية الصافية (سعر البيع مطروحاً منه مصاريف البيع)، فإذا كانت قيمة الإحلال أقل من القيمة البيعية الصافية فإن القيمة البيعية الصافية تؤخذ أساساً للتقويم إلا أنـــه في الحالات التي تقل فيها كل من التكلفة وقيمة الإحلال عن القيمة البيعية الصافية فـــإن التكلفة تؤخذ كأساس للتقويم تطبيقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

وقبل البدء في مراجعة تقويم المخزون ينبغي على مراجع الحسابات أن يطلع على الملف الدائم للمنشأة ليتأكد من الأساس الذي تستخدمه المنشأة في التقويم، وإذا تبين له أن الأساس المستخدم هو التكلفة فيتعين عليه أن يحدد الأسلوب الذي تحســـب علـــى أساسه وهل هو الوارد أخيراً صادر أولاً أو المتوسط أو غير ذلك من الأســـاليب، وإذا كانت المنشأة تستخدم التكاليف المعيارية كأساس للتقويم فإنه ينبغي التحقق من وجود معايير حديثة واستخدامها.

وحتى يستطيع مراجع السحابات أن يدلي برأيه فيما يتعلق بصحة تقويم المخزون فإنه يتعين عليه مراجعة جزء كبير من أسعار المخزون مع التركيز بصفة أساسية علـــى أسعار الكميات الكبيرة، وينبغي أن يتأكد من أن عملية التسعير متماشية مع الأسلوب المستخدم في العام الماضي، وفي حالة تغيير المنشأة للأساس المستخدم في التسعير أو طريقة التسعير فيتعين الإشارة إلى ذلك صراحة في تقرير المراجعة كما ينبغي تحديد تأثير هـــذا التغيير في القوائم المالية إذا كان جوهرياً.

وسنقوم بمناقشة إجراءات مراجعة تقويم المخزون بالنســـبة للمـــواد والمهمـــات وبالنسبة للإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام على النحو الوارد في الصفحات التالية:

3 ــ 1 ــ فحص تقويم البضاعة المشتراة بقصد البيع والمواد الأولية والمهمات:

للتحقق من أسعار البضاعة المشتراة بقصد البيع أو أسعار المواد الخام والمهمات المشتراة بوساطة منشأة صناعية فإنه ينبغي إجراء مقارنة الأسعار المستخدمة في التقويم بالأسعار الظاهرة في آخر فواتير واردة عن المشتريات ويمكن الحصول على أحدث الأسعار من الكتالوكات ونشرات الأسعار الرسمية وغيرها من المصادر وفي بعض الحالات قد يكون من الممكن الحصول على الأسعار عن طريق الاتصال بالمنشأة التي تقوم بالتوزيع أو التصنيع وينبغي مراعاة استبعاد الخصم التجاري من الأسعار المستخدمة في تقويم المخزون أما الخصم النقدي فإنه يستبعد أو لا يستبعد اعتماداً على ما يجري عليه العمل في المنشأة وينبغي أن يقوم مراجع الحسابات بإعداد قائمة بأسعار العناصر التي قام باختبارها على أن توضح تلك القائمة وصف العناصر المختلفة وسعر الوحدة وقيمتها وقد يضاف إلى تلك البيانات اسم البائع وتاريخ آخر شراء وسعر الوحدة والقيمة في حالة الاختلاف عن القيمة المأخوذة في كشوف الجرد الأصلية.

وينبغي التحري عن العناصر غير المتحركة أو الراكدة أو التي لحقها التقادم والتأكد من أنها لم تدرج بقيمة أكبر من القيمة الممكن تحقيقها منها, وينبغي أن يكون ذلك عن طريق سؤال المختصين بالمنشأة كما ينبغي أن تدرج تلك المعلومات في شهادة المخزون التي سبق أن أشرنا إليها.

وفي حالة حدوث انخفاض في السعر نتيجة لارتباطات الشراء (عقود توريد) فإنه ينبغي أخذ خسارة تلك الارتباطات في الحسبان كما لو كانت البضاعة الخاصة بها قد وصلت المنشأة فعلاً. وإذا كانت تلك الخسارة جوهرية فإنها تظهر بصفة مستقلة في القوائم المالية وينبغي أن يقوم مراجع الحسابات بإعداد كشف بارتباطات الشراء المستقبلية يذكر فيه وصف البضاعة و(الكمية ــ سعر العقد ــ سعر الشراء الجاري ــ

والخسارة المتوقعة) فيما عدا الحالات التي تكون فيها خسارة تلك الارتباطات مغطـــاة بعقود بيع مستقبلية.

3 ــ 2 ــ التحقق من تقويم الإنتاج تحت التشغيل:

يقوم الإنتاج غير التام بتكلفته التي تتكون من تكلفة المواد الخام والأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة، انسجاماً مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. أمـــا إذا كان سعر الاستبدال (الإحلال) للمواد التي يشتمل عليها الإنتاج تحت التشغيل أقل من التكلفة، فإنه من الضروري استخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل بالنسبة لتقويم تلك المواد.

3 ــ 3 ــ فحص تقويم البضاعة التامة:

يشير مصطلح البضاعة التامة إلى عناصر المخزون التي تم تصنيعها داخل المنشـــأة والتي أصبحت في حالة معدة للبيع، ويراعى في مجال تقويمها تحميل قيمة المواد الداخلة في تركيبها على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، أما النفقات الأخرى فتحمل بحسب تكلفتها الفعلية.

ويحسن مقارنة أسعار السوق لهذه البضاعة مع ثمن تكلفتها المحسوبة، وحســـاب معدل الربح للوقوف على مدى سلامة تقويم هذه البضاعة.

أما إذا كانت هذه البضاعة مباعة بعقود تسلم في المستقبل، فإنه ينبغي فحـــص أسعار العقود، فإذا كانت القيمة المتحققة (قيمة البيع بعد استبعاد مصاريف البيع) أقـــل من القيمة التي تظهر بها البضاعة في قوائم الجرد، فإنه ينبغي تخفيض قيمة البضاعة المتعاقد عليها والتي تظهر ضمن المخزون بالقيمة المتوقع الحصول عليها.

أسئلة وتمارين حول الوحدة السادسة

أولاً ــ اذكر أهمية الإجراءات التالية:

1 ــ أرصدة تفاصيل العمليات وتكاليفها مع حساب البضاعة تحت الصنع.

2 ــ التمعن في صفحات التكاليف للبحث عن الأرقام المحذوفة في التتابع.

3 ــ البحث عن أدلة لإثبات صحة عينة من قيود صفحات التكاليف بهدف مطابقة:

أ ــ بطاقات العمليات أو الطلبيات وتقارير العمل.

ب ــ إشعارات إخراج المستلزمات السلعية وتقارير المواد المستخدمة في الإنتاج.

4 ــ تحديد ما إذا كانت نماذج إخراج المواد:

أ ــ مرقمة بشكل متتابع.

ب ــ محفوظة بمكان آمن.

جـ ــ متاحة لأشخاص غير مخولين؟

5 ــ اختيار عدد من قيود اليومية في حساب البضاعة تحت الصنع: ثم جمع أدلة من تقارير العمل والمواد الأسبوعية ومن صفحات تكاليف العمليات وتتبع ذلك مع حسابات المراقبة.

6 ــ اختر عينة من إشعارات إخراج المواد في ملف الإنتاج وتفحص:

أ ــ تاريخ الإخراج مع تاريخ تقرير المواد المستخدمة في الإنتاج.

ب ــ رقم الطلبية أو العملية.

جـ ــ توقيع المشرف أو تدخله (تأشيره).

د ــ أسماء المواد وأرقامها.

هـ ــ توقيع كاتب المستودع أو تأشيره.

و ــ المقابلة مع طلبات استلام المواد في ملف الطلبات في المستودع وملاحظة التواريخ.

7 ــ البحث عما إذا كان محاسب التكاليف يتحقق من تواريخ الإنتاج التام للتسجيل المناسب على الفترة المحاسبية.

ثانياً ــ عند اتخاذ إجراءات المطابقة التي قام بها المراجع لشركة الإنتاج المساهمة تبين للمراجع ما يلي:

1 ــ سجلت الشركة في حساب مراقبة المخازن فاتورة شركة الشرق الأوسط بقيمة 12000 وتبين أن هذه البضاعة لم تصل إلى الشركة إلا في 1/5 من العام التالي و لم يلحظ ذلك عند الجرد.

2 ــ استلمت الشركة بضاعة قيمتها /20000/ وقد سجلتها على أساس سعر أمر البيع. إلا أن الفاتورة لم تصل إلا بعد بداية العام التالي.

و لم يلحظ ذلك عند الجرد.

المطلوب: وضع قيود التسوية.

ثالثاً ــ كانت شركة السلام لتوزيع الأدوية ومواد التجميل تمارس عملها عن طريق فتح مستودعات لها في جميع أنحاء البلاد، و لم تختر هذه الشركة شراء برنامج إلكتروني متقدم للرقابة على المخزون وتسجيل موجودات كل مستودع بمجرد تحرير فاتورة وإخراج أو إدخال البضاعة من أدوية ومواد تجميل مختلفة إلى أي مستودع وذلك بسبب ارتفاع تكلفة مثل هذا البرنامج بل وفضلت الاعتماد على بطاقات تمسك لدى أمناء المستودعات، بالإضافة إلى قيام لجنة للجرد المستمر بالتحقق من صحة الكميات الموجودة في المستودع في حدود العينات التي يتم اختيارها.

وفي نفس الوقت عمدت هذه الشركة إلى اعتماد طريقة LIFO في صرف المخزون وقدرت الأرباح على أساس 30% من إجمالي المبيعات فتسجل قيد المبيعات

بحسب قيمة المبيعات وقيد آخر لتكلفة المبيعات على أساس 70% من قيمة المبيعـــات، وقد قررت هذه الشركة زيادة رأسمالها والتحول إلى شركة مساهمة عامة (مغفلة) برأس مال مدفوع (علاوة إصدار) مما اضطرها إلى تكليف لجنة من الخبراء الـــذين عينتـــهم محكمة البداية للإشراف على تقويم كامل أصول الشركة ومنـــها مخـــزون البضـــاعة. وفوجئت الإدارة بنقص في الموجودات الفعلية في المخازن عن الأرصدة الدفترية بما يزيد على مائة مليون وقد سألتك الشركة كخبير محاسبي لبيان الرأي في معالجة هذا الـــنقص وأثره في قيمة العلاوة. لذا اكتب التقرير اللازم.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الوحدة التعليمية السابعة

مراجعة الأصول الثابتة وحسابات قائمة الدخل

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل ستكون قادراً على الإلمام بما يلي:

1 ــ أهداف مراجعة الأصول الثابتة.

2 ــ إجراءات مراجعة الأصول الثابتة.

3 ــ دورات الرقابة في الأصول الثابتة.

4 ــ نماذج من مراجعة بعض الأصول الثابتة.

5 ــ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية لحسابات قائمة الدخل.

6 ــ اختبارات تفاصيل أرصدة قائمة الدخل.

7 ــ الإجراءات التحليلية لحسابات قائمة الدخل.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مراجعة الأصول الثابتة وحسابات قائمة الدخل

المقدمة:

كلف مجد بمراجعة إحدى شركات العقارات المساهمة، وكانت الشركة بـــدأت أعمالها بعد تأسيسها مباشرة، فاشترت 1000 دونم من الأراضي بأســـعار مرتفعـــة وشرعت بإقامة مجمع سكاني ضخم، وهي تأمل في بيع الشقق الجاهزة بعد اســـتكمال البناء والإكساء، وقد تبين في أثناء التدقيق الذي قام به مجد أن الشركة اتبعت المعيـــار الدولي 11 على أساس أسعار فرضية تزيد عن ثمن التكلفة بنسبة 25% وهذا ما أدى إلى الإفصاح عن أرباح تزيد على 100 مليون دون السماح بتوزيع الأرباح نظراً لعدم حدوث بيع نظراً لعدم استكمال المشروع بعد. وإن دقة العمل في الشركة وإجابة فريق مجد عن كافة الأسئلة دفع مجد لكتابة تقرير نظيف تقدم به في شهر آذار/مارس، لكـــن اكتمال أجزاء هامة من المشروع في أواسط العام وقرب استحقاق القسط الأول مـــن القرض الكبير الذي أخذته الشركة من المصرف العقاري دفعها إلى شن حملة إعلانية عن توفر شقق لديها جاهزة للبيع وفق الأسعار الـــتي اعتمـــدها مجلـــس الإدارة في بدايـــة المشروع. لكن الذين قدموا للشراء أعربوا أن الأسعار غالية، و لم تكفِ الشقق المباعـــة لاستكمال المشروع، وألح المصرف لاستيفاء كامل القرض بعد تأخر الشركة عن دفـــع القسط الأول، فأعلنت الشركة إفلاسها ووضع المصرف إشارة الحجز على عقـــارات الشركة، كما رفع دعوى ضد مجد وقد ورد في الادعاء الذي قدمه محامي المصرف أن مجد يتحمل مسؤولية التقصير في أداء واجبه، فمن المعروف أن العقارات شهدت ركوداً كبيراً في أثناء تنفيذ الشركة لمشروعها فقد بدأت أسعار الأراضي بالانخفاض الكبير كما رفعت المصارف معدلات الفوائد على الودائع مما جعل بعض مالكي العقارات يبيعـــون عقاراتهم ويودعون أموالهم في البنوك، وأضاف المحامي أنه كان على مجد أن يسأل عـــن أسعار الشقق المشابهة في مناطق مختلفة ليطلب من الشركة إلغاء نسبة الأربـــاح 25%

واستبدالها بنسبة خسارة لا تقل عن 25% عندها كانت القوائم المالية للشركة خاسرة وكان هذا إنذاراً للمصرف في التوقف عن دفع النصف الثاني من القرض الذي دفعه بعد تقديم التقرير من قبل مجد.

أولاً: مراجعة الأصول الثابتة:

1 ــ طبيعة الأصول الثابتة ومراجعتها:

تتمثل الأصول الثابتة في الأصول التي يتوقع أن يمتد عمرها لأكثر من عام واحد والتي يتم استخدامها داخل المنشأة ولا يتم شراؤها لإعادة بيعها، ويتمثل الهدف من استخدامها كجزء من الأنشطة بالمنشأة محل المراجعة، وأن الأصول الثابتة التي يتم الحصول عليها في أثناء العام تكون موضوعاً لتقويم الرقابة الداخلية في مجال دورة المشتريات والمدفوعات التي سبق الحديث عنها، ويجب تقويم نقاط الضعف التي يتم الوقوف عليها خلال هذا التقويم قبل إجراءات التحقق المطلوبة، ويتم عادة مراجعة تفاصيل عمليات الإضافة والاستبعاد التي تحدث خلال العام الخاضع للمراجعة ما لم تكن هذه العمليات كثيرة العدد (وهي نادرة الحدوث) وتتم عملية مراجعة الأصول الثابتة بشكل مختلف عن حسابات الأصول المتداولة، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب:

ــ قلة عمليات الحيازة للأصول الثابتة التي تتم خلال الفترة الحالية.

ــ تتسم قيمة أية عملية حيازة للأصول الثابتة غالباً بالأهمية النسبية.

ــ من المحتمل الاحتفاظ بالأصول الثابتة لسنوات عديدة بالسجلات المحاسبية، ونظراً لهذه الأسباب، يتم التركيز في مراجعة الأصول الثابتة على التحقق من الحيازة التي تمت بالفترة الحالية بدلاً من الرصيد الذي تم نقله من العام السابق. أضف إلى ذلك أن امتداد عمر الأصل المتوقع عن سنة واحدة يتطلب وجود حسابي الاستهلاك ومخصص الاستهلاك، ويتم التحقق منهما كجزء من مراجعة الأصول لذا ستشتمل إجراءات المراجعة مجموعة من الاختبارات وهي:

أ ــ التحقق من عمليات الإضافات إلى الأصول الثابتة.

ب ــ التحقق من عمليات الاستبعادات من الأصول الثابتة.

جـ ــ التحقق من رصيد أخر المدة لحسابات الأصول الثابتة.

د ــ الإجراءات التحليلية.

هـ ــ التحقق من مصروف الاستهلاك.

و ــ التحقق من رصيد آخر المدة في مخصص الاستهلاك.

2 ــ أهداف مراجعة الأصول الثابتة:

إن بناء برنامج المراجعة المتعلق بمراجعة الأصول الثابتة يجب أن يبدأ بالتحقيق المستقل للقضايا المعنية ذات العلاقة بالأصول الثابتة أو النفقات المرتبطة بها والمعبر عنها في السجلات المحاسبية, ويمكن مراجعة هذه القضايا عن طريق جمع أدلة الإثبات المناسبة بهدف إثبات:

أ ــ أن كل الأصول الثابتة المسجلة قابلة للاستعمال المنتج.

ب ــ كل الاستبعادات من الأصول الثابتة قد سجلت.

جـ ــ كل الإضافات إلى الأصول الثابتة قد سجلت.

د ــ أن مصاريف الإصلاح والصيانة لم ترسل.

هـ ــ لم تحمل نفقات الإضافات الرأسمالية إلى مصروفات الصيانة أو الإصلاح.

و ــ نفقات الشحن والتركيب كافة قد أضيفت إلى قيمة الأصل.

ز ــ تمت رسملة عقود الإيجار بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

حـ ــ تم احتساب الاستهلاك بدقة.

ط ــ تم احتساب الضرائب المستحقة على الأصول الثابتة أو تسديدها.

ي ــ تمت معالجة الأصول المرهونة بشكل سليم.

وغني عن البيان فإن الأصول الثابتة المسجلة يجب أن يكون قابلة للاستعمال، إذ إن الوجود المادي وحده لا يسوغ موافقة المراجع على المحافظة على تسجيل الأصول بالدفاتر، إذ إن الغاية من حيازة الأصول الثابتة هو استخدامها المنتج، أما إذا أصبحت غير قابلة للاستعمال لظروف كثيرة كعدم صيانتها بالشكل المنظم، أو تخلفها التكنولوجي الذي يجعل إنتاجها غير متناسب مع الطلب، بحيث لا يقدم سعراً يغطي تكاليف الإنتاج يستوجب إعادة النظر. وإن لجوء الإدارة إلى الإبقاء على هذه الأصول مسجلة بتكلفتها التاريخية واحتساب استهلاكات على طول عمرها المحدد عند شرائها لا يتناسب مع مبادئ المحاسبة، إذ إن الاستهلاك هو قسمة التكلفة التاريخية للأصل الثابت مطروحاً منها قيمة النفاية على العمر الإنتاجي، أي العمر الذي يستمر فيه الأصل على تقديم منافع اقتصادية للمشروع، وليس العمر الذي يصدر فيه قرار غير قابل للتعديل. ولا يشكل العد المادي أو الجرد دليلاً قوياً في مجال الحقوق المعنوية إذ لابد من الحصول على مصادقة من الأطراف الأخرى المانحة لهذه الحقوق.

3 ــ الاختبارات التفصيلية لأرصدة حسابات الأصول الثابتة:

تشمل هذه الاختبارات مجموعة من الاختبارات وأهمها:

أ ــ التحقق من الإضافات في الفترة الحالية:

يعتبر التسجيل الملائم للإضافات بالفترة الحالية أمراً هاماً نتيجة للأثر الطويل للأصول على القوائم المالية. ويؤثر كل من عدم رسملة الأصل الثابت أو تسجيل الإضافات وفقاً لقيمة غير ملائمة على قائمة المركز المالي حتى يتم التخلص من الأصل وتتأثر قائمة الدخل حتى يتم استهلاك الأصل بشكل كامل. ونظراً لأهمية الإضافات التي تتم بالفترة الحالية عند مراجعة الأصول الثابتة، يتم استخدام سبعة أهداف من الأهداف التسعة للمراجعة المرتبطة بالأرصدة عند القيام بالاختبارات التفصيلية للأرصدة كإطار يمكن الرجوع إليه (وسيتم مناقشة هدفي القيمة القابلة للتحقق والعرض والإفصاح عند

الحديث عن التحقق من أرصدة نهاية المدة) ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

أهداف المراجعة والاختبارات التفصيلية المتعلقة بالإضافات

أهداف المراجعة	الاختبارات التفصيلية	ملاحظات
1 ـ الارتباط بين التفصيلات: اتفاق الإضافات في العام الحالي بجدول المشتريات مع القيم بالملف الرئيسي المرتبط، وتطابق الإجماليات مع الأستاذ العام.	ـ جمع جدول الشراء. ـ تتبع الإجمالي الأستاذ العام. ـ تتبع عمليات الشراء الفردية إلى القيم والمواصفات بالملف الرئيسي	ـ يجب أن تكون الاختبارات محدودة ما لم تتسم الرقابة بالقصور. ـ يجب تسوية كافة الإضافات في رصيد الأستاذ العام للفترة مع الجدول.
2 ـ الوجود: جميع الإضافات بالسنة الحالية المسجلة موجودة.	فحص فواتير الشراء وتقارير الاستلام. ـ الجرد الفعلي للأصول.	ليس من المعقول أن يتم جرد الأصول ما لم تتسم الرقابة بالقصور أو القيم بالأهمية النسبية.
3 ـ الاكتمال: الإضافات الموجودة فعلاً تم تسجيلها.	ـ فحص فواتير الشراء والحسابات الأكثر ارتباطاً بها مثل الإصلاحات والصيانة حتى يمكن كشف العناصر التي يجب أن تكون أصول ثابتة. ـ فحص اتفاقيات الإيجار والاستئجار.	يعتبر هذا الهدف هام.
4 ـ الدقة: تم إدراج عملية الإضافات بالسنة الحالية على نحو دقيق.	فحص فواتير الشراء.	يتوقف المدى على المخاطر الحتمية وفعالية الرقابة.

5 ــ التبويب: تم تبويب الإضافات بالسنة الحالية على نحو مناسب.	ــ فحص فواتير الشراء في حساب الأصول الثابتة لكشف العناصر التي يجب تبويبها كأصول ثابتة كمعدات، مباني، آلات..، أو الإصلاحات. ــ فحص فواتير الشراء والحسابات الأكثر ارتباطاً بها مثل الإصلاحات والصيانة حتى يمكن كشف العناصر التي يجب أن تكون أصول ثابتة. ــ فحص مصروف الإيجار ومصروف الاستئجار للتعرف على الاستئجار القابل للرسملة.	يرتبط هذا الهدف الاكتمال ويتم تحقيقه بشكل موحد مع هذا الهدف ومع هدف الدقة.
6 ــ الفصل الزمني (قطع الحسابات): تم تسجيل الإضافات للسنة الحالية في الفترة المناسبة.	فحص العمليات المالية التي تمت قرب تاريخ إعداد قائمة المركز المالي للتعرف على أنها قد سجلت في الفترة المناسبة.	ــ
7 ــ الحقوق: يوجد للشركة محل المراجعة حق على الإضافات التي تمت بالسنة الحالية.	فحص فواتير الشراء.	عادة لا توجد مشكلة ويمكن فحص نقل الملكية وفواتير الضرائب للأراضي والمباني.

ب ــ التحقق من الاستبعادات من الأصول الثابتة:

هنا ينبغي على المراجع أن يتأكد من وجود ضوابط رقابية داخلية على عمليات الاستبعادات وهذه الضوابط تتمثل بما يلي:

ــ ضرورة وجود وسيلة رسمية لإبلاغ الإدارة ببيع أو المبادلة أو التنازل.

ــ حماية الأصل من إجراء عمليات التصرف فيه عن طريق أشخاص ليس لديهم ترخيص بذلك من خلال وضع شروط للتصديق على الاستبعاد.

ــ التحقق الداخلي الكافي على تسجيل عملية الاستبعادات في الأصول الثابتة للتأكد من أنه تم شطب تلك الأصول من السجلات المحاسبية بشكل صحيح.

وهناك هدفان يجب على المراجع تحقيقهما عند التحقق من استبعاد الأصول هما:

ــ أن الأصول التي تم التخلص منها قد تم تسجيلها.

ــ أن التخلص من الأصول على نحو دقيق قد تم تسجيلها.

وتتمثل نقطة البداية للتحقق من عمليات الاستبعاد من الأصول الثابتة في جدول تعده الشركة محل المراجعة عن الأصول التي تم التخلص منها. ويحتوي هذا الجدول على العديد من البيانات منها على سبيل المثال:

ــ تاريخ التخلص من الأصل، اسم الشركة التي حصلت على الأصل، سعر بيع الأصل، التكلفة الأصلية للأصل، تاريخ شراء الأصل، مجمع استهلاك الأصل.

ومن الضروري إجراء اختبارات الارتباط بين التفصيلات للجدول، ويشمل ذلك جمع الجدول، تتبع الإجماليات بالجدول إلى الأصول التي تم التخلص منها كما هي مسجلة في الأستاذ العام، وتتبع التكلفة وجمع الاستهلاك للأصول التي تم التخلص منها إلى الملف الرئيسي.

وبسبب تأثير عدم تسجيل الأصول التي تم الاستغناء عنها على القوائم المالية، فإن البحث عن عمليات التخلص من الأصول التي يتم تسجيلها يعد أمراً هاماً، وعادة ما يتم استخدام الإجراءات التالية للتحقق من الأصول التي يتم التخلص منها:

ـــ فحص ما إذا كان قد تم شراء أصول جديدة لتحل محل الأصول الحالية.

ـــ تحليل الأرباح الناتجة عن التخلص من الأصول والدخل المتنوع الذي تم الحصول عليه نتيجة التخلص من الأصول.

ـــ فحص التعديلات بالمصنع والتغيرات في خط الإنتاج، الضرائب، والتغطية التأمينية التي توضح شطب الأصول.

ـــ الاستفسار من الإدارة والأفراد العاملين بقسم الإنتاج عن إمكانية التصرف في تلك الأصول.

وإذا كان الاستبعاد بسبب البيع فإنه ينبغي على المراجع أن يفحص فاتورة البيع المؤيدة للبيع ويقارن ذلك مع الملف الرئيسي للأصول. ويجب أن يقارن المراجع التكلفة ومجمع الاستهلاك بالملف الرئيسي مع القيد المسجل باليومية العامة وإعادة حساب الربح أو الخسارة الناتجة عن البيع حتى يتم إجراء مقارنة مع الدفاتر المحاسبية.

وإذا كان الاستبعاد عن طريق المبادلة فهنا يجب على المراجع أن يتأكد من أنه تم رسملة الأصل الجديد بشكل مناسب وأن الأصل القديم قد تم شطبه من الدفاتر، بعد أن تم أخذ كل من القيمة الدفترية للأصل الذي تم مبادلته والتكلفة الإضافية للأصل الجديد في الحسبان.

جـ ـــ التحقق من أرصدة الأصول الثابتة:

تتمثل الضوابط الرقابية الداخلية على الأصول الموجودة بالفعل بالسنة الحالية في الآتي:

ـــ استخدام الملف الرئيسي للأصول الثابتة الفردية.

ـــ وجود رقابة مادية كافية على الأصول التي يمكن تحريكها بسهولة مثل العدد والسيارات.. الخ.

ـــ تخصيص أرقام ترميزية لكل أصل بالشركة.

ـــ الجرد المادي الدوري للأصول الثابتة وإجراء التسويات والمطابقات الخاصة بها عن طريق الأفراد في قسم الحسابات.

ـــ إجراء التأمين على كافة الأصول الثابتة.

ـــ وجود طريقة رسمية لإبلاغ قسم الحسابات بكافة عمليات التخلص من الأصول الثابتة حيث يقوم المراجع بتحديد اختبارات المراجعة في ضوء الملف الرئيسي على النحو التالي:

ـــ اختبار هدف الارتباط بين التفصيلات:

حيث يتم التحقق من مدى مطابقة إجماليات أرصدة الأصول الثابتة كما هي مدرجة في الملف الرئيسي مع رصيد الأستاذ العام، وقد يقوم المراجع باختبار عملية الجمع لعدد من الصفحات.

بعد تقدير مخاطر الرقابة الخاصة بهدف الوجود يجب على المراجع أن يقرر ما إذا كان من الضروري أن يتم التحقق من وجود العناصر الأفرادية للأصول الثابتة المدرجة في الملف الرئيسي. فإذا ما اعتقد المراجع أن هناك احتمالات مرتفعة لعدم وجود أصول ثابتة مازالت مسجلة بالدفاتر المحاسبية، فإن الإجراء الملائم سيتمثل في اختبار عينة من الملف الرئيسي وفحص الأصول الفعلية، وفي حالات نادرة قد يرى المراجع أنه من الضروري أن تقوم الشركة محل المراجعة بإجراء جرد كامل للأصول الثابتة للتحقق من وجودها الفعلي، وعادة ما يقوم المراجع بملاحظة الجرد الفعلي.

ـــ ينبغي أن يدرك المراجع أن الشركات قد يوجد بها أحياناً أصول ثابتة لم يتم استخدامها في العمليات التشغيلية، فإذا كانت قيمتها كبيرة، فإن المراجع يتعين عليه أن

يقوم بتقييم ما إذا كان يجب تخفيض قيمتها إلى القيمة القابلة للتحقق منها أو على الأقل الإفصاح عنها بشكل منفصل تحت عنوان أصول ثابتة لا يتم استخدامها في العمليات التشغيلية.

ـــ اختبار هدف العرض والإفصاح:

وهنا يجب على المراجع أن يتأكد من عدم وجود عائق قانوني على الأصول كرهن الأصول. ويمكن للمراجع أن يستخدم مجموعة من الوسائل للتحقق من ذلك وأهمها:

ـــ الإطلاع على شروط القروض واتفاقيات الائتمان وقراءتها.

ـــ إرسال طلبات مصادقة بشأن القروض واتفاقيات الائتمان ومؤسسات القروض.

ـــ الحصول على المعلومات الخاصة برهن الأصول الثابتة من خلال المناقشات مع إدارة الشركة محل المراجعة أو إرسال خطابات إلى المستشار القانوني.

ويجب تقييم مدى ملائمة العرض والإفصاح للأصول الثابتة في القوائم المالية بعناية حتى يتم التحقق من اتباع المبادئ المحاسبية، حيث يجب إدراج الأصول الثابتة بإجمالي التكلفة، كما يجب فصل الأصول الثابتة عن باقي الأصول المؤجرة والإفصاح عنها بشكل مستقل، كما يتعين إدراج الرهونات على الملكية ضمن الإيضاحات المتممة بالقوائم المالية.

د ـــ التحقق من مصروف الاستهلاك:

يتمثل الهدف الأكثر أهمية عند التحقق من مصروف الاستهلاك في تحقيق هدف الدقة، ويوجد جانبان هامان يتعلقان بذلك هما:

ـــ تحديد ما إذا كانت الشركة تتبع سياسة الاستهلاك بانتظام من فترة إلى أخرى.

ـــ ما إذا كان يتم تنفيذ العمليات الحسابية بشكل صحيح.

ومن المعروف أن هناك أربعة اعتبارات تؤثر على قيمة مصروف الاستهلاك وهي العمر المتوقع، طريقة الاستهلاك، القيمة التقديرية للنفاية وسياسة الشركة للأصول في السنة التي تم اقتنائها أو التي تم التخلص منها وعند تحديد مدى منطقية العمر المفيد الذي تم تخصيصه للأصول التي تم اقتنائها حديثاً، يجب أن يأخذ المراجع في حسابه العديد من العوامل هي:

ـــ العمر الفعلي للأصل، العمر المتوقع للأصل، سياسات الشركة بشأن مبادلة الأصول.

وفي حالات نادرة قد يتطلب تغير الظروف إعادة تقييم العمر المفيد للأصل وعندما يحدث ذلك ـــ يتم إجراء تعديل في التقرير المحاسبي وليس تعديلاً في المبادئ المحاسبية، ولذلك يتعين أن يتم تقييم أثر ذلك على الاستهلاك بعناية.

وينبغي على المراجع التأكد من منطقية قيمة الاستهلاك, ويتم ذلك من خلال ضرب قيمة الأصول الثابتة غير المحتسب عنها استهلاك في معدل الاستهلاك السنوي ويقوم المراجع بإجراء مطابقات للإضافات التي تمت على الأصول والأصول التي يتم التخلص منها خلال السنة الحالية، كما يجب على المراجع أن يجري تسويات للأصول ذات الأعمار المختلفة والأصول التي يتم استهلاكها وفقاً لطرق مختلفة للاستهلاك، ويمكن إجراء العمليات الحسابية بسهولة إذا ما كان مكتب المراجعة يحتفظ في ملفه الدائم بتبويب للأصول الثابتة يتضمن طريقة الاستهلاك وعمر الأصول. كما يمكن للمراجع إعادة حساب مصروف الاستهلاك لأصول مختارة للتعرف على ما إذا كانت الشركة تتبع سياسة الاستهلاك على نحو ثابت وصحيح.

هـ ــ التحقق من مجمع الاستهلاك:

يتم عادة اختبار المديونية في جانب حساب مجمع الاستهلاك كجزء من مراجعة الاستبعاد من الأصول, بينما يتم التحقق من الدائنة كجزء من مراجعة مصروف الاستهلاك, فإذا قام المراجع بتتبع عمليات مالية مختارة إلى سجلات مجمع الاستهلاك بالملف الرئيسي للملكية كجزء من هذه الاختبارات وهناك هدفان يتم عادة التركيز عليهما عند مراجعة مجمع الاستهلاك هما:

ــ مطابقة مجمع الاستهلاك كما هو مدرج بالملف الرئيسي للملكية مع الأستاذ العام, ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اختبار الجمع المجمع الاستهلاك وعن طريق تتبع الإجمالي إلى الأستاذ العام.

ــ دقة مجمع الاستهلاك بالملف الرئيسي.

ومن الجدير ذكره أنه أحياناً يتم تخفيض عمر الأصول الثابتة بشكل ملموس نتيجة وجود تغيرات مثل انخفاض الطلب من المشترين على المنتجات، أو التعديل في العمليات التشغيلية وبسبب هذه الاحتمالات يكون من الضروري تقييم مدى كفاية مخصصات مجمع الاستهلاك بشكل عام للتأكد من أن القيمة الدفترية الصافية تجاوز القيمة القابلة للتحقق للأصول.

و ــ الإجراءات التحليلية:

كما في كافة نواحي المراجعة، تتوقف طبيعة الإجراءات التحليلية على طبيعة العمليات التشغيلية لدى الشركة محل المراجعة. ويمكن استخدام مجموعة من النسب وتحليل الاتجاه التي يتم استخدامها بشكل متكرر في مراجعة الأصول الثابتة:

ــ مقارنة نسبة مصروف الاستهلاك على إجمالي تكلفة الأصول الثابتة بما تقابلها في السنوات السابقة.

ـــ مقارنة نسبة مجمع الاستهلاك على إجمالي تكلفة الأصول الثابتة بما يقابلـــها بالسنوات الماضية.

ـــ المقارنة الشهرية أو السنوية لحسابات مصاريف الإصلاح والصيانة، مصروف التوريدات، المعدات الصغيرة مع ما يقابلها من الحسابات بالسنوات الماضية.

ـــ مقارنة نسبة إجمالي التكلفة الصناعية على بعض مقاييس الإنتاج بما يقابلـــها بالسنوات الماضية.

4 ـــ بعض أنواع الغش والعرض المضلل للأصول الثابتة:

يعالج موضوع اختلاس الأصول من العاملين عادة عن طريق إجراءات الرقابـــة الداخلية، ولا يمثل هذا النوع من الاختلاس نوعاً رئيسياً من الغش أو التضليل.

أما الأنواع التي يجب أن تكون محل اعتبار المراجع هي تلك العمليات التي تؤثر في الإفصاح في القوائم المالية وتجعله مضللاً.

وإن مثل هذه الأنواع غالباً ما ترتكب من شخصيات في الإدارة العليا، الذين لا تنالهم إجراءات الرقابة الداخلية كما تنال العاملين الآخرين، وإذا نالتهم يصبح أمر ضربها عرض الحائط أمراً أكثر احتمالاً من صغار الموظفين.

من السهل الحماية من سرقة الأصول الثابتة أو التغاضي عن تسجيل مبيعاتها، وإن إجراءات الجرد والملاحظة المباشرة قد تكشف عن مثل هذه السرقات الماديـــة. إلا أن الأكثر صعوبة من ذلك هو الحماية من تقاضي مشرفي الشراء لعمولات من المتعاقدين أو الموردين أو المؤجرين للأصول الثابتة، إذ إن مثل هذه العمولات صعبة الاكتشاف نظراً لعدم دخولها في سجلات العميل. وعلى المراجعين في هذه الحالة ملاحظـــة تكـــاليف الأصول التي تم الحصول عليها ومقارنتها مع الأسعار السائدة لأن البائع أو المـــورد أو المؤجر يضطر إلى رفع سعره ليغطي العمولة المدفوعة، وإن دراسة المراجـــع لظـــروف الشراء ابتداء من إجازته من السلطة المختصة، وكونه يعتمد على دراسة اقتصادية توسع

هذا الشراء، ثم اعتماد الأصول المقررة للشراء من المورد ذي السعر الأقل والجودة الأعلى، وأي معلومات قد تصل إلى إسماع المراجع من العاملين حول شكوكهم في أسماع العلاقات بين المشروع وبعض أو أحد الموردين، قد يؤدي بالمراجع إلى وضع يده على الخلل، واستكمال الإجراءات التي توفر له الاقتناع بسلامة إجراءات الشركة أو العكس.

5 ــ مراجعة بعض أنواع الأصول الثابتة:

نعرض فيما يلي كيفية تطبيق إجراءات المراجعة في بعض أنواع الأصول طويلة الأجل:

أ ــ الأراضي:

تعد الأراضي أكثر الأصول طويلة الأجل دواماً واستمراراً في المشروع. ومن المتفق عليه علمياً أنه ينبغي إثبات الأراضي التي تحصل عليها المنشأة بقصد استخدامها في عملياتها بصفة منفصلة ومستقلة عن الأراضي التي تحصل عليها كاستثمار مؤقت، فإجراءات المحاسبة بالنسبة لكل نوع من أنواع هذه الأراضي تكون مختلفة جوهرياً عن الأخرى، فالأراضي التي تحصل عليها المنشأة لاستخدامها في عملياتها تظهر ضمن الأصول طويلة الأجل في الميزانية العمومية، والمصروفات المتعلقة بها (نور ومياه وضرائب وصيانة) هي مصروفات تشغيلية.

أما الأراضي التي تحصل عليها المنشأة كاستثمار فتظهر ضمن مجموعة الاستثمارات في ميزانية العمومية، وغالباً ما يتم رسملة النفقات المتعلقة بها، وفي الحالات التي لا تعالج فيها النفقات المرتبطة بتلك الأصول على أنها نفقات رأسمالية فإنها تعالج على أنها مصروفات مالية.

من الضروري إثبات الأراضي التي تحصل عليها المنشأة بقصد استخدامها في أعمالها بصفة مستقلة عن المباني المقامة عليها. ويرجع السبب في ذلك أن المباني تكون

خاضعة للاستهلاك الذي يعد بمثابة مصروفات تشغيلية، بينما لا تخضع الأراضي عادة للاستهلاك، وفي الحالات التي يجد مراجع الحسابات فيها أن الأراضي مدرجة مع المباني في حساب واحد فإنه ينبغي أن يوصي بفصلها وتحديد قيمة مستقلة للمباني منفصلة عن الأراضي نظراً لما يترتب على ذلك من تسهيل مهمة تحديد أعباء الاستهلاك الخاصة بالمباني.

وغني عن البيان أن على المراجع أن يتأكد وهو بصدد فحص الأراضي المستخدمة في أعمال المشروع من أن الحساب الخاص بها قد حمل بالعناصر التالية:

1 ـ التكلفة الأصلية.

2 ـ النفقات المتعلقة بالحصول عليها مثل نفقات التسجيل ونفقات نقل الملكية والشراء وغيرها من النفقات الضرورية للحصول عليها والتي تعد بمثابة إضافة لثمن شراء الأرض.

3 ـ تكلفة التحسينات التي تطرأ عليها والتي يمكن أن تزيد من قيمتها، كتكاليف إنشاء الطرق والممرات وتحسينها.

أما عند بيع الأراضي فيجعل حسابها دائناً بثمن تكلفة الأراضي المبيعة، بينما يرحل الفرق بين سعر البيع وثمن التكلفة بصورة مستقلة إلى الأرباح الرأسمالية, ونتيجة لذلك فإن رصيد حساب الأراضي سيمثل دائماً التكلفة الأصلية مضافاً إليها تكلفة الأراضي المملوكة.

ويقوم المراجع عند فحص المفردات الظاهرة في حساب الأراضي، بالحصول على قوائم تحليلية تدرج ضمن أوراق العمل، وتوضح تفصيل أي تغيرات جوهرية في هذا الحساب، والخطوات التي اتبعت في فحصها، وإذا كان المراجع يقوم بالمراجعة أول مرة، فمن المناسب فحص حساب الأراضي من تاريخ الحصول عليها، عن طريق الرجوع إلى

عقود الشراء الأصلية والشهادات التي ينبغي الحصول عليها من السجلات العقارية والتي تثبت الملكية وخلو الأرض من أي حق من الحقوق المقررة للغير.

وقد يتغير سعر الأراضي بمرور الزمن، مما يجعل الإدارة تقرر إعادة تقويم الأراضي أو استخدام أسعار السوق للأراضي المماثلة، وتحمل الفروق إلى حساب الأرباح والخسائر إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة، عن طريق التخفيض المباشر لقيمة الأراضي.

وعلى المراجع أن يطلب من الإدارة القيام بذلك إن هي أهملت ذلك خوفاً من إظهار الشركة بوضع خاسر.

أما في حال ارتفاع أسعار الأراضي ولجوء الإدارة إلى إعادة تقويمها بسعر السوق، فإن هذه الأرباح الناتجة رأسمالية، تعود أسبابها في الغالب إلى ضغوط تضخمية، تؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقود، مما يجعل مثل هذه الفروق تعبر عن عجز رأس المال إذا ما قيس بقوة شرائية معاصرة.

وعلى ذلك فإن تحويل هذه الأرباح إلى رأس المال هو الحل المنطقي الذي يمنح بقاءها أرباحاً قابلة للتوزيع تؤدي على الأمد البعيد إلى إفلاس المشروع.

وعلى أي حال إن مثل هذه الحالة يجب أن تكون موضوعاً للحكم الشخصي لمراجع الحسابات الذي يتخذه بناءً على الظروف المحيطة بالمشروع والأهمية النسبية، بالإضافة إلى موقف الجهات الضريبية المختصة، التي قد تعد هذا الفرق ربحاً وتخضعه للضريبة، مما يجعل الإدارة تبتعد عن مثل هذا الإجراء رغم أهميته.

وفي مجال قيام مراجع الحسابات بفحص الأراضي التي تحصل عليها المنشأة كاستثمار، ينبغي عليه أن يتأكد من إثبات هذه الأراضي بتكلفتها بما في ذلك النفقات التي تحملها المنشأة في سبيل شراء الأرض وتنميتها مثل تكاليف تمهيد الشوارع والممرات، وزرع الأشجار، وتوفير المرافق الخاصة كتوصيل المياه والكهرباء وتقسيم

الأراضي وإعدادها للبيع ونفقات الصيانة كصيانة الممرات والمرافق الموجودة في الأرض. ويمكن أن تشتمل هذه التكاليف فائدة رأس المال المستثمر فيها أو المقترض في سبيل شرائها أو تحسينها. وعلى الرغم من أن هذه الممارسة تثير اعتراض كثير من مراجعي الحسابات، إلا أننا نعتقد أن الفيصل في هذا الموضوع هو سقف التكلفة الذي يجب ألا يزيد بحال من الأحوال على صافي القيمة البيعية مقيسة بقيمتها الحالية.

ويقتضي الأمر في بعض الأحيان دفع ضرائب على الأراضي المشتراة مما يثير مسألة عد هذه الضرائب بمثابة نفقات رأسمالية تجمع مع تكلفة الأرض للوصول إلى الربح العادل عند بيعها.

ب ــ المباني:

ينبغي على مراجع الحسابات وهو بصدد فحص المباني أن يقوم باستكمال بعض أوراق العمل التي يتم فيها تحليل حساب المباني إلى عناصره المختلفة، كما يتحقق من أن تلك القوائم توضح القيمة الدفترية لكل عنصر في بداية الفترة وتكلفة الإضافات والاستبعادات خلال الفترة، والرصيد في نهايتها. وتراجع الأرصدة الافتتاحية والختامية للمباني في ميزانية المنشأة في آخر السنة السابقة وآخر السنة الحالية، كما ينبغي مطابقتها مع دفاتر المنشأة. وفي حال الاحتفاظ بسجل مساعد للمباني ينبغي أن تتم المطابقة بين مجموع أرصدة السجل مع رصيد المباني في الأستاذ العام. ويتعين على مراجع الحسابات أن يقوم بفحص الإضافات والاستبعادات التي تمت خلال الفترة بعناية كبيرة للتأكد من سلامة إجراءات المحاسبة المتعلقة بها وخاصة فيما يتعلق بالتفريق بين النفقات الرأسمالية والنفقات الإيرادية، وظهور المباني بتكلفة الحصول عليها مضافاً إليها تكاليف الإضافات أو التحسينات مطروحاً منها الاستهلاك المجمع في تاريخ الميزانية للحصول على القيمة الدفترية الصافية للمباني.

وقد تميل بعض الشركات إلى إظهار المباني وغيرها من الأصول الثابتة بقيمتها الجارية دون الاكتفاء بالتكلفة التاريخية، وفي رأينا أن على المراجع أن يحرص على تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وخاصة المعيار الدولي 29 المتعلق بالإفصاح في ظروف التضخم الشديد في حال تحقق شروط تطبيق هذا المعيار الذي ينص على ظهور الأراضي بالتكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية المعبرة عن التضخم، شريطة عدم زيادة هذه القيمة عن أسعار السوق التي تسمح بالوصول إلى صافي القيمة البيعية.

ويتحقق مراجع الحسابات من ملكية الأراضي والمباني عن طريق فحص عقود الشراء المسجلة، والحصول على شهادة من السجلات العقارية بعدم وجود تصرفات أو ترتيب حقوق على العقار خلال فترة المراجعة. وتوضح هذه الشهادة استمرار ملكية المنشأة للعقار، وعدم قيامها برهنه أو بترتيب أي حقوق أخرى عليه خلال فترة المراجعة. ويطلع المراجع أيضاً على إيصالات تسديد ضريبة ريع العقارات ووثائق التأمين على المبنى مما يقدم له قرينة على ملكية المنشأة وسلامة إجراءاتها.

جـ ـ الآلات والمعدات:

غالباً ما يظهر حساب إجمالي واحد في دفتر الأستاذ العام للآلات والمعدات، ويقابل هذا الحساب سجلاً تحليلياً لأنواع الآلات والمعدات ويستحسن أن يتضمن هذا السجل صفحة لكل آلة، مما يمكن مراجع الحسابات والمنشأة من معرفة التفاصيل المتعلقة بكل نوع من الآلات والمعدات وخاصة عمرها الإنتاجي والإضافات والاستبعادات والعمرات والصيانات الدورية الجارية عليها. كما يتضمن هذا السجل تحميل هذه الأصول الثابتة بجميع عناصر التكاليف الضرورية والملائمة للحصول على تلك الأصول، وتمثل هذه التكاليف بخاصة:

- تكاليف الآلات المشتراة بما فيها تكاليف النقل إلى مقر المنشأة.
- تكاليف الآلات أو المعدات المصنوعة داخل المنشأة.

ـــ تكاليف تركيب الآلات وإنشاء القواعد اللازمة لها.

ـــ تكاليف الإضافات التي تؤدي إلى زيادة فعليـــة في قيمـــة الآلات أو قـــدرة استخدامها.

ـــ تكاليف الأجزاء الجديدة المشتراة إذا ترتب على شرائها زيـــادة جوهريـــة في إنتاجية الآلات.

ويجعل حساب الآلات دائناً في حال الآلات المبيعة، أو التي يتقـــرر تخريـــدها أو الاستغناء عنها، وتكون القيمة التي يجعل بها حساب الآلات دائناً مطابقاً للمبالغ الـــتي جعل بها هذا الحساب مديناً عن الحصول على الأصل. وذلك لاستبعاد هذا الأصل من السجلات المحاسبية، بحيث يمثل رصيد حساب الآلات التكلفة الفعلية للآلات المستخدمة فعلاً في أعمال المنشأة. ويتم إثبات الاستهلاك الخاص بالآلات في حساب مخصـــص أو مجمع الاستهلاك، وعند التخلص من إحدى هذه الآلات يستبعد المخصص الخاص بها.

ومن الضروري أن يستبعد الخصم التجاري أو الخصم النقدي من تكلفة الآلات عند إثبات الحصول على الآلات في السجلات، كما يتم إثبات الآلات المصنوعة داخل المنشأة بالسجلات المحاسبية بتكلفتها كما تظهر في قائمة التكاليف أو في أمر الإنتاج أو التشغيل الخاص بها. وتشتمل هذه التكلفة عادة على المواد المباشرة ومصاريف النقـــل للداخل والأجور، وتكاليف التصميم ونسبة من المصاريف الصناعية غير المباشرة.

وإذا كانت المراجعة متكررة فعلى المراجع أن يتحقق من أرصدة الآلات في أول المدة عن طريق مطابقتها مع أوراق العمل الخاصة بالسنة السابقة.

ويتعين على المراجع أن يفحص جميع الإضافات والاستبعادات التي جرت خلال الفترة، وتتضمن تلك الأدلة فواتير الشراء وعقوده والمراسلات واعتماد الشـــراء مـــن السلطة صاحبة الحق ومستندات الصرف، وسجلات التكلفة بالنسبة للآلات المصنوعة

داخلياً ومذكرات بيع الآلات أو لأي سبب آخر. وعلى المراجع الطلب إلى الإدارة إجراء القيود السليمة إذا تبين له أن الإدارة لم تفعل ذلك بالشكل السليم.

د ــ العدد والأدوات الصغيرة:

ليس من السهل معالجة العدد والأدوات الصغيرة بالطريقة المحاسبية نفسها التي تعالج بها الآلات، ذلك لأن تلك العدد والأدوات غالباً ما تفقد في أثناء العمل أو توضع في غير أماكنها وقد تتسرب خارج المنشأة. ونتيجة لذلك تقوم معظم المنشآت بجرد تلك العدد والأدوات في نهاية العام جرداً فعلياً لتحديد قيمتها في نهاية العام بحيث تظهر في الميزانية العمومية، ولذلك يتخذ مراجع الحسابات الإجراءات نفسها التي يتخذها في مراجعة المخزون السلعي.

وتقوم بعض المنشآت بتحميل حساب العدد والآلات بتكلفة العدد والأدوات المشتراة خلال العام، وفي نهاية السنة وعند الجرد الفعلي يجري قيد مؤداه جعل حساب المصروفات المختص مديناً وحساب العدد والأدوات دائناً بقيمة العدد والأدوات المستهلكة. وفي ظل هذا الإجراء لن تكون هناك حاجة لوجود حساب مجمع استهلاك (اهتلاك) العدد والأدوات.

ويتعين على مراجع الحسابات أن يفحص مستندات شراء العدد والأدوات الصغيرة، بالإضافة إلى فحص أوامر التشغيل وسجلات التكاليف الخاصة بالعدد المصنوعة داخل المنشأة للتأكد من أنها محملة بما يخصها من المواد والأجور والمصروفات الأخرى، كما يتحقق المراجع من صحة طريقة تقويم العدد والأدوات الصغيرة في آخر العام وملاءمتها، وقبل كل ذلك يتعين عليه أن يتحقق من مدى ملاءمة الرقابة الداخلية، بحيث يتأكد من مدى الحماية التي يقدمها هذا النظام ضد الاختلاس والتلاعب أو الضياع.

هـ ــ النماذج والقوالب والرسوم:

قد تمثل تكاليف النماذج والقوالب والمخططات في بعض المنشآت مبالغ كبيرة، ونظراً لأن معظم تلك العناصر لا يكون لها عادة قيمة كبيرة، فإنها تعامل كأصل من أصول المنشأة فقط في الحالات التي تستخدم عدداً كبيراً من الأوامر المتكررة لعدة طلبيات، وتقوم كثير من المنشآت بتحميل تكاليف هذه العناصر على الطلبية أو الأمر الأساسي الذي تطلب الحصول عليه. ومن ثم لا يكون هناك مجال لتقويم تلك العناصر بعد ذلك.

وفي بعض الحالات قد يكون لهذه العناصر قيمة كبيرة بعد استخدامها في الأوامر التي تطلبت الحصول عليها أصلاً. وهنا يجد المراجع صعوبة كبيرة في تقويم هذه المفردات، نظراً لصعوبة تحديد المنافع المستقبلية التي تتضمنها هذه المفردات، وقد يلجأ المراجع إلى الحصول على بيان من الإدارة تحدد فيه المنافع المستقبلية المتوقعة من هذه الأصول، ويبني المراجع حكمه على أساس خبرته الشخصية وقد يسأل أ خارجياً، للتأكد من أن قيمة هذه النماذج لا تقل عن تكلفتها. وفي حال العكس يجب تخفيض قيمتها بحيث تقوَّم بأقل القيمتين.

و ــ الأثاث والتركيبات:

ينطوي النظام المحاسبي عادة على وجود حساب إجمالي عام للأثاث والتركيبات أو المعدات المكتبية في الأستاذ العام، يقابله سجل مساعد للأثاث والتركيبات يوضح تفاصيل ذلك الحساب العام موزعة على كل عنصر من عناصر الأثاث والتركيبات ومكان وجوده في المنشأة، وذلك للمساعدة على تحديد استهلاك كل عنصر من هذه العناصر في حالة الحاجة إلى مثل هذا البيان. ويتعين على مراجع الحسابات أن يتحقق من عدم تحميل حساب الأثاث بأي عنصر من المصروفات، كما يتأكد من سلامة معدلات الاستهلاك المستخدمة واستمرارها خلال الفترات المحاسبية المتوالية. ولا يفوت

المراجع أن يحصل على كشف بالتغيرات التي حدثت على عناصر حساب الأثاث والمعدات المكتبية خلال الفترة موضوع المراجعة. ولابد من اختبار عينة من مستندات الشراء والتأكد من سلامة إجراءات الشراء واكتمال المستندات والوجود الفعلي.

وقد يواجه المراجع ازدواجاً في سجلات الأثاث نتيجة اعتماد نظام العهدة وتسجيل الأثاث في سجلات الأثاث العهدة وبقائه مسجلاً لدى أمين مستودع الأثاث في المشروع مما يمثل خللاً في الرقابة الداخلية ويستوجب إجراء المطابقة لاستبعاد التكرار.

ز ــ السيارات ووسائل النقل:

ينطوي فحص حساب السيارات ووسائل النقل ومراجعتها على مجموعة من المشكلات، أولها اقتناع المراجع بأن السيارات الظاهرة في الحسابات هي سيارات قابلة للاستخدام وأنها ملك للمنشأة، ويتم التحقق من ملكية المنشأة للسيارات عن طريق الإطلاع على فواتير الشراء وعقوده. ورخص تسيير السيارة الصادرة من مديريات النقل والتأكد من أنها تحمل اسم المنشأة من حيث النوع ورقم المحرك والشاسيه. وعلى المراجع أن يتحقق من إثبات السيارات في السجلات المحاسبية بثمن التكلفة مع تكوين المخصصات الملائمة للاستهلاك.

ويثار في هذا المجال موضوع السيارات المستهلكة دفترياً حيث إن الحل المناسب هو إعادة تقدير العمر الإنتاجي للسيارة وإعادة احتساب أقساط الاستهلاك لتتناسب مع العمر الجديد، وتعديل مخصص الاستهلاك لينسجم مع العمر الجديد.

ولا يخفى أن مراجع الحسابات يهتم بنفقات الصيانة اهتماماً كبيراً من حيث انسجامها مع الإجراءات السليمة للرقابة الداخلية ومعالجتها المحاسبية السليمة، بالإضافة إلى مطابقة الحساب العام للسيارات مع سجلات السيارات وبطاقات ذاتية كل سيارة.

جـ ــ الموارد الطبيعية:

يتم استغلال الموارد الطبيعية عن طريق استخراج ما تحويه من منتجات كالمناجم وآبار البترول، ويطلق على النقص التدريجي الذي يحدد على أساس كمية المنتجات المستخرجة اصطلاح النفاذ، ويتم تقدير الاحتياطات المكتشفة عادة، ويحتسب معدل النفاذ على أساس تقسيم تكلفة الحصول على الاحتياطات على كميتها، وهكذا تتم معرفة نصيب الفترة المحاسبية من النفاذ عن طريق ضرب معدل نفاذ الوحدة المنتجة ولتكن برميل البترول بعدد البراميل المنتجة خلال الفترة.

وجدير بالذكر أن تكاليف المباني والتركيبات وغيرها من الأصول طويلة الأجل المقامة بهدف استغلال هذه الموارد الطبيعية تستهلك خلال عمرها الإنتاجي الذي لا يزيد على فترة استغلال الموارد الطبيعية.

ويهتم مراجع الحسابات بالتأكد من أن الموارد الطبيعية مملوكة للمنشأة كلياً أو جزئياً بحسب اتفاقات الاستثمار التي يجب عليه الإطلاع عليها. كما يهتم بأن المعالجة المحاسبية التي اعتمدتها الشركة سليمة، ولا يخفى أن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً تقدم عدة بدائل يمكن للإدارة اختيار إحداها على المراجع أن يتأكد من استمرار تطبيق أي بديل خلال الفترات المحاسبية المتوالية، ولعل البديل الأكثر قبولاً من الناحية العملية هو طريقة المجهودات الناجحة.

ولابد للمراجع من الإطلاع العميق على عقود الاستثمار الموقعة بين الشركات المستثمرة والدولية المانحة كما في عقود تقاسم الإنتاج ليتمكن من إبداء الرأي في القوائم المالية بناء على ذلك.

حيث تظهر الشركة المستثمرة جميع نفقاتها على العقد المستثمر مرسملة بانتظار اكتشاف النفط بكميات تجارية.

ولابد من الإطلاع على تقديرات الفنيين للاحتياطيات المبرهنة ليتمكن المراجع من التأكد من دقة حساب النفاذ، وكشوف الاسترداد المختلفة ومعرفة مدى الاعتماد على هذه التقديرات وموضوعيتها، مبيناً التفاصيل كافة التي اعتمد عليها في أحكامه الشخصية في أوراق العمل. أما الشركات الوطنية فغالباً ما تكتفي بإظهار إيراداتها ونفقاتها النقدية بحسب العقد مما يجعل مثل هذا الإفصاح مضللاً.

6 ــ أهمية التمييز بين النفقات الإيرادية والرأسمالية:

من المعروف أن النفقات الإيرادية كنفقات الصيانة العادية، أو الرواتب والأجور تحمل إلى نتائج الدورة التي تنفق فيها، وتؤثر بالتالي بصافي الربح أو الخسارة في تلك الدورة، أما النفقات الرأسمالية كشراء الأصل الثابت أو إجراء صيانة أو عمرة دورية تؤدي إلى زيادة طاقته الإنتاجية أو إلى تخفيض تكاليف الإنتاج أو إطالة الحياة الإنتاجية، إن مثل هذه النفقات تظهر في الميزانية العمومية وتخضع لمعدلات استهلاك، تؤدي إلى تحميل فترات متعددة بقيمة هذه النفقات، تتناسب مع مبدأ السببية المتعلق باستخدام الأصول في العمليات الإنتاجية.

ولاشك في أن من واجبات المراجع التأكد من مراعاة الإدارة لهذا التميز حرصاً، على القياس الموضوعي لنتائج العمليات والمركز المالي، حيث قد تلجأ الإدارة إلى عد بعض النفقات الإيرادية، على أنها نفقات رأسمالية، من أجل تلافي الخسائر، أو إظهار المشروع بأرباح أكبر من الواقع. أو أنها على العكس تلجأ إلى معالجة النفقات الرأسمالية على أنها إيرادية، من أجل تحميل الدورة الحالية بكامل أعبائها ونقل الأرباح من هذا العام إلى الأعوام التالية. ومن الواضح أن هذا الإجراء يؤثر في مصالح المساهمين الحاليين والمستقبليين والدائنين وغيرهم من أطراف المجتمع المالي الذين يفترض بالمراجع أن يمثلهم ويبين رأيه في عدالة القوائم المالية بالنيابة عنهم.

أما إذا تم صنع الأصل أو إنشاؤه بمعرفة المنشأة نفسها. فمن الواجب تحميل الأصل بتكلفة المواد الأولية والأجور المباشرة وتكاليف البحوث والتصميمات والرسوم والمصاريف المباشرة الأخرى ونسبة معقولة من المصاريف غير المباشرة. على ألا تتجاوز تكلفة الأصل المصنوعة داخل المنشأة تكلفة المثيل السوقية، وفي حال زيادة التكلفة على تكلفة المثيل، يحمل الفرق لحساب الأرباح والخسائر ويعد بمثابة نفقة إيرادية، تمثل ضعف الكفاية أو الهدر، أما تكلفة السوق فتعد أصلاً ثابتاً في الميزانية.

ومن شأن تحميل الأصل (المصنوع في المنشأة) بتكلفة صنعه، جعل حساب الأصل مديناً وحسابات عناصر التكاليف المختصة كالمستلزمات السلعية أو الخدمية أو الأجور المدفوعة دائنة، بحيث يتم استبعاد هذا الجزء من هذه الحسابات ليعد بمثابة أصل أو نفقة رأسمالية أما باقي هذه الحسابات فتحمل إلى نتائج الدورة عن طريق قائمة الدخل أو حسابات النتائج المختلفة.

ثانياً: مراجعة حسابات قائمة الدخل:

يقصد بمراجعة حسابات قائمة الدخل بمراجعة العمليات التشغيلية، وتهدف إلى التأكد من أن حسابات الإيرادات والمصاريف الواردة بقائمة الدخل قد تم عرضها بصدق وبما يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. وينبغي أن يقتنع المراجع بعدم وجود تحريف جوهري بكل من إجمالي الإيرادات والمصاريف المدرجة بقائمة الدخل وأيضاً بصافي الدخل، وعند مراجعة قائمة الدخل يجب أن يدرك المراجع أهمية هذه القائمة لمستخدمي القوائم المالية حيث إن العديد من المستخدمين يعتمدون على قائمة الدخل أكثر من قائمة المركز المالي عند اتخاذ القرارات. وتعتمد مراجعة حسابات الإيرادات والمصاريف على مدى العمل المنجز عن طريق المراجع على نظام الرقابة الداخلية. فعلى سبيل المثال إن احتمال وجود تحريف جوهري في الحسابات المختلفة للإيرادات والمصاريف يعتبر دالة لنظم الرقابة الداخلية للشركة. ويؤثر مستوى مخاطر

الرقابة المستخدمة لتقييم عمليات الشركة المختلفة مباشرة على مدى الاختبار الذي يتطلبه المراجع لمراجعة حسابات الإيرادات والمصاريف.

وعند مراجعة حسابات قائمة الدخل ينبغي على المراجع أن يأخذ بحسبانه المفهومين التاليين:

1 ــ تعد المقابلة بين الإيرادات الدورية والمصاريف الدورية أمراً هاماً حتى يتم التحديد المناسب لنتائج العمليات التشغيلية.

2 ــ يعد الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية أمراً هاماً لتحقيق مبدأ القابلية للمقارنة.

ولا يمكن النظر إلى مراجعة الإيرادات والمصاريف على أنها جزءاً مستقلاً في عملية المراجعة الكلية، فإذا حدث تحريف أو غش بحسابات الإيرادات والمصاريف فإنه سيؤثر بشكل متكافئ على حسابات قائمة المركز المالي والعكس صحيح. وتعد مراجعة حسابات قائمة الدخل كجزء أصيل من باقي أجزاء المراجعة الأخرى أمراً هاماً حتى يتم ربط الجوانب المختلفة لاختبار العمليات التشغيلية مع الأنواع الأخرى من الاختبارات التي سبق مناقشتها وسنقوم بإظهار العلاقات المتداخلة بين الجوانب المختلفة للمراجعة والاختبارات الخاصة بالعمليات التشغيلية وتتمثل الاختبارات التي تتم في مراجعة حسابات قائمة الدخل بما يلي:

1 ــ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات.

2 ــ الإجراءات التحليلية لحسابات قائمة الدخل.

3 ــ اختبارات تفاصيل حسابات قائمة الدخل.

ويتم مناقشة هذه الاختبارات بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1 ــ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات:

تؤثر كل من اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية بشكل متزامن على التحقق من حسابات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، فعلى سبيل المثال عندما يستنتج المراجع أن الرقابة الداخلية كافية لتوفير تأكيد ملائم عن وجود العمليات المالية بيومية المبيعات، وعن تسجيل هذه العمليات بدقة وتبويبها بشكل صحيح، وأن التسجيل قد تم في الوقت المناسب، سيتوافر دليل إثبات عن صحة الحسابات الفردية بقائمة المركز المالي مثل الزبائن (المدنيين) وعن صحة حسابات قائمة الدخل مثل المبيعات، والإعلان، الديون المعدومة، والعكس إذا تم اكتشاف عدم كفاية نظم الرقابة الداخلية ووجود تحريفات خلال تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات سيتوافر دليل على احتمال وجود تحريفات في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

ويعتبر فهم الرقابة الداخلية من قبل المراجع وما يرتبط بها من اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات بما يؤدي إلى تحديد مخاطر الرقابة المقدرة المناسبة أمراً حيوياً للتحقق من العديد من حسابات الإيرادات والمصاريف في كافة دورات العمليات المالية، فعلى سبيل المثال إذا توصل المراجع بعد تنفيذه للاختبارات إلى قناعة أنه يمكن تخفيض مخاطر الرقابة المقدرة إلى مستوى منخفض، ستشمل الوسائل الإضافية التي يمكن استخدامها في التحقق من حسابات الإيرادات والمصاريف مثل المبيعات والديون المعدومة والإعلان في الإجراءات التحليلية والفاصل الزمني فقط، ومع ذلك لا يتم التحقق على الإطلاق من بعض حسابات الإيرادات والمصاريف من خلال اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات، كما ينبغي أن يتم إجراء اختبارات أكثر عمقاً وتكثيفاً لبعض الحسابات الأخرى ومن خلال أساليب أخرى.

2 ــ الإجراءات التحليلية لحسابات قائمة الدخل:

يمكن استخدام الإجراءات التحليلية بشكل كبير لاختبار حسابات الإيـــرادات والمصاريف، ومن أمثلة الإجراءات التحليلية التي يمكن استخدامها نذكر ما يلي:

ــ مقارنة كل مصروف بما يقابله في الأعوام الماضية.

ــ مقارنة رصيد كل أصل وكل التزام بما يقابله في الأعوام الماضية.

ــ مقارنة كل مصروف مع المصروف المقدر بالموازنة.

ــ مقارنة نسبة مجمل الربح الإجمالي مع نظيره في السنوات الماضية.

ــ مقارنة صافي الربح لهذا العام مع نظيره في السنوات الماضية.

ــ مقارنة معدل دوران المخزون مع ما يقابله في السنوات الماضية.

ــ مقارنة مصروف التأمين في هذا العام مع ما يقابله في السنوات الماضية.

ــ مقارنة مبيعات السنة مع السنوات الماضية.

ــ مقارنة نسبة مصروف العمولة من المبيعات مع ما يقابلها في السنوات الماضية.

ــ مقارنة نسبة المصاريف الصناعية الفردية على إجمالي المصاريف الصناعية مع ما يقابلها في السنوات الماضية...الخ.

3ــ اختبارات تفاصيل حسابات قائمة الدخل:

على الرغم من أن المراجع قد قام بجمع أدلة إثبات ملحوظة بخصوص حســـابات الإيرادات والمصاريف تأسيساً على إجراءات المراجعة التي سبق مناقشتها إلا أنـــه قـــد يرغب في فحص بعض الحسابات بشكل أكثر، وبالنسبة لتلك المصاريف عادة ما يقوم المراجع بتحليل العمليات المتضمنة في كل حساب على وجه التفصيل، حيث يتحقـــق المراجع من تلك العمليات عن طريق الفحص المستندي للتوثيق المؤيد، وعادة ما تتـــأثر الحسابات التي تخضع للفحص بتلك المنهجية مباشرة بأعمال المنشأة والحسابات التي قد

تتضمن معلومات حساسة أو عمليات غير عادية أو الحسابات ذات المعلومات التفصيلية التي تحتاج إلى تضمينها في جداول أو كشوف ترفق مع القوائم المالية.

وهكذا، يرتبط تحليل حساب المصروف بشكل وثيق مع اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات بشكل وثيق، إلا أن الفرق الأساسي يتمثل في درجة التركيز بالحساب الفردي، وعموماً يتكون تحليل المصاريف أو باقي حسابات قائمة الدخل الأخرى من فحص العمليات المالية بحسابات محددة لتحديد مدى الملائمة والتبويب والدقة وباقي المعلومات الأخرى المحددة في كل حساب تم تحليله. وفي العادة يقوم المراجع بتحليل المصاريف في تلك الحسابات التي يوجد بها احتمال مرتفع لوقوع تحريفات جوهرية، فعلى سبيل المثال عادة ما يقوم المراجع بتحليل حسابات مصاريف الصيانة لتحديد ما إذا كانت تحتوي عمليات مالية تتعلق بالأصول الثابتة على نحو خاطئ، كذلك يتم تحليل المصاريف القانونية والقضائية لتحديد ما إذا كان هناك التزامات عرضية محتملة ونزاعات أو تصرفات غير قانونية أو أي أمور قانونية تؤثر على القوائم المالية.

كما يتم تحليل حسابات المصاريف كجزء من عملية التحقق من الأصول المرتبطة بها مثل تحليل مصاريف الصيانة كجزء من التحقق من الأصول الثابتة، وكذلك يتم تحليل مصروف الإيجار كجزء من التحقق من الإيجار المستحق أو الإيجار المدفوع مقدماً.

كما ينبغي على المراجع أن يقوم بفحص التخصيص لبعض المصاريف، لأن عملية التخصيص تعتبر أمراً ضرورياً لأنها تحدد ما إذا كان المصروف يمثل أصلاً أو مصروفاً يخص الفترة المالية.

فإذا لم تقم الشركة باتباع المبادئ المحاسبية أو لم تقم بالعمليات الحسابية للتخصيص بشكل مناسب، سيوجد تحريف يتسم بالأهمية النسبية بالقوائم المالية.

ويعد توزيع العديد من المصاريف مثل استهلاك الأصول الثابتة أمراً ضرورياً لأن حياة الأصل تمتد لأكثر من عام.

وأخيراً، تتطلب المبادئ المحاسبية أن يتم تخصيص التكلفة بين المصاريف الصناعية بالفترة الحالية والمخزون كوسيلة يمكن من خلالها إظهار كافة تكاليف التوصل للمنتج.

وعند مراجعة توزيع النفقات يوجد أمران أساسيان يجب مراعاتهما الالتزام بالمبادئ المحاسبية والثبات في تطبيقها. ويتمثل الاختباران الأكثر أهمية من إجراء المراجعة للتخصيصات في استخدام الإجراءات التحليلية لاختبار المنطقية الهامة وإعادة حساب نتائج الشركة.

ومن المتعارف عليه أن يتم تنفيذ هذين الاختبارين كجزء من مراجعة حسابات الأصول أو الالتزامات المرتبطة. وعلى سبيل المثال يتم التحقق من التخصيص بين المخزون وتكلفة البضاعة المباعة كجزء من مراجعة المخزون.

أسئلة وتمارين حول الوحدة السابعة

1ـ ما هي الأسباب التي تجعل حساب الأصول الثابتة لا يمثل تلك الأصول التي ما تزال في الاستخدام المنتج؟.

2ـ متى يمكن للمراجعين الحصول على مصادقات في مراجعتهم للأصول الثابتة؟.

3ـ لماذا تراجع مصروفات الإصلاح والصيانة في الوقت نفسه مع الأصول الثابتة؟.

4ـ لماذا يعد الاستقصاء الشفهي هاماً في مراجعة الأصول الثابتة؟. وما هي المستندات التي يمكن الحصول عليها؟.

5ـ ما هي العمليات غير العادية التي تلفت انتباه المراجع عند فحص الأصول الثابتة؟.

6ـ حدد بعض مجالات الغش والتضليل الجوهري المتعلق بالأصول الثابتة.

7 ـ بصفتك مراجع حسابات خارجياً لشركة الفيحاء المساهمة عن العام المنتهي في 2006/12/31. وقد كانت الشركة تستثمر أرباحها الفائضة في أوراق مالية معروضة في السوق، وتحتفظ الأسهم والسندات التي تمتلكها في خزانة خاصة في البنك، ولا يسمح بفتح هذه الخزانة إلا للمدير العام والمدير المالي.

و لم تكن قادراً على مساس الصندوق في 12/31 بسبب غياب كل من المدير العام والمدير المالي. وقد اتخذت ترتيبات ليقوم مساعدك بمرافقة المدير المالي إلى البنك في 2007/1/11 لفحص الأوراق المالية. لكن مساعدك لم يفحص الأوراق المالية المحفوظة في خزانة البنك، إذ كان من المطلوب أن يتمكن مساعدك هذا من فحص كل الأوراق المالية خلال ساعة واحدة، وهذا ما لم يتمكن من تنفيذه.

المطلوب:

آ ـــ بين التعليمات التي تعطيها لمساعدك فيما يتعلق بفحص الأسهم والسندات المحفوظة في خزانة المصرف. مبيناً في هذه التعليمات التفصيلات التي يجب تدقيقها وأسباب فحص هذه التفصيلات.

ب ـــ بعد العودة من البنك، قرر مساعدك بأن المدير المالي دخل إلى خزانة المصرف في 1/4 لأخذ صورة قديمة لمبنى الشركة الأساسي، وقد أعطيت الصورة لمكتب تجاري محلي لأغراض العرض. اذكر إجراءات المراجعة الإضافية المطلوبة نتيجة لذلك.

8 ـــ أسست شركة التصنيع المساهمة في 2004/1/13 ولم تفحص حساباتها من قبل محاسب قانوني في نهاية 2004 وقد اختارتك الجمعية العمومية لمراجعة حساباتها عن العام المنتهي في 2005/12/31 وقد أنجز فحصك بشكل جوهري.

ويبدو ميزان المراجعة الجزئي على النحو التالي:

نقدية	11000	
متحصلات	42500	
مسموحات ديون مشكوك فيها		500
المخزون السلعي	38500	
تجهيزات	29000	
آلات	75000	
مجمع الاستهلاك		10000
براءات	85000	
تحسينات العقار	26000	
مصروفات مقدمة	10500	
نفقات تأسيس	29000	

شهرة	24000
اتفاقيات امتياز (1)	50000
اتفاقيات امتياز (2)	49000

وقد اطلعت على المعلومات التالية:

أ ــ أن براءات شركة التصنيع قد تم شراؤها في 2004/1/12 بتكلفة قدرها 68000. وقد تم صرف 17000 في كانون أول 2004 لتحسين الآلات المتعلقة بالاختراع وسجلت مدينة على حساب براءة الاختراع. وتبقى براءات الاختراع قانوناً لمدة 17 سنة.

ب ــ في 2004/1/13 اشترت الشركة اتفاقي امتياز كان يعتقد في حينه بأن لهما عمراً إنتاجياً غير محدود. ويتضمن رصيد الاتفاق الأول قيمة شراء مقدارها 48000 بالإضافة إلى 2000 مصروفات حيازة. أما الاتفاق الثاني فقد تم شراؤه في 2004/1/3 بمبلغ 50000 ولكنه خفض بمقدار 1000 مقابل التحصيل المقدم لإيرادات 2005 بحسب الاتفاق.

وفي كانون الأول 2004 تسبب انفجار في تخفيض 60% من الإيرادات المتوقعة من الاتفاق الأول وفي كانون الثاني 2005 تسبب فيضان بأضرار إضافية جعلت هذا الاتفاق بدون قيمة.

وإن دراسة الاتفاق الثاني التي وقع من قبل الإدارة في كانون ثاني 2004 كشفت النقاب عن أن حياة هذا الاتفاق الإنتاجية المقدرة تبلغ 10 سنوات كما تبين في كانون الثاني 2004.

يتضمن رصيد الشهرة 24000 دفعت في كانون الأول عام 2004 مقابل برنامج إعلامي كان يقدر أنه يزيد من المبيعات على فترة أربع سنوات تلي الإعلان.

د ــ إن تحسين العقار يتضمن: 1) 15000 تكلفة تحسين مع عمر إنتاجي مقدر بـ 12 سنة وذلك في كانون الثاني 2004 دفعتها الشركة بصفتها مستأجرة: 2) أدوات خط تجميع قابلة للانتقال تكلفته 8500 ركب في ساحة العقار في كانون الأول 2004، 3) ضرائب ريع عقارات نص عقد الإيجار إنها تقع على المالك، وقد دفعت شركة التصنيع كامل الإيجار في عام 2004. وقد وقع في 2004/1/3 عقد إيجاري غير قابل للتجديد لمدة عشر سنوات وذلك عن العقار المستخدم في العمليات الصناعية.

هـ ــ يتضمن رصيد نفقات التأسيس ما قبل التشغيل المستحقة خلال فترة التأسيس.

المطلوب:

إعداد قيود التسوية اللازمة.

9ــ في أثناء مراجعتك لحسابات شركة النقل المساهمة، وجدت نفقات رأسمالية قيمتها 300000 مقابل خمسة محركات جديدة تم تركيبها على محركات ركبت على باصات تمتلكها الشركة. وقامت الشركة بتسجيل قيمة المحركات القديمة دائنة في الحساب المختص. وعند زيارتك للمرآب الذي تم الاستبدال عن طريقه لم تلحظ أثراً للمحركات القديمة كما لم تجد في القيود ما يدل على تخريدها أو بيعها. وقد عملت محاسبة الشركة مديرة للمكتب وأمينة للصندوق وموقعة للشيكات في الوقت نفسه.

المطلوب:

ما هو أثر ذلك في برنامج المراجعة؟.

10ــ كانت ميزانية شركة السبيل المساهمة الموقوفة في 2005/12/31 على النحو التالي:

الميزانية

	9000	أصول ثابتة مختلفة	7000	رأس المال	
	7000	مخصصات الاستهلاك	1000	احتياطي قانوني	
2000					
	3000	ذمم مدينة	1000	موردين	
	100	مخصص د.م فيها			
2900					
	4000	مخزون سلعي			
	200	مخصص هبوط أسعار			
3800					
300		نقدية			
9000			9000		

وقد كلفت بصفتك محاسباً قانونياً بمراجعة حسابات هذه الشركة للمـــرة الأولى حيث تخلت الشركة عن المراجع السابق.

والمطلوب:

1 ــ في أثناء قيامك بإجراءات المراجعة تبين لك ما يلي:

آ ــ أن نتائج عمليات الشركة كانت خاسرة في هذا العام بمقدار 1200 إلا أن إدارة الشركة قد استهلكت 1000 من الاحتياطي القانوني و200 من مخصص هبوط الأسعار الذي كان مشكلاً في السنين السابقة وذلك لعدم إظهار الخسارة في القـــوائم المالية.

ب ــ هناك ديون معدومة مقدارها 200 إلا أن الشركة أجلت معالجتـــها إلى العام القادم.

جـ ـــ دلت دراسة تطور مخصص الديون المشكوك فيها في الأعوام الماضية على أنه كان لا يقل عن 10%.

د ـــ أن هناك ذمماً على موظفي الشركة مقدارها 650 ظهرت مع رصيد الذمم المدينة.

هـ ـــ إن جزءاً من المخزون السلعي يعود إلى بضاعة راكدة مقدار تكلفتها 800 وقدرت الشركة أن صافي قيمتها البيعية لن تزيد عن 50% من التكلفة مما دفعها إلى تشكيل مخصص هبوط الأسعار في السنين السابقة أما باقي المخزون فتقدر تكلفته بـ 3200 وصافي قيمته البيعية 3500.

وـ إن آلة تكلفتها الدفترية 1200 مستهلكة دفترياً بالكامل منذ نهاية العام الماضي وما زالت مستخدمة في الإنتاج ويتوقع أن تستمر طوال العام المقبل أيضاً.

زـ باعت الشركة آلة تكلفتها 500 ومخصص استهلاكها 300 في أواخر العام بمبلغ 700 دون أن تحتسب استهلاكاً عنها عن العام الأخير وعالجت الفرق في حساب الأرباح والخسائر.

جـ ـــ كانت الشركة قد شكلت احتياطي رأسمالي في عام 1994 مقداره 200 إلا أنها استهلكته هذا العام لإطفاء الخسائر.

المطلوب:

إعداد قيود التسوية التي تقترحها للإدارة وعرض الميزانية من جديد.

11ـ في أثناء مراجعتك لحسابات شركة الصناعات الإلكترونية عن الدورة المنتهية في 12/31 وجدت في اليومية العامة القيد التالي:

مساهمات في شركة الشام	←	65000
مخصص استهلاك	←	25000
الآلات		90000

تبديل آلة التشغيل نموذج y بألف سهم مجمع الشام.

في أثناء مناقشتك مع المدير المالي أشار بأن هذه الآلات كأصل ثابت قد سجل استهلاكها لغاية تاريخ التبادل وكانت الصفقة رابحة بالنسبة للشركة أفضل من بيع الآلة في سوق الآلات المستعملة حيث كانت ستباع بمبلغ 70000 وأن سعر السهم السوقي من أسهم الشام يبلغ 72.5 وحدة نقدية.

المطلوب:

1ـ ما هي أدلة الإثبات التي ترغب في الحصول عليها؟.

2ـ ما هي أساليب المراجعة وإجراءاتها التي ستسلكها والمتعلقة بمايلي؟.

أ ـ الفحص.

ب ـ المراجعة الحسابية.

ج ـ المصادقات.

د ـ المراجعة التحليلية.

مع شرح لهدف كل دليل تتمكن من جمعه بالنسبة لعملية المبادلة.

3ـ إذا كان القيد الذي وجدته باليومية كالتالي:

45000	←	آلة موديل X
20000	←	نقدية
25000	←	مخصص استهلاك آلة y
90000		الآلة y

وقد أبلغك المدير المالي بأن الآلة X تساوي 60000 في سوق الآلات المستعملة فما هي أدلة الإثبات المطلوب جمعها، وإذا كانت قيمة 60000 التي أشار إليها المدير المالي قابلت للإثبات، فهل تقترح قيود تسوية معينة.

12ـ فيما يلي الميزانيـــة العموميـــة للشـــركة العربيـــة للـــنفط موقوفـــة في 2004/12/31 بآلاف الوحدات النقدية.

		حقوق امتياز	10000	
6000	4000	استهلاك		
500		شهر محل		
	5000	مباني		60000 رأس مال
4500	500	استهلاك		
	2000	آلات		
1800	200	استهلاك		
	4000	معدات وتجهيزات		
2400	1600	استهلاك		
	500	أثاث وتركيبات		
300	200	استهلاك		
50000		نفقات تنقيب واستكشاف		
300		سيارات		
180	300	استهلاك		
120		مخزون النفط		
100		قطع الغيار		
90		المصرف		
10		صندوق		
66000				66000

وقد كلفت بمراجعة حسابات هذه الشركة بوصفك مراجعاً للحسابات وقد كان قرار التكليف في 2007/3/5:

1ـ اذكر إجراءات الرقابة الداخلية التي تتوقع قيام الشركة بها بالنسبة لعناصر الأصول كافة.

2ـ بين إجراءات التحقق المناسبة لكل عنصر من عناصر الأصول.

3ـ دلت إجراءات التحقق التي قمت بها على المعلومات التالية:

آ ـ اشترت الشركة حقوق الامتياز والشهرة من شركة أجنبية وقد اعتمدت حقوق الامتياز بقيمتها الدفترية واستمرت باستهلاكها بمعدل 10% نظراً لأن حقوق الامتياز تستمر 10 سنوات. أما الشهرة فهي القيمة الزائدة التي تقاضتها الشركة الأجنبية عند الشراء في بداية عام 1990.

د ـ استهلكت الشركة المباني بمعدل 2.5% سنوياً بأن المدة المتوقعة لاستثمارها حقوق الشركة لا تزيد على 10 سنوات.

ج ـ باعت الشركة آلة تكلفتها الدفترية 200 بمبلغ 350 وسجلت القيمة كاملة في حساب الآلات التي جرت على استهلاكها بمعدل 10%.

د ـ قامت الشركة بتصنيع معدات قيمتها 200 لكنها لم تسجل هذه المعدات في الحسابات.

هـ ـ لم تبدأ الشركة في استهلاك نفقات التنقيب والاستكشاف معتمدة على تطبيق طريقة التكاليف الإجمالية حيث ما زال إنتاجها في عام 2006 تجريبياً، وتقدر قيمة الاحتياطات المتوقع استخراجها نظراً لاكتمال نفقات التنقيب بمبلغ 40000 فقط.

وـ قومت الشركة مخزون النفط بثمن التكلفة الذي يقل عن سعر السوق بمقدار 30، أما نفقات البيع والتوزيع فتبلغ 45.

والمطلوب:

إعداد قيود التسوية اللازمة لتقوم الإدارة بتنفيذها وإعادة عرض الميزانية من جديد.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الوحدة التعليمية الثامنة

مراجعة دورة التمويل

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل ستكون قادراً على الإلمام بما يلي:

1ـ طبيعة دورة التمويل.

2ـ أهداف مراجعة دورة التمويل.

3ـ أهداف وإجراءات مراجعة الالتزامات طويلة الأجل.

4ـ أهداف وإجراءات مراجعة حقوق الملكية.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مراجعة دورة التمويل

مقدمة:

قامت شركة الحدود بتعيين مجد مراجعاً لحساباتها، وقد كان مجد مسروراً لأن الشركة حققت أرباحاً من المتاجرة بالأدوات المالية في هيئة الأوراق المالية وقد زادت هذه الأرباح السنوية عن ضعف رأسمالها في عام واحد، مما جعل مجد يصدر تقريراً نظيفاً للهيئة العامة للمساهمين عن عام 2005.

أما في عام 2006 فقد أخذت الشركة قروضاً من البنوك المحلية بمبلغ 500 مليون واستعدت لتكليف المدير المالي لجني أرباحٍ هائلة كما حدث في العام الماضي. وبالفعل شرع المدير المالي بشراء المزيد من الأسهم بضمانة من المصرف الذي تتعامل معه الشركة، مما يتيح له شراء أسهم قد تصل إلى مائة ضعف عن رصيده لدى البنك.

وما كاد نصف السنة أن يمر حتى بدأت أسعار الأسهم التي اشتراها المدير المالي بالتراجع مما جعله يحجم عن البيع مبدئياً، لكن شركة الوساطة المالية التي يتعامل معها ألحت لتتمكن من استيفاء أموال السوق فاستهلكت أرصدة الشركة في البنوك لكنها لم تكف لتغطية الخسائر فأعلنت الشركة إفلاسها.

لكن البنك تحرك ضد مجد مطالباً بدفع التعويض, لأن مجد لم يقوم الرقابة الداخلية بشكل كاف, و لم يعترض على تفويض المدير المالي بالشراء والبيع دون العودة إلى اللجنة المالية أو إلى مجلس الإدارة.

أولاً: طبيعة دورة التمويل والحسابات المرتبطة بها:

تشمل دورة التمويل العمليات المتعلقة بالحصول على الأموال سواء كانت على شكل رأس مال أم على شكل قروض طويلة الأجل وإعادة الدفع أيضاً الفائدة التي يتم دفعها وتوزيعات الأرباح. وتضم الدورة الحسابات التالية:

رأس المال الاسمي، رأس المال الإضافي، الأرباح المحجوزة، توزيعات الأرباح النقدية والمستحقة، وأسهم رأس المال العادية والممتازة، أسهم الخزانة، أوراق الدفع، السندات، الفوائد المدفوعة والمستحقة، النقدية في البنوك..الخ.

وتتميز هذه الدورة بمجموعة من الخصائص أهمها:

ـ كبر قيمة العمليات المتعلقة بحسابات هذه الدورة إلا أنها تتسم بقلة عددها.

ـ غالباً ما يكون لعدم إدراج أي عملية مالية تتعلق بهذه الدورة أثر يتسم بالأهمية النسبية بحد ذاته.

ـ أن هناك علاقة قانونية بين الشركة محل المراجعة وحامل السهم أو السند بما يجعل المراجع يتوخى الحذر للتأكد من أن الالتزامات القانونية قد تم تنفيذها وعرضها بالقوائم المالية بشكل مناسب.

ـ توجد علاقة طردية بين حسابات الديون وحقوق الملكية وبين الفوائد وتوزيعات الأرباح لذا فإنه من الأفضل بالنسبة للمراجع أن يتحقق على نحو متزامن من كل من الديون والفوائد المرتبطة بها، وكذلك بالنسبة إلى حقوق الملكية والتوزيعات التي يتم الإعلان عنها والتوزيعات التي يجب دفعها. ولفهم إجراءات المراجعة في هذه الدورة سيتم أولاً مناقشة إجراءات وأهداف مراجعة الالتزامات طويلة الأجل سواء أكانت قروض أم أوراق دفع وبعد ذلك يتم الحديث عن أهداف وإجراءات مراجعة حقوق الملكية.

ثانياً: مراجعة الالتزامات طويلة الأجل:

تتمثل الحسابات المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل في القروض أو السندات وأوراق الدفع والفوائد المستحقة ومصروف الفوائد والنقدية في البنك، ومن المتعارف عليه أن يتم إدراج اختبارات المدفوعات من أصل الحساب والفائدة كجزء من عملية مراجعة دورة المشتريات والمدفوعات، حيث يتم تسجيل المدفوعات في يومية المدفوعات

النقدية، ويفضل أن يتم اختبار تلك العمليات كجزء عن دورة التمويل، وتتمثل أهداف مراجعة حسابات الالتزامات طويلة الأجل في تحديد ما يلي:

1 ـ ما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية على الديون طويلة الأجل تتسم بالكفاية.

2 ـ ما إذا كانت العمليات المرتبطة بالأصل والفائدة المتعلقة بالديون قد تم الترخيص بها على نحو مناسب وأنه قد تم تسجيلها كما تقضي ذلك أهداف المراجعة الستة المرتبطة بالعمليات المالية.

3 ـ ما إذا كانت الالتزامات الناشئة عن الديون وما يرتبط بها من مصروف للفائدة والالتزامات المستحقة قد تم تحديدها على نحو ملائم وبما ينسجم مع أهداف المراجعة المتعلقة بالأرصدة.

لذا سيتم الحديث في هذه الفقرة عن نظم الرقابة الداخلية على حسابات الديون وكذلك عن إجراءات المراجعة لها.

أ ـ نظم الرقابة الداخلية على الالتزامات طويلة الأجل:

هناك أربعة ضوابط رقابية على الديون طويلة الأجل هي:

1 ـ الترخيص الصحيح (الملائم) للحصول على الديون: ينبغي أن تعهد مسؤولية طلب الديون أو إصدار أوراق الدفع إلى مجلس الإدارة أو إلى المستوى الأعلى من أفراد الإدارة. وبوجه عام يجب توافر توقيعين لاثنين من المسؤولين الذين لهم الحق بالترخيص على كافة اتفاقيات الحصول على القروض. وتعد كل من: قيمة القرض، معدل الفائدة، شروط الدفع، الأصول التي يتم رهنها أجزاء من الاتفاقية التي يتم الموافقة عليها.

2 ـ وجود رقابة كافية على إعادة دفع الأصل والفائدة: ينبغي رقابة السداد الدوري للفائدة والأصل كجزء من دورة المشتريات والمدفوعات. وفي الوقت الذي يتم

فيه إصدار أوراق دفع أو قروض، يجب أن تحصل إدارة المحاسبة على نسخة بنفس الطريقة التي يتم اتباعها عند استلام فواتير الموردين وتقارير الاستلام. ويجب أن يصدر قسم حسابات الدائنين الشيكات المتعلقة بأوراق الدفع أو أقساط الدين عند حلول موعد الاستحقاق.

3 ــ وجود المستندات والسجلات الملائمة: يجب الاحتفاظ بسجلات فرعية وسجلات مراقبة على الديون وأوراق الدفع.

4 ــ التحقق الدوري: يجب أن يتم دورياً تسوية السجلات التفصيلية للديون مع الأستاذ العام بواسطة شخص لم يعهد إليه بمسؤولية الاحتفاظ بالسجلات التفصيلية، وفي نفس الوقت، يجب أن يقوم شخص مستقل بإعادة حساب مصروف الفائدة على الديون لاختبار دقة وملائمة إمساك الدفاتر.

ب ــ إجراءات المراجعة في الالتزامات طويلة الأجل:

إن الهدف الأساسي في مراجعة الالتزامات هو التأكد من أن الالتزامات كافة مسجلة، ولذلك فإن اعتبارات الكمال تسمو فوق كل اعتبار، وعلى الرغم من اليقظة التامة التي يعمل من خلالها فريق المراجعة، فإن إمكان وجود التزامات غير مسجلة قد لا يكتشف من خلال إجراءات المراجعة المستعملة في مجالات المراجعة الأخرى. فمثلاً عند الحصول على أصول خلال العام محل المراجعة، فإن المراجعين يبحثون عادة الموارد المالية التي مولت الأصول الجديدة. وهكذا فيمكن للمراجع أن يتحقق من كثير من الالتزامات في أثناء مراجعته لدورة المشتريات والحيازة، إلا أن ذلك لا يضمن الكمال في تسجيل هذه الالتزامات كافة.

ولدى إعداد برنامج بإجراءات المراجعة يجب أن يبدأ من إدراك المشرف على المراجعة لمدى الكمال، والالتزامات، والتقويم والعرض والإفصاح في هذه الحسابات التي تقدمها الإدارة من خلال القوائم المالية.

ويمكن التعبير عن هذه القضايا العامة بمفردات أكثر تحديداً وهي:

1 ــ كل الالتزامات طويلة الأجل ذات الأهمية مسجلة.

2 ــ إن الالتزامات مصنفة في القوائم المالية بحسب فترة استحقاقها، وهي مقومة بالشكل المناسب.

3 ــ تم إقرار الالتزامات طويلة الأجل التي نشأت خلال الفترة من السلطة المختصة.

4 ــ تم الإفصاح الكافي عن الشروط والقيود والظروف المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل.

5 ــ تم الإفصاح عن المستحقات خلال السنوات الخمس القادمة ورأسمال وعقود الإيجار قيد التشغيل وأن هذا الإفصاح دقيق وكاف.

6 ــ كل الالتزامات العرضية المهمة إما مسجلة بالدفاتر وإما مفصح عنها على شكل ملاحظات.

إن هذه القضايا هي أمثلة حول المسائل التي تحظى باهتمام المراجع والخطوة التالية هي تلك الأدلة التي يجمعها المراجع لتدعيم هذه القضايا أو نفيها.

1 ــ الوجود والالتزامات:

يمكن أن يتم الحصول على مصادقات مستقلة بشأن أوراق الدفع والسندات الأخرى، وفي حال أوراق الدفع الموقعة لأمر البنك، يمكن استخدام مصادقة البنك المعتادة، أما مبالغ السندات وشروطها والالتزامات الأخرى وخاصة المعززة برهون فيمكن الحصول على رسالة من الدائنين للمصادقة على قيود الشركة.

ويجب أن يتضمن طلب المصادقة الإجابة عن أسئلة لا تتعلق بمقدار الدين أو السند فحسب، بل بمعدل الفائدة، وتاريخ الاستحقاق، وأي قيود على أصول المدين وأي شروط أخرى متفق عليها بين الدائن والمدين.

ويجب أن ترسل هذه الطلبات إلى الدائنين الذين أجرت المنشأة معهم عمليات في الماضي القريب، حتى لو لم يظهر رصيد لهم في تاريخ المصادقة، إن هذا الإجراء هو جزء من البحث عن الالتزامات غير المسجلة.

إن المصادقات وإجراءات التقصي الأخرى يمكن أن تستخدم للحصول على ردود تتعلق فيما يدعى تجاوزاً المعلومات خارج الميزانية. وضمن هذا القطاع يمكن أن نذكر اتفاقات القروض، عقود الإيجار، الضمانات وبوالص التأمين (سواء أكانت مصدرة من قبل شركة التأمين أم مملوكة من قبل العميل). ومن بين هذه المفردات يمكن تصنيف الالتزامات العرضية، التي تسبب للمراجع في كثير من الأحيان صعوبات في جمع الأدلة الخاصة بها.

إن الإفصاح عن طريق الملاحظات المدونة على الميزانية يمكن أن يغطي المطلوب بالنسبة لمعظم عناصر الالتزامات العرضية. ويمكن لبعض هذه العناصر أن يقوم إلى درجة معقولة من الدقة، عندئذ يمكن أن يسجل في الحسابات ويظهر في القوائم المالية ذاتها، كالتزام الشراء أو البيع بأسعار ثابتة.

إن فرصة استخدام أسلوب الملاحظة المباشرة لجمع أدلة الإثبات في الالتزامات محدودة. وعلى المراجع أن يتحرى عن الأصول المقدمة كرهن لضمان تسديد دين معين، لتحديد ما إذا كانت شروط الاتفاق مقنعة، إن هذا التحري يمكن أن يشكل ملاحظة الأصول الثابتة أو المخزون السلعي المرهون، بالإضافة إلى ملاحظة شروط الحفظ المؤمن، كما يمكن أن تشمل التحري عن الأوراق المالية المرهونة والموضوعة بحيازة العميل.

2 ــ الكمال:

إن الاهتمام الأساسي للمراجعة، ليس بتلك الالتزامات المسجلة فحسب، بل بتلك الالتزامات غير المسجلة، والجدير بالذكر أن إجراءات مراجعة الدورات الأخرى قد لا يؤدي إلى كشف مثل هذه الالتزامات.

أما إصدارات الديون أو الالتزامات الجديدة، فيتم مراجعتها على أساس قرارات مجلس الإدارة أو قرارات الجمعية العمومية التي تخول الشركة إصدار الدين الجديد. كما يمكن مطابقة شروط القرض مع السجلات المحاسبية والأصول المستلمة، وفي معظم الحالات فإن أدلة الإثبات تتضمن إعادة الحسابات المتعلقة بالمقادير المالية، التي يستعان في حسابها بأشخاص متخصصين في بعض الأحيان كما في حالة الأسهم ذات الأرباح الثابتة أو العوائد التقاعدية.

كما يهتم المراجع بتدقيق الضرائب المستحقة والمدفوعة، وعن طريق مراجعتها قد يتوصل إلى بعض العمليات الخفية.

4 ــ التقويم:

إن العلاقة بين مصروفات الفائدة، والالتزامات المتعلقة بالفوائد المستحقة ذات فائدة في البحث عن التزامات غير مسجلة، من بين أساليب أخرى للمراجعة التحليلية، ويمكن التحقق من تقويم مصروفات الفائدة أيضاً.

وبناءً على أدلة الإثبات التي يتوصل إليها المراجع فيما يتعلق بالتزامات ذات الأجل الطويل، يمكن إعاة حساب الفوائد، على أساس مقدار الدين ومعدل الفائدة والفترة الزمنية المأخوذة في الحسبان، والتأكد من تسجيلها بشكل ملائم. وعن طريق المقارنة بين نتائج المراجعة بمصروفات الفوائد المسجلة يمكن للمراجع أن يقدم حماية من:

1 ــ تسجيل نفقات فوائد أكبر مما توصل إليه نتيجة إعادة الحساب، أو دفع فوائد على ديون غير معروفة، ربما على التزامات غير مسجلة.

2 ــ فوائد أقل توصل إليها في إعادة الحساب، مبيناً التصنيف المضلل، أو عدم الاعتراف بالفوائد المستحقة أو فوائد مدفوعة بطريق الخطأ.

3 ــ فوائد مساوية لحسابات المنشأة. إن الإمكانيتين السابقتين تثيران أسئلة تحتاج إلى دراسة أوسع للإجابة عنها، أما الثالث فيظهر علاقة سليمة بين الالتزامات والفوائد المستحقة عليها.

يجب إعادة حساب الالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار، أو عن رسملة هذه العقود التي سبق شراؤها. وعندما تعتمد هذه الالتزامات على القيمة الحالية المخصومة للمدفوعات المستقبلية، فإن على المراجعين إعادة الحساب للتأكد من صحة النتائج، كما هو الحال في خصم الديون أو الرسملة أو الاستهلاك الرأسمالي.

إن نماذج متعددة من الديون المؤجلة تعتمد على حساب قيمتها الحالية بالإضافة إلى التأكد من وجودها، ومن الأمثلة على ذلك:

1 ــ الفوائد تحت التسوية على المبيعات التأجيرية أو المبيعات بالتقسيط، بما في ذلك هامش الربح الإجمالي وقيمة المبيعات.

2 ــ ضرائب الدخل المؤجلة وديون الاستثمارات

3 ــ إيرادات العقود المؤجلة بما في ذلك مخصصات العقود مقابل الدفعات المقدمة، نسبة من إيرادات الإتمام أو أي إجراءات أخرى خاصة بمحاسبة العقود طويلة الأجل.

كل هذه المظاهر يجب أن تخضع لإعادة الحساب من قبل المراجع للتأكد من صحتها، وما يمكن أن تثيره من أسئلة إضافية تحتاج إلى إجراءات أخرى، وقد تكشف عن قضايا لم تكن معروفة.

ونبين فيما يلي برنامج مراجعة أوراق الدفع والديون على سبيل المثال:

أ ــ الحصول على جدول بأوراق الدفع والديون طويلة الأجل الأخرى (بما في ذلك التزامات الإيجارات المرسملة) مبينة الرصيد الافتتاحي، وأوراق الدفع الجديدة، وأوراق الدفع المسددة، والرصيد الختامي، ومطابقة ذلك مع حسابات الأستاذ العام.

ب ــ مطابقة الالتزامات مع الدائنين: المقدار، معدل الفائدة، التاريخ المعتبر، الرهنيات، والشروط الأخرى، ويمكن أن تكون هذه المصادقات في بعض الأحيان مصادقات مصرفية معيارية.

جـ ــ تدقيق مصادقة المصرف للحصول على أدلة إثبات تتعلق بالأصول المرهونة، ولاكتشاف أي التزامات غير مسجلة.

د ــ قراءة اتفاقيات القروض لمعرفة الشروط الواجب الإفصاح عنها، وخاصة ما يتعلق بالأصول المرهونة.

هـ ــ إعادة حساب الجزء الجاري من الدين طويل الأجل والتحقق من تصنيفه مع الأصول المتداولة في الميزانية.

و ــ دراسة اتفاقيات الإيجار لمعرفة الحاجة إلى الرسملة، ومعرفة المبالغ التشغيلية والرأسمالية وانعكاس ذلك على الإفصاح.

ز ــ إعادة حساب مصروفات الفوائد على الديون ومطابقة ذلك مع المصروفات المسجلة في الحسابات.

ح ــ الحصول على رسالة تمثيل من الإدارة تتعلق بأوراق الدفع والأصول المرهونة وما إلى ذلك.

5 ــ الإفصاح:

تتضمن الالتزامات والديون طويلة الأجل وعقود الإيجار شروطاً وظروفاً من المناسب الإفصاح عنها في القوائم المالية، ومن الأمثلة على ذلك تكاليف خدمة الديون في السنوات الخمس القادمة. وعلى المراجع الانتباه إلى مثل هذه المعلومات الهامة في أثناء مراجعته لتلك المفردات، للحرص على الإفصاح عنها، ويستوجب الأمر إعداد أسئلة وتوجيهها إلى قسم العقود أو الائتمان في المنشأة للاستعانة بها في تكوين حكم المراجع.

ويمثل جدول الالتزامات والأنشطة المتعلقة بها خلال العام إحدى أوراق العمل الأساسية، ومن أمثلة ذلك قائمة بأوراق الدفع المرحلة والفوائد المتعلقة بها، والمصادقات التي يتم الحصول عليها بهذا الصدد والمتعلقة بأوراق الدفع الناشئة خلال العام. أما الأرصدة المدورة فهي موضوع لمصادقات الأعوام الماضية، إذا كان المراجع مستمراً في مراجعة حسابات الشركة.

ثالثاً: مراجعة حقوق الملكية:

عند مراجعة حقوق الملكية ينبغي التفرقة بين الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وتلك المحدودة أو المغلقة، حيث إنه في الشركات المغلقة فهناك عمليات مالية محددة وعدد مساهمين محدد. ومن المحتمل أن تتمثل العمليات المالية الخاصة بحق الملكية فقط في التغير بحقوق الملكية، الذي ينتج عن الأرباح أو الخسائر السنوية والإعلان والتوزيعات، إذا كان هناك توزيعات. لذا فإن إجراءات المراجعة للحقوق الملكية بهذا النوع من الشركات غالباً ما تكون محدودة جداً حيث يقوم المراجع باختبار سجلات الشركة الفعلية.

أما الشركات المساهمة العامة، تكون إجراءات المراجعة أكثر تعقيداً بسبب العدد الكبير من المساهمين والتغيرات المتكررة في التوزيعات لحاملي السهم. وسنقوم في هذه الفقرة بمناقشة الاختبارات الملائمة للتحقق من الحسابات الرئيسية في الشركات المساهمة العامة، وتتمثل هذه الحسابات في أسهم رأس المال العادية والممتازة، رأس المال الإضافي، الأرباح المحجوزة، والتوزيعات، وتتمثل أهداف مراجعة حقوق الملكية بما يلي:

ـــ التأكد من كفاية الرقابة الداخلية على أسهم رأس المال والتوزيعات المرتبطة.

ـــ التأكد من أن العمليات المالية المتعلقة بحقوق الملكية قد سجلت بشكل ملائم وبما يتفق مع الأهداف الستة المرتبطة بالعمليات المالية.

ـــ التأكد من العرض والإفصاح الملائم لأرصدة حقوق الملكية بما ينسجم مع أهداف المراجعة المرتبطة بأرصدة حسابات حقوق الملكية.

أ ـــ أساليب الرقابة الداخلية على حقوق الملكية:

يهتم مراجع الحسابات بمجموعة من الضوابط أو الأساليب الرقابية على حقوق الملكية وأهمها:

ـــ وجود الترخيص الملائم للعمليات المالية:

تتصف جميع العمليات المالية التي تتعلق بحقوق الملكية بأهمية نسبية عالية، لذا ينبغي أن يوافق مجلس الإدارة على هذه العمليات، ونذكر من هذه العمليات على سبيل المثال:

1 ـــ إصدار أسهم رأس المال: يتضمن الترخيص الملائم تحديد نوع أسهم رأس المال الذي يتم إصدارها (أسهم عادية، ممتازة، عدد الأسهم، القيمة الاسمية، قيمة الإصدار، تاريخ الإصدار)

2 ـــ شراء أسهم رأس المال: حيث ينبغي أن يوافق مجلس الإدارة على شراء الأسهم، توقيت الشراء، سعر الشراء.

3 ـــ إعلان التوزيعات: يجب أن يقرر مجلس الإدارة شكل التوزيع (نقدي، اسهم)، قيمة التوزيع لكل سهم، وتاريخ تسجيل التوزيعات، وتاريخ سداد التوزيعات.

ـــ تسجيل العمليات المالية على نحو ملائم والفصل بين المسؤوليات:

من الضروري وجود سجلات خاصة بالعمليات المالية المتعلقة بالأسهم والموجودة لدى المساهمين، للتأكد من أنه قد تم تحديد الملاك الفعليين في سجلات المساهمين بالشركة، وأنه قد تم سداد التوزيعات إلى حاملي الأسهم في تاريخ تسجيل التوزيعات على نحو دقيق، ثم تخفيض إمكانية ارتكاب العاملين الغش إلى الحد الأدنى. وتتمثل أهم الضوابط الرقابية التي يمكن أن تمنع حدوث تحريفات في حقوق الملكية فيما يلي:

1 ــ وجود سياسات محددة بدقة لإعداد شهادات الأسهم وتسجيل العمليات المالية لأسهم رأس المال.

2 ــ الضبط الداخلي المستقل من المعلومات في السجلات ويجب أن تتأكد الشركة عند إصدار وتسجيل أسهم رأس المال من أنه قد تم الالتزام بالقوانين التي تحكم الشركات المساهمة ومتطلبات النظام الأساسي للشركة.

وتمثل الرقابة الجديدة التي تستخدمها معظم الشركات على أسهم رأس المال بما يلي:

أ ــ الاحتفاظ بدفتر شهادات أسهم رأس المال:

حيث يسجل بهذا الدفتر الأسهم المصدرة والأسهم المعاد شراؤها طوال حياة الشركة، وتتضمن هذه الشهادة على سبيل المثال رقم الشهادة، عدد الأسهم التي تم إصدارها، اسم الشخص الذي سيتم إصدار الأسهم إليه، تاريخ الإصدار، وكذلك يحتوي على الشهادات الملغاة وتاريخ الإلغاء.

ب ــ الملف الرئيسي لحملة أسهم رأس المال:

يمثل سجلاً للأسهم التي بحوزة المساهمين فعلاً في وقت معين، ويعتبر هذا الملف بمثابة فحص للدقة في دفتر شهادات أسهم رأس المال ورصيد الأسهم العادية بالأستاذ العام. كما أنه يستخدم أيضاً كأساس لسداد التوزيعات، ولتحقيق الرقابة على التوزيعات من الضروري أن تعد شيكات التوزيعات من واقع دفتر شهادات أسهم رأس المال عن طريق شخص آخر لا يكون مسؤولاً عن الاحتفاظ بسجلات أسهم رأس المال. وبعد الانتهاء من إعداد الشيكات يتم إجراء التحقق الداخلي لأسماء حملة الأسهم وقيمة الشيكات، ومطابقة القيمة الإجمالية لشيكات التوزيعات مع إجمالي التوزيعات المصرح بها في محاضر الاجتماعات.

ــ المسجل المستقل والوكيل المستقل لتحويل الأسهم:

من الضروري قيام كل شركة مسجلة في هيئة سوق المال أن تعين مسجل مستقل كوسيلة للرقابة لمنع إصدار شهادات الأسهم على نحو غير ملائم. وتتمثل مسؤولية المسجل في التأكد من أن الأسهم قد تم إصدارها من قبل الشركة بما يتفق مع الشروط الواردة في النظام الأساسي وبترخيص من مجلس الإدارة. ويقوم هذا المسجل بالتوقيع على شهادات الأسهم الجديدة والتأكد من أن الشهادات القديمة قد تم استلامها وإلغائها قبل أن يتم إصدار الشهادات الجديدة في حال تغير في ملكية الأسهم.

كما يمكن للشركة تعيين وكيل لتحويل الأسهم بهدف الاحتفاظ بسجلات حملة الأسهم، وتتضمن هذه السجلات مستندات تحويل ملكية الأسهم. ولا يعتبر تعيين الوكيل بمثابة وسيلة رقابة فقط على سجلات الأسهم من خلال وضعها بين أيدي شركات مستقلة ولكن ذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة مسك الدفاتر عن طريق متخصصين. كما يمكن للشركة تعيين وكيل تحويل لتوزيع التوزيعات النقدية على حملة الأسهم بما يؤدي إلى تحسين إضافي بالرقابة الداخلية.

ب ــ إجراءات المراجعة لحقوق الملكية:

إن الأهداف نفسها التي جرى بيانها في الفصول السابقة وهي الوجود والحقوق والالتزامات والتقويم والعرض والإفصاح، تطبق بالنسبة لحقوق الملكية في الوقت نفسه، بحيث تجري ملاءمة هذه الأهداف مع القضايا الخاصة في هذا المجال. ومن بين القضايا التي يستمد منها برنامج المراجعة في مجال حقوق الملكية ما يلي:

أ ــ إن الأسهم المعلن عنها في الميزانية على أنها صادرة هي صادرة بالفعل.

ب ــ لا توجد أسهم أخرى (بما في ذلك أسهم الامتياز وغيرها) قد صدرت و لم تسجل أو تنعكس في الحسابات أو يفصح عنها.

جـ ــ إن الإجراءات المحاسبية ملائمة بالنسبة لأسهم الامتياز أو الضمان وما إليها وأن الإفصاح عنها معلم.

د ـــ إن تقويم الأسهم المصدرة مقابل اعتبارات غير نقدية ملائمة بحسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

هـ ـــ إن كامل عمليات حقوق الملكية قد أقرت من مجلس الإدارة.

أ ـــ التقويم:

إن مراجعة حقوق الملكية، لا تثير عادة مشكلات تقويمية هامة، أما في حـــالات تغيير الهيكل التمويلي، عن طريق اندماج الشركة بغيرها، أو استبدال أســـهم أخـــرى بأسهمها وما إلى ذلك، فإن موقف المراجع لا يتحدد عن طريق أسعار الســـوق، بـــل يتحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

ومن النقاط الجديرة بالاهتمام في هذا الصدد مفهوم حقوق الملكية، إذ من المعلوم أن طليعة حقوق الملكية هي أسهم رأس المال في الشركات المساهمة ومحدودة المسؤولية. وهي الشركات الخاضعة قانوناً لمراجعة الحسابات، سواء أكانت شـــركات مســـاهمة مملوكة كلياً للقطاع الخاص، أم مشتركة بين القطاعين العام والخاص.

وإن ما يعزز رأس المال هو الأموال الاحتياطية التي تشكل بأساليب وأسماء مختلفة كالاحتياطي القانوني الذي يشكل بمقتضى القانون والاحتياطي النظامي الذي يشـــكل بمقتضى نصوص النظام الأساسي للشركة، والاحتياطي الاختياري الذي يشكل بقـــرار من الهيئة العامة أو الجمعية العمومية للمساهمين. وقد تكون الاحتياطات لأغراض خاصة كاحتياطي استبدال الأصول الثابتة، أو الاحتياطات الرأسمالية المختلفـــة، أو احتيـــاطي التوسع الصناعي.

إن كل هذه الاحتياطيات تستهدف تعزيز رأس المال وتمكين الشركة من مواجهة أي أزمات اقتصادية تواجهها في المستقبل. ومن الممكن استخدام هذه الأموال لضمان حد أدنى من الربح الموزع على المساهمين في السنوات التي لا يتحقق فيها ربح يكفـــي لتوزيع حد أدنى، لكن هذا التوزيع هو تحويل لأموال مدخرة سابقاً ومشكلة من أرباح

تم تحقيقها في الأعوام الماضية، وهو لا يعني تحويل الاحتياطيات إلى حساب الأرباح والخسائر الخاص بالفترة المحاسبية محل المراجعة، بل هو تحويل لهذه الاحتياطيات إلى حساب التوزيع. ولكن يبقى من الواضح أن نتيجة الدورة لا تسمح بتوزيع الأرباح المقترح توزيعها.

وقد يخلط بعضهم بين الأموال الخاصة أو حقوق الملكية التي يتمتع بها المساهمون وبين مصادر التمويل الأخرى، كمخصصات الاستهلاك المجمعة، أو المخصصات الأخرى على اختلافها، كمخصص الديون المشكوك فيها، أو مخصص هبوط أسعار البضائع والخدمات، أو مخصص الأعمال غير المنجزة في شركات الإنشاءات، وهي كلها مخصصات تحميلية لا يمكن الوصول إلى الربح دون أخذها في الحسبان، وهي جزء لا يتجزأ من تقويم الأصول المختلفة يجب الإفصاح عنها مطروحة من تلك الأصول في الميزانية العمومية.

وعلى ذلك فإن تشكيل هذه المخصصات هو إجراء لازم لا بد منه قبل الوصول إلى الربح الدوري، ولا بد من تشكيلها سواء أكانت النتيجة ربحاً أم خسارة.

ومن هنا فإن لجوء الإدارة إلى استخدامها لتخفيف الخسائر أو الوصول إلى أرباح، أو امتناع الإدارة عن تشكيلها في الأعوام غير الرابحة، هو إجراء غير صحيح يستوجب تدخل المراجع والطلب إلى الإدارة إجراء التعديلات اللازمة للوصول إلى قياس دوري ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. وإلا وضع التحفظات المناسبة في تقريره لكي يبين أثر ذلك في الربح فيقوم بالدور المطلوب منه مهنياً خير قيام.

وقد تلجأ الإدارة إلى تشكيل ما يسمى الاحتياطات السرية، الناجم عن تخفيض تقوم بعض الأصول أو المغالاة ببعض الأخطار أو الالتزامات من أجل تحقيق بعض الغايات الخاصة، كعدم رفع سعر السهم، أو التهرب من دفع الضرائب، أو تمكين عناصر الإدارة من تحقيق بعض الأغراض كشراء الأسهم.

وقد ينظر المراجع بارتياح للوهلة الأولى، إذ إن من شأن هذه الاحتياطات أن تعزز المركز المالي وتبعد عن الشركة شبح الإفلاس، الذي يخشى منه المراجع دوماً، نظراً لما قد يؤديه من رفع الدعاوى على المراجع نتيجة عدم قدرته على التنبؤ بالإفلاس الذي قد يتسبب بخسائر كبيرة لبعض الأطراف، لكن خوف المراجع هذا يجب ألا ينسيه مهمته الأساسية، المتمثلة بتمثيل المجتمع المالي وبيان الرأي بعدالة القوائم المالية، هذه العدالة التي توازن بين مصالح الفئات المختلفة المستفيدة من القوائم المالية، سواء أكانت هذه الفئات متمثلة بمساهمين حاليين، قد يبيعون أسهماً بسعر أقل نتيجة وجود الاحتياطيات السرية وبالتالي تتضرر مصالحهم بسبب هذه الاحتياطيات، أم كانت متمثلة بمساهمين مستقبليين تتحقق مصالحهم بشراء أسهم بسعر أقل.

وتأسيساً على ذلك فإن على المراجع أن يمسك بمسطرة العدالة ويطبقها على القياس المحاسبي والإفصاح المبني على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو المعايير الدولية. وهنا يثور سؤال يتعلق بالمدى الذي يبقى المراجع معه مستسلماً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وهل تعد هذه المبادئ بمثابة آيات منزلة لا تجوز مخالفتها؟ وهل تتمتع هذه المبادئ بالثبات والاستقرار وتحظى بإجماع المحاسبين ومراجعي الحسابات؟.

ولا شك أن هذه المبادئ تمتاز بالعمومية وعدم الدقة وعدم الثبات ولا تنال إلا إجماعاً نسبياً، ولكن الدعم المهني المعزز من المجتمع المالي يجعل هذه المبادئ مرجعاً علمياً يعتمد عليه المراجع في بيان رأيه وتضطر المحاكم لاحترامه. أما إذا شعر المراجع أن الاعتماد على هذه المبادئ قد يبتعد بالمشروع عن عدالة القياس والإفصاح، أو أنه يحمل في طياته خطر عجز المشروع عن استبدال أصوله الثابتة أو مخزونه السلعي في المستقبل، فما على المراجع إلا أن يوصي باتباع مبادئ أكثر عدالة مبيناً في تقريره أن القوائم المالية أعدت بما يخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

وقد يصادف المراجع مثل هذه الحالات لدى شركات تطبق تكلفة الاستبدال وليس التكلفة التاريخية التي ما زالت المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً توصي باتباعها، وقد يكون اتباع تكلفة الاستبدال بدافع الحرص على مستقبل المشروع، وخاصة إذا تمت معالجة فروق التقويم المتعلقة بالأصول الثابتة في حساب رأس المال وليس حساب الأرباح والخسائر، وليس للمراجع في هذه الحال إلا تدعيم حرص الإدارة وموضوعيتها. مع الإشارة في تقريره إلى أن الإدارة لم تتبع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، مع ذكر تأثير ذلك في الربح الصافي.

قد تحصل تغيرات في حسابات رأس المال، في الفترة الخاضعة للمراجعة، كما في حال تغير عدد الأسهم المصرح بها، أو الأسهم ذات الامتياز المضمونة، أو التوزيعات أو تحصل تحديدات على توزيع الأرباح، وما إلى ذلك. مما يستدعي من المراجع فحص هذه العمليات على أساس انسجامها مع محاضر جلسات مجلس الإدارة، وموافقة الجمعية العمومية، وحين يتعلق الأمر بقبض النقدية أو صرفها يتعين فحص المستندات ذات العلاقة. وفي حال إصدار أسهم أو سندات جديدة فإن ذلك سيطابق مع وثائق تسجيل الأوراق المالية بالإضافة إلى سجلات استلام النقدية أو اتفاقات القروض.

ويترتب على المراجع أن يتأكد من تنفيذ إدارة الشركة لنصوص القوانين النافذة بالإضافة إلى نظام الشركة الأساسي، الذي قد يشترط موافقة الهيئة العامة على قرارات استراتيجية مثل قرارات زيادة رأس المال. بالإضافة إلى أن القوانين المحلية قد تشترط الاعتماد على تقويم عادل لأصول الشركة والتزاماتها لمعرفة القيمة السوقية العادلة لأسهمها قبل زيادة رأس المال، وإن حساب الفرق بين القيمة السوقية العادلة للسهم وقيمته الاسمية هي التي تحدد الفرق الذي يطلب من المساهمين الجدد دفعه ليصبحوا على قدم المساواة مع المساهمين القدامى ويعالج الفرق عادة في حساب رأس المال الإضافي المدفوع أو علاوة إصدار الأسهم.

ويقوم المراجع عادة بالتأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والقوانين والأنظمة النافذة، ومعايير المحاسبة الدولية، التي تشير إلى القيمة السوقية العادلة، فيما يتعلق بنشرة الاكتتاب التي يتم تكليف أحد المصارف للقيام بإعدادها بالإضافة إلى مطابقة ذلك مع تسجيل النقدية مقابل الأسهم المصدرة كلياً أو جزئياً مما يجعل المطابقة بين سجلات شهادات الأسهم الممسوكة في الشركة وبين رأس المال المصدر وبين ما يفصح عنه في ميزانية الشركة أحد واجبات المراجع الروتينية الهامة.

أما الأرباح المحتجزة فهي متداخلة مع الأرباح الصافية والتوزيعات والواقع أن الأرباح المحتجزة تراجع عن طريق الربط بين الإيرادات والنفقات المرتبطة والتوزيعات، وتتم هذه المراجعة عن طريق الفحص والتتبع وإعادة الحساب. وإذا تضمن حساب الأرباح المحتجزة عناصر أخرى كأرباح وخسائر السنين السابقة أو قيود تصحيح الأخطاء، فيجب على المراجع أن يفحص القيود والمستندات العائدة لها.

أما أسهم رأس المال فيجب أن يكون موضوعاً للمصادقة مع الجهة التي سجلت الاكتتاب، والتي بحوزتها عدد الأسهم المسموح بإصدارها والأسهم المصدرة وأسماء حملة هذه الأسهم، وأنواع هذه الأسهم وشروطها، كتوزيع الأرباح ومعدلاتها.. الخ، ويمكن للمراجع التأكد من صحة هذه المفردات عن طريق وسائل أخرى مباشرة أيضاً.

أما أوراق العمل الخاصة بهذه الحسابات فهو جدول حقوق الملكية الذي تم إعداده منذ المراجعة الأولى، أما إذا حدثت عمليات ذات أهمية خلال الفترة موضوع المراجعة ، فيجب إعداد جدول بها لجمع الأدلة المناسبة.

وإن تخطيط الإجراءات الكفيلة بتحقيق أهداف المراجعة، تمثل طريقة راسخة لتأكيد تغطية سائر الأهداف في مجالات المراجعة المختلفة ومنها حسابات الملكية.

أسئلة حول الوحدة الثامنة

1 ــ ما هي أنواع الرقابة الداخلية التي يوليها المراجع اهتماماً أكبر عند مراجعة الالتزامات طويلة الأجل، اشرح أهمية كل منها.

2 ــ ما هي أنواع الرقابة الداخلية التي يوليها المراجع اهتماماً عند مراجعة حقوق الملكية؟

3 ــ اذكر إجراءات المراجعة التي يمكن أن يستخدمها المراجع لكشف أوراق الدفع غير المسجلة؟

4 ــ ما هي الأهداف الرئيسية لمراجعة حقوق الملكية؟

5 ــ حدد واجبات كل من مسجل أسهم رأس المال ووكيل التحويل، وكيف تؤثر الاستفادة من خدماتهما في الرقابة الداخلية لدى الشركة محل المراجعة؟

6 ــ ما هي إجراءات مراجعة حقوق الملكية؟.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الوحدة التعليمية التاسعة

مراجعة الأرصدة النقدية والاستثمارات

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل ستكون قادراً على الإلمام بما يلي:

1 ــ أهداف وإجراءات مراجعة الأرصدة النقدية.

2 ــ مقومات الرقابة الداخلية لحسابات الاستثمارات.

3 ــ أهداف وإجراءات مراجعة الاستثمارات.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مراجعة الأرصدة النقدية والاستثمارات

المقدمة:

فوجئ مجد في الشركة التي يراجعها برقم أرباح الاستثمارات التي حققها عام 2007، إذ إن مجلس إدارة الشركة فوض أحد موظفي الإدارة المالية الذي يتمتع بخبرة جيدة في مجال الأسواق المالية، فبدأ منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر بشراء الكثير من الأسهم المعروضة في قطاع الأدوية، وقطاع العقارات. وما أن انتهى عام 2007 وابتدأت الشركات في الإعلان عن قوائمها المالية حتى ارتفعت أسعار الأسهم في هذين القطاعين بنسب تزيد على 25%. ولمّا كان من المسموح أن لا يسدد هذا الموظف كامل قيمة الأسهم المشتراة فقد كانت مشترياته تزيد عن كامل رأس مال الشركة وهذا ما جعل أرباح الاستثمارات لوحدها تكاد تصل إلى 50% من أسهم رأس مال الشركة. ومن الطبيعي أن مجد قدم تقريراً نظيفاً عن عام 2007.

وفي العام التالي عاد مجلس الإدارة الكرة إلى وفوض الموظف نفسه بالتعامل مع السوق المالي بنفس الأسلوب. وقد بدأ الموظف يشتري بنهم، لكن الظروف الاقتصادية لم تكن كما في العام السابق وبدأت الأسعار بالتراجع ابتداء من بداية عام 2009 واحتفظ الموظف بالأسهم لبعض الوقت علّ الأسعار تتعدل لكن ضغوط السوق كانت كبيرة، مما اضطر هذا الموظف إلى البيع فكانت الخسارة المتحققة أكبر من رأس مال الشركة ما أدى بالنتيجة إلى اختفاء الشركة تماماً وفقدان رأس المال فتداعى عدد من المساهمين لإقامة الدعوى ضد مجد بدعوى لو أنه تحفظ على نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالاستثمارات عام 2007 وطلب إلى مجلس الإدارة وضع ضوابط لشراء الاستثمارات أو بيعها، لكانت الشركة تلافت الخسارة في العام التالي.

أولاً: مراجعة الأرصدة النقدية:

مقدمة:

تعتبر مراجعة الأرصدة النقدية الجانب الأخير الذي يتم دراسته في المراجعة لأن الأدلة التي يتم تجميعها عن الأرصدة النقدية تعتمد بشكل كبير على نتائج الاختبارات في كافة الدورات المالية. فعلى سبيل المثال، إذا اعتقد المراجع بعد التوصل إلى فهم الرقابة الداخلية وتنفيذ كل من اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات في دورة المشتريات والمدفوعات بأنه من الملائم أن يتم تخفيض خطر الرقابة إلى مستوى منخفض، فإنه من الممكن له أن يخفض الاختبارات التفصيلية للأرصدة الخاصة بالنقدية.

وإذا توصل المراجع إلى اعتقاد بأنه ينبغي رفع خطر الرقابة، ينبغي القيام باختبار مكثف في نهاية العام. ولعل أبرز أنواع حسابات النقدية هي حساب النقدية العام، حساب البنك، حساب سلفة النقدية النثرية، والعناصر المكافئة للنقدية، وهي عناصر قصيرة الأجل كاستثمارات والتي يمكن تحويلها إلى قيمة معلومة من النقدية خلال فترة زمنية صغيرة ولذلك يتم دمجها مع النقدية لأغراض العرض في القوائم المالية.

وتتأثر حسابات النقدية عموماً بكافة دورات العمليات المالية فيما عدا دورة الإنتاج والمخزون، وعموماً فإن إيجاد علاقة بين حسابات النقدية ودورات العمليات الأخرى يؤدي إلى تحقيق وظيفتين هما:

أ ــ توضيح أهمية الاختبارات المنفذة في دورات العمليات المالية المختلفة على مراجعة النقدية.

ب ــ المساعدة في التوصل إلى فهم أكثر عن التكامل بين دورات العمليات المختلفة.

وتكتسب مراجعة حسابات النقدية أهمية كبيرة حتى في حالة عدم الأهمية النسبية لرصيد آخر المدة، وذلك لأن قيمة التدفق النقدي من وإلى حساب النقدية يتميز بالتكرار الكبير مقارنة بأي حساب آخر بالقوائم المالية، بالإضافة لذلك فإن حساب النقدية هو أكثر الحسابات تعرضاً للاختلاس عن باقي أنواع الأصول الأخرى.

2 ــ أهداف مراجعة الأرصدة النقدية:

ينبغي أن يحدد مراجع الحسابات وهو بصدد فحص النقدية، مدى تطابق الأرصدة النقدية الظاهرة في الميزانية العمومية، مع الأرصدة النقدية الموجودة في البنك أو الصناديق في تاريخ الميزانية، ويجب أن يتأكد من أن أرصدة النقدية معروضة في الميزانية بصورة عادلة.

ولا شك في أن التحقق من الأرصدة النقدية، يمثل تأكيداً غير مباشر بأن الرقابة الداخلية سليمة، ويمثل تأكيداً مباشراً بأن أرصدة الميزانية العمومية سليمة وعادلة.

إن أهداف مراجعة النقدية تتجلى في الحصول على تأكيد معقول من أن:

1 ــ النقدية المسجلة، على أنها في المشروع أو في المؤسسات المالية موجودة، ودقيقة وتامة، وللمشروع حق قانوني عليها في تاريخ الميزانية.

2 ــ كل العناصر المدرجة كعناصر في النقدية هي قابلة للتحقق بالمقادير المسجلة فيها، مثلاً العملات الأجنبية الموجودة في الداخل أو المودعة في دول أجنبية قد قومت بشكل صحيح.

3 ــ القيود على حيازة النقدية أو استخدامها قد حددت بشكل مناسب وأفصح عنها.

4 ــ المقبوضات والمدفوعات والتحويلات في حسابات البنك قد سجلت على الفترة المناسبة.

أما الاختبارات الجوهرية للأرصدة النقدية التي تنجز غالباً لدى مراجعة الأرصدة النقدية تقع ضمن القطاعات التالية:

ـــ اختبار الكمال، والدقة، والوجود، للأرصدة الختامية بما يتضمن:

* مطابقة الأرصدة والمعلومات الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
* إعداد ومراجعة واختبار تسويات البنك.
* عد النقدية.
* اختبار قطع التحويلات المصرفية.
* مراجعة القيود على الأرصدة النقدية والإفصاحات ذات العلاقة.

ويعد فحص النقدية في منتهى الأهمية نظراً لأن النقدية هي أكثر الأصول تعرضاً للغش والتلاعب بسبب طبيعتها السائلة, ويترتب على ذلك أن فحص تلك الأرصدة يحتاج من مراجع الحسابات أن يكون يقظاً حتى يتمكن من اكتشاف أي نواحٍ غير طبيعية مثل إصدار شيكات دون إثباتها في الدفاتر أو التزوير في تسوية حساب البنك أو أي تلاعب في دفتر صندوق المصروفات النثرية وغير ذلك من وسائل التلاعب في النقدية.

وسنعرض في الصفحات التالية أولاً كيفية الإفصاح عن الأرصدة النقدية في الميزانية العمومية ثم نتناول إجراءات فحص الأرصدة النقدية (بالصندوق أو البنك).

3 ـــ الإفصاح عن النقدية:

تعد حسابات البنوك والنقدية عادة بمثابة أموال تشغيلية عامة وتظهر بالميزانية العمومية تحت اسم النقدية، وإذا كان هناك جزء من تلك الأرصدة النقدية هو عملات أجنبية فإنها تظهر في الميزانية العمومية بالعملة الوطنية وتحسب قيمتها على أساس معدل التحويل السائد في تاريخ الميزانية، وإذا كانت حسابات البنوك تشتمل على حسابات تستخدم في أغراض خاصة مثل الودائع لأجل، أو النقدية المخصصة بوساطة مجلس إدارة

المنشأة لغرض خاص.. الخ، فإنه يجب فصلها عن حسابات البنوك العادية وعرضها بشكل منفصل في القوائم المالية. ولا يجوز إجراء مقاصة بين أرصدة السلفيات من البنوك أو أرصدة السحب على المكشوف وبين أرصدة النقدية المودعة في البنك نفسه أو في بنوك أخرى، ويمكن إظهار السحب على المكشوف مطروحاً من الأرصدة العادية في جانب الأصول من الميزانية على الصورة التالية:

××× نقدية بالبنوك

يخصم

××× بنوك ــ سحب على المكشوف

×××

ويلاحظ أنه يجوز إجراء مقاصة بين أرصدة البنوك المدينة والدائنة في حالة السحب على المكشوف فقط وإظهار الصافي في الميزانية العمومية، وذلك إذا كانت الأرصدة العادية وأرصدة السحب على المكشوف قابلة للتحويل فوراً بوساطة البنك ودون الحاجة إلى أي إجراء من المنشأة أو البنك.

4 ــ تخطيط جرد النقدية:

طالما أن مراجع الحسابات يقوم بإعداد برنامجه قبل إقفال السنة المالية للمنشأة محل المراجعة فإن الإجراءات التي ستستخدم في مراجعة النقدية ستكون محددة مسبقاً.

ويتطلب التحضير للقيام بالجرد الفعلي للنقدية تحديد عدد الخزائن أو الصناديق الموجودة وأماكنها وأنواعها والغرض من كل منها والمبالغ المودعة فيها والمسؤولين عن كل منها ومدى سلطة كل منهم والحد الأقصى المسموح به للصرف من الصندوق والتوقيعات المعتمدة بذلك الصرف وأساليب الرقابة المحاسبية المستخدمة في هذا المجال كما تنطوي عملية التخطيط للمراجعة، التقصي عن وجود أي نقدية في الطريق أو تحت

الإيداع لدى البنك ومدى مسؤوليتهم عن التعامل في نقدية أخرى غير نقدية المنشأة مثل النقدية المتعلقة بالصناديق الخاصة للعاملين وغيرها.

ويفترض أن مراجع الحسابات قد حصل على تلك المعلومات ووضعها في ملف المراجعة الدائم أو الملف الجاري عند مراجعة الرقابة الداخلية لعمليات المنشأة, ولهذا فإنه من الضروري عند التخطيط لمراجعة نهاية العام الرجوع مرة أخرى إلى المعلومات الموجودة في تلك الملفات.

ويحدد مراجع الحسابات التاريخ الذي سيجري فيه الجرد وإذا لم يكن من المستطاع القيام بالجرد في تاريخ نهاية السنة المالية, فإنه من الممكن القيام به في تاريخ سابق أو تاريخ لاحق لتاريخ الميزانية، وفي هذه الحالة الأخيرة ينبغي القيام بالتسوية المناسبة للوصول إلى الرصيد الذي ينبغي وجوده في تاريخ الميزانية وفي بعض الحالات يقوم مراجع الحسابات بجرد النقدية في تاريخ سابق لتاريخ الميزانية ولا يقوم بإجراء التسوية للوصول إلى رصيد الميزانية، وفي هذه الحالة الأخيرة يقبل المراجع رصيد النقدية المحدد بوساطة المنشأة في تاريخ الميزانية وذلك اعتماداً على قوة الرقابة الداخلية وعلى ما قام به من فحوص ونظراً لضآلة المبلغ الكلي للنقدية بالنسبة لباقي عناصر الميزانية أو بالنسبة لنتيجة الأعمال.

وفي المنشآت التي تتوافر لها بنية قوية للرقابة الداخلية بالإضافة إلى وجود محاسبين ممتازين بقسم المراجعة الداخلية بالمنشأة يتوافر لهم الاستقلال عن باقي أقسام المنشأة يمكن للمراجع الخارجي أن يطلب من إدارة المراجعة الداخلية القيام بجرد الصندوق وإعداد تقرير بذلك يقدم إليه ويكون هذا الجرد مقبولاً في الحالات التي يكون فيها رصيد النقدية غير جوهري بالنسبة لباقي عناصر الميزانية. أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً فإنه من الأفضل أن يقوم المراجع الخارجي بجرد النقدية في تاريخ الميزانية.

من الضروري تحديد الوقت الذي سيتم فيه الجرد والذي يكون عادة في نهاية يوم العمل أو بدايته وينبغي التخطيط لجرد جميع الصناديق في وقت واحد وذلك لمنع تحويل نقدية من الصندوق (الخزنة) إلى أخرى ولمنع تحويل بعض الأصول السائلة (غير النقدية) مثل الأوراق المالية إلى نقدية وعلى مراجع الحسابات أن يتأكد من عدم إمكان إحلال أي أصول محل بعضها خلال الجرد وبعبارة أخرى فإنه ينبغي التأكد من عدم استخدام أموال من مصدر معين لتغطية عجز في مكان آخر.

وإن كان هناك عدة صناديق للنقدية وأوراق القبض والأوراق المالية فقد لا يكون من الممكن توفير عدد كاف من المراجعين للقيام بعملية الجرد في وقت واحد في مثل هذه الحالات يقوم مراجع الحسابات بختم بعض الصناديق بعد غلقها أو ربما ختم بعض أوراق القبض والأوراق المالية لمنع إمكان الإحلال من مصدر لآخر، وينبغي أن يحضر أحد موظفي المنشأة عملية الجرد وذلك لتحقيق رقابة مشتركة في تلك العملية ويجب أن يصر المراجع الخارجي على حضور مثل هذا المسؤول في جميع عمليات الجرد سواء بالنسبة للنقدية أم غيرها من الأصول.

وفي مرحلة التخطيط لمراجعة الأرصدة النقدية في نهاية السنة المالية ينبغي أن يكون المراجع الخارجي ملماً بأسماء الأشخاص الذين يقومون بالإيداع في البنوك خلال السنة المالية. ومن الطبيعي أن مثل هذه المعلومات ستكون موجودة في ملف المراجعة الدائم وإضافة جميع المعلومات المتاحة خلال تلك الفحوص إلى الملف الدائم حتى يكون حديثاً دائماً وتسمح تلك المعلومات للمراجع بأن يخطط قبل نهاية السنة لطلب مصادقة على رصيد البنك وطلب كشف الحساب الجاري وغيره من حسابات البنوك حتى نهاية السنة المالية, ومن الضروري أن تصل هذه الطلبات في وقت مبكر حتى يمكن الحصول عليها دون تأخير، خاصة وأن البنوك تتعرض لطلبات كثيرة من عملائها للحصول على تلك المصادقات كما ينبغي على مراجع الحسابات أن يقرر ما إذا كان سيقوم بإعداد مذكرة

التسوية لحساب البنك بنفسه أو أن المنشأة ستقوم بذلك. ويتوقف هذا القرار على مدى دقة نظام الرقابة الداخلية, فإذا كان نظام الرقابة ملائماً يطلب المراجع الخارجي من المنشأة أن تقدم له نسخة من مذكرة التسوية, ومن الطبيعي أن ذلك يسهل مهمته إلى حد كبير، أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً فيقوم المراجع بإعداد مذكرة التسوية بنفسه, وجدير بالذكر أنه سواء أكان إعداد تلك المذكرة بوساطة المنشأة أم بوساطة مكتب المراجع فإن الأخير يكون مسؤولاً عن مراجعة كل محتوياتها, وفي معظم الحالات تقوم المنشأة بإعداد تلك المذكرة على أن يقوم مراجع الحسابات بفحصها والتأكد من صحتها.

5 ــ إجراءات التحقق من الأرصدة النقدية:

يتكون الرصيد النقدي في تاريخ الميزانية من النقدية بالصندوق والنقدية المودعة في بنك واحد أو مجموعة بنوك, ويتم التحقق من الأرصدة النقدية الموجودة بصندوق المنشآة عن طريق الجرد (العد الفعلي), أما التحقق من الأرصدة الموجودة لدى البنوك فيتم عن طريق الحصول على مصادقة أو شهادة من البنك بالرصيد الموجود لديه وعن طريق تسوية هذا الرصيد مع الرصيد الدفتري الموجود في دفاتر المنشأة.

وتحتفظ المنشأة عادة ببعض الأرصدة النقدية المحدودة في صناديقها أو صندوق المصروفات النثرية, وتشتمل تلك الصناديق عادة على النقدية والمستندات للمصاريف التي تمت من السلفة أو من الرصيد النقدي وبعض الشيكات وشيكات المستخدمين غير المحصلة, وتحتفظ المنشأة عادة بالأموال النقدية في مناطق مختلفة, وإذا قرر مراجع الحسابات جرد هذه الأموال جميعاً, فإنه ينبغي القيام بالجرد في وقت واحد لمنع إحلال بعضها محل الأخرى كما سبق أن ذكرنا. كما ينبغي مراجعة الأصول التي لها طبيعة النقدية في وقت جرد النقدية.

ولا يسمح عادة للصراف أو أمين الصندوق بالاشتراك في عملية الجرد, ولكنه ينبغي أن يكون حاضراً أو قد ينيب عنه شخصاً آخر في حضور الجرد ويتم إثبات النقدية التي جردها طبقاً لنوع النقود والكمية والقيمة الكلية, وعادة ما تكون هناك كشوف نمطية لإثبات نتائج الجرد. وينبغي أن يدون في محضر الجرد رقم آخر إيصال توريد نقدية ورقم آخر شيك ورقم آخر مستند صرف بدفتر الصندوق أو الدفاتر الأخرى, وذلك حتى يتأكد مراجع الحسابات من حالات عدم الصرف أو عدم تكرار الصرف أو التوريد بين الفترة المالية الحالية والفترة المالية التالية.

وقبل القيام بعملية الجرد ينبغي أن يقوم أمين الصندوق بتحضير القوائم التي تشتمل على العناصر التالية: الشيكات والحوالات الموجودة بالصندوق.

النقود الورقية وفئاتها ويقوم مراجع الحسابات بمطابقة تلك القوائم مع محضر الجرد الفعلي مع الرصيد الدفتري.

وهناك مجموعة من الاحتياطات والإجراءات التي يتحتم مراعاتها عند القيام بجرد الصندوق ومراجعته وهي.

أ ـــ ينبغي التحقق من إثبات جميع المتحصلات والمدفوعات في دفتر الصندوق حتى نهاية السنة المالية واستخراج الرصيد وينطبق هذا أيضاً على صندوق المصروفات النثرية وحسابات العهد الأخرى، وبالنسبة لصندوق المصروفات النثرية يجب إعداد بيان بمستندات الصرف يوضح طبيعتها وتواريخها وأرقامها والغرض من الصرف والحساب الذي سيحمل عليه كل منها, ويفحص مراجع الحسابات هذا الكشف من ناحية التاريخ والمبلغ والغرض وتوقيع المستلم وتوقيع أمين الصندوق والموافقة من الجهة المعتمدة في المنشأة, وينبغي تحويل المستندات غير العادية إلى أحد المسؤولين في المنشأة للموافقة عليها وذلك للقضاء على أي احتمال للتلاعب.

ب ـــ ينبغي التأكد من استعاضة رصيد السلفة المستديمة في نهاية السنة المالية أو على الأقل إثبات المصروفات حتى نهاية السنة في حالة عدم الرغبة في استعاضة رصيد السلفة, وينطبق هذا على أي مستندات أخرى موجودة في صندوق المنشأة.

ج ـــ يطلع مراجع الحسابات على جميع عناصر النقدية الموجودة لدى أمين الصندوق, كما يطلع في الوقت نفسه على أي أصول شبه نقدية سواء أكانت كمبيالات أم أذونات أم أوراق مالية أو غيرها من الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقدية, وذلك حتى لا تستخدم في تغطية أي عجز نقدي كما سبق أن ذكرنا, وفي حالة تعدد الصناديق يجب أن يختم الصندوق الذي تم جرده حتى يتم الانتهاء من جرد جميع الصناديق الأخرى.

د ـــ يثبت في محضر الجرد رقم آخر إيصال توريد نقدية ورقم آخر شيك وآخر مستند صرف مقيد بالدفاتر حتى يتم التأكد من عدم الصرف أو وجود تكرار في الصرف أو التوريد بين الفترة الحالية والفترة التالية. ويؤشر أمين الصندوق في دفتر النقدية وفي دفاتر العهد بما يفيد مطابقتها مع الجرد الفعلي.

هـ ـــ يوقع مراجع الحسابات على محضر الجرد بما يفيد قيامه بالجرد التفصيلي للصندوق كما يوقع رئيس حسابات الشركة فضلاً عن توقيع أمين الصندوق بما يفيد استلامه للنقدية كاملة.

و ـــ في حالة وجود عجز أو زيادة نتيجة الجرد الفعلي ينبغي توضيح ذلك بالتفصيل في محضر الجرد ويخطر إدارة المنشأة بذلك فوراً لاتخاذ الإجراءات المناسبة ولا يجوز لمراجع الحسابات أن يقبل المفردات التالية ضمن أرصدة النقدية التي يقوم بجردها: العملة الرديئة ـــ الأوراق المزيفة ـــ إيصالات التأمينات بأنواعها ـــ إيصالات القروض لبعض الموظفين ـــ الشيكات المؤجلة أو الشيكات القديمة للتأكد من أنها عولجت

محاسبياً بطريقة سليمة على أنه يمكن قبول الحوالات وطوابع البريد أو الطوابع المالية ضمن النقدية ويمكن حصرها وجردها وإثباتها في محضر الجرد.

ز ـــ في حالة احتفاظ المنشأة بنقدية في فروع تابعة لها يمكن الانتقال لمراجعتها وتنطبق عليها الإجراءات السابقة نفسها. أما إذا تعذر الانتقال لمراجعة النقدية بالفروع فيمكن الاكتفاء بالحصول على شهادات من مديري تلك الفروع بأرصدة العهد الموجودة لديهم في نهاية العام مع اعتماد تلك الشهادات من إدارة الشركة.

ح ـــ من خلال عملية جرد الأرصدة النقدية والتحقق منها ينبغي أن يأخذ مراجع الحسابات دائماً في الحسبان مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية وسلامته وتطبيقه فينبغي أن يتحقق من وجود الحسبانات التالية:

ـــ إن الاحتفاظ بالنقدية منفصلاً ومستقلاً عن عملية التسجيل هو من عمله.

ـــ إن المسؤولية عن كل رصيد نقدي هي من اختصاص شخص واحد.

ـــ إن مبلغ النقدية مناسب للاحتياجات.

ـــ إن المستندات تحمل أرقاماً متسلسلة ومعدة بالحبر ومعتمدة وموقعة من المستلم وإذا تبين للمراجع وجود بعض نقاط الضعف في نظام الرقابة أو وجود بعض الإجراءات غير السليمة ينبغي أن يلفت نظر الإدارة إلى ذلك لاتخاذ الإجراءات الملائمة.

ط ـــ للتحقق من صحة بيانات الحد الفاصل وسلامتها أو من صحة الفصل بين العمليات المتعلقة بالفترات المختلفة, ينبغي على مراجع الحسابات أن يطلع ويسجل في إحدى أوراق العمل الخاصة به أرقام المستندات الأخيرة المستخدمة في الصرف والشحن وكذا الفواتير وتقارير الاستلام المستخدمة في اليوم الأخير من السنة. وتساعد هذه البيانات على تحديد ما يسمى الحد الفاصل للعمليات.

ويتم الوصول إلى الحد الفاصل للمتحصلات النقدية عن طريق جرد المتحصلات غير المودعة وتسويتها مع دفتر النقدية ورقابتها حتى يتم إيداعها في البنك قبل القيام بجرد

الصندوق ويتعين على مراجع الحسابات أن يطلع على قسيمة الإيداع ويتأكد من حدوث الإيداع فعلاً ومن المبلغ المودع, وذلك من واقع مستندات الإيداع ومقارنتها مع ما هو مقيد بدفتر النقدية.

وتساعد إجراءات مراجعة عمليات الحد الفاصل على التحقق من أن المنشأة لم تسحب شيكات في الفترة التالية وتؤرخها بتاريخ الميزانية، إن مقارنة عدد الشيكات القائمة في نهاية السنة المالية مع عدد الشيكات التي كانت قائمة في نهاية السنة السابقة قد تشير إلى أن دفاتر المنشأة ظلت مفتوحة بعد نهاية السنة المالية للتأكد من تقديمها للبنك في الوقت المناسب مع مراعاة ظروف الموقع والوقت اللازم بالنسبة لكل حالة على حدة. إن فحص تواريخ صرف الشيكات في أول كشف حساب جارٍ للبنك في فترة المراجعة قد يوضح وجود شيكات صدرت قبل تاريخ المراجعة ولكنها حولت للسنة المالية للتأكد من إثباتها في دفتر البنك ومن إتمام عملية الإيداع فعلاً.

6 ــ التحقق من الأرصدة النقدية المودعة لدى البنوك:

وقد يرى بعض المراجعين عدم الحاجة إلى التحقق من رصيد حساب البنك في تاريخ الميزانية العمومية طالما أن الرصيد يظهر الوارد في كشف الحساب من البنك وفي الحقيقة لا يمكن الاعتماد على الرصيد الوارد في كشف الحساب الجاري إلا إذا حصل مراجع الحسابات على هذا الكشف مباشرة من البنك أو حصل على شهادة من البنك مباشرة بالرصيد في تاريخ الميزانية, فقد أظهرت الخبرة في بعض الحالات قيام موظفي المنشأة بالتلاعب في كشف الحساب لإخفاء بعض السرقات.

وينبغي مطابقة رصيد البنك كما يظهر في الشهادة التي يحصل عليها مراجع الحسابات مباشرة مع رصيد البنك الظاهر في كشف الحساب المستخدم في إجراء مذكرة التسوية ومن الضروري أن تشتمل شهادة البنك عادة على البيانات المتعلقة بالاستثمارات والأوراق التجارية والاعتمادات المستندية والضمانات والكفالات

والأمانات وغير ذلك مما يعد من حقوق المنشأة أو من التزاماتها. ويلاحظ أن المنشأة تقوم بطلب هذه الشهادة من البنك حيث لا يجوز للبنك أن يدلي بأية بيانات عن الحسابات الموجودة لديه إلا بناءً على طلب صاحب الحساب أو وكيله, وتطلب المنشأة من البنك أن ترسل تلك الشهادة مباشرة إلى مراجع الحسابات, ويجب على المنشأة أن لا تحدد في هذا الطلب أسماء حسابات معينة وإنما ينبغي أن يكون الطلب شاملاً، وينبغي أن تطلب المنشأة من البنك أن يوضح في شهادته طبيعة الحسابات وما إذا كانت الحسابات حرة أم مقيدة وطبيعة القيود المفروضة عليها إن وجدت مع بيان معدل الفائدة إن وجد على الحسابات المدينة والدائنة.

ونوضح فيما يلي صورة الخطاب الذي ترسله المنشأة إلى البنك للحصول على الشهادة المطلوبة وصورة لشهادة البنك:

اسم المنشأة وعنوانها

طلب شهادة من البنك

التاريخ: .....

السيد مدير بنك: .....

بعد التحية: نرجو التكرم بإرسال شهادة بحساباتنا الموجودة لديكم موضحاً فيها طبيعة تلك الحسابات والقيود المفروضة عليها والفوائد والضمانات وغيرها.

كما نرجو إعداد بيان باستثماراتنا المودعة لديكم وأوراق القبض وغيرها.

على أن تكون هذه الشهادة مصادقاً عليها منكم وترسل مباشرة إلى السادة مراجعي حساباتنا: .....

وعنوانهم:.....

وتقبلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع

وتظهر شهادة البنك على الصورة التالية:

شهادة بالأرصدة وغيرها من الحقوق والالتزامات

السيد/ ..... مراجع حسابات شركة: .....

.....

.....

بعد التحية ـــ بالاطلاع على سجلاتنا في نهاية السنة المالية في / / أظهرت تلك السجلات الرصيد (الأرصدة) التالية/.....

أولاً بالنسبة للحسابات الجارية الدائنة:

المبلغ	بيان الحساب	رقم الحساب	هل الحساب قابل للسحب على مكشوف	معدل الفائدة
.....	حساب جار عام	102911	نعم	لا توجد
	حساب أجور	202912	لا	لا توجد

ثانياً ــ يلاحظ أن العميل المذكور ملتزم مباشرة لنا بالقروض التالية في نهاية السنة المالية:

المبلغ	تاريخ القرض	تاريخ الاستحقاق	الفائدة		وصف الالتزام
			المعدل	الاستحقاق	
20000	04/10/1	05/10/1	14	05/4/1	دون ضمان

ثالثاً ــ العميل المذكور ملتزم من قبل البنك كمظهر للأوراق التجارية التالية التي قام بتظهيرها أو التي يضمنها في ذلك التاريخ:

المبلغ	نوع الورقة	تاريخ الورقة	تاريخ الاستحقاق	ملاحظات

رابعاً ــ الالتزامات المباشرة عن خطابات الضمان والشيكات المقبولة والاعتمادات هي:

.....

خامساً ــ الاستثمارات المودعة هي: .....

وحقوق البنك عليها .....

سادساً ــ الأوراق التجارية المودعة لدينا هي .....

التاريخ / / **توقيع البنك**

ونظراً لأن رصيد حساب البنك في واقع كشف الحساب أو من واقع شهادة البنك لن يتطابق تماماً مع الرصيد كما يظهر في دفاتر المنشأة فإنه من الضروري أن تقوم المنشأة بإعداد مذكرة تسوية حتى يتحقق التطابق بين الرصيدين وتوضيح أسباب الفروق بينهما, سواء أكانت نتيجة ادعاءات لم تدرج بكشف حساب البنك أم نتيجة شيكات مسحوبة لم تقدم بعد للصرف أو غيرها من العوامل التي تؤدي إلى عدم التطابق وعلى مراجع الحسابات أن يتحقق من صحة ما ورد بهذه المذكرة ويتطلب ذلك القيام بالإجراءات التالية:

أولاً ــ يطلب من البنك ــ عن طريق المنشأة ــ موافاته رأساً بملحق كشف حساب البنك عن عمليات الحد الفاصل وهو الكشف الذي يظهر عمليات أول فترة تالية لنهاية السنة المالية موضوع المراجعة تكون في العادة أسبوعاً أو شهراً حسب حجم العمليات مع البنك, فإذا كانت العمليات مع البنك متعددة فإن الملحق يغطي عمليات أول أسبوع تالٍ بعد لنهاية السنة المالية أما إذا كانت العمليات غير كبيرة مع البنك فإن هذا الملحق يعد عن أول شهر تالٍ لنهاية السنة المالية.

ثانياً ــ لتتبع الشيكات المسحوبة والتي لم تقدم للصرف حتى نهاية السنة المالية يقوم مراجع الحسابات بما يلي:

1 ــ مراجعة الأرقام المسلسلة للشيكات المسحوبة من المنشأة في كشوف الحسابات وفي الملحق الخاص بعمليات الحد الفاصل.

2 ــ أخذ بيان برقم آخر شيك مسحوب خلال السنة المالية والتحقق من أن الشيكات المدفوعة بوساطة البنك والتي تظهر في الملحق لا يسبق أرقامها المسلسلة رقم ذلك الشيك الأخير إلا إذا كانت واردة في مذكرة التسوية كشيكات لم تقدم في تاريخ الميزانية.

3 ــ بالنسبة للشيكات التي قام البنك بدفعها في أوائل المدة التالية كما هو مبين بالملحق ومع ورودها في مذكرة التسوية, ينبغي مراجعة توجيهها وتسجيلها محاسبياً في دفتر النقدية والتعرف من المسؤولين عن سبب تأخير الصرف إذا رأى مراجع الحسابات ضرورة لذلك.

4 ــ قد يكون هناك شيكات موجودة في مذكرة التسوية المعدة في نهاية السنة السابقة سبق للمراجع أن تحقق منها في نهاية السنة السابقة ولكنها لم تصرف حتى نهاية السنة الحالية فينبغي أن تظهر في مذكرة التسوية في نهاية السنة الحالية, وينبغي الوقوف على سبب ذلك.

ثالثاً ــ لتتبع المتحصلات النقدية (الإيداعات) التي أودعت بالبنك في تاريخ لاحق وأدرجت في مذكرة التسوية يقوم مراجع الحسابات بالآتي:

1 ــ التأكد من ورود مبالغ تلك الإيداعات في ملحق كشف حسابات البنك مع مقارنتها مع مذكرة التسوية ومع دفتر الصندوق والبنك.

2 ــ التأكد من عدم رفض أي شيك من الشيكات المودعة عن طريق مراجعة ملحق كشف الحساب الذي يظهر تحصيل هذه الشيكات أو رفضها.

3 ــ التحقق من عدم تجزئة الدفعات المودعة بالبنك عن طريق مقارنة مفردات الإيداعات في نهاية السنة الحالية وأوائل السنة التالية كما هي واردة في دفتر الصندوق مع حوافظ الإيداع الأصلية لدى البنك.

رابعاً ــ إذا أظهر كشف الحساب الجاري بالبنك مصاريف وفوائد لم تجر القيود الخاصة بها في دفتر المنشأة لعدم ورود إشعارات عنها, فأنه يتحتم على مراجع الحسابات أن يقوم بالتحقق من صحة مبالغها, ويتأكد من صحة قيدها في دفاتر المنشأة للسنة المالية نفسها.

وفي ختام فحص الأرصدة النقدية ينبغي على مراجع الحسابات أن يقوم بفحص عام لجميع العمليات النقدية التي حدثت قبل نهاية السنة المالية وخلال الفترة الأولى من السنة التالية ويهدف هذا الفحص العام إلى التحقق من إثبات أي عناصر كبيرة غير عادية مثال ذلك سداد بعض القروض المستحقة للمديرين أو التخفيض المؤقت لرصيد أوراق الدفع أو خصم أوراق القبض بصفة مؤقتة أو الحصول على أي مصادر تمويل جديد وغير ذلك من المدفوعات أو المقبوضات غير العادية، وينبغي القيام بهذا الفحص بالنسبة لعمليات عدة أيام قبل تاريخ الميزانية وعمليات المدة الواقعة بين بدء السنة التالية حتى تاريخ انتهاء الفحص الميداني للمراجعة ويعد فحص عمليات الفترة الأولى من السنة التالية وحتى انتهاء الفحص الميدانية للمراجعة في غاية الأهمية, ذلك لأن مراجع الحسابات يكون مسؤولاً عن فحص العمليات كبيرة القيمة والأحداث الهامة وملاحظتها حتى تاريخ الانتهاء من المراجعة الميدانية، وإذا وقعت أحداث أو أية عمليات جوهرية خلال الفترة الأولى من السنة التالية وكان لها تأثير جوهري في المركز المالي أو نتائج العمليات عن فترة المراجعة فينبغي على مراجع الحسابات أن يطلب من المنشأة إضافة بيانات جديدة إلى القوائم المالية لشرح نتائج العمليات أو الأحداث بوضوح.

وعموماً ينبغي أن يخضع دفتر الصندوق والبنك لمراجعة دقيقة بقصد استخراج العناصر الشاذة لفحصها ومراجعتها والتحقق من صحتها شرط عدم مراجعتها قبل ذلك عند مراجعة بعض العناصر الأخرى, وينبغي أن يتحقق مراجع الحسابات من عدم بقاء دفتر الصندوق والبنك مفتوحاً خلال الفترة الأولى من السنة التالية وفي حالة إجراء بعض القيود التي كان ينبغي قيدها في الفترة التالية فيجب إلغاؤها.

وفي نهاية فحص هذا العنصر ينبغي أن يتحقق مراجع الحسابات من تنفيذ جميع الإجراءات المحددة في البرنامج الأصلي وأي إجراءات أخرى ظهرت الحاجة إليها عند الفحص وفي هذا الصدد يقوم مدير المراجعة بمراجعة أوراق العمل ليتحقق من اتفاقها مع

برنامج المراجعة ويقوم بتدقيق الفحص بصفة عامة حتى يطمئن إلى أن المراجعة قد وفرت له الأساس السليم للحكم على أن مبلغ النقدية الظاهرة في الميزانية العمومية يعبر بصدق عن حقيقة هذا الرصيد في ذلك التاريخ.

ثانياً: مراجعة الاستثمارات المالية:

غالباً ما تقوم الشركات بالاستثمار في أوراق مالية في منشآت أخرى وخاصة إذا كان لدى هذه الشركات أموالاً زائدة لديها. وقد تكون هذه الاستثمارات قصيرة أو طويلة الأجل. واستثمار الأموال الفائضة تقع على عاتق دائرة التمويل والاستثمار في الشركة. ويمكن مناقشة مراجعة الاستثمارات المالية بشكل مبسط على النحو التالي:

أ ــ تقويم خطر الرقابة:

إن عدد العمليات الاستثمارية قليل عادة، ولكن لهذه العمليات القليلة آثاراً اقتصادية كبيرة وقيمة كبيرة نسبياً. ولذلك فإن مراجع الحسابات لا يثمن خطر الرقابة كمرحلة مستقلة في هذه الدورة كغيرها من الدورات (كدورة الإيرادات والمتحصلات مثلاً). وعلى العكس من ذلك تجري مراجعة كل عملية بالتفصيل. بالإضافة إلى ملاحظة الفصل بين الواجبات بحيث يقوم خطر الرقابة في الوقت الذي يجري فيه جمع أدلة الإثبات وتقويمها، ولذلك فإن تركيزها في هذا الموضوع يتعلق بتقسيم العمل والفصل بين الواجبات في العمليات الاستثمارية.

ب ــ الرقابة الداخلية على الاستثمارات المالية:

تتطلب الرقابة الداخلية على الاستثمارات مجموعة من الضوابط وأهمها:

1 ــ الفصل بين الواجبات في العمليات الاستثمارية:

إن معاون المدير العام (أو المدير العام) المسؤول عن التمويل يتنبأ بالتدفقات النقدية. وهذا يتضمن ضرورة التشاور مع دوائر أخرى كالمبيعات والائتمان، والمتحصلات، والمخزون، وأوراق الدفع والموردين. وبناءً على هذه التنبؤات بالحاجة إلى

النقدية المستلمة يمكن معرفة الأموال الزائدة للاستثمار. وبناءً على معرفة الأموال الزائدة قد يرغب مجلس الإدارة في وضع أموال جانباً لاستثمارها في صناعة البناء، أو غيرها من الصناعات مثلاً، أو في السيطرة على شركات أخرى أو غير ذلك. إن هذه السياسات الاستثمارية كافة يجب أن تقر من مجلس الإدارة (أو من قبل لجنة الاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة).

وإن الحصول على الأسهم أو السندات أو غيرها من الاستثمارات تمر بالإجراءات نفسها التي تم بيانها في دورة المشتريات. وإن قرار مجلس الإدارة أو موافقته تعد الوثيقة الأساسية التي تسمح لدائرة الصرفيات بإعداد أمر الصرف والشيك، ويقوم مسؤول الصرف بتوقيع الشيك المتعلق بالاستثمارات. وإذا لم يكن لدى الشركة إلا عدد محدود من الاستثمارات، فغالباً ما يقتضي الأمر فتح حسابات مساعدة لهذا الغرض حيث تحفظ سائر المعلومات المتعلقة بها في الأستاذ العام. أما الأوراق المالية ذاتها (شهادات الاستثمار) فتحفظ لدى سمسار البورصة (إذا وجدت) أما إذا كانت محفوظة بالشركة فيجب وضعها في صندوق خاص، يستحسن ألا يفتح إلا باجتماع مفتاحين يكون أحدهما لدى معاون المدير العام والآخر لدى المدير المالي. إن هذه الإجراءات يجب أن تكرس الفصل بين الواجبات التالي:

أ ــ الإقرار وهنا بيد مجلس الإدارة.

ب ــ التسجيل وهو لدى دائرة الحسابات.

جـ ــ الحيازة وهي بيد معاون المدير العام أو المدير المالي.

2 ــ يجب أن يكون لدى الشركة مستندات كافية للتحقق من أن عملية شراء أو بيع الأوراق المالية قد تم إبرامها والموافقة عليها بشكل صحيح.

3 ــ ضرورة وجود سجل تفصيلي للاستثمارات المالية تسجل فيه كافة الاستثمارات المالية المملوكة عن طريق الشركة.

4 ــ ضرورة إجراء المطابقة الدورية ما بين دفتر الأستاذ مع حساب المراقبة الإجمالي بدفتر الأستاذ العام.

5 ــ الفحص الدوري للاستثمارات من قبل شخص غير مسؤول عن حفظها والمحاسبة عنها للتأكد أن كافة توزيعات الأرباح والفوائد قد تم استلامها وإدراجها في السجلات المحاسبية.

6 ــ ضرورة وجود إجراءات حماية كافية على الاستثمارات المالية وأن يتم تخزينها بشكل آمن إما في خزينة أو في صندوق ودائع.

ج ــ إجراءات مراجعة الاستثمارات المالية:

يظهر في ميزانية بعض المنشآت أرصدة للاستثمارات وقد تكون تلك الاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل, وتظهر الاستثمارات قصيرة الأجل ضمن الأرصدة النقدية في الميزانية العمومية, أما الاستثمارات طويلة الأجل فتظهر في مرحلة متوسطة بين الأصول قصيرة الأجل والأصول طويلة الأجل.

ويرجع السبب في هذه التفرقة إلى أن الاستثمارات قصيرة الأجل تعد بمثابة الفائض النقدي، هذا بالإضافة إلى سهولة تحويلها إلى نقدية حين تحتاج المنشأة إلى ذلك ويكون هذا التحويل دون خسارة كبيرة في قيمتها ولا يؤثر في ذلك طول الفترة أو قصرها التي تحتفظ فيها المنشأة بتلك الاستثمارات.

أما الاستثمارات طويلة الأجل فهي الأوراق المالية التي تحصل عليها المنشأة بقصد الاحتفاظ بها لمدة طويلة تزيد على سنة في الغالب, ولا تستخدم تلك الأوراق للحصول على أموال نقدية عند الحاجة إلى ذلك إنما تستخدم لتحقيق بعض المصالح الأخرى مثل ضمان مصادر توريد المواد الخام أو ضمان توزيع السلعة المنتجة أو غير ذلك من الأسباب وتشتمل تلك الاستثمارات على الأوراق المالية الخاصة بالشركات التابعة والقابضة والمدفوعات بين الشركات القابضة والتابعة وقيمة التصفية النقدية الخاصة

ببوليصة التأمين على حياة أحد الشركاء والمبرمة لصالح المنشأة وأمـــوال الاســـتهلاك المستثمرة، والأصول غير المستخدمة في أعمال المشروع وتظهر الاستثمارات التي تعـــد بمثابة أصول طويلة الأجل في الميزانية العمومية عادة بتكلفتها, وفي حال وجود انخفاض دائم في قيمة تلك الأصول فإنه ينبغي تعديلها لتظهر في الميزانية العمومية بقيمة عادلة.

تهدف الإجراءات الجوهرية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 ــ أن الاستثمارات موجودة في الشركة أو أنها موجودة لدى شخص مؤتمن.

2 ــ أن تكلفة الاستثمارات لا تزيد عن قيمتها السوقية.

3 ــ يتم الإفصاح عن الاستثمارات المرهونة في الميزانية بشكل كاف.

4 ــ تقوم الاستثمارات بغرض السيطرة بحسب طريقة الملكية أما الاستثمارات بغرض المضاربة فتقوم بالقيمة العادلة.

5 ــ يتم تسجيل دخل الاستثمارات أصولاً.

من أساليب الغش الشائعة استخدام الاستثمارات كضمان لقرض شخصي لأحد المديرين أو بيع الاستثمارات كلياً أو جزئياً أو تحصيل كوبونات السندات دون تسجيلها في الدفاتر ومن الأخطاء المعتمدة التي ينبغي أن يلم بها مراجع الحسابات أيضاً المعالجـــة المحاسبية غير السليمة للاستثمارات والإيرادات المرتبطة بها مثال ذلك التســـجيل غـــير السليم لمشتريات الاستثمارات والإيرادات المتعلقة بها بطريقة لا تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

يعد تخطيط مراجعة الاستثمارات والإيرادات المرتبطة بهـــا لأي منشـــأة كـــبيرة ضرورة ملحة حتى يمكن ضمان دقة عملية المراجعة وكفايتها, ويتطلب هذا الإعـــداد المسبق وتطبيق الإجراءات الملائمة ضرورة معرفة الاستثمارات بالتفصيل وحجم كـــل نوع من أنواع الأوراق المالية والأماكن المختلفة التي توجد بها والإجراءات الرقابيـــة المتعلقة بها. وفي حالة تعدد الاستثمارات يطلب مراجع الحسابات من المنشـــأة كشـــفا

بتفاصيلها أو ربما عدة كشوف في حالة وجود أنواع متعددة منها ويتضمن هذا الكشف أو الكشوف المتعددة غالباً البيانات التفصيلية المتعلقة بالاستثمارات مثل وصف الورقة المالية والجهة المصدرة وتاريخ الإصدار وعنوان الإصدار وسعر الفائدة المقرر عليها والقيمة الاسمية للأسهم ونوع الأوراق وأرقامها وتاريخ تسديد الفوائد أو الأرباح وأول تاريخ تال لتحصيل الفوائد والأرباح وعدد الأوراق ورصيدها في أول المدة والمشتريات في أثناء المدة أو المبيعات (بالمبلغ والتاريخ) والرصيد في نهاية الفترة والقيمة السوقية والفائدة المستحقة في بداية السنة والدخل المحصل خلال المدة والفائدة المستحقة في نهاية السنة المالية والربح أو الخسارة المترتبة على مبيعات الاستثمارات.

وينبغي أن يقوم مراجع الحسابات بالإعداد لفحص الاستثمارات في الوقت نفسه الذي يتم فيه جرد النقدية وفحص أوراق القبض وذلك ضماناً لعدم إحلال النقدية المحصلة من بيع الاستثمارات أو الأوراق القبض لإخفاء عجز نقدي بالمنشأة أو العكس استخدام النقدية لإخفاء عجز في أوراق القبض أو الاستثمارات وعادة تكون الأوراق المالية مودعة لدى أحد البنوك أو مودعة لدى المنشأة في صناديقها الخاصة وفي كلتا هاتين الحالتين على مراجع الحسابات أن يتحقق من الوجود للاستثمارات ويتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع الإحلال بينها وبين النقدية وأوراق القبض، كما سبق أن ذكرنا وسنتعرض فيما يلي لإجراءات التحقق من وجود الأوراق المالية والاستثمارات.

التحقق من وجود الأوراق المالية وفحصها:

ينبغي أن يتحقق مراجع الحسابات من الوجود المادي للاستثمارات في حضور أحد ممثلي المنشأة, كما ينبغي مطابقة تلك الأوراق المالية مع ما ورد في كشف الاستثمارات السابق الإشارة إليه مع وضع إحدى علامات المراجعة أمام كل عنصر من عناصر هذا الكشف بمجرد التحقق منه مع التوقيع بما يفيد القيام بتلك العملية وينبغي أن يتأكد مراجع الحسابات عند قيامه بهذا الفحص أن الأوراق المالية مسجلة باسم المنشأة

أو أن هناك إقرار تنازل سليماً مرفقاً بها ويجب التحقق من آخر كوبون مرفق بأرومة للتأكد من عدم ضياع بعض هذه الكوبونات أو من عدم تحصيل كوبونات مستحقة ومن الضروري أن يتحقق مراجع الحسابات من صحة الورقة وصفتها وسعر الفائدة عليها وتاريخ الاستحقاق والرقم المسلسل المسجل عليها.

إذا كانت الأوراق المالية مودعة كضمان أو كرهن للحصول على قرض فإنه ينبغي على مراجع الحسابات أن يتحقق من ذلك، وأن يشير إلى ذلك في صورة ملاحظة على الميزانية كما أنه إذا كان هناك بعض الأوراق المالية المودعة لدى المنشأة كضمان لبعض القروض الممنوحة للغير, فإنه ينبغي على مراجع الحسابات أن يقوم بفحصها ليتحقق من صحة المحاسبة عنها, كما يتعين على مراجع الحسابات أن يثبت أي أوراق مالية غير مدرجة بالكشف المعد بواسطة المنشأة ويقوم بالاستفسار عنها.

وبمجرد الانتهاء من فحص الاستثمارات ينبغي أن يحصل مراجع الحسابات على شهادة موقعة من ممثل المنشأة بأنه قد تسلم الأوراق المالية بحالة جيدة وسليمة, وفي حالة إيداع الأوراق المالية لدى أحد البنوك فإن العرف جرى بين المراجعين على الحصول على شهادة من البنك تفيد إيداع تلك الأوراق لديه تشتمل على جميع البيانات المتعلقة بها. يحصل مراجع الحسابات على تلك الشهادة بموجب خطاب ترسله إدارة المنشأة إلى البنك تطلب منه موافاة مراجع الحسابات بتفاصيل الأوراق المالية المودعة لديه باسم المنشأة على أن تصل تلك الشهادة إلى مراجع الحسابات رأساً.

إجراءات المراجعة التي تلي التحقق من الوجود المادي للأوراق المالية:

بعد أن يتحقق مراجع الحسابات من وجود الأوراق المالية ومن ملكية المنشأة لها ينبغي عليه أن يتحقق من صحة إثبات تلك الأوراق والإجراءات المتعلقة بها عن الفترة، ويتعين على مراجع الحسابات في هذا الصدد أن يولي الرقابة المحاسبية عناية خاصة

ويتحقق من مدى تطبيقها في الواقع وسنوضح فيما يلي الاختبارات التي ينبغي القيام بها بالنسبة للاستثمارات.

ينبغي أن يتحقق مراجع الحسابات من صحة الجمع الأفقي والرأسي لكشوف الاستثمارات ثم يقوم بمطابقة تلك المجاميع على الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ العام وينبغي التأشير بعلامة المراجعة الملائمة التي تفيد القيام بهذه العملية مع شرح هذه العلامة وتوقيع المراجع بما يفيد أداءها, وينبغي مقارنة أرصدة الاستثمارات أول المدة مع أوراق العمل الخاصة بالعام الماضي, كما يقارن الأرصدة في دفتر الأستاذ العام, وبالنسبة لعملية المراجعة الأولى ينبغي التحقق من تكلفة الاستثمارات أو التحقق من أي أساس آخر للتقويم.

ويمكن فحص عمليات الاستثمارات التي تمت خلال العام عن طريق الاطلاع على فواتير السماسرة أو البنوك التي قامت بالشراء وتكون التكلفة هي عادة الأساس الملائم لإثبات الاستثمارات في دفتر المنشأة، وبناءً على ذلك ينبغي على مراجع الحسابات أن يتأكد من أن التكلفة تشتمل على سعر العقد وهو سعر السوق مضافاً إلى ذلك السمسرة وأي تكاليف أخرى فرعية متعلقة بعملية شراء الاستثمارات، ويستبعد من ذلك أي مبلغ مدفوع لمقابلة الفائدة المستحقة خاصة في حالة شراء سندات بعد تاريخ دفع فوائدها بمدة طويلة. وعادة ما تظهر تكلفة شراء الاستثمارات في فاتورة السمسار وفي حالة بيع الاستثمارات فإن القيد الدائن في حساب الاستثمارات ينبغي أن يكون مطابقاً في مبلغه للمبلغ الذي حمل على حساب الاستثمارات عند الحصول على الأوراق المبيعة بعد تعديله بأي خفض أو خصم أو علاوة متعلقة بها, ويكون الفرق بين التكلفة المعدلة وسعر البيع بمثابة الربح أو الخسارة المحققة على بيع الاستثمارات.

وفي حالة قيام المنشأة بتكوين مخصص لمقابلة الهبوط في القيمة السوقية للاستثمارات وخاصة الاستثمارات المؤقتة التي تعد عنصراً من عناصر الأصول قصيرة

الأجل فإن ربح بيع تلك الاستثمارات أو خسارتها يتحـــدد بعـــد اســـتبعاد نصـــيب الاستثمارات المبيعة من مخصص هبوط الأسعار من تكلفتها ثم مقارنته تلـــك التكلفـــة بالمتحصل من بيع تلك الاستثمارات, وينبغي على مراجع الحسابات أن يفحص قيـــود بيع الاستثمارات ليتأكد من استبعاد التكلفة وليس قيمة البيع من حساب الاستثمارات وتصحيح أي خطأ ينتج عن ذلك حتى يظهر الربح أو الخسارة الحقيقية المترتبة على بيع الاستثمارات.

ويتم تحديد أرباح الاستثمارات المبيعة وخسائرها على أساس طريقة الوارد أولاً صادر أولاً أو على أساس طريقة متوسطة التكلفة, وفي حالة اتباع المنشأة لطريقة تمييـــز الاستثمارات المشتراة والمبيعة ينبغي أن يكون مراجع الحسابات على دراية بذلك عـــن طريق تسجيل هذا الأسلوب في أوراق العمل الخاصة به, وذلك حتى يتأكد من عـــدم استخدام تلك الطريقة كمسوغ للتأثير في الأرباح والخسائر المحققة.

وينبغي أن يتأكد مراجع الحسابات من أن رصيد الاستثمارات أول الفترة مضافاً إليه المشتريات مطروحاً منه المبيعات يطابق رصيد آخر المدة, وفي حالة وجود أي خطأ ينبغي تصحيحه عن طريق تدوين المبالغ الصحيحة في كشف الاستثمارات مع وضـــع علامة المراجعة الملائمة وشرحها وتوقيع من قام بالتصحيح, وينبغي توضيح الحســـابات التي ستتأثر بالتعديل الذي قام به مراجع الحسابات في كشف الاستثمارات في أسفل هذا الكشف، ويعتمد إجراء قيد التسوية على مذكرة إجراء قيد وإعطائها رقماً مسلسلاً مع بقية قيود التسوية الأخرى التي يوصي مراجع الحسابات بإجرائها.

وفي حالة حصول مراجع الحسابات على شهادة من البنك أو الجهة المودع لديها الأوراق المالية ينبغي أن يقوم بفحصها ويطابقها على ما جاء بدفاتر المنشأة.

ويقوم مراجع الحسابات بعد ذلك بتسليم مذكرات إجراء قيود التسوية إلى المنشأة, وينبغي عليه أن يتابع قيام المنشأة بإجراء تلك القيوم ويتحقق من مطابقة الأرصدة في دفاتر الأستاذ العام للأرصدة الظاهرة في أوراق العمل الخاصة به.

وينبغي أن يحصل مراجع الحسابات على قائمة بالأسعار السوقية للأوراق المالية في تاريخ الميزانية العمومية, ويتم الحصول على هذه القائمة من بورصة الأوراق المالية على أن تكون الأسعار هي أسعار الإقفال في آخر يوم في السنة.

وبالنسبة إلى الأوراق المالية غير المقيدة في بورصة الأوراق المالية ينبغي على المراجع أن يحاول معرفة قيمتها السوقية بطريقة أخرى, وليكن عن طريق التقويم المباشر للمنشأة أو بأي أسلوب آخر ملائم.

ينبغي تحديد الإيرادات المرتبطة بالاستثمارات سواء أكانت أرباحاً أم فوائد في تاريخ التحقق نفسه من الاستثمارات أو في أي تاريخ آخر, كما ينبغي مقارنة الأرقام المحددة مع أرصدة تلك الإيرادات في دفتر الأستاذ العام.

ومن الضروري التحقق من صحة المبالغ المحصلة عن طريق نشرات توزيع الإيرادات المنشورة أو عن طريق الاتصال بالجهة التي قامت بالصرف إذا كانت تلك المبالغ جوهرية وعند فحص فوائد السندات ينبغي مقارنة الفوائد المستحقة في بداية السنة مع أوراق العمل الخاصة بالنسبة السابقة, كما ينبغي مقارنة المتحصلات من المبالغ التي حان ميعاد استحقاقها طبقاً لشروط عقود القروض المعلنة, كما تقارن تلك المتحصلات مع دفتر الصندوق والبنك في كشف الحساب الجاري بالبنك, وينبغي حساب السنة والفائدة المستحقة المشتراة أو المبيعة (عند شراء السندات أو بيعها في أثناء السنة) كما تظهر ضمن بيانات السندات المشتراة أو المبيعة والفائدة المستحقة في نهاية السنة.

وبعد قيام مراجع الحسابات بالتحقق من صحة الفائدة المستحقة في أول المدة وفي آخر المدة والفائدة المكتسبة والأرباح من الأسهم ينبغي عليه أن يراجع جميع أعمدة الكشف الذي يشتمل على هذه العناصر ومقارنة هذه المجاميع بالحسابات الخاصة بدفتر الأستاذ العام.

د ــ بعض أنواع الغش والتضليل المتعلقة بالاستثمارات:

يمكن تصنيف الخسائر أو إساءة الاستعمال في مجال الاستثمارات في القطاعات الثلاثة التالية:

1 ــ سرقة التدفقات المالية أو تحويلها، أو الأوراق المالية، أو إيرادات المبيعات ومقبوضات الدخل الأخرى.

2 ــ إساءة استعمال القيم المحاسبية من خلال عمليات الشراء أو الاستئجار بأسعار عالية مبنية على أحكام متحيزة في تقويم الأصول المعنوية.

3 ــ التجسس على الأعمال والذي يتم من خلاله تمويل طرق وعمليات سرية بموافقة الجهة الإدارية المسؤولة.

إن القطاعين الأول والثاني يقعان ضمن دائرة اهتمام المراجع، أما الثالث فهو عادة خارج هذه الدائرة ولو أنها تستحق مراعاة الحالات الخاصة، إذا تناهت إلى علم المراجع.

وتحدث السرقة أو التحويل أو إساءة الاستعمال للأوراق المالية بطرق متعددة؛ فإذا كان نظام حفظ الأوراق ضعيفاً، يمكن سرقتها بسهولة بحيث تصبح السرقة مشكلة بوليس وليست مشكلة مراجعة.

وقد تستخدم الأوراق المالية كرهن خلال العام ثم تستعاد لتجرد قبل نهاية العام، وبعد الجرد تعاد للدائنين دون إعلام المراجع. أما إذا كان نظام الحفظ يتطلب توقيع الشخص المسؤول (كما في حالة وضعها في خزانة حديدية في المشروع) فيمكن للمراجع متابعة حركة الإدخال والإخراج بناءً على التواقيع المؤرخة، وإن الفرصة

الأفضل للاكتشاف هي مصادقة الدائن التي توضح ظروف الحال. وبطريقة مشابهة يمكن بيع الأوراق المالية من قبل أحد موظفي الإدارة ثم إعادة شرائها قبل عدها من المراجع، ويمكن للمراجع اكتشاف ذلك عن طريق مقارنة الأرقام المتسلسلة للأوراق الأصلية إذا وجدت مع الأوراق المجرودة.

ويمكن سرقة النقدية المستلمة مقابل الفوائد أو الجعالات على براءات الاختراع، أو التوزيعات أو إيرادات المبيعات. وبصورة عامة إن الحماية من مثل هذه السرقات عن طريق الرقابة على المقبوضات، ولكن لما كانت مثل هذه المقبوضات قليلة العدد وغير منظمة الحدوث، فإن الرقابة عليها ليست فعالة بالمقارنة مع الرقابة على العمليات المنتظمة كالمبيعات النقدية المعتادة مثلاً. إذا لم يتم التلاعب في حسابات الدخل لإخفاء المقبوضات المسروقة، فإن المراجع سيجد دخلاً أقل مما هو متوقع من قبله بالاعتماد على الاتفاقات أو سجلات التوزيعات المنشورة. وإذا لم تسجل مبيعات الأوراق المالية، فإن المراجع سيلاحظ فقدان أوراق مالية عند محاولة التحري عنها ومطابقتها.

وإذا تم التلاعب في حساب الدخل لإخفاء المقبوضات المسروقة، فإن فحص المقبوضات النقدية سيكشف السرقة، أو أن الفحص سوف يكشف التعويض في حسابات أخرى.

ويمكن التلاعب في القيم المحاسبية في الكثير من الطرائق بما في ذلك شراء الأصول بأسعار أعلى من الواقع، أو عقود إيجار مع شركات تابعة أو قابضة، أو حيازة حقوق اختراع مقابل أسهم تعطى للبائع أو المروج، أو قرارات زائفة حول التغطية (الاستهلاك الرأسمالي). وقد باعت إحدى الشركات أصولاً في إحدى المرات إلى مشتر وهمي مدعوم من أحد المديرين لتحقيق مكتسبات، ولم يعرف المراجع أن المشتري كان مزيفاً، وقد ظهرت كل المستندات بشكل منتظم وقد تم استلام إيراد المبيعات أصولاً، ولم يعلم المراجع باتفاق سري لإعادة بيع المشتريات إلى الشركة لإعادة شرائها من جديد في

وقت لاحق، حيث يظهر هذا المثال مدى التلاعب الملتوي الذي قد يحدث. ولا بد من مراجعة العمليات كافة التي تتم مع أشخاص وثيقي الصلة بالمنشأة بعناية كبيرة استناداً إلى القيم السوقية وخاصة عند حدوث عمليات غير نقدية.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أسئلة وتمارين حول الوحدة التاسعة

1 ــ ما هي الإجراءات التي يستخدمها المراجع للحصول على أدلة الإثبات المتعلقة بتكلفة الاستثمارات، ومكاسب الاستثمارات، ودخل الاستثمارات؟

2 ــ لماذا يهتم المراجعون في خسائر الاستثمارات التي تحدث في بداية الفترة التالية؟

3 ــ لماذا يكتفي المراجع بمراجعة الإضافات والاستبعادات في الفترة الجارية بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل؟

4 ــ ما هي مظاهر أسهم رأس المال ذات الأهمية بنظر المراجع؟

5 ــ ما هي مجالات الخسائر وسوء الاستعمال في مجال الاستثمارات، وهل تقع كلها في دائرة اهتمامات المراجع؟

6 ــ تستثمر شركة الفصول المساهمة مبالغ كبيرة في أوراق مالية دورياً، وتحدد سياسة الاستثمار في الشركة عن طريق لجنة الاستثمار وتودع الاستثمارات كافة في خزانة في المصرف. ما هي الأسئلة التي يمكنك توجيهها لتقويم نظام الرقابة الداخلية في مجال الاستثمارات في هذه الشركة؟

7 ــ بصفتك مراجع حسابات شركة أوغاريت المساهمة عن العام المنتهي في 2006/12/31 تبين لك أن الشركة حصلت على قرض من البنك العربي في 2006/11/1 قيمته 500000 بهدف توسيع مقر الشركة وسندات في 2006/1/15 بكامل المبلغ.

المطلوب:

أ ــ مراجعة الأرباح الموزعة والفوائد.

ب ــ تحديد القيمة السوقية.

جـ ــ سلطة شراء الاستثمارات.

8 ــ نفذت شركة البتراء للنفط برنامجاً طموحاً للبحث والتطوير بهدف تحسين طرق الحفر وقد بدأ هذا المشروع في عام 2005، وقد استمر العمل في هذا المشروع خلال عام 2006، وقد حملت نفقات هذا البرنامج على تكاليف البحث والتطـــوير، وقد حصلت الشركة على برنامج يعمل بالحاسوب لتنفيذ مشروع آخر بقيم 45000 علماً بأن العمل بهذا المشروع الأخير يبدأ في عام 2006.

المطلوب:

1 ــ وضع برنامج مراجعة لنفقات البحث والتطوير بافتراض أنك تراجع القوائم المالية بهذه الشركة للمرة الأولى في عام 2006.

ب ــ ما هي الأدلة المطلوبة لمراجعة برنامج الحاسوب الذي تمت رسملته كأصل معنوي ظهر رصيده في 2006 بمبلغ 40000 علماً بأن الشركة اقتطعت منه 5000 كتغطية (استهلاك رأسمالي).

9 ــ تقدمت شركة سعيد وشريكه بطلب للحصول على قرض مـــن البنـــك الصناعي بقيمة 3 ملايين وحدة نقدية، وقد طلب البنك من الشركة تقـــديم قوائمهـــا المالية، معززة بتقرير من محاسب قانوني، ليتمكن البنك من إعطاء قراره في منح القرض، وقد كانت الميزانية على النحو التالي:

4000		10000 أصول ثابتة	5000 رأس المال
4000 مخزون سلعي		6000 استهلاكات	500 أرباح
3000 زبائن			3000 أوراق دفع
500 أوراق قبض			3500 موردين
500 نقدية			
12000			12000

وقد كان اسمك هو الذي وقع عليه الخيار من بين ثلاثة محاسبين قانونيين اقترحتهم الشركة للبنك، والمطلوب:

1 ــ ما هو برنامج المراجعة الذي تضعه لمراجعة حسابات هذه الشركة؟

2 ــ في أثناء تنفيذ إجراءاتك تبين ما يلي:

آ ــ استبدلت الشركة بآلة مستعملة في 6/30 تكلفتها الدفترية 1200 ومخصصات الاستهلاك المتعلقة فيها لغاية الاستبدال 200 بضاعة قيمتها السوقية بتاريخ الاستبدال 1000 إلا أن الصفقة أبرمت على أساس متكافئ علماً بأن سعر الآلة المماثلة في سوق الآلات المستعملة يبلغ 1200 في تاريخ الاستبدال.

ب ــ لدى الشركة سيارة مستهلكة دفترياً قيمتها 300 لم تحسب استهلاكاً لها في عام 2005 حيث مضى على استخدامها في ذلك التاريخ ست سنوات وتتوقع الإدارة إمكان استخدامها أربع سنوات أخرى.

جـ ــ في أثناء مراجعة عملية المبادلة لاحظت أن الشركة حصلت على موافقة أحد الموردين الذي تدين له الشركة بمبلغ 3000 إذ تبين أن الأصول الثابتة كافة مرهونة لهذا المورد لضمان سداد ديونه.

د ــ تبين أن أحد العملاء رفع دعوى على الشركة لدفع تعويض إليه بمقدار 700 عن إصابات بضاعة اشتراها من الشركة وأن الشركة ردت معتمدة على أدلة موثقة أن الأضرار أصابت البضاعة في أثناء الطريق وأن الشاحن مسؤول عن التأمين.

هـ ــ تبين أن للشركة أوراق قبض مخصومة في المصرف بمبلغ 800 لم تستحق بعد. **والمطلوب:**

1 ــ إعداد التسويات المحاسبية المطلوبة وعرض الميزانية من جديد.

2 ــ إن إنتاج الشركة موسمي من المتوقع أن تبيع معظم المخزون لديها قبل نهاية العام، حيث تود استخدام القرض للوفاء باحتياجات الموسم.

3 ــ وضع تقريرك حول سلامة المركز المالي للشركة، نصيحتك للبنك حـــول إقراض هذه الشركة.

الوحدة التعليمية العاشرة

المراجعة في شركات السمسرة

بعد قراءة هذه الوحدة ستكون قادراً على الإلمام بما يلي:

1- ماهية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

2- متطلبات تخطيط أعمال مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

3- مشاكل الرقابة الداخلية في شركات السمسرة في الأوراق المالية.

4- إجراءات مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المراجعة في شركات السمسرة

مقدمة:

شركات السمسرة في الأوراق المالية هي شركات مساهمة، أو توصية بالأسهم، تقوم بعمليات تداول الأوراق المالية بالبورصة من خلال ممثل لها هو السمسار.

والسمسار هو ممثل شركة السمسرة في الأوراق المالية بالبورصة وهو شخص مؤهل ومرخص له بمزاولة مهنة الوساطة بين بائع الأوراق المالية ومشتريها بالبورصة، سواء كانت أسهماً أم سندات، أم صكوك تمويل، أم أي شكل آخر من أشكال الأوراق والحقوق المالية المعروفة . وتمثل عمولة السمسار عن عمليات الوساطة في بيع الأوراق المالية وشرائها أهم عناصر إيرادات شركة السمسرة في الأوراق المالية، كما تمثل حسابات عملاء السمسرة والأوراق المالية والنقدية بالمصارف والخزينة أهم أصول الشركة، بينما تمثل حسابات الدائنين (العملاء) أهم بنود التزامات شركة السمسرة في الأوراق المالية.

وتعدّ عملية مراجعة شركات السمسرة مماثلة للمراجعة المالية، إلا أنها تُعدّ حالة خاصة لها بعض الخصائص المميزة. خاصة من حيث المبادئ المحاسبية وقواعد الرقابة الداخلية، لذا سوف نتناول في الصفحات التالية من هذا الفصل مجموعة من النقاط تتعلق في ماهية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية، وإجراءات الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بمراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

أولاً- ماهية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

تتشابه مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية مع المراجعة المالية في كثير من الأمور، وتختلف عنها في بعض الأمور الأخرى سنقوم بتوضيحها كما يلي:

آ- مفهوم المراجعة:

إن مفهوم مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية لا يختلف عن مفهوم المراجعة المالية، فهي عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة المتعلقة بالنتائج أو المزاعم التي تتضمنها القوائم المالية لشركة السمسرة للتحقق من مدى تمشى هذه النتائج مع كلّ من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من ناحية، وقواعد وأسس المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة في الأوراق المالية من ناحية أخرى، وتوصيل نتائج هذا التقييم لأصحاب المصلحة في شركة السمسرة، خاصة الملاك، والبورصة، والاختلاف الوحيد بين مفهومي في المراجعة يكمن في أن قواعد المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة يجب أن تؤخذ في الحسبان مثلها مثل المبادئ المحاسبية، عند تحديد مدى عدالة القوائم المالية للشركة.

ب- معايير المراجعة:

ينبغي أن تتم مراجعة حسابات شركات السمسرة في ظل التزام كامل بمعايير المراجعة المقبولة عموماً، أي معايير المراجعة الدولية مع مراعاة الأمور التالية:

- يجب أن يكون المراجع ذا خبرة ومعرفة متخصصة في نشاط شركات السمسرة، وقواعد المحاسبة الخاصة بهذا النشاط وأسسها، وعلاقة الشركة بالجهات المنوطة بتنظيم سوق رأس المال ومراقبته.

- أن سياسات الرقابة الداخلية وضوابطها وإجراءاتها على نشاط شركات السمسرة قد تختلف بالنسبة إلى بعض العمليات والحسابات، مثل الأوراق المالية والسماسرة والوسطاء والزملاء، والحسابات المعلقة، بالمقارنة بما يجري عليه العمل في المراجعة بصفة عامة.

- إن لغة تقرير مراجع الحسابات ومحتواها، عن مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية ينبغي أن تعكس طبيعة أعمال المراجعة وأهدافها، من دون الخروج على معايير التقارير المعمول بها في المراجعة المالية.

جـ- أهداف المراجعة:

لا تختلف أهداف مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية عن أهداف المراجعة العادية، والتي تتمثل فيما يلي:

- إبداء رأي فني بشأن عدالة القوائم المالية وفقاً لأسس المحاسبة الخاصة بنشاط الشركة وقواعدها.

- تسهيل رقابة أصحاب المصلحة في الشركة، خاصة الملاك والبورصة على إدارة شركة السمسرة باعتبارها وكيلاً عنهم.

- التحقق من، إفصاح الإدارة بصفته وكيلاً لأصحاب المصلحة في الشركة باعتبارها أصلاً، خاصة الملاك وإضفاء الصدق عليه.

د- مجال المراجعة ونطاقها:

يعدّ مجال مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية أوسع من مجال مراجعة الحسابات بصفة عامة، ويعود السبب إلى أن مجال مراجعة الحسابات بصفة عامة يشمل الآن الإفصاح المحاسبي بمعناه الواسع، وهو قائمة المركز المالي والدخل، والتغير في المركز المالي والأرباح المجوزة، والتدفقات النقدية، أما مجال مراجعة حسابات شركات السمسرة، فيضم بالإضافة إلى ذلك، قائمة التغير في حقوق الملاك. وقائمة التغير في حقوق الدائنين، وأي جداول أو مخصصات تفرضها التشريعات والإجراءات المنظمة للعمل، خاصة من جانب البورصة.

بما أن نطاق مراجعة هذا النوع من الشركات يتحدد تبعاً لما ينتهي إليه مراجع الحسابات من تقدير لمستوى خطر الاكتشاف المخطط من الناحية، وطبيعة نشاط هذه الشركات، وتأثيره في الأهمية لبعض الحسابات، من ناحية أخرى.

هـ- متطلبات تخطيط أعمال مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

لا تختلف متطلبات تخطيط مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية وتنفيذها عن متطلبات تخطيط المراجعة العادية للشركات الأخرى وتنفيذها، ووفقاً لمدخل خطر المراجعة، ومفهوم الأهمية النسبية تشمل متطلبات **تخطيط مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية وتنفيذها.**

وتقوم على النواحي التالية:

1- الأمور التمهيدية المتعلقة بالمهمة:

ينبغي على المراجع أن يتعرف على بيئة الفحص، وخاصة فيما يتعلق بطبيعة نشاط الشركة وعلاقتها ببورصة الأوراق المالية، والمتعاملين في هذه السوق، تشكيل مجلس إدارة الشركة والسماسرة الممثلين لها في تنفيذ عمليات الوساطة، الخريطة التنظيمية للشركة، هيكل الحسابات، وطبيعة النظام المحاسبي للشركة، أهم عناصر القوائم المالية للشركة، والتوزيع الجغرافي للنشاط الشركة . ومن أهم إجراءات المراجع في هذه المرحلة ما يلي:

- الاستفسار من المسؤولين بالمركز الرئيسي عن النواحي السابقة.
- الاستطلاع والفحص الميداني لبعض المستندات، مثل النظام الأساسي، الخريطة التنظيمية ونسخ القوائم والحسابات المالية.
- الملاحظة المباشرة لعمليات ومستندات، وإجراءات معينة، مثل مستندات الوساطة وإجراءاتها في بيع وشراء الأوراق المالية.

- استشارة بعض ذوي الاهتمام الخاص بنشاط السمسرة والوساطة في الأوراق المالية، مثل مسؤولي شركات وصناديق ومديري الاستثمار.

2- تقدير خطر الأعمال وخطر المراجعة:

وفقاً لمدخل خطر المراجعة ينبغي على المراجع أن يخطط عملية المراجعة بما يخفض احتمال فشله في تعديل الرأي في القوائم المالية التي تحتوي على تحريف جوهري في صورة أخطاء غير متعمدة, وفي هذا الشأن ينبغي القيام بالإجراءات التالية:

- أن يحدد مجالات الفحص وعناصره التي من المتوقع أن تجري عليها العديد من التسويات والعمليات الحسابية، فتكون عرضة لحدوث الكثير من الأخطاء، ومن أهم هذه العناصر حساب إيراد العمولة، حساب الأوراق المالية ، حساب العملاء، وحساب الدائنين، وحساب الزملاء من الوسطاء والسماسرة الآخرين.

- أن يقدر درجة الخطر المتعلقة بهذه العناصر، أي الخطر المتلازم.

- أن يقدر مستوى خطر الأعمال الناتج من تأثير شركة السمسرة بالمتغيرات البيئية وعلاقاتها بأطراف التعامل معها، مثل السماسرة والوسطاء الآخرين والراغبين في بيع الأوراق المالية وشرائها والبورصة.

- إن يرجع في تقديره لخطر المراجعة إلى المراجع السابق لشركة السمسرة لتحديد أسباب عزله، والأمور التي تمس سمعة الإدارة، والمبادئ والمعالجات والقواعد المحاسبية التي كانت محل خلاف بينهما، والتدخلات الخارجية في أمور الشركة إن وجدت ومصدرها.

3- التقدير الأولي للأهمية النسبية:

تتطلب عملية مراجعة شركات السمسرة أن يحدد المراجع مجالات الفحص المهمة نسبياً التي إذا حدث تحريف جوهري فيها و لم يكتشفه المراجع, فإنه سيخل بإمكانية اعتماد

مستخدمي القوائم المالية للشركة، وخاصة الملاك والبورصة، على هذه القوائم وعلى تقرير المراجعة.

4- تقييم الرقابة الداخلية:

لأغراض تخطيط مراجعة شركات السمسرة ينبغي على المراجع أن يقوم بتقييم مكونات الرقابة الداخلية من خلال استخدام خرائط التدفق وقوائم الاستقصاء. ولا تختلف الإجراءات التي يقوم بها المراجع عند مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية عن مراجعة الشركات الأخرى، وسوف نعرض في الصفحات التالية هذه المكونات، وبعض ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة في هذا النوع من الشركات.

5- إعداد خطة المراجعة:

بعد تقييم الرقابة الداخلية بشركة السمسرة يكون مراجع الحسابات قادراً على تحديد أوجه الضعف في الرقابة الداخلية بصفة خاصة في المجالات المحاسبية حيث يركز المراجع في عملية التقييم على الرقابة المحاسبية الداخلية آخذاً في الحسبان مجموعة من النقاط أهمها:

- تحديد أنواع الأخطاء، والتلاعب الإداري التي يمكن حدوثها.
- تحديد إجراءات الرقابة المحاسبية التي ينبغي أن تمنع، أو تكتشف هذه الأخطاء وهذا التلاعب.
- تحديد ما إذا كانت إجراءات الرقابة الضرورية معروفة ومحددة.
- ربط إجراءات الرقابة وأهدافها بالعمليات والمفردات محل الفحص.

بعد ذلك يبدأ المراجع بوضع إستراتيجية المراجعة التي تشمل ما يلي:

- مدى إمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة.
- طبيعة اختبارات مدى الالتزام ومداها وتوقيتها.
- طبيعة الاختبارات الجوهرية للتفاضل ومداها وتوقيتها.

- متطلبات خطة الفحص من المساعدين وخبرات كل منهم ومؤهلاته ومدى حاجته إلى مستشارين، أو متخصصين في مجال الأوراق المالية والوساطة في تداولها.

- التقديرات الأولية للأهمية النسبية لعمليات الفحص لأغراض مراجعة حسابات شركة السمسرة ومفرداتها.

- الأهداف المحددة من مراجعة حسابات شركة السمسرة في ضوء المزاعم التي تحتوي عليها القوائم المالية للشركة.

- الحجم المبدئي لعينات الفحص، وتوقيت أداء الفحص على مدار الفترة المحاسبية.

6- تصميم إجراءات اختبارات المطابقة (الالتزام):

بما أن قرار المراجع بإمكانية الاعتماد على الرقابة الداخلية فإنه سوف يقوم بأداء اختبارات المطابقة، وهدفه منها إيجاد دليل على أن إجراءات معينة للرقابة الداخلية تم تطبيقها فعلاً لما سبق تحديدها في مرحلة اختبارات الإلمام بها، وينبغي على المراجع عند تنفيذه لهذه الاختبارات مراعاة ما يلي:

- وإن كان من المفضل أداء اختبارات أثر مدى الالتزام على بيانات عن السنة المالية كلها، مثل إيراد العمولة عن العام، إلا أنه يمكن أداؤها بشكل ربح سنوي، كأن يقوم بالتحقيق من وجود رقابة داخلية ملائمة على إيرادات العمولة لكل ثلاثة أشهر.

- يمكن الاعتماد على عينات فحص إحصائية أو غير إحصائية، وفي جميع الأحوال فإن تصميم العينة يجب أن يراعي ما يلي:

* هدف المراجعة.

* أقصى معدل لانحراف الالتزام بإجراءات الرقابة الذي يؤيد إمكانية الاعتماد المخطط على هذه الإجراءات.

* خطر المعاينة المسموح به لأكثر أو أقل من إمكانية الاعتماد على إجراءات الرقابة، مع مراعاة أهمية مراقبة خطر الاعتماد الزائد عن حده الأدنى.

* خصائص المجتمع الذي سوف تسحب منه العينة.

- في حالة عدم وجود دليل مستندي على تطبيق إجراءات الرقابة فعلاً، ينبغي على المراجع أن يجمع هذا الدليل على مدى الالتزام من خلال الاستفسار والملاحظة.

- في حال إمكانية الاعتماد على المراجعة الداخلية لدى شركة السمسرة بوصفها أداة من أدوات الرقابة الداخلية المحاسبية، فعلى المراجع أن يتحقق من كفاءة المراجعين الداخليين وموضوعيتهم ويفحص بعض أعمالهم للوقوف على مدى كفاءة أدائهم.

- في حالة قيام المراجع بأداء اختبارات المطابقة على أساس دوري، ربع سنوي فعلاً، فعليه أن يتابع مدى استمرار فعالية إجراءات الرقابة حتى نهاية السنة المالية.

4- تصميم الاختبارات الجوهرية، وإعداد برنامج المراجعة:

تشمل هذه الاختبارات فحص تفاصيل العمليات والأرصدة، وكذلك الفحص التحليلي للمعلومات المالية، والهدف منها جمع الأدلة الكافية والملائمة على مدى صحة المعاملة المحاسبية للعمليات والأرصدة وملاءمتها، وعدم احتوائها على الأخطاء والتلاعبات الإدارية. وفي هذه الخطوة ينبغي على المراجع مراعاة الأمور التالية:

- إنه قد يؤدي هذه الاختبارات على فترات دورية، ولذلك يجب استمرارها حتى نهاية العام، وكلما كانت الرقابة الداخلية جيدة كانت إمكانية الاعتماد على الإجراءات التحليلية أكثر، مثل إيراد العمولة والعملاء، إيراد العمولة والسماسرة والوسطاء الزملاء، إيراد العمولة والدائنين، حجم العمليات في الشركة وعددها وإجمالي عدد عمليات التداول في البورصة.

- تحدد كفاءة هذه الإجراءات بمقدرتها على مساءلة المراجع في جمع الدليل الكافي والملائم أساساً لإبداء الرأي، ويتم جمع الأدلة الكافية من خلال الفحص، الملاحظة، الاستفسار من المصارف وغيرها من الإجراءات المتعارف عليها، كما أنه ينبغي على المراجع أن يربط الدليل بالهدف المراد تحقيقه استناداً إلى المزاعم التي احتوتها القوائم المالية

للشركة، والملخصات والملحقات المرفقة، وتعدّ الأدلة التي يحصل عليها المراجع من مصادر خارجية أفضل في الإثبات من الأدلة الداخلية.

- لاستخدام المعاينة الإحصائية، أو غير الإحصائية على المراجع أن يدرك جيداً مفهوم خطر المعاينة.

- يستخدم المراجع كافة إجراءات المراجعة المتعارف عليها.

8- تجميع النتائج، وإعداد التقرير النهائي للمراجعة:

وهي المرحلة الأخيرة في عملية المراجعة، حيث يقوم المراجع بتنظيم الأدلة وأوراق العمل من أجل إعداد التقرير النهائي الذي يمثل المنتج النهائي للمراجعة، ولا تختلف عملية إعداده عن التقارير الأخرى التي تعد للشركات كافة، على أن يكون التقرير مستوفياً بمقوماته الشكلية والفنية كافة ومعداً بلغة سليمة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، ومعايير المراجعة الخاصة بشركات السمسرة في الأوراق المالية، وسيتم توضيح ذلك فيما بعد.

ثانياً: قواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة في الأوراق المالية:

يتم قياس الأحداث الاقتصادية في شركات السمسرة في الأوراق المالية والإفصاح عنها وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، بالإضافة إلى قواعد وأسس محاسبية خاصة بهذه الشركات، وتقضي قواعد المحاسبة الخاصة وأسسها بنشاط شركات السمسرة في الأوراق المالية بما يلي:

1- تاريخ المحاسبة عن عمليات التبادل:

في العادة تتم المحاسبة عن عمليات التبادل في تاريخ إتمام أو إنجاز عملية التبادل، إلا أنه لأغراض إعداد القوائم المالية للشركة يتم إجراء التسويات اللازمة لتطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة عن عمليات التبادل التي ينفذها السماسرة، ويكون مطلوباً من مراجع الحسابات في هذا الشأن ما يلي:

- التحقق من صحة إجراءات المحاسبة عن عمليات التبادل التي باشرها سماسرة الشركة خلال العام على أساس نقدي.

- التحقق من سلامة التسويات وصحتها لهذه العمليات في نهاية الفترة لقياس إيرادات الفترة ومصاريفها وحقوق الشركة طرف العملاء وحقوق الدائنين طرفها في نهاية الفترة وفقاً لأساس الاستحقاق.

- التحقق من عدم توسع الشركة في استخدام الأساس النقدي، وتطبيقه على العمليات النمطية الأخرى.

2- النواحي الأساسية لتشغيل النظام المحاسبي لشركة السمسرة:

تفرض طبيعة نشاط شركة السمسرة وجود نظام محاسبي مرن يحتوي على مجموعة من السجلات والدفاتر المحاسبية، والمالية، والرقابية، وقادر على حصر عمليات الشركة وتسجيلها وتشغيلها والإفصاح عن الأداء المالي بما لا يتعارض مع المتطلبات القانونية، خاصة من جانب البورصة. وأهم ملامح تشغيل هذا النظام ما يلي:

آ- يتم إثبات عمليات الوساطة والسمسرة في تاريخ إتمامها، على أن تسجل عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها والمتحصلات والمدفوعات النقدية في يومية مؤقتة قبل إعادة تسجيلها في اليومية العامة.

ب- يتم إمساك سجل لمركز كل سمسار لكل نوع من أنواع الأوراق المالية يوضح تسليم وتسلم الورقة المالية، مع توازن مركز السمسار.

جـ- يتم إرسال سجل إيداع لكل ورقة مالية على حدة يوضح ملخص عمليات الورقة وحركتها المادية، ويتم التسجيل في هذا السجل يومياً عند كل تحرك في الورقة، أو تحصيل قيمة التحرك وسداده فيها، ويظهر السجل رصيداً لورقة يفيد في تحديد صافي رصيد السمسار.

د – عند فشل السمسار في إتمام عملية تبادل لورقة معينة، كأن يفشل في تسلم الورقة من سمسار آخر، أو تسليمها له، يتم تسجيل هذا الوضع في سجل عمليات الوساطة الفاشلة، وإذا فشل السمسار في استلام السهم مثلاً يوم الاتفاق على الصفقة تظهر القيمة في سجل أسهم السمسار باعتبارها التزاماً قصير الأجل، أما إذا فشل في تسلم السهم يوم تمام الاتفاق تظهر القيمة باعتبارها حساب عملاء طويل الأجل في سجل الأسهم.

هـ- في حالة وجود اختلافات بين الرصيد الدفتري والفعلي للورقة المالية بسبب أخطاء التسجيل، أو أي أسباب أخرى، يتم تسجيل هذه الفروق في حساب فروق الأوراق المالية، وإذا حدث و لم يستطع السمسار تحديد أسباب الفروق في الورقة يقوم بالشراء عند العجز، والبيع عند الزيادة لتسوية الفروق. ولذلك ينبغي أن يقوم السمسار بحساب مركز كل ورقة مالية كل ثلاثة شهور مثلاً. ولا يشترط أن يتم هذا الإجراء لكل الأوراق المالية في نفس الوقت. ووفقاً لقواعد المحاسبة الأمريكية فإن إجراءات المحاسبة تقضي بما يلي:

* ينبغي مقارنة سجلات مراكز الأوراق المالية الفرعية مع حساب الأوراق التي يتم مبادلتها بدفتر الأستاذ.

* ينبغي الاتصال بالسماسرة لمعرفة كمية الأوراق المالية التي يتم مبادلتها و لم تسجل بالدفاتر والسجلات وقيمتها.

* يتم تسجيل الاختلافات في أرصدة مراكز الأوراق المالية خلال أسبوع من تاريخ الفحص الدوري ربع السنوي، وذلك مع حساب فروق الأوراق المالية.

و- أحياناً يتم تسجيل بعض العمليات باستخدام الحساب المعلق كأحد طرفي قيد اليومية لحين تسوية العملية، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

* تحصيل مبالغ من العملاء قبل إتمام عملية التبادل.

* تسديدات مبالغ مقدماً من تحت حساب عملية لم تتم بعد.

* حيازة الأوراق المالية قبل إنهاء عملية التبادل.

ز- يتم إمساك سجل دائني الشراء الهامشي يوضح المسدد نقداً والجزء المحول على الحساب من عملياتهم.

ح- يتم إمساك سجلات شخصية لكل عميل من العملاء على أن ترسل مراكز العملاء لهم كل ثلاثة شهور على الأكثر، وينبغي أن يوضح مركز العميل كل عمليات الأوراق المالية لحسابه، وحركة النقدية معه، ومركز الأوراق المالية الخاص به في تاريخ إعداد بيان مركز العميل، وإرساله له، ويمكن أن تكون الحسابات الآتية مرتبطة بحساب العميل:

- حساب الهامش الممنوح للعميل داخل الحدود المتفق معه عليها.
- حساب دخل العميل من توزيعات قسائم الأوراق المالية.
- حساب العمليات قصيرة الأجل من الأوراق المالية للعميل.
- حساب حركة النقدية مع العميل.
- حسابات أخرى مرتبطة مثل حسابات مشتريات أوراق مالية خيارية، وهامشية حسبما يجري العمل في بورصة الأوراق المالية.

ط- في حالة تجارة السمسار في الأوراق المالية لحسابه يمكن أن يتم تخصيص أحد حسابات المتاجرة، أو الاستثمار لمشتريات السمسار من الأوراق المالية حسب الهدف من الشراء.

ك- في حالة طلب البورصة أن تحسب شركة السمسرة صافي رأس المال، وتجنب احتياطيات معينة من أرباحها يجب مراعاة ما يلي:

- يعد السمسار بياناً كل ثلاثة شهور من واقع سجل ملائم يوضح أرصدة النقدية لكل حساب من حسابات الأستاذ، وسجل آخر لحساب المديونية والدائنية المجمعة لهذه الحسابات، وكيفية حساب صافي رأس المال.

- يجب إمساك سجل خاص بعمليات الحسابات المدينة أو الدائنية للعمـــلاء والمبـــالغ المجمعة بالبنك باعتبارها احتياطياً لعمليات التمويل الهامشي لصفقات العملاء.

3- الإفصاح الملزم:

تقضي الأعراف والقوانين أن تلتزم شركات السمسرة بنشر قوائم وإيصالها وتقارير أو إفصاحات معينة للأطراف الخارجية أهمها ما يلي:

- صورة من قائمة المركز المالي للشركة إلى العملاء، على أن تكون قد تم مراجعتـــها بوساطة مراجع خارجي مستقل.
- إذا كان رأي المراجع غير نظيف فينبغي على الشركة أن ترسل لعملائها مع قائمـــة المركز المالي- بياناً بالملاحظات على القوائم المالية للشركة موضحاً فيه وجهـــة نظـــر الإدارة في هذا الشأن.
- ينبغي أن ترسل الشركة للبورصة صورة من تقرير مراجع الحسابات عن هيكل الرقابة الداخلية لدى الشركة، حيث من المفترض أن المراجع عادة يعد هذا التقرير لمجلس إدارة الشركة، ولكنه يجب أن يرسل نسخة منه للبورصة إذا كان بالنظام عيـــوب جوهريـــة تجعل من الصعب إعداد قوائم مالية عادلة.

4- القوائم المالية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

ينبغي على شركات السمسرة في الأوراق المالية أن تنشر مجموعة من القـــوائم الماليـــة وأهمها:

آ- قائمة المركز المالي:

ينبغي على شركات السمسرة أن تعد قائمة مركز مالي توضح فيها ما يلي:

- الإفصاح عن مستحقات الشركة من طرف سماسرتها بصورة منفصلة.
- الإفصاح عن حقوق الملاك والالتزامات كل بصورة منفصلة عن الأخرى.

- إذا تم الإفصاح عن حقوق الملاك، والالتزامات معاً، فينبغي إظهار إجمالي كل مفردة من المفردتين، أولاً ثم مجموعهما ثانياً.

- الإفصاح عن التزامات الشركة عن الضرائب المستحقة غير المسددة ضمن تاريخ الميزانية .

- الإفصاح عن الأرصدة النقدية إجمالاً وتفصيلاً.

- الإفصاح عن مستحقات الشركة من طرف الوسطاء والسماسرة الآخرين، أو المستحقات عليهم لهم، بوصفها مفردة منفصلة في الميزانية، وفي حين يتم تقويم مستحقات من الشركة طرف السماسرة الآخرين في صورة صفقات أوراق مالية بالتكلفة، أو السوق أيهما أقل، فإن المستحقات لهم من طرف الشركة في صورة صفقات أوراق مالية تقوم بسعر السوق بتاريخ الميزانية.

ب- قائمة الدخل:

ينبغي أن تشمل قائمة الدخل ما يلي:

- كافة مصادر إيرادات الشركة خاصة إيرادات العمولة عن عمليات الوساطة في تداول الأوراق المالية.

- كافة مصاريف الفترة مبوبة تبويباً وظيفياً.

- ليس من الضروري الفصل ما بين دخل العمليات والدخل من المصادر غير العادية.

جـ- قوائم التدفقات النقدية- التغيرات في حقوق المساهمين والدائنين:

ينبغي مراعاة الأمور التالية عند إعداد هذه القوائم:

- الالتزام بالمعايير المحاسبية.

- أن تلخص قائمة التغير في حقوق المساهمين التغيرات في حسابات حقوق الملكية .

- أن تظهر قائمة التغير في الدائنين ملخص التغيرات في المستحقات للدائنين خلال الفترة المحاسبية.

أما الإيضاحات الواجبة للقوائم المالية فتشمل ما يلي:

- بيان يوضح كيفية حساب صافي أصول الشركة.
- بيان يوضح كيفية حساب المخصصات وتسويتها.
- بيان تحليلي للأرصدة النقدية.
- بيان تحليلي بأرصدة العملاء، والسماسرة، والوسطاء.

ثالثاً- الرقابة الداخلية في شركات السمسرة ومشاكلها:

لا تختلف أهداف الرقابة الداخلية، ومكوناتها، ومقوماتها، ووسائل تقييمها، في مراجعة حسابات شركة السمسرة عنها في أية عملية مراجعة مالية معروفة، ولكن ينبغي أن يدرك الطالب أن طبيعة نشاط شركات السمسرة تفرض ضرورة وجود إجراءات رقابة داخلية خاصة على بعض العمليات، والحسابات المهمة في الشركة.

1- مكونات الرقابة الداخلية في شركات السمسرة في الأوراق المالية:

آ- بيئة الرقابة:

وتشمل مجموعة العوامل التي تزيد فعالية سياسات وإجراءات الرقابة بشركة السمسرة في الأوراق المالية، وأهم هذه العوامل ما يلي:

- فلسفة عمل إدارة الشركة وأسلوبها.
- الهيكل التنظيمي للشركة.
- نظام عمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه خاصة لجنة المراجعة.
- أساليب تحديد السلطة والمسؤولية في كل المستويات التنظيمية للشركة وفروعها.
- أساليب الإدارة في ممارسة الرقابة لأغراض تقييم الأداء ومراقبته في كل أقسام الشركة وفروعها.

- أهداف عمل المراجعة الداخلية ونظامها ودرجة الاستقلال التنظيمي لهـا، ومـا إذا كانت تتبع مجلس الإدارة مباشرة أم لا ، حسبما تقضي متطلبات المراجعـة الداخليـة الحديثة.

- سياسات الأفراد ونظم تعيينهم وتدريبهم على نشاط الشركة المتخصص في الأوراق المالية.

- نظام تعيين السماسرة وتدريبهم وتعلمهم بصورة مسـتمرة، واسـتيفاء المتطلبـات التشريعية.

- المؤثرات الخارجية البيئية التي تؤثر في عمليات الوساطة التي يقوم بها سماسرة الشركة، مثل تعليمات هيئة سوق المال، وبورصة الأوراق المالية والتشريعات الضريبية.

ب- النظام المحاسبي:

يتكون من الطرق، والسجلات، والقواعد، والسجلات المستخدمة في حصر التقرير عن عمليات الشركة وتحديده وتحليله وتلخيصه وتصنيفه وتسجيله والمساءلة عن أصـولها، خاصة الأوراق المالية والعملاء، والتزاماتها خاصة الدائنين من العملاء، ويتحقق مراجع الحسابات من أن النظام المحاسبي لشركة السمسرة يراعى في الطرق والأسس المحاسـبية التي يقوم عليها أنها تساعد فيما يلي:

- تحديد العمليات والأحداث الاقتصادية التامة والصحيحة وتسجيلها.

- وصف عمليات الشركة وصفاً دقيقاً ولحظياً بما يسمح بعمل تصنيف سليم للعمليات لأغراض إعداد القوائم المالية.

- قياس قيمة العمليات قياساً دقيقاً يسمح بتسجيلها حالياً بصورة سـليمة لأغـراض إعداد قوائم مالية صحيحة.

- تحديد الفترة المحاسبية التي تحدث فيها العمليات بما يسمح بتسجيل العمليات في الفترة المحاسبية الملائمة.

- - الإفصاح السليم عن العمليات والأحداث الخاصة بالشركة.

- عدم الخروج على المتطلبات التشريعية التي حددها قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية عند القياس والإفصاح عن عمليات الشركة.

- إعداد القوائم المالية وكذلك الملخصات والإيضاحات المتممة لها حسبما تقضي المتطلبات التشريعية في هذا الشأن، وكذلك قواعد المحاسبة الخاصة بنشاط السمسرة.

ج- إجراءات الرقابة:

تتمثل في مجموعة السياسات والإجراءات، التي تتعامل مع بيئة الرقابة والنظام المحاسبي لشركة السمسرة في الأوراق المالية، وتهدف الإدارة من ورائها الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق شركة السمسرة لأهدافها.

وتطبق إجراءات الرقابة في كافة المستويات التنظيمية لشركة السمسرة وفروعها بهدف تحقيق ما يلي:

- الاعتماد الصحيح والرسمي لكافة عمليات الشركة وأنشطتها.

- الفصل بين المهام والواجبات، بما يحد من فرصة ارتكاب الأخطاء والغش، أو يمنعه.

- تصميم واستخدام وثائق وسجلات ملائمة لضمان صحة العمليات والأحداث وملائمتها وتسجيلها. مثل إعداد سجل شخصي لكل عميل من عملاء السمسار، ولكل زميل من السماسرة والوسطاء الآخرين.

- وجود إجراءات ملائمة لحماية الأصول والسجلات وحيازتها واستخدامها، خاصة الأوراق المالية، وبرامج الحاسوب وسجلات العملاء والزملاء والعمولة.

- الفحص المستقل والمقارنات، والتقييم الصحيح، والتسويات السنوية لأهم الحسابات والأرصدة، والمستندات، وخاصة حسابات العملاء المدينة والدائنة.

- الفحص التحليلي للحسابات والعمليات المرتبطة ببعضها بعضا، لمتابعة اتجاه العلاقة بينها وقوتها، مثل إيراد العمولة وحجم عمليات الوساطة وقيمتها في بيع الأوراق المالية

وشرائها، وحركة رصيد كبار العملاء وإيراد العمولة من كل منهم على حدة. وحجم العمليات ونوعها، التي قام بها سماسرة الشركة ونوعها، وإجمالي حجم عمليات البورصة وتنوعها بصفة إجمالية من ناحية ولكل ورقة مالية، وكل شركة مصدرة للأوراق المالية من ناحية أخرى.

- المتابعة الدورية السريعة لرد فعل البورصة وهيئة سوق رأس المال تجاه تصرفات سماسرة الشركة، والتزامهم بقواعد تنفيذ العمليات وآدابها نيابة عن العملاء راغبي البيع أو الشراء للأوراق المالية عن طريق سماسرة الشركة.

- المتابعة الدورية لمدى الالتزام بالتشريعات والقرارات الاقتصادية والمالية المؤثرة في سوق رأس المال، وشركة السمسرة مثل الإجراءات المنظمة لزيادة رقابة البورصة على عمليات التداول، وتطوير أسس حساب العمولة وقواعدها والتفاوض عليها، وعلاقة السماسرة بمديري وصناديق الاستثمار.

2- مشاكل الرقابة الداخلية وتطبيقاتها في شركات السمسرة في الأوراق المالية.

نبين فيما يلي بعض مشاكل الرقابة الداخلية وتطبيقاتها لأهم حسابات شركة السمسرة وعملياتها في الأوراق المالية.

آ- الأوراق المالية:

تهدف الرقابة الداخلية على حساب الأوراق المالية أن تكون هناك إجراءات رقابية ملائمة لضمان صحة الأوراق المالية وسلامة تسجيلها، والحماية المادية لها، وتوافر المعلومات الصادقة عنها، وكل ذلك في ظل الالتزام بالضوابط والإجراءات التشريعية والتنظيمية المركزية في هذا الشأن. ومن أهم إجراءات الرقابة الداخلية في هذا الخصوص ما يلي:

- ينبغي أن يكون لكل نوع من الأوراق المالية رقم يميزه مع إعطاء رقم متسلسل لكل ورقة على حدة.

- ينبغي أن يكون لكل ورقة مالية مؤيدة دليل مستندي على ملكيتها، مع بيان اسم العميل صاحب الورقة.

- ينبغي أن يكون هناك موظف أو أكثر مسؤول عن تسجيل مبادلات الأوراق المالية مع مراعاة مبدأ الفصل في المهام والواجبات، واستيفاء مقومات الضبط الداخلي.

- ينبغي أن تكون هناك رقابة خاصة على عمليات تبادل الأوراق المالية بالفاكس أو بالبريد.

- ينبغي أن يكون هناك موظف – أو أكثر- مسؤول عن متابعة سداد قيمة الأوراق المالية المشتراة، وآخر لمتابعة تحصيل قيمة الأوراق المالية المباعة.

- ينبغي وجود سجلات منظمة، وإجراءات محددة لحيازة الأوراق المالية وحركاتها.

- ينبغي الاحتفاظ بسجلات للعملاء مصنفة بطريقة سليمة توضح اسم العميل ونوع العمليات المنفذة لصالحه وحجمها وقيمة التبادل وأسعارها وطريقة سداد قيمة العملية أو تحصيلها .

- ينبغي الاحتفاظ بسجلات منفصلة ومجمعة لكل سمسار من سماسرة الشركة تعطي معلومات موثقة عن الأوراق المالية، والعمليات التي قاموا بالوساطة في تنفيذها، والعمولات المستحقة والمحصلة عن هذا النشاط.

- يجب عمل فحص ومراجعة داخلية دورية للحسابات المعلقة بشأن مراكز الأوراق المالية.

ب- حسابات العملاء:

تستهدف الرقابة الداخلية على حسابات العملاء، ومتابعة صحة إجراءات فتح هذه الحسابات وسلامتها والاحتفاظ بها، والتسجيل فيها، ومتابعة حركة أرصدتها، والإفصاح السليم عنها، ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية بهذا الخصوص ما يلي:

- ينبغي أن يكون هناك موظف مسؤول عن فتح الحسابات الجديدة للعملاء يحتوي على كل التفصيلات الخاصة بالعميل.

- ينبغي أن يكون هناك سجل خاص لعملاء الشراء الهامشي موضحاً به أية اتفاقات على الرهن إن وجد.

- ينبغي طلب مصادقات من العملاء بصفة دورية عن أية تعديلات في بياناتهم الشخصية.

- ينبغي أن يكون هناك نظام محدد لإرسال مراكز العملاء لهم بصورة دورية قبل تسوية حساباتهم.

- في حالة وجود حسابات مفتوحة حرة من العملاء، ولتمويل صفقات التبادل لصالحهم، فينبغي تخصيص سجل خاص لهؤلاء العملاء، والحصول على موافقات كتابية منهم بذلك، ومن البديهي أن يكون هناك ربط بين هذه الحسابات وسجل حساب إجمالي عملاء الشركة.

- في حالة التعامل مع موظفي سمسار زميل، كعملاء، ينبغي تدعيم فتح حسابات لهؤلاء الموظفين بموافقة كتابية من السمسار الزميل، الذي يعملون لديه.

- في حالة وجود حساب للشراء الهامشي لأحد العملاء، فينبغي على الموظف المسؤول عن هذا الحساب مراقبة حركة الرصيد جيداً، من خلال التعامل في الأوراق المالية لصالح العميل.

- يمكن أن يكلف موظف معين، أو موظف مسؤول عن مهام غير متعارضة، بعمل فحص دوري لحسابات العملاء الهامشية لمتابعة مدى مراعاة متطلبات الهامش.

- ينبغي وضع إجراءات رقابية خاصة لضمان عدم الخروج على تعليمات هيئة سوق المال بشأن سياسة منح الائتمان لعملاء الشراء الهامشي وتنفيذها.

جـ- العمليات مع الزملاء من السماسرة والوسطاء:

من المعروف أن شركة السمسرة تتعاون غالباً مع سماسرة ووسطاء شركات سمسرة أخرى من المقيدين بالبورصة، وفي هذا الخصوص تستهدف الرقابة الداخلية سلامة وصحة حصر وتسجيل ومتابعة وتوثيق والمحاسبة عن هذه العمليات ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية على هذه العمليات ما يلي:

- ينبغي مراعاة متطلبات البورصة بشأن العمليات مع الزملاء، حيث ينبغي حصر هذه العمليات من ناحية، والوقوف على تفصيلات حالات الفشل فيها، خاصة إذا كانت على الحساب، ومقارنة هذه البيانات بكل من سجلات الأوراق المالية والعملاء والدائنين الخاصة بها من ناحية أخرى، بل وينبغي تسوية أية فروق أو اختلافات بين هذه الحسابات، وحسابات المراقبة الخاصة بها.

- ينبغي تحديد آجال حالات الفشل في إتمام الصفقات مع الزملاء، وتقييمها بصورة دورية.

- ينبغي تسوية حسابات السماسرة والوسطاء الزملاء بصورة دورية مع فحص أية انحرافات فيها وتسويتها أولاً بأول .

د- الحسابات المعلقة:

في حال وجد حسابات معلقة بالمديونية أو الدائنية مع الآخرين، خاصة العملاء، فينبغي أن تكون هناك إجراءات رقابية كافية للتأكد من أن هذه الحسابات والعمليات المنشئة لها صحيحة وسليمة من حيث تحديدها وتسجيلها وتوثيقها وتسويتها. ومن أهم متطلبات الرقابة الداخلية ما يلي:

- ضرورة حصر آجال عمليات الشراء والبيع المعلقة بصفة دورية وتحديدها، وفحصها، وإعداد تقرير دوري عنها يرفع للمسؤولين عن الرقابة على هذه الحسابات.

- ضرورة فحص مفردات العمليات المعلقة دورياً لتحديد مدى ملائمة الرصيد المدين أو الدائن في الحساب المعلق.

- ضرورة أن يكون هناك تركيز من إدارة المراجعة الداخلية على عمل مطابقة بين عناصر العمليات المعلقة، والمستندات المؤيدة لها.

- ضرورة فحص مفردات العمليات المعلقة وعناصرها التي تم تسويتها، والتحقق من صحة إجراءات التسوية وأسسها.

هـ- إيرادات العمولة:

كانت عمولة السماسرة عن عمليات الوساطة في الأوراق المالية تحتسب باعتبارها نسبة مقطوعة من قيمة العملية من البائع ومن المشتري، وأخيراً أقر مبدأ العمولة التفاوضي بين السمسار وعملائه من البائعين والمشترين، وفي جميع الأحوال فإن الإجراءات المنظمة لحساب العمولة هي قرارات وزارية مركزية، ومن وجهة نظر المراجع ينبغي أن توجد إجراءات للرقابة الداخلية على إيراد العمولة تهدف إلى ما يلي:

- ضرورة وجود فصل في المهام والواجبات فيما يتعلق بحساب العمولة ومراجعة حسابها وتسجيلها دفترياً ضمن قيد إثبات عملية البيع أو الشراء المنفذة من ناحية ترحيلها لحساب العمولة بدفتر الأستاذ من ناحية أخرى.

- ضرورة وجود سجل خاص بإيراد العمولة اليومي يوضح رقم الصفقة ونوعها، شراء أو بيع، واسم العميل، وإجمالي إيرادات العمولة والمحصل منها.

- ينبغي أن يكون هناك متابعة مستمرة لكل القرارات الوزارية والتعليمات المركزية الخاصة بأسس حساب العمولة والاستقطاعات منها.

- أن يتم التحقق من صحة حساب العمولة عن عمليات الوساطة بين الطرفين البائع والمشتري، وأن العمولة عن الوساطة في البيع قد استقطعت من الفاتورة، وأن العمولة عن الوساطة في عملية الشراء قد أضيفت على تكلفة شراء الأوراق المالية.

رابعاً: إجراءات مراجعة حسابات شركات السمسرة:

تعدّ عملية مراجعة حسابات شركات السمسرة حالة خاصة من المراجعة المالية، ورغم أن الهدف العام لمراجعة حسابات شركات السمسرة هو إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية للشركة، إلا أن لها أهدافاً خاصة سبق لنا الحديث عنها في الفقرة السابقة، وبالتالي فإن نطاقها أوسع أيضاً لما تتميز به شركات السمسرة من مباشرة عمليات غير نمطية خاصة بها. ولما تعده من قوائم وتقارير مالية أكثر من مجرد الاقتصار على قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، والأرباح المحجوزة، كما هو الحال في المنشآت التجارية والصناعية.

وبحسب دليل مراجعة حسابات شركات السمسرة، الصادر عن مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي، فإن أهم إجراءات المراجعة الخاصة ومتطلباتها، لحسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية ما يلي:

1- الإلمام بمتطلبات البورصة:

من المعروف أن يكون سماسرة الأوراق المالية أعضاء في هيئة حماية المستثمرين في الأوراق المالية، لأن السماسرة وكلاء عن هؤلاء المستثمرين في تنفيذ أوامرهم. وتتطلب مراجعة حسابات شركات السمسرة أن يلم المراجع بما يلي على وجه الخصوص:

- مراسيم البورصة وتعليماتها بشأن منع السماسرة من الغش والتدليس، والإضرار بالعملاء.
- قواعد احتساب العمولة بما يتناسب مع مجهود السمسار وحسب نوع الصفقات التي ينفذونها لحساب العملاء وطبيعتها.
- محاذير الخروج على تعليمات هيئة سوق المال والبورصة.
- السجلات وضوابط التسجيل والرقابة والمتابعة التي تضعها البورصة.
- متطلبات الهيئات الدولية المتخصصة وتعليماتها، مثل الجمعية الدولية للمتعاملين في الأوراق المالية، إذا كان السمسار عضواً فيها.

- قواعد البورصة وتعليماتها بشأن الحسابات والعمليات الهامشية.

- المنشورات والتقارير المالية والعامة التي تعدها البورصة وتنشرها.

2- تقرير الرقابة الداخلية:

من المتعارف عليه أن يعد المراجع تقريرا حول الرقابة الداخلية كما سبق وأوضحنا، فإن طبيعة مراجعة حسابات شركات السمسرة تقضي بأن يعد المراجع بالضرورة تقريراً عن نظام الرقابة الداخلية لدى شركة السمسرة، خاصة إذا كان هناك قصوراً جوهرياً في إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية والممارسات والتعليمات التي حددتها البورصة:

3- سجل مراكز الأوراق المالية:

ينبغي على المراجع أن يتأكد من أن سجل كل نوع من أنواع الأوراق المالية يلخص مركز الورقة، وأن هذا المركز متوازن، وعليه أن يطلب مصادقات بصحة هذه المراكز من العملاء، وبورصة الأوراق المالية.

4- الأوراق المالية الخاصة بصفقات فاشلة:

إذا كان مركز الأوراق المالية لدى الشركة يحتوي على أوراق مالية خاصة بعمليات فاشلة، فينبغي أن يقوم المراجع بالإجراءات التالية:

- أن يتأكد من سبب الفشل في إتمام صفقة الأوراق المالية، وهل الفشل كان في استلامها أو تسليمها من الغير وإليه.

- في حالة وجود أوراق مالية ممولة بالإقراض أو الاقتراض يتأكد من شروط الائتمان ونسبته.

- إذا كانت الأوراق المالية في حيازة جهة أخرى يطلب مصادقة عنها من الطرف الآخر.

5- أرصدة الأستاذ العام وحساباته:

هناك بعض الحسابات تستوجب من المراجع التركيز عليها وأهمها:

آ- حسابات العملاء:

وهنا ينبغي على المراجع عند فحص حسابات العملاء التركيز على الإجراءات التالية:

- فحص المستندات المؤيدة لمراكز الأوراق المالية، وحركة النقدية في حسابات العملاء، وطلب مصادقات من العملاء بأرصدة حساباتهم.

- فحص الأرصدة الهامشية للتأكد من استيفاء نسبة الهامش المتفق عليها، وأسباب الخروج على النسبة إن وجد.

- فحص مدى قابلية مراكز العملاء للتحصيل وما إذا كان هناك تراكم في هذه المراكز وسببه.

ب- حسابات الاستثمار والحسابات التجارية:

في حال حيازة الشركة لأوراق مالية للاستثمار أو المتاجرة إلى جانب نشاطها الأساسي، فإنه ينبغي على المراجع التركيز على الإجراءات التالية:

- أن يتأكد من تقويم الأوراق المالية بنوعيها بسعر السوق، وفي حالة عدم وجود سعر سوق متاح يسترشد المراجع بسعر سوقها لدى شركة سمسرة أخرى، وإلا فعلى الإدارة تحديد أساس التقويم، وعلى المراجع التأكد من سلامة هذا الأساس وصحته استناداً إلى خبرته بهذه العمليات.

- إذا انتهى المراجع إلى عدم ملاءمة إجراءات الإدارة لتقويم الأوراق المالية ، أو أن أساس التقويم المستخدم غير موثق، فعليه إبداء رأي متحفظ في القوائم المالية.

6- الحسابات الاسمية:

بما أن شركات السمسرة تسجل عملياتها في تاريخ تسوية، أو إتمام العملية، وليس يوم التبادل، فإنه على المراجع مراعاة تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً عن طريق توضيح أثر هذه العمليات إلى القوائم المالية، استناداً إلى يوم أو تاريخ العملية أو التبادل. ويجب

أن يركز المراجع على فحص حسابات المستحقات للشركة أو عليها أو للغير في تاريخ الميزانية الخاصة بالحسابات:

- إيراد العمولة.
- أرباح متبادل الأوراق المالية وخسائره.
- المستحقات للمصفين أو عليهم.
- التوزيعات المستحقة على مراكز الأسهم أو المستحقة لها.

7- حسابات الزملاء:

يمكن أن تطلب شركة سمسرة، خاصة إذا كانت حديثة العهد بالنشاط، سمسار شركة أخرى لتنفيذ عملية تبادل أو وساطة لصالح أحد عملاء الشركة، ولأن العملية تسجل في دفاتر شركة السمسار المنفذ للعملية فيجب على المراجع أن:

- يؤدي نفس إجراءات مراجعة حسابات العملاء عند مراجعة حساب السمسار الزميل.
- يتأكد من عمولة السمسرة عن العملية ويفحصها ونصيب الشركة من هذا الإيراد، وأسس احتسابه.

8- حساب الاحتياطي الإلزامي:

قد يحدث أن تطلب البورصة من شركة السمسرة تكوين احتياطي مصرفي ملزم وفق أسس معينة مقابل عمليات معينة تقوم بها الشركة، مثل منح الائتمان للعميل، وفي هذه الحالة ينبغي أن يقوم المراجع بالإجراءات التالية:

- فحص الإجراءات التي اتبعتها الشركة للوفاء بمتطلبات البورصة في هذا الشأن.
- التحقق مّما إذا كانت الشركة معفاة من بعض شروط أو نسب هذا الاحتياطي وفحصه.
- التحقق من سلامة المعالجة المحاسبية لحساب الاحتياطي والإفصاح عنه وفحصه.

خامساً: تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية.

مثلما تعدّ مراجعة حسابات شركات السمسرة حالة خاصة من المراجعة المالية، فإن تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات شركات السمسرة يعدّ حالة خاصة أيضاً من تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة حسابات الوحدات الاقتصادية. لذا سنقوم بتوضيح النقاط التالية:

آ- التقرير النمطي المختصر المتكامل:

بحسب معيار المراجعة رقم 58 لعام 1988 ، الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي من ناحية، ونتيجة لطبيعة نشاط شركات السمسرة ومتطلبات البورصات العالمية بشأن تقرير مراجع حسابات هذه الشركات من ناحية أخرى، فإن التقرير النمطي المختصر يتصف بالخصائص التالية:

1- يجب أن يستوفي التقرير كافة النواحي الشكلية التي ينبغي مراعاتها في التقرير النمطي المختصر لمراجع حسابات الوحدات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن يوضح عنوان التقرير، والجهة التي يتم توجيه التقرير إليها.

2- ويتكون التقرير من أربع فقرات في حالة التقرير النظيف وهي:

- الفقرة التمهيدية.
- فقرة النطاق التقليدية.
- فقرة الرأي الأساسي.
- فقرة الرأي الخاص.
- بالإضافة للفقرتين الإلزامية الأولى والثانية.

بالنسبة إلى الفقرة التمهيدية والنطاق والرأي لا تختلف هنا عنـــها في ظـــل مراجعـــة الوحدات الاقتصادية،أما فقرة الرأي الخاص فهي فقرة مميزة لتقرير مراجـــع حســـابات شركة السمسرة وتهدف إلى توضيح النقاط التالية:

- أن الفحص كان يستهدف إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية لشركة السمســـرة باعتبارها وحدة واحدة.

- أن المعلومات المفصح عنها في الجداول والملحقات المرفقة بالقوائم الماليـــة لشـــركة السمسرة هدفها تسجيل التحليل والإفصاح الإضافي، وأنها وإن كانت غـــير مطلوبـــة بصفتها جزءاً من القوائم المالية الأساسية للشركة، إلا أنها معلومات إضـــافية حســـب متطلبات البورصة.

- أن المعلومات الإضافية قد تم فحصها باتباع إجراءات المراجعة المستخدمة عند فحص القوائم المالية الأساسية للشركة.

وفيما يلي نموذج لتقرير مراجعة عن مراجعة حسابات شركة السمسرة

تقرير مراجع حسابات مستقل

عن مراجعة حسابات الشركة × للسمسرة

السادة/ مساهمو الشركة× للسمسرة

لقد قمنا بمراجعة الميزانية المرفقة للشـــركة× للسمســـرة المعـــدة في 2006/12/31 وكذلك قوائم الدخل، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق المساهمين والدائنين في ذلك التاريخ، وتعدّ إدارة الشركة مسؤولة مسؤولية كاملة عن القوائم المالية المـــذكورة بينما تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي الفني المحايد في هذه القوائم استناداً إلى مراجعتنا لها . لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو الأمريكية وتتطلب منـــا هـــذه المعايير أن نخطط المراجعة وننفذها للوصول إلى تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية للشركة خالية من التحريفات الجوهرية. واشتملت مراجعتنا على فحص اختباري

للأدلة المؤدية لكل المبالغ والإفصاحات التي احتوت عليها القوائم المالية للشركة، كما اشتملت مراجعتنا على تحديد المبادئ المحاسبية، والتقديرات الجوهرية التي استخدمتها الإدارة وأعدتها، وأيضاً على فحص السجلات المحاسبية، وإجراءات المراجعة الأخرى التي رأيناها ضرورية في مثل هذه الظروف.

وفي رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بصدق في كل الأمور الجوهرية، عن المركز المالي للشركة × للسمسرة في 2006/12/31 . ونتائج أعمالها وعملياتها، وتدفقاتها النقدية، والتغير في حقوق المساهمين والدائنين عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. وقواعد المحاسبة الخاصة بشركات السمسرة والقوانين واللوائح ذات الصلة.

لقد قمنا بمراجعتنا بهدف إبداء رأي فني على القوائم المالية الأساسية للشركة ككل، أما المعلومات التي تظهرها الجداول المرفقة (جدول (1) تحليل مراكز العملاء، جدول (2) قائمة التغيير في الدائنين، جدول (3) تحليل المطلوبات...) . فقد تم الإيضاح عنها لأغراض التحليل الإضافي، وهي غير مطلوبة بوصفها جزءاً من القوائم المالية الأساسية، ولكنها معلومات إضافية كطلب بورصة الأوراق المالية.

لقد اتبعنا عند مراجعتنا لهذه المعلومات نفس إجراءات المراجعة التي اتبعناها عند مراجعتنا للقوائم المالية الأساسية للشركة، وفي رأينا أن هذه المعلومات أعدت بعدالة، في كل النواحي الجوهرية، من حيث علاقتها بالقوائم المالية عامة.

تمسك الشركة دفاتر وحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً للقانون ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد، وبدفاتر الشركة، وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

دمشق في 2007/3/6

مراجع الحسابات

الاسم والتوقيع

ب- التقرير النمطي المختصر على مرحلتين: البديل الثاني المتاح أمام مراجع حسابات شركة السمسرة أن يعد التقرير النمطي المختصر على مرحلتين كل منهما في تقرير منفصل، وبفرض أن نوع التقرير نظيف فيكون الوضع على النحو التالي:

1- يعد التقرير الأول، ويسمى تقرير المراجع المستقل برأيه في القوائم المالية الأساسية، ويحتوي على خمس فقرات هي:

- فقرة تمهيدية.
- فقرة النطاق.
- فقرة الرأي الأساسي.
- فقرة إلزامية أولى.
- فقرة إلزامية ثانية.

2- يعد التقرير الثاني، ويسمى تقرير المراجع المستقل برأيه حول الإفصاح غير الأساسي الإضافي الملزم لشركة السمسرة من جانب جهات الرقابة، ويظهر التقرير الثاني من خلال فقرة واحدة، ونبين نموذج لهذا النوع من التقارير على النحو التالي:

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول الإفصاح الإضافي الملزم

السادة/ مساهموا الشركة× للسمسرة

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للشركة× للسمسرة عن السنة المنتهية في 2006/12/31، وأبدينا رأينا في هذه القوائم كما جاء بتقريرنا المؤرخ في 2007/3/6 . ولقد قمنا بمراجعتنا بهدف إبداء رأي فني محايد على القوائم المالية الأساسية للشركة عامة.

أما المعلومات التي تظهرها الجداول المرفقة(الجدول رقم(1) تحليل مراكز العملاء، جدول رقم(2) قائمة التغير في الدائنين.....) فقد تم الإفصاح عنها لأغراض التحليل الإضافي، وهي غير مطلوبة بوصفها جزءاً من القوائم المالية الأساسية، ولكنها مطلوبة استجابة لمتطلبات هيئة سوق المال والبورصة. لقد اتبعنا عند مراجعتنا لهذه المعلومات نفس إجراءات المراجعة التي اتبعناها عند مراجعتنا للقوائم المالية الأساسية للشركة. وفي رأينا أن هذه المعلومات أعدت بعدالة في كافة النواحي الجوهرية، من حيث علاقتها بالقوائم المالية عامة.

دمشق في 2007/3/6 . مراجع الحسابات

اسم المراجع وتوقيعه

وبشكل عام يمكن القول إن أنواع الرأي التي يمكن للمراجع إبداؤها هي :

- رأي نظيف.
- رأي متحفظ.
- رأي معاكس.
- عدم إبداء الرأي.

جـ- تقرير المراجع عن الرقابة الداخلية باعتبار مطلباً للبورصة.

تستوجب قواعد هيئة تداول الأوراق المالية وتعليماتها في الولايات المتحدة الأمريكية أن يقوم المراجع بإعداد تقرير عن الرقابة الداخلية في شركات السمسرة . ويرجع سبب ذلك إلى أن الهيئة ترى أن مهمة تقييم مراجع الحسابات لهيكل الرقابة الداخلية، لدى

شركات السمسرة، عادة ما تكون أكبر منها وأهم عند تقييم الرقابة الداخلية بالوحدات الاقتصادية الأخرى.

كما أن الهيئة تفرض على شركات السمسرة تصميم سياسات وإجراءات خاصة وتنفيذها للتحقق من كفاءة أداء الشركة لمسؤوليتها عن عمليات الوساطة وتداول الأوراق المالية وحيازتها، ويهدف المراجع من تقييمه للرقابة الداخلية كما سبق وذكرنا تحديد ما إذا كانت هناك أوجه قصور جوهرية في تاريخ التقييم، في كل من النظام المحاسبي، الضوابط المحاسبية و/أو في إجراءات حماية الأوراق المالية، وبالإضافة إلى هذا ترى الهيئة أن الأهداف المحددة للتقييم تشمل فحص إجراءات شركة السمسرة وممارستها لأغراض:

- التحديد الدوري لصافي رأس المال، والاحتياطي الخاص.
- عمل اختبارات ربع سنوية للأوراق المالية وحصرها، وتحديد الاختلافات فيها وتسجيلها.
- الالتزام الكامل بقواعد الشراء والبيع وتمويل صفقات الأوراق المالية.
- الحصول على الأوراق المالية، والاحتفاظ بها، ومراقبة تمويلها خاصة، في حالة الائتمان والهامش.

ويهدف المراجع من إعداد تقريره حول الرقابة الداخلية إلى ما يلي:

- الإفصاح عن أوجه القصور والضعف الجوهرية التي اكتشفها مراجع الحسابات في أثناء فهم الرقابة الداخلية وتقييمها، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مراجعته للقوائم المالية لشركة السمسرة.
- إبداء الرأي بشأن مدى ملاءمة الإجراءات والسياسات المرتبطة بمفهوم أوجه القصور الجوهرية كما حددته هيئة تداول الأوراق المالية.
- وصف نطاق الفحص والتقييم.

- تاريخ إبداء الرأي على الرقابة الداخلية.

- الإشارة إلى أن تصميم الرقابة الداخلية وتنفيذها يعد من صميم مسؤولية إدارة الشركة.

- وصف مختصر لأهداف الرقابة الداخلية وأوجه قصورها.

- رأي مراجع الحسابات بشأن ما إذا كانت الرقابة الداخلية ككل تحقق الأهداف العريضة لها، خاصة منع الأخطاء واكتشافها التلاعبات الجوهرية، والالتزام بالقوانين والأنظمة السارية.

- تاريخ انتهاء المراجع من أعمال الفحص المبدئي.

- اسم من يوجه له التقرير، وهو هيئة سوق المال والبورصة والمساهمين ومجلس الإدارة.

ونوضح فيما يلي نموذجاً لذلك التقرير:

تقرير مراجع حسابات مستقل عن الرقابة الداخلية.

السادة/ بورصة الأوراق المالية

/ هيئة سوق المال

/ مساهمو الشركة× للسمسرة

/ مجلس إدارة الشركة× للسمسرة

لقد قمنا بدراسة الرقابة الداخلية للشركة وتقييمها × للسمسرة في أثناء مراجعتنا لحسابات الشركة عن السنة المنتهية في 2006/12/31، ولقد قمنا بالدراسة والتقييم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

إن إدارة الشركة × للسمسرة تعدّ مسؤولة عن تصميم الرقابة الداخلية للشركة وتشغيلها. وفي هذا الشأن على إدارة الشركة أن تقوم بعمل التقديرات وصياغة الأحتام اللازمة لتحديد المنافع والتكاليف المتوقعة لإجراءات الرقابة وسياساتها. وتشمل أهداف الرقابة الداخلية إمداد الإدارة بتأكيد معقول، وليس نهائياً، أنه يتم حماية الأصول من

حدوث خسائر بها بسبب سوء استخدامها، أو التخلص منها، وأن العمليات، والمبادلات، تتم وفقاً لقرارات الإدارة وتعليماتها، ويتم تسجيلها بصورة سليمة بما يسمح بإعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في حدود القوانين والأنظمة السارية ذات الصلة.

إن وجود أوجه قصور متلازمة في الرقابة الداخلية يعني إمكانية حدوث الأخطاء والتلاعبات الإدارية وعدم اكتشافها، وكذلك، فإن تخطيط أي تقييم لهذا الهيكل في فترات مستقبلية هو أمر مرهون بخطر أن تصبح الإجراءات غير ملائمة بسبب تغير الظروف، أو أنه يمكن الخروج على مدى الالتزام بالإجراءات.

وفي رأينا فإن الرقابة الداخلية للشركة × للسمسرة، في تاريخ التقييم، عامة، كانت كفاية وذات فعالية عالية لتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاها، والتي تركز على منع أو اكتشاف الأخطاء، والتلاعبات الإدارية الجوهرية لأغراض إعداد القوائم المالية للشركة.

دمشق في 2006/3/6

مراجع الحسابات

الاسم:

التوقيع

أما إذا انتهى مراجع الحسابات من دراسة الرقابة الداخلية وتقييمها إلى وجود قصور جوهري، فإنه ينبغي الإفصاح عنه. وفي هذه الحالة تبقى الفقرات الثلاث الأولى، في النموذج السابق، من دون تعديل، أما فقرة الرأي، أو الفقرة الرابعة، فيتم تعديلها لتصبح على النحو التالي:

لقد توصلنا من دراستنا وتقييمنا للرقابة الداخلية للشركة× للسمسرة بتاريخ انتهاء التقييم إلى الآتي:

- لا توجد سياسات وإجراءات رقابية كافية على حسابات العملاء ،السمسار والزملاء.

- يتم الخروج عن تعليمات هيئة سوق المال بشأن الالتزام بتعليمات العميل في أمره للسمسار في حالات الأوامر الهامشية بما يزيد احتمال تلاعب السمسار مع العميل.

- .....

-.....

التي تعني في رأينا، زيادة درجة خطر أن مظاهر الأخطاء والغش الجوهرية في مدى تأثيرها على القوائم المالية عامة قد تحدث ولا يتم اكتشافها في الوقت المناسب.

أسئلة وتمارين حول الوحدة العاشرة

السؤال الأول : اختر الإجابة الأصح للحالات التالية:

1- لا تختلف معايير مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية عن معايير المراجعة المتعارف عليها ومع ذلك ينبغي مراعاة عدة اعتبارات:

A- يفضل أن يكون مراجع حسابات شركات السمسرة ذا خبرة بطبيعة النشاط.

B- قد تختلف إجراءات الرقابة الداخلية لبعض الحسابات مثل الأوراق المالية وإيراد العمولة.

C- ينبغي أن تعكس لغة التقرير طبيعة الفحص وأهدافها.

D- ليس كل ما سبق صحيح.

H- كل ما سبق صحيح عدا (D).

2- إن الإجراءات الملائمة لمراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية هي نفسها معظم إجراءات المراجعة العادية عدا:

A- المصادقات.

B- مراجعة مناولة الأوراق المالية.

C- فحص المعلومات غير الملحقة بالقوائم المالية.

D- فحص المعلومات والقوائم المالية الجزئية والدورية.

H- مستخرجات من المحاكم.

3- ترجع أهمية مراجعة حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية وصناديق وشركات الاستثمار إلى عديد من العوامل ليس من بينها:

A- توجه الاقتصاد نحو اقتصاد السوق.

B- رقابة السماسرة عن نشاط شركاتهم.

C- الرقابة القانونية والرسمية.

D- الثقة في سوق الأوراق المالية.

4- يختلف تقرير مراجع حسابات شركات السمسرة في الأوراق المالية عن تقريره العادي في أنه يشمل فقرة إضافية هي:

A- الفقرة التمهيدية.

B- فقرة الرأي الخاص.

C- فقرة الرأي الأساسي.

D- فقرة النطاق.

5- يمكن إعداد تقرير مراجع حسابات شركة السمسرة في الأوراق المالية على مرحلتين حيث تشتمل المرحلة الثانية تقريراً يوضح رأي المراجع في:

A- الإفصاح الإضافي كطلب هيئة سوق المال.

B- قائمة التغيرات في التدفقات النقدية.

C- قائمة الدخل.

D- قائمة المركز المالي.

6- وفقاً لمدخل خطر المراجعة ينبغي على مراجع حسابات شركة السمسرة في الأوراق المالية أن يعدّ الحسابات التالية ذات خطر متلازم مرتفع :

A- حساب الأوراق المالية.

B- حساب إيراد الفوائد على الودائع.

C- حساب المباني.

D- حساب المصاريف العمومية.

7- أن التصرف المهني السليم لمراجع حسابات شركة السمسرة في الأوراق المالية نحو أوجه القصور الجوهرية في الرقابة الداخلية للشركة يتطلب:

A- إذا اكتشف وجه القصور في أثناء فحص القوائم المالية يشير إلى ذلك في تقريره حول الرقابة الداخلية.

B- إذا اكتشف وجه القصور في سياق التحقق من وفاء الشركة بمتطلبات البورصة يخبر المدير المالي بذلك.

C- لا يشير إلى أوجه القصور هذه في تقريره حول الرقابة الداخلية.

D- الإجابة الصحيحة(B+A).

السؤال الثاني:

تم تكليفك بمراجعة حسابات الشركة الوطنية للسمسرة في الأوراق المالية عن السنة المنتهية في 2006/12/31 . واتضح لك عند فحص حسابات الشركة ما يلي:

آ- لم يتضمن دفتر يومية الشركة أية قيود خاصة بنشاط الشركة يوم 12/20/ 2006 وكان عبارة عن عمليتي بيع وشراء كما يلي:

1- قدم المحاسب شيكاً باسم الشركة بمبلغ 260000 ل.س تحت حساب عملية شراء(1000) سهم من أسهم شركة العروبة، وقام السمسار ممثل الشركة بتنفيذ الصفقة لصالح العميل المشتري مجد بسعر (220) للسهم، وبلغت الدفعة (4000) والعمولة 5% من قيمة الصفقة .وتم تسوية حساب العميل مجد بشيك.

2- أصدر العميل مهند أمر السمسار الشركة ببيع (200) سهم من أسهم شركة الفرات للنسيج، وقد قام السمسار بتنفيذ الأمر بسعر 500 ل.س للسهم، وتم إضافة صافي قيمة الصفقة لحساب العميل مهند بالبنك بعد حسم 5% عمولة سمسرة، و 3000 دفعة.

ب- أظهرت الميزانية رصيداً دائناً لعملاء الشراء الهامشي قدره 500000 ل.س.

والمطلوب :

1- أن توضح ماذا يجب على رئيس حسابات الشركة عمله لتسجيل عمليتي البيع والشراء.

2- أن تحدد ثلاثة متطلبات للرقابة الداخلية وإجراءات مراجعة حسابات العملاء.

السؤال الثالث: أظهرت الميزانية العامة لشركة الجامعة للسمسرة في 2006/12/31 الأرصدة التالية:

الميزانية في 2006/12/31

2000000 عملاء	200000 مخصص ديون مشكوك فيها
20000 إيرادات العمولة المستحقة	

فإذا علمت ما يلي:

1- يمثل رصيد العملاء الفرق بين مبلغ (6000000) رصيد عملاء تم شراء أوراق مالية فعلاً لصالحهم بعمولة 0.005 ومبلغ (4000000) رصيد عملاء، وضع تحت تصرف الشركة لحين شراء أوراق مالية لصالحهم بنفس شروط العمولة السابقة ومعدل الديون المشارك فيها الملائم 10%.

2- يجري العمل في الشركة على دمج حسابات العملاء مع عملاء الشراء الهامشي .

3- لا تظهر الميزانية رصيداً مديناً قدره(50000) يستحق على أحد السماسرة الزملاء بشركة النصر للسمسرة انتظاراً لإجراء مقاصة مع هذا العميل. عندما ينفذ عملية ببورصة عمان لصالح الشركة يستحق عنها عمولة.

والمطلوب:

باعتبارك مراجع حسابات شركة الجامعة عن السنة المنتهية في 2006/12/31 :

1- بين كيف يتم الإفصاح في ميزانية الشركة عن العملاء ومخصص الديون المشارك فيها، وإيرادات العمولة المستحقة مفترضاً أنه تم إقفال الدفاتر.

2- ما متطلبات الرقابة الداخلية على حساب العملاء.

3- ما أهم متطلبات الرقابة الداخلية على العمليات مع السماسرة والوسطاء والزملاء.

4- اذكر أهم إجراءات مراجعة حسابات العملاء بشـــركات السمســـرة في الأوراق المالية.

5- ما نوع الرأي الفني وأثره على تقديرك بشأن حسابات شركة الجامعة عن الســـنة المنتهية في 2006/12/31.

Damascus University

الوحدة التعليمية الحادية عشرة

المراجعة الداخلية

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية سيكون الطالب ملماً بما يلي :

1–حاجة الإدارة إلى المراجعة الداخلية.

2– مفهوم المراجعة الداخلية .

3– نشوء مهنة مستقلة تهتم بالمراجعة الداخلية.

4– معايير هذه المهنة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المراجعة الداخلية

أولاً :مقدمة :

لاحظ المدير العام أن كثيراً من التقارير التي ترفع إليه من الإدارة الوسطى تفتقر إلى الدقة، وحين يحضر مراجع الحسابات الخارجي يقوم بتصحيح بعض الأخطاء التي يلاحظها، كما أنه قد يشير في تقريره، أو شفهياً، إلى عدم فهم الخطط والسياسات المعتمدة، أو أن هذه الخطط أو السياسات لن تقدم علاجاً ناجحاً لمشكلات الشركة، لذا كان المدير العام يلجأ إلى سؤال المراجع الخارجي ليقدم له النصح في تقارير خاصة، ومقابل أجر خاص هو في الغالب مرتفع، وكثيراً ما كان المراجع الخارجي يتذمر من هذه الخدمات المتكررة التي يطلبها المدير العام. لأن بعض هذه الخدمات يهدد استقلال المراجع الخارجي، فإن المراجع الخارجي يتقدم بتقريره عن مدى عدالة القوائم المالية التي تعدها الإدارة، وهو يوجه تقريره إلى المساهمين، كما يستفيد من هذا التقرير أطراف مختلفة في المجتمع المالي كالسوق المالي أو البورصة، والشركات وشركات الخدمات المالية المختلفة، ولذا فإن من غير المناسب أن يقوم المراجع الخارجي نفسه بتقديم خدمات استشارية تعمل الإدارة في هديها، ثم يقوم بمراجعتها وتقويم مدى عدالتها في تقريره المالي، فيكون كلاعب الكرة الذي يكون لاعباً وحكماً في وقت واحد.

وهذا ما جعل المدير العام يفكر بتعيين مراجع أو مدقق داخلي يركز على قضايا القوائم المالية التي تهم المجتمع المالي، بالإضافة إلى القضايا الأخرى التي تهم الإدارة أكثر من المجتمع المالي كتقويم المخاطر، أو حل بعض المشاكل التي تخلق قيمة مضافة كبيرة للإدارة، وقد يكون هذا الموظف من العاملين في منشأة المراجعة الخارجية في السابق، وقد يكون من بين العاملين في الشركة، ومن الذين كسبوا خبرة طويلة في النواحي الفنية والمالية والإدارية، وحين يصبح حجم العمل أكبر من إمكانات هذا المراجع الداخلي،

يضطر إلى تعيين عدد من الموظفين الذين يعملون في إدارة تسمى إدارة المراجعة أو التدقيق الداخلي.

وقد يلجأ المدير إلى منشأة مهنية للمراجعة الداخلية، وليس المراجعة الخارجية التي تتمكن من تقديم خدمات مهنية بناء على معايير مهنية أخرى غير معايير المراجعة الخارجية ، وإن كانت تأثرت فيها إلى حد بعيد.

ثانياً : العوامل التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية:

تطورت نظرة المجتمع الاقتصادي لوظيفة المراجعة الداخلية بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، وقد أسهمت كثير من العوامل في ظهور الحاجة إلى وظيفة المراجعة الداخلية داخل الشركات، ومن هذه العوامل ما هو مهني، ومنها ما هو أكاديمي،حيث كانت المراجعة الداخلية قديماً تمارس من قبل موظف يعمل داخل الشركة كي يتصيد أخطاء العاملين فيها، وكان هدفها الأساسي حماية الأصول وكشف الأخطاء والغش، حيث كان الأشخاص الذين تراجع أعمالهم يطلقون على المرجع الداخلي لفظ جاسوس الإدارة أو عين الإدارة، حيث كان المراجع الداخلي في خدمة إدارة الشركة، وبعد ذلك ظهرت عوامل أدت إلى تغيير نظرة الإدارة والشركات والمجتمع إلى المراجعة الداخلية، وأدت إلى زيادة أهميتها، ويمكننا عرض أهم هذه العوامل كما يلي:

أ- اتساع حجم الشركات وتعقد عملياتها:

أدى اتساع حجم الشركة، وتشعب نشاطها إلى صعوبة إدارتها إدارة فعالة مباشرة نتيجة لتعدد عملياتها وتنوع مشكلاتها، وتشعب بنائها التنظيمي وتعقده، واستخدام عدد كبير من العاملين، وقد أدى ذلك إلى فقدان الصلة المباشرة التي كانت قائمة عندما كان حجم الشركة صغيراً من ناحية، وإلى الاعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائية وغيرها من البيانات التي تهدف إلى تلخيص الأحداث الجارية وترجمتها إلى أرقام يمكن عن طريقها تتبع العمليات، وتحقيق الرقابة على نواحي النشاط المختلفة من

ناحية أخرى، الأمر الذي استوجب استخدام نظم رقابة داخلية، وحتى تطمئن الإدارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية كان لابد من وجود المراجعة الداخلية التي تعمل على تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفاعليتها داخل الشركة.

ب- حاجة الإدارة العليا المتزايدة إلى التقارير الدورية الدقيقة:

تحتاج الإدارة بصفة دورية ومستمرة إلى بيانات ومعلومات إدارية ومحاسبية دقيقة وذلك لمساعدتها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المناسبة، وهذا يتطلب وجود وظيفة المراجعة في الشركة كي تتأكد من دقة هذه المعلومات والبيانات وسلامتها قبل تقديمها للإدارة العليا، علاوة على ذلك يرى بعضهم أن مسؤولية المراجعة الداخلية قد توسعت لتشمل مراجعة العمليات، وتقديم الاستشارات، واقتراحات تحسين العمليات وذلك باعتبارها وسائل لزيادة العائد.

ج- رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة للأطراف الخارجية:

إذا كانت الإدارة ترغب في الظهور بالمظهر الحسن تجاه الملاك أو المساهمينK أو الدولة أو الجهات الخارجية الأخرى، فإنها مجبرة على أن تقدم البيانات الصحيحة إلى هذه الجهات التي تستخدم تلك البيانات في اتخاذ القرارات، فإذا كانت هذه البيانات خاطئة أو مضللة، أو تأخر موعد تقديمها، فإنه تقع على الإدارة عقوبات تنص عليها قوانين مختلفة، كما يستدعي الأمر وجود تلك البيانات حاضرة وصحيحة عند الطلب، ولا يتسنى لها ذلك إلا إذا أعدت نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية وطبقته، ويكون للمراجعة الداخلية دور كبير في تقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتطبقه بشكل فعلي.

د- ظهور المنشآت ذات الفروع وتزايد نطاق العمليات الدولية:

أدى ظهور المنشآت ذات الفروع وتباعد هذه الفروع عن المركز الرئيسي إلى ضرورة إيجاد وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك بهدف ضمان سلامة العمل في تلك الفروع، ويتم ذلك عن طريق إرسال المراجع الداخلي إلى هذه الفروع لمراجعة أعمالها، ولمتابعة مدى

التزام العاملين بالسياسات الإدارية واقتراح التعديلات، حيث تتزايد أهمية وظيفة المراجعة الداخلية كلما انتشرت أعمال الشركة جغرافياً.

هـ- التطورات التكنولوجية المتقدمة:

أثار الاستخدام المتزايد لتكنولوجية المعلومات مخاوف جديدة تتعلق بأمن الأصول وحمايتها وبأمن البيانات، الأمر الذي اقتضى على الشركات أن تصمم نظم الرقابة وتنفذها كي تتمكن من خلالها إدارة المخاطر على نحو ملائم، حيث جعلت تلك التطورات المتقدمة دور المراجعة الداخلية أكثر أهمية بشكل واضح، ويعد التنفيذ للمراجعة الداخلية أمراً مهماً في تصميم نظم البيانات الجديدة وتطويرها، حيث يسمح ذلك للشركات بتصميم أساليب الرقابة الداخلية في النظم الجديدة، بدلاً من أن يتم مراقبتها بعد التصميم الفعلي، علاوةً على ذلك مكنت التقنيات الجديدة المراجع الداخلي من أداء اختبارات المراجعة والقيام بتحليلات بشكل أسرع وأكثر جدوى اقتصادية.

و- تحول مهن المراجعة الخارجية إلى مراجعة اختبارية:

كان مراجع الحسابات الخارجي يقوم بمراجعة تفصيلية للعمليات كافة عندما كان حجم الشركة صغيراً ونشاطها محدوداً، ولكن باتساع حجمها وتشعب عملياتها وتعقدها أصبح من المتعذر القيام بمراجعة شاملة، وحتى إذا كان ذلك ممكناً، فإنه يتطلب وقتاً طويلاً وتكلفة زائدة قد تكون غير اقتصادية، أمام هذا التحول كان لابد من أن يتوافر نظام رقابة داخلي فعال، ويعدّ وجود مراجعة بالشركة من أهم أركان نظام الرقابة الداخلية الفعال.

ز- الزيادة في حالات فشل المنشآت وإفلاسها:

نتيجة للزيادة في حالات فشل الشركات وإفلاسها في الولايات المتحدة في الأربعينيات من هذا القرن، أجريت العديد من الدراسات والبحوث حول أسباب هذا الفشل والإفلاس، وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن السبب هو ضعف الأداء الرقابي فيها

نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة، أو انخفاض جودة أداء لجان المراجعة، أو غياب وظيفة المراجعة الداخلية، لذا بدا الاتجاه نحو ضرورة الاعتراف بالمراجعة الداخلية باعتبارها مهنة لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض منها.

ح- ظهور المنشآت المالية الكبيرة:

إن ظهور البنوك وشركات التأمين الكبيرة وما يتطلبه ذلك النوع من الشركات من مراجعة مستمرة دقيقة أولاً بأول، وقبل حدوث العمليات وبعدها للتأكد من سلامتها ودقتها، فإن الأمر يحتاج إلى تخصيص قسم مستقل للمراجعة الداخلية للتأكد من سلامة العمليات خصوصاً وأن الوقوع في أية أخطاء أو غش في مثل هذه الشركات يؤثر على سمعتها المالية والتشغيلية من جهة وعلى الاقتصاد العام من جهة أخرى.

كل هذه العوامل أسهمت بشكل أو بآخر في زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتطويرها مفهوماً وأسلوباً وإجراءات.

هذه العوامل وغيرها دفعت الإدارة إلى إحداث إدارة للمراجعة (الرقابة) الداخلية، تمثل أداة تقويمية موضوعية للسهر على تقويم نظم للرقابة الداخلية وتطويرها، والقيام ببعض الأنشطة الأخرى بهدف تحسين ظروف عمل المنظمة مهما كان شكلها، وتقويم المخاطر المختلفة التي تحيط بها ورفع مستوى الحوكمة التي تدار المنظمة من خلالها.

ثالثاً- مفهوم المراجعة الداخلية:

تطور مفهوم المراجعة الداخلية مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان ينظر إليها منذ قرون مضت على أنها وظيفة رقابية تمارس في المنشآت المختلفة، وهي تتبع الوظيفة الرقابية لإدارة المنشأة وتتأثر بأهدافها، وتتطور بتطورها، وقد نشأت الحاجة إليها نتيجة لوجود وسيلة تحقق مستقلة بغرض الحد من التلاعب والأخطاء. وبغرض حماية الأصول، ويعود وجود المراجعة الداخلية إلى أكثر من ستة آلاف عام مضت حيث يعتقد بوجود دليل على أن هناك نظماً رسمية للتسجيل والتحقق كانت تستخدم في ذلك

الوقت في منطقة الشرق الأدنى، وفي القرن الثامن عشر الميلادي بدأ الاهتمام بالمراجعة الداخلية يزيد في أوروبا، وذلك نتيجة ظهور حالات غش وتلاعب كثيرة، ومع انتقال النظم المحاسبية والإدارية والمراجعة إلى الولايات المتحدة، والنمو المضطرد في أنشطة الأعمال بدأ الاتجاه نحو ضرورة وجود وظيفة رقابية مستقلة داخل الشركة، حيث كان مفهوم المراجعة الداخلية في تلك الحقبة ينحصر في أنه مجرد نشاط بسيط داخل الإدارة المالية للشركة، تنحصر مهمتها في التأكد من سلامة العمليات المالية والمحاسبية، عن طريق رقابة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، وتعقب حالات التلاعب والأخطاء لخدمة المدير المالي.

ونتيجة للعوامل آنفة الذكر زاد الاهتمام بالوظيفة الرقابية للإدارة، وظهرت الحاجة إلى وجود المراجعة الداخلية باعتبارها نشاط رقابة مستقل يساعد الإدارة على القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية وكفاءة، وذلك من خلال تقويم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات، وحماية الأصول والتحقق من دقة السجلات المحاسبية واكتمالها وما يحتوي عليه من بيانات وتقويم كفاءة العمليات التشغيلية للمنشأة، وكفاءة العاملين فيها وأمانتهم، وترتب على ذلك الاعتراف بالدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية بوصفها وظيفة رقابية تمتد إلى كافة الجوانب المالية والتشغيلية بالشركة.

وفي عام 1941 تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية بغرض تطوير المراجعة الداخلية، والاعتراف بها بوصفها مهنة، لها معاييرها المهنية وقواعدها للسلوك المهني يجب الالتزام بها، وضرورة التعلم والتطوير المستمر لممارسي المهنة. وبرز دور معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA) حينما أصدر في عام 1947 نشرة مسؤوليات المراجع الداخلي التي تحدد طبيعة المراجعة الداخلية وأهدافها، ومسؤوليات المراجع الداخلي، وقد ورد بالنشرة تعريف للمراجعة الداخلية على النحو التالي: هي نشاط محايد يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات

المحاسبية والمالية باعتبارها أساساً لتقديم خدمات وقائية للإدارة، وهي نوع من أنـــواع الرقابة التي تعمل عن طريق قياس فاعلية أنواع الرقابة الأخرى وتقييمها وتهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية.

من التعريف نجد أن المراجعة الداخلية هي نوع من أنواع الرقابـــة، وتهـــتم بالجوانـــب المحاسبية والمالية، وتكون الإدارة هي المستفيد الوحيد منها، وأن هدفها وقائي فقط.

وفي عام 1971 أصدر المعهد تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية جاء فيه أن المراجعـــة الداخلية تمثل نشاطاً تقييمياً محايداً داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد خدمـــة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة، فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس فعالية نظم الرقابة الأخرى وتقييمها.

من التعريف نلاحظ أنه تم توسيع مجال عمل المراجع الداخلي حيث شمل تقيـــيم جميـــع العمليات سواء كانت مالية أم غير مالية، كما تم التوسع في الأهداف حيث لم يقتصـــر هذا التعريف على الأهداف الوقائية، ولكنه تناول الأهداف البناءة وهذا معناه أن الإدارة تطلب من المراجع الداخلي التقييم واقتراح الحلول للمشاكل، وتوجيـــه المـــوظفين إن أمكن، وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات.

وفي عام 1978 أصدر المعهد (IIA) معايير للمراجعة الداخلية، حيـــث تضـــمنت مقدمة هذه المعايير بعض ما تضمنته قائمة مسؤوليات المراجعة الداخلية، وتنقسم معايير المراجعة الداخلية إلى خمسة أقسام أساسية تناولت الجوانب المختلفة للمراجعة الداخلية في أي شركة، وسيتم الحديث عنها بالتفصيل بالفقرة التالية:

وفي عام 1986 تم إصدار تعريف جديد للمراجعة الداخلية من المعهد المذكور علـــى النحو التالي:هي وظيفة تقييمية تؤسس داخل المنشأة لفحص نشاطاتها وتقييمها باعتبارها خدمة للمنشأة، وهدف المراجعة الداخلية مساعدة موظفي المنشأة على تنفيذ مسؤولياتهم

بفعالية، ومن أجل هذه الغاية، تزودهم المراجعة بالتحليلات، والتقييمات، والتوصيات، والمشورة والمعلومات الخاصة بالنشاطات التي تقوم بمراجعتها.

وبذلك أصبحت المراجعة الداخلية أداة لخدمة المنشأة كلها وليس فقط إدارتها، ونتيجة للزيادة في حالات فشل الشركات وإفلاسها في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع بمعهد المراجعين الداخليين (IIA) في 1999 لإصدار تعريف جديد للمراجعة الداخلية ينسجم مع الظروف والأوضاع الجديدة، وطبقاً لذلك فإن المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل استشاري موضوعي ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها، وتساعد المراجعة الداخلية المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسين فعاليتها.

يتضح من هذا التعريف النقاط التالية:

أ- لم يحدد الجهة التي تقوم بالمراجعة الداخلية، وهذا يعني أنه يمكن أن تمارس المراجعة الداخلية من قبل قسم تابع للمنشأة أو من خارجها عن طريق التعاقد الخارجي.

ب- إن المراجعة الداخلية جزء من نظام الرقابة الداخلية عامة ومسؤولية تقييمه ظلت من ضمن مهام المراجعة الداخلية.

ج- إن خدمات المراجعة الداخلية هي خدمات وقائية وإنشائية بآن واحد، فهي وقائية لأنها تحمي الأموال والخطط الإدارية والسياسات، وإنشائية لأنها تضمن دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة، ولأنها تدخل التحسينات على الخطط الإدارية والرقابية.

د- الاعتراف بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية لتلبي حاجات الإدارة.

هـ- أظهر الأهمية المتزايدة لمفهوم الحوكمة وأن أنظمة الرقابة وجدت للمساعدة في إدارة المخاطر.

ويلاحظ من العرض السابق التطور الذي لحق بالمراجعة الداخلية وذلك فيما يتعلق بالمفهوم والأهداف والوظائف.

هذا وقد عرفت المراجعة الداخلية في المعيار الدولي للمراجعة رقم (610) على أنها تعني فعالية تقييميّة ضمن المنشأة لغرض خدمتها، ومن ضمن وظائفها اختبار ملائمة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفعاليتهما وتقييمهما ومراقبتهما.

وقد أحدثت في سورية إدارات للرقابة الداخلية ترتبط بالإدارة العليا من جهة، وبالهيئة المركزية للرقابة الداخلية من جهة أخرى بموجب القانون 24 الصادر عام 1981، وقد عمل بهذا القانون في كافة جهات القطاع العام الاقتصادي والإداري أيضاً.

أما في مشروعات القطاع الخاص فهي خاضعة لأنظمتها الخاصة التي تنظم وجود مثل هذه الإدارات التي تنشأ لمصلحة إدارة المشروع ونادراً ما تستفيد منه جهات أخرى خارج المشروع، ولما كانت غالبية مشروعات القطاع الخاص المحلي فردية أو عائلية فما زالت تفتقر إلى إدارات مراجعة داخلية متخصصة، إلا أن نشوء شركات مساهمة في أعقاب صدور القانون 10 لعام 1991 فتح الباب لنشوء مشروعات متقدمة في المستقبل، ومما لا شك فيه أن الشركات الخاصة وشركات التأمين تعتمد على إدارات متخصصة للمراجعة الداخلية بصورة عامة.

غير أن تبعية إدارة الرقابة أو المراجعة الداخلية إلى الإدارة العليا كمدير الشركة أو مدير الشركة قد يحمل في طياته تهديداً لاستقلال الرقابة الداخلية، ويهددها بالتحيز التي تجعل تقاريرها أقل أهمية أو فائدة.

رابعاً: أنواع المراجعة الداخلية:

تساير المراجعة الداخلية حاجات المشروعات المتنامية على أن أهم أنواعها هي:

1- مراجعة الالتزام:

وتهدف إلى التأكيد على أن المنظمة الخاضعة للمراجعة تعمل بما يتفق مع القوانين والتعليمات الناظمة لعملها أو الالتزامات العقدية المفروضة عليها، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المقررة من الإدارة. وهي تشبه المراجعة المالية التي يقوم بها المراجع الخارجي في مرحلة تقويم نظم الرقابة الداخلية، وهي أكثر أنواع المراجعة الداخلية شيوعاً.

2- مراجعة العمليات وهي المراجعة الهادفة إلى اختبار ما إذا كانت وظائف المنظمة تنجز أهدافها بشكل فعال وتعمل بكفاءة واقتصادية.

3- مراجعة نظم المعلومات:

وتهدف إلى اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونزاهتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم، ويتضمن ذلك أن السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات: دقيقة، قابلة للتصديق، معدة في الوقت المناسب، تامة، ومفيدة.

4- مراجعة الأداء : وتتضمن:

أ- مراجعة الاقتصادية والفعالية وهي مراجعة برنامج محدد أو نشاط يتعلق أساساً في الفعالية والاقتصادية لوظيفة معينة ويختبر:

- ما إذا كانت الشخصية المعنوية حصلت على مواردها الاقتصادية واستخدمتها باقتصادية وفعالية.
- أسباب عدم الاقتصادية إذا كانت مطبقة.
- مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة.

ب- مراجعة البرامج: وهي مراجعة برنامج محدد أو نشاط محدد يركز بشكل أساسي على المخرجات من حيث (كفاءتها) ويختبر:

- إنجاز الأهداف المرغوبة المحددة مقدماً.
- فعالية البرامج لإنجاز أهداف محددة.
- الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالبرنامج أو الوظيفة الخاضعة للمراجعة.

5- مراجعة البيئة:

وتتضمن:

آ- مراجعة الالتزام بالقوانين الخاصة بالبيئة وتسري على ما يجري من عمليات أو ما جرى في الماضي أو ما يتوقع إجراؤه في المستقبل.

ب- مراجعة نظم إدارة البيئة بما يفيد عدم تعرض نظم العمليات الحالية لمخاطر بيئية في المستقبل.

جـ- مراجعة الأضرار البيئية المستقبلية المتعلقة بتسهيلات المعالجة والتخزين، والتخلص من الفضلات.

د- مراجعة الحد من التلوث:

في المجالات التالية:

- استرداد المنتجات المستخدمة.
- الحد من التلوث من المنبع.
- إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام.
- الوفر في الطاقة.
- المعالجة.
- التخلي.
- الإيجار.

هـ- مراجعة الالتزامات الخاصة بالبيئة.

و- مراجعة المنتجات.

بهدف التأكد من أن هذه المنتجات تتفق مع الالتزامات الخاصة بالتلوث.

خامساً: مجمع المراجعين الداخليين:

لقد انبثق عن نشوء مهنة المراجعة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية مجمع للمراجعين الداخليين / Institute of internal Auditors ويرمز إليه عادة (IIA) ومن بين أهم أهداف هذا المجمع:

1- تعميق المعرفة الخاصة بالمراجعة الداخلية وتعليمها والموضوعات المتعلقة بها.

2- بناء معايير متقدمة للنزاهة والشرف والتكوين بين المراجعين الداخليين.

3- نشر المعلومات الخاصة بالمراجعة الداخلية، وممارستها وشروط العضوية بها لإعلام الأشخاص المهتمين والجمهور.

4- لتشجيع نشر المقالات المتعلقة بالمراجعة الداخلية وممارستها ومناهجها.

5- لإنشاء مكتبات خاصة بالمراجعة الداخلية وغرف اجتماعات خاصة بها وغرف خاصة لممارسة أعضائها.

6- تشجيع تبادل المعرفة والخبرة بين أعضائها.

7- تجهيز الممارسين في المراجعة الداخلية بالمعايير المهنية اللازمة لممارسة عملهم، بالإضافة إلى تعريف مجالس الإدارة ولجان المراجعة بهذه المعايير، وبالممارسة الأفضل للمراجعة الداخلية.

8- لفعل الأشياء القانونية والمناسبة لتحقيق أهدافها.

وقد أرسى IIA قواعده المهنية من خلال:

1- منظومة متكاملة من المعرفة على غرار نظم المعرفة ذات العلاقة والمؤهلات المختلفة التي يجب أن يتحلى بها المراجعون الداخليون.

2- إدارة برنامج للحصول على شهادة مراجع داخلي مجاز أي :

Certified Internal Auditor

3- إدارة برنامج تعليم مهني مستمر

Continuing professional Education (CPE) . والطلب إلى المراجعين الداخليين تنفيذ متطلباته.

4- إرساء إطار للممارسة المهنية تتضمن المعايير، وممارسة الاستشارات والتطوير والقيادة، ودليلاً للسلوك المهني.

5- نشر مجلة فنية وجعلها متاحة للأعضاء.

ويتكون نظام الإرشاد في مجمع المراجعين الداخليين مما يلي:

أ- الهياكل واللجان وأهمها:

1- مجلس معايير المراجعة الداخلية Internal Auditing Standards Board

إن IASB هي الهيكل الرسمي الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية لتقديم الإرشاد للممارسين، إن يتحمل المسؤولية في تطوير المعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

وتمثل المعايير ما يتعلق بممارسة المراجعة الداخلية وتقسم إلى :

1- معايير الصفات (المؤهلات)

2- معايير الأداء

ب- مفهوم معايير المراجعة الداخلية:

ويشير المعيار إلى :

ا- أداة لقياس أداء إدارة المراجعة الداخلية.

2- بيان يهدف إلى بيان كيف يجب أن تمارس المراجعة الداخلية.

3- أداة لقياس أداء كافة أنواع المراجعة الداخلية ودوائرها.

حـــ- أهداف المعايير وهي :

1- تحديد المبادئ التي تمثل الممارسة الواجبة للمراجعة الداخلية.

2- تقديم إطار لإنجاز سلسلة واسعة من القيم المضافة الناشئة عن أنشـــطة المراجعـــة الداخلية.

3- إرساء الأساس لقياس إنجاز المراجعة الداخلية.

سادساً- معايير المراجعة الداخلية

إن التجربة الرائدة التي حققها مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA في وضـــع معـــايير للمراجعة الخارجية وهي عشرة معايير وضعت تسعة منها عام 1939 وأضيف العاشر عام 1954 وقد أجرى المجمع تعديلاً عليها عام 1978 وقد وضعت هـــذه المعـــايير ضمن ثلاثة مجموعات هي:

- المعايير العامة أو الشخصية.
- معايير العمل الميداني.
- معايير التقرير.

إن هذه التجربة حدت بمجمع المراجعين الداخليين IIA إلى محاولة وضع معايير لمهنـــة المراجعة الداخلية، علماً بأن عملية المراجعة الداخلية ما زالت تتم في الغالب من قبـــل إدارة مختصة تعمل داخل المشروع، وفي قليل من الأحيان تمارس من قبل منشأة مهنيـــة تمارس المراجعة الخارجية وهي معتادة على تطبيق معايير المراجعة الخارجية، لكنها ترحب بذلك إذا وجدت معايير للمراجعة الداخلية تعتمد عليها في تنفيذ العمـــل وفي تحديـــد المسؤولية، في حال حدوث خلاف بين الإدارة المستفيدة من تقرير المراجع الداخلي التي اتخذت قرارات بناء على ذلك التقرير وبين إدارة المراجعة الداخلية، ومن الطبيعـــي أن هذه المسؤولية محصورة بين هذين الطرفين بخلاف تقرير المراجع الخارجي الذي ينشـــر ويوزع على جهات مختلفة، منها السوق المالي، مما يعطي الأطراف الأخرى الحق بمقاضاة

المراجع الخارجي عما أصابها من ضرر، حتى ولو لم يكن المراجع الخارجي على علم مسبق بأن الجهة المتضررة ستعتمد على تقريره في اتخاذ قراراتها.

أما المراجع الداخلي فإن أنظمة الشركة والعقد الذي يعمل بموجبه الموظف في إدارة المراجعة الداخلية هي التي تحدد المسؤولية، إذا كان موظفاً في المشروع. أما إذا كان يعمل في منشأة مهنية فإن العقد أو التكليف هو الذي يحدد طبيعة المهمة المطلوبة والتقرير هو المرجع الأساسي في تحديد هذه المسؤولية. وفي جميع الأحوال فإن كتابة المهمة وفهمها واعتماد التقرير على مستندات موضوعية من الأركان الأساسية التي لابد من العودة إليها في تحديد المسؤولية تجاه الطرف المستفيد, أما المسؤولية تجاه الأطراف الأخرى فهي غير موجودة، إلا إذا نص على ذلك العقد أو قرار التكليف.

ولاشك أن وجود معايير مهنية للمراجعة الداخلية تعود بالفائدة على المراجع الخارجي الذي يستفيد من تقرير المراجع الداخلي عن الأعمال التي قام بها خلال الفترة. وكذلك فإن مثل هذه المعايير فيها الكثير من الفائدة في رفع الوعي المالي للمجتمع المالي بصورة عامة.

وإن تشتت عمليات المراجعة الداخلية بحسب ظروف الشركة وحاجاتها تجعل مسألة وضع معايير لها صعبة للغاية، إلا أن تركيز المراجعة الداخلية على تقويم فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، يجعل وضع هذه المعايير أكثر وضوحاً.

ويمكن تقسيم المعايير المهنية للمراجعة الداخلية إلى القسمين التاليين:

آ- معايير الصفات العامة:

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة المراجعة الداخلية في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة المراجعة الداخلية فيها.

ب- معايير الأداء:

تحدد مجموعة معايير الأداء طبيعة خدمات المراجعة الداخلية، وتوفر معايير للجودة يمكن على أساسها تقييم أداء هذه الخدمات.

وسنقوم بعرض المعايير التي تدرج تحت كل مجموعة في الفقرة التالية:

1- معايير الصفات العامة: وتتضمن المعايير التالية:

1- معيار الاستقلال التنظيمي

2- معيار الموضوعية

3- معيار التأهيل المهني

4- معيار العناية المهنية

5- معيار الرقابة النوعية

1- معيار الاستقلال التنظيمي:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المتطلبات التي يجب توافرها في الوضع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة بغض النظر عن غرضها، أو حجمها،أو هيكلها التنظيمي، أو شكلها القانوني، بما يحقق استقلال إدارة المراجعة الداخلية عن غيره من الوحدات التنظيمية الأخرى داخل المنشأة وبما يسمح بتحقيق الموضوعية لدى المراجعين الداخليين.

يجب أن تكون إدارة المراجعة الداخلية مستقلة تنظيمياً بالدرجة الكافية التي تسمح لها بتحقيق مسؤولياتها، ويتحقق الاستقلال التنظيمي عندما يكون المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مسؤولاً أمام مستوى تنظيمي يسمح لإدارة المراجعة الداخلية بالقيام بمسؤولياته باستقلالية عن الوحدات التنظيمية الأخرى بالمنشأة، وتقضي التطورات الحديثة أن يرتبط بلجنة المراجعة.

يجب ألا تخضع أنشطة المراجعة الداخلية لأي تدخل من أي أطراف داخلية أو خارجية عند تحديد نطاق المراجعة، وتنفيذ العمليات، وتبليغ النتائج.

يجب أن يكون المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية على اتصال مباشر مع لجنة المراجعة أو مع مجلس الإدارة، فالاتصال المنتظم مع مجلس الإدارة يساعد على تأكيد الاستقلال، ويوفر وسيلة لمجلس الإدارة والمسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية بأن يكون كل منهما على علم بالأمور ذات المصلحة المشتركة، ويحدث الاتصال المباشر عندما يقوم المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية بالحضور والاشتراك في اجتماعات مجلس الإدارة التي تتعلق بمسؤوليته الإشرافية عن المراجعة، والتقارير المالية، والأمور التنظيمية والرقابية. إذ يوفر حضور المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية لهذه الاجتماعات، وتقديم تقارير مكتوبة أو شفوية، تبادلاً للمعلومات فيما يتعلق بخطط إدارة المراجعة الداخلية وأنشطتها. ويجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أن يلتقي مع مجلس الإدارة مرة على الأقل سنوياً.

يتحقق الاستقلال عندما يعتمد مجلس الإدارة تعيين المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أو عزله. ويتعزز الاستقلال أكثر، إذا تم اعتماد الإدارة عن طريق لجنة المراجعة.

يجب تحديد أهداف، إدارة المراجعة الداخلية وصلاحياتها ومسؤولياتها في وثيقة رسمية مكتوبة تنسق مع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية (دليل المراجعة الداخلية)، والحصول على موافقة مجلس الإدارة على هذا الدليل، ويجب أن يحدد الدليل موقع إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمنشأة، وأن يتضمن الدليل التأكيد على تمكين المراجعين الداخليين من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها والوصول غير المشروط للسجلات، والممتلكات المادية، والاتصال بالأفراد الذين لهم علاقة بالنشاط محل المراجعة. كما يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مراجعة الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات المحددة بدليل المراجعة للتأكد من أنها لا تزال كافية لمساعدة إدارة المراجعة الداخلية في

تحقيق أهدافها، كما يجب تقويم المراجعة الداخلية بشكل دوري أو في حالة حدوث تغييرات جذرية في المنشأة.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أن يقدم سنوياً إلى لجنة المراجعة، من أجل الحصول على موافقتها، وإلى المجلس لإعلامه، ملخصاً بخطة أعمال المراجعة الخاصة بالنشاط، وخطط التوظيف، والموازنة المالية، ويجب على المسؤول أن يقدم أيضاً أي تغييرات أولية في هذه الأمور من أجل اعتمادها وتبليغها، ويجب أن تبين خطة أعمال المراجعة، وخطط التوظيف، والموازنات المالية نطاق أعمال المراجعة الداخلية.

يجب أن تحتوي خطة أعمال المراجعة، وخطط التوظيف، والموازنة المالية، بالإضافة إلى أي تغييرات أولية مهمة فيها، على معلومات كافية تساعد المجلس في معرفة ما إذا كانت أهداف إدارة المراجعة الداخلية وخططها تدعم أهداف المنشأة والمجلس وخططهما، ويفضل تبليغ هذه المعلومات كتابة.

يجب أن لا يحتوي جدول أعمال المراجعة على أي قيد في نطاق المراجعة يمنع إدارة المراجعة الداخلية من تحقيق أهدافها وخططها، وقد يحد من النطاق في دليل المراجعة الداخلية، أو وصول المراجعين الداخليين للسجلات، والموظفين والممتلكات المادية للأنشطة محل المراجعة، أو الجدول الزمني لأعمال المراجعة، أو تنفيذ إجراءات المراجعة الملائمة، أو خطة التوظيف والموازنة المالية المعتمدة.

يجب تبليغ مجلس الإدارة بأي قيد على نطاق الفحص وأثره المحتمل، ويفضل أن يكون ذلك كتابياً.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية النظر فيما إذا كان من الملائم إعلام المجلس بأي قيود على النطاق تم سابقاً تبليغها إلى مجلس الإدارة واعتمادها منه، فقد يكون ذلك ضرورياً وبصفة خاصة إذا كان هناك إعادة تنظيم أو أي تغييرات أخرى في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية تقديم تقرير سنوي أو على فترات أقصر لإدارة المنشأة ومجلس الإدارة إذا دعا الأمر، ويجب أن تبرز هذه التقارير النتائج والتوصيات المهمة لعمليات انحرافات مهمة عن الخطط المعتمدة لأعمال المراجعة، وخطط التوظيف، والموازنات المالية، وأسباب ذلك، ويفضل تبليغ تقارير النشاط كتابياً. تقع على عاتق إدارة المنشأة مسؤولية اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بنتائج المراجعة المهمة، وقد تقرر الإدارة العليا أن تتحمل مخاطر عدم تصحيح الحالة التي تضمنها التقرير بسبب التكلفة المرتفعة، أو أي اعتبارات أخرى، ويجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية إخطار مجلس الإدارة بذلك.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية الأخذ في الإعتبار إبلاغ مجلس الإدارة بالحالات التي تحملت فيها إدارة المنشأة مخاطر عدم التصحيح التي سبق الرفع عنها، وقد يكون ذلك ضرورياً في حالة وجود تغيرات في الهيكل التنظيمي، أو مجلس الإدارة، أو إدارة المنشأة أو أي تغيرات أخرى.

أما في حالة وجود لجنة مراجعة Audit Committee وهو الاتجاه المعاصر في كافة دول العالم لنزع سلطة الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية، وتَلَقّي تقاريرها من رئيس مجلس الإدارة، وخاصة إذا كان رئيس مجلس الإدارة يعمل مديراً عاماً في الوقت نفسه، وإعطاء هذه الوظيفة إلى لجنة المراجعة التي تتألف من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين الذين لا يعملون بالشركة أو الشركة بشكل مستمر، بل يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة وهم المسؤولون عن عملية الرقابة، ويرتبط بهذه اللجنة المراجع الخارجي (أو منشأة المراجعة) والمراجع الداخلي(إدارة المراجعة أو الرقابة الداخلية) أيضاً، وإن ارتباط المراجع بهذه اللجنة يدعم استقلاله أكثر من بقائه مرتبطاً بالمجلس فقط.

أما كونه مرتبطاً بالمدير العام فقط، فهذا يهدد استقلاله لأن المدير العام لن يسمح للمراجع الداخلي بالاقتراب من بعض الملفات التي هو على علاقة بها، بل يعتبره سيفاً

مسلطاً على الموظفين المعارضين لسلطة المدير العام، مما يجعله يفقد مصداقيته واحترامه من كافة موظفي الشركة.

ولا يوجد ما يمنع من تبعيته إلى رئيس مجلس الإدارة إذا كان الأخير عضواً أو رئيساً للجنة المراجعة، إذا كان رئيس مجلس الإدارة ليس مديراً عاماً، ولا يقوم بأعمال تنفيذية داخل المشروع.

ولعل هذا أحد عيوب إدارات الرقابة الداخلية في جهات القطاع الحكومي في سورية الذي يتبع إلى المدير العام، ولو أن نقله أو تعيينه يحتاج إلى موافقة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

2- معيار الموضوعية:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المتطلبات الواجب توافرها حتى يمكن للمراجع الداخلي أداء العمليات التي يكلف بها بموضوعية.

إذ يجب أن يلتزم المراجعون الداخليون بالموضوعية عند قيامهم بأعمال المراجعة. ويجب ألا تتأثر أحكام المراجعين الداخليين بأحكام الآخرين.

تتطلب الموضوعية من المراجعين الداخليين القيام بأعمال المراجعة بالطريقة التي تجعلهم يعتقدون اعتقاداً صادقاً في نتائج عملهم، وبعدم تقديم أي تنازلات مهمة على حساب جودة العمل، ويجب عدم وضع المراجعين الداخليين في مواقف يشعرون فيها أنهم غير قادرين على إصدار أحكام مهنية موضوعية. ويتطلب ذلك توزيع المراجعين الداخليين على العمليات بحيث يتم تجنب أي تضارب فعلي أو متوقع في المصالح، ويجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أن يحصل بصفة دورية من العاملين معه على معلومات حول أي تضارب في المصالح أو أي تحيز متوقع، ويجب الإفصاح عنه مسبقاً قبل البدء في عملية المراجعة.

يجب على المراجعين الداخليين إخطار المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية بأي حالات قد يحدث فيها تضارب في المصالح، أو تحيز يمكن استنتاجه بطريقة معقولة، ويجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية في هذه الحالة إعادة توزيع هؤلاء المراجعين على عمليات أخرى.

يجب تغيير توزيع المراجعين على العمليات بصفة دورية كلما كان ذلك ممكناً.

يجب على المراجعين الداخليين عدم القيام بأي مسؤوليات تشغيلية، وإذا أمرت الإدارة العليا المراجعين الداخليين بالقيام بأعمال ليست من أعمال المراجعة، فيجب أن يكون مفهوماً أنهم لا يباشرون هذه الأعمال باعتبارهم مراجعين داخليين. بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن موضوعية المراجعين الداخليين تتأثر سلبياً بمراجعة أي نشاط تكون لهم سلطة عليه أو مسؤولية عنه. ويجب أخذ هذا التأثير السلبي على الموضوعية في الحسبان عند التقرير عن نتائج المراجعة.

يجب عدم تكليف الأشخاص المنقولين إلى إدارة المراجعة الداخلية أو الذين يعملون فيه بصفة مؤقتة، لمراجعة الأنشطة التي كانوا يقومون بها سابقاً إلا بعد مضي مدة معقولة، إذ إن هذا التخصيص قد يؤثر سلبياً على الموضوعية، ويفترض أن الموضوعية تتأثر سلبياً إذا قام المراجع الداخلي بخدمات تأكيد لأحد الأنشطة التي كان مسؤولاً عنها خلال السنة السابقة، مع ذلك، فإنه يمكن للمراجع الداخلي تقديم خدمات استشارية تتعلق بعمليات كان مسؤولاً عنها من قبل . إذ إن خدمات التأكيد تستهدف بيان عدالة ما يرد في التقارير والقوائم المالية.

يجب أن يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بفحص نتائج أعمال المراجعة الداخلية قبل إصدار التقرير النهائي، وذلك للحصول على تأكيد معقول بأن أعمال المراجعة قد تم القيام بها بموضوعية.

لا تتأثر موضوعية المراجع الداخلية بطريقة سلبية إذا أوصى بمعايير رقابية لأنظمة، أو بإجراءات فحص قبل تنفيذها، ولا يعدّ تصميم، أو تطبيق الأنظمة أو وضع إجراءات لها من وظائف المراجعة الداخلية. ويفترض أن القيام بمثل هذه الأنشطة يؤثر سلبياً على موضوعية المراجع الداخلي.

3- معيار التأهيل المهني:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات التأهيل المهني الواجب توافرها في المراجع الداخلي والفريق الفني الذي يساعده في القيام بعمليات المراجعة الداخلية والعمليات الاستشارية التي يقوم بها.

التأهيل المهني هو مسؤولية تقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية عامة والمراجع الداخلي بمفرده، ويجب أن تخصص إدارة المراجعة الداخلية لكل عملية مراجعة الأشخاص الذين يمتلكون بصفة جماعية المعرفة، والمهارات، والتدريب وغيرها من عناصر التأهيل اللازمة للقيام بالمراجعة بطريقة سليمة، وبما يتفق مع معايير المراجعة الداخلية والسياسات التي تضعها إدارة المنشأة، وبما يتفق والتشريعات والقوانين المعمول بها.

التأهيل المهني لإدارة المراجعة الداخلية:

يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيداً بأن المهارة الفنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين ملائمة لعمليات المراجعة التي سيتم القيام بها، يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية وضع معايير مناسبة للتعليم والخبرة لشغل وظائف المراجعة الداخلية، على أن يؤخذ في الحسبان نطاق العمل ومستوى المسؤولية، كما يجب عليه الحصول على تأكيد معقول بالنسبة إلى مؤهلات كل مراجع داخلي محتمل ومهارته.

يجب أن تتوافر لدى إدارة المراجعة الداخلية المعرفة، والمهارات، والتدريب وغيرها من عناصر التأهيل اللازمة للقيام بمسؤولياتها. ويجب أن تتوافر لدى موظفي إدارة المراجعة

الداخلية بصفة جماعية المعرفة والمهارات الضرورية لأداء مسؤولياتها داخل المنشأة، وتشمل هذه الصفات المهارة في تطبيق معايير، المراجعة الداخلية وإجراءاتها وأساليبها.

يجب أن تسند مهما المراجعة الداخلية إلى موظفين مؤهلين، أو الاستعانة بمستشارين مؤهلين ومتخصصين في مجالات مثل المحاسبة، الاقتصاد، التمويل، الإحصاء معالجة البيانات الكترونياً، الهندسة، الضرائب، والقانون حسب ما تستدعي الحاجة عند القيام بأعمال المراجعة، ولا يشترط أن يكون المراجع الداخلي مؤهلاً في جميع هذه المجالات.

التأهيل المهني للمراجع الداخلي:

يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين المعرفة، والمهارات، والتدريب وغيرها من عناصر التأهيل الضرورية للقيام بالعمليات التي يكلّفون بها، وتتمثل المعرفة والمهارات الأساسية في الآتي:

1- المهارة في تطبيق معايير المراجعة الداخلية وإجراءاتها وأساليبها. ويقصد بالمهارة القدرة على تطبيق المعرفة في مواقف من المحتمل مجابهتها، وعلى التصرف فيها دون اللجوء إلى مساعدة وبحث فني متعمق.

2- المهارة في المحاسبة والمراجعة وأساليبها تعدّ ضرورية للمراجعين الذين يكون مجال عملهم هو السجلات والتقارير المالية.

3- فهم مبادئ الإدارة حتى يتسنى للمراجع تحديد دلالة الانحرافات عن السياسات الموضوعة وأهميتها وتقويمها، ويقصد بالفهم القدرة على تطبيق المعرفة العامة في حالات من المحتمل مقابلتها، ومعرفة الانحرافات المهمة، والقدرة على إجراء البحث الضروري للتوصل إلى حلول معقولة.

4- إدراك المبادئ الأساسية لفروع مختلفة للمعرفة مثل المحاسبة، الاقتصاد، نظام الشركات، التمويل، الأساليب الكمية، وأنظمة المعلومات، والقانون التجاري، ويقصد

بالإدراك القدرة على معرفة وجود مشاكل، أو مشاكل متوقعة، وتحديد مدى البحث الإضافي الذي يجب القيام به، أو المساعدة التي يجب الحصول عليها.

يجب أن تكون لدى المراجعين الداخليين المعرفة الكافية لتحديد مؤشرات الغش، إلا أنه من غير المتوقع أن تكون لديهم خبرة الشخص الذي تكون مسؤوليته الأساسية هي اكتشاف الغش وتقصيه.

يجب أن تكون لدى المراجعين الداخليين معرفة عامة بالجوانب الرقابية والمخاطر الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وأساليب المراجعة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، مع ذلك، فإنه لا يتوقع أن يكون لدى جميع المراجعين الداخليين خبرة المراجع الداخلي الذي تكون مسؤوليته الأساسية هي مراجعة تكنولوجيا المعلومات.

يجب أن يكون لدى المراجعين الداخليين الخبرة في التعامل مع الأفراد، والقدرة على تحقيق الاتصال مع الجهات المختلفة بفعالية، وهذا يتطلب أن يفهم المراجعون الداخليون العلاقات الإنسانية، وأن يحتفظوا بعلاقات طيبة مع الجهات التي يقومون بمراجعتها، وأن تكون لديهم المهارة في الاتصال الشفوي والكتابي بحيث يمكنهم إيصال أمور مثل أهداف المراجعة، والتحليل، والتقويم، والنتائج، والتوصيات إلى الجهة المقصودة بوضوح وسهولة.

يجب أن يحافظ المراجعون الداخليون على كفاءتهم وقدراتهم المهنية والفنية من خلال التطوير والتعليم المستمر. والتعرف إلى التطورات والمتغيرات الحديثة في معايير المراجعة الداخلية وإجراءاتها وأساليبها. ويمكن تحقيق ذلك بالاشتراك في برامج التدريب والأبحاث المتخصصة، ومن خلال حضور المؤتمرات، والحلقات الدراسية في الجامعات، والاشتراك في جمعيات لها علاقة بالمهنة والحصول على نشرات لها علاقة بالمحاسبة، والمراجعة، والمراجعة الداخلية.

4- معيار العناية المهنية:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد ما يجب على المراجع الداخلي الالتزام به عند قيامه بتنفيذ العمليات التي يكلف بها.

يجب على المراجع الداخلي بذل العناية المهنية اللازمة في جميع عمليات المراجعة والعمليات الاستشارية التي يقوم بها، وأن يقوم بتطبيق المعايير المهنية للمراجعة الداخلية بدرجة من الحرص المتوقعة من المراجع الداخلي الحريص المؤهل تأهيلاً مهنياً كافياً.

يجب على المراجع الداخلي أن يمارس العناية المهنية اللازمة وذلك بأخذ ما يلي في الحسبان:

أ- نطاق العمل اللازم لتحقيق أهداف المراجعة.

ب- درجة الصعوبة والأهمية النسبية للأمور التي سوف تطبق عليها إجراءات المراجعة.

ج- مدى كفاية إجراءات إدارة المخاطر والإجراءات الرقابية وفاعليتها.

د- احتمال وقوع أخطاء جوهرية أو غش أو عدم التزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية.

هـ- تكلفة العملية مقارنة بالمنفعة المتوقعة منها.

عند ممارسة العناية المهنية اللازمة، يجب على المراجع الداخلي أن يأخذ في الحسبان إمكانية استخدام وسائل المراجعة باستخدام الحاسب، والأساليب الأخرى لتحليل البيانات.

يقصد بالعناية اللازمة العناية والكفاءة المعقولة، ولا يقصد بها الكمال أو الأداء فوق العادي، وتتطلب العناية الواجبة من المراجع القيام بالفحص والتحقق إلى المدى المعقول، ولكنها لا تتطلب مراجعات تفصيلية لجميع العمليات، ونتيجة لذلك، لا يستطيع المراجعون الداخليون إعطاء تأكيد مطلق بعدم وجود انحرافات أو بالالتزام بالأنظمة،

وعلى الرغم من ذلك، فيجب أن يأخذ المراجع الداخلي بالحسبان احتمال وجود أعمال غير مشروعة مهمة، أو عدم التزام في جميع عمليات المراجعة الداخلية التي يقوم بها.

عند القيام بعمليات مراجعة، فإن مسؤوليات المراجع الداخلي لاكتشاف الغش تتضمن:

أ- أن تكون لديه المعرفة الكافية بالغش، وبحيث تمكنه من تحديد المؤشرات التي قد تشير إلى ارتكاب غش، وتشمل هذه المعرفة معرفة خصائص الغش، والأساليب المستخدمة لارتكابه، وأنواع الغش المرتبطة بالأنشطة محل المراجعة.

ب- أن يكون متيقظاً للفرص التي قد تسمح بارتكاب الغش مثل نقاط الضعف في الأنظمة الرقابية، فإذا تم اكتشاف نقاط ضعف في الإجراءات الرقابية، فيجب أن تشمل الاختبارات الإضافية التي يقوم بها اختبارات توجه لتحديد أي مؤشرات أخرى للغش، ومن أمثلة هذه المؤشرات وجود عمليات غير مصرح بها، تجاوز الإجراءات الرقابية، وجود استثناءات غير مسّوغة في التسعير، وجود خسائر كبيرة غير عادية، ويجب أن يدرك المراجعون الداخليون أن وجود أكثر من مؤشر في وقت واحد يزيد من احتمال وجود الغش.

ج- تقويم المؤشرات المتعلقة باحتمال ارتكاب الغش وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراءات إضافية أو ما إذا كان يجب التوصية بإجراء عملية نقص للغش.

د- إبلاغ المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية عن أي حالات غش محتملة مدعومة بأدلة مؤيدة لهذا الاحتمال، وعلى المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية بدوره تقويم الحالة، وإبلاغ السلطات الملائمة داخل المنشأة إذا اتضح أن هناك ما يكفي من المؤشرات لاحتمال وقوع غش بحيث يسوغ التوصية بإجراء عملية تقص.

لا يجب توقع أن يكون لدى المراجعين الداخليين معرفة بالشخص الذي تكون مسؤوليته الأساسية اكتشاف الغش وتقصيه، ولا تضمن إجراءات المراجعة بمفردها اكتشاف الغش، حتى وإن تم القيام بها بالعناية المهنية اللازمة.

عندما يشك المراجع الداخلي في وجود أمور غير مشروعة، فإنه يجب عليه إخطار السلطات المناسبة بالمنشأة، وقد يوصي المراجع الداخلي بإجراء عملية تقص لهذه الأمور تبعاً للظروف، ويجب عليه بعد ذلك متابعة ما تم إزاءها.

عند القيام بعملية تقص لغش، يجب على المراجعين الداخليين القيام بما يلي:

أ- تقدير المستوى المحتمل، ومدى التواطؤ في ارتكاب الغش داخل المنشأة، وقد يكون هذا الأمر من الأهمية بحيث يتجنب المراجع الداخلي إعطاء معلومات، أو تلقي معلومات مضللة من أشخاص ربما يكونون مشتركين في الغش.

ب- تحديد متطلبات المعرفة، والمهارة، والتدريب اللازمة للقيام بعملية التقصي بفاعلية، ويجب القيام بعملية تقويم لمؤهلات المراجعين الداخليين المتاحين ومهاراتهم للاشتراك في عملية التقصي للتأكد من القيام بها بوساطة أفراد لديهم الخبرة الفنية الملائمة. ويشمل ذلك التأكد من أمور مثل المؤهلات المهنية، وتراخيص مزاولة العمل، والسمعة، وعدم وجود علاقة مع من هم محل تقصّ، أو مع أي من العاملين، أو أفراد إدارة المنشأة.

ج- تصميم إجراءات يجب اتباعها لتحديد مرتكبي الغش، ومداه، والأساليب التي استخدمت فيه، وسببه.

د- تنسيق الأنشطة مع أفراد الإدارة، والمستشارين القانونيين، والخبراء الآخرين خلال عملية التقص بالشكل الذي يحقق الهدف منها.

هـ- يجب أن يكون المراجعون الداخليون على معرفة بحقوق المدعى عليهم بارتكاب الغش والأفراد الذين يدخلون في نطاق عملية التقصي، وسمعة المنشأة نفسها.

عند الانتهاء من عملية التقص، يجب على المراجعين الداخليين تقويم جميع الحقائق التي تم التوصل إليها من أجل:

أ- تحديد ما إذا كانت الإجراءات الرقابية يجب تنفيذها أو تدعيمها لتقليل احتمالات الغش في المستقبل.

ب- تصميم اختبارات مراجعة للمساعدة في اكتشاف وجود غش مماثل في المستقبل.

ج- المساعدة في الوفاء بمسؤوليات المراجع الداخلي في الاحتفاظ بمعرفة كافية عن الغش، وتنمية قدرته على تحديد مؤشرات الغش في المستقبل.

يتكون التقرير عن الغش من التبليغات المتعددة للإدارة شفوية كانت أو مكتبة، ومبدئية كانت أو نهائية، فيما يتعلق بحالة ونتائج عمليات تقصّي الغش. وقد يكون من المرغوب فيه وجود تقرير مبدئي أو نهائي في ختام العملية. ويجب أن يحتوي التقرير على النتائج التي توصل إليها المراجع الداخلي وما إذا كانت توجد معلومات كافية تسوغ القيام بعملية تقصّي للغش، ويجب أيضاً أن يلخص الأسباب التي استند إليها في إعداده لهذا التقرير.

تشمل العناية المهنية اللازمة تقويم معايير التشغيل المعمول بها، وتحديد ما إذا كانت هذه المعايير مقبولة ويتم الالتزام بها، وعندما تكون هذه المعايير غير واضحة، فيجب البحث عن تفسيرات من جهة مختصة، وإذا كان مطلوباً من المراجعين الداخليين تفسير أو اختيار معايير التشغيل، فيجب عليهم أن يسعوا للحصول على موافقة الجهات محل المراجعة فيما يتعلق بالمعايير المطلوبة لقياس الأداء التشغيلي، ويفضل أن يشتمل دليل المراجعة الداخلية الذي يسترشد به المراجعون الداخليون على الإجراءات التي تتبع في حالات الغش، والإجراءات غير المشروعة، وكيفية إبلاغ النتائج.

يجب على المراجعين الداخليين تنمية معرفتهم، ومهاراتهم، وغيرها من عناصر التأهيل من خلال التطوير والتعليم المستمر.

5- معيار الرقابة النوعية :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد ما يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية القيام به لضمان الرقابة النوعية والتطوير في جميع جوانب أنشطة المراجعة الداخلية.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية وضع برنامج للرقابة النوعية والتطوير يغطي جميع جوانب أنشطة المراجعة الداخلية، وأن يتابع باستمرار مدى فاعلية هذا البرنامج، ويتضمن هذا البرنامج تقويماً دورياً، ومتابعة مستمرة لجودة الأداء، ويجب تصميم كل جزء من البرنامج بما يساعد إدارة المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، وبما يوفر تأكيداً بأن إدارة المراجعة الداخلية يلتزم بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية، وقواعد السلوك المهني.

يجب أن تتبنى إدارة المراجعة الداخلية خطة لمتابعة الفعالية الكلية لبرنامج الجودة وتقويمها، ويجب أن تتضمن هذه العملية تقويماً داخلياً وخارجياً.

يجب أن يتضمن التقويم الداخلي ما يلي:

* فحصاً مستمراً لأداء إدارة المراجعة الداخلية.

* فحصاً دورياً من خلال التقويم الذاتي أو عن طريق أفراد داخل المنشأة لهم معرفة بأنشطة المراجعة الداخلية ومعاييرها.

يجب القيام بالفحص الداخلي بصفة دورية بوساطة أعضاء من موظفي إدارة المراجعة الداخلية الفنيين لتقويم جودة أعمال المراجعة التي تمت. ويجب أن تتم أعمال الفحص هذه كأي عملية مراجعة داخلية، وتعدُّ عمليات الفحص الداخلية الرسمية هي أحد أنواع التقويم الذاتي لعمل إدارة المراجعة الداخلية. ويتم هذا الفحص بوساطة فريق أو فرد يتم اختياره بوساطة المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية، وبالنسبة إلى الإدارات الكبيرة للمراجعة الداخلية فقد يكون هناك شخص يعمل مديراً للرقابة النوعية على الجودة أو بأي مسمى ومسؤوليات مشابهة.

تخدم عمليات الفحص الداخلي للجودة بصفة أساسية احتياجات المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية، إلا أنها قد تزود الإدارة العليا ومجلس الإدارة أيضاً بتقويم لعمل إدارة المراجعة الداخلية، ويجب هيكلة عمليات الفحص الداخلي بحيث توضح الالتزام بالمعايير

المهنية للمراجعة الداخلية، ومستوى فاعلية المراجعة، ومدى الالتزام بسياسات المنشأة والإدارة ومعاييرها، ويجب أن يوفر الفحص أيضاً توصيات تهدف إلى تحسين أداء إدارة المراجعة الداخلية .

عندما تكون عمليات الفحص الداخلي الرسمية غير ملائمة لاحتياجات إدارة المراجعة الداخلية، أو مكملة لهذا الفحص، فإنه يمكن استخدام الطرق التالية لتوفير تغطية عناصر من عمليات الفحص الداخلي:

أ- إجراء الفحص بوساطة المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أو مديري المراجعة، أو المشرفين، أو لعينة من عمليات المراجعة، في حالة ما إذا تم القيام بالعمل تحت إشراف مديرين أو مشرفين آخرين ومعملية مستمرة، فإن هذا يوفر تدريباً، وتبادلاً للآراء، وتوحيداً أكبر، كما يوفر تأكيداً للمسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية عن الأداء.

ب- الحصول على تعليقات من الجهات محل المراجعة (بالإضافة إلى ما ينشأ من الاتصال الشخصي) عن طريق استخدام قوائم استقصاء أو مسح إما بصفة عادية بعد كل عملية مراجعة، أو بصفة دورية لعمليات مراجعة مختارة. وتظهر هذه العملية مدى إدراك إدارة المنشأة لأنشطة المراجعة الداخلية، وقد تؤدي أيضاً إلى اقتراحات لجعلها أكثر فاعلية واستجابة لاحتياجات الإدارة.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أن يراقب عملية الفحص الداخلي، وعند إعطاء تعليمات إلى الفريق الذي سيقوم بالفحص الداخلي، يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية التأكد من أن الفريق مؤهل ومستقل قدر الإمكان.

يجب أن يتلقى المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية تقريراً مكتوباً لكل عملية فحص داخلي، وأن يتأكد من اتخاذ الإجراء الملائم، وعلى الرغم من أن غرض الفحص الداخلي هو تقويم فاعلية إدارة المراجعة الداخلية لأغراض داخلية، إلا أنه قد يكون من الملائم للمسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أن يتبادل الرأي مع أشخاص خارج

الإدارة، مثل إدارة المنشأة، أو مجلس الإدارة ، أو المراجعين الخارجيين، وقد يكون الفحص الداخلي مفيداً أيضا بوصفه جزءاً من عملية تقويم الذات تمهيداً لعملية فحص خارجي.

يجب القيام بفحص خارجي لأعمال إدارة المراجعة الداخلية لتقويم جودة عملياتها، ويجب القيام بهذا الفحص بوساطة أشخاص مؤهلين مستقلين عن المنشأة وليس لديهم تعارض في المصالح من حيث الشكل أو المضمون، ويجب إصدار تقرير رسمي مكتوب عند إكمال الفحص، ويجب أن يعبر التقرير عن رأي في مدى التزام الإدارة بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية، وسياسة المراجعة الصادرة عن إدارة الشركة المعتمدة من مجلس الإدارة ودليل المراجعة الداخلية، وأن يشمل توصيات لإجراء تحسينات، إذا لزم الأمر. وقد يكون للفحص الخارجي قيمة كبيرة للمسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية ولأعضاء الإدارة الآخرين، ومن الأغراض المهمة الأخرى للفحص الخارجي توفير تأكيد مستقل بالجودة لإدارة المنشأة ومجلس الإدارة، وآخرين مثل المراجعين الخارجيين الذين يعتمدون على عمل إدارة المراجعة الداخلية.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أن يناقش مع إدارة المنشأة ومجلس الإدارة طبيعة الفحص الخارجي في ضوء برنامج الرقابة النوعية على الأداء. وأن يشركهم في اختيار الفاحص الخارجي.

عند اختيار الفحص الخارجي يجب مراعاة أن يتم الفحص بوساطة أفراد مؤهلين مستقلين عن المنشأة ولا يكون لديهم أي تضارب في المصالح حقيقياً كان أو ظاهرياً، والأفراد المؤهلون هم الأشخاص الذين لديهم مهارة فنية وخلفية تعليمية ملائمة لأنشطة المراجعة التي سيتم القيام بها. وقد يشمل ذلك مراجعين داخليين من منشأة خارجية، أو مستشارين خارجيين، أو مراجعين خارجيين، واستقلال الفاحص عن المنشأة معناه ألا يكون جزءاً من المنشأة التي تنتمي إليها إدارة المراجعة الداخلية أو تحت سيطرتها، وعند

اختيار فاحص خارجي يجب أن يؤخذ في الحسبان احتمال وجود تعارض في المصالح حقيقي أو ظاهري نتيجة لوجود علاقات في الحاضر أو في الماضي بين الفاحص الخارجي وإدارة المنشأة، أو إدارة المراجعة الداخلية فيها.

يجب على فريق الفحص، عند اكتمال عملية فحص خارجي، إصدار تقرير رسمي يحتوي على رأي في مدى التزام إدارة المراجعة الداخلية بالمعايير المهنية، ويجب أن يتناول التقرير أيضاً مدى الالتزام بدليل المراجعة الداخلية والمعايير الأخرى ذات الصلة، وأن يشمل توصيات ملائمة للتحسين، ويجب أن يوجه التقرير إلى الشخص الذي طلب عملية الفحص في المنشأة، ويجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية إبلاغ نتائج التقويم الخارجي بمجلس الإدارة، وإعداد خطة عمل استجابة إلى أي تعليقات وتوصيات مهمة يحتوي عليها تقرير الفحص الخارجي، ومتابعة ما تم بصدد هذه التوصيات.

يجب القيام بالفحص الخارجي مرة على الأقل كل خمس سنوات، وعلى الرغم من ذلك قد تكون هناك ظروف توسع القيام بالفحص الخارجي على فترات أطول. وتشمل هذه الظروف:

أ- القيام بعمليات فحص ومراقبة مستمرة من جانب مجلس الإدارة.

ب- الاستقرار النسبي لدليل إدارة المراجعة الداخلية وتنظميها، وأعضائها، وقائمة الأنشطة محل المراجعة.

ويجب أن تؤخذ في الحسبان أيضاً طبيعة، ونطاق، ودرجة الاستقلال والنتائج الكلية لبرنامج الفحص الداخلي لتحديد فترة الفحص الخارجي.

الفحص الخارجي هو عنصر مهم من برنامج تحقيق جودة الأداء. وعلى الرغم من ذلك، فإن كانت الموارد محدودة، أو لأسباب أخرى قد لا يمكن إجراء فحص خارجي خلال الفترة الحالية، فإنه يجب إعطاء وزن أكبر للإشراف، وللفحص الداخلي الدوري، وطرق

مراقبة الجودة الأخرى المتاحة للإدارة، ويكون المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مسؤولاً سنوياً عن تقدير الظروف التي تحد من وجود فحص خارجي.

يفضل أن يذكر المراجعون الداخليون في تقاريرهم أن أنشطتهم قد تمت وفقاً للمعايير المهنية للمراجعة الداخلية. مع ذلك، يجب ذكر هذه العبارة فقط إذا أثبت برنامج تقويم الجودة أن إدارة المراجعة الداخلية تلتزم بهذه المعايير.

على الرغم من أن إدارة المراجعة الداخلية يجب أن تلتزم التزاماً كاملاً بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية، وأن يلتزم المراجعون الداخليون بقواعد السلوك المهني، فإنه قد تكون هناك حالات لا يتحقق فيها مثل هذا الالتزام الكامل، ويجب في الحالات التي يؤثر فيها عدم الالتزام على تنفيذ أنشطة المراجعة الداخلية، أن يتم الإفصاح عن ذلك لإدارة المنشأة ومجلس الإدارة.

5-2- معايير الأداء: ويندرج تحتها المعايير التالية:

1- معيار إدارة أنشطة المراجعة الداخلية:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد مسؤوليات المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية في المنشأة بغض النظر عن غرضها، أو حجمها، أو هيكلها التنظيمي، أو شكلها القانوني.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أن يدير هذا النشاط بطريقة ملائمة بحيث تحقق مراجعة الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة وقبلها مجلس الإدارة، وبحيث يتم استخدام الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة، وتتم أعمال المراجعة وفقاً للمعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

يجب أن يكون لدى المسؤول عن إدارة المراجعة بيان كتابي (دليل) معتمد من الإدارة العليا ومجلس الإدارة، يحدد غرض إدارة المراجعة الداخلية ومسؤولياتها وصلاحياتها، ويحدد موقعها في الهرم الإداري بشكل يكفل لها قدراً مناسباً من الاستقلالية.

تخطيط أنشطة المراجعة الداخلية:

يجب على المسؤول عن المراجعة الداخلية أن يضع خططاً للقيام بمسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية، ويجب أن تكون هذه الخطط متسقة مع دليل إدارة المراجعة الداخلية ومع أهداف المنشأة، وتتضمن عملية التخطيط وضع أهداف الخطط السنوية لإدارة المراجعة الداخلية، وخطط الأعمال، وخطط التوظيف، والموازنات المالية، وتقارير الأنشطة.

يجب أن تكون أهداف إدارة المراجعة الداخلية قابلة للتحقق من خلال خطط تشغيلية وموازنات محددة، وأن تكون قابلة للقياس، على المدى الممكن، ويجب أن تكون مصحوبة بمعايير للقياس وبتواريخ مستهدفة للتحقيق.

يجب أن تشمل جداول أعمال إدارة المراجعة الداخلية ما يلي:

أ- بيان الأنشطة التي ستتم مراجعتها.

ب- توقيت القيام بالمراجعة.

ج- الوقت المقدر المطلوب، مع الأخذ في الحسبان نطاق أعمال المراجعة المخطط وطبيعة ومدى أعمال المراجعة التي يقوم بها آخرون.

ويجب أن تشتمل الأمور التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند إنشاء جدول أولويات أعمال المراجعة على تاريخ آخر عملية مراجعة ونتائجها، الأهمية النسبية ، الخسائر والمخاطر المحتملة، طلبات الإدارة، التغيرات الرئيسية في العمليات التشغيلية، البرامج، الأنظمة، والأنشطة الرقابية، فرص تحقيق منافع تشغيلية، التغيرات في مساعدي المراجعة وقدراتهم.

ويجب أن تكون جداول العمل مرنة بالقدر الكافي لتغطية أي طلب غير متوقع على خدمات إدارة المراجعة الداخلية.

تقدير المخاطر هي عملية مهمة وضرورية لإعداد جدول أعمال مراجعة فعال. وتشمل عملية تقدير المخاطر تحديد الأنشطة محل المراجعة، وتحديد عوامل المخاطرة التي يحتمل أن تتعرض لها، وتقدير أهميتها النسبية.

تبدأ عملية تقدير المخاطر بتحديد الأنشطة محل المراجعة، وعمل قائمة بها، وتتكون الأنشطة محل المراجعة من الموضوعات،الوحدات التنظيمية، أو الأنظمة التي تكون قابلة للتعريف والتقويم، وقد تشكل الأنشطة محل المراجعة:

أ- السياسات، والإجراءات، والممارسات.

ب- مراكز التكلفة، ومراكز الربحية، ومراكز الاستثمار.

ج- أرصدة حسابات الأستاذ العام.

د- أنظمة المعلومات (يدوية والكترونية).

هـ- العقود المهمة والبرامج.

و- الوحدات التنظيمية مثل خطوط الإنتاج أو الخدمات.

ز- وظائف مثل معالجة البيانات الكترونياً، المشتريات، التسويق، الإنتاج، التمويل، المحاسبة، والموارد البشرية.

ح- العمليات التشغيلية مثل المبيعات، التحصيل، الشراء، المدفوعات، المخزون ومحاسبة التكاليف، الإنتاج، الخزينة، الأجور، والأصول الثابتة.

ك- القوائم المالية.

ل- النظم والتعليمات.

تستخدم عوامل المخاطر بوصفها معايير لتحديد الأهمية النسبية واحتمال وقوع أحداث يمكن أن تؤثر على المنشأة بطريقة سلبية، ويجب أن يكون عدد عوامل المخاطر المستخدمة محدوداً، إلا أنه بالقدر الكافي لتزويد المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية بالثقة بأن تقدير المخاطر هو تقدير شامل، وقد تشمل عوامل المخاطر ما يلي:

أ- وجود ضغوط على الإدارة لتحقيق الأهداف.

ب- كفاءة، وكفاية، وأمانة الأفراد.

ج- حجم الأصول، والسيولة، أو حجم العمليات.

د- ظروف المنافسة.

هـ- تعقد الأنشطة أو درجة تقلبها.

و- تأثير العملاء، أو الموردين، والتعليمات الحكومية.

ز- درجة تعقد أنظمة المعلومات الالكترونية.

ح- الانتشار الجغرافي لأنشطة المنشأة.

ط- كفاية نظام الرقابة الداخلية وفاعليتها.

ي- التغيرات التنظيمية، والتشغيلية، والتقنية، أو الاقتصادية.

ك- تقديرات الإدارة، والتقديرات المحاسبية.

ل- مدى قبول نتائج المراجعة والإجراءات التصحيحية المتخذة.

م- تاريخ عمليات المراجعة السابقة ونتائجها.

قد يقرر المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية وضع أوزان لعوامل المخاطرة لتقدير أهميتها النسبية، ويعكس الوزن المعطى لأحد عوامل المخاطرة حكم المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية على الأثر النسبي الذي قد يكون لهذا العامل على اختيار أحد الأنشطة للمراجعة.

يجب أن توفر عملية تقدير المخاطر وسيلة لتنظيم الأحكام المهنية وتكاملها لوضع جدول أعمال المراجعة، وبصفة عامة، يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أن يعطي أولوية أكبر لمراجعة الأنشطة ذات المخاطر العالية.

يجب أن يستخدم المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية معلومات من مصادر متعددة في عملية تقدير المخاطر، وتشمل هذه المصادر، ولكنها لا تقتصر على مناقشات مع مجلس

الإدارة وأعضائها مختلفين من الإدارة، ومناقشات بين الإدارة وموظفي إدارة المراجعة الداخلية، ومناقشات مع المراجع الخارجي، وأخذ النظم والتعليمات السارية في الحسبان، وتحليلات للبيانات المالية والتشغيلية، ودراسة عمليات المراجعة السابقة، واتجاهات الصناعة أو الاتجاهات الاقتصادية.

تمكن عملية تقدير المخاطر المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية من وضع الأولويات في جدول الأعمال، وقد يقوم المسؤول بتعديل جدول الأعمال المخطط بعد أن يأخذ في الحسبان معلومات أخرى مثل التنسيق مع المراجعين الخارجيين وطلبات إدارة المنشأة ومجلس الإدارة.

يجب أن يكون هناك تقدير دوري لأثر أي تغيرات رئيسية في قائمة الأنشطة القابلة للمراجعة أو عوامل المخاطرة ذات الصلة، التي تكون قد حدثت منذ تاريخ إعداد جدول أعمال المراجعة، ويساعد هذا التقدير المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية في عمل التعديلات اللازمة في أولويات المراجعة، وفي جدول الأعمال، ويجب القيام بعملية تقدير المخاطر سنوياً، وعلى الرغم من ذلك، ونظراً إلى تغيّر الظروف، فقد يتم إعادة النظر في أولويات المراجعة التي تم تحديدها من خلال تقدير عوامل المخاطرة وتحديثها خلال السنة.

يجب وضع خطط التوظيف والموازنات المالية، بما في ذلك عدد المراجعين، والمعرفة، والمهارات، والتدريب وعناصر التأهيل الأخرى اللازمة للقيام بعملهم من جداول أعمال المراجعة، والأنشطة الإدارية، ومتطلبات التعليم والتدريب، وجهود البحث والتطوير الخاصة بالمراجعة.

يجب تقديم تقارير نشاط بصفة دورية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. ويجب أن تقارن هذه التقارير:

أ- الأداء مع أهداف إدارة المراجعة الداخلية وجدول الأعمال.

ب- النفقات مع الموازنات المالية.

ويجب أن تشرح السبب في أي انحرافات رئيسية وأن توضح أي إجراء اتخذ أو تكون هناك حاجة لاتخاذه.

السياسات والإجراءات:

يجب أن يوفر المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية دليلاً مكتوباً للسياسات والإجراءات لإرشاد العاملين في أنشطة المراجعة، ويجب أن يكون شكل السياسات ومحتواها والإجراءات المكتوبة ملائماً لحجم إدارة المراجعة الداخلية وهيكلها ودرجة تعقد الأعمال التي تقوم بها. وقد لا تكون هناك حاجة إلى لوائح رسمية إدارية، ولوائح مراجعة فنية لجميع أنشطة المراجعة الداخلية إذا كان حجم قسم المراجعة الداخلية صغيراً، وفي هذه الحالة يمكن إدارة القسم بطريقة غير رسمية، ويمكن توجيه المراجعين الداخليين والرقابة عليهم يومياً من خلال الإشراف عن قرب، واستخدام المذكرات المكتوبة. أما في الإدارات الكبيرة للمراجعة الداخلية، فمن الضروري وجود سياسات وإجراءات رسمية، وأكثر شمولاً لإرشاد العاملين في الإدارة، وضمان الالتزام المستمر بمعايير الأداء الموضوعة.

إدارة الأفراد وتطويرهم:

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية وضع برنامج لاختبار الموارد البشرية اللازمة للقيام بأنشطة المراجعة الداخلية وتطويرها، ويتضمن هذا البرنامج ما يلي:

أ- وضع توصيف مكتوب للوظائف لكل مستوى من المراجعين الداخليين.

ب- اختيار أفراد مؤهلين وأكفاء.

ج- توفير فرص تعليم وتدريب مستمرين لكل مراجع داخلي.

د- تقويم أداء كل مراجع داخلي مرة على الأقل سنوياً.

هـ- توفير إرشاد للمراجعين الداخليين عن أدائهم وتطويرهم المهني.

الإشراف:

يجب أن توفر إدارة المراجعة الداخلية تأكيداً بأن عمليات المراجعة الداخلية يتم الإشراف عليها بطريقة سليمة، ويكون المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مسؤولاً عن توفير إشراف ملائم على أعمال المراجعة، والإشراف هو عملية مستمرة، تبدأ بالتخطيط، وتنتهي بنهاية عملية المراجعة، ويشمل الإشراف ما يلي:

أ- توفير تعليمات مناسبة للمساعدين في بداية عملية المراجعة، واعتماد برنامج المراجعة.

ب- التأكد من تنفيذ برنامج المراجعة المعتمد إلا إذا كان الخروج عنه له ما يسوّغه وأنه قد تم التصريح به.

ج- التأكيد من أن أوراق العمل كافية لتأييد نتائج المراجعة.

د- التأكد من أن تقارير المراجعة دقيقة، وموضوعية، وواضحة ومختصرة، وبناءة، وفي التوقيت المناسب.

هـ- التأكد من أن أهداف المراجعة قد تم تحققها.

يجب توثيق عملية الإشراف، ويكون المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مسؤولاً عن جميع عمليات المراجعة سواء تمت بمعرفة إدارة المراجعة الداخلية أم لصالحها عن طريق أطراف خارجية.

التنسيق مع المراجعين الخارجيين:

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية تنسيق مجهودات المراجعة الداخلية والخارجية، وذلك لضمان تغطية مراجعة كافية ولتقليل الازدواج في الجهود إلى أقل حد، وتحقيق كفاءة أعمال المراجعة، ويشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية أهدافاً مالية، وأهدافاً وأنشطة تشغيلية، ونظراً إلى اختلاف أهداف المراجعة الخارجية عن تلك التي تسعى إليها المراجعة الداخلية، فإن المراجع الخارجي يصمم إجراءاته للحصول على أدلة إثبات كافية لتأييد الرأي في عدالة القوائم المالية السنوية عامة، ويتحدد نطاق عمل

المراجعين الخارجيين بمعاييرهم المهنية، وتقع عليهم مسؤولية الحكم على كفاية الإجراءات التي تم القيام بها، والأدلة التي تم الحصول عليها لأغراض إبداء الرأي في القوائم المالية السنوية.

الإشراف على عمل المراجعين الخارجيين، بما في ذلك التنسيق مع إدارة المراجعة الداخلية هو بصفة عامة من مسؤولية مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة ويجب أن يكون المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مسؤولاً عن التنسيق مع المراجعين الخارجيين، وهو يحتاج في ذلك لدعم مجلس الإدارة لتحقيق تنسيق فعال لأعمال المراجعة.

عند تنسيق عمل المراجعين الداخليين مع عمل المراجعين الخارجيين، يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية ضمان أن العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون لا يكرر عمل المراجعين الخارجيين الذي يمكن الاعتماد عليه لأغراض تغطية عمل المراجعة الداخلية، ويجب على المراجعين الداخليين القيام بالفحص بالطريقة التي تسمح بأقصى قدر من التنسيق والكفاءة إلى المدى الذي تسمح به المسؤوليات المهنية والتنظيمية لإعداد التقارير.

قد يوافق المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية على القيام بعمل للمراجعين الخارجيين فيما يتعلق بمراجعتهم السنوية للقوائم المالية. ويخضع العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون لمساعدة المراجعين الخارجيين في الوفاء بمسؤوليتهم لأحكام المعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

يجب أن يقوم المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية بتقويم دوري منتظم للتنسيق بين إدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين. وقد يشمل هذا التقويم أيضاً الكفاءة الكلية للمراجعة الداخلية والخارجية،بما في ذلك التكلفة الكلية للمراجعة.

قد يطلب مجلس الإدارة، باعتبارها جزءاً من دوره الإشرافي العام، من المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية تقويم أداء المراجعين الخارجيين. ويجب أن يبنى أي تقويم أداء يقدمه

المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية على أدلة كافية عن كفاءة عمل المراجعين الخارجيين وفاعليتهم.

يجب أن يبلغ المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية نتائج تقويم التنسيق بين المراجعين الداخليين والخارجيين إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، بما في ذلك أي تعليقات عن أداء المراجعين الخارجيين .

قد يكون مطلوباً من المراجعين بموجب معاييرهم المهنية ضمان تبليغ بعض الأمور إلى مجلس الإدارة، ويجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية الاتصال بالمراجعين الخارجيين بشأن هذه الأمور بحيث يحصل على فهم لهذه الموضوعات. وقد تشمل هذه الأمور:

أ- نقاط الضعف المهمة في الأنشطة الرقابية.

ب- الأخطاء والغش.

ج- الأعمال غير النظامية.

د- أحكام الإدارة والتقديرات المحاسبية.

هـ- تسويات المراجعة المهمة.

و- أوجه الاختلاف مع الإدارة.

ز- الصعاب التي قوبلت في القيام بعملية المراجعة.

يتضمن تنسيق مجهودات المراجعة ما يلي:

أ- لقاءات دورية لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك.

ب- الاطلاع على برامج المراجعة وأوراق العمل لكل منهما.

ج- تبادل تقارير المراجعة وخطابات الإدارة.

د- الفهم المشترك لأساليب المراجعة، وطرقها، ومصطلحاتها.

2- معيار طبيعة خدمات المراجعة الداخلية:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد طبيعة الخدمات التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية، ونطاق عملها، وما يقوم به المراجعون الداخليون في المنشأة.

يجب أن تساعد إدارة المراجعة الداخلية إدارة المنشأة بالتقويم،والمساهمة في تحسين، عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة في المنشأة وذلك باستخدام مدخل منتظم يمكن من تحقيق أهداف المنشأة.. وتحدد إدارة المنشأة ومجلس الإدارة عادة نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية، والأنشطة التي يجب مراجعتها.

إدارة المخاطر:

تساعد المراجعة الداخلية إدارة المنشأة بتحديد المجالات المهمة التي تكون عرضة للمخاطر وتقويمها، والاسهام في تحسين إدارة المخاطر ونظم الرقابة.

يجب أن تتابع إدارة المراجعة الداخلية وتقوم فاعلية نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

يجب أن تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقويم مجالات التعرض للمخاطر التي تتعلق بحوكمة المنشأة وعملياتها، ونظم المعلومات فيها، وذلك من حيث:

* نزاهة المعلومات المالية والتشغيلية وإمكانية الاعتماد عليها.
* فعالية العلميات التشغيلية وكفاءتها.
* حماية الأصول.
* الالتزام بالقوانين والتشريعات والعقود.

عند القيام بعمليات استشارية، يجب على المراجعين الداخليين تقويم المخاطر التي تتسق مع أهداف العملية، وأن يكونوا على حذر من إمكانية وجود أي مخاطر مهمة أخرى.

يجب على المراجع أن يضمن المعرفة التي اكتسبها من العمليات الاستشارية بالمخاطر في عملية تحديد مجالات التعرض للمخاطر المهمة في المنشأة وتقويمها.

تقويم كفاية نظام الرقابة الداخلية وفاعليته:

يجب أن تقوم إدارة المراجعة الداخلية، في ضوء نتائج تقدير المخاطر، بتقويم كفاءة الجوانب الرقابية التي تضمن تحقيق الرقابة على المنشأة وعملياتها ونظم المعلومات فيها وفاعليتها.

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بفحص كفاية نظام الرقابة الداخلية وفاعليته بغرض تحديد ما إذا كان النظام الموضوع يوفر تأكيداً معقولاً بأن أهداف المنشأة سيتم تحقيقها بطريقة اقتصادية وبكفاءة. وتعدّ الرقابة كافية إذا قامت الإدارة بالتخطيط وتصميم الأنظمة الرقابية بطريقة توفر تأكيداً معقولاً بأن أهداف المنشأة سوف يتم تحقيقها بكفاءة وبطريقة اقتصادية. ويلي ذلك تحقيق التكامل بين المفاهيم، والأنشطة، والأشخاص بالطريقة التي تمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة، فإذا تم القيام بتصميم النظام بطريقة مناسبة، وتم تنفيذ الأنشطة المخططة كما هو محدد لها فإنه من الطبيعي أن تتحقق النتائج المتوقعة.

يتم توفير التأكيد المعقول عندما تتخذ إجراءات بتكاليف معقولة لجعل الانحرافات في حدود المستوى المسموح به، ويفيد ذلك، في منع الأخطاء المهمة والأعمال غير المشروعة أو اكتشافها وتصحيحها خلال مدة معقولة، ويجب أن تؤخذ العلاقة بين التكلفة والمنفعة في الحسبان عند تصميم الأنظمة الرقابية، إذ يجب موازنة الخسارة المتوقعة المرتبطة بأي تعرض للمخاطر بالتكاليف اللازمة للرقابة عليها.

يتمثل الغرض من فحص فاعلية نظام الرقابة الداخلية في تحديد ما إذا كان النظام يعمل كما هو محدد له. وتكون الرقابة فعالة عندما تدير الإدارة الأنظمة الرقابية بالطريقة التي توفر تأكيداً معقولاً بأن أهداف المنشأة سيتم تحقيقها ويتضمن ذلك: التصريح بالأداء ومراقبته، ومقارنة الأداء الفعلي بالمخطط بصورة دورية، وتوثيق هذه الأنشطة لتوفير تأكيد إضافي بأن الأنظمة تعمل كما هو مخطط لها.

تقويم جودة الأداء:

الغرض من فحص جودة الأداء هو تحديد ما إذا كانت أهداف المنشأة قد تم تحقيقها، ويجب أن يتحقق المراجعون الداخليون من مدى تحقق الأهداف التشغيلية وأهداف البرامج الموضوعة، ومدى اتفاقها مع أهداف المنشأة كلها، ويتضمن ذلك التحقق من تحقيق الأهداف الأساسية للرقابة الداخلية التي تتمثل في :

1- صحة البيانات واكتمالها.

2- الالتزام بالسياسات، والخطط، والإجراءات، والنظم، والتعليمات.

3- حماية الأصول.

4- الاستخدام الاقتصادي والكفء للموارد المتاحة.

5- تحقيق الأغراض العامة، والأهداف الخاصة الموضوعة للعمليات أو البرامج.

يجب على المراجعين الداخليين فحص صحة اكتمال البيانات المالية والتشغيلية، والوسائل المستخدمة لتحديد هذه المعلومات وقياسها وتبويبها والتقرير عنها، وتوفر أنظمة المعلومات معلومات من أجل اتخاذ القرارات، والرقابة، والتقيد بالمتطلبات الخارجية، ولذلك يجب على المراجعين الداخليين فحص أنظمة المعلومات، وكلما كان ذلك ملائماً يجب تحديد:

أ- ما إذا كانت السجلات والتقارير المالية والتشغيلية تحتوي على معلومات دقيقة، ويعتمد عليها، وفي التوقيت المناسب، وكاملة ومفيدة.

ب- مدى كفاية الأنشطة الرقابية على السجلات والتقارير وفاعليتها.

يجب على المراجعين الداخليين فحص الأنظمة الموضوعة لضمان الالتزام بالسياسات، والخطط، والإجراءات، والقوانين، والتعليمات التي قد يكون لها تأثير مهم في الأعمال والتقارير، وأن يحددوا ما إذا كانت المنشأة قد التزمت بذلك، وتقع مسؤولية وضع هذه

الأنظمة على عاتق الإدارة، ويكون المراجعون الداخليون مسؤولين عن تحديد مـــا إذا كانت هذه النظم كافية وفعالة، وما إذا كانت الأنشطة محل المراجعة تلتزم بمتطلباتها.

يجب على المراجعين الداخليين فحص وسائل حماية الأصول و التحقـــق مـــن وجـــود الأصول كلما كان ذلك ملائما، ويجب على المراجعين الداخليين فحـــص الوســـائل المستخدمة لحماية الأصول من الأنواع المختلفة من الخسائر مثـــل خســـائر الســـرقة، والحريق، والأنشطة غير المشروعة، والتعرض إلى العوامل الجوية، ويجب على المراجعين الداخليين، عند تحققهم من وجود الأصول، استخدام إجراءات مراجعة ملائمة.

يجب على المراجعين الداخليين تقويم كفاءة استخدم الموارد المتاحة للمنشأة، وتكـــون الإدارة مسؤولة عن وضع معايير للتشغيل لقياس الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد في الأنشطة المختلفة، وتكون هذه المعايير مكتوبة بشكل رسمي للرجوع إليهـــا عنـــد الحاجة، ويكون المراجعون الداخليون مسؤولين عن تحديد ما إذا كانت:

1- هناك معايير تشغيل وضعت لقياس الكفاءة والاستخدام الاقتصادي.

2- معايير التشغيل مفهومة ويتم الالتزام بها.

3- الانحرافات عن معايير التشغيل يتم تحديدها، وتحليلها، وإبلاغها إلى المسؤولين لاتخاذ خطوات تصحيحية.

4- الخطوات التصحيحية قد تم اتخاذها.

يجب على المراجعين الداخليين فحص العمليات التشغيلية والبرامج لتحديد ما إذا كانت النتائج تتسق مع الأهداف العامة والخاصة الموضوعة، وما إذا كانت العمليات أو البرامج يتم تنفيذها كما هو مخطط لها.

تقع على الإدارة مسؤولية وضع أغراض عامة وأهداف خاصة للعمليـــات التشـــغيلية والبرامج، ووضع إجراءات رقابية وتنفيذها، وتحقيق النتائج التشغيلية أو البرامج المرغوب

فيها، ويجب على المراجعين الداخليين تحديد ما إذا كانت هذه الأهداف العامة والخاصة تتوافق مع أهداف المنشأة، وما إذا كان قد تم الالتزام بها.

تقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية وضع معايير لتحديد ما إذا كانت الأغراض العامة والأهداف الخاصة قد تم تحقيقها، ويجب على المراجعين الداخليين فيما إذا كانت هناك معايير موضوعة استخدام هذه المعايير للتقويم إذا اعتبرت كافية، أما إذا لم تضع الإدارة معايير، أو إذا كانت المعايير في رأي المراجعين الداخليين غير كافية، فإنه يجب على المراجعين الداخليين التقرير عن هذه الحالات إلى المستويات المناسبة من الإدارة، وبالإضافة إلى ذلك، قد يقوم المراجعون الداخليون بالتوصية باتخاذ إجراءات ملائمة، ويتوقف ذلك على الظروف، وفي حالة عدم وجود معايير كافية، فإنه يمكن للمراجعين الداخليين المساعدة في صياغة معايير يعتقدون بكفايتها للقيام بعملية مراجعة، أو تكوين رأي، وإصدار تقرير عن تحقق الأهداف العامة والخاصة الموضوعة.

يمكن القيام بتقويم مدى تحقق الأهداف العامة والخاصة لعملية تشغيلية أو برنامج بالكامل أو بجزء منها فقط، وقد تشمل أهداف المراجعة تحديد ما إذا كانت:

أ- الأغراض العامة والأهداف الخاصة التي وضعتها الإدارة لعملية تشغيلية أو برنامج مقترح، أو جديد، أو موجود كافية وواضحة، وقد تم تبليغها بطريقة مناسبة.

ب- العملية التشغيلية أو البرنامج يحقق مستوى النتائج الأولية أو النهائية المرغوب فيها.

ج- العوامل التي تعوق تحقيق الأداء المرضي قد تم تحديدها، وتقويمها والسيطرة عليها بطريقة ملائمة.

د- الإدارة قد نظرت في البدائل المختلفة لتوجيه العملية التشغيلية أو البرنامج بما يحقق نتائج أكثر فاعلية وكفاءة.

هـ- العملية التشغيلية أو البرنامج يكمل، أو يكرر، أو يتداخل، أو يتعارض مع عمليات تشغيلية أو برامج أخرى.

و- الأنشطة الرقابية لقياس تحقيق الأهداف العامة والخاصة والتقرير عنها قد تم وضعها وأنها كافية.

ز- العملية التشغيلية أو البرنامج يتفق مع السياسات، والخطط والإجراءات، والنظم ، والتعليمات.

يجب على المراجعين الداخليين إبلاغ نتائج المراجعة إلى المستوى المناسب من الإدارة، ويجب أن يذكر التقرير المعايير التي وضعتها الإدارة والتي استخدمها المراجعون الداخليون، والإفصاح عن عدم توافر أو عدم كفاية أية معايير كانت هناك حاجة إليها، وإذا كان المراجعون الداخليون قد صاغوا معايير يمكن بوساطتها قياس تحقق الأهداف العامة والخاصة، فيجب أن يذكر التقرير بوضوح أن المراجعين الداخليين قد قاموا بصياغة المعايير ثم يعرض بعد ذلك نتائج المراجعة.

يمكن للمراجعين الداخليين تقديم مساعدة للمديرين الذين يقومون بوضع الأغراض العامة والأهداف الخاصة، والنظم بتحديد ما إذا كانت الافتراضات الأساسية ملائمة، وما إذا كانت قد استخدمت معلومات دقيقة وملائمة، وما إذا كانت قد أدخلت على العمليات التشغيلية أو البرامج إجراءات رقابية مناسبة.

يجب أن تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقويم عملية الحوكمة في المنشأة وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها، وذلك في تحقيقها للأهداف التالية:

* تدعيم قواعد السلوك والقيم المناسبة في المنشأة.
* التأكد من فعالية أداء إدارة المنشأة والمساءلة التنظيمية فيها.
* تبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر، وفاعلية الرقابة للمستويات الإدارية المناسبة في المنشأة.
* تنسيق الأنشطة وإيصالها المعلومات بفاعلية بين مجلس الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين وإدارة المنشأة.

يجب أن تقوم وظيفة الإدارة الداخلية في المنشأة بتقويم تصميم قواعد السلوك في المنشأة، وتطبيقها وفاعليتها، وما يتعلق بها من أهداف وبرامج وأنشطة.

يجب أن تكون أهداف العمليات الاستشارية متسقة مع القيم والأهداف العامة للمنشأة.

3- معيار التخطيط:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المتطلبات التي يجب على المراجع الداخلي الالتزام بها عند تخطيطه للقيام بإحدى عمليات المراجعة أو العمليات الاستشارية.

يجب على المراجعين الداخليين وضع خطة لكل عملية للمراجعة، أو عملية استشارية تتضمن نطاق العملية، وأهدافها، وتوقيتها، وتخصيص الموارد لها، وذلك لتحقيق ما يلي:

أ- اختيار إجراءات وأساليب ملائمة للحصول على المعلومات التي تمكنه من الوصول إلى استنتاج موضوعي.

ب- ضمان أن جميع الإجراءات التي يقوم بها مساعدوه تتم تحت إشراف كاف من أفراد تتوافر لديهم المعرفة والخبرة والمهارات المناسبة.

ج- التأكد من توافر الموارد الكافية والمناسبة للقيام بالعملية.

د- ضمان أن تتم العملية وفقاً للمعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

عند تخطيط عملية المراجعة الداخلية أو العملية الاستشارية، يجب أن يأخذ المراجعون الداخليون في الحسبان ما يلي:

أ- أهداف العملية والوسائل المستخدمة للرقابة على أدائها.

ب- نطاق العملية.

ج- المخاطر الجوهرية المحتملة المتعلقة بالنشاط الذي تغطيه العملية، وأهدافه، والموارد المخصصة له، والعمليات التشغيلية والوسائل المستخدمة لإبقاء الأثر المحتمل للمخاطر عند مستوى مقبول.

د- كفاية إدارة المخاطر وفاعليتها ونظم الرقابة المتعلقة بالنشاط الذي تغطيه العملية بالمقارنة بإطار أو نموذج ملائم للرقابة.

هـ- فرص إجراء تحسينات جوهرية على إدارة المخاطر، ونظم الرقابة المتعلقة بالنشاط محل الفحص.

يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بتقدير مبدئي للمخاطر الملائمة للنشاط محل المراجعة، ويجب أن تعكس أهداف العملية نتائج هذا التقدير، ويجب على المراجع الداخلي أن يأخذ في الحسبان احتمال وجود حالات مهمة لأخطاء، أو أمور غير نظامية، أو عدم التزام، وغيرها عند وضع أهداف العملية.

يجب توثيق التخطيط، ويجب أن يشمل ذلك ما يلي:

أ- أهداف عملية المراجعة، ونطاق العمل، ويجب أن يكون نطاق العملية كافياً لتحقيق أهدافها، كما يجب أن يتضمن نطاق العملية النظم، والسجلات والأفراد، والأصول الملائمة بما في ذلك تلك التي تكون لدى طرف ثالث.

ب- الحصول على معلومات عن طبيعة الأنشطة التي تغطيها عملية المراجعة، ودراستها لتحديد الأثر على عملية المراجعة، وتشمل هذه المعلومات ما يلي:

- بيانات الأهداف والخطط.
- معلومات عن التنظيم، ومثال ذلك، عدد العاملين وأسماؤهم، العاملون الرئيسيون، توصيف الوظائف، لوائح السياسات والإجراءات وتفاصيل عن أي تغيرات حديثة في المنشأة بما في ذلك أي تغير رئيسي في الأنظمة.
- معلومات عن الموازنة، نتائج التشغيل، والبيانات المالية عن النشاط الذي سيتم مراجعته.
- أوراق المراجعة الخاصة بالمدة السابقة.

- نتائج عمليات المراجعة الأخرى، بما في ذلك عمل المراجعين الخارجيين سواء تمت بالكامل أم في مرحلة الإنجاز.

- ملفات المراسلات لتحديد موضوعات المراجعة المهمة المتوقعة.

يجب تحديد متطلبات المراجعة الأخرى، ومثال ذلك المدة التي تغطيها المراجعة والتواريخ المقدرة لإكمال العمل، ويجب النظر في شكل تقرير المراجعة النهائي، لأن التخطيط المناسب في هذه المرحلة يسهل كتابة تقرير المراجعة النهائي.

يجب تحديد الموارد الضرورية للقيام بعملية المراجعة، ويجب على المراجع الداخلي أن يحدد عدد خبرة المساعدين في إدارة المراجعة الداخلية ومستواها الذين يحتاج إليهم بناء على تقويم لطبيعة تعقد عملية المراجعة ومداها، وقيود التوقيت، والموارد المتاحة، ويجب أن يؤخذ في الحسبان معرفة، ومهارات، وتدريب العاملين في إدارة المراجعة الداخلية في اختيار المراجعين الداخليين لعملية المراجعة، واحتياجات التدريب، والنظر في استخدام موارد خارجية في الحالات التي تتطلب معرفة إضافية، ومهارات، وتدريب لا تتوافر لدى أعضاء إدارة المراجعة الداخلية، ويجب على المراجع الداخلي الاتصال بجميع من لهم اهتمام بعملية المراجعة، ويجب عقد لقاءات مع الإدارة المسؤولة عن النشاط محل الفحص، وقد تشمل الموضوعات التي تتم مناقشتها ما يلي:

أ- أهداف المراجعة ونطاق العمل.

ب- توقيت أعمال المراجعة.

ج- المراجعون الداخليون المخصصون للعملية.

د- عملية الاتصال خلال عملية المراجعة، بما في ذلك وسائل الاتصال والتوقيت، والأفراد الذين سيكونون مسؤولين عن الاتصال.

هـ- ظروف العمل في النشاط محل المراجعة، بما في ذلك التغيرات الحديثة في الإدارة، أو الأنظمة الرئيسية.

و- اهتمامات الإدارة أو طلباتها.

ز- الأمور ذات الاهتمام الخاص للمراجع الداخلي.

ح- وصف إجراءات إدارة المراجعة الداخلية الخاصة بالتقارير وعملية المتابعة.

يجب إعداد دراسة، عندما يكون ذلك ملائماً، للتعرف على الأنشطة والمخاطر، والإجراءات الرقابية، ولتحديد النواحي التي تحتاج إلى عناية ولاسيما في عملية المراجعة، ولدعوة الجهات محل المراجعة لإبداء ملاحظاتها واقتراحاتها. وقد تتضمن الدراسة الإجراءات التالية:

أ- مناقشة مع الجهة محل المراجعة.

ب- مناقشة مع الأفراد الذين يتأثرون بالنشاط، ومثال ذلك، المستخدمين لمنتج النشاط.

ج- ملاحظات بالموقع.

د- فحص تقارير الإدارة ودراستها.

هـ- إجراءات المراجعة التحليلية.

و- خرائط التدفق.

ز- اختبارات لأنشطة العمل المحددة من البداية إلى النهاية.

ح- توثيق الأنشطة الرقابية الرئيسية.

يجب إعداد ملخص بالنتائج عند الانتهاء من الدراسة، ويجب أن يحدد الملخص ما يلي:

أ- موضوعات المراجعة المهمة وأسباب الاهتمام بمتابعتها.

ب- المعلومات ذات العلاقة التي تم جمعها خلال الدراسة.

ج- أهداف المراجعة، وإجراءاتها، والإجراءات الخاصة مثل المراجعة باستخدام الحاسب الآلي.

د- نقاط الرقابة الحرجة، وأوجه القصور في الأنشطة الرقابية و/أو وجود إجراءات رقابية أكثر من اللازم.

هـ- التقديرات المبدئية للوقت والموارد اللازمة.

و- التواريخ المعدلة لمراحل التقرير، والانتهاء من عملية المراجعة.

ز- أسباب عدم الاستمرار في عملية المراجعة، إذا تطلب الأمر ذلك.

ح- مستوى تطبيق التوصيات الخاصة بعملية المراجعة السابقة.

يجب على المراجع الداخلي كتابة برنامج العمل بما يحقق أهداف العملية، ويجب أن تشمل برامج العمل ما يلي:

أ- الإجراءات اللازمة لتحديد المعلومات، وتحليلها، وتقويمها، وتوثيقها خلال العملية، والتنسيق مع المراجعين الخارجيين إذا تطلب الأمر ذلك.

ب- بيان أهداف عملية المراجعة.

ج- بيان نطاق الاختبارات المطلوبة لتحقيق أهداف العملية في كل مرحلة من مراحلها ودرجتها.

د- تحديد النواحي الفنية، المخاطر، المراحل، والعمليات التي يجب فحصها.

هـ- بيان طبيعة الاختبارات المطلوبة ومدّها.

و- ويجب أن يعد البرنامج قبل البدء في تنفيذ العملية، وأن يعدل، إذا كان ذلك ملائماً في أثناء القيام بها.

يتضمن التخطيط لعملية معينة تحديد متى، وكيف، وإلى من يتم إبلاغ نتائج المراجعة، ويكون المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مسؤولاً عن إبلاغ نتائج المراجعة، ويجب توثيق ذلك، إلى الحد الذي يعدّ عملياً، خلال مرحلة التخطيط لعملية المراجعة، ويجب إبلاغ الإدارة بأي تغيرات لاحقة تؤثر في توقيت أو التقرير عن نتائج المراجعة، إذا تطلب الأمر ذلك.

يجب الحصول على اعتماد لخطة العمل، ويجب اعتماد خطط العمل كتابة بوساطة المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أو من يفوضه قبل البدء في العملية، كما يجب

اعتماد أي تعديلات في خطط العمل في التوقيت المناسب. وفي البداية يمكن الحصول على اعتماد التعديل شفوياً، إذا كانت هناك عوامل تمنع من الحصول على اعتماد مكتوب قبل البدء في العملية.

4- معيار تنفيذ العمليات:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المتطلبات التي يجب على المراجع الداخلي الالتزام بها عند جمع المعلومات اللازمة لتأييد نتائج المراجعة، وتحليلها، وتفسيرها، وتقويمها، وتوثيقها.

يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بجمع معلومات كافية لتحقيق أهداف المراجعة وتحليلها وتقويمها وتوثيقها،مع مراعاة موازنة التكلفة بالمنفعة، ويجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها.

جمع وفحص وتقييم المعلومات:

يجب جمع معلومات عن جميع الأمور المرتبطة بأهداف المراجعة ونطاق العمل، ويقوم المراجعون الداخليون باستخدام إجراءات المراجعة التحليلية عند فحص المعلومات وتقويمها، ويتم القيام بإجراءات المراجعة التحليلية بدراسة العلاقات بين معلومات مالية وغير مالية ومقارنتها، ويقوم تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية على افتراض أنه في حالة عدم وجود ظروف تشير إلى العكس، يتوقع بطريقة معقولة وجود علاقات بين المعلومات واستمرارها، ومن أمثلة الظروف التي تشير إلى العكس العمليات أو الأحداث غير العادية أو غير المتكررة، أو التغيرات المحاسبية، أو التنظيمية أو التشغيلية، أو البيئية أو التقنية، وعدم الكفاءة والفاعلية، والأخطاء، والغش أو الأعمال غير المشروعة.

توفر إجراءات المراجعة التحليلية للمراجعين الداخليين وسيلة فعالة، وتتميز بكفاءة لعمل تقويم المعلومات التي تم جمعها في عملية المراجعة.وينشأ التقويم من مقارنة هذه المعلومات بالتوقعات التي تم تحديدها، أو وضعها بواسطة المراجع الداخلي، وتعدُّ إجراءات المراجعة التحليلية مفيدة، ضمن إجراءات أخرى، في تحديد:

أ- ما إذا كانت هناك اختلافات ظهرت و لم تكن متوقعة.

ب- ما إذا كانت هناك أخطاء محتملة.

ج- إذا كان هناك غش أو أعمال غير قانونية محتملة.

د- إذا كانت هناك أي عمليات، أو أحداث غير معتادة، أو غير متكررة.

قد تشمل إجراءات المراجعة التحليلية ما يلي:

أ- مقارنة معلومات الفترة الحالية مع معلومات مماثلة عن فترات سابقة.

ب- مقارنة معلومات الفترة الحالية مع الموازنات والتوقعات المستقبلية.

ج- دراسة علاقات المعلومات المالية مع معلومات غير مالية ملائمة (ومثال ذلك، مصروف الأجور المسجل مقارناً بالتغيرات في متوسط عدد الموظفين).

د- دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات (ومثال ذلك التقلبات في المصروفات التمويلية المسجلة مقارنة بالتغيرات في أرصدة الالتزامات المتعلقة بها).

هـ- مقارنة المعلومات بمعلومات مماثلة لوحدات تنظيمية أخرى.

و- مقارنة المعلومات بمعلومات مماثلة للصناعة التي تنتمي إليها المنشأة.

يمكن القيام بإجراءات المراجعة التحليلية باستخدام المبالغ بالنقود، أو بالكميات، أو بالمعدات، أو النسب المئوية. وتشمل إجراءات المراجعة التحليلية، ولكنها لا تقتصر على المعدلات، وتحليل الاتجاه، وتحليل الانحدار، واختبارات المعقولية، والمقارنات بين الفترات، والمقارنات مع الموازنات، والتنبؤات، ومعلومات اقتصادية خارجية.

تساعد إجراءات المراجعة التحليلية المراجعين الداخليين في تحديد الظروف التي قد تتطلب إجراءات مراجعة لاحقة. ويجب على المراجعين الداخليين استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تخطيط عملية المراجعة، كما يجب استخدام إجراءات المراجعة التحليلية أيضاً خلال عملية المراجعة لفحص معلومات تؤدي نتائج المراجعة وتقويمها،

ويجب على المراجعين الداخليين أن يأخذوا في الحسبان العوامل التالية في تحديد المدى الذي يجب فيه استخدام إجراءات المراجعة التحليلية:

أ- أهمية الأمور التي يتم فحصها.

ب- كفاية نظام الرقابة الداخلية.

ج- وجود معلومات مالية وغير مالية متاحة ويمكن الاعتماد عليها.

د- الدقة التي يمكن بها التنبؤ بنتائج إجراءات المراجعة التحليلية:

هـ- وجود معلومات متاحة وقابلة للمقارنة تتعلق بالصناعة التي تباشر المنشأة فيها أعمالها.

و- الأدلة التي توفرها إجراءات المراجعة الأخرى لتأييد نتائج المراجعة.

وبعد تقويم هذه العوامل، يجب على المراجعين الداخليين النظر في استخدام، إجراءات مراجعة أخرى لتحقيق هدف المراجعة كلما كان ذلك ضرورياً.

عندما تظهر إجراءات المراجعة التحليلية نتائج أو علاقات غير متوقعة، يجب على المراجعين الداخليين فحص هذه النتائج أو العلاقات وتقويمها. ويجب أن يشمل هذا الفحص والتقويم الاستفسار من الإدارة وتطبيق إجراءات مراجعة أخرى إلى أن يقتنع المراجعون الداخليون أن النتائج أو العلاقات قد تم تفسيرها بطريقة كافية.

قد تكون النتائج أو العلاقات غير المسّوغة الناتجة من تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية مؤشراً لحالة مهمة مثل خطأ محتمل، أو غش، أو عمل غير قانوني. ويجب تبليغ النتائج أو العلاقات من تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية التي لم يتم تفسيرها بطريقة كافية إلى مستويات الإدارة المناسبة، وقد يوصي المراجعون الداخليون باتخاذ إجراءات ملائمة، تبعاً للظروف.

يجب أن تكون المعلومات كافية، ومقنعة، وملائمة، ومفيدة لتوفر أساساً سليماً لنتائج المراجعة وتوصياتها، بحيث يصل الشخص الحريص المؤهل منها إلى نفس النتائج التي يصل إليها المراجع.

يجب اختيار إجراءات المراجعة مقدماً، بما في ذلك الاختبارات، ووسائل المعاينة إذا كانت الظروف تسّوغ ذلك.

يجب أن يتم الإشراف على عملية جمع المعلومات،وتحليلها، وتفسيرها، وتوثيقها لتوفر تأكيداً معقولاً بموضوعية عملية المراجعة، وأنها قد تمت المحافظة عليها، وأنه قد تم تحقيق أهداف المراجعة.

التوثيق:

يجب أن يقوم المراجع بإعداد أوراق العمل التي توثق المراجعة، وأن يتم فحصها بوساطة المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية، ويجب أن تسجل في هذه الأوراق المعلومات التي تم الحصول عليها والتحليلات التي أجريت، ويجب أن تؤيد أسس النتائج والتوصيات التي يتم التقرير عنها، كما يجب التوقيع على جميع أوراق العمل من قبل من قام بالعمل، وكذلك المراجع الذي قام بمراجعتها.

يتوقف تنظيم، وتصميم، ومحتويات أوراق العمل على طبيعة علمية المراجعة. ومع ذلك فإنه يجب أن توثق أوراق المراجعة الجوانب التالية من عملية المراجعة:

أ- التخطيط.

ب- فحص كفاية نظم إدارة المخاطر وفاعليتها والرقابة الداخلية والحوكمة في المنشأة وتقويمها.

ج- إجراءات المراجعة التي تم القيام بها، والأدلة التي تم الحصول عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.

د- فحص المعلومات وتقويمها.

هـ- التقرير.

و- المتابعة.

يجب أن تكون أوراق المراجعة كاملة وأن توفر تأييداً لنتائج المراجعة التي تم التوصل إليها. وقد تشمل ضمن أمور أخرى، ما يلي:

أ- وثائق التخطيط وبرامج المراجعة.

ب- قوائم استقصاء الرقابة الداخلية، قوائم التدفق، قوائم المراجعة، والمذكرات المكتوبة.

ج- الملاحظات التي تم التوصل إليها نتيجة مقابلات مع المسؤولين في الوحدة التنظيمية محل المراجعة.

د- بيانات تنظيمية، مثل الخرائط التنظيمية وتوصيف الوظائف.

هـ- نسخاً من العقود والاتفاقيات المهمة.

و- معلومات عن السياسات التشغيلية والمالية.

ز- نتائج تقويم الأنشطة الرقابية.

ح- خطابات المصادقات والتمثيل.

ط- تحليل العمليات، وأرصدة الحسابات واختبارها.

ك- نتائج إجراءات المراجعة التحليلية.

ل- تقرير المراجعة ورد فعل الإدارة تجاهه.

م- مراسلات المراجعة إذا كانت توثق نتائج المراجعة التي تم التوصل إليها.

قد تأخذ أوراق المراجعة شكل أوراق، أشرطة، أقراص ممغنطة، أقراص مدبجة، أفلام، أو أي وسائل أخرى. وإذا كانت أوراق المراجعة في شكل آخر خلاف الأوراق، فيجب عمل نسخ احتياطية لها.

إذا كان المراجعون الداخليون يصدرون تقارير عن معلومات مالية، فيجب أن توثق أوراق المراجعة ما إذا كانت السجلات المحاسبية تتفق مع هذه المعلومات.

تحفظ أوراق المراجعة التي تحتوي على معلومات لها أهمية دائمة في الملف الدائم الـــذي يوصى بالاحتفاظ به والرجوع إليه في عمليات المراجعة المستقبلية.

يجب أن يضع المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية سياسات تحدد أنواع ملفات أوراق عمل المراجعة التي يجب الاحتفاظ بها، والنماذج المستخدمة، والفهرسة وأي أمور أخرى ذات علاقة، يفضل استخدام أوراق مراجعة نمطية مثل قوائم الاستقصاء وبرامج المراجعة لتحسين كفاءة عملية المراجعة.

يجب فحص جميع أوراق العمل لضمان أنها تؤيد بطريقة مناسبة تقرير المراجعة وأن جميع إجراءات المراجعة قد تم القيام بها، ويجب توثيق ما يدل على الفحص الإشرافي في أوراق عمل المراجعة، وتقع على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية المسؤولية العامة للفحص، إلا أنه يستطيع أن يفوض أعضاء من إدارة المراجعة الداخلية للقيام بعمليـــة الفحـــص، ويجب القيام بالفحص عند مستوى مسؤولية أعلى من مستوى مسؤولية الشخص الذي قام بإعداد أوراق العمل.

أوراق العمل هي من ممتلكات المنشأة، ويجب أن تبقى ملفات أوراق العمل تحت سيطرة المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية، ويجب أن تكون متاحة فقط للأفراد المصرح لهـــم بذلك، وأن تصنف من بين وثائق الشركة التي تحتوي على معلومات حساسة وســـرية، وذات أهمية خاصة، ويجب أن تخضع طلبات الإطلاع هذه لموافقة المسؤول عـــن إدارة المراجعة الداخلية.

من الممارسات المعتادة من قبل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين أن يسمح كل فريق منهما للفريق الآخر بالإطلاع على أوراق عمله، ويجب أن يخضع اطلاع المراجعين الخارجيين على أوراق عمل المراجعة لموافقة المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية.

هناك ظروف قد تدعو أطرافاً خارجية عن المنشأة بخلاف المراجعين الخارجيين إلى طلب الإطلاع على أوراق العمل والتقارير التي يعدها المراجعون الداخليون، ويجب أن يتم هذا

الطلب عبر قنوات الاتصال التي تنظم علاقات المنشأة بالأطراف الخارجية وتتم الموافقة عليها من أصحاب الصلاحية.

يجب أن يضع المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية تعليمات بخصوص الاحتفاظ بأوراق عمل المراجعة، ويجب أن تنسق هذه التعليمات مع إرشادات المنشأة ومع أي متطلبات أخرى نظامية.

5- معيار التقرير وتبليغ النتائج:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المتطلبات التي يجب على المراجعين الداخليين الالتزام بها عند إعداد التقارير وتبليغ نتائج العمليات التي يقومون بها.

يجب على المراجع الداخلي إعداد تقرير مكتوب وموقع بعد الانتهاء من أعمال المراجعة. وقد تكون هناك تقارير مرحلية مكتوبة أو شفوية، ويمكن تقديمها رسمياً أو بصفة غير رسمية، وقد تستخدم التقارير المرحلية لتبليغ معلومات تتطلب اهتماماً عاجلاً أو للحصول على تفسيرات وإيضاحات من قبل الإدارة المعنية، أو للإبلاغ عن تغير في نطاق المراجعة للنشاط محل الفحص، أو لإخطار الإدارة بمدى التقدم في عملية المراجعة إذا كانت عملية المراجعة تستمر لمدة طويلة. ولا يقلل استخدام تقارير مرحلية من الحاجة إلى إصدار تقرير نهائي أو بلغيه، وتقع على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مسؤولية إبلاغ النتائج النهائية للأطراف التي تكون لها الصلاحية وذلك للتأكد من أن هذه النتائج قد لقيت الاهتمام المناسب.

قد يكون من الملائم إعداد تقارير ملخصة تظهر النتائج الرئيسية للمراجعة إلى مستويات إدارية أعلى من الجهة، أو النشاط محل المراجعة، ويمكن إصدارها منفصلة عن تقرير المراجعة النهائي أو معها، وإعطاؤهم صورة من التقرير.

ما لم يكن ذلك ملزماً عن طريق متطلبات قانونية أو تشريعية، يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية (قبل إبلاغ النتائج) القيام بما يلي:

* تقدير المخاطر المحتملة للمنشأة.

* مناقشة الأمر مع إدارة المنشأة و /أو المستشار القانوني.

* الرقابة على توزيع التقرير بتحديد من يمكنه استخدام النتائج.

إذا تم توزيع تقارير المراجعة بوسائل الكترونية، فيجب الاحتفاظ بنسخة موقعة من التقرير في ملف في إدارة المراجعة الداخلية، ويفضل إرسال نسخة موقعة لاحقاً.

يجب على المراجعين الداخليين مناقشة النتائج والتوصيات مع المستويات المناسبة من الإدارة قبل إصدار التقارير النهائية المكتوبة، وتتم مناقشة النتائج والتوصيات عادة خلال القيام بعملية المراجعة، أو في اجتماعات بعد الانتهاء من المراجعة، ومن الأساليب الأخرى أن تقوم إدارة الجهة محل المراجعة بدراسة مسودات لتقارير المراجعة، وتساعد هذه المناقشات على ضمان عدم وجود سوء فهم، أو سوء تفسير للحقائق بتوفير الفرصة للجهة محل المراجعة، لتوضيح بنود محددة ولإبداء الرأي في الأسباب، والنتائج، والتوصيات، وعلى الرغم من أن مستوى المشتركين في المناقشة قد يتغير من منشأة إلى أخرى، وتبعاً لطبيعة التقرير، إلا أنهم عادة يشملون الأفراد الذين لديهم معرفة بتفاصيل الأعمال والأفراد الذين يملكون التصريح باتخاذ إجراءات تصحيحية.

يجب أن تكون التقارير موضوعية، وواضحة، ومختصرة، وبناءة، وفي التوقيت المناسب، وتحتوي التقارير الموضوعية على حقائق، وتكون غير متحيزة، وخالية من التشويه، ويجب أن تشمل الأسباب، والنتائج، والتوصيات دون تحيز، وإذا اتضح أن أحد التقارير النهائية يحتوي على خطأ، فيجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أن يصدر تقريراً معدلاً يوضح المعلومات التي تم تصحيحها، ويجب توزيع التقرير المعدل على جميع الأفراد الذين تلقوا تقرير المراجعة الذي تم تصحيحه.

يجب أن تبين التقارير غرض المراجعة، ونطاقها، ونتائجها. وعندما يكون ذلك ملائماً، يجب أن تحتوي التقارير على رأي المراجع، وعلى الرغم من أن شكل تقارير المراجعة

ومحتواها قد يتغير من منشأة إلى أخرى، أو نتيجة لنوع عملية المراجعة، إلا أنها يجب أن تحتوي، كحد أدنى، على الغرض، والنطاق، ونتائج المراجعة. ويجوز أن تحتوي تقـــارير المراجعة على معلومات عامة كخلفية للتقرير وعلى ملخصات، وتبين المعلومات العامة الوحدات التنظيمية والأنشطة محل الفحص وتوفر معلومات تفسيرية ملائمة. وقد تشمل أيضاً الأسباب والنتائج والتوصيات الخاصة بفترات سابقة، وقد يوضح التقرير أيضاً ما يفيد ما إذا كان يغطي عملية مراجعة مجدولة أو أنها عملية خاصة تم طلبها خلال الفترة، وإذا اشتمل التقرير على ملخصات، فيجب أن تكون معبرة عن محتويات التقرير.

يجب أن تحدد بيانات النطاق الأنشطة محل المراجعة وأن تشمل، عند اللزوم، معلومات مؤيدة مثل المدة الزمنية للمراجعة، ويجب تحديد الأنشطة ذات العلاقة التي ليست محـــل مراجعة إذا كان ذلك ضرورياً ليصف بدقة محيط عملية المراجعة. ويجب أيضاً وصـــف طبيعة المراجعة التي تم القيام بها ومداها. وقد تشمل النتائج الحقائق التي وجدها المراجع، والاستنتاجات، والتوصيات.

قد تشمل التقارير توصيات لتحسينات مستقبلية وأن تعترف بالأداء المرضي وبالإجراء التصحيحي. وتبني التوصيات على ما وجده المراجع الداخلي واستنتاجاته. وهي تدعو إلى اتخاذ تصرف لتصحيح الأحوال الموجودة أو لتحسين العمليات التشغيلية. وقد تقترح التوصيات طرقاً لتصحيح أو لتحسين الأداء كإرشاد للإدارة لتحقيق النتائج المرجـــوة. وقد تكون التوصيات عامة أو محددة، فعلى سبيل المثال، قد يكون من المرغوب فيه، في ظل بعض الظروف، التوصية بإجراء عام واقتراحات محددة لتنفيذه. وفي ظروف أخرى، قد يكون من الملائم فقط اقتراح تقصي الموضوع أو إجراء دراسة أخرى.

قد يشمل تقرير المراجعة، ما قامت به الجهة محل المراجعة من تحسينات منذ آخر عملية مراجعة، وقد تكون هذه المعلومات ضرورية لتمثل الظروف الموجودة ولإعطاء صورة مناسبة وتوازن ملائم لتقرير المراجعة.

قد يشمل تقرير المراجعة آراء الجهة محل المراجعة حول استنتاجات المراجع أو توصياته، ويجب على المراجع الداخلي، كجزء من مناقشاته مع الجهة محل المراجعة، أن يحاول الحصول على موافقتها على نتائج المراجعة، وعلى خطة للعمل لتحسين العمليات التشغيلية، كما كان ذلك ضرورياً، فإذا اختلف المراجع الداخلي مع الجهة محل المراجعة على نتائج المراجعة، فقد يذكر تقرير المراجعة وجهتي النظر وأسباب عدم الاتفاق، وقد تضاف تعليقات الجهة محل المراجعة المكتوبة ملحقاً لتقرير المراجعة، ويمكن عرض آراء الجهة محل المراجعة في صلب التقرير أو في خطاب مرفق.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أو من يفوضه فحص تقرير المراجعة النهائي واعتماده قبل إصداره، وأن يقرر لمن سيرسل التقرير. ويجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية أو من يفوضه اعتماد جميع التقارير النهائية وقد يقوم بتوقيعها. ويجب النظر، إذا كانت هناك ظروف محددة تدعو لذلك، في أن يوقع التقرير بوصفه ممثلاً للمسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية- المراجع المسؤول عن العملية، أو المشرف، أو المراجع الرئيسي.

يجب توزيع تقارير المراجعة على أعضاء المنشأة الذين لديهم القدرة على ضمان أن نتائج المراجعة ستعطى العناية الواجبة، وهذا معناه أنه يجب إرسال التقرير إلى أعضاء المنشأة الذين هم في وضع يسمح لهم باتخاذ إجراءات تصحيحية، أو لضمان أن الإجراءات التصحيحية سيتم اتخاذها، ويجب إرسال التقرير إلى إدارة الجهة محل المراجعة، وقد يرسل ملخص فقط عن التقرير إلى الأعضاء الأعلى مستوى في المنشأة، ويمكن توزيع التقرير أيضاً على أطراف لها اهتمام بالتقرير، أو تتأثر به مثل المراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة.

قد لا يكون من الملائم الإفصاح عن بعض المعلومات إلى جميع من يتلقون التقرير، لأن هذه المعلومات قد تكون سرية، أو يكون إفشاؤها في غير صالح المنشأة، وعلى الرغم

من ذلك، فإن هذه المعلومات يمكن الإفصاح عنها في تقرير مستقل، وإذا كانت الظروف التي يتم التقرير عنها تتعلق بإدارة المنشأة، فإن التقرير يجب إرساله إلى مجلس الإدارة.

6- معيار المتابعة:

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المتطلبات التي يجب على إدارة المراجعة الداخلية القيام بها لمتابعة ما تم بشأن نتائج عمليات المراجعة التي تم التقرير عنها.

يجب على المراجعين الداخليين القيام بالمتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراء المناسب المترتب على نتائج المراجعة التي تم التقرير عنها، ويجب على المراجعين الداخليين التأكد من أن الإجراء التصحيحي الذي تم اتخاذه يحقق النتائج المرغوب فيها، أو أن الإدارة قد قررت تحمل مخاطر عدم اتخاذ إجراء تصحيحي لما أظهرته نتائج المراجعة التي تم التقرير عنها.

يجب تحديد المسؤولية عن المتابعة في دليل المراجعة الداخلية المعتمد.

تكون الإدارة مسؤولة عن اتخاذ إجراء مناسب استجابة لنتائج المراجعة التي تم الرفع عنها. ويكون المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مسؤولاً عن تقويم تصرف الإدارة لحسم الأمور التي تم التقرير عنها في نتائج المراجعة في الوقت المناسب، ويجب على المراجعين الداخليين عند إعداد تقارير المتابعة، أن يأخذوا في الحسبان طبيعة إجراءات المتابعة التي يقوم بها آخرون في المنشأة.

قد تقرر إدارة المنشأة أن تتحمل مخاطر عدم تصحيح الحالة التي تم التقرير عنها بسبب التكلفة، أو لأي اعتبار آخر. ويجب إخطار مجلس الإدارة بقرار إدارة المنشأة في كل ما يتعلق بنتائج المراجعة المهمة.

يجب على المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية تحديد طبيعة المتابعة وتوقيتها، ومداها، ويجب أن يأخذ العوامل التالية في الحسبان عند تحديد إجراءات المتابعة اللازمة:

أ- أهمية النتيجة التي تم التقرير عنها.

ب- درجة الجهد والتكلفة المطلوبة لتصحيح الحالة التي تم التقرير عنها.

ج- المخاطر التي قد تحدث إذا فشل الإجراء التصحيحي.

د- درجة تعقد الإجراء التصحيحي.

هـ- الفترة الزمنية اللازمة.

قد تكون بعض النتائج التي تم التقرير عنها من الأهمية بحيث تستدعي اتخاذ إجراء فوري من جانب الإدارة. ويجب مراقبة هذه الظروف من قبل المراجعين الداخليين حتى يتم تصحيحها نظراً إلى الأثر الذي قد تتركه على المنشأة.

يجب على المراجعين الداخليين التأكد من أن الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن نتائج المراجعة تعالج الأمور ذات العلاقة.

يكون المسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية مسؤولاً عن جدولة أنشطة المتابعة باعتبارها جزءاً من إعداد جداول أعمال المراجعة، ويجب أن يبنى جدول أعمال المتابعة على أساس المخاطر الموجودة ودرجة التعرض لها، بالإضافة إلى درجة صعوبة توقيت تنفيذ الإجراء التصحيحي وأهميته.

تشمل الأساليب المستخدمة لتحقيق المتابعة بفاعلية ما يلي:

أ- توجيه نتائج تقارير المراجعة إلى مستويات الإدارة الملائمة المسؤولة عن اتخاذ إجراءات تصحيحية.

ب- تلقي استجابة الإدارة لنتائج المراجعة خلال عملية المراجعة أو خلال مدة معقولة بعد إصدار التقرير وتقويمها، وتكون الاستجابة أكثر فائدة إذا اشتملت على معلومات كافية للمسؤول عن إدارة المراجعة الداخلية لتقويم كفاية الإجراء التصحيحي وأنه قد تم في الوقت المناسب.

ج- تلقي تحديثات دورية من الإدارة من أجل تقويم مجهودات الإدارة لتصحيح الأحوال التي تم التقرير عنها من قبل.

د- تلقي تقارير من وحدات تنظيمية أخرى عن مسؤولياتها المعهود بها إليها عن إجراءات لها طبيعة المتابعة وتقويمها.

هـ- إرسال تقارير إلى إدارة المنشأة، أو مجلس الإدارة عن مدى الاستجابة لنتائج المراجعة.

سابعاً: قواعد السلوك المهني:

المراجعة الداخلية هي مهنة تكتسب مصداقيتها من ثقة الجهات المستفيدة منها في جودة أداء المراجعين الداخليين الذين ينتمون إليها، وفي التأكيد الموضوعي الذي توفره إدارة المراجعة الداخلية بشأن إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة في المنشآت والتنظيمات المختلفة، وتعدّ المعايير المهنية للمراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني ركيزتين أساسيتين لتوفير الثقة في أحكام المراجعين الداخليين. وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لضرورة وجود بيان رسمي بقواعد السلوك المهني للمراجعين الداخليين، وهي :

1- أن المراجعين الداخليين يمثلون مهنة المراجعة الداخلية.

2- أن إدارة المنشأة ومجلس الإدارة يعتمدان على مهنة المراجعة الداخلية.

3- يجب أن يحافظ أعضاء المهنة على معايير عالية للسلوك، والشرف، والشخصية، حتى يمكنهم ممارسة المراجعة الداخلية بطريقة تحقق الغرض منها.

وتقضي قواعد السلوك المهني بأنه تقع على عاتق المراجعين الداخليين مسؤولية السلوك القويم بحيث لا يكون هناك أي شك في إخلاصهم ونزاهتهم. ويتطلب وجود بيان بقواعد السلوك المهني ضرورة تحديد المبادئ الأساسية التي تحكم هذا السلوك، ثم تترجم هذه المبادئ الأساسية إلى قواعد تحدد ما يجب أن يكون عليه السلوك المهني للمراجعين الداخليين، وتساعد هذه القواعد في تفسير المبادئ الأساسية وبيان كيفية تطبيقها، وهي تهدف إلى توفير إرشادات للسلوك المهني للمراجعين الداخليين.

بيان قواعد السلوك المهني للمراجعين الداخليين:

يهدف هذا البيان إلى تحديد ما يجب على المراجعين الداخليين الالتزام به في سلوكهم المهني عند أدائهم للخدمات التي يقدمونها بما يدعم بيئة السلوك المهني للمراجعة الداخلية.

المبادئ الأساسية للسلوك المهني:

يجب أن يلتزم المراجعون الداخليون بالمبادئ التالية:

أ- النزاهة: تؤدي نزاهة المراجع الداخلي إلى تدعيم الثقة فيما يقوم به من أعمال، وتعدّ أساساً للاعتماد على أحكامه، وبالتالي يجب أن يتصف المراجعون الداخليون بالنزاهة في جميع تصرفاتهم.

ب- الموضوعية: يجب أن يتوافر في المراجع الداخلي أعلى مستوى للموضوعية المهنية في تجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط أو العملية محل المراجعة. ويجب أن يقدر المراجعون الداخليون الظروف بطريقة متوازنة، وألا تتأثر أحكامهم بمصالحهم الشخصية أو مصالح الآخرين.

ج- خصوصية المعلومات: يجب أن يحترم المراجعون الداخليون قيمة المعلومات التي يحصلون عليها وملكيتها، وألا يفصحوا عن أي معلومات من دون الترخيص لهم بذلك، ما لم تكن هناك متطلبات قانونية أو مهنية تلزمهم بذلك.

د- التأهيل المهني: يجب أن يقوم المراجعون الداخليون باستخدام المعرفة، والمهارات، والخبرة اللازمة عند أداء خدمات المراجعة الداخلية.

قواعد السلوك المهني:

يجب أن يؤدي المراجعون الداخليون عملهم بأمانة، واجتهاد، وحرص.

يجب أن يلتزم المراجعون الداخليون بالقانون، وأن يقدموا الإفصاح المتوقع منهم من الناحيتين القانونية والمهنية.

يجب على المراجعين الداخليين عدم الاشتراك في أي عمل أو نشاط غير مشروع، وعدم القيام بتصرفات تؤدي إلى الإساءة للمهنة أو المنشأة التي يعملون بها.

يجب على المراجعين الداخليين احترام الأهداف المشروعة للمنشأة وقواعد السلوك فيها وتدعيمها.

الموضوعية:

يجب ألا يشارك المراجعون الداخليون في أي نشاط أو علاقات قد تؤثر، أو يفترض أن تؤثر، في تقويمهم غير المتحيز، ويتضمن ذلك تلك الأنشطة والعلاقات التي قد تتعارض مع مصلحة المنشأة التي يعملون فيها.

يجب ألا يقبل المراجعون الداخليون أي شيء له قيمة من العاملين بالمنشأة، أو عملائها، أو مورديها، أو شركاء العمل، الذي قد يؤثر أو يفترض أن يؤثر، في أحكامهم المهنية.

يجب على المراجعين الداخليين- عند إعدادهم لتقارير عن نتائج عمليات المراجعة الداخلية- الكشف عن جميع الحقائق المهمة التي توصلوا إليها التي يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تحريف التقرير عن الأنشطة محل المراجعة، أو قد تؤدي إلى التغطية على ممارسات غير مشروعة.

خصوصية المعلومات:

يجب أن يكون المراجعون الداخليون أمناء على المعلومات التي يحصلون عليها خلال عملية المراجعة، وأن يكونوا حريصين في استخدام المعلومات التي حصلوا عليها خلال قيامهم بواجباتهم وحمايتها.

يجب ألا يستخدم المراجعون الداخليون المعلومات التي يحصلون عليها في أثناء قيامهم بواجباتهم للحصول على أي مكاسب شخصية بأي صورة قد تتعارض مع القانون، أو تضر بالأهداف السلوكية في المنشأة التي يعملون فيها.

التأهيل المهني:

يجب ألا يقوم المراجعون الداخليون إلا بالأعمال التي يمكنهم القيام بها بكفاءة مهنية توفر لديهم المعرفة، والمهارات، والخبرة اللازمة للقيام بها.

يجب على المراجعين الداخليين القيام بخدمات المراجعة الداخلية بما يتفق والمعايير المهنية للمراجعة الداخلية.

يجب على المراجعين الداخليين السعي دائماً وبصفة مستمرة لتحسين كفاءتهم، وفعاليتهم، وجودة الخدمات التي يقدمونها.

أسئلة حول الوحدة الحادية عشرة

1- اكتب تقريراً تبين فيه أسباب قصور الرقابة الداخلية في القطاع العام في سورية؟

2- ما الحدود الفاصلة بين المراجعة الداخلية والخارجية؟

3- قارن بين معايير المراجعة الداخلية ومعايير المراجعة الخارجية.

4- ما مفهوم المراجعة الداخلية؟

5- ما العوامل التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية؟

6- ما أهداف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي؟

7- تكلم على أهمية وجود معايير للمراجعة الداخلية.

8- ما دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات.

9- أهمية المراجعة الداخلية للإدارة العليا في الشركات.

10- ناقش أثر الموقع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية على فعاليتها .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الوحدة التعليمية الثانية عشرة

الأهداف التعليمية :

بعد قراءة هذه الوحدة سيكون طالب قادراً على فهم ما يلي :

1- طبيعة خدمات غير التأكيد.

2- طبيعة الخدمات الضريبية في سوريا.

3- مسؤولية المراجع عن الخدمات الضريبية.

4- معايير المراجعة الضريبية.

5- استراتيجية المراجعة الضريبية.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الخدمات الضريبية

مقدمة :

يمارس أمجد بالإضافة إلى عمله كمراجع حسابات حصل على شهادة ويهدف أساساً إلى بيان الرأي بعدالة الإفصاح المقدم في القوائم المالية ، يمارس الخدمات الضريبية التي تهتم بتقديم البيان الضريبي للمكلفين بضريبة الأرباح الحقيقية بحسب القانون 24 لعام 2003.

وقد تقدم أحد المكلفين إلى أمجد بميزانية عمومية وحساب أرباح وخسائر يتضمن ربحاً صافياً مقداره (1000000) مليون ليرة سورية ، فقام أمجد بإعداد بيان ضريبي قدمه المكلف إلى الدوائر الضريبية يتضمن أرباحاً صافية تطابق الأرباح الصافية الظاهرة في حساب الأرباح والخسائر أي مليون ليرة سورية ووضع خاتمه على البيان ، وقد فوجئ أمجد بأن الدوائر الضريبية رفضت هذا البيان مبينة أن الربح الضريبي مختلف عن الربح المحاسبي.

وقد بات وضع أمجد حرجاً حين علم أن لدى المكلف مجموعتين دفتريتين ، واحدة للدوائر المالية تختلف عن تلك التي يمسكها المكلف للأهداف الأخرى!

أولاً– طبيعة خدمات غير التأكيد :

يقدم المراجع عادة خدمات أخرى غير تأكيده بعدالة الإفصاح في القوائم المالية من خلال قيامه بإجراءات تتفق مع معايير المراجعة المهنية (المحلية أو الدولية) على نحو ما مر في فصول هذا الكتاب. ويمكن حصر خدمات منشأة أو مكتب المراجعة بحسب المثلث التالي :



والواقع أن خدمات التأكيد (أو مراجعة القوائم المالية) هي الأكثر شهرة نظراً للمواصفات القانونية للمراجع الذي يقدم هذه الخدمات بحسب المعايير المهنية التي تم وصفها وتطويرها وفق ما تمت الإشارة إليه.

إلا أن خدمات المراجعة أو التأكيد لا تأتي بأكبر الواردات لمنشأة المراجعة ، بل إن الشهرة التي اكتسبتها منشأة المراجعة وما تتمتع به من خبرة ومصداقية ، تمثل قاعدة لتحصيل إيرادات أكثر من خلال خدمات أخرى كالخدمات الاستشارية أو الخدمات الضريبية وإن الخدمات الاستشارية متنوعة بتنوع حاجات المجتمع المالي لهذه الخدمات ، كإعداد الحسابات نظراً لعدم توافر كادر محاسبي في الشركات قادر على إنجاز هذه الحسابات ، أو تصميم أنظمة محاسبية ، أو النصح بشراء برامج محاسبية مؤتمتة ، أو إعداد دراسات للجدوى أو مساعدة الإدارة بحل المشكلات الإدارية أو المحاسبية.

ولعل قيام المراجع بتقديم هذه الخدمات الاستشارية يمثل مثار جدل حول تأثير هذه الخدمات على استقلال المراجع الذي يقوم في نفس الوقت بمراجعة حسابات الشركة التي تحتاج إلى الخدمات.

وتحاول منشآت المراجعة الكبرى تقسيم العمل بحيث يكون لديها إدارة مختصة بالخدمات الاستشارية وأخرى للخدمات الضريبية بخلاف إدارة المراجعة ، وتحرص هذه المنشآت على بيان أن كل إدارة مستقلة عن الإرادات الأخرى ولا تتأثر بظروفها.

وقد ازداد التركيز على هذه القضية خاصة بعد فضيحة ENRON التي كانت ARTHER ANDERSEN تقوم بمراجعة حساباتها وتقديم خدمات استشارية لها ، إذا كانت تتقاضى ما يزيد على خمسة ملايين دولار أسبوعياً مقابل الخدمات الاستشارية ، وعندما وافقت على بعض المعالجات المضللة ووافقت على إصدار القوائم المالية بتقرير نظيف ، اعتبر بعضهم أن الأتعاب الدسمة التي كانت

تتقاضاها من الخدمات الاستشارية أسهمت بسكوتها عن الانحرافات في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

ثانياً– طبيعة الخدمات الضريبية في سورية :

تقتضي القوانين الضريبية في معظم دول العالم إخضاع الربح الذي يحققه رجال الأعمال من أشخاص طبيعيين أو شركات أشخاص أو أموال إلى ضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية التي يحققها هؤلاء باعتبارهم مكلفين بدفع الضريبة.

وتقتضي بعض التشريعات أن يتم تقديم البيان الضريبي الذي يظهر الأرباح التي حققها المكلف من قبل محاسب قانوني ، يتولى إعادة النظر بالأرباح التي حققها المكلف بما يتفق مع نصوص القانون الضريبي والتعليمات التي تصدرها الدوائر الضريبية بهذا الصدد.

إذ قد يقضي هذا القانون وتعليماته التنفيذية برفض بعض النفقات المسجلة في السجلات المحاسبية كبعض التبرعات أو المخصصات مما يؤدي إلى جعل الربح الضريبي المصرح عنه في البيان الضريبي أكبر من الربح المحاسبي الذي تفصح عنه قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر ، كما أن القانون الضريبي قد يعفي بعض النفقات الرأسمالية ، كما في حالة شراء بعض الأصول الثابتة التي تعد من الوجهة المحاسبية نفقات رأسمالية تظهر في الميزانية العمومية وتخضع للاستهلاك الذي يترل من الربح المحاسبي. إلا أنه في بعض الأحيان نجد القانون الضريبي يعفى من الدخل الخاضع للضريبة بعض الأصول الرأسمالية المستبدلة بهدف تشجيع المستثمر على تحديث التكنولوجيا المستخدمة من قبلهم ، مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني ككل ، كما في حالة الولايات المتحدة والأردن. وهذا ما يؤدي إلى تسجيل الأصل المستبدل نفقة من الناحية المحاسبية لكنه يميل لخفض للربح الخاضع في الوقت نفسه.

وهكذا نجد مرة أخرى الربح المحاسبي مختلفاً عن الربح الضريبي ، ولا تترك هذه الفروق خارج السجلات المحاسبية ، بل يقوم محاسب المشروع بالتعبير عنها محاسبياً لتعكس المصروفات الإضافية أو الإيرادات الإضافية التي تتحقق نتيجة المواءمة بين الربح المحاسبي و الربح الضريبي.

مثال :

كانت قائمة الدخل في شركة النجم اللامع عن الفترة المنتهية في 31 / 12 / 2008 كما يلي :

المبيعات	1000000
تكلفة المبيعات	600000
مجمل الربح	400000
مصروفات استهلاك	(100000)
مصروفات إدارية	(150000)
تبرعات	(50000)
صافي الربح	100000

ولدى مراجعة المحاسب القانوني بهدف إعداد البيان الضريبي تبين أن مصروفات الاستهلاك تتضمن 20000 تتعلق بأجهزة الكترونية وقد حسب عمرها الإنتاجي بحسب سجلات الشركة سنتان إلا أن التعليمات الضريبية تنص على اعتبار عمرها الإنتاجي خمس سنوات, كما أن التعليمات الضريبية تقتضي قبول 20000 من التبرعات ورفض الباقي.

لذا فإن البيان الضريبي يظهر على الشكل التالي :

البيان الضريبي : بحسب الطريقة المباشرة :

المبيعات	1000000
تكلفة المبيعات	600000
مجمل الربح	400000
مصروف الاستهلاك	(88000)
مصروفات إدارية	(150000)
تبرعات	(20000)
الربح الخاضع للضريبة	142000

ويمكن الوصول إلى البيان الضريبي بطريقة غير مباشرة على النحو التالي :

الربح المحاسبي	100000
يضاف فروق استهلاك	12000
يضاف فروق تبرعات	30000
الربح الخاضع للضريبة	142000

وإذا كانت مسؤولية المحاسب القانوني من الناحية المحاسبية عند إعداد هذا البيان الضريبي ، فإن مسؤولية محاسب المكلف تقتضي التعبير عن هذا الفرق بقيد محاسبي هو

من المصروفات المرفوضة ضريبياً		42000
إلى الضريبة المؤجلة	42000	

ثالثاً– مسؤولية المراجع :

قبل الخوض في حدود مسؤولية المراجع عند إعداد البيان الضريبي ، لا بد من معرفة طبيعة الشخصية المعنوية التي يتوجب عليها تقديم هذا البيان :

1- فإذا كانت شركة أموال أي شركة مساهمة عامة أو شركة مساهمة محدودة فإن حساباتها خاضعة للمراجعة من قبل مراجع حسابات خارجي يتصف بالمعرفة المهنية والاستقلال والموضوعية ، وإن شهادته بعدالة الإفصاح في القوائم المالية التي خضعت لمراجعته ، تعني ضمناً أن الشركة حسبت الضريبة المؤجلة حساباً صحيحاً يتفق مع قانون الدخل والتعليمات التنفيذية.

ويثور جدل حول مدى مسؤولية المراجع عن أصول حساب الضرائب وخاصة الأرباح الخاضعة للضريبة بحسب القانون 24 أو أرباح الخدمات المقدمة بحسب القانون 60 أو ضريبة الرواتب والأجور بحسب 24 ، وهل يطلب من المحاسب القانوني أن يتأكد من أن حساب الضريبة لم يؤد إلى انتقاص حقوق الخزينة ؟

أم أنه يدافع فقط عن عدالة الإفصاح للحفاظ على مصلحة المساهمين وغيرهم من أطراف المجتمع المالي فقط ؟

وقد حسم المعيار 5 الصادر عن PCOBA عام 2007 هذا الموضوع واعتبر أن التهرب الضريبي يعد من حالات الغش التي على المراجع أن يتحقق من صحة حسابها بما يتفق مع نصوص القوانين والأنظمة النافذة.

والقضية الأهم من ذلك هو أن الشركة الخاضعة لهذا النوع من المراجعة لديها قوائم مالية منشورة ومراجعة معززة بتقرير مرفق مع هذه القوائم المالية أي أن شركات الأموال لا تتمكن عملياً من إعداد مجموعتين دفتريتين الأولى صحيحة والأخرى وهمية للأغراض الضريبية.

لذا نجد القانون الضريبي يشجع على تأسيس الشركات المساهمة العامة ويخضعها لمعدلات ضريبية أقل من المشروعات الأخرى ، نظراً لأن تعرض مثل هذه المشروعات لخطر التهرب الضريبي يكاد يكون معدوماً. ومن المستحسن والحال هذه تكليف

مراجع الحسابات (أو مكتبه) الذي قام بمراجعة حسابات الشركة بتقديم البيان الضريبي.

2- أما إذا كان المكفول أفراداً أو شركات تضامن ، فإن هذا النوع من الشخصيات المعنوية غير خاضعة لمراجعة حسابات من قبل مراجع مستقل ، وإن الأمر الطبيعي أن يستند تقديم البيان الضريبي على تدقيق مكتبي للتحقق من اتفاق البيانات المعروضة مع نصوص القانون ، وهذا ما يجعل المحاسب القانوني غير مسؤول عن مدى صحة الربح الذي بنى عليه البيان الضريبي.

لذا نجد المحاسبين القانونيين يشيرون في تقريرهم إلى أن هذا البيان الضريبي يتفق مع السجلات أو المستندات التي تقدم بها المكلف ، ويعتقد المراجع أنه في هذا النص يتنصل من المسؤولية ، ويترك أي غش أو تزوير أو حذف لبعض العمليات على مسؤولية المكلف لوحده.

والواقع أن القانون رقم 10 لعام 1991 الذي فرض على شرائح معينة من المكلفين السوريين التقدم ببيان ضريبي عن طريق محاسب قانوني طلب إلى هذا المحاسب القانوني أن يكون الربح الذي بنى البيان على أساسه ربحاً حقيقياً. وأعطى القانون المذكور المالية الحق في إحالة أي محاسب قانوني يخالف أحكامه إلى المحاكمة المختصة وأوقع غرامات مالية وحبس بحق المحاسب القانوني المخالف ، إلا أن وزارة المالية لم تحاسب أياً من المحاسبين القانونيين حتى الآن ، وخاصة أن بعضهم يختم على أي بيان دون تدقيقه ، حتى أن أحدهم أجر خاتمه إلى مراقبي الدخل الذين تولوا الدفاع عن المكلف وتدقيق حساباته والختم عليها في الوقت نفسه ، في عملات فساد أتت على نسبة كبيرة من الحصيلة الضريبية وأساءت إلى سمعة المهنة والدوائر الضريبية في الوقت نفسه.

وفي رأينا أن عقبات عديدة تحول دون تطبيق القانون 10 وأهمها :

أ- عدم وجود دفاتر منتظمة لدى الكثير من صغار المكلفين.

ب- عدم وجود تقسيم للعمل داخل المشروع بسبب اعتماد أصحاب المشروع على أنفسهم في تنفيذ الكثير من العمليات المالية والإدارية والمحاسبية وبالتالي عدم وجود نظام يمكن الاعتماد عليه للرقابة الداخلية.

ج- ارتفاع المعدلات الضريبية مما يجعل اللجوء إلى مسك مجموعة وهمية من السجلات أمراً مجزياً ، مع أن المعدلات الضريبية قد انخفضت مرات عديدة خلال العقد الأخير. إلا أن المزيد من التخفيض يمثل تقديم مغريات للمكلفين للإقلاع عن الفساد.

د- انتشار الفساد في كثير من العمليات الضريبية والمحاسبة القانونية وافتقار المهنة إلى المعايير الأخلاقية والمهنية الكافية.

ه- افتقار نص القانون إلى المرونة والواقعية ، وعدم رغبة الدوائر الضريبية بتطبيق أحكامه ، مما يفسح المجال أمام تعديله بحسب الممارسة العملية.

رابعاً- معايير المراجعة الضريبية :

لعل وجود معايير لتدقيق الضريبة على الدخل يؤدي إلى تغير هام في أهداف النظام الضريبي من خلال التركيز على العدالة ووفرة الحصيلة في آن معاً وأداء أعمال التدقيق الضريبي على درجة عالية من الجودة وقواعد العدالة والموضوعية والنزاهة بما يؤدي إلى تفعيل الالتزام الطوعي الذي يعد حجر الأساس في الأنظمة الضريبية الحديثة ، من خلال ثقة المكلفين في النظام الضريبي ويدفعهم إلى الالتزام الطوعي في التصريح عن أرباحهم الحقيقية مما ينعكس إيجاباً على هدف الحصيلة.

وإن وجود معايير على درجة عالية من الجودة يهدف أيضاً :

1- التأكد من مدى صحة الالتزامات الضريبية الذي يصرح عنها المكلفون في إطار نظام التحديد الشخصي وتطبيق أسلوب التدقيق الانتقائي بهدف كشف عمليات الغش والاحتيال والتهرب الضريبي.

2- تحليل أسباب عدم التزام المكلفين ووضع الحلول المناسبة لتلافيها.

أما وظائف معايير التدقيق الضريبي فهي :

1- قياس مستويات أداء الفاحصين الضريبيين (مراقبي الدخل).

2- تحديد مسؤولية الفاحص الضريبي.

3- تحديد آليات وقواعد الفحص الضريبي مما يؤدي إلى تأمين المصداقية للغير.

4- توجيه الفاحصين والإدارة الضريبية وإرشادهم.

5- توحيد الممارسة المهنية.

6- تلبية احتياجات المكلفين وتخفيض أعباءهم الضريبية.

ويمكن تقسيم معايير تدقيق الضريبة على الدخل بحسب التجربة الأمريكية وفق ما يلي :

المجموعة الأولى : معايير الفريق Team standards

وتتألف من المعايير التالية :

1- معيار الحكم المهني Professional judgment standards

ويعرف بأنه القرار الناتج عن العملية التي يتم فيها التقرير بين بديلين متوازيين. كما يحمل هذا المعيار المسؤولية على كل عضو من أعضاء فريق الفحص الضريبي ، بالإضافة إلى الفريق ككل ، وذلك عند ممارسة الحكم المهني ، وينطلق هذا المعيار من أن كل عضو من أعضاء الفريق ليس معصوماً من الخطأ.

ويستخدم الحكم المهني في تحديد مجال وإجراءات الفحص الضريبي ومنهجيته وفي تنفيذ عملية الفحص وتقرير نتائج التدقيق. ويحدد الحكم المنهجي الأولويات في أعمال دون أخرى بناء على اعتبارات الخطر والأهمية النسبية.

وعلى ذلك يمكن اعتبار معيار الحكم المهني ينطلق من المقومات التالية :

1- يجب أن يتمتع الفاحص الضريبي أو فريق الفحص الضريبي بالمهارة الفنية المناسبة.

2- يجب بذل العناية المهنية اللازمة في أثناء أداء العمل.

كما أن معيار الحكم المهني يجب أن يأخذ بالحسبان :

أ- الأهمية النسبية.

ب- تحليل الخطر.

2- معيار النزاهة والموضوعية: Objectivit / integrity standards

أي أن أعضاء فريق الفحص الضريبي يجب أن يكونوا متحررين من أي مؤثر على نزاهتهم وموضوعيتهم. مما يجعلهم يكسبون ثقة الجمهور في استقامتهم وعدالة فحصهم، ولما كانت الإدارة الضريبية تفترض الاستقلال في موقفها فهي تؤدي عملها بتجرد ، ويمكن أن ينظر إلى هذا المعيار من خلال :

أ – الجانب الشخصي.

ب – الجانب الخارجي.

ج – الجانب التنظيمي.

3 – معيار التدريب والتأهيل Training and Qualifications :

على فريق الفحص أن يمتلك المعرفة المناسبة بقوانين الضرائب ، ومهارات المحاسبة والمراجعة ، وخبرة في العمل الذي تقوم به المنشأة الخاضعة للفحص الضريبي ، ومهارات في استخدام تقنيات الحاسوب.

المجموعة الثانية : معايير العمل الميداني وتتألف من المعايير الخمسة التالية :

1 – التخطيط :

يجب أن يتضمن التخطيط للفحص الضريبي ، بمشاركة من فريق الفحص وإدارة المكلف الخاضع للفحص ، ومن أهم جوانب التخطيط هو تحديد فريق العمل والمستلزمات الأخرى اللازمة للفحص ، والتنسيق مع المكلف لوضع كافة السجلات والمستندات ذات العلاقة تحت تصرف الفريق ، بالإضافة إلى حضور الموظفين ذوي العلاقة بإنجاز العمليات أو توجيه السجلات المحاسبية وإعداد القوائم المالية والبيان الضريبي وإدارة المراجعة الداخلية. وليس من حق المكلف أن يمنع العاملين لديه من الإجابة على أسئلة فريق الفحص الضريبي.

2- معيار الرقابة الذاتية Monitoling standard :

لا بد من مراقبة سير الفحص أو التدقيق بعناية ، مما قد يستدعي تعديل الخطة إذا تطلب الأمر ذلك ، ويعد الفريق بأكمله مسؤولا عن الرقابة على سير عملية الفحص وقد تحتاج عملية الرقابة الذاتية استشارة بعض الاختصاصيين أو الخبراء.

3- معيار تقنيات الفحص Examination Technique standard:

وتشمل هذه التقنيات : المقابلات الشخصية ، والاستبيان ، والاستقصاء والملاحظة والمعاينة وغيرها ، مما يؤدي إلى الوصول إلى المعلومات الكافية لتحديد الالتزام الضريبي بدقة. وقد تقتضي عملية تدقيق المشروعات الكبيرة تقويم الرقابة الداخلية واستخدام المعاينات الإحصائية للمساعدة في تقويم الرقابة الداخلية ، أو في تحديد حجم الإجراءات الجوهرية التي تهدف إلى الوصول إلى رقم موضوعي للدخل السنوي . وقد تتم الاستعانة بإدارة ضريبية أخرى إذا كان وجود فريق الفحص في بعض المواقع التابعة للمشروع غير عملي .

يهدف هذا المعيار إلى تجميع أدلة الإثبات الكافية التي تؤيد رقم الربح الخاضع للضريبة التي تفصح عنها دفاتر المكلف ، أو أن هذه الأدلة تؤيد رفض هذا الرقم أو تعديله.

ويلاحظ أن هذا المعيار كان شبيهاً للمعيارين الثاني والثالث من معايير المراجعة الأمريكية العشرة الخاصة بالعمل الميداني وهما معيار تقويم الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات ، وهذا ما يلفت الانتباه إلى أن هذه المعايير قد تم تطويرها من معايير المراجعة المقبولة عموما GAAS في الولايات المتحدة الأمريكية.

4- معيار تطور القضية :

إن استيعاب الفاحصين الضريبيين للقوانين المرعية الإجراء ، وفهم طبيعة أعمال المكلف الخاضع للفحص الضريبي ، تشكل ما يسمى بالمعاملة أو القضية التي تحتوي كافة النصوص والوقائع والإجراءات المستخدمة لتطوير القضية بما في ذلك مساهمة المكلف في هذا التطوير ، مما يؤدي إلى الوصول إلى فهم مشترك بين المكلف وفريق الفحص ، وهذا بدوره يحتاج إلى مناقشات معمقة بهدف حصر المسائل الخلافية إن وجدت ، وسماع وجهة نظر المكلف والاطلاع على المستندات المقدمة من قبله وجعلها جزءا من تطور القضية حتى ولو يؤخذ فيها كليا أو جزئيا . وإن التوصل إلى حل مقنع مع المكلف يعد هدفاً يسعى معيار تطور القضية إلى تحقيقه. وهذا يستدعي تمكن الإدارة الضريبية من اتخاذ قرارات مسؤولة تستند إلى أدلة كافية ، على أن بعض القضايا تحتاج بطبيعتها إلى زمن أطول لإنضاج المعلومات وأدلة الإثبات ، مما يجعل تأمين حقوق الخزينة ورضى المكلف أمراً متاحاً.

المجموعة الثالثة : معايير التوثيق Documentation standards وهي :

1- معيار أوراق العمل Working papers standards :

وهي تعد همزة الوصل بين أداء أعمال الفحص والتقرير عن تلك الأعمال وتتضمن أوراق العمل كافة الأدلة التي تدعم الوقائع والنتائج المدرجة ضمن التقرير ، ويعد إصدار التسويات المقترحة أداة من أدوات التوصيل المهمة التي يجب أن تستخدم في عملية التدقيق بشكل مبكر وتتصف أوراق العمل بما يلي :

أ- تقدم أوراق العمل محضرا مكتوباً يوضح مجال الفحص والإجراءات المستخدمة الأدلة التي يتم فحصها والية الفحص المتبعة والنتائج التي تم التوصل إليها وغني عن البيان أن أوراق العمل ، يجب أن تتضمن بيانات عن اسم المكلف – الشخصية الحسبانية – المادة الخاضعة للضريبة – اسم الفاحص والتاريخ.

وتتضمن أوراق العمل توثيقاً مكتوباً للاجتماعات المهمة والمناقشات والأعمال الرئيسية التي يتم لحظها أو التوصل إليه في أثناء الفحص.

ب – تتم الاستفادة من تطبيقات الحاسوب IT في تحضير أوراق العمل أو إعداد التقارير ، أو الجداول التحليلية وبيان الأوقات التي صرفت في إجراء الفحص.

ج – تتضمن أوراق العمل التسويات المقترحة إلى المكلف ، عندما يتم تطوير القضية ، وموقف المكلف منها. كما تتضمن كافة إحداثيات التكليف الضريبي ، وهي موضوعاً للتدقيق من قبل الدوائر الضريبية المختصة لتقويم عمل الفاحص ، كما تمثل مادة يطلع عليها المحاسب القانوني بفرض إعداد الاعتراضات الضريبية.

2 – معيار التقرير Report standards :

يعمل التقرير المكتوب على نقل نتائج وتوصيات فريق الفحص بطريقة مهنية بما يحقق :

أ – الكمال والدقة والموضوعية والوضوح والاختصار.

ب – عرض كافة الجداول والتفصيلات والشروحات التوضيحية .

ج – يرفق مع التقرير كافة الوثائق الداعمة.

3- معيار أنشطة ما بعد الفحص Post Examination standards :

وتتضمن أنشطة ما بعد الفحص مراجعة الاعتراض المقدم من قبل المكلف وتقديم رد مكتوب عليه ، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم لقسمي الاعتراضات والمستشارين وإن أي تسويات بشأن هذا الاعتراض يجب أن تنال موافقة المكلف ، تؤدي إلى إخضاع كل من قسم الفحص وقسم الاعتراض إلى المساءلة . مع الإشارة إلى أن مكلفي البرامج لديهم مهلة 90 يوما لتقديم اعتراضاتهم (30) فترة أصلية و (60) تمديد.

5- إستراتيجية المراجعة الضريبية :

تختلف إستراتيجية المراجعة باختلاف الطرف الذي يقوم بهذه المراجعة ، فإذا كان الطرف المقصود هو المحاسب القانوني أو مراجع الحسابات الذي يقوم بإعداد البيان الضريبي وتقديمه إلى الدوائر الضريبية عملاً بنص القانون 10 فإن نصوص هذا القانون تفرض على المراجع أن يعتمد في البيان على الربح الحقيقي للمكلف وليس على الربح الذي يرغب المكلف بالتصريح عنه ، وهذا يفرض على المراجع القيام بمراجعة فعلية ميدانية للتأكد من فعالية الرقابة الداخلية ، كما يفعل المراجع المهني الذي يشهد بعدالة الإفصاح في القوائم المالية ، كما عليه أن يقوّم مستوى الحكومة وموقف الإدارة العليا من تبني المعايير الأخلاقية التي لا تقبل بالتهرب الضريبي.

وبلا شك فإن هذا يرتب على المراجع اتخاذ الكثير من الإجراءات التي تهدف إلى الحصول على أدلة تدعم رقم الربح المحاسبي المفصح عنه في القوائم المالية. وإن منطلق المراجع في هذه الحالة يختلف عن منطلق المراجع المهني الذي يبدي رأيه بعدالة الإفصاح

في القوائم المالية ، والذي يتمثل خطر المراجعة لديه في إفلاس المشروع وتعرضه للمساءلة القضائية ومطالبته بالتعويض على الأطراف المتضررة من تقريره.

ويتمثل خطر الإفلاس بشكله المباشر في عرضه أصولاً غير قابلة للتحقق كعرض ديون غير قابلة للتحصيل أو بضائع غير قابلة للبيع بحسب أسعارها المعتمدة في الحسابات ، أو إخفاء التزامات من شأنها إظهار المركز المالي بشكل مضلل.

أما للأغراض الضريبية فإن خطر التهرب الضريبي هو الخطر الأساسي الذي يكون مخاطر المراجعة للأغراض الضريبية ، ويتمثل هذا الخطر في إخفاء بعض الأصول النقدية وغير النقدية أو زيادة الالتزامات والأعباء ولا شك بأن هذا ينعكس على إجراءات المراجعة.

ولذلك فإن الجرد الشامل في نهاية العام للأرصدة النقدية والحصول على شهادات من المصارف بقيمة أرصدة الشركة لديها بالإضافة إلى حضور الجرد المادي للمخزون السلعي من قبل مندوب من مصلحة الضرائب أو الاستعاضة عن بالمحاسب القانوني الذي عليه أن يحضر الجرد للتأكد من سلامة الجرد وبالتالي تقويم المخزون السلعي بقيم صحيحة غير منقوصة.

وإن قيام المحاسب القانوني بهذه الإجراءات وتقديم تقرير يعزز البيان الضريبي يبين شهادته بعدالة القوائم المالية المتمثلة بالميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات.

إن مثل هذه الإستراتيجية تفتح الباب لتطبيق القانون رقم 10 وتحميل المحاسب القانوني المسؤوليات المشار إليها في هذا القانون.

وإذا كان هذه القانون يمثل خطوة متقدمة على طريق المراجعة الضريبية فإن المهنة في دول أخرى لا تحمل المحاسب القانوني مثل هذه المسؤولية بل تكتفي بقناعته الوجدانية عن عدالة الربح في ظل ما لديه من معلومات عرفها من البيانات التي تقدم

بها المكلف أو من أي مصدر آخر ، وكل ما يطلب منه إجراءات فهو إعداد بيان ضريبي يستهدف الدفاع عن مصالح المكلف دون اللجوء إلى الغش أو التلاعب أو التهرب الضريبي.

أما مراقب الدخل أو الفاحص الضريبي فعليه في رأينا أن يبدأ حيث ينتهي المحاسب القانوني ويضع استراتيجيته بناء على ما تم إنجازه من المحاسب القانوني. وإن الاعتماد على مراجعة عينات من المكلفين قد يكون إجراء لا بد منه للتأكد من سلامة إجراءات المحاسبين القانونيين.

أسئلة حول الوحدة الثانية عشرة

1- فيما يلي البيانات المأخوذة من سجلات محل المبروك كما في 31 / 12 / 2008 :

المبيعات	500000
تكلفة المبيعات	(300000)
مجمل الربح	200000
استهلاك	(20000)
مصروفات إدارية	(100000)
فوائد دائنة	50000
ربح صافي	130000

1- فإذا علمت أن الفوائد خضعت لضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة مما أدى إلى اقتطاع 9000 على حساب تلك الضريبة.

2- تضم المصروفات الإدارية 15000 مسحوبات بيد المبروك.

3- يعود الاستهلاك إلى أصول مستهلكة دفترياً.

المطلوب :

- إعداد البيان الضريبي عن عام 2008.
- وضع القيود المحاسبية اللازمة.
- إذا علمت أن الشركة تعرضت لعملية سرقة بمقدار 17000 ما هي مسؤولية المحاسب القانوني في اكتشافها.

- هل يتوجب على المحاسب القانوني القيام بمراجعة حسابات المبروك للتأكد من مصداقية قوائمه المالية قبل البيان الضريبي في ظل القانون رقم 10 وفي ظل المعايير المهنية.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المراجع العلمية

1 ــ المراجع العربية:

1 ــ إبراهيم عثمان شاهين، أسلوب المعاينة الحكيمة في المراجعة الاختبارية نحو معايير موضوعية، مجلة العلوم الاجتماعية ــ الكويت، 1986.

2 ــ أبو الفتوح علي فضالة، المراجعة العامة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1993.

3 ــ الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام 2005، إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي، عمان، 2006.

4- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، معايير المراجعة الداخلية.2004

5 ــ أحمد نور، مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب القاهرة، 1992.

6 ــ إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية، بيروت ط4، 1986.

7 ــ ألفين أرينـــز وجيمس لوبك، ترجمة محمد محمد عبد القادر ــ الديسطي، المراجعة، مدخل متكامل دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.

8 ــ أمين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات المراجع عن التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

9 - أمين السيد أحمد لطفي ،دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد ،الدار الجامعية2007.

10- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية ، 2005.

11- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 2006.
12- أحمد محمد نور ،وحسين أحمد عبيد ،وشحاته السيد شحاته ،دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات ،الدار الجامعية ،2007.
13 ــ جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، 2001.
14 ــ حسين القاضي، حسين دحدوح، اساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
15 ــ حسين القاضي، حسين دحدوح، تدقيق الحسابات والإجراءات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
16 ــ حسين القاضي، حسين دحدوح، مراجعة الحسابات الأساسيات، منشورات جامعة دمشق، 1998.
17 ــ حسين القاضي، عصام قريط، مراجعة الحسابات (الإجراءات)، منشورات جامعة دمشق، 2005.
18- حسين القاضي ،حسين دحدوح ،مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية ،الجزء الأول ،دار الثقافة 2009 .
19- حسين القاضي، حسين دحدوح، عصام قريط ،التدقيق الداخلي ، منشورات جامعة دمشق،2008 .
20 ــ حسين القاضي، حسين دحدوح، عصام قريط، أصول المراجعة، منشورات جامعة دمشق، 2008.
21 ــ عبد الفتاح الصحن، المراجعة علماً وعملاً، مؤسسة الجامعة، 1992.
22 ــ عبد المنعم محمود عبد المنعم وعيسى أبو طبل، المراجعة أصولها العلمية والعملية، الجزء الأول، دار النهضة، 1982.

23 ــ عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الأول الدار الجامعية، 2001.

24- عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية 2007/2006.

25 ــ عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العلمية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الثاني الدار الجامعية، 2001.

26- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية ، الدار الجامعية، 2004.

27- عبيد بن سعد المطيري: تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد10، عدد3 ، أيلول2003.

28- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم- المبادئ – التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية ، 2005

29 ــ لويس قشيشو، قانون التجارة الصادر بالمرسوم 149 تاريخ 1949/6/22 والمعدل حتى 1991/2/22 ــ مؤسسة النوري، 1991.

30 ــ محمد الفيومي، عوض لبيب، تطبيقات في أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.

31 ــ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، 2006.

32 ــ محمد توفيق محمد، الرقابة الداخلية والاتجاهات الحديثة في المراجعة، مكتبة عين شمس، القاهرة 1992.

33 ــ محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، دراسات متقدمة في المراجعة، الدار الجامعية، 1995.

34 ــ محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، 1990.

35 ــ محمد عبد الفتاح محمد، المراجعة مدخل قياس وضبط المخاطر، القاهرة، 1999.

36 ــ محمود السيد الناغي، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة، تحليل وإطار للتطبيق، المنصورة، 2000.

37 ــ وجدي شركس، المراجعة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.

38 ــ وليم توماس وأمرسون حنكس، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة أحمد حامد حمجاج وكمال الدين سعيد، دار المريج للنشر، الرياض، 1989.

39- هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ،القرار رقم 18 نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات ،قواعد حوكمة الشركات المساهمة 2008/1/9 .

2 ــ المراجع الأجنبية:

1. Alvin A. Arens, Marks. Beasley, Randal J.Eder: Auditing and Assurances services, 10, E, prentice Hall Catalog, 2008.
2. A-A. Moyer, Early Devlopment in American Auditing, James T, Johnson and J, Ferman Braseaux, Readings in Auditing published by south western publishing company 1960.

3. Abraham D, Akresh, James k, loebbeck and William R, scott Audit Approaches and techniques, As sited by Rashad Abdel Khaleid and Ira Solomon, Research opportunities in Auditing: the second decade. AAA. 1988
4. A.c Littleton and V.K Zimmerman, Accounting theory continuty and change, prentic Hall Inc. Englewood cliffs.
5. B.E Cushing and J.K. Lobbercke, Comparison of Audit Methodology of large Accounting Forms studies in Accounting Research No 26 Sarasota FL: AAA.
6. Barry E. Cashing, A Mathematical Approach to the Analysis and design of internal control system, the Accounting Review Jan 1974.
7. Broun and Howard. Principges and practice of management Accounting, Third Edition, the English language Book society and Macdonald and Evans LTD.
8. Ciel Moran Pillsbury and Liza Copozzoli and Amy Ciampa: A synthesis of research studies regarding the upward mobility of women in Public Accounting. Accounting Horisons March 1987.
9. Committee on Auditing procedures AICP A Statement 33.
10. Committee of Sponsoring Organization of Tread – way commission, Internal control – In tegrated Frame- work, Copy right 2007, HTTP// www.isaca.org
11. Dahdouh, H: Die revision unter den Bedingun der AIV Dissertation (A), Hoschschule fur okonomic berlin, 1989

12. David E. Wallin – Legal recourse and the Demand for auditing the accounting Review, 1992
13. Delmer P . Hylton: Are consulting and auditing compatale a contrary view, the accounting review July1964.
14. Denzil Y Caasey Jr. Foreseability as a determinant of audit responsibility, the accounting review April 1973.
15. Donlad H. Miryard and Richard H. Habor: The effect of big eight Mergers on auditor concentration – accounting Horizons – dez 1991
16. Donald H. Taylor and G. William Gelzen: Auditing integrated Concept and Procedures. Jahn Wiley and Sons, Inc, New york, 1994.
17. Douglas V. De Jong and Robert Forsy: The perspective on the use of probability market Fxperimentation in auditing research – The accounting review January 1992.
18. Elwood Miller, inflation accounting Van nousted reinhad company 1980.
19. Emile woolf. Auditing today, premtice Hall 1990.
20. 20 – Ellamae Matsumura and Rober R. Tucker – Fraud Detection a theoretical foundation. The accounting Review .1992
21. Ethics – International guidelines on ethics for professional accountants IFAC publication1990.
22. I.Fischer, H.J: Exante revision mitwokung der internen revision bei der gestaltiung von arbeitsablaufen, In Betriebswirtschaftliche – Forscnung and Praxis, 39 Jg, 1987.
23. Frank J. Inke, The future of the attest function, The journal of accountancy April 1976.

24. George J. Staubus, An induces theory of accounting measurement, The accounting review Jan 1985.
25. Geffry R. Cohen, Laurie W Pont, and Daivd J. sharp Culture based ethical conflicts confronting multinational accounting firms – accounting Oorizons Vol V No3 September 1993.
26. Gilbert Byrne: The independent auditor and interol reading in auditing.
27. Government auditing standards, by the comptroller general of the united state 1988 revision.
28. Harold Q: Angenderfer and Jack G Robertson, A theoritica strucre for independent audits of management, The accounting review October 1969.
29. Howard F. stettle: System based independent audits englwood cliffs 1967.
30. Herbert arkin, Hand book of sampling for auditing and accounting, McCraw Hill book company Inc 1981.
31. Horvath, P: Controling. 2. Auflage Verlage Franz Vanlen Munchen 1986.
32. I . Kant, Foundations of the metaphysics of moral, originally published in 1985, tran by Lewis, W, Beck. Indiana Polis Bobbs, Merril 1959.
33. M. Bochenski, comtemporary European philosophy translated from the germany by Donald Nicholl and Kjarl aschenbrenner. University of California press 1957.
34. IAS 29 1989 IFAC
35. IFAC standards.
36. Jagan Krischnal, Auditor switching and conservatism, The accounting review January 1994.

37. Jack C. Robertson and Fredrick G. Davis Auditing, 4th edition, business publication, Inc. Plano Texas 75075.
38. Janet, L Colbert; Audit risk – tracing the evolution accounting Horizons September 1987.
39. John A. Tracy, Bayesian: Statistical confidence intervals for auditors, the journal of accountancy July 1969
40. John C Corless, Assessing prio distribution for applying Bayesian statistics in auditing, the accounting review July 1973.
41. J. W.cook and C.M Winkle: Auditing philosophy and technique houghton – Mifflin Co< Boston 1976.
42. John A, Tracy, Bayesian statistical methods in auditing, the accounting review Jan 1969.
43. Karmen M. Collins – Stress and departure from the public accounting profession; A study of gender differences accounting horizons March 1993.
44. K. Stringer, some Basic concepts of statistical sampling in auditing the journal of accountancy November 1961.
45. L.S. Porwal, G.K kapoor: Auditing theory and practice first edition India 1981.
46. Leopold Bernstien, Ratio: Change and trend analysis an audit tool, The journal of accountancy sep. 1964
47. Lawrence R. Dicksee: Auditing gee and Co, Promoters and publishers, 1910.
48. Leslie – Howard: Auditing, Macdonald and Evans LTD 5th edition.
49. Martin A miller, comprehensive GAAP guide 1990 Miller accounting publications, Inc.

50. Martin A miller, comprehensive GAAP guide 1990 Miller accounting publications, Inc.
51. Micheal K Shaub: Restructuring the code of the professional ethics: A review of Anderson committee report and it's implications: accounting horizons December 1988
52. Mautz R. K. The nature and reliability of audit evidence, Independent auditing standards, as. By J.C. Ray New York: Holt, Rinehart & Winston, Inc. 1964.
53. Paul Grady: Paul Grad: The broader concept of internal control reading in auditing.
54. Paul Grady: The broader concept of internal control reading in auditing.
55. Paul D. Montagna, Certified public accounting, a sociological view of a profession, Texas 7706.
56. Report of the committee on basic auditing concept AAA 1972.
57. R. Anderson The interrelationships of compliance and substantive verification in auditing as cited by B.E. cushing and S.L. korgstad Eds. Buyeau of business research. Univ of Texas at Austin 1977.
58. Robert E. Hylas and Robert H. Ashton Audit detection of financial statement. The accounting review october 1982.
59. R. K. Mautz and hussein Asgraf, The philosophy of auditing, American accounting association 1961.
60. Raymond Danziger; Le controle du bilan social, Revue Francais de comptabilite, march 1983.
61. Sarah E. Bonner and Paul L. Walker – The effects of interaction and experience on the a question review January 1994.

62. Shaun. F. O. Malley. Legal liability accounting horizons Bol 7 Nom.2 June 1993.
63. Saul Levey internal control and legal responsibility, the journal of accountancy 1957 Feb.
64. Steven E Kaplan, an examination of the effect of presentation Format on auditors exprected value judgement accounting horizons Sep 1988.
65. SFAS33
66. Statement on auditing standards (SAS) AICPA.
67. T. R. Bayes, An essay towards solving and problem in the doctrine of chances, reprinted in Biometrika, 1958.
68. Williard E Stone, Antecedents of the accounting profession, the accounting review April 1969.
69. William, F, Messier, Jr. Auditing & assurance services, 3rd edition, 2003, McGraw – hill.
70. Tom lee; Corporate Audit theory, 1993 chapman.
71. Kurt Pany, O. Ran Whittington, Auditing, second edition printice hall 1999.
72. Peter D. Eston, Self- selection of auditors and audit pricing in private firms – the accounting review vol 79 No1 January 2007.
73. T. jeffrey Wilks and Mapk F. Zimbelman Using Game theory and strategic reasoning concets to prevent and detect fraud – accounting horizons Vol.18 September 2007.
74. Sarbanes – Oxley act of 2002.
75. Willim J. read, Dasarathav. Rama. And K. Raghanadan Local and regional audit firms and the market for SEC audits. Accounting horizons, december2007.

76. Hyeesoo Chung and Sanjay Kallapur; Client importance, Non audit services, and abnormal acculs. The accounting review October 2003.
77. Kala M. Johnstone and Jean C. Bedard. Risk management in client acceptance decisions, The accounting review October 2003.
78. Inder J Khurana and K.K. raman. Litigation risk and the financial reporting creadibility of big 4 versus non big 4 audits: evidence from Anglo – America countries the accounting review No.2 April 2007.
79. Alvin A. Arens, James K. Leobbecke, Auditing an integrated approach, second edition, englwood cliffs, New Jersey prentice – hall 1980, p349.
80. AICOA professional standards, vol. 1, U.S.A auditing standard New York.AICPA.1996.
81. American institute of certified public accountants (AICPA) 1990. Consideration of the internal control structure in a financial statement audit. Audit guide. New York, NY: AICPA.
82. Akresh A.D., J.K. Leobbecke, and W.R Scott. 1988. Audit approaches and techniques. In research opportunities in auditing: The secound decade, edited by A.R. Abdel-khalik, and I. Solomon. Sarasota, FL: American accounting association.
83. Aldersley S.J. 1989. Discussion of achieved audit risk and the audit outcome space. Auditing: a journal of practice & theory (supplement): 85-97.
84. Anthony and Roland, Sys Trust and web trust, technology assurance opportunities, the CPA journal 2000.

85. AICPA/CICA, Web trust SM/TM principles and criteria for business to consumer electronic commerce, version 2.0.0 october 1990.
86. American institute of certified public accountants, Audit sampling: new edition as of April 2001. AICPA.
87. Bell. T, F. Marrs., I.Solomon and H.Thomas. 1997. Auditing organizations through a strategic lens: The KPMG business measurement approach. KPMG peat Marwich.
88. Bonner, S> 1990. Experience effects in auditing: The role of task-specific knowledge. The accounting review 65(January): 72-92.
89. Braun, G.P. 1998. Auditors assertion – level inherent risk assessments; A descriptive analysis working paper, the university of texas at Elpaso.
90. Cochran, W.G. and G.M. cox. 1957 Experimental design New York, NY; Wiley
91. Colbert, L. 1987. Audit risk – tracing the evolution. Accounting horizons 1 (September): 49-57.1988.
92. Cushing B.E. and J.K. Leobbecke. 1083 Analytical approaches audit risk: A survey and analysis auditing: A journal of practic & theory 3 (fall): 23-41.
93. Clifford W. Smith, Jr. A perspective on accounting based debt covnant violations the accounting review Vol. 86 No2 April 1993.
94. Cbil Moran pilisbury – System softball: an interactive group game for teaching internal control evaluation. Issues in accounting education spring 1993.
95. Dilla, W. N. and D.N. stone. 1997. Representations as decision aids: The asymmetric effects of words and

numbers on auditors inherent risk judgment decision seiences 28 (summer); 709-744.
96. Dirsmith, M. W. and M.E. Haskins. 1991 Inherent risk assessment and audit firm technology: a contrast in world theories. Accounting, organization and society 16/4:61-90
97. Dusenbury, R. J. Reimers, and S. wheeler. 1996. An empirical study of belief – based and probability – based specifications of audit risk. Auditing: A journal of practice & theory 15 (fall): 12-28.
98. And 2000. The audit risk model at the planning stage: an empirical test for conditional dependenies among assessed component risk. Auditing: A journal of practic & Theory 19 (fall): 105-117.
99. Davied Dinesh, Elain palmer, management by objective and the balanced. Score card: will Rome fall again?
100. Dan M.Guy, Douglas R. Carmichael. O ray whittington audit sampling: an introduction, Op. Cit. PP. 68-70. Taken from «Sampling for attributes: estimation and discovery» supplementary section, an auditors approach to statistical sampling, Vol. 2 (New York: AICPA, 1974).
101. Dan M.Guy, D.R. Carmichael. O ray whittington audit sampling: an intrusion third edition John Wiley and sons, Inc New York: chichester. Brisbane, Toronto. Singapore.
102. Emile Woolf, auditing today, prentic holl. London1990.
103. Graham L.E. 1085. audit risk – Part I. the CPA journal 55 (August) 12-21.

104. Harold a Langederfer and jack C Robertson: The oritical structure for independent audit of management, the accounting review 1069.
105. Herbert Arkin. Hand book of sampling for auditing and accounting. Mc Grew – Hill book company. Inc. 1963.
106. http//www.abrema.net/abreman/planning a g.html
http//www.abrema.net/abreman/plan g.html

http//www.abrema.net/abreman/stages a g.html

http//www.abrema.net/abreman/aud obj a g.html

http//www.abrema.net/abreman/working paper g.html

http//www..grantthornton/content/65507.asp

http//www.developer.novell.com/research/appnotes/1994/april/ 40/ 03 .html

http//www.ramandmcrae.com/audit/audit auditapproach.htm.

107. International Federation of Accountants – international Auditing and assurance standards board, FSA 240.
108. Inherent risk: An investigation of auditors auditors accounting, organization and society 13/2: 111-121.
109. Jack C. Robertson and Fredrick G. Davies, Bisiness Publication. Inc. Plano. Texas 4th Edition.
110. Jack C. Robertson, Auditing, Homewood IL 60430, Ma02116. 1990.
111. J.S. Davies and I solomon, Experience, expertise, and expert performance literature8.

112. Klein A. 2001. Audit committees, board of director characteristic and earnings management Working Paper New York University.
113. Kin – Yew Low _ The effects of industry specialization on audit risk assessments and audit planning decisions. The accounting review Vol. 79. No. 2007
114. L.E. Graham Jr. Palmrose, R.S. Roussey. And I.solomon. 1995 Risk orientation. In auditing practice, research and education: A Productive collaboration, edited by T.B. Bell and M. Wright. 11-54. New York NY: AICPA.
115. Phillip L. Defliese. Henry R. Jeanicke. Vencent M. O'reilly Murry B. Mirsch. Montgomery's Auditing. 11th edition John wilry and sons, Inc. 1990.
116. Paul R. Niven 2002 Balanced scorecard; step by step maximizing performance and maintaining results, John wiley & sons New York.
117. Rajiv D Banker, Hsihui chang & Mina J.Pizzini the balanced scorecard judgmental Effects of performace measures linked to strategy – the accounting review Vol. 79. No.1 2007.
118. R.M. Washington and J.W. Ledwith, completeness, The elusive assetin, The hournal of accountancy August 1982.
119. Robert H. The return of problem confirmation, requested by ashton us. Postal service. The accounting review October 1988.
120. Richard P. Runyon, Aydrey Haber, Business Statistics Homwood: Richard D. Irwin. 1982.
121. Robert H. Ashton, The return of problem confirmation, requested us postalk sevices, the

Accounitng Review, October1980.aguide to selecting ssa cases by: Timothy B., Bell, KPMG LLP and Mark E. Peecher. Ira Solomon (university of Illinois at Urbana – Champaigh)

122. Steven E Kaplan: An examination of the effect of presentation format on auditors – accounting horizon 1988.vol. 1
123. SAS16
124. The Independent Auditors Responsibility for Detection of Errors or Irregolarities. SAS 16, 327
125. Turly ET – al. Business risk. KPMG. 2000
126. Wiliam F. Messier, Jr. and Lizabith A. Austem. Inherent Risk Control Risk Assessments. Auditing. A Journal of practics and theory Vol. 19 No2 Fall 2000.
127. Wiliam F. Messier, Jr. and Lizabith A. Austem. Inherent Risk and control risk assessments. Evidence on the Effect of pervasive and spacific risk factors- Auditing A journal of practics & theory Vol. 19 No2 Fall 2000

William H. Beaver-Economic Determinants of Audit Committee Independence. The Accounting Review Vol. 77, No.2 April 2002.

قائمة المصطلحات العلمية

A

American Institute of certified public Accountants (AICPA)	مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي
Accounting Control	الرقابة المحاسبية
Administrative Control	الرقابة الإدارية
Adverse Audit Opinion	الرأي السلبي في تقرير المراجع
Analytical Review	الفحص التحليلي
Analytical Procedures	الإجراءات التحليلية
Audit	مراجعة
Audit Committee	لجنة المراجعة
Audit Engagement Letter	خطاب التعاقد (الارتباط)
Audit Evidence	أدلة الإثبات
Audit program	برنامج المراجعة
Audit Report	تقرير المراجعة
Audit Trail	مسار المراجعة
Audit Test	اختبارات المراجعة
Audit Working Papers	أوراق المراجعة
Audit Failure	فشل المراجعة
Audit Risk	خطر المراجعة
Audit Sampling	معاينةالمراجعة
Auditing Procedures	إجراءات المراجعة
Auditing Standards	معايير المراجعة
Auditing Standards for field work	معايير العمل الميداني
Auditing Standards for Reporting	معايير التقرير

Auditor	المراجع
Assurance Services	خدمات التأكيد
Attestation	التصديق أو إبداء الرأي
Audit Objective	أهداف المراجعة
Audit Planning	تخطيط المراجعة
Audit Documentation	توثيق المراجعة
Acceptable Audit Risk	خطر المراجعة المقبول
Assess Control Risk	تقرير خطر الرقابة
B	
Bookkeeping Services	خدمات الدفاتر
Business Failure	فشل الأعمال
C	
Civil Responsibility	المسؤولية المدنية
Criminal Responsibility	المسؤولية الجنائية
Code of Ethics	دليل السلوك المهني
Competence & Technical Standards	معايير المراجعة للتأهيل المهني والكفاءة
Competent Evidence	صلاحية أدلة الإثبات
Compliace Tests (Audit)	اختبارات الالتزام (المراجعة)
Confirmation	مصادقات
Constructive Fraud	الغش الضمني
Contingent Fees	الأتعاب المشروطة
Contingent Liabilities	الالتزامات المحتملة
Continuing Auditor	المراجع المستمر
Continuing profession Education	التعليم المهني المستمر

Control Gaps	ثغرات الرقابة
Credibility	مصداقية
Current file	الملف الجاري
Committee of Sponsoring Ovgasuzition (COSO)	لجنة دعم المنظمات
Control Risk	خطر الرقابة
Control Environment	بيئة الرقابة
Control Activities	أنشطة الرقابة
Control Risk Matrix	مصفوفة خطر الرقابة
Collusion	التواطؤ

D

Deceit	الغش المتعمد
Disclaimer of Audit Opinion	الامتناع عن إبداء الرأي
Discovery Sampling	المعاينة الاستكشافية
Documentary Evidence	دليل مستندي
Dueprohessional Care	العناية المهنية الواجبة
Defalcation	الاختلاس (سرقة الأصول)

E

Error	خطأ
Employee Fraud	غش واحتيال الموظفين
Error Log	كشف الخطأ
Error and Irregularities	الأخطاء والمخالفات
Ethical Conduct	السلوك الأخلاقي
Ethics Rulings	قواعد السلوك المهني
External Evidence	أدلة إثبات خارجية

External Document	مستند خارجي
Ethics	الاختلاقيات
Engagement Letter	خطاب التعاقد (الالتزام)

F

Final Evaluation	التقييم النهائي
Financial Accounting Standards Board (FASB)	مجلس معايير المحاسبة المالية
Foreseeable User	المستخدم المتوقع
Financial Statement Audit	مراجعة القوائم المالية
Flow Chart	خريطة التدفق
Full Disclosure	الإفصاح الشامل

G

General Auditing standards	المعايير العامة للمراجعة
General Accepted Auditing standards (GAAS)	معايير المراجعة المتعارف عليها
Gross Negligence	الإهمال الفادح

I

Independent Audit	مراجعة حيادية
Independent	الحياد (الاستقلال)
Internal Audit	مراجعة داخلية
Internal Auditor	مراجع داخلي
Internal Control	الرقابة الداخلية
Internal Control Questionnaire	استقصاء الرقابة الداخلية
Internal Evidence	أدلة داخلية
Independent Check	الضبط الحيادي
Internal Control Weakness	أوجه القصور في الرقابة الداخلية

Inherent Risk	الخطر الطبيعي
Internal Document	المستند الداخلي
Independence in Fact	الحياد في الواقع
Irregularity	المخالفة

K

Kiting	التلاعب في أرصدة نقدية

L

Lapping	تلاعب
Limit Test	اختبار النطاق
Litigious Climate	ميل الجمهور إلى المقاضاة
Long-Form Auditor Report	التقرير المطول للمراجع
Legal Responsibility	المسؤولية القانونية

M

Management Fraud	غش واحتيال الإدارة
Management Representation Letter	إقرار الإدارة
Materiality	الأهمية النسبية
Maximum Acceptable Dollar Error	أقصى قيمة للخطأ يمكن قبولها
Middle Paragraph	فقرة الإيضاح
Management Assertions	مزاعم الإدارة
Monneg Ligent Performance	أداة المراجعة بالمستوى المطلوب
Malarial Misstatement	التحريف الجوهري

N

Negative Confirmation	المصادقة السلبية
Negligence	إهمال المراجع

Non Sampling Risk	مخاطر غير المعاينة
Narrative	الوصف النظري

O

Observation	الملاحظة
Objectivity	موضوعية
Operational Auditing	مراجعة العمليات (التشغيلية)
Opinion Paragraph	فقرة إبداء الرأي
Opinion Standards	معايير الرأي
Ordinary Negligence	الإهمال العادي

P

Partner	الشريك
Peer Review	فحص النظير
Permanent File	الملف الدائم
Planning Memorandum	مذكرة تخطيط المراجعة
Planning The Audit	تخطيط المراجعة
Planning and Supervision Standards	معايير التخطيط والإشراف
Positive Confirmation	المصادقة الإيجابية
Preliminary Evaluation	التقييم المبدئي
Principal Auditor	المراجع الرئيسي
Professional Competence	التأهيل والكفاءة المهنية
Professional Responsibility	المسؤولية المهنية
Payroll cycle	دورة الرواتب
Purchase Cycle	دورة المشتريات
Production Cycle	دورة الإنتاج

Payment Cycle	دورة المدفوعات
Professional Skepticism	الشك المهني
Public Trust	ثقة الجمهور
Phases of the Audit process	مراحل عملية المراجعة
Planned detection Risk	خطر الاكتشاف المخطط
Prudent Person Concept	مفهوم الشخص الحصيف
Persuasiveness of Evidence	الاقتناع بالأدلة
Physical Examination	الفحص المادي

Q

Qualified Audit Opinion	الرأي المتحفظ
Quality Assurance	جودة التأكيد
Quality Control	جودة الرقابة

R

Relevance of Evidence	ملائمة الدليل
Reliability	القابلية للاعتماد
Reperformance	إعادة الأداء
Reasonable Assurance	التأكد المعقول
Reasonable Care	العناية
Recompilation	إعادة الحساب
Reconciliation	مطابقة
Relative Risk	المخاطر النسبية
Risk of Error	مخاطر الأخطاء
Risk of Ore Auditing	مخاطر المراجعة بأكثر من اللازم
Rules of Conduct	قواعد السلوك

S

Scantier	الاحتيال عن طريق تزوير الحقائق
Scope Limitations	قيود نطاق المراجعة
Scope paragraph	فقرة النطاق
Statements on Auditing Standards	نشرات معايير المراجعة
Sufficiency of Evidence	كفاية الأدلة
Supervising the Audit	الإشراف على المراجعة
Substantive Test of Transactions	الاختبارات الأساسية للعمليات المالية

T

Technical Tanning and Proficiency	التدريب المهني والتأهيل
Tort Action of Negligence	الأضرار الناتجة عن الإهمال
Tracing	مسار المراجعة
Tests of Control	اختبارات الرقابة
Types of Test	أنواع الاختبارات
Tests of details of balances	الاختبارات التفصيلية للأرصدة
Tolerable misstatement	التحريف المقبول
Timeliness	توقيت الأدلة

U

Unusual Fluctuations	التقلبات غير العادية
Ultramares	الأساس القانوني

V

Verification	التحقق
Vouching	الفحص المستندي

W

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

اللجنة العلمية :

- الأستاذ الدكتور حسين القاضي
- الأستاذ الدكتور حسين دحدوح
- الأستاذ المساعد الدكتور تيسير المصري

المدقق اللغوي :

- الدكتور محمد موعد

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات

وقل رب زدني علما
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University